الفرص الضائعة

القرارات الحاسمة في حربي الإستنزاف وأكتوبر

حقائق تنشر لأول مرة مع ثماني وثائق سرية

أمين حامد هويدي



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
بيروت - لبنان
ص.ب - ٨٣٧٥
هاتف: ٨٦٢٤٣١ - ٨٦٥٤٠٧
تلكس - ٢٢٦٦١
فاكس - ٠٠٣٥٧٩٥٢٢١٠٧
بناية الوهاد - شارع جبل داركي - بيروت

الطبعة الاولى
١٩٩٢م - ١٤١٢هـ

إهداء

إلى الباحثين عن الحقيقة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

إلى زوجتي التي شاركتني أيامي الحلوة على قلتها والمرة على كثرتها .

إلى أولادي....

دار فيش تصميم الغلاف:ابراهيم عياش

المقدمة

التحدث عن الحقيقة وعن القرارات الحاسمة في حربي الإستنزاف وأكتوبر أمر محفوف بالحساسية والصعاب وسط السيل الجارف من المطبوعات والأحاديث التي أغرقت الحقائق في قاع ليس له قرار سواء عن قصد أو عن غير قصد، وأمام الموانع والسدود التي تقيمها المواد القانونية التي تطبق بطريقة إنتقائية على مراحل من حياتنا دون الأخرى، يضطر الباحثون عن الحقيقة الإعتماد على المصادر الأجنبية لمعرفة ما جرى على أرض بلادهم، بما في ذلك من محاذير وأخطار.

ويزيد من صعوبة المحاولات التي تجري للبحث عن الحقيقة، الطريقة التي تدون وتحفظ بها أحداثنا الهامة. فهي تتم بطريقة غير سليمة سواء من صناع التاريخ أو ممن يكتبونه ويسجلونه، الأمر الذي يحدث فجوة كبيرة بين الأحداث والظروف التي تمت فيها وبين ما كتب عنها فيما نشر من مطبوعات. وتنعكس خطورة ذلك على الصورة التي تجسد بها الأحداث فيما يتعلق بموضوعات تمس الحرب والسلام، وهي لب ممارسة الصراع الذي فرض علينا نتيجة لغرس إسرائيل في منطقتنا الأمر الذي يزعزع الإستقرار الإقليمي من جانب ويجعل من المحتم أن نعرف ونقف دائماً على الجوانب السلبية لممارسة الصراع، ولا نكتفي بتجسيد الجوانب الايجابية وتضخيمها من جانب آخر، وإلا أصبحنا كالنعامة التي تغرس رأسها في الرمال حتى تتحاشى الخطر الذي يهددها، وتظن بذلك أنها أصبحت آمنة أمام عدو متربص يسعى الى تحقيق أغراضه التوسعية متجاهلاً الحقوق الشرعية والقوانين الدولية.

ففي الحروب العديدة التي اضطررنا إلى خوضها ظهرت سلبيات كثيرة هنا وهناك وهذا ليس عيباً ولا نقصاً. فالعيوب والسلبيات ظاهرة تلازم عملية الصراع ولكن العيب كله في محاولة التستر على الأخطاء والسلبيات أو في قلب الهزائم إلى انتصارات أو على العكس من ذلك تحويل الإنتصارات ـ حتى لو حققها العدو ـ الى هزائم، فخير لنا ان نتعلم من اخطائنا حتى لا نكررها. والدروس التي نلتقطها من أي حرب من الحروب دروس غالية لأنها نتيجة دماء عزيزة بذلت في سخاء، وارواح غالية ضحت في سبيل العَـلَمْ والوطن، وحرام أن تضيع تضحيات من أعطوا وبذلوا هباء.

حينما حققت القوات المصرية والسورية المفاجأة الكاملة في حرب اكتوبر ١٩٧٣، ونجحت قواتنا في الجبهة الجنوبية في عبور قناة السويس، وتمكنت القوات السورية في الجبهة الشمالية من إجتياح الجولان ووصلت إلى مشارف بحيرة طبرية. ساد الإرتباك الكامل دوائر القيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل بحيث أصبحت نهايتها في متناول اليد، ولكنها سرعان ما استردت المبادأة نتيجة لأخطائنا الإستراتيجية القاتلة وتمكنت القوات الإسرائيلية بعد ذلك من الإقتراب من دمشق في الشمال والعبور شرق القناة إلى غربها من الجنوب، لتهدد السويس وتحتل ميناء الأدبية. ولكن لم ينته الأمر عند هذا الحد من الجانب الآخر من التل إذ كيف فقدت إسرائيل السيطرة على الموقف في الأيام الأولى من الحرب؟ لماذا حدث هذا؟ وما هو الخلل الذي هدد الأمن القومي لإسرائيل في تلك الفترة العصيبة؟ ولمعرفة ذلك أمرت رئيسة الوزراء جولدا مائير في أواخر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٣ أي قبل انقضاء أسابيع قليلة من إيقاف إطلاق النيران بتشكيل لجنة برئاسة القاضي شمعون أجرانات، لمعرفة أسباب التقصير الذي تم ومن المتسبب في ذلك؟ وما هي العيوب الكائنة في جيش الدفاع الإسرائيلي التي أدت إلى اهتزاز الموقف في الأيام القليلة بعد بداية الحرب؟ مثُل أمام اللجنة كل من رأت اللجنة استدعاءه حتى جولدا مائير رئيسة الوزراء وموشي دايان وزير الدفاع ودافيد إليعازر رئيس الأركان وشموئيل جونين قائد المنطقة الجنوبية وقادة الفرق المدرعة الثلاثة... كل هؤلاء أدلوا بأقوالهم حتى يقفوا على الحقيقة... ولم تقف الأمور عند هذا الحد بل نشر تقرير اللجنة ونوقش في لجنة الأمن والدفاع في الكنيست وعلى صفحات الصحف وفي بعض الكتب التي تناولته بالتحليل.

وقد تمت مثل هذه المحاولة عقب هزيمتنا المنكرة عام ١٩٦٧، إذ تمت بعض المحاكمات وصدرت بعض الأحكام ولكن كان الهدف مختلفاً. إذ لم يكن ما حدث في تلك الفترة بغرض تحديد المسؤولية تحديدًا موضوعياً مفيداً بقدر ما كان لإحتواء رد فعل الرأي العام الذي صدمته الهزيمة، بدليل أن بعض الأسماك الصغيرة هي التي بقيت في الشباك أما الأسماك الكبيرة فقد ظلت خارجها تدون التاريخ بطريقة هي أقرب للدفاع عن النفس وإلقاء المسؤولية على الغير منها إلى ذكر الحقيقة، فأحدثت من البلبلة قدراً كبيراً يقلق ضمير التاريخ ويهز صلب الحقيقة، والأخطر من ذلك أنها قطعت الطريق أمام توضيح الدروس المستفادة.

وقد يوحي ما كتبت حتى الآن بأنني سوف أؤرخ للفترة التي اخترتها لتكون موضوعاً لهذا الكتاب وهذا أمر أنفيه بوضوح كامل، إذ وجدت أن هذا ربما يكون خارج قدرتي إن تمسكت بالإلتزام بالدقة الواجبة والأمانة المطلوبة. وربما يوحي أيضاً بأنني أدون سيرتي الذاتية والدور الذي قمت به وأنا أتحمل مسؤوليات ضخمة بعد هزيمة ١٩٦٧ إذ كنت وزيراً للحربية بعد النكسة ومشرفاً على المخابرات العامة، مما كان يتيح لي الوقوف على أغلب ما يجري في البلاد بوجه عام وفي دوائر القرار بوجه خاص، وهذا أيضاً لم يدر بخلدي ولو للحظة واحدة إلا بالقدر الذي يتحدث فيه المرء عن الناحية الموضوعية لبعض القضايا.

كل ما أمّـلت فيه هو أن أقف عند بعض القرارات المصيرية في تلك الفترة لا لأذكر ما حدث فحسب، ولكن لأتعرض بالتفصيل لماذا حدثت الأحداث بالطريقة التي انتهت إليها. فأي قرار هو في الواقع وليد ظروفه علاوة على أن صدور القرارات على المستوى الإستراتيجي في بلادنا غير واضح الحدود والمعالم لطبيعة نظم الحكم السائدة التي يعتبر فيها الحاكم بمثابة مركز القوة الوحيد بغض النظر عن تعدد المؤسسات من حوله، والتي تعطي الرئيس الحق في أن يصدر قرارات في أمور ربما تتجاوز معرفته بها سواء من الناحية العلمية أو من ناحية الخبرة والممارسة.

وقد شاهدت وشاركت في قرارات خطيرة مصيرية في الفترة بين هزيمة ١٩٦٧ وبين وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠. وأمكنني بذلك أن أقف على حقيقة ما يجري وأنا أتولى مسؤوليتي وزير الدفاع والإشراف على المخابرات العامة، ورأيت بنفسي حجم الكارثة التي حلت بالبلاد ليس نتيجة للأسباب التي قيلت ونشرت ولكن لأن المؤسسة العسكرية كانت تعمل خارج حدود الدولة وأطرها بلا رقيب يحاسب ويدقق ويصحح. . . كانت الهزيمة هزيمة قيادة عسكرية ولم تكن أبداً هزيمة جيش، كما رأيت بنفسي كيف كانت أخطر مؤسسة أمنية في البلاد منصرفة إلى أعمال أخرى غير ما كلفت به وكان إصلاح ذلك كله صعباً وشائكاً لم تنفع معه الطرق التقليدية للإصلاح ولكن كان لا بد من إجراءات جراحية للسيطرة على الموقف.

أما ما أعقب ذلك من أحداث انتهت بحرب ١٩٧٣، فكان إعتمادي على ما أصدره صانعو أحداثها من كتب وأحاديث وحوار مع الكثيرين منهم، وفضلت أن

أنتظر حتى ينتهي الجميع من كتاباتهم. وبالرغم من التناقضات الكثيرة التي أظهرتها هذه المطبوعات في الأمور الأساسية والفرعية إلا أنها كانت مصادر مساعدة لإبراز الحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها. وكانت الدهشة بالغة حينما أنكر البعض وجود خطط بعينها أو حينما تضاربت الأقوال عن الغرض من الحرب أو عن المواقف المختلفة أثناء صدور القرارات، مما يثير قضية هامة تتعلق بالتوثيق بكافة مراحله في المؤسسات العليا للدولة.

وقد تعرضنا لقضايا كثيرة قدمنا عنها بعض الإجتهادات بدافع الولاء لبلدنا الغالية والحرص الكامل على قواتنا المسلحة التي أعطتنا الكثير، حتى أصبحتُ في فترة من الفترات على قمتها في أخطر مرحلة من المراحل التي مرت بها البلاد. وسأقدم في هذه العجالة لأربعة قضايا رئيسية أبرزها هذا الكتاب:

- العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية.
- العقائد العسكرية لدى الأطراف المتحاربة.
- المعلومات وتحليلها وتداولها.
- العلاقة بين توازن القوى والقرارات السياسية.

والقضية الأولى التي أثرناها وهي العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية هي قضية خطيرة بحق. فنظم الحكم السائدة تعطي الحاكم - أي حاكم - السلطة الكاملة لإصدار القرارات التي يراها في أي مجال من مجالات أنشطة الدولة بما في ذلك المجال العسكري، مما يسبب الخلط الموجود في العلاقة بين القيادتين. فالمفروض أن تخضع القيادة العسكرية للقيادة السياسية في إطار البناء التنظيمي للدولة، ووزير الدفاع وزير سياسي يعمل كممثل للسلطة السياسية على قمة المؤسسة العسكرية وهو مسؤول عن إعداد الدولة للحرب بما في ذلك القوات المسلحة. أما القائد العسكري فمسؤول عن تدريب وتنظيم قواته ووضع الخطط والتدريب عليها، وإدارة العمليات في إطار الأغراض السياسية التي تحدد له بواسطة الرئيس عن طريق وزير الدفاع. ولكن لظروف التأمين الذاتي للحكم نجد أن وزير الدفاع يجمع بين المسؤوليتين السياسية والعسكرية، فهو وزير للدفاع وفي نفس الوقت قائد للقوات المسلحة أو إذا فصلت المسؤوليتان - كما حدث أيام عبد الناصر حتى بعد النكسة بوقت قصير - يكون

القائد العام هو السلطة الحقيقية التي تحدد لوزير الدفاع اختصاصاته ومسؤولياته . . . عدم تحديد هذه العلاقة بدقة أبعدت الرئيس عبد الناصر تماماً عن القوات المسلحة التي شكلت «ورما» في البناء السياسي للدولة، بحيث تعذر على السلطة السياسية تغيير القائد العسكري إلا باستخدام القوة. كما ان استمرار الخلط في المسؤوليتين السياسية والعسكرية أيام الرئيس أنور السادات وتمكنه من تلافي خطأ عبد الناصر بالسيطرة الكاملة على المؤسسة العسكرية حتى في النواحي الفنية وادارة العمليات، جعلته يصدر قرارات إستراتيجية خاطئة أثرت على نتيجة القتال. فقد أصدر قراره بأن يكون الغرض من حرب أكتوبر في غاية التواضع تحت شعار الحرب المحدودة التي لم يفهم أبعادها تمام الفهم، وأمر بتوزيع قواتنا المدرعة وتفتيتها حتى قبل بداية القتال مخالفاً بذلك الطريقة المعروفة والمتفق عليها في استخدام المدرعات في حشد كامل، وبالتوقف بعد نجاحنا في عبور القناة وبعد أن سنحت لنا الفرصة الذهبية لأن نمسك بتلابيب العدو بعد أن هزته المفاجأة، ثم بالتقدم للشرق بعد أن استعاد العدو المبادأة واستعد لملاقاتنا رغماً عن اعتراض رئيس أركان حرب القوات المسلحة وقائدي الجيشين الثاني والثالث، ثم رفضه الكامل لإعادة تنظيم القوات تبعاً لتطور العمليات مما أدى إلى عبور العدو إلى غرب القناة ليقطع خطوط مواصلات قواتنا في الشرق.

في الحالة الأولى يتحمل الرئيس عبد الناصر المسؤولية كاملة في انفلات القيادة العسكرية من تحت السيطرة السياسية، وفي الحالة الثانية تتحمل القيادة العسكرية المسؤولية الكاملة عن نتائج عمليات حرب أكتوبر لخضوعها لقرارات استراتجية خاطئة صدرت عن غير علم او معرفة. كان عليها أن تنبه وتعترض وتوضح فإذا ووجهت بالإصرار على ما تعتقده خطأ كان عليها أن تخلي مكانها لآخرين . . . وسوف تظل هذه المشكلة قائمة بما يترتب عليها من سلبيات حتى تصحح الأوضاع بما يقتضيه الأمن القومي للبلاد، بفصل مسؤوليات وزير الدفاع عن مسؤوليات القيادة العسكرية مع بقائها تحت السيطرة السياسية، كما يحدث في البلاد التي تتمتع بنظام ديموقراطي حقيقي.

وتوقفنا كثيراً عند القضية الثانية الخاصة بالعقائد العسكرية المتصارعة وتأثيرها على اتخاذ القرارات المصيرية، فبينما يتبع العدو عقيدة عسكرية هجومية حتى لو أجبرته الظروف على اتخاذ الدفاع. نجد أننا نتبع عقيدة دفاعية محضة حتى لو تهيأت لنا

الظروف للتحول إلى الهجوم. ووجدنا كيف أثرت هذه العقائد في اتخاد القرارات أثناء سير المعارك، فكان الغرض السياسي من عبور قواتنا من الغرب إلى الشرق وعبور قوات العدو من الشرق إلى الغرب يجري تنفيذه عن طريق المعركة. كان الطرفان المتصارعان يهدفان إلى أن تكون قواتها في موقف أقوى عند إيقاف إطلاق النيران لكي يدعم ذلك في الحوار السياسي الذي يلي ذلك. ولكن بينما نفذ العدو أغراضه بجرأة وبنزعة تعرضية قمنا نحن بتنفيذ غرضنا بطريقة دفاعية مترددة. وظهر جلياً أننا لم نستغل المفاجأة التي حققناها، لأن براعة المفاجأة ليس في تحقيقها ولكن في إستغلالها إذ أن مجرد تحقيق المفاجأة يكسبنا المبادأة لفترة محدودة ولكن استغلالها يبقيها في جانبنا إلى فترة غير محدودة.

ولقد فشلت القيادة العسكرية التي أدارت الحرب في معرفة لب استراتيجية العدو وهي إستراتيجية الإقتراب غير المباشر أو الحل غير المباشر Indirect Approach التي يتبعها على مختلف المستويات التكتيكية والإستراتيجية للوصول إلى الموقف الإستراتيجي الحاسم Strategical Situation الذي يحقق له اليد العليا على مائدة المفاوضات، بإعطاء أوراق مساومة لا يتنازل عنها دون مقابل أو إستئناف القتال بنجاح اذا اشتعلت المعارك مرة أخرى. ولم يرد ذكر لهذه الإستراتيجية في أي كتاب صدر عن القادة العسكريين ولا أي محاولة منهم لتوضيح فكرهم واستعدادهم للتصدي لهذه الاستراتيجية، ولذلك فبعد أن تركوا الفرصة للعدو لإحتواء هجومنا في الجبهتين الشمالية والجنوبية على التوالي ـ دون إستغلال مزايا القتال على جبهتين من جانبنا ـ فشلوا في معرفة النوايا الحقيقية للعدو بعد عبور دباباته القليلة أول الأمر ليلة ١٥/ ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ من الديفرزوار إلى الضفة الغربية، وحينما تنبهوا لذلك بعد مضي ساعات غالية كان الإختراق قد إتسع وتسربت القوات المدرعة في كثافة لتصبح خلف قواتنا في الضفة الغربية، ولم يبق في يدنا قوات تكفي لمواجهة الخطر فانطلق العدو لا يلوي على شيء لحصار قواتنا وقطع مواصلاتنا مع الدلتا متجاهلاً قرارات إيقاف إطلاق النيران المتتالية التي كان يصدرها مجلس الأمن... والشيء الذي يبعث على السخرية ان بعضاً من القادة سموا ما حدث مجرد حملة دعائية لم نتصدَّ لها بحملة دعائية مناسبة، بينما تهكم آخرون فأطلقوا على هذه العملية الخطيرة أنها «مجرد قصة وضعوا الجنرال شارون بطلاً لها». !!! ولا أظن أن قلب الحقائق على هذه الصورة فيه ولاء لقواتنا المسلحة ولا تعزيز لها، ولكن ما

نكشف عنه الآن هو الإخلاص والوفاء والولاء للمصلحة العامة. ولقد تعرضنا لكل هذه الأمور ونحن نبحث عن «لماذا» انتهت الأمور إلى ما انتهت إليه، بل وفي محاولة منا لكي يشارك القراء ـ مدنيين وعسكريين ـ في تقييم ما حدث تقييماً علمياً حتى يعم الصالح العام. تحدثنا عن فن الحرب ومبادئه حديثاً مبسطاً لإيماننا بضرورة رفع الحواجز بين الفكر المدني والعسكري في أمور الإستراتيجية العليا لارتباطهما الوثيق، ولكي نصنع الإطار السليم الذي يجري داخله التقييم الصحيح للقرارات التي صدرت أثناء العمليات. فالحقيقة ملك الجميع والوقوف على الجهود العسكرية بسلبياتها وإيجابياتها أمر يهم الكل، فالقوات المسلحة درع الشعب الذي يحميه وقت السلم ويدفع عنه الأذى إن حدث عدوان ولا إحتكار أبداً لما يجري داخل هذه المؤسسة الهامة.

وسوف يلمس القارىء أهمية الحصول على المعلومات والإستفادة منها وتحليلها وتداولها في الوقت المناسب حتى يكون الفعل أو رد الفعل مناسباً لما يجري في مسرح العمليات. والمعلومات هي مجموع أخبار تم تحقيقها، ومن الخطر التعامل مع الأخبار دون التأكد منها ومن الخطأ عدم التوقف عند المعلومات لقراءتها القراءة الصحيحة. فقبل حدوث الثغرة في منطقة الديفزوار كانت المعلومات التي ترسلها أجهزة المخابرات الحربية وأفراد الصاعقة التي تعمل خلف العدو، تركز على قيام العدو بالهجوم خلال اليومين القادمين بل أكدت المعلومات على اتجاه معدات العبور من زوارق وقطع كباري وعوامات نحو الغرب، ووصلت المعلومات فعلاً إلى من يهمهم الأمر، والشيء الغريب أن رد الفعل كان منعدماً إزاء المعلومات الأكيدة والخطيرة.

فقد انتهى خيال القيادة العسكرية عند مجرد عبور قواتنا موقع دفاعي غربي القناة إلى موقع دفاعي شرقي القناة. وكأن إرادتنا هي الإرادة الوحيدة التي تتحرك على مسرح الأحداث، أما ما هو رد فعل العدو؟ وما هي تصرفاته وتحركاته؟ فلم يفكر أحد فيها. وحتى بعد إرسال معلومات من جبهة الجيش الثاني بعبور عشرة دبابات إلى البر الغربي لم يلفت ذلك نظر المرسل إليهم ولا الراسلين في نفس الوقت، بل وبالرغم من أن هذه المعلومات أرسلت قبل البداية الحقيقية لعملية الثغرة بأيام وساعات إلا أنها ـ أقصد المعلومات الخاصة بعبور الدبابات ـ لم تصل إلى القيادة العامة إلا صباح يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣. وحتى حينما اطلع عليها المسؤولون قابلوها بحسن نية زائدة وفسروها على أنها كانت مجرد غارة، وحينما فهموا ما يجري كان العدو قد حشد عشرات

الدبابات وأصبح في إمكانه حشد عشرات بل مئات غيرها، إذ كان قد أكمل بناء الكباري لعبور وحداته من الشرق إلى الغرب.

والشيء الغريب أن مثل هذه التصرفات الغريبة إزاء تداول المعلومات قد سبق حدوثها قبل هزيمة ١٩٦٧ في أحداث ذكرناها لنتذكرها، ولكن لم يقف أحد من المسؤولين عندها طويلاً فقد تحمل مسؤوليتها أحد الأسماك الصغيرة... أما علاج ذلك ووضع الإجراءات اللازمة لتلافي تكراره والتدريب عليه والتأكد من أن الجميع تعلموا من الدرس فلم يكن محل إهتمام أحد، ولذلك فإنه تكرر عام ١٩٧٣ على صورة أخطر وتسبب في نتائج أسوأ.

ويلغ عدم المعرفة بالمواقف حداً غريباً بحق. فحالة قواتنا لم تكن معروفة، فالبرغم من أن بعض التشكيلات كانت تحارب للتخلص من كمائن وقعت فيها إلاّ أنها كلفت بالقيام بواجبات ضمن خطط وضعتها القيادة في المركز ١٠ الذي كانت تدير منه العمليات وتبلغ الدهشة حداً كبيراً حينما تحول قيادة الجيش الاوامر المستحيلة التنفيذ إلى التشكيلات «المفروزة» في الكمائن لتنفيذ الأوامر الصادرة من القيادات العليا... !!! ولذلك لم يكن غريباً أن قراراً واحداً من القرارات التي أصدرتها القيادة العامة للقوات المسلحة لم يجد طريقه إلى التنفيذ طوال العشرة أيام التالية لحدوث الثغرة، إذ كانت القرارات تصدر ليفشل تنفيذها أو لتلغى لتغيير الظروف بسرعة. ويمكننا أن نجزم بأطمئنان أن العدو في طريقه إلى السويس والأدبية لم يقابل إلا بمقاومات ذاتية وليس باستراتيجية موضوعة لمواجهة الموقف الجديد.

ويتفرع من هذا الموضوع موضوعات أخرى مثل طريقة إعطاء الأوامر وطول حلقات سلسلة القيادة وتنفيذ ما أطلقوا عليه «القرارات السياسية» التي لا تتفق والأحوال السائدة مما شرحناه بالتفصيل ونحن لا نعبأ بالسير فوق الأشواك.

وبقيت القضية الرابعة والأخيرة، وهي العلاقة بين توازن القوى والقرارات السياسية. فتوازن القوى هو العمود الفقري للصراع سواء أثناء مرحلة الردع قبل القتال أو في مرحلة المواجهة المباشرة أذا فشل الردع. وتعريفنا لتوازن القوى إذا كان في صالحنا هو أنه الحالة التي نكون فيها قادرين على فعل ما نريد أو معظم ما نريد ضد العدو ومنع العدو من فعل ما لا نريد أو معظم ما لا نريد... فلماذا قبلنا إيقاف إطلاق

النيران في ٨/ ٨/ ١٩٧٠؟ كان توازن القوى يميل دائماً إلى صالح العدو واتسعت الفجوة بين قدرته على الإختراق بقوته الجوية وقدرتنا على الإعتراض بقواتنا المضادة للطائرات . . . بين قدرته على ضربنا في العمق وبين قدرتنا على ضربه في العمق . . . وقبل هذا أو ذاك الفجوة الكبرى بين أسلوب وكفاءة قيادتنا العسكرية وبين أسلوب وكفاءة قيادته العسكرية . ولماذا قبلنا ايقاف إطلاق النيران في ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣ ثم لماذا اجتمعنا مع العدو في أول مفاوضات مباشرة في الكيلو ١٠١ على طريق السويس؟ لنفس السبب، إذ تمكن العدو من كسب الموقف الإستراتيجي الحاسم خلف قواتنا، وللفجوة الكبيرة بين أسلوب وكفاءة القيادتين العسكريتين. ولذلك اقتصرت النتائج التي أفرزتها حرب رمضان على إتفاقات ثلاثة على الجبهة المصرية وواحدة على الجبهة السورية . . . على الجبهة المصرية إتفاقية الكيلو ١٠١ واتفاقية فك الاشتباك الأولى والثانية في عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥ . . . وعلى الجبهة السورية إتفاقية فك الاشتباك الأولى والأخيرة . . وكلها إتفاقيات عسكرية تعيد ترتيب أوضاع القوات على الأرض تبعاً لموازينها الحقيقية .

أما ما تلى ذلك من خطوات سياسية على الجبهة المصرية فقد تم بحسابات وعوامل ووسائل أخرى. أما الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس فما زالت تحت الأحتلال في تقديرنا، أو جزء من أرض اسرائيل في تقدير العدو. ولا يدري أحد أي مصير ينتظرها .

مصر الجديدة في ١/ ٥/ ١٩٩١

امين هويدي

الفصل الأول

الرئيس والقرار

أصغي إلى أحد الجانبين فأجده على صواب، ثم أصغي إلى الجانب الآخر فأجده لا يقل صواباً، فأجد نفسي من حيث بدأت . . . يا إلهي!! ما أسوأها من وظيفة . . . !!

الرئيس هاردنج

أنواع القرارات ـ الرئيس سيد داره ـ القرار بين صناعته وإصداره ـ صناعة القرار (تقدير الموقف ـ أجَنْدة مؤتمر) إصدار القرار ـ المستشارون والمثقفون ـ صاحب القرار والأزمات ـ اللاعبون الأربعة والقرار ـ مصر والقرار ـ سوريا والقرار ـ إسرائيل والقرار ـ الولايات المتحدة والقرار.

مهمة صعبة أن يتحدث الباحث عن «الرئيس» وقراراته، خاصة تلك التي يتخذها أثناء إدارته للأزمات الخارجية التي كتب عليه أن يواجهها طوال فترة رئاسته. فالواجب اليومي لأي رئيس هو إصدار القرارات التي تكون في أغلب الأحيان نتيجة لخيارات تتم من بدائل صعبة.

والقرار هو اختيار واضح لإجراء معين يتم تنفيذه بالتحديد القاطع من حيث الزمان والمكان، وله دوافع محددة في نطاق مجال محدد. وهذه الدوافع ترتبط بالرؤية التي تحث صانعي القرارات على اختيار إجراء معين[1]. وصنع القرار عملية يتم خلالها اختيار مشكلة أو وجودها ـ إن أردنا الدقة ـ لتكون موضعا لقرار ما، وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق[2]. والتعامل مع البدائل المتاحة ليس بالأمر الهين لأمة لأنه يتم عادة تحت ضغوط ثقيلة من الأطراف المتعددة التي ستتأثر بصدور القرار بطريقة أو أخرى، وتحت عامل ضيق الوقت المتاح للدراسات المتأنية في أغلب الأحوال، وفي ظل نقص المعلومات وتضاربها، ووسط كثرة الآراء والمشورات وتناقضها.

فالقرار ـ والحالة هذه ـ يصدر وسط الضباب الكثيف الذي يغلف الموقف بستائر من الغموض التي من الصعب الكشف عنها واختراقها إلا بواسطة أصحاب البصيرة النافذة من أصحاب القرار، ولذلك فقد كان «بسمارك» يردد دائماً «إن عوامل الشك والقلق هي التي ترهق كاهل القائد السياسي وليس أعباء عمله اليومي على كثرتها»[3]. لأن القرار هو أحد الخيارات الصعبة التي يقع عليها الإختيار.

وليس صحيحاً ـ والحالة هذه ـ أن تُقيِّم القرارات منفصلة عن الظروف والعوامل التي سادت وقت صدورها، لأن القرار يصدر لمواجهة موقف قائم أو أزمة محتدمة يتم التصدي لها بالوسائل المتاحة وتحت ضغوط معينة.

أنواع القرارت

يمكن التمييز في الإطار الذي مهدنا به لهذا الحديث بين أنواع من القرارات تتم

بصفة أساسية بمبادرات من القيادة السياسية المسؤولة، وبين قرار تتخذه أساساً كرد فعل لقرارات أو سلوك بعض القوى الأخرى. كما يمكن التمييز من ناحية ثانية بين قرارات تمثل تغييراً أساسياً في مجرى السياسة العامة السائدة وبين قرارات تتم تنفيذاً لاستراتيجية مستقرة أو داخل إطار ما يعرف «بالمخطط الكبير Grand Design». ويمكن التمييز أيضاً بين قرارات تتم في إطار السيادة القطرية لدولة معينة وبين قرارات مشتركة بين دول مختلفة تتعدد فيها السيادات. وهناك قرارات تتأثر بضغوط داخلية محضة بينما تتأثر قرارات أخرى بعلاقات خارجية على المستوى الإقليمي أو العالمي، كما يمكن التمييز بين القرارات التي تتم بالفعل أو برد الفعل، أو بالامتناع عن الفعل، علما بأن القدرة على رد الفعل ربما تمنع الفعل العدواني قبل حدوثه. ولا بد من التمييز أيضا بين النموذج التحليلي والنموذج المعرفي لإتخاذ القرارات، حيث لا يحدد القرار مسبقا في النموذج التحليلي الذي تتم فيه الدراسة للوصول إلى بدائل يقع الإختيار على إحداها، بينما يبدأ النموذج المعرفي بتصور مسبق للقرار ويتم جمع المعلومات والتحليل والدراسة للتأكد من صحة القرار(٤)... هذا النوع الأخير من القرارت لا يقف بأقدامه على أرض صلبة لأنه عبارة عن وضع العربة أمام الحصان.

وأخطر القرارت هي التي تتخذ أثناء إدارة أزمات ملتهبة. فالأزمة الخارجية سواء كانت إقليمية أو عالمية، تعني مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين حكومتين أو أكثر لدول ذات سيادة تعيش في حالة صراع شديد، ولكن بدرجة أقل من الصدام المسلح ـ أي المعركة ـ مع الإدراك بوجود احتمال عال لنشوبها ووقوعها(٥). وكل أزمة لها نقطة قمة تنحسر عندها للتجميد المؤقت أو لحلها على أساس تحقيق الأغراض الناقصة، أو تنقلب إلى صدام مباشر باستخدام القوات المسلحة. مثل هذه الأزمات لا تسمح إلا بأوقات محدودة للتعامل مع ظروفها المتغيرة وتتزايد فيها الحاجة إلى الفعل المؤثر بناء على قرارات مصيرية وسط درجة عالية من الشك تحيط الخيارات المطروحة، لقلة ونقص المعلومات المتاحة وعدم وضوحها، وتحت ضغط نفسي هائل خوفا من احتمال تطور الموقف، وتدهوره مما قد يؤدي إلى الصدام المسلح... تحت ضغط هذه الظروف على الرئيس ـ وهو في نفس الوقت مدير الأزمة ـ اتخاذ قراراته وهو يشبه في موقفه هذا أبطال «المأساة أو الدراما» الذين يخترقون ببصيرتهم حجب المستقبل وإن كانوا عاجزين عن تحديد معالمه، وعليهم في نفس الوقت أن يسبقوا شعوبهم ويتحركوا ببصيرة صقلتها

التجارب وبأحلام يريدون صياغتها إلى حقائق في الحياة، ولذلك فمصير السياسيين العمالقة كمصير الأنبياء . . ولا نبي في قومه(٦).

الرئيس سيد داره

أي رئيس وفي أي نظام سياسي هو المسؤول الأول عن قراراته . والرئيس العظيم ليس ثمرة جهود مساعديه ولا هو كبيرهم وإنما هو سيد الدار تنعقد عليه الآمال فهو الربان الذي يقود السفينة وسط العواصف والأمواج، وهو القائد الذي يقود الأمة إلى شاطىء السلام، وهو الذي يقف في ردهات التاريخ كشاهد يحفر عليه كل هزائم وانتصارات عهده، رغما عن أن الإنتصار له أكثر من أب في حين أن الهزيمة يتيمة يتنصل الكل من بنوتها. وبالرغم من تعدد القوى الضاغطة على الرئيس قبل واثناء وبعد اتخاذ القرار. فإنه صاحب الكلمة الأخيرة في إصداره وهو ـ والحالة هذه ـ أحد مراكز القوى التي تتحرك على مسرح الأحداث يتمتع بسلطات واسعة يمارسها تحت قيود وضغوط هائلة أهمها الإرادات المتعارضة، والإمكانيات المتاحة، وعامل الوقت. ولذلك على الرئيس أن يضع في حسبانه دائما الفجوة الواقعة بين ما يصبو إليه وبين ما يمكن تحقيقه في الواقع الفعلي .

في مثل هذه الأنظمة التي يكون فيها الرئيس أحد مراكز القوى المتعددة تكون عملية بناء القرار متوازنة وتكون المشاركة من مراكز القوى الأخرى قائمة . ولكن يختلف الأمر في دول العالم الثالث أو في غالبيتها الساحقة رغما عن وجود هياكل للمؤسسات المختلفة التي تشير إلى وجود التعددية والحوار بين الرأي والرأي الآخر. وفي ظل هذه الأوضاع يمارس الرئيس سلطاته غير المحدودة تحت قيود وضغوط محدودة إن لم تكن منعدمة، فالرئيس هو مركز القوة الوحيد الذي لا يحول دون اتخاذه لقراراته إلا رادع خارجي، ويعزز من هذا الوضع وجوده في السلطة باستمرار ولمدة مفتوحة. كما أن عملية نقل السلطة أمر غير وارد فهي لا تتم إلا عن طريق «عزرائيل» إما بفعل القدر أو بفعل البشر، أو عن طريق قوة أخرى تعمل تحت الأرض وتتمكن من القفز إلى السلطة وإزاحته. هنا يصبح الوجود في السلطة غرضا في حد ذاته بدلا من أن يكون وسيلة لتحقيق برنامج معين. وتسخّر كافة مؤسسات البنيان السياسي ووسائل الإعلام لتشكيل الرأي العام وتوجيهه لمساندة القرارات العليا، مصورة الباطل حقا والهزيمة

انتصاراً وهنا تصبح عملية بناء القرار ينقصها التوازن وتفتقر إلى المشاركة لميل كفة الميزان بطريقة حادة إلى جانب سلطة الفرد الذي لا يخشى رد فعل الجماعة، الأمر السائد في دول العالم الثالث كما سبق القول. فدور الرئيس في عملية بناء القرار محوري يكاد لا ينازعه فيه أحد. فالرئيس جيمي كارتر كان يجد سهولة في التفاوض مع الرئيس أنور السادات أثناء مفاوضات كامب دافيد بينما يجد صعوبة كبرى في الإتفاق مع رئيس الوزراء مناحم بيغن الذي كان يردد «استحالة اتخاذه أي قرار في هذه المسألة إلا بعد أن أعود إلى مجلس الوزراء والحزب والكنيست. أما الرئيس السادات فرجل محظوظ إذ يمكنه أخذ قراره بعد نفخات قليلة من غليونه». وهذا قول حق من بيغن لأن الرئيس السادات كان ينظر إلى مستشاريه ووزرائه على أنهم مجرد منفذين لا يستمع لمشورتهم ولا يقرأ ما يقدمون إليه من مذكرات، فقد وجه إلى وزير خارجيته وهو يعرض عليه بعض أفكاره كلاما ثقيلا أمام الحاضرين بأن قال له وهو يضحك بطريقة مسرحية يقصد بها التسفيه «بقى إنت فاكر نفسك دبلوماسي يا سي محمد؟ والله ما أنت دبلوماسي». (٧) قول لا يقال من رئيس إلى وزير!! كل ما يعنينا من القول هو الإطار الذي يتحرك فيه صاحبه وهو يصدر القرار الخطير بذهابه إلى القدس قبل ذلك، فقد خطر له هذا الخاطر فجأة وهو يمر فوق تركيا بطائرته متجها إلى إيران، فقد «وجدت أن ملامح المبادرة تبرز بوضوح أمامي... كان معي في الطائرة وزير الخارجية فقط الذي لم تستطع أعصابه تحمل المبادرة واستقال... مسكين !!»(٨) وكذلك الحال عندما قرر الإستغناء عن الخبراء السوفييت فقد كان قراره منفردا ومفاجئاً لكل معاونيه دون استثناء، وذا وقع شديد عليهم حينما استدعاهم الرئيس لإبلاغهم به «فقد كانت المفاجأة تامة ولم يكن يعتبر نفسه مطالبا بتفسيره لمعاونيه. لقد كان يمارس سلطاته». (٩) بل وفي أثناء اندلاع القتال وحينما تحول الموقف العسكري لصالح اسرائيل خلال المدة من ٢٢ ـ ٢٥ أكتوبر «كان الرئيس وحيداً، فقد اختار أن يواجه الموقف وحده. لقد اتخذ وحده من قبل قرارات مصيرية متعددة وربما لم يجد ضرورة، الآن ـ وحدة الأزمة تتصاعد ـ أن يدعو رفاقه ومعاونيه واختار أن يجتاز الأزمة وحده. لقد أراد أن يكون صاحب النصر عندما ينتصر وهو الآن يرفض إلا أن يكون المسؤول عن تحول المعركة». (١٠)

إنفراد الرئيس بالقرار على هذه الصورة أمر خطير.. صحيح أن النظام السياسي

الذي يعمل في إطاره يعطيه السلطة الكاملة لاتخاذ القرارات، وصحيح أيضاً أن الرئيس يمكنه أن يرى صورة الأشياء في حالة أوضح للمساحة الواسعة من المعلومات التي تتوفر له دون سائر الجهاز الذي يعمل معه، ولكن التجاهل الكامل لمعاونيه أمر يحتاج إلى وقفة جادة لخطورته. وبالرغم من خطورة إنفراد الرئيس باتخاذه قرارات مصيرية على هذا المستوى الذي ذكرناه فإنه ليس هناك قاعدة عامة تحدد الأسلوب الذي يتبعه الرؤساء في اتخاذ قراراتهم، خاصة تلك التي تتعلق بالحرب والسلام. ويتساءل «تيودور سورنسون»[11] مستشار الرئيس جون كينيدي وقت حدوث أزمة الصواريخ في كوبا عام ١٩٦٢ عن القوى التي تؤثر في الرئيس عندما يصدر قراره « وكيف يختار وهو يدير الأزمة بين غصن الزيتون المعلق في المخلب الأيمن للنسر المطبوع على خاتم الجمهورية وسهام الحرب المتدلية من مخلبه الأيسر؟ اختيار صعب ومعقد، فلكل رئيس أسلوبه ومقاييسه التي يتبعها عند أخذه لقراراته وتختلف هذه المقاييس بين وقت وآخر ومن موضوع إلى موضوع». ويذكر أنه عندما أصدر الرئيس «ابراهام لنكولن» إعلان تحرير العبيد وجه الحديث لمجلس وزرائه «لقد جمعتكم هنا لتستمعوا إلى ما كتبته لا لأستمع إلى مشورتكم. بالنسبة للمسألة فقد اتخذت قراري بشأنها بنفسي». ولذا نجد أن رؤساء الولايات المتحدة القدامى تفادوا استخدام مجلس الوزراء كمجلس إدارة تصدر فيه القرارات بالتصويت. ولكن من جانب آخر نجد أن الرئيس جاكسون «عوّد نفسه على تلقي آراء الآخرين باحترام، ولكني أتحمل دائماً مسؤولية اتخاذ القرار» وأن الرئيس جون كينيدي يؤكد على أن «الرئيس يتخذ القرار النهائي فهو الذي يتحمل المسؤولية وعلى المستشارين حينئذ أن يركزوا جهودهم على تقديم مشورة جديدة».

وعلى أي حال فإن تجاهل الرئيس مشورة معاونيه أمر يؤدي إلى الهلاك، وفي نفس الوقت أن يصبح الرئيس أسيرا لمشورتهم يهبط بمركزه ليصبح واحدا منهم... لا بد وأن يطلب الرئيس المشورة من مؤسساته ووزرائه ومستشاريه بل عليه أن يبحث عنها في الصحافة وفي الأحزاب وبين دوائر المثقفين أو عن طريق إستطلاع إتجاهات الرأي العام. ولكن مهما تعددت مصادر المشورة ومهما طال الحوار مع النفس عن طريق «المونولوج» أو مع الغير عن طريق «الديالوج» فإنه عندما تحين اللحظة الحاسمة ـ لحظة مواجهة الحقيقة ـ لا يكون هناك مجال لتعدد الآراء ولا يبقى سوى شخص واحد جالس على القمة الباردة حيث الرياح والعواصف، مطالب بأن يتخذ القرار بمفرده ويتحمل

مسؤوليته . . . هذا الشخص هو الرئيس الذي عليه أن يستمع باحترام للآراء الأخرى ولكنه هو وحده صاحب القرار فهو سيد داره .

القرار بين صناعته وإصداره

وبالرغم من أن الرئيس سيد داره إلا أنه ليس مطلق الحرية في إصدار القرارات دون قيود وضغوط ترشِّد هذه الحرية كما يظن البعض، مما يجعل عملية إصدار القرار عملية معقدة ومحسوبة بدقة أو يجب أن يكون الأمر كذلك تجنباً للتورط في أخطاء من الصعب إصلاحها خاصة إذا كانت القرارات على المستوى الاستراتيجي. فالخطأ التكتيكي يمكن تداركه داخل إطار إستراتيجي سليم أما الاستراتيجية الخاطئة من أساسها فلا يمكن تصحيح مسارها إلا بعد وقت طويل وخسائر فادحة .

والموضوع والحالة هذه يحتاج إلى ضوابط حاكمة ووضوح كامل ومنعا من أي لبس فإننا نرى أن القرار يمر بمرحلتين :

- مرحلة صناعة القرار وتجهيزه Building The Decision
- ومرحلة إصدار القرار إلى من يهمهم الأمر Issuing The Decision

والمرحلة الأولى مفتوحة لكل الإجتهادات التي تشارك في صنع القرار مثل الوزراء والمستشارون وأهل الخبرة من المثقفين، والأحزاب والصحافة وأصحاب المصالح ومراكز الضغط المتعددة . . . الخ . أما المرحلة الثانية أي إصدار القرار فهي ملك لصاحب القرار وحده، فلا يمكن أن يصدر قرار ما بواسطة مجموعة من الأفراد ولكن الذي يصدره هو فرد واحد وهو الرئيس، وذلك بعد أن يكون قد اطلع على كافة الآراء ووازن بينها. ولذلك فإن الوقت المحددلأي اجتماع أو مؤتمر لاتخاذ قرار في إحدى القضايا ملك لكل الحاضرين عدا الدقائق الأخيرة فهي ملك لصاحب القرار وحده، يصدر خلالها قراراته وعلى الجميع ـ الموافقين والمعترضين ـ أن يلتزموا وينفذوا. ولذلك فليس من الدقة في شيء أن نقول ـ على سبيل المثال ـ صانع القرار لأن الأصح أن نقول «صانعو القرار Decision Makers» لأن القرار لا يصنعه فرد ولذلك فإن أعضاء القيادة السياسية Political Leader Shipوهم رؤساء الأجهزة أو من يمثلونهم الذين يتعاونون في صناعة القرار وبحثه ـ صانعو قرارات، أما القائد السياسي Political Leaderفهو مصدر أو صاحب القرار. وينطبق نفس الوضع على القيادة العسكرية والقائد العسكري

ولذلك حينما يقال إن القرارات التي أدت إلى حرب ١٩٦٧ بين مصر وإسرائيل تمت في غياب القيادة العسكرية قول غير صحيح، لأن القائد العام للقوات المسلحة وهو المشير عبد الحكيم عامر كان أحد أعضاء القيادة السياسية بل أقواهم جميعاً ولم يعترض على سير الأحداث بل كان مشجعاً لها.

صناعة القرار

«لن تحال إليك مسائل سهلة لأنها عادة ما تحسم على المستويات الأقل». هذا ما قاله الرئيس دوايت إيزنهاور للرئيس الجديد جون كينيدي حينما كان يوجه إليه نصائحه في الفترة الإنتقالية لنقل السلطة التي حددها الدستور الأميركي من الرئيس القديم إلى الرئيس الجديد، ولا توجد صيغة محددة أو مقياس معين لتحديد الموضوعات التي تعرض على الرئيس إذ يتوقف ذلك كله على ما يتحلى به الرئيس من صفات. فكان الرئيس جمال عبد الناصر يميل إلى الأطلاع على التفصيلات بينما كان الرئيس أنور السادات يميل إلى الإطلاع على الخطوط العامة التي تقدم له في تركيز شديد.

وكل قرار لا بد أن يكون مسبوقا بما يسمى «بتقدير الموقف»

Appreciation or Estimation of The Situation

سواء من الرئيس أو ممن يشاركون في صناعة القرار وهو عادة ما يتم بالترتيب التالى:

تقدير موقف عن (.........)

١ـ الغرض من تقدير الموقف

٢ ـ المعلومات التي تتعلق بالموضوع أو الأزمة.

٣ـ الإمكانيات المتاحة (سواء لجانبنا أو الجانب المضاد إذا كانت أزمة خارجية).

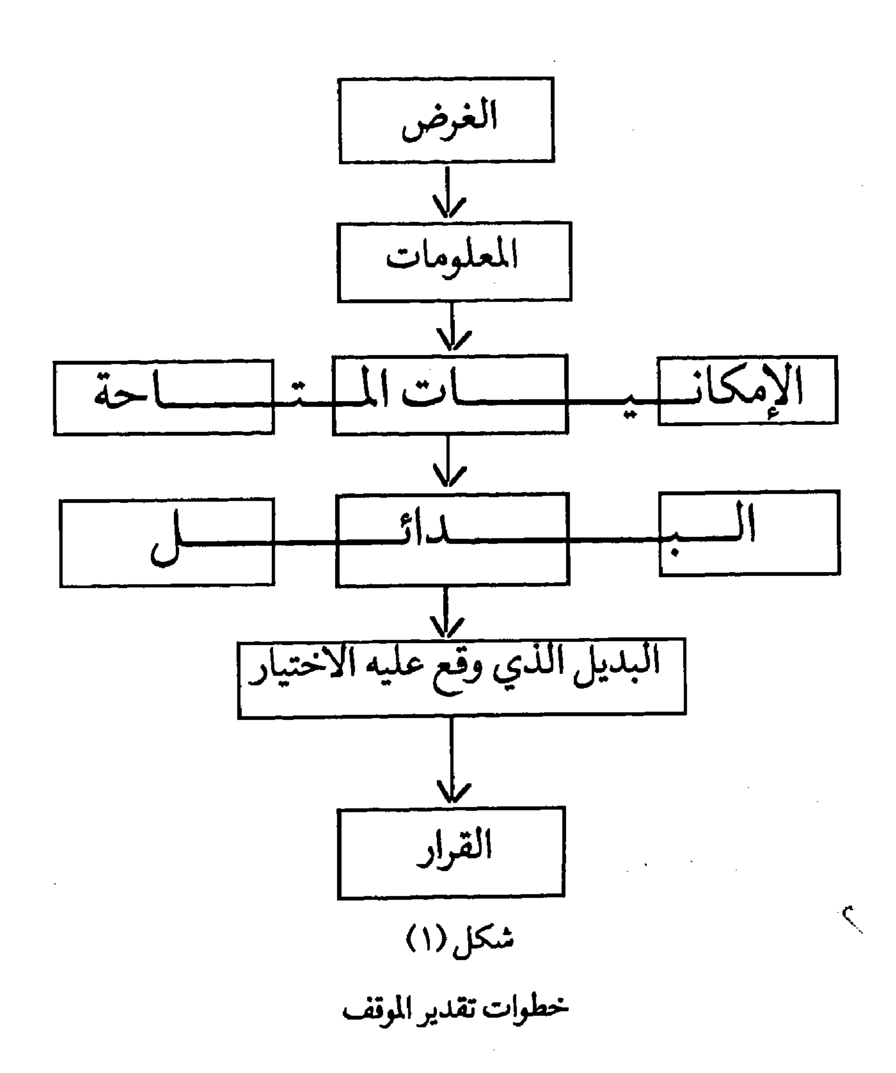
٤ ـ الحلول المفتوحة أو البدائل Courses Opened or Alternatives لكل اللاعبين ومناقشتها مع بحث تأثير كل منها على الآخر ومزاياها وعيوبها.

٥ ـ الحل الذي يقع عليه الخيار. ولماذا؟

٦ ـ ثم إصدار القرار (وهذه مرحلة تالية) على أن يكون واضحا تماما

ومن أفضل الأمثلة التي تذكر في هذا السياق «تقدير الموقف» الذي أجراه الرئيس جمال عبد الناصر عند تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ فقد اتبع الخطوات الآتية: (١٢)

١ـ الهدف: تأميم شركة قناة السويس وهذا يحقق إمكانية تمويل السد العالي ويلبي حقا مصريا ويؤكد إستقلالنا ويضيف إلى أهمية مصر الإستراتيجية.



شكل (١)

خطوات تقدير الموقف

٢ ـ الغرب: لن يسكت وسوف يواجهنا بالتهديدات وبحملة سياسية ونفسية ضارية، وفي الغالب سنواجه بتهديدات عسكرية يمكن أن تتحول إلى حرب فعلية الأمر الذي يجب أن نتفاداه بكل الوسائل إلا التراجع عن تأميم القناة.

أ ـ قد تتردد الولايات المتحدة في التدخل العسكري لأن هذا يعتبر إفلاساً سياسياً، ويحرجها أمام أطراف عربية صديقة في المنطقة.

ب ـ لا تستطيع فرنسا أن تتدخل بمفردها فهي متورطة في الجزائر.

ج ـ قد تفكر إسرائيل في التدخل ولكن قد «تفرملها» الولايات المتحدة ومن مصلحتها الإنتظار للإستفادة من الصراع.

د ـ ولكن يخشى من التدخل العسكري البريطاني فكيف ستتصرف بريطانيا؟ وكيف سيتصرف إيدن؟ إيدن ضعيف وهذا حافز له على العنف ولا بد أن يتصرف إيدن بسرعة، والتدخل سوف يكون محققاً بنسبة ٨٠٪ خلال الأسبوع التالي للتأميم أما في الأسبوع الثاني والثالث من أغسطس فسوف يكون الخطر بنسبة ٤٠٪، خلال شهر سبتمبر سيكون الخطر بنسبة ٢٠٪ وحتى نهاية أكتوبر سوف يبدأ الخطر في التلاشي.

٤ـ إمكانياتنا: ما هي فرص نجاحنا في تنفيذ التأميم؟ الفرص كبيرة لأن عملية القناة عملية إدارة، بعكس تأميم البترول الايراني أيام مصدق حيث كانت عملية إنتاج وتسويق، والخدمة تعتمد على كفاءتها أما الانتاج والتسويق فهما يعتمدان على آخرين.

٥ ـ إمكانيات العدو: واستعرض جمال عبد الناصر أشكال التدخل العسكري المحتمل ثم قواعد العمل العسكري ثم حجم القوات البريطانية القريبة ودرجة استعدادها . . . الخ.

وفي المشاكل الكبرى والتي تحتاج إلى قرار الرئيس قد يحتاج الأمر إلى عقد مؤتمر لاتخاذ القرار. ومؤتمرات الرئيس يجب ألا تكون للدراسة ولكنها أصلاً للوصول إلى قرار، ولذلك ـ وإذا سمح الوقت ـ فأن مساعدي الرئيس يقومون بالتحضير لمثل هذه المؤتمرات عن طريق إرسال ما يسمى «بأجندة المؤتمر» أو «جدول أعمال المؤتمر» الذي قد يكون على الصورة الآتية:

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب الرئيس

التاريخ أَجَنْدة مؤتمر ( )

الغرض من المؤتمر

وقت انعقاد المؤتمر من الساعة ( ) إلى الساعة ( )

مكان انعقاد المؤتمر

الحاضرون

آخر موعد لتلقي الإقتراحات أو الدراسات

(إمضاء)

وبذلك تتم الدراسات خارج المؤتمر وقبل انعقاده على شكل تقدير موقف من الجهات المعنية. فينتهي إلى خيارات محددة ثم إلى اقتراح بعينه ليناقش خلال المؤتمر حتى يتمكن الرئيس من إصدار قراره.

أما في الأزمات الداخلية والخارجية المتحركة فعادة تتم عمليتي صناعة واتخاذ القرار في غرفة المعلومات أو غرفة إدارة الأزمات حيث يتواجد المسؤولون عن الأزمة، ويتم الحوار على ضوء المعلومات التي تصب من الجهات المختلفة ويتخذ القرار تبعاً لذلك. لأن عامل الوقت له تأثيره الحاسم في سير الأحداث.

ويختلف الوضع عند التعامل مع الشؤون الجارية إذ يتم صناعة القرار عن طريق الإتصال الشخصي أو عن طريق المذكرات الكتابية على أن تنتهي المذكرة بالبدائل المتاحة ثم بالبديل المرجح، حتى يتسنى للرئيس أخذ القرار مع توفير أكبر وقت وجهد. وبمعنى آخر تنقسم المذكرة إلى أقسام ثلاثة: قسم خاص بتحديد المشكلة أو الموضوع بمنتهى الإيجاز، وقسم خاص بالبدائل ومناقشتها، ثم الجزء الأخير ويوضح البديل الذي يقع عليه الاختيار. وكم يكون مفيدا لو عمم هذا التصور في كافة الجهات التي تعرض أمورها على الرئيس على الا تقبل أي مذكرة لا تنتهي باقتراح محدد ومدروس. ومعنى ذلك فأن صناعة القرار تتم في خطوات متتالية: تحديد المشكلة، جمع المعلومات

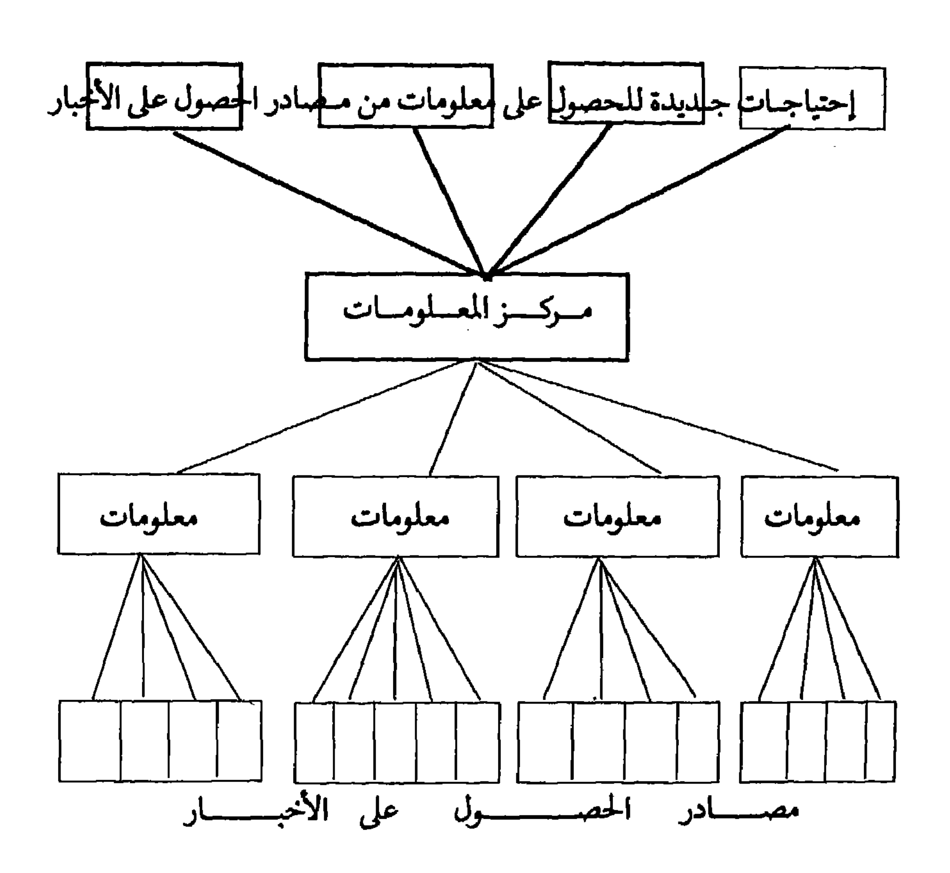
والحقائق، تحديد الغرض في ضوء السياسة العامة للدولة، عرض ومناقشة البدائل والنتائج المحتملة لكل بديل، ترجيح أحد الحلول وتوضيح إمكانيات تنفيذه.

وأثناء مرحلة صناعة القرار لا بد أن نضع في الحسبان أن صاحب القرار لا يتحرك أبداً بإرادته الكاملة على مسرح الأحداث سواء كانت داخلية أو خارجية أو إقليمية أو عالمية، حيث يتم التحرك بإرادات متقاطعة وربما متصادمة. فالعوامل المتفاعلة مع القرار قد تحد من الأرادة في مرحلة صناعته أو قد تساعد في تحقيق المرجو أو على الأصح جزء كبير من المؤمل. وعلى ذلك فالموازنة بين العوامل الإيجابية أمر في غاية الأهمية فلا يجوز أن نضخم إحداها على حساب الأخرى ولا بد في نفس الوقت أن يعرف صانعو القرار ما في جيبهم بدقة وقيمة ذلك في السوق التجارية حتى يحصلوا عل ما يساوي ما لديهم من إمكانيات، وإلا حصلوا على بضاعة مغشوشة وربما لا يحصلون على شيء.

وتتغير العوامل بتنوع الأزمات ومستواها فإدارة الأزمة الداخلية تتأثر بعوامل تختلف عن إدارة الأزمة الخارجية. ففي حين تؤثر العوامل الأولى ربما على الحكم واستمراره فإن العوامل الثانية تؤثر على الحرب والسلام. هذه العوامل تشكل ضغوطاً لا بد من أن توضع في الحسبان وإلا كانت الاقتراحات والنتائج لا تتناسب مع الظروف القائمة مما ينجم عنه فجوة بين القرارات وبين الحالة التي نواجهها، وعادة ما تشكل العوامل التالية ضغوطا لا بد من مراعاتها:

- حدود ما تسمح به الظروف حتى نصل في النهاية إلى قرار عملي يمكن تنفيذه.
- حدود الموارد المتاحة حتى لا تتعدى الآمال المرجوة الإمكانيات المتاحة وتفاديا لتورطات غير مرغوبة، فالسياسة هي فن الممكن.
- حدود الوقت المتاح فعامل الوقت هو العمود الفقري في صناعة القرار، مع ملاحظة أن الوقت يحل كثيرا من المشاكل أو ربما يزيدها صعوبة وتعقيدا فالصبر والتأني مطلوبان في بعض الأحيان والاندفاع والسرعة لازمان في أوقات أخرى، مما يدعو الى الموازنة بين الحكمة والتردد وبين السرعة والتسرع وبين المغامرة والمقامرة.
- حدود الالتزامات السابقة بحيث لا يكون صاحب القرار أسيراً لها، فالغموض في الالتزامات يفتح المجال للمناورة.

● حدود المعلومات المتاحة مع مراعاة أن التركيز على المصادر الرسمية خطأ ويعيد عن الحكمة وأن تحليل المعلومات لمعرفة النوايا أهم كثيرا من الحصول عليها. ويجب عدم الخلط بين الأخبار والمعلومات فالأخبار معلومات غير مؤكدة ومهارة الأجهزة المتخصصة هي في انتقاء المعلومات وتحويل الأخبار إلى معلومات تبعاً للقواعد التي تنظم هذه العملية فيما يسمى «بدائرة الحصول على معلومات» كما في الشكل(٢)



الشكل (٢)

دائرة الحصول على المعلومات

إصدار القرار

يقول «نيقولا ميكيافيللي» في كتابه «الأمير» «حينما نكتشف المتاعب مقدما يمكن علاجها بسهولة، ولكن إذا انتظرنا حتى تدهمنا فالدواء يتأخر موعده ويستعصى الداء. فمنذ بداية المشاكل يصعب التفسير ويسهل العلاج وفيما بعد تصبح معرفة المشاكل يسيرة ويصعب العلاج». وهذه هي المعادلة الصعبة أمام صاحب القرار عند إصدار قراره.

إن إصدار القرار في الوقت المناسب ليتلاءم مع الظروف السائدة هو الذي يكسب القرار مصداقيته. وصدور قرار سليم بنسبة ٥٠٪ في الوقت المناسب أفضل كثيرا من صدور قرار سليم ١٠٠٪ بعد فوات الأوان حتى لو اضطر الرئيس إلى اتخاذه منفرداً دون الإستماع إلى أحد أو مشاورته. فقد اتخذ الرئيس جون كينيدي مثلا قراره في أزمة الصواريخ عام ١٩٦٢ بطريقة فردية حتى يحول دون توفر الوقت لانتشار الصواريخ السوفييتية في كوبا وحتى يحقق المفاجأة بتهديده بالتدخل بالقوة.

ومن المعتاد ان يلقى أي قرار قوي معارضة فهذا شيء طبيعي إذ للقرار وجهان تماما كالعملة النقدية. ويتوقف رد الفعل على الزاوية التي ينظر منها للقرار. كما أن إصدار القرار هو بمثابة الخطوة الأولى في حلقة مستمرة لإصدار قرارات متتالية على ضوء ردود الفعل وسير الأحداث عند التنفيذ، ولذلك فمن الحكمة ألا يتصف القرار بالجمود بل لا بد أن يسمح بالتراجع عنه من خلال مخارج متروكة لمواجهة ردود الفعل غير المتوقعة.

وهناك اعتبارات معينة عند اتخاذ الرئيس لقراره

١ ـ رد فعل الرأي العام علماً بأن الرئيس غير ملزم بالسير وراء الرأي العام وإلا كان منقاداً له، فالرأي العام يتسم بالتأرجح وعدم الإتزان وينظر إلى الامور بعاطفته وليس بعقله ولا يضع في اعتباره احتياجات الأجيال التالية أو خبرة الأجيال السابقة، وهو فوق ذلك يتأثر مؤقتاً بالأساطير البطولية وبالمعلومات المضللة والإشاعات المغرضة ويقاوم التجديد. صحيح يجب أن يحترم الرئيس الرأي العام ولكن في الوقت نفسه لا ينسى أبدا أنه يقوده ولا ينقاد له، وعليه أن يضعه في الصورة الحقيقية بقدر ما تسمح به الظروف وأن يشكله ويكسبه إلى جانبه دون إسراف، بل عليه في بعض الأحيان إثارة المعارضة في جانب من الرأي العام في حذر بالغ إذا أراد ان يحتفظ بمنصبه.

٢ـ المستشارون والمثقفون وستتحدث عن هذا العامل حديثاً منفرداً.

٣ـ نطاق رؤيته الخاصة فالقدرة على اختراق حجب الغيب وعلى تمييز الحقيقة من خلال ستائر الضباب التي تحيطه هي من أهم الصفات التي يتطلع إليها أي رئيس. وليس مفروضا عليه ـ والحالة هذه ـ أن يقيد نفسه برأي مستشاريه بالرغم من حتمية الإستماع إليهم، فالرؤية الثاقبة شرط أساسي لأن عملية الحكم عملية اختيار من ضمن بدائل صعبة ولا ترتكز عملية الإختيار هذه على مجرد عمليات حسابية بل تبنى كذلك على الفراسة وصدق التقدير. وكل قرار به بذور الحيرة والشك والمخاطرة والتكهن ولا يخلو من عناصر الخلاف مع الآخرين.

وتأثير الصفات الشخصية لصاحب القرار لا يمكن إغفاله في كل أنواع القيادات سواء كانت واقعية Pragmatic أو عقائدية Ideological أو ثورية Révolutionary أو كاريزمية Charismatic فلا يجوز أن نقلل من تأثير الأفراد على مجرى الأحداث، فكان يكفي مثلا إزاحة رجل واحد مثل «روبسبير» لوضع حد لعهد الإرهاب الذي عاشت فيه فرنسا أيام الثورة الفرنسية. وبالمثل فلو لم يصل «لينين» في القطار الشهير إلى روسيا عبر ألمانيا لكان من المحتمل ألا تنجح الثورة الشيوعية. وميخائيل جورباتشوف أحدث تغييراً كاملا في كل من النظرية والتطبيق في الإتحاد السوفييتي مع وجود نفس المؤسسات التي كانت قائمة قبل توليه السلطة. والرئيس أنور السادات تراجع تراجعاً جوهرياً في أول أيام حكمه عن اتجاهات الرئيس جمال عبد الناصر حتى قبل تغييره للتنظيمات السياسية التي كانت موجودة في السلطة في ذلك الوقت. وخير مثال لذلك مبادرته الشهيرة في أوائل عام ١٩٧١ والتي لم يطلع عليها أحد حتى وزير خارجيته بالرغم من أنها كانت تحولاً كاملاً في الإستراتيجية القائمة. ولذلك فإن الجوانب المتعلقة بشخصية الرئيس ـ صانع القرار ـ وعلاقته بالأجهزة والمؤسسات تحددان الطريقة التي يتبعها في اتخاذ قراراته، فهناك النموذج الذي يعكس السيطرة الكاملة للرئيس على عملية صناعة واتخاذ القرار حيث يقل دور المؤسسات ويقتصر دور المستشارين على مجرد القيام بأعمال السكرتارية وهو ما أطلق عليه «هرمان»[١٣] إسم «أركان حرب الرئيس ـ Leader's Staff» وهناك النموذج الذي لا يسيطر فيه الرئيس على العملية كلها سيطرة كاملة بأن يتأثر دائماً برأي مؤسساته، وهو ما أطلق عليه «جورج»[١٤] إسم «المشورة المتعددة Multiple Advocacy».

٤ـ الجماعات الضاغطة: من الخطأ أن يعتبر الرئيس نفسه بأنه هو مركز القوة الوحيد عندما يصدر قراراته فهو ـ شاء أو لم يشأ ـ أحد مراكز قوى متعددة، فالرئيس يتحرك دائماً بإرادة ناقصة لا تحقق له كل ما يصبو إليه، وفي النظم الديموقراطية تكون القوى الضاغطة من الداخل والخارج، ولكن في النظم الشمولية تكون أكثر الضغوط وأشدها أثراً هي الضغوط الخارجية. وتتمثل الضغوط الداخلية في الرأي العام والموارد المتاحة والجهاز التنفيذي والبيروقراطية العتيدة، وهناك المجالس التشريعية والأحزاب والصحافة ورجال الإقتصاد والعسكريين وأصحاب المصالح المتعددة. وتتمثل الضغوط الخارجية في إرادات الدول الصديقة والمعادية خاصة في الوقت المعاصر حيث تعمل القوة على فرض نظام عالمي أو نظم إقليمية تتفق ومصالح الدولة الأقوى. فالولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تعملان مثلا على تحديد المستوى التكنولوجي في منطقة الشرق الأوسط بطريقة إختيارية حتى تبقى إسرائيل الدولة الإقليمية العظمى(١٥). وكذلك تعمل الولايات المتحدة على «إدارة الأزمات Crises Management» بدلا من حلها كوسيلة ضغط على أصحاب القرار في المنطقة وذلك بالتلاعب في نقل السلاح والتكنولوجيا لتصيغ توازنات القوى بالشكل الذي يخدم هذا الهدف.

ووسط هذه الجماعات الضاغطة، على صاحب القرار أن يشق طريقه بالقدرة على إبتكار الأفكار وقيادة السفينة وإلا وجد نفسه أسيراً للمساعدين والممثلين الشخصيين معتمداً عليهم ليأخذوا بيده وسط المتاهات التي يخوضها، وقد يلجأ إلى إحالة الموضوعات المتراكمة والتي تحتاج إلى قرار إلى اللجان المتعددة لكسب الوقت وهرباً من مواجهتها. وأمام النصائح المتضاربة والرغبات المتعارضة من قوى الضغط المختلفة يجد صاحب القرار نفسه وقد تحول إلى مجرد «حكم» يحاول التوفيق بين الجميع بدلا من أن يكون قائداً لهم يوجههم وسط خضم الأحداث.

المستشارون والمثقفون

يصور «ابن خلدون» في الفصل ٣٥ من مقدمته العلاقة بين المثقف والحاكم تصويراً دقيقاً لما يحدث في دول العالم الثالث اليوم فيقول «إعلم أن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بهما على أمره إلا أن الحاجة في أول الدولة إلى السيف ما دام

أهلها في تمهيد أمرهم أشد من الحاجة إلى صاحب القلم لأن القلم في تلك الحال خادم فقط منفذ للحكم السلطاني والسيف شريك في المعونة. كذلك في آخر الدولة حيث تضعف عصبيتها . وأما في وسط الدولة فيستغني صاحبها بعض الشيء عن السيف لأنه قد تمهد أمره ولم يبق همه إلا في تحصيل الثمرات من الجباية والضبط ومباهاة الدول وتنفيذ الأحكام والقلم هو المعين له في ذلك، فتعظم الحاجة إلى تصريفه وتكون السيوف مهملة في أغمادها إلا إذا أنابت نائبة أو دعيت إلى سد فرجة وما سوى ذلك فلا حاجة إليها فيكون أرباب القلم في هذه الحالة أوسع جاهاً وأعلى رتبة وأعظم نعمة وثروة وأقرب من السلطان مجلساً وأكثر إليه تردداً وفي خلواته نجيا لأنها حينئذ آلته التي بها يستظهر على تحصيل ثمرات ملكه والنظر إلى أعطافه وتثقيف أطرافه والمباهاة بأحواله».

ولكن من هو المثقف؟ Intellectual. هناك تعاريف كثيرة ننتقي منها أسهلها، فيمكن أن يكون تعريف المثقف بأنه أحد قطاع المتعلمين Educated الذين لهم اهتمامات سياسية ويسعى إلى صياغة ضمير المجتمع والتأثير على السلطة السياسية في اتخاذ القرارات الكبرى. أو هو الذي يتعرض للمشكلات ويؤصل أسبابها ويشير إلى البدائل الممكنة لحلها وفقاً لرؤية شاملة. . . وعلى أي حال فلا بد أن يتوفر للمثقف المعرفة العامة المتنوعة، وعي إجتماعي واهتمام إجتماعي بكل المسائل العامة التي تهم المجتمع حتى ولو كانت خارج تخصصه، قيامه بالبحث والتعبير عن معتقداته ومفاهيمه للتأثير على المجتمع والسلطة، القدرة على طرح البدائل والحلول لمشاكل المجتمع . . . والنقطة الأخيرة في تقديري لها أهمية خاصة ينساها الكثيرون. ويتسبب عنها جفوة أو فجوة حقيقية بين صاحب القرار والمثقفين. وفي رأيي فإن مسؤولية مد الجسور لتجسير هذه الفجوة تقع أغلبها على المثقفين، فصاحب القرار لديه مشاكل كثيرة ومتعددة تنتظر قراره اليومي والقرار إختيار من جملة خيارات صعبة ورديئة، وبناء على ذلك فرغبته في إيجاد من يساعدونه على اتخاذ قراراته أكيدة ويتوق في نفس الوقت إلى الدراسات المختصرة المركزة التي تزوده بالبدائل والحلول، ولكن كثيراً من المثقفين يميلون إلى الدراسات النظرية المستفيضة مع العجز في أغلب الأحيان عن الوصول إلى بدائل واقتراحات وحلول. . . إنهم يميلون إلى توصيف المشكلة وربما إلى تحليلها والرجوع بها إلى أصلها التاريخي وهذا جيد، ولكن صاحب القرار ربما لا يريد ذلك لأنه يعيش المشكلة ويواجهها ويريد حلاً.

والمثقفون يريدون أن يؤثروا على صاحب القرار وهذا من حقهم بل من واجبهم ولكن الكثيرين منهم لا يعرفون السبيل إلى ذلك لنقص في التجربة والممارسة أو لأن الأغراض الشخصية تعميهم عن السير في الطريق السليم فيجدوا انفسهم وهم يحاولون الاقتراب من مركز القرار، واقعين في أحابيل السلطة، وحينئذ بدلا من أن يحاولوا التأثير عليها يجدون أنفسهم يسرفون في كسب رضاها ولا هم لهم إلا ترديد ما يقوله صاحب القرار فهذا هو الطريق الأسهل والأضمن وحينئذ يفقدون احترام وثقة صاحب القرار والجماهير في وقت واحد.

حتى هؤلاء الذين يصلون إلى دائرة المستشارين لصاحب القرار فإنهم يندرجون تحت فصائل أربعة: الفصيلة الأولى وهي نادرة وتشمل هؤلاء الأفراد الذين يعطون مشورتهم الصادقة ويتركون للرئيس حق الاختيار من المشورات الأخرى العديدة التي يطلبها من آخرين، والفصيلة الثانية وتشمل هؤلاء الأفراد الذين يظنون أن على صاحب القرار الأخذ بتوصياتهم وأفكارهم، والفصيلة الثالثة وتشمل هؤلاء الأفراد الذين يكتبون الإقتراحات لإثبات المواقف خوفا من حكم التاريخ أو ترددا من حمل المسؤولية، والفصيلة الرابعة والأخيرة وتشمل هؤلاء الذين يداهنون السلطة وينافقونها ويحاولون قراءة ما يدور في ذهن الرئيس ليردوا له أفكاره في صورة اقتراحات مقدمة منهم ولا يحملون إلا الأنباء الطيبة والمشورات الرديئة.

وصاحب القرار أو الرئيس يرتاح إلى النوع الأول، ويرفض محاولات الفئة الثانية في إملاء آرائهم عليه لأنه إن قبل ذلك أصبح أسيرا لهم وأصبحوا هم الذين يحكمون من وراء ستار ولا يقتصر واجبهم على تقديم التوصيات، ولا يتعامل مع النوع الثالث بعد انكشافهم بمرور الوقت، أما عن النوع الرابع فبالرغم من أن أغلب الرؤساء يحبون المداهنة إلاأنهم يملّونها بمرور الوقت خاصة وأن البدائل من هذا النوع متوفرة في السوق.

وصاحب القرار هو صانع التاريخ، أما المثقف فهو دارس له ولا يميل في العادة إلى الخلق والإبداع، فالكثير من المثقفين يميلون إلى النقل والمحاكاة متأثرين بمصادر ثقافتهم الرئيسة، في حين أن صاحب القرار يعمل في بيئة وبين جماهير تطالبه بالحلول الواقعية للمشاكل التي يعيشونها. ومن السهل أن ننقل ونقلد ونحاكي ونقترح ولكن إن

نحن اكتفينا بذلك نكون كمن يرقص في منتصف السلم لا يراه سكان الطوابق العليا أو السفلى لأن صاحب القرار يرفض التعامل مع الأفكار المستوردة التي لا تواجه التحديات التي تؤرقه فإنه يريد من يقوم نيابة عنه باستبعاد كل المواد الخام للمشاكل التي يواجهها ويقدم له معلومات وحلولا مصنوعة وليست صناعية، ولذلك فإن الدراسة المقدمة لصاحب القرار تختلف كلياً عن الدراسة المقدمة في مراكز الدراسات أو الندوات.

وأخيراً فإن صاحب القرار هو أحد المثقفين الذين قفزوا إلى السلطة بطريقة أو أخرى، ويعتقد أن غيره من المثقفين يريدون تقييده وأسره داخل معتقداتهم، فيحاول هو بدوره الفكاك من دراساتهم النظرية لأنه يرى ـ عن حق ـ أنهم مجرد مستشارين يقدمون المشورة ولا يصدرون قرارات، لأن من يملك إصدار القرار ـ بعد صناعته ـ هو الرئيس، ونقل عن الرئيس هاردنج قوله «إنني أصغي لأحد الجانبين فأجده على صواب ثم أصغي إلى الجانب الآخر فأجده لا يقل صواباً، فأجد نفسي من حيث بدأت.. يا إلهي ما أسوأها من وظيفة!!».

ويقول هنري كيسنجر عن علاقة المثقفين بصاحب القرار(١٦) «مثل المستشارين ذوي الخبرة الذين يعملون في اللجان المختلفة التي تساعد في صنع القرار، كمثل لوحة يرسم الرأس فيها أحد الفنانين بينما يرسم فنان آخر اليدين ويقوم ثالث برسم الجسد ولا شك أن كل فنان من هؤلاء سوف يتقن الجزء الذي رسمه ولكن اللوحة كلها تعتبر مسخا لا معنى له لأنه رغم إتقان الأجزاء فيها فأنها تفتقد الإنسجام الكلي. ولذلك فلا يجوز أن يقف المثقف عند حد معين من المعرفة بل عليه أن يسير في دروبها المشعبة وأن يرجع بين وقت وأخر إلى مكتبته أو معمله ليعيد شحن بطارياته وإنه إذا أهمل ذلك فسوف يتحول إلى مجرد إداري في الجهاز البيروقراطي كان أساس إختياره له أنه كان أحد المثقفين يوما ما». ثم يستطرد «تظل معظم الأفكار حبيسة في رؤوس أصحابها إلا إذا أقحمت في رؤوس وقلوب الرجال الأقوياء الذين في قدرتهم تحويل الدراسات إلى سياسات والتصورات إلى قرارات، وعلى حملة الأفكار أن يسعوا إلى رجال السلطة فاذا اقتنع هؤلاء بالفكرة دبت فيها الحياة فأصبحت حقيقة ملموسة وبدون ذلك تظل الأفكار مجرد سراب. ولكن من جانب آخر فإن لم يكن صاحب القرار متمرسا في علاج

المشاكل القومية فإنه يقع فريسة للأجهزة التي يبنيها أصلا لمساعدته، فلا يجوز أن يكون الرئيس من صنع مساعديه وليس المقصود أن نحول الفلاسفة إلى ملوك ولا الملوك إلى فلاسفة ولكن ما نريده هو أن يقترب أصحاب القرار من المشاكل القومية وأن يعرفوا العلاقة الحقيقية بين القوى التي تؤثر في إصدار القرار وتنفيذه وأن نجعل هذه العلاقة في خدمة الأغراض التي يريدون تحقيقها. لأن السياسي لا يقيم بأفكاره بل بقدرته على تنفيذ تصوراته وإلا أصبح كالفيلسوف ومن المحتم على السياسي أن يفرض شخصيته وذاته وأن يعرف أنه لا يخلق العوامل المؤثرة أو أنه في قدرته صنعها، بل كثيرا ما يواجه بعوامل مفروضة من قوى خارجية وواجبه أن يوفق بينها وأن يطوعها لخدمة أغراضه».

ويفضل الرئيس دائما اختيار معاونيه من أهل الثقة، وكم يكون سعيد الحظ لو أنه وفق إلى معاونيه من أهل الثقة والخبرة معا، بالرغم من أن هناك طريقة تستخدم في الولايات المتحدة عن طريق إحدى الحلقات الدراسية التي تعقد سنويا في «كوانتيكو - Quantico». حيث يحضرها حوالي مائتين من رجال الجامعات وأصحاب العقول Think Tanks في مكان يتسم بالفخامة به بلاج رائع وملاعب للتنس والجولف وكبائن فاخرة للسكن، ويحضر هذا الاجتماع الجنرالات والأدميرالات والرسميين من رجال الحكومة والمؤسسات الخاصة، كل يريد أن يعثر على نابغة من النوابغ يضمهم إلى هيئة مستشاريه، ويسمي هنري كيسنجر اجتماع «كوانتيكو» هذا «بسوق الرقيق» علما بأن نلسون روكفلر إختاره مستشاراً له من «سوق كوانتيكو» لينتقل بعد ذلك إلى جانب «نيكسون» في البيت الأبيض كمستشار له لشؤون الأمن القومي بالرغم مما في ذلك من إنتهازية لا ينكرها، وحينما يواجه بها يرد بأن «ميترنيخ نفسه كان عظيما ولكنه كان انتهازياً ولا بد للسياسي العظيم بأن يتحلى بشيء من الإنتهازية... إنني لا أخدم الرئيس ولكني أخدم الرئاسة».

وعلى ذلك فيجب على المثقفين أن يضعوا في اعتبارهم دائما أن صاحب القرار يتعامل مع «أزمات Crises» متتابعة ومتنوعة تحتاج إلى قرار، وأن عليهم أن يضعوا أنفسهم في وضع صاحب القرار وهو يواجه هذه الظروف الصعبة ليفكروا معه في الحلول المتاحة، أما ما عدا ذلك فهو ترف لا تحتمله التحديات والتهديدات التي تؤرق صاحب القرار.

صاحب القرار والأزمات

يذهب البعض إلى القول بأن «الإستراتيجية» تراجعت ليحل محلها ما يسمى «بإدارة الأزمة» التي تعتمد على وسيلتين: الردع المصدق، والدبلوماسية الخلاقة. خاصة في منطقة الشرق الأوسط حيث تتعدد الدول المركزية الإقليمية بقواتها المتصاعدة وبالخلل الواضح في توازن القوى مما يتسبب عنه أن تكون الدولة المركزية الأقوى أكثر عدوانية، ولا عجب بعد ذلك أن تعيش المنطقة في حالة عدم إستقرار دائم.

ويعرف «ألستر بوخان ـ Alastair Buchan»[١٧] الأزمة بأنها تحدي متعمد ورد فعل منفرد يأمل فيه كل طرف أن يحول مجرى التاريخ إلى جانبه، ومدة الأزمة تشمل الفترة بين بداية تشكيل التحدي، وتجسيد موضوع الخلاف، والتصميم على مواجهة التحدي، ورد فعل الطرف الآخر إزاء ذلك وإعلانه عن نواياه». كما يعرفها «أوران يونج ـ Oran Young» بأنها «حوادث سريعة مُعقدة تؤدي إلى زيادة عدم استقرار القوى داخل النظام الدولي أو الإقليمي إلى درجة أعلى من الأوضاع العادية، ويحفز الإتجاه إلى استخدام العنف».

والأزمات على أنواع متعددة نختار منها أربعة:

- أزمات عدائية للقوى العظمى مثل أزمتي كوبا وأفغانستان
- أزمات ذاتية للقوى العظمى أو التحالفات الكبرى مثل أزمتي قبرص لحلف الناتو وتشيكوسلوفاكيا لحلف وارسو.
- أزمات عدائية القوى الإقليمية مثل كشمير والصراع العربي الإسرائيلي.
- أزمات ذاتية داخل القوى الإقليمية مثل بيافرا والصحراء الغربية وجنوب السودان ولبنان[١٨].

وكما سبق القول فإن الصراع العربي الإسرائيلي هو من النوع الثالث من أنواع الأزمات. ويجب أن يكون مفهوما أن النجاح في إدارة أي أزمة هو في مهارة اللاعبين لتجنب وقوع القتال، وإن حدث القتال فإن القواعد التي تحدد اللعبة في النظام العالمي المعاصر تبنى على أساس كلام كلام، قتال قتال ـ Talk Talk, Fight Fight» فالكلام لا

يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية وكذلك القتال، بمعنى أن لغة الحوار لها لهجات مختلفة. فالكلمة لهجة والطلقة لهجة أيضا ولكن لا وزن للكلمة التي لا تساندها القوة.

والسبب في إدارة الأزمات في هذا الإطار يكمن في أن نقل السلاح والتكنولوجيا يتم في الدول المركزية Central إلى الدول الهامشية Peripherial على أساس المصالح المحققة للدولة المركزية من الصراع القائم، ولذلك فأي دولة إقليمية لها كل الحرية في أن تبدأ القتال في الوقت والمكان وبالطريقة التي تحددها ولكن بعد الطلقة الأولى تصبح الدولة الإقليمية عاجزة عن تحديد وقت ومكان وطريقة إيقاف القتال.

ولذلك فالأزمات بين الأعداء أكثر خطورة فمعناها السلام أو الحرب، وكما سبق فإن الغرض من إدارة الأزمات هو تفادي الحرب، وفي إدارة الأزمة لا تقاس الانتصارات أو الهزائم كما كان يحدث في الماضي إذ تنتهي الأزمة حتى لو تحولت إلى قتال إلى جزء من الهزيمة وجزء من الانتصار ولذلك فإن «كورال بل» تحدد إيجابية إدارة أي أزمة في الإجابة عن أسئلة ثلاثة:

- هل احتمالات الحرب بين الخصمين زادت أم قلّت، وهل تضاءلت حدة الصراع بينهما؟
- ما تأثير إدارة الأزمة على مراكز القوى للخصمين في المدى الطويل والقصير؟
- هل حدث تعاون عند إدارة الأزمة؟

وعلينا أيضا أن نتفق على أن النظام العالمي المعاصر لا يحل الأزمات بل يديرها، ويعني هنا بالحل إنتزاع أسبابها وهو ما يعرف بالسلام الكامل Perfect Peace فهذا غير ممكن، إذ أن إدارة الأزمات تهدف إلى أن يأكل الجميع من «الكعكة» الموجودة على المائدة.

ولعل مبادرة الرئيس السادات في أوائل عام ١٩٧١ بفتح القناة وانسحاب اسرائيل لمسافة ما إلى الشرق مع وجود قوات مصرية رمزية في الجانب الشرقي للقناة، كانت قد تمت داخل هذا المفهوم.

وعلى صاحب القرار أن يمارس دوره في إدارة الأزمة قبل وأثناء وبعد حدوثها باتخاذ مزيج من القرارات الإستراتيجية والتكتيكية حسب تطورات الموقف.

ولكل أزمة أسبابها الحقيقية وذرائعها Precipitants ، فالسبب الحقيقي في رأينا للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ مثلا كان إتفاقية كسر السلاح التي أعلنها جمال عبد الناصر في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥، أما الذريعة فكانت إعلانه تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، إذ أن إتفاقية السلاح هددت توازن القوى في المنطقة، أما التأميم فكان مجرد نقل إدارة ملكية شركة إلى السلطات المصرية مع ضمان حرية الملاحة بناء على إتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ كذا ضمان حقوق حملة الأسهم(١٩) .

ولكل أزمة أيضا نقطة الذروة Peak ، وعندها إما أن تستمر في التصاعد مما يؤدي إلى القتال أو تخسر تدريجيا وتبذل الجهود لتطويقها للوصول إلى حل، ومن الطبيعي أن يعمل صاحب القرار على الحيلولة دون تحول الردع إلى القتال، لأن الردع هو استخدام وسائل القتال لمنع القتال أو هو فن عدم القتال أو هو فن إدارة الأزمة.

وكما نرى فإن موقف صاحب القرار دقيق وصعب سواء في اتخاذ قراراته وهو يواجه أزمة داخلية قد تطيح بنظامه، أو أزمة خارجية تفصل بين السلام والحرب. . . وشعور صاحب القرار بحساسيته ودقة موقفه يتوقف على مدى تقديره لمسؤولياته أمام بلده وأمام شعبه.

اللاعبون الأربعة والقرار

كان هناك لاعبون كثيرون في حرب أكتوبر التي نحن بصددها ولكننا اخترنا أربعة ممن كانت قراراتهم ذات تأثير حاسم على الحرب سواء قبل أو أثناء أو بعد حدوثها، لنتعرف في عجالة على كيفية صناعة القرار واتخاذه في أنظمتهم. . . كان هناك اللاعبون المباشرون في مصر وسوريا وإسرائيل وكانت هناك الولايات المتحدة الأميركية كدولة عظمى بأدوارها الحاسمة التي أدتها في المراحل الثلاثة التي ذكرناها. كما كان هناك الإتحاد السوفييتي الذي لعب دورا نشطاً ولكنه لم يكن حاسما في تطور الأحداث.

١ ـ مصر والقرار

تولى الرئيس محمد أنور السادات رئاسة مصر بعد رحيل الزعيم جمال عبد الناصر

ومارس الحكم بطريقته الخاصة وترك ـ عند إقتراب موعد المعركة ـ مسؤولية الجبهة الداخلية للجنة رأسها نائب رئيس الوزراء وضمت رئيس مجلس الشعب وأمين اللجنة المركزية ونواب رئيس الوزراء ومستشار الرئيس للأمن القومي، وتفرغ لإدارة الشؤون المتعلقة بإدارة السياسة الخارجية والشؤون العسكرية. وكان من الطبيعي أن ينفرد الرئيس باتخاذ القرار وهذا لا غبار عليه كما سبق أن ذكرنا في صفحات سابقة. ولكن في مرحلة صناعة القرار وإعداده كثيرا ما قام بها بنفسه منفرداً، ولكن هذا لم يمنعه في أحيان أخرى من أن يناقش ما يراه من موضوعات متعلقة بالحرب في اجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة وأحيانا نادرة في مجلس الوزراء، وكان من أخطر اجتماعاته مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماع ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٢ في منزله بالجيزة والذي حدد فيه بصفة نهائية قراره بحتمية الحرب، ولكنه ضاق صدرا بالمناقشات التي شارك فيها بعض الأعضاء وإثارتهم لموضوعات تتعلق باستعدادات القوات المسلحة للقتال، وبلغت ثورته حدا أعلن معه أنه استدعاهم بصفتهم قادة القوات المسلحة ليبلغهم بقراره لا للإستماع إلى مناقشتهم حوله، ثم أصدر بعد نهاية الإجتماع قرارات بإعفاء كل من ناقشوه وعارضوه(٢٠). وكرر نفس الموقف حتى اثناء الحرب حينما اقترح رئيس أركان حرب القوات المسلحة نقل بعض الوحدات المدرعة من الشرق إلى غرب القناة لمواجهة الموقف الخطير بعد حدوث ثغرة الديفزوار، فإنه لم ينس للرجل إقتراحه ونقله إلى السلك المدني وشهَّر به في خطبه العلنية إلى أن أعفي نهائيا من خدمة الدولة.

وبالمثل كان من أخطر اجتماعاته مع مجلس الوزراء برئاسته ـ اذ أنه أجرى تعديلا وزاريا في ٢٦/ ٣/ ١٩٧٣ جمع بموجبه بين رئاسته للجمهورية ومجلس الوزراء ـ الاجتماع الذي عقد في ٥/ ٤/ ١٩٧٣ حيث أقر الأعضاء بالإجماع ـ مع تحفظات محدودة ـ حتمية الدخول في معركة عسكرية(٢١).

ولكن لم تكن هذه الاجتماعات للمناقشة... كان الرجل يتخذ قراره أولا ثم يجتمع بعد ذلك بمن يراه للمناقشة لتغطية الجانب الشكلي للموضوع. وفي إطار هذا المفهوم أصدر قراره رقم ١٩٧٢/٤٣٤ بإعادة تنظيم رئاسة الجمهورية والذي أنشأ بمقتضاه مجلس الأمن القومي وعين السيد محمد حافظ إسماعيل مستشاراً لشؤون الأمن القومي ولم يحدد له أي اختصاصات رغما عن خطورة اللقب، وبمرور الوقت اتسعت الفجوة بين واقع المسؤولية وما كان يجب أن تكون عليه بحيث تركزت منذ ربيع نفس العام «على

مجرد تنظيم تدفق المعلومات إلى رئيس الجمهورية وتنفيذ قراراته في مجال العلاقات الخارجية كالقيام بمهمة المبعوث الخاص لرئيس الجمهورية إلى رؤساء الدول الأجنبية لأن الإتصالات مع البلاد العربية كانت تتم عبر قنوات خاصة . . . وكاد السادات يكون وحده السلطة السياسية العليا في البلاد والمسؤول الوحيد عن القرارات الجوهرية في قضايا السياسة العليا والإستراتيجية العسكرية وصاحب القرار سلماً أو حرباً»[٢٢]

يعني كان المهم عند الرئيس السادات تغطية الناحية الشكلية، فكما كان للرئيس ريتشارد نكسون مستشاره للأمن القومي هو الدكتور هنري كيسنجر فلا بد أن يكون هو الآخر له مستشاره لشؤون الأمن القومي هو محمد حافظ إسماعيل ولكن بفارق أن الدكتور كيسنجر كانت له اختصاصاته الكاملة الواضحة[٢٣].

أما عن مدى تدخل الرئيس السادات في الأمور العسكرية بما تقتضيه من قرارات فيقول الفريق سعد الشاذلي أن الرئيس أعلن نفسه في مؤتمر ٤/ ١١/ ١٩٧١ «قائدا عاما للقوات المسلحة وعليه يجب تخصيص مكتب لي في القيادة». ويعلق الشاذلي على ذلك «بأن المادة ١٥٠ من الدستور تنص على «أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهي وظيفة شرفية يقصد بها توجيه السياسة العليا أما القائد العام للقوات المسلحة فهو المسؤول عن القيادة والمشكلات اليومية للقوات المسلحة. وأن السادات بهذا التصرف وهذا القرار الذي اتخذه تحت ستار الإعداد للمعركة يكون قد قام بانقلاب عسكري آخر بهدف وضع القوات المسلحة تحت سيطرته الكاملة». ويستطرد الشاذلي ليقول «تم تخصيص جناح للرئيس في الدور الاول في وزارة الحربية ونظراً لمرضه بالقلب فقد انشىء مصعد كهربائي خاص ولم يستخدم الرئيس هذا الجناح قط». [٢٤]

وفي الوقت الذي نتفق فيه مع الشاذلي إن صحت روايته لأنني لم أعثر عليها في مرجع آخر ـ في أنه من الخطأ أن يتولى الرئيس منصب القائد العام للقوات المسلحة فهو القائد الأعلى بموجب نص الدستور، إلا أننا نتحفظ كثيراً على ما يقوله من أن منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة شرفي وكذلك على استنكاره محاولة الرئيس للسيطرة الكاملة على القوات المسلحة.

هذا الموضوع الحساس وهو تحديد العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية فيه خلط كبير خاصة في أوساط العسكريين، وقد عالجناه بتفصيل كامل في كتاباتنا[٢٥]

مدعما بخبرة أليمة أيام كنت وزيراً للحربية بعد نكسة ١٩٦٧، وقد كان الغموض الشديد الذي يحيط بتحديد هذه العلاقة السبب الرئيسي في النكسة إذ كانت القيادة العسكرية تعمل منفردة خارج مظلة القيادة السياسية، وأكبر مثل على ذلك الإختصاصات التي تجاوزت كل حد والتي انتزعها نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والتي أصبحت القوات المسلحة بموجبها دولة داخل الدولة، جعلت نائب القائد الأعلى يصدر أغرب قرار مخالف للدستور يمكن أن يصدر عن جهة مسؤولة وهو القرار رقم ٣٦٧ عام ١٩٦٦ في شأن تحديد اختصاصات ومسؤوليات السيد شمس بدران وزير الحربية، الأمر الذي واجهت تكراره بنفس الأسلوب بعد تعييني وزيراً للحربية، ولكني رفضته بحسم حينما لم أقبل مجرد الإطلاع على ورقة قدمت لي، بها اقتراح بهذه الإختصاصات. إذ أن وزير الحربية هو ممثل القيادة السياسية على قمة المؤسسة العسكرية والذي يجب أن يسيطر سيطرة كاملة على القوات المسلحة التي هي جزء من كل، فمحاولة سيطرة القيادة السياسية على القوات المسلحة داخل نظام واضح يحدد طبيعة العلاقات أمر واجب لا غبار عليه لأن مسؤولية القائد الأعلى ليست شرفية كما صورها الشاذلي. وقد حددنا العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية تحديداً واضحاً كالآتي:

- القيادة العسكرية خاضعة تماما للقيادة السياسية منفذة لسياستها وتعليماتها وتوجيهاتها. وتلزم القيادة السياسية بتوفير المناخ السياسي الملائم لعمل قواتها المسلحة كما توفر لها الإمكانات المالية اللازمة لتوفير المعدات الملائمة في حدود الإمكانيات المتاحة، وعليها في نفس الوقت عدم التدخل في كيفية قيام القوات المسلحة بتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها، إلا إذا تعارض التنفيذ مع الأمن القومي للبلاد.
- القيادة العسكرية خاضعة لرقابة الدولة من خلال مناقشة سياستها أمام المجالس المتخصصة أو في مجلس الوزراء أو المجالس النيابية بل وفي الصحافة. كما يجب أن تخضع مصروفاتها لرقابة الأجهزة المختصة في الدولة كالجهاز المركزي للمحاسبات بغض النظر عن السرية حتى تتأكد الدولة أن الإنفاق يحقق أكبر عائد مع تفرغ القوات المسلحة، دون أن يناط بها واجبات أخرى.
- وزير الدفاع مسؤول مسؤولية كاملة عما يجري في القوات المسلحة سواء كانت

المسؤولية وزارية أو برلمانية، فهو ممثل القيادة السياسية على رأس المؤسسة العسكرية وعليه أن يقود مؤسسته ولا يسمح بحدوث العكس. ولذلك فالجمع بين منصبي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة خطأ وشاذ إذ تختلط مسؤوليات السلطة السياسية بالسلطة العسكرية فمن مسؤول أمام من؟ فالقائد العام يخضع تماماً لوزير الدفاع فالأول قائد للجهاز العسكري والثاني ممثل القيادة السياسية ومخول بسلطاتها.

- إعلان الحرب وإيقافها من أعمال القيادة السياسية. ومعنى ذلك فإن توجيه الضربة الأولى قرار سياسي لأن ذلك يعني إعلان الحرب كما أن توجيه الضربة الثانية وحجمها ومداها قرار سياسي أيضاً، إذ تعني مواجهة العدوان.

- للقيادة السياسية الحق في تحديد مدى العمليات وتعيين أغراض ذات أهمية خاصة للاحتفاظ بها أو الإستيلاء عليها، ومن واجب القيادة العسكرية ان تضع ذلك في اعتبارها أثناء التخطيط وتوزيع القوات واثناء العمليات، إذ قد ترى القيادة السياسية في ذلك فائدة سياسية كأن تلعب بها كورقة رابحة في مفاوضات قادمة. فأن يحدد الرئيس السادات مدى العمليات في حرب رمضان فهذا من صميم مسؤولياته ولكن أن يأمر بانتزاع أحد اللواءات المدرعة من الفرقة ٣ مشاة ميكانيكي الموجودة في احتياطي القيادة العامة بالقاهرة والحاقه كاحتياط بقوى غرب القنطرة أمر لا يجوز.

- للقيادة العسكرية أن تعترض على كل المهام التي تكلف بها أو على جزء منها، فإذا أصرت القيادة السياسية على المهمة مع استمرار عدم إقتناع القيادة العسكرية عليها ـ أقصد الأخيرة ـ فعليها إما أن تقبل وتنفذ وحينئذ تصبح مسؤولة مباشرة عن النتائج، وإما أن تترك لتخلي موقعها لمن يقبل التنفيذ عن قناعة. فلم تعترض القيادة العسكرية مثلاً على تصعيد الموقف في ١٥/ ٥/ ١٩٦٧ بل أيدت وباركت وقبلت المهمة، فلا معنى أن تتحدث عن السلبيات والنقائص بعد الهزيمة فأين كانت؟ ولِمَ قبلت؟ ولكني من جانب آخر لم أقبل استمرار بعض المسؤولين عن الهزيمة في مواقعهم ولم أقبل ميوعة الاختصاصات في قمة المؤسسة العسكرية بعد أن عينت وزيراً للدفاع بعد

النكسة، فلما عجزت عن تصحيح الأوضاع إمتنعت عن القيام بمسؤولياتي حتى تم حسم الموقف وتركت إلى مسؤوليات جسيمة أخرى برئاستي للمخابرات العامة.

- للقيادة السياسية حق تعيين وعزل القيادة العسكرية فهذا أمر طبيعي لأن القيادة العسكرية إذا حاولت تغيير القيادة السياسية فإن هذا يعتبر خيانة عظمى إذا فشلت المحاولة، وقد يعتبر ثورة أو انقلاب في حالة نجاحها تنشره وسائل الإعلام في أبرز مكان.

- تتم التعيينات في المناصب العسكرية الرئيسة بموافقة وتصديق القيادة السياسية، اذ يتوقف الأمن القومي للبلاد على حسن اختيار هؤلاء، فأخطر منصب في إسرائيل هو منصب قائد كتيبة المشاة أو قائد كتيبة الدبابات من يوم أن وضع بن جوريون أسم تنظيم «زاحال».

١ ـ فليس صحيحا بعد كل ذلك أن يقال إن رئيس الجمهورية ـ أي رئيس ـ وهو يباشر واجباته كقائد أعلى للقوات المسلحة إنها يباشرها بطريقة «شرفية»، وليس صحيحا أيضا أن نشعر بشيء من عدم القبول لمحاولة القيادة السياسية السيطرة على قواتها المسلحة فهذا أمر ضروري. ولكن لمن تكون السيطرة؟ لتحقيق الأمن القومي للبلاد أي لصالح الوطن وليس لصالح الفرد. وبمن تكون السيطرة؟ بالشرعية والدستور والقانون. وضد من تكون السيطرة؟ ضد أعداء الوطن في الخارج والداخل.

ولكي نحدد العلاقة تحديدا واضحا فإن على الرئيس تحديد الأغراض الإستراتيجية ولكن لا يفرض على قيادته العسكرية تحديد الأهداف أو الوسائل التي تحقق الأغراض الاستراتيجية، للقيادة السياسية. ولا بد هنا أن نفرق بين الغرض object والأهداف Objectives إذ يلزم لتحقيق الغرض الإستراتيجي تحقيق أهداف عديدة في مراحل متعددة.

وكلمة أخيرة عن كيفية إتخاذ القرار العسكري في القوات المسلحة المصرية

«فقبل أن يتخذ القائد العسكري أي قرار، فإنه من المفترض أن يستمع إلى تقارير كبار معاونيه وهو ما يعبر عنه بالاستماع إلى تقارير الرؤساء، ويكون رئيس أركان حرب

القوات المسلحة آخر المتحدثين ليقترح الخطة المناسبة على ضوء تقارير الرؤساء، ومن ثم يصدر القائد العام قراره إما بالتصديق على الخطة المقترحة أو بإدخال تعديلات عليها أو رفضها، وبعد القرار النهائي للقائد تصدر التعليمات مكتوبة إلى الوحدات المرؤوسة ويوقع عليها كل من القائد ورئيس الأركان. وسواء اتخذ القرار العسكري على مستوى الفرقة أو الجيش أو على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة فإن هذا هو الأسلوب المفترض إتباعه. وبناء على ذلك فالقائد هو المسؤول الوحيد عن قراره أما المعاونون فإن مسؤوليتهم في إعطاء المشورة الصادقة والبيانات الدقيقة. وكضمان لسلامة القرار وعدم تعارضه مع قرارات القادة الآخرين الذين هم من مستواه فإن كل قائد يتحتم عليه أن يطلب من القيادة الأكبر أن تصدّق على قراره قبل أن يبدأ في تنفيذه أي أن قائد الفرقة يجب أن يحصل من قائد الجيش على التصديق على قراره وقائد الجيش يجب أن يحصل من القيادة العامة للقوات المسلحة على التصديق على قراره. وفي دول أخرى يكون رئيس الأركان هو السلطة العليا أما في مصر وبعد إدخال منصب القائد العام يصبح الأخير هو السلطة العسكرية العليا». *

وطبعاً فإن هذه السلسلة الطويلة معوّقة تماماً وأفاض موشي دايان في وصفه لها بالآتي «يعمل المصريون داخل إطار جامد. وتفضل قياداتهم أن تبقى بعيدة عن الجبهة ويحتاج كل إجراء يقومون به سواء في الدفاع أو الهجوم إلى موافقة القيادات العليا مما يضيع كثيرا من الوقت ثم تبدأ مرحلة إعطاء الأوامر خلال سلسلة القيادة الطويلة ولا تصل إلى القوات الأمامية إلا بعد ضياع وقت آخر». *

وداخل هذا الإطار سيكون تقييمنا للقرارات الحاسمة.

٢ ـ سوريا والقرار

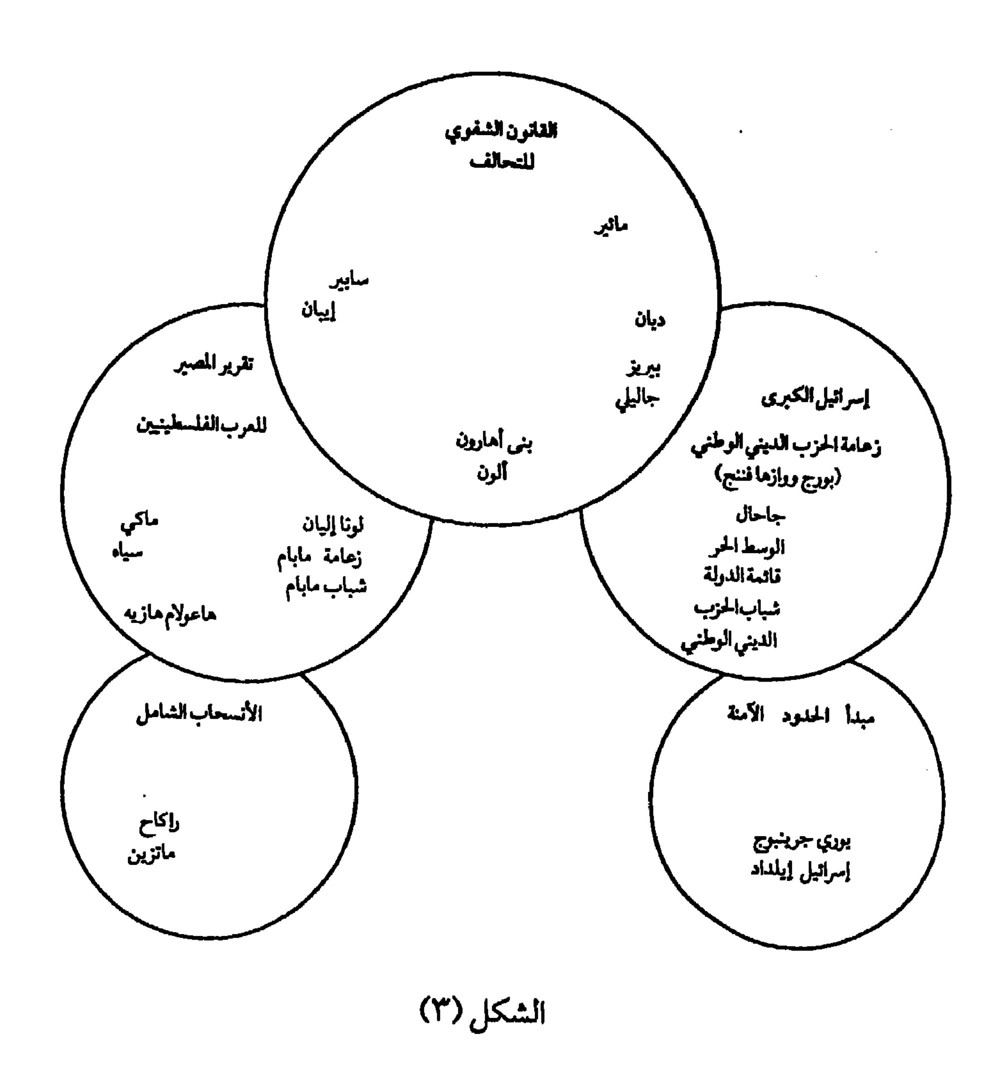
إن موقف الإدارة السورية من القرار مشابه تماماً لموقف مصر من القرار، فصناعة القرار وإتخاذه تتمان بواسطة الرئيس حافظ الأسد أولا وأخيرا وقد يلجأ إلى بعض الإجتماعات بين وقت وآخر لتغطية النواحي الشكلية ولكن الأمر ينتهي دائماً إلى ما يريد. وقد كان بودي أن اتحدث في الموضوع بتفصيل أكبر إلا أن محاولاتي الصادقة والعديدة للوقوف على المعلومات الحقيقية عن الموقف السوري باءت كلها بالفشل.

٣ ـ إسرائيل والقرار

إن التركيب السياسي لدولة إسرائيل في غاية التعقيد ولكن في نفس الوقت يحقق المرونة الكاملة اذا تعرض الأمن القومي للخطر، بمعنى أنه نظام مرن يحقق العدوان للحصول على مكاسب جديدة ولكنه في نفس الوقت يصبح نظاما معقدا يصيب القرار بالشلل الكامل إذا زادت الضغوط للتنازل عن هذه المكاسب.

ولن نتعرض لهذا الموضوع المعقد إلا بالقدر الذي يعطينا فكرة عامة عن مسلسل القرارات في هذه التركيبة السياسية المعقدة ـ فالنظام السياسي الإسرائيلي هو نظام برلماني بُني في الأصل على النظام المتعدد الأحزاب، تبلور بعد الانتخابات السابقة للكنيست في أكتوبر ـ تشرين أول ١٩٦٩ إلى نظام شبه ثنائي حينما توحدت أحزاب اليسار (ماباي ـ أحدوث هاعفودا ـ رافي) لتكون حزب العمال الإسرائيلي في بداية عام ١٩٦٨ متحالفاً مع المابام وتشكلت كتلة الجناح اليميني (حيروت ـ الأحرار ـ جاحال) لتكون المعارضة القوية التي كان حيروت يقوم بها بصفة مستمرة. وكان الوضع يسمح بتشكيل إئتلاف اليسار الوسط إلا أنه رأى تحقيقاً للمصلحة الوطنية بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد أن ظل تشكيل الحكومة متعثر المدة ٤٢ يوما. إلا أن الموقف تبدل خلال ساعات من حصول مبادرة روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة فانكسر الجمود وقبل حيروت برئاسة مناحيم بيغن للدخول في الحكومة الوطنية فقد رأى أن الموقف يحتاج إلى أن تضم الأحزاب السياسية صفوفها. . . هذا الوضع الذي يستمرحتى اليوم يترتب عن قبول كافة الأطراف للمسؤولية الجماعية ويصبح أي قرار تتخذه الحكومة بمثابة إجماع وطني عليه ولكنه في نفس الوقت يشكل صعوبة كبرى في الوصول إلى قرار بشأن القضايا الرئيسية للإختلاف المنهجي والأيديولوجي داخل الحكومة، مما يهدد دائماً إما بإصابة القرار بالشلل أو إنهيار الحكومة القائمة إلا إذا صدر القرار بالإجماع. ويوجد إلى جانب هذا الإنقلاب الواسع حركات فرعية تلعب على الهامش لكل منهجها السياسي، مثل حركات أربعة تولدت عقب حرب ١٩٦٧ هي: ما تزين المضادة للصهيونية سياه وهي مناصرة للصهيونية، حركة إسرائيل الكبرى، مجموعة الدكتور ناحوم جولدمان.

ويصور مايك بريشر[٢٦] الآراء السياسية المختلفة بشأن السلام في ربيع ١٩٧٣ في الشكل الآتي:



الشكل (٣)

الآراء السياسية المختلفة بشأن السلام في ربيع ١٩٧٣

* القانون الشفوي للتحالف (توراشيبى عال بيه) وهو الصيغة غير المكتوبة التي وضعها حزب العمال الإسرائيلي في أغسطس ـ آب ١٩٦٩ والتي حدد فيها موقف الحزب إزاء الوضع النهائي للأراضي المحتلة بوضع شرم الشيخ تحت السيطرة الإسرائيلية مع شريط ساحلي كممر على امتداد الساحل الشرقي لسينا لربط شرم الشيخ بإيلات.

المصدر: مايكل بريشير ـ قرارات من السياسة الخارجية الإسرائيلية ـ مرجع سابق.

هذه الخلافات الحادة بين الأحزاب المشتركة في الحكم وكذلك بينها وبين الأحزاب غير المشتركة تجعل القرار مشكلة عويصة إن اراد الإسرائيليون ذلك فهي من واقع الحال ـ أي الخلافات ـ صمام الأمن بالنسبة للأهداف التوسعية لإسرائيل.

وكانت الحكومة وقت إندلاع حرب أكتوبر ـ تشرين الأول حكومة إئتلافية كالمعتاد برئاسة جولدا مائير وكنظام برلماني تناقش كافة القرارات الإستراتيجية داخل مجلس الوزراء، ولكن لا تتيح العضوية في مجلس الوزراء للعضو مناقشة القرارات الإستراتيجية ذات الطبيعة الخاصة إذ يوجد دائما مجلس الوزراء الداخلي أو رجال المطبخ الداخلي وهم وزراء قليلون يشكلون العامود الفقري للنشاط داخل الحكومة، يجتمعون عادة قبل اجتماع مجلس الوزراء بكامل هيئته للوصول إلى تصورات متفق عليها، وكذلك توجد لجنة وزراية ضيقة لبحث الموضوعات المتعلقة بالدفاع والأمن تتكون عضويتها من الوزراء الأقوياء وهي لجنة ذات تأثير فعال على إصدار القرارات المتعلقة بالأمن يقابلها لجنة الدفاع والأمن من الكنيست التي ينضم إليها دائما رجال الحرس القديم والتي تقل ضغوطها في ظل وزارة الوحدة الوطنية للتنسيق الحزبي بين ممثلي الأحزاب في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

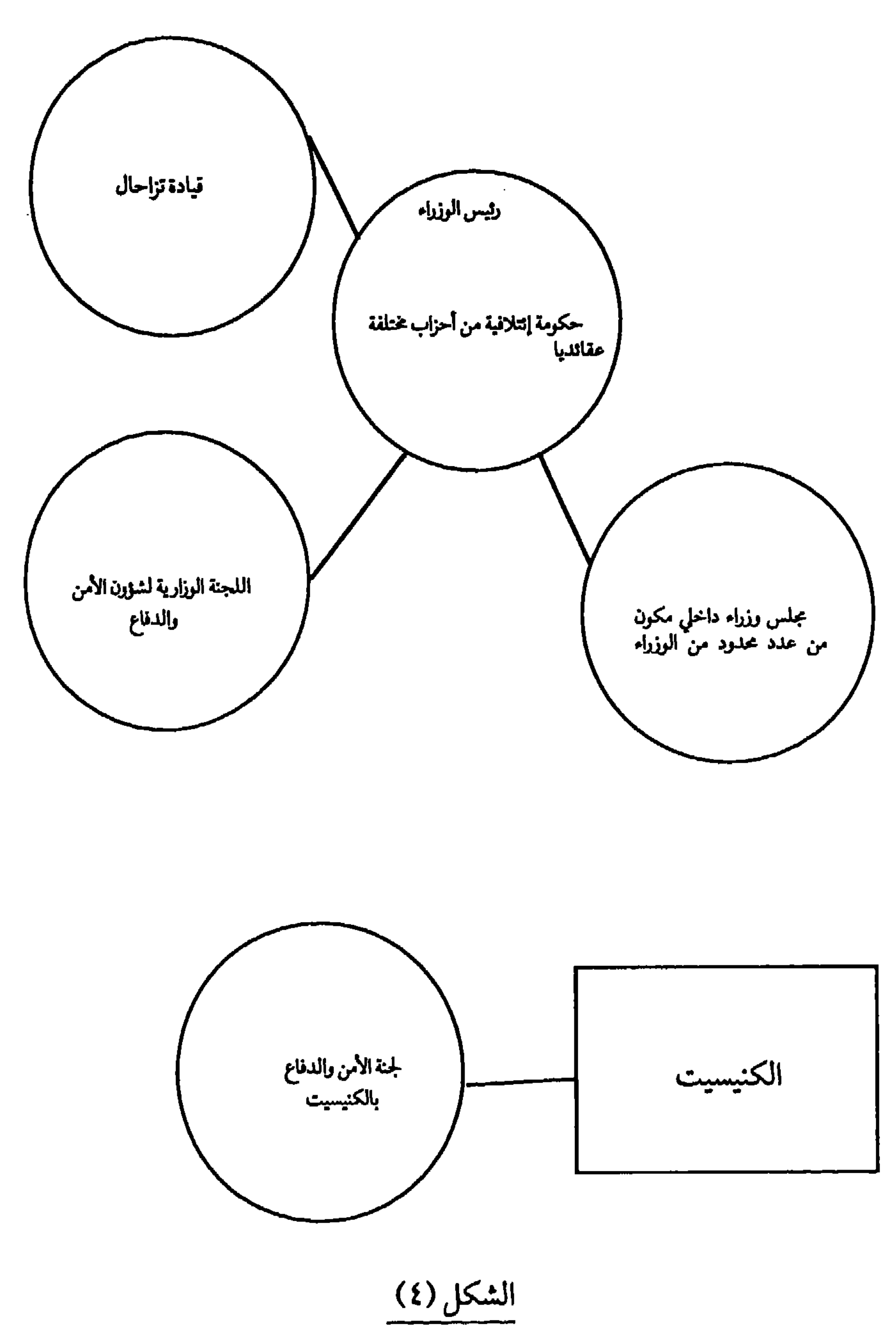
وتسيطر على عقل صانعي القرار أو صاحب القرار ـ علاوة على الضغوط التي تشكلها التركيبة السياسية المعقدة ـ إعتبارات تاريخية نتيجة للتجارب التي مروا بها سواء وهم من «الدياسبورا» أو وهم من إسرائيل بعد إنشاء الدولة. فالولايات المتحدة عامل هام يعمل حسابها سواء وهي من موقف التأييد الذي يسعون للحصول عليه أو في موقف الاعتراض الذي يحاولون تجنبه فهم لا يقدمون على عمل عسكري إلا إذا ضمنوا تأييدها المسبق فهذا هو العامل المرجح عند اتخاذ القرار. كما أن شعورهم الدائم بخطر الفناء وما عايشه البعض منهم أيام معتقلات النازي يجعلهم أميل إلى التطرف والشعور بالخوف من أي خطر قائم أو متوقع مهما كان حجمه، ولذلك فإن أفراد القيادتين السياسية والعسكرية ينفذون إستراتيجية الضربة الوقائية أو الضربة الجراحية أو الضربة المسبقة. وكان ذلك موضوع المناقشات المكثفة في صباح يوم ١٠ رمضان حينما تأكد لهم أنهم سيتعرضون لهجوم شامل قبل انقضاء النهار.

وكانت مجموعة الكبار التي تؤثر في القرار في تلك الفترة في إسرائيل مكونة من١٦

جولدا مائير رئيسة الوزراء وإسرائيل جاليلي وإيجال آلون وموشيه دايان وزير الدفاع ودافيد أليعازر (وإسمه الدلع دادو Dado) رئيس الأركان وهم تقريباً الذين أداروا الأزمة من الداخل ويوجهون ابا إيبان وزير الخارجية وسيمحا دينيتيز السفير الإسرائيلي في إدارة الأزمة في الخارج ومن واشنطن بالذات: الأول في هيئة الأمم ومجلس الأمن والثاني في الإتصالات المصيرية مع البيت الأبيض والبنتاغون ووزارة الخارجية من أجل المساعدات العسكرية المطلوبة . . . ويلاحظ أن هذه المجموعة هي بعينها التي أدارت أزمة حرب ١٩٦٧ مع وجود جولدا مائير كرئيسة وزراء بدلاً من ليفي أشكول، وأبا إيبان بدلاً من جولدا مائير، إلا أن بريق وتأثير موشيه دايان انطفأ بقدر كبير من الأيام الأولى للقتال بعد أن اهتز أمام هجوم المصريين من الجنوب والسوريين من الشمال للدرجة التي جعلته يقترح على جولدا مائير الانسحاب إلى الخلف من جبهة القناة، بعكس «دادو» الذي رفض ذلك مما جعل دايان يعرض إستقالته على جولدا مائير والتي تمسكت به مقدّرة له تاريخه السابق الذي ترك بصماته في حرب ١٩٥٦ حينما كان رئيسا للأركان وفي حرب ١٩٦٧ حينما كان وزيراً للدفاع.

وكانت جولدا مائير تأخذ قراراتها أثناء الاجتماعات المستمرة لمجلس الوزراء أو اللجنة الوزارية للدفاع والأمن في غرفة الحرب War Room التي اتخذت كمركز لإدارة الأزمة، أو بالاتصال المباشر مع القادة في الجبهة إذ ترك كافة القادة الكبار مراكز قياداتهم في الخلف ليديروا معاركهم وسط رجالهم في الجبهة، أو بالاتصال مع سيمحا دينيتيز في واشنطن بعد اتصالاته المستمرة والمفتوحة مع دوائر القرار في الولايات المتحدة لتقف على ما يدور في جبهة القتال أولا بأول من جانب، وللضغط من أجل إنارة الضوء الأخضر لفتح الأنابيب التي توصل المساعدات إلى الجبهة من جانب آخر.

والشكل(٤) يوضح الأجهزة الرسمية التي لها دور في صناعة القرار في المسائل المتعلقة بالأمن القومي في إسرائيل كما أن الشكل رقم(٥) يوضح تسلسل القرارات في حرب رمضان من جانب العدو

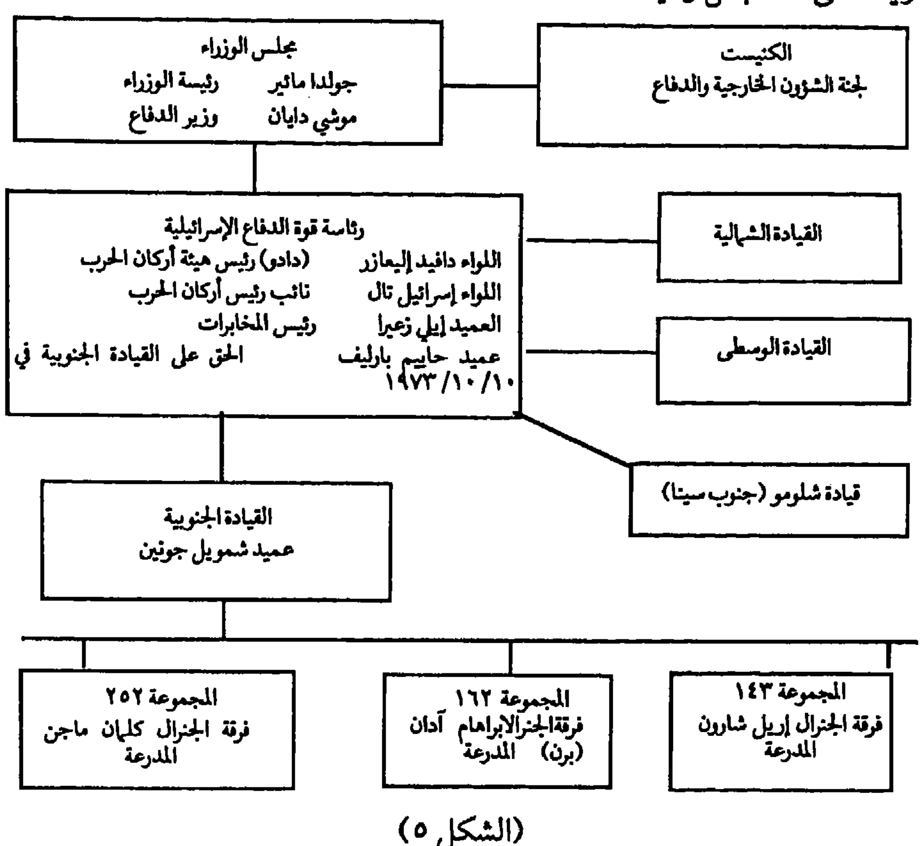


الشكل (٤)

الأجهزة الرسمية ذات الدور الرئيسي في صناعة القرار بإسرائيل

٤ـ الولايات المتحدة الأميركية والقرار

بدأت حرب اكتوبر ـ تشرين الأول ١٩٧٣ أثناء إدارة ريتشارد نكسون الذي كان أول رئيس من الحزب الجمهوري يدخل البيت الأبيض منذ ثلاثين عاما ويعتبر من أكثر الرؤساء خبرة بالسياسة الخارجية. وحرص منذ اليوم الأول لمباشرته السلطة على أن يركز على أن يكون تشكيل وإدارة السياسة الخارجية من البيت الأبيض، وأعلن أنه مصمم على أن يعيد لمجلس الأمن القومي اختصاصاته وقوته في رسم سياسة الأمن القومي للبلاد (٢٧) وعين هنري كسينجر مساعداً للرئيس لشؤون الأمن القومي في ٢/ ١٢/ ١٩٦٨ لأنه على حد قوله «الشخص الذي سيقول له ما لا يريد»، وكان هنري كيسنجر يتفق مع الرئيس نكسون في تركيز شؤون الخارجية في البيت الأبيض وشجع رئيسه على ذلك بكل وسيلة.



(الشكل ٥)

وكان أهم أعضاء مجلس الأمن القومي: ريتشارد نكسون رئيس الولايات المتحدة وكان وقت بداية حرب ١٩٧٣ غارقا فيما كان يسمى بفضيحة ووترجيت Watergate، ووليم ورجرز وزير الخارجية، وملفن ليرد وزير الدفاع، وريتشارد هيلمز مدير وكالة المخابرات المركزية، وهنري كيسنجر مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي.

ـ وكانت العلاقات الجانبية بين أعضاء هذا الفريق بعيدة عن الإنسجام، فبالرغم من أنه من الضروري أن يكون هناك ثقة متبادلة بين الرئيس ووزير الخارجية إلا أن نكسون لم يكن يثق في وزير خارجيته رغما عن معرفتهما الوثيقة ببعضهما البعض، فكلاهما من أشهر المحامين في الولايات المتحدة الأميركية وعملا سويا ضمن فريق الرئيس دوايت إيزنهاور. . . نكسون كنائب للرئيس وروجرز كمدعي عام. واختاره نكسون كوزير للخارجية رغما عن خبرته في هذا المجال ليعهد إليه بالمفاوضات التي تحتاج إلى مهارة باستغلال خبرته كمحامي قدير ويجعل من السهل عليه في نفس الوقت سحب الموضوعات الخارجية إلى البيت الأبيض، يساعده في ذلك عدم خبرة الوزير بها ومن الطبيعي أن ينجم عن هذا الوضع خلاف بين الرجلين. كان هنري كيسنجر يرتاح إليه بل ويشجعه حتى يمكنه أن يجمع بين يديه كل خيوط السياسة الخارجية، ولم تبدأ حرب رمضان إلا وكان قد نجح تماما في أن يجعل دور وزارة الخارجية في رسم وإدارة السياسة الخارجية ثانويا بكل معنى الكلمة(٢٨).

أما عن ميلفن ليرد فكان خبيرا في شؤون الدفاع إذ عمل لمدة ستة عشر عاما في اللجنة الفرعية للدفاع في مجلس النواب وفوق خبرته هذه كانت له علاقاته في الكونجرس جعلت نكسون يضع ذلك في اعتباره دائما، وكان رجلا يحب أن ينتصر في كل معاركه وإن كان ميالا إلى الطرق الملتوية وهو يسير في دروب السلطة الوعرة.

أما ريتشارد هيلمز مدير وكالة المخابرات المركزية فكانت الثقة بينه وبين نكسون معدومة وأراد أن يستبدله ولكنه اهتدى إلى حل وسط يبقى عليه في مركزه على ألا يحضر اجتماعات مجلس الأمن القومي، فاعترض هيلمز على ذلك فتراجع نكسون بأن سمح له بالحضور لتقديم ما يطلب منه من معلومات ثم يترك الاجتماع، واعترض هيلمز أيضا فتراجع نكسون للمرة الثانية وأصبح هيلمز يمارس كل اختصاصاته في المجلس وإن ظل ملتزما بألا يتدخل فيما لا يعنيه.

نخلص من ذلك أن الموقف تبلور في أن يكون هنري كيسنجر أقوى أعضاء مجلس الأمن القومي خاصة بعد انغماس نكسون في فضيحة ووترجيت والتي أطاحت به بعد فترة أثرت على الرئيس وطريقة إدارته للأزمات.

كان هنري كيسنجر وهو يعمل كمستشار للرئيس لشؤون الأمن القومي يرأس الجهات التالية: لجنة الأربعين التي تصدق على الأعمال السرية للمخابرات، مجلس الفحص Verification Pannel التي تشرف على مباحثات تحديد الأسلحة الإستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي، لجنة مراجعة برامج الدفاع Defense Program Review Committee التي تشرف على الميزانية الدفاعية، مجموعة واشنطن للأعمال الخاصة Washington Special Action Group وهي اللجنة التي تعالج الأزمات الحادة، لجنة المخابرات Intelligence Committee وهي اللجنة التي تعطي التوجيهات لأجهزة المخابرات(٢٩).

وبذلك كان الرجل يعتبر بحق الرجل الثاني في الولايات المتحدة خاصة وقت الأزمة الحادة بين نكسون والكونجرس لإصرار الرئيس على تقليص اختصاصات الكونجرس في الشؤون المتعلقة بالسياسة الخارجية والتي استمرت فترة طويلة حتى ذبحوه في النهاية.

كان هنري كيسنجر لا يعطي أهمية لمشكلة الشرق الأوسط وحالة «اللاسلم واللاحرب» التي أصبحت تعيش فيها بعد قبول مبادرة روجرز عام ١٩٧٠ والتي انتهت بإيقاف للنيران يتجدد من تلقاء نفسه، فهو «لا يتصدى للمشاكل وهي باردة ولا يتدخل إلا في المواقف الساخنة، فهذا يساعد على وزن وتقيم الأطراف المتصارعة بحالتهم الواقعية وليس مما كانوا عليه منذ ألفي عام». ولم يكن يعتقد من أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فيه مفتاح للموقف فهو لا يتعدى بعض العبارات التي تدل فقط على «عبقرية البريطانيين في الصياغات فبعد أن فقدوا قوتهم على حل الأزمات استعاضوا عن ذلك بلعبة الصياغات التي تصور لكل طرف أنه حصل على شيء ما وفي الحقيقة فإن أحدا لم يحصل على شيء». كما كان يعتقد أن مبادرة روجرز عاجزة عن تحريك الموقف ولذا فإنها سوف تتنفذ أغراضها بمرور الوقت. ولذلك أمام وضعها على الرف في مجلس الأمن القومي وتركها لوزارة الخارجية «لتلهو بها» أثناء إنشغاله بالمشاكل الكبرى في أوروبا ونزع السلاح وفيتنام. وسبب آخر كان يمنعه من الإقتراب من المشكلة ثلاثيته

الشهيرة : فيهوديته سوف تثير عليه شك العرب، وألمانيته سوف تثير الشك حول نزعاته فلم يكن في مقدوره أن ينسى أن النازي جعله يرحل هو وعائلته عن بلاده إلى الولايات المتحدة ثم جنسيته الأميركية سوف تثير شك كل الأطراف حوله، فانحياز أميركا لإسرائيل يثير شك العرب منه وإن هو حاول تحقيق هذا الانحياز فإنه سيقلب اليهود ضده. هذه الثلاثية الشهيرة جعلته يصرح «كانت أزمة الشرق الأوسط هي الأزمة التي تمنيت دوما أن أجرب حظي فيها فمن الذي لا يسرح خياله لحلم إعادة السلام إلى الأرض المقدسة؟ ولكنني ترددت في الإقتراب من الأزمة لأسباب مفهومة». وبذلك فإن كيسنجر كان يشتهي الإقتراب من الأزمة لأنه يهودي وفي الوقت نفسه يتحرج من الإقتراب منها لنفس السبب... شعوره ووجدانه يجذبانه إليها وعقله وحساباته يبعدانه عن الإقتراب منها... كانت كالفاكهة المحرمة... اللذة والخطيئة في نفس الوقت.

ولكن القول بأن هنري كيسنجر كان بعيدا عن أزمة الشرق الأوسط حتى قيام الحرب عام ١٩٧٣ فيه نصف الحقيقة، فقد كان وراء الضجة التي قامت بعد قبولنا لمبادرة روجرز واستغلالنا الموقف لتحريك الصواريخ إلى الشرق لأن «عبد الناصر خدعنا. إنها عملية غش كبرى» وهو الذي أدار عملية «أيلول الأسود» فقد كان مهندس عملية إشراك إسرائيل لردع القوات السورية التى كانت قد توغلت في الحدود الأردنية وكان أيضا وراء العملية المستمرة لتسليح إسرائيل.

وأخيرا ما هي نظرة هذا الرجل إلى الصراعات الإقليمية عموما وبالتالي إلى الصراع العربي الإسرائيلي على وجه الخصوص؟

- تحولت أزمة الشرق الأوسط إلى مجرد مأساة تراق فيها الدماء أحيانا وقد ينظر اليها البعض بعواطف حزينة وليس في جيبه حل نهائي لها ولذا فإن هدف الولايات المتحدة تقليل مخاطر هذا الصراع على المصالح الأميركية حتى تتيح الظروف حلاً ملائماً، فهو لا يقترب من الأزمات الباردة ولكن الذي يحركه هو الأزمات الساخنة.

- الشرعية التي تقوم على أساس الأمر الواقع لا علاقة لها بالعدالة. فالعدالة شيء يتعلق بالتاريخ أما الأمر الواقع فيتعلق بالجغرافيا... وما كان قائما منذ ألف أو

ألفي عام لا يثير إهتمامه ولكن الذي يحركه هو ما يجري على الأرض، خاصة إذا كان فيه احتمال التصادم المباشر بين القوتين الأعظم (في تلك الفترة الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي).

- أصبح شرق البحر المتوسط بحيرة سوفيتية مما أصبح يهدد مصالح الغرب ولا يجوز أبدا أن ينتصر السلاح السوفييتي على السلاح الأميركي.
- تصاعد القوى الثورية يهدد المصالح الأميركية من جانب والأنظمة المعتدلة من جانب آخر «فالولايات المتحدة تتمشى مع حل يعزز مركز القوى المعتدلة ويضعف مركز القوى الثورية . . . إننا نحاول طرد الوجود السوفييتي قبل أن يتعمق في المنطقة».

في حدود ما سبق كان مجلس الأمن القومي يدير الأزمة ويصدر القرارات لتحقيق الآتي:

- الحفاظ على أمن إسرائيل بأي ثمن.
- تحويل ما يجري في مسرح العمليات إلى حقائق سياسية تحافظ على مصالح الولايات المتحدة، أي إعادة تشكيل المنطقة لصالحها بادارة الأزمةلتحقيق ذلك.

وكانت الولايات المتحدة تفتح عدة قنوات إتصال مع دول المنطقة وكانت قنواتها طبيعية مع إسرائيل ولكن بعد قطع العلاقات الرسمية بين البلاد العربية والولايات المتحدة الأميركية كانت تقوم بفتح طرق أخرى للإتصال بين وقت وآخر لاستئناف الحوار، لأن قطع الحوار وقطع العلاقات وسيلة لا تعرفها لغة الحوار العالمي. كان الزائرون يتنقلون في زيارات خاطفة يحاولون فيه سبر غوار المواقف وكانت الرسائل يتم تبادلها بين وقت وآخر، البعض منها يحتاج إلى رد والبعض الآخر كان يستحق الإهمال. بل بدأت محاولات أكثر صراحة بإنشاء مكاتب الإشراف على المصالح هنا وهناك وهي في الواقع كانت مكاتب بريد تصل إليها الرسائل الواردة وتستقبل الرسائل الصادرة لإعادة توزيعها إلى من يهمهم الأمر.

ثم فتحت قنوات سرية كان من أهمها قناة جادة أشرفت عليها أثناء عملي كرئيس

للمخابرات العامة المصرية عام ١٩٦٨ حينما اتصل بي مدير محطة طهران التابع لوكالة المخابرات المركزية CIA وعرض بناء على طلب رئيسه ريتشارد هيلمز مدير وكالة المخابرات المركزية فتح القناة بين القاهرة وواشنطن، وكان الإلحاح شديداً وبعد التفاهم على طبيعة هذه القناة وعملها بين المخابرات المصرية العامة ووكالة المخابرات المركزية اتفق على أن تكون البداية على شكل مندوب يقيم بالقاهرة لعله يساعد على وضع الإدارة الأميركية في الصورة الصحيحة وبعيداً عن القنوات الأخرى أو الوسائل الدبلوماسية التقليدية. ووافق الرئيس عبد الناصر على بدء الاتصال ووصل المندوب الأميركي وكان اسمه «يوجين ترون»* بعد أن ترك المحطة التي كان يعمل بها في الفلبيين وبدأ الحوار عن طريق هذه القناة. كان الحوار يتسم بالجدية وإن كان يغلب عليه محاولة كسب الوقت وملء الفراغ، إلا أنه لا يمكن أن نسقط النواحي الإيجابية الهامة التي أدى إليها هذا الحوار في بعض الأحيان. وتطور استخدام هذه القناة بعد ذلك أيام الرئيس السادات من مجرد قناة اتصال غير رسمية بين جهازين للمخابرات إلى قناة هامة رسمية يتم عن طريقها الإتصال على أعلى المستويات قبل وأثناء وبعد حرب رمضان.

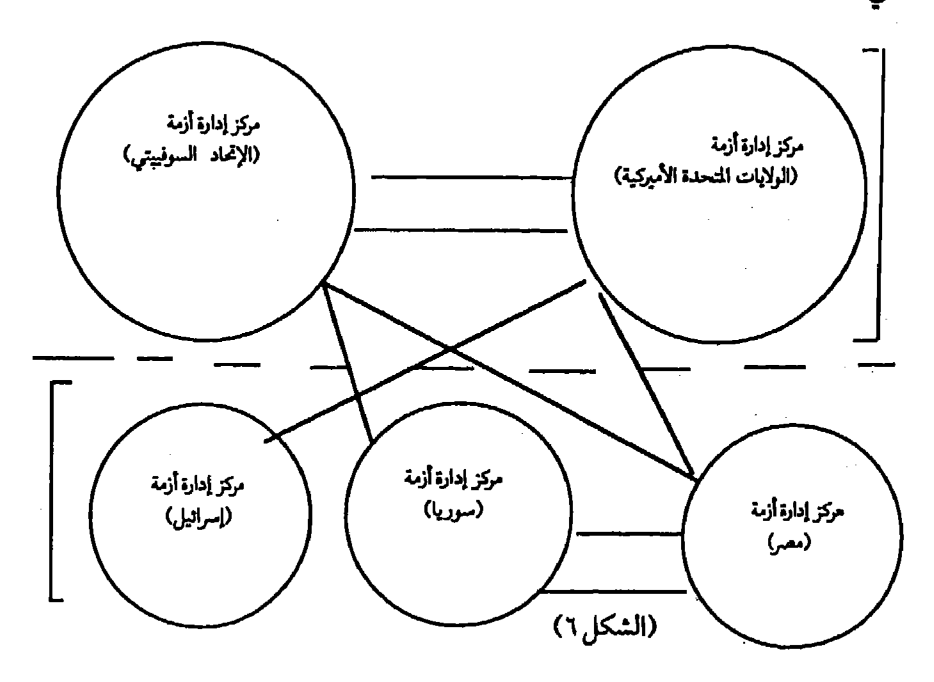
كما حاولت المخابرات الإسرائيلية عن طريق بعض أجهزة المخابرات في اوروبا فتح قناة اتصال بطريقة أو أخرى ولكنا قابلنا هذه المحاولات بالرفض واقتصرت إتصالاتنا في هذا المجال على مجرد الحصول على معلومات أو إرسال معلومات مزيفة لعل الجانب الآخر يبتلعها، وكثيرا ما التهم الطعم.

ومحاولة أخرى قام بها أحد رجال المال الأميركيين ويدعى «ديتوايلار» وكان الرجل يحمل مشروعا ظاهره تحسين قناة السويس وباطنه جعلها منطقة دولية، وحاول فتح قنوات اتصال بالتمهيد لحضوري مؤتمر قمة كان سيعقد في لندن في ذلك الوقت إلا اننا استمعنا ولم نرد، وبعرض الموضوع على الرئيس عبد الناصر وافق أن يقوم محمد حسنين هيكل بإتمام الحوار، وفعلا سلمت الرجل لهيكل ولا أعرف ما تم من خطوات بعد ذلك. كانت الولايات المتحدة تريد عن طريق هذا الاتصال أن يقوم النظام الناصري بالإنتحار على طريقة «الهاراكيري».

ومحاولة أخرى تحدث بها محمد حسنين هيكل في مقالات نشرت له في جريدة الأنوار البيروتية قام بها دونالد كندال Donald Kandal رئيس مجلس إدارة شركة البيسي كولا إذ

كان الرجل صديقاً للرئيس نكسون منذ أن كان محامياً له ولشركاته قبل توليه الرئاسة، وقد اتصل «كندال» بهيكل ليرتب له لقاءات مع هنري كيسنجر إلا أن هيكل اعتذر رغما عن موافقة السادات على اللقاء . . . وبعد اعتذار هيكل كلف حافظ إسماعيل بإتمام اللقاء الأول مع هنري كيسنجر في واشنطن والذي تلاه اجتماع آخر في باريس. إلا أن حافظ إسماعيل في روايته عن هذه الإتصالات لا يذكر شيئاً عن رئيس مجلس إدارة شركة البيسي كولا بل يذكر وبوضوح أن اللقاء تم بناء على رسالة من الدكتور كيسنجر أرسلها في ٢٦/ ٧/ ١٩٧٢ عبر القنوات الخاصة والتي أبلغها اللواء أحمد إسماعيل رئيس المخابرات العامة إلى الرئيس السادات. والقنوات الخاصة محل الحديث هي تلك القناة الخلفية التي سبق الحديث عنها والتي أنشأتها مع المخابرات المركزية الأميركية وقت أن كنت رئيساً للمخابرات العامة عام ١٩٦٨ للإتصال بوكالة المخابرات المركزية والتي تحولت لتصبح أداة إتصال بين البيت الأبيض في واشنطن ورئاسة الجمهورية في القاهرة وتصبح قناة لإدارة الأزمة بعد أن كانت قناة لتبادل المعلومات.

ويمكن أن نعبر عن الإتصالات بمراكز إدارة الأزمة قبل وأثناء الحرب في الشكل الآتي:



(الشكل ٦)

الإتصالات بين مراكز إدارة الأزمة قبل وأثناء وبعد الحرب

وفي إطار الصورة التي رسمناها مارس اللاعبون «اللعبة» بأهداف مختلفة: فمصر وسوريا تريدان تحرير الأرض وفي رأي آخر تهدفان إلى تحريك الموقف، وإسرائيل تريد تثبيت الأمر الواقع بالاحتفاظ بكل الأرض التي استولت عليها عام ١٩٦٧، وكل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي يريدان تحقيق مصالحهما في المنطقة بالوكالة مع إختلاف الوكلاء. فالولايات المتحدة تريد تحقيق مصالحها عن طريق إسرائيل والإتحاد السوفييتي يريد ذلك عن طريق سوريا ومصر أو هكذا كانا يأملان.

هوامش الفصل الأول

١ ـ مايكل بريتشر ـ قرارات في السياسة الخارجية الإسرائيلية ـ إعداد مركز البحوث والمعلومات.

٢ـ Richard C. Snyder, H.W Bruck and Burton Sapin, eds, Foreign Policy Decision Making: An Approach to the Study of International Politics - New York, Free Press 1962.

٣ـ تيودور سورنسون ـ اتخاذ القرارات في البيت الأبيض ـ ترجمة محمد سعيد ـ مطبعة المعرفة. Decision Making in the White House by Theodore C. Sorensen, 1963, Columbia University Press, PP.30.

٤ـ د. إبراهيم سعد الدين وآخرون ـ كيف يصنع القرار في الوطن العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٥ ـ ص ١٥.

٥ـ †Amin Hewdey, Nasser and the Crisis of 1956, Sues 1956, The Crisis and its Consequences Edited by WM. Roger Louis and Roger Owen, Claredon Press Oxford 1989, PP. 161.

٦ـ أمين هويدي ـ هنري كيسنجر وإدارة الصراع الدولي ـ طبعة ثانية دار الموقف العربي بالقاهرة.

٧ـ محمد إبراهيم كامل ـ السلام الضائع في إتفاقيات كامب دافيد ـ طلاس للدراسات والترجمة والنشر ـ دمشق ١٩٨٤ ـ ص ٤٧٢.

٨ ـ أنور السادات ـ البحث عن الذات. قصة حياتي ـ المكتب المصري الحديث ١٩٧٨ ص ٤٠٩.

٩و ١٠ـ محمد حافظ إسماعيل ـ أمن مصر القومي في عصر التحديات ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٧ ص ٢١٨.

١١ـ تيودور سورسون ـ مرجع سابق ص ٢٢ .

١٢ـ محمد حسنين هيكل ـ ملفات السويس ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ص ٤٥٩ إلى ص ٤٦٣ .

١٣ـ Charles Herman, Decision Structure & Process Influence on Foreign Policy, Sage Publication, 1978 PP.80-89.

١٤ـ †Alexander George, Presidential Decision- Making in Foreign Policy, Boulder Colo, West View Press 1980.

١٥ـ في الوقت الذي تمتلك فيه إسرائيل كل من الرادع النووي وفوق التقليدي فإن البلاد العربية محظور عليها امتلاك نفس الروادع فضربت إسرائيل المفاعل النووي العراقي أوزيراك ودمرته بمباركة الولايات المتحدة الأميركية التي قامت بإحراق مصنع أدوية ليبي في الرابطة ثم الضجة العالمية التي قادتها واشنطن اثر تصريح الرئيس صدام حسين بامتلاك العراق أسلحة كيماوية في ٢/ ٤/ ١٩٩٠ .

١٦ـ هنري كيسنجر ـ ضرورة الاختيار The Necessiry For Choice - Prospects of American Policy. أمين هويدي ـ كيسنجر وإدارة الصراع الدولي ـ طبعة أولى دار الطليعة بيروت ١٩٧٩ ، طبعة ثانية دار الموَقف العربي القاهرة ١٩٨٦ .

١٧ـ Coral Bell, The Conventions of Crisis, A Study in Diplomatic Management, Oxford University Press, London 1971 ,PP. 11

١٨ـ الأصل باللغة الانجليزية لهذه الأنواع كالآتي على التوالي :

Adversary Crises of the Central Balance, Intramutal Crises of the Power Spheres or Alliances Systems, Adversary Crises of Local Balances, Intramutal Crises of Regional Alliances.

١٩ـ Amin Hewedy, Nasser and the Crisis of 1956.

٢٠ـ موسى هبري ـ وثائق حرب اكتوبر ـ المكتب المصري الحديث ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٧٤ ص ٨، ص ٣٩.

٢١ـ محمد حافظ إسماعيل ـ أمن مصر القومي في عصر التحديات ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر الطبعة الأولى ١٩٨٧ ص ٢٦٧ .

٢٢ـ المصدر السابق .

٢٣ـ يختلف ذلك تماما عن الأوضاع أيام الرئيس جمال عبد الناصر ومحمدحسني مبارك . كان الرئيس عبد الناصر يحيط نفسه برئاسة قوية تقدم له إقتراحاتها بصفة دائمة فكانت هناك اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الإشتراكي ومجلس الشعب ومجلس الوزراء واللجان الوزارية واللقاءات الجماهيرية والمستشارون الخاصون والإتصالات الخاصة مع رؤوساء الدول والتقارير والدراسات . . . الخ .

وكان هناك «لجنة استشارية» شكلت في أواخر الخمسينات يرأسها علي صبري وزير شؤون رئاسة الجمهورية وأعضاؤها محمد عبد القادر حاتم مدير مصلحة الاستعلامات وحسين ذو الفقار ومراد غالب المستشاران بالرئاسة وأمين هويدي نائب رئيس المخابرات العامة وسامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات . وبعد النكسة أعيد تشكيل اللجنة مرة أخرى وكانت ثلاثية أعضاؤها شعراوي جمعة .

وزير الداخلية وأمين هويدي وزير الحربية ورئيس المخابرات العامة ثم وزير الدولة بعد ذلك وسامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات وكان يحضرها أخرون تبعا للحاجة وظلت هذه اللجنة تباشر عملها حتى وفاة الرئيس وكان من المعتاد أن يرأس هذه اللجنة عند سفر الرئيس السيد أنور السادات نائب رئيس الجمهورية . وقد قيل كلام كثير عن أن هذه اللجنة كانت توجه الحكم في مصر فكانت بذلك موضع إهتمام المحققين في قضية ١٥ مايو ١٩٧١ ولكن الحقيقة أن عبد الناصر كان سيد قراره حتى آخر يوم في حياته .

أما الرئيس محمد حسني مبارك فيحكم من خلال وزرائه واتصالاته الشخصية وهيئة رئاسته محدودة لا تتجاوز أمانة عامة والحرس الجمهوري ومكتب صغير لرئيس الجمهورية به مكتب إتصالات وآخر للمعلومات فهو يحرص على الإتصال المباشر بالجماهير وأدرس الأفكار ثم أزن الأمور بموضوعية تامة من زاوية مصلحة الوطن لا غير وأمانة المسؤولية تقتضي من القائد أن يستمع إلى نداء الواجب والضمير قبل أن يستجيب إلى الأصوات العالية التي ترتفع بالمطالبة الإنفعالية الملحة» . وهذا ما قاله في خطاب له

أمام مجلس الشعب ولكن في واقع الحال ينفرد الرئيس مبارك باتخاذ قرارت مصيرية رغم وجود مؤسساته.

٢٤ـ الفريق سعد الشاذلي ـ حرب أكتوبر ـ منشورات مؤسسة الوطن العربي ـ باريس ١٩٨٠ ص ١٠٠.

٢٥ـ أمين هويدي مع عبد الناصر ـ الطبعة الثانية ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ١٩٨٥ ص ١٥٢.

٢٦ـ مرجع سابق.

٢٧ـ Henry Kissinger, The White House Years, George Weindenfeld & Nicolson Ltd. London & Michael Joseph, London 1979.

٢٨ـ أمين هويدي ـ هنري كيسنجر وإدارة الصراع الدولي ـ دار الطليعة ـ بيروت عام ١٩٧٩ ودار الموقف العربي بالقاهرة.

٢٩ـ أمين هويدي ـ هنري كيسنجر وإدارة الصراع الدولي ـ مرجع سابق.

* كان هو نفس الشخص الذي اصطحب حافظ اسماعيل عند مقابلته هنري كيسنجر في واشنطن ثم في باريس بعد ذلك.

الفصل الثاني

أحداث منسية في أوقات عصيبة

الجنود تقاتل على خط النار وسط قصف المدافع وأزيز الطائرات. وبعيدا في الخلف وعلى المسرح المعقد للجبهة الداخلية، تدور أحداث خطيرة في ظل ظروف عصيبة ذات تأثير حاسم في توجيه الأمور وإصدار القرارات، ومن الصواب أن نتذكرها حتى لا ننساها بحسن نية أو نتعمد إغفالها عن سوء قصد.

الحشد المشؤوم في سيناء يوم ١٥/٥/١٩٦٧ يتم بموافقات جماعية ـ المحاضر الرسمية لاجتماعات وزير الحربية في موسكو ـ الخطة قاهر وأخواتها على الورق ـ بداية ونهاية أقصر حرب في التاريخ.

وزيراً للحربية ـ الإختصاصات المجزأة ـ ضباط تحت التحفظ ـ العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية والمفاضلة بين التأمين الذاتي والأمن القومي ـ إعادة بناء القوات المسلحة ـ ميزانية الدفاع ـ الإنتاج الحربي ومستلزمات الدفاع ـ البحوث والتطورات والمجهود الحربي ـ عودة قواتنا من اليمن وأزمة العلم ـ تحولات إيجابية في بناء القوات المسلحة ـ إعداد الدولة للحرب ـ إغراق المدمرة إيلات ـ ضرب ميناء إيلات ـ فرض الشرعية وتحديد إقامة المشير عامر.

رئيسا للمخابرات العامة ـ حركة تصحيحية داخل الجهاز ـ المخابرات والمعلومات ـ اعياد إسرائيل ـ تصوير خط برليف ـ العدو يفكر في العبور إلى الغرب أثناء حرب الإستنزاف ـ القنوات الخلفية ـ منع العدو من الحصول على معلومات ـ ملحقون عسكريون يتجسسون تحت عباءة دبلوماسية ـ الأعمال الايجابية ـ ضرب الحفار كيتنج.

كان الموقف في منطقة الشرق الأوسط في مستهل عام ١٩٦٧ هادئا على السطح ولكنه كان يغلي تحته، حيث كانت المؤامرات تدبر والصراعات الخفية تدور وكانت الدوائر الضيقة حيث تتركز صياغة القرارات تعلم أن الأزمة الإقليمية التي أوجدتها إسرائيل بمطامعها وعدوانها في طريقها إلى التصعيد . . . ولكن لم يكن أحد يتوقع على وجه اليقين أن التصعيد سوف يقفز بحدة حتى يقترب من النقطة الحرجة للأزمة في منتصف مايو/ أيار ١٩٦٧ . . . والنقطة الحرجة للأزمة تقع في قمتها حيث يمكن أن تتصاعد الأحداث خطوة واحدة فتحدث المواجهة المباشرة باستخدام القوات المسلحة، أو تتراجع خطوة تليها خطوات لتفسح المجال أمام محاولات تجميدها حيث كانت أو حلها بأنصاف الحلول بتنازلات تعطيها الأطراف خوفا من المواجهة المباشرة باستخدام القوة.

الحشد المشؤوم في سيناء يتم بموافقات جماعية

ففي منتصف الشهر المشؤوم اندفعت قواتنا المسلحة عابرة قناة السويس إلى الشرق لمواجهة تهديدات إسرائيلية كان يكررها رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول إلى سوريا بالتقدم لاحتلال دمشق لإسقاط الحكم هناك، وتحت تأثير حملة إستفزازية قامت بها بلاد عربية معينة بأنه آن الأوان لمصر لتتخلص من الإحتماء بالقوات الدولية التي تمركزت في بعض المواقع في سيناء عقب عدوان ١٩٥٦، ولاسباب أخرى كثيرة لا داعي لذكرها منعا من الإستطراد.

وتطور الموقف بسرعة بحيث أصبح منع المواجهة شبه مستحيل، وكانت القوات المسلحة مؤيدة متحمسة تدفع الأمور نحو المواجهة. فالمشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة كان عضوا في القيادة السياسية المتمثلة في اللجنة التنفيذية العليا وكان نائبا لرئيس الجمهورية، وعقد أجتماعاته اعتبارا من يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٧ مع كبار القادة وأصدر أوامره بالحشد في سيناء ولم يعترض أحد من الموجودين لأنهم كانوا يعتقدون اعتقادا جازما بأن توازن القوى كان في صالحنا. فعبد الحكيم عامر كان يعتقد

أنه يقود أقوى قوة في الشرق الأوسط لدرجة أنه كان يردد عقب جلسة مساء يوم ١٩٦٧/٦/٢ والتي حضرها عبد الناصر وأبدى فيها أن الهجوم الإسرائيلي واقع في ظرف يومين وأنه سيفتتح بضربة جوية كبيرة «بأنه لا يتمنى أن يكون في وضع موشي دايان الذي لا بد وأن يكون الآن حائرا فيما يمكن أن يفعله إزاء قوة الإستعداد المصري». وفي نفس الوقت كان وزير الحربية السيد شمس بدران قد ردد كلاما بنفس المعنى عند اجتماعه مع كوسجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي حيث قال تبعا لما ورد في المحاضر الرسمية للمباحثات «حتى إذا وجهت إسرائيل جميع قواتها إلى جبهتنا وتركت باقي الجبهات خالية فنحن مستعدون لإسرائيل ومن هم وراء إسرائيل فلا يهمنا أميركا ولاغير أميركا». وكان هذا هو اعتقاد قادته أيضا ومن يطلع على تصريحات القادة وأحاديثهم في تلك الفترة سوف يصاب بالدهشة من قدر الثقة بالنفس التي كانوا يشعرون بها... ويا ليتها كانت على أساس!!

وسارع مجلس الأمة برئاسة السيد محمد أنور السادات في ٢٨/ ٥/ ١٩٦٧ بالموافقة على إقتراح قانون ينص على «تفويض رئيس الجمهورية إصدار قرارات لها قوة القانون في جميع الموضوعات التي تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل إمكانياتها البشرية ودعم المجهود الحربي والإقتصاد الوطني» وانتهز الرئيس عبد الناصر الفرصة عند اجتماعه بأعضاء مجلس الامة في القصر الجمهوري بالقبة في اليوم التالي ليقدموا له قرار التفويض بأنفسهم ليشرح لهم الموقف، وكان التأييد كاملا دون اعتراض من أحد.

وكانت اللجنة التنفيذية العليا قد اجتمعت قبل ذلك يوم ٢١/ ٥/ ١٩٦٧ أي قبل صدور القرار بتقييد الملاحة في خليج العقبة بمدة ٤٨ ساعة لمناقشة القرار الخطير، ولم يعترض أحد من الموجودين فيها عدا بعض استفسارات من السيد محمد صدقي سليمان رئيس الوزراء وقتئذ.

وقبل تنفيذ القرار استشار الرئيس، الدكتور محمود فوزي ـ نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية ـ في المسائل المتعلقة بقرار سحب القوات الدولية ووافق الدكتور فوزي تماما ولم يعترض على قيام القوات المسلحة بمخاطبة قائد القوات الدولية لسحب قواته، علما بأن القرار سياسي ولا يجوز أن يتم إلا عن طريق وزارة الخارجية وبالاتصال مع السكرتير العام للأمم المتحدة. واجتمع مجلس الوزراء عدة مرات لمتابعة الموقف وتجهيز

الدولة للحرب في إطار المعلومات الضيقة التي كانت متاحة لأعضائه. إذ لم يكن من المعتاد مناقشة الامور التي تخص القوات المسلحة في المجلس وكان هذا تقليدا توارثه هذا المجلس عن المجالس السابقة وبالتالي توارثته مجالس الوزراء حتى يومنا هذا. ولذلك فإن مجلس الوزراء يناقش الأمن القومي للبلاد ناقصا النصف وهذا لم يمنع تخصيص جلسة يستمع فيها المجلس إلى بيان من وزيرالحربية شمس بدران عن الموقف. ودخل الوزير تسبقه بعض الخرائط التي سارع بعض الضباط بوضعها على لوحات معدة من قبل وهو يبتسم ابتسامة لا تتفق مع خطورة الأوضاع.

وكان بيانه يؤكد الثقة المتزايدة في قدرتنا القتالية واستعداداتنا الكاملة، وقد أبديت - بصفتي وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء - قلقي من الأوضاع المحلية والعربية ومن احتمال تدخل الولايات المتحدة بأساطيلها على الأقل، إلا أن الإبتسامة الواثقة والتأكيد الحاسم على قدرتنا القتالية لم تستطع أن تزيل القلق الذي كان يغمرني وسمعته يضيف «أما إذا تدخل الأسطول الأميركي فنحن كفيلون به». وانتهى اجتماع المجلس دون اعتراض من أحد ولكن المهم هو أن وزير الحربية كان يعكس بمنتهى الدقة الشعور العام السائد في القيادة العسكرية في ذلك الوقت.

يعني لم تكن مرحلة صناعة القرار مرحلة إنفرد بها عبد الناصر فقد شاركه فيها اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الأمة ومجلس الوزراء والمؤسسة العسكرية والرأي العام الذي كان يوجهه جهاز إعلامي قادر على تشكيله وتوجيهه، أما مرحلة صدور القرار فتركت لإسرائيل لأنها هي التي بدأت القتال.

وفي يوم ٣٠/ ٥/ ١٩٦٧ حضر الملك حسين بن طلال إلى القاهرة ووقع إتفاقية الدفاع المشترك مع الجمهورية العربية المتحدة، رغما عما قيل من أنه أرسل معلومات إلى الرئيس عبد الناصر يشكك فيها في تآمر بعض القياديين السوريين. وفي يوم ٤/ ٦/ ١٩٦٧ حضر إلى القاهرة طاهر يحيى رئيس وزراء العراق لينضم إلى اتفاقية الدفاع بين مصر والأردن وقام الرئيس عبد الناصر بالإتصال مع الملك حسين تليفونيا وأخبره باقتراح العراق، فرحب الملك بذلك مؤكدا أنه يشعر بالثقة والقوة والإعتزاز بهذه الخطوة.

وتشكل وفد من الجمهورية العربية المتحدة يتكون من السادة زكريا محي الدين

وأمين هويدي وزير الدولة وحسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس وعبد المنعم رياض رئيس أركان حرب القيادة المشتركة لزيارة كل من الكويت والعراق وسوريا والجزائر في الفترة من ٣١/٥/١٩٦٧ حتى ٢/٦/١٩٦٧. وبالرغم من أن جميع المسؤولين في البلاد التي زرناها أيدوا موقف القاهرة ووعدوا بالمساعدات المتاحة، إلا أن عدم الثقة المتبادل كان أعمق من أن تزيله التهديدات القائمة. كما ظهر أيضاً أنه لا جدوى حقيقية لهذا النوع من التنسيق الذي يتم بشكل عابر وعلى عجل، فكان الوفد المصري يطلب أي حجم متوفر من القوات من العراق مثلاً وكان يطلب حشداً سورياً في الجولان لتحقيق الضغط على الجبهة المصرية في الجنوب والذي قدره الفريق عبد المنعم رياض بحوالي ١٢ مجموعة لواء مشاة، ٥ لواءات مدرعة، لواء مظلات موزعة بين بير السبع وإيلات، وكان حشد العدو جنوب غرب القدس، ٣ لواءات مشاة وفي مواجهة سوريا في الشمال ٣ لواءات مشاة ومعنى ذلك أن الحشد الرئيسي للعدو كان في الجبهة الجنوبية أمام مصر.

كان العراق يتخوف ـ عن حق ـ من حشد أي من قواته الجوية في القواعد الأردنية، إلا بعد تعزيز وسائل الإنذار والدفاع الجوي، وإلا أصبحت هدفا سهلا للطائرات الإسرائيلية. أما سوريا فكانت تشك في نوايا الملك حسين وغاضبة لأن مصر عقدت مع الأردن إتفاقية للدفاع المشترك، وأكد الدكتور نور الدين الأتاسي رئيس الجمهورية السورية على أن الإتحاد السوفييتي حذر من الحرب وركز على أن مساعداته العسكرية هي لمنع الحرب وليس بغرض إشعالها وتدخل في المناقشة يوسف زعين رئيس الوزراء وحافظ الأسد وزير الدفاع(١). وقد حدث شيء غريب أثناء زيارتنا سوريا فقد كان في استقبال الوفد في مطار المزة كل من عبد الرحمن الخليفاوي وزير الداخلية وعبد الكريم الجندي رئيس الاستخبارات وقد رافقت الجندي إلى قصر الضيافة في عربته وأكد لي عدم وجود حشود إسرائيلية على جبهتهم واستنكر إثارة الموقف بالطريقة التي تتم بها وكان هذا تأييداً لمعلومات كان الفريق محمد فوزي، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، قد عاد بها عند زيارته سوريا في الايام الأولى لإثارة الأزمة. حيث تأكد من عدم وجود أي حشود على الحدود السورية الإسرائيلية.

وكان كل هذا يجري رغم التحذيرات المتتالية للفريق أول علي علي عامر القائد العام للقيادة العربية الموحدة الذي طلب عقد مجلس الدفاع المشترك في دورة طارئة في

ديسمبر/ كانون أول ١٩٦٦ وقدم لأعضائه تقريرا كتابيا أوضح فيه خطورة الموقف بعد قيام الولايات المتحدة بدعم إسرائيل بصفقات الأسلحة مباشرة الأمر الذي لم يحدث من قبل. وتوقع قيام إسرائيل بعدوان تركز فيه هجماتها الجوية على إحدى الدول لتحطيم قواتها الجوية ويصحب ذلك هجوم بري للإستيلاء على مناطق إستراتيجية لاستخدامها في المساومة لإنهاء القضية الفلسطينية. ثم عاد القائد العام ليقدم تقريره إلى مجلس الدفاع المشترك في دورته العادية في مارس/آذار ١٩٦٧ أوضح فيه صعوبة قيامه بمسؤولياته طالبا إعادة النظر في موقف قيادته حتى لا تبقى طويلاً بلا عمل جدي، فتكون بذلك واقعا مخيبا للآمال (الوثيقة رقم ١ من ملف الوثائق خطاب الفريق علي علي عامر إلى الملوك والرؤوساء بمناسبة قرب انتهاء خدمته بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٦٨)

ويعني هذا أن كثيرين من الملوك والرؤوساء العرب شاركوا في صناعة القرار بالموافقة أو الموافقة مع التحفظ، وكان الصوت الوحيد الذي يحذر هو صوت الفريق أول علي عامر ويا ليت أصواتا أخرى انضمت إلى التحذير، فقد كان هذا كفيلاً بإعادة الحسابات لمنع كارثة نعاني منها حتى الآن وربما تستمر معاناتنا منها لسنوات أخرى قادمة لا يعلم عددها إلا الله.

المحاضر الرسمية لاجتماعات وزير الحربية في موسكو(٢)

قام السيد شمس بدران بزيارة خاطفة إلى موسكو في الفترة من ٢٥ـ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧ عقد فيها اجتماعين مع القادة السوفييت، وقد حضر اجتماع ٢٦/ ٥/ ٦٧ من الجانب السوفييتي رئيس الوزراء إلكسي كوسيجن واندريه جروميكو وزير الخارجية والماريشال جريشكو وزير الدفاع وسيمونييف نائب وزير الخارجية وعن الجانب المصري مع وزير الحربية الدكتور مراد غالب سفير مصر في موسكو، وما دار في هذين الإجتماعين تجسيد لاتجاه كل من القيادة العسكرية المصرية والقيادة السوفييتية في ذلك الوقت.

تقول المحاضر الرسمية أن السيد شمس بدران صور الموقف كالآتي في جلسة ٢٦/ ٥/ ١٩٦٧:

- أود أن أبلغكم والرفاق أننا في غاية القوة وقادرون على الموقف الحالي تماما ولا

تخشوا علينا شيئا والروح المعنوية عالية جدا في قواتنا لدرجة أننا كنا كمن «نلجم الحصان» مع قواتنا التي تريد أن تنطلق لمواجهة العدو.

● حينها وصلتنا معلومات من سفارتنا بموسكو يوم ١٣/ ٥/ ٦٧ وكذلك في نفس اليوم من رئيس أركان حرب الجيش السوري عن الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية، اتخذنا قرارا سريعا بتحريك جزء كبير من قواتنا إلى سيناء وتم حشد القوات خلال ٤٨ ساعة من صدور الأوامر (٣).

● قواتنا موزعة في عدة محاور لدرجة أن إسرائيل لا تعرف من أين سيأتيها الهجوم، ولذلك سحبت قوات كبيرة من الجبهة السورية إلى سيناء ومركزتها هناك، وأصبحت حرية الحركة أمامها محدودة جداً. وواضح من توزيع قوات إسرائيل وبعثرتها أنها في حيرة (يلاحظ أن وزير الحربية مرتاح تماما لحشد القوات الإسرائيلية أمام جبهتنا!!).

● قواتنا في شرم الشيخ قادرة على منع الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، وحوّلنا قطاع غزة إلى جزر دفاعية بحيث يستحيل على إسرائيل إحتلال أي مدينة.

● إسرائيل بعد أسبوع من الاستعداد لن يمكنها عمل شيء ضد قواتنا وإلا ستنال ضربة قاصمة، وحتى إذا وجهت جميع قواتها إلى جبهتنا وتركت باقي الجبهات خالية فنحن مستعدون لإسرائيل ومن هم وراء إسرائيل فلا يهمنا أميركا ولا غير أميركا.

حديث الوزير فيه ثقة زائدة بالنفس. ولكن الغريب أن هذا كان هو الجو الذي تعيش فيه القيادة العسكرية في تلك الفترة، وانطباعي هذا بناء على اتصالاتي الشخصية التي قمت بها في ذلك الوقت مع جميع من قابلتهم من القادة العسكريين.

أما رئيس الوزراء السوفييتي فإنه أكد في المحاضر الرسمية في نفس الجلسة الحشود العسكرية على جبهة سوريا، وأكد أنهم أبلغونا بها ولكنه أوضح قلقه من تطور الموقف خاصة وأن معلوماتهم من داخل إسرائيل تشير أنه من الممكن أن تبدأ العمليات العسكرية في نهاية مايو/آيار ١٩٦٧، وسوف يشترك في العدوان رئيس الأركان الاسرائيلي الحالي إسحاق رابين ومعه موشيه دايان وأنهم سيلبون احتياجاتنا من السلاح ليس بغرض تشجيع الحرب ولكن تدعيما للسلام.

وتحريك القوات بهذه الصورة يزيد من حالة التوتر (الوثيقة رقم ٢ من قسم الوثائق بنهاية الكتاب هي النص الرسمي لمحاضر هذه الجلسة).

وفي جلسة ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧ أكد شمس بدران على أن الرئيس عبد الناصر لا يسعى إلى توتر على الحدود ولكن إسرائيل هي التي تريد ذلك. ثم أوضح كوسيجن قرارهم بخصوص طلبات التسليح التي حملها معه وزير الدفاع المصري «وافقنا على رغبة الرئيس من إمدادكم بـ ٤٠ طائرة ميج[٤]، ١٠٠ مصفحة، وأبلغناكم بالموافقة قبل وصولكم إلى موسكو وقسمنا طلباتكم بعد ذلك إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول وهو خاص بالعقود المفروض تنفيذها خلال ١٩٦٨ سيتم شحنها كلها تقريبا في يوليو/ تموز وأغسطس/ آب هذا العام[٥]. وبالنسبة للجزء الثاني وهو خاص بالطلبات الجديدة فقد تقرر سحبها من مخازن وزارة الدفاع وشحنها فوراً. وبخصوص الجزء الثالث فنحن نوالي الإتصال بمصانعنا وسنوافيكم بالرأي خلال عشرين يوماً. أما بخصوص الدفع فقد كنا نقدم لكم سابقا الأسلحة ويدفع ثلثي ثمنها على ١٠ سنوات بفائدة ٢٪ سنويا، وقرر المكتب السياسي بالنسبة للظروف المحلية في المنطقة أن يخفض السعر إلى ٥٠٪». وحينما طلب شمس بدران تسليح ثلاثة ألوية فلسطينية بأسلحة خفيفة على أن يتم ذلك مباشرة من موسكو إلى المنظمة، اعترض كوسيجن حتى لا «يتسبب هؤلاء في قيام الحرب إذ ستعطونهم الأسلحة وتجلبون لكم المشاكل ونحن لا نريد علاقات مع أحد أو منظمة من المنظمات من فوق رؤوسكم. سنقدم لكم كمية من الأسلحة وتستطيعون تقديم ما تشاؤون منها لهم»[٦]. (الوثيقة رقم ٣ من قسم الوثائق بنهاية هذا الكتاب هي النص الرسمي لمحاضر هذه الجلسة). ويبدو أن شمس بدران نقل انطباعاته عن زيارة الإتحاد السوفييتي نقلا محرفاً تماما، ويظهر ذلك من الحديث الذي وجهه الرئيس عبد الناصر يوم ٣٠/ ٥/ ١٩٦٧ إلى أعضاء مجلس الأمة الذين اجتمع بهم في قصر القبة ليبلغوه بقرار التفويض الذي سبق الإشارة إليه « حينما قابلت شمس بدران على أثر عودته من موسكو أبلغني رسالة من كوسيجن بأن الإتحاد السوفييتي يقف معنا في المعركة ولن يسمح لأي دولة أن تتدخل إلى أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل ١٩٥٦». وقد أكد لي الدكتور مراد غالب سفيرنا في موسكو في ذلك الوقت أنه أرسل محضر اجتماع وزير الدفاع شمس بدران مع كوسيجن يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٧ بخط يده مع الوزير حمدي عاشور الذي كان يزور موسكو عائدا إلى القاهرة في نفس اليوم، وأنه

أرسل إلى سكرتير الرئيس للمعلومات سامي شرف بأن ينتظر رسالة هامة لعرضها فورا على السيد الرئيس. كما أكد لي الدكتور مراد غالب بأنه أرسل برقية أخرى بحشود إسرائيلية على الحدود السورية، أكدها له سيميونيف نائب وزير الخارجية. وحينما أراد أن يتأكد أكثر من جريشكو وزير الدفاع، أبدى دهشته الكبرى مما يتردد عن عدم وجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية، وذكر أن لديه كشفاً بأسماء قادة اللواءات وقادة الكتائب لهذه الحشود(٧)، وذلك تأكيداً لصحة معلوماته.

وفي حديث للواء أحمد فتحي عبد الغني مدير المشتريات الدفاعية في موسكو قبل وبعد حرب يونيو / حزيران ١٩٦٧ إلى مجلة آخر ساعة الصادرة في ٧/ ١٠/ ١٩٨٧، وكان حاضراً مع الوزير شمس بدران أثناء مباحثاته، ذكر «كان العد التنازلي للحرب قد بدأ. وحينما ذكر جريشكو أن مصر طردت القوات الدولية وأغلقت الخليج وحققت بذلك نصرا سياسيا يجب أن تتوقف عنده، ضرب شمس بدران المائدة وصاح بأعلى صوته بأنه لا بد من الحرب لنلقن إسرائيل درسا لن تنساه». ثم يقول «أثناء خروجنا من المطار لتوديع شمس بدران كنا في مجموعتين أنا وشمس وجريشكو وسلطانوف في المجموعة الأولى، وعلى سلم الطائرة قال جريشكو لشمس: على العموم أساطيلنا تحت أمركم. ونقلت الحديث إلى الدكتور مراد غالب الذي كان يسير ضمن المجموعة الأخرى، حتى لا تحمل القاهرة الحديث بأكثر مما يحتمل». وذكر لي الدكتور مراد غالب وأنا أتأكد منه عما حدث أنه سأل جريشكو عما ذكره لشمس فأخبره جريشكو إنه «حديث طريق» لرفع روحه المعنوية وهو يغادر موسكو عائدا إلى مصرا!! ومعنى «حديث طريق» أنه حديث الإستهلاك والمجاملة.

الخطة قاهر وأخواتها ولكن على الورق

ووسط هذا التضارب كانت القوات المسلحة المصرية تحتشد في سيناء لتنفيذ الخطة «قاهر»، بالنسبة للقوات التابعة لقيادة المنطقة الشرقية، والخطة «فهد» وهي خطة القوات الجوية للمعاونة المباشرة والاستطلاع المنبثقة عنها. وكانت هذه الخطط قد تم التصديق عليها في ١/ ١٢/ ١٩٦٦ (أي قبل الهزيمة بستة شهور فقط). ووسط الحيرة والتخبط وعدم المعرفة الذي سيطر على القيادة العامة للقوات المسلحة وهي تقوم بحشد قواتها في سيناء على عجل، وضعت خطط عشوائية دون اعداد مسبق مثل الخطة

«فجر» لعزل منطقة النقب الجنوبي عن إيلات، والخطة «سهم» وهي عبارة عن غارة في محور رفح لقطع الطريق على القوات المعادية في اتجاهها إلى غزة، والخطة «سليمان» لصد العدو إذا هدد قطاع غزة في إطار الإستراتيجية العامة الدفاعية للقوات المسلحة لصد الهجوم المفاجىء لقوات العدو، وهزم وتدمير أنساقه الأولى التي تخترق الحدود وإيقاف تقدمها في العمق مع تدمير باقي قواته وعدم تمكينها من الحصول على التفوق، ثم استغلال النجاح والاستعداد للإنتقال إلى العمليات التعرضية في اتجاه سيناء ـ فلسطين في أقل وقت ممكن(٨).

وكانت هذه الإستراتيجية مجرد حبر على ورق وكذلك كانت الخطط المنفذة لها، إذ لم تجهز إمكانيات تنفيذها، وأحب هنا أن أؤكد أن القيادة العسكرية لم يكن لها خطة عندما حشدت قواتها في سيناء ابتداء من منتصف مايو/ أيار ١٩٦٧ بالرغم من كثرة الحديث على ما أسموه «الخطة قاهر» وأخواتها. إذ لا يصح الخلط بين خطة متكاملة قابلة للتنفيذ وبين مجرد توقيع دوائر على خرائط وشفافات مع تحديد واجباتها، لأن الأهم هو بث الحياة في هذه الدوائر والعلامات والأسهم لتتحرك على شكل إرادات فعالة في مسرح العمليات. فالمقياس الحقيقي لفاعلية الخطة هو إثبات وجودها في المعركة وهذا يحتاج إلى معلومات عن العدو (المحاولة الوحيدة للحصول على معلومات بالتصوير الجوي التي نفذت قبل الحرب كانت نتيجتها صورة التقطتها طائرة استطلاع لميناء العقبة العربي الأردني بدلا من ميناء إيلات المطلوب تصويره)، وإلى الأسلحة والمعدات التي تتناسب معها، وإلى تدريب الرئاسات والوحدات على واجباتها المختلفة في مراحل القتال، في مشروعات مشتركة يتم فيها محاولة تطبيق ما رسم على الورق في مواجهة البدائل المختلفة التي قد يقوم بها العدو، وتصحيح السلبيات التي تكتشف. ثم لا بد من وجود خطط خداعية وتبادلية مع تجهيز مسرح العمليات للقتال بإقامة التحصينات والمواقع وحقول الألغام لتحديد طرق اقتراب العدو، ثم تجهيز المطارات بالدشم لحماية الطائرات وبالأدوات والمهمات اللازمة لإصلاح الممرات ووسائل إعادة تجهيز وملء الطائرات ليلاً ونهاراً والدفاع عنها ضد الهجمات الأرضية والجوية، ثم توفر خطة تعبئة صالحة لاستغلال الإمكانيات المتاحة إستغلالاً إقتصادياً. . . الخ.

لم يحدث شيء من هذا. فلم يهتم القادة على المستويات العليا بتدريب أنفسهم تدريباً تعبوياً، ولا اهتموا بتدريب وحداتهم في مناورات شاقة للتطعيم من أجل

المعركة. ومن الغريب أن القوات المسلحة لم تقم بمناورات بالجنود منذ مناورة «إنتصارعام ١٩٥٤» في طريق مصر ـ إسكندرية الصحراوي في مشروع بجنود ذي جانبين، وكنت أقوم بعمل أركان حرب هيئة التحكيم في المناورة، ولمست بنفسي الدروس الثمينة وشاهدت الأفكار الخلاقة التي برزت أثناء التدريبات. وبوجه عام لم يأخذ التدريب منذ أواخر الخمسينات حقه من العناية فضعف المستوى التدريبي للوحدات والتشكيلات والقادة والضباط، وكان الضعف ظاهرا بوجه خاص في التدريب الفني والنقص الخطير في عدد المهنيين والفنيين.

في إحصاء قامت به «شعبة البحوث العسكرية» ـ ضمن تقرير أعدته من أربع صور فقط ولم تحفظ منه صورة في الأرشيف ـ ورد أن نسبة وقود التدريب الذي استهلك عام ٦٥/ ١٩٦٦ من مجموع الوقود المستهلك في القوات المسلحة لكافة الأغراض في هذا العام كان كالآتي:

بنزين ٢,٥٪ ، كيروسين ٣,١٪ ، سحرديزل ١,١١٪ ، سولار ١,٢٪ ، واستهلك باقي الوقود في أغراض الشؤون الإدارية. كما بلغت نسبة ذخيرة التدريب على ضرب النار التي استهلكت في نفس العام من مجموع الكمية المصدق بها في هذا الغرض لتحقيق هدف خطة التدريب العام للقوات المسلحة الآتي: ذخيرة تدريب على أسلحة المشاة ٢٦٪ ، وعلى أسلحة المدرعات ١٥٪ ، وعلى أسلحة المدفعية ١٨٪ ، وعلى أسلحة المدفعية المضادة للطائرات الخفيفة ١٦,٣٪ ، وعلى الرشاشات المضادة للطائرات ١١,٨٪ . وبمقارنة الذخيرة المستهلكة للتدريب بقطع المدفعية في القوات نجد أن:

كل مدفع هاوتزر ١٢٢ مم أطلق طوال عام ٦٥/ ١٩٦٦ حوالي ١,٥ طلقة للتدريب.

وكل مدفع ١٢٢ مم أطلق طلقة واحدة.

وكل هاون ١٢٠ مم أطلق ١,٠ طلقة.

وكل هاون ٨٢ مم أطلق ١٥,٠ طلقة

وكان نصيب كل دبابة طلقة واحدة.

والمدافع المضادة للدبابات نصف طلقة لكل مدفع رغم كونها عصب الدفاع. وبالنسبة لدبابات التعاون الوثيق مع المشاة فإنها لم تطلق طلقة واحدة ولم تستهلك من وقود التدريب سوى ١١٪ من الكمية المصدق بها.

وبالرغم من هذه الحقائق فإنه ورد في مقدمة التعليمات التنظيمية عن نتائج التدريب لعام ٦٥/١٩٦٦ والصادر من هيئة تدريب القوات المسلحة النص الآتي: «وحققت القوات البرية خلال عام التدريب كافة المهام التي كلفت بها داخل وخارج الجمهورية بروح عالية وتصميم أكيد للوصول إلى المستوى الرفيع المأمول من قواتنا، هادفة من تحمل الجهد والتضحيات التي تتطلبها الأحداث ـ تحقيق آمال الأمة العربية في الحياة الحرة الكريمة... إن معظم أوجه النقص ونقاط الضعف في العام الماضي لها ظروفها الموضوعية التي فرضها التطور الشامل للقوات المسلحة وهي في مجموعها لا تؤثر على الكفاءة القتالية للقوات».

و لا تعليق... !!!

هذا علاوة على أن خطة التعبئة التي نفذت بالآلاف من الأفراد إلى الجبهة بجلابيبهم دون أي تدريب أو استعداد كما دفعت بكثير من المعدات الغير صالحة أو التي لم تكن هناك حاجة إليها إلى سيناء... مما يجعل المسؤولية جسيمة بحق على الذين أعدوا خطة التعبئة ونفذوها بالطريقة التي تمت بها. فقد كانت القوات المسلحة قد وضعت خطة تعبئة في ديسمبر ١٩٦٥ لاستدعاء قوات الإحتياط للخدمة الميدانية بمجرد توتر الموقف وذلك لرفع عدد ألويتها من ٢٠ لواء مشاة عامل إلى ٢٤ لواء مشاة عامل واحتياط، وهذه خطة غير متوازنة إذ أنها في الوقت الذي لاتتفق فيه هذه الزيادة المحدودة مع أسلوب الفتح التعبوي لجيش حديث، إذ أنها لا تحقق أي وفر من الناحية الإقتصادية. فإسرائيل لا تحتفظ في وقت السلم إلا بقوات تقدر بحوالي ٣ ألوية مشاة نظامية يمكنها رفعها إلى ٢٢ لواء مشاة إذا دعت الحاجة في أقصر وقت ممكن. وبالرغم من ذلك فإنه في مايو ١٩٦٧ وحينما دعت الحاجة إلى التعبئة صرف النظر عن الخطة الموضوعة أصلا كما حددت في خطط العمليات أيضاً، وصدر ١٧٨ أمر إستدعاء وتعبئة للحرب فيما بين ١٤ مايو، ٥ يونيو ١٩٦٧ شملت ٣٤٩٥ ضابطا، ٦٦٦٧٥ رتب أخرى من قوات الإحتياط. وبالرغم من هذا العدد الهائل من أوامر الإستدعاء فإن

النقص في قوات الجيش صبيحة المعركة كان متوسطه كالآتي:

أفراد	٤٠ ـ ٤٤٪ نقصاً عن مرتب الحرب.
أسلحة صغيرة	٣٠,٥٪ نقصاً عن مرتب الحرب.
قطع المدفعية	٢٤٪ نقصاً عن مرتب الحرب.
دبابات التعاون الوثيق	٤٥٪ نقصاً عن مرتب الحرب.
الحملة الميكانيكية	٤١ ـ ٧٠٪ نقصاً عن مرتب الحرب.

وكان هذا الموقف الغريب مصحوباً بتغيير كبير في القادة، فقد تم فيما بين ١٧/٥/٦٧، ٤/٦/١٩٦٧ تغيير ١٢ قائد فرقة ولواء، واستحداث ١٥ قيادة جديدة تعبوية وتكتيكية وإدارية، ويدل ذلك على مقدار التخبط الذي كان يسيطر على كل شيء في إدارة العمليات.

إسرائيل مثلا أعدت خطة حرب ١٩٦٧ منذ أواخر الخمسينات، وكانت الخطة تشمل ضرب طائراتنا على الأرض والاقتراب من قواعدنا الجوية في أوقات متفاوتة بحيث تصل إليها في وقت واحد. واحتاج الأمر منهم أن يحصلوا على معلومات كاملة عن مطاراتنا ودفاعنا الجوي ثم جهزوا طائراتهم بتسليح خاص يشمل قنابل الممرات، ودربوا الطيارين على الطيران الواطي حتى لا يتم اكتشافهم بواسطة الرادارات... لم يتم الأمر بين يوم وليلة ولم يكتفوا بوضع أفكارهم على ورق ولكنهم عملوا على تجسيد هذه الأفكار في الواقع ونجحوا.

القوات المسلحة المصرية مثلا، حينما صممت على العبور في حرب رمضان تطلّب ذلك معدات خاصة مثل الزوارق والكباري ومضخات المياه، كما تطلّب تكثيف الصواريخ المضادة للدبابات مع الوحدات الأمامية أثناء العبور، واحتاج إلى تقدم حائط الصواريخ أقرب مايمكن إلى الضفة الغربية لستر العمليات كما احتاج إلى تدريب الوحدات وإلى معلومات عن خط بارليف... الخ وعملت القيادة المصرية في ذلك الوقت على تنفيذ ذلك ونجحنا في العبور بأقل خسائر ممكنة.

إذن فالقول بأن خطة «قاهر» قد بدلت أثناء العمليات وأن ذلك كان من أهم

أسباب الهزيمة قول غير صحيح، إذ لم تكن هناك خطة «قاهر» أصلاً بالمقاييس التي ذكرناها . . كانت مجرد خطة على ورق ولذلك حدث الإنهيار في ساعات.

بداية ونهاية أقصر حرب في التاريخ

بدأت الحرب الساعة السابعة والربع من صباح ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ بهجوم بري قامت به طلائع القوات الإسرائيلية على المحور الأوسط واحتلت على أثره موقع متقدم داخل حدودنا، كانت تدافع عنه سرية مشاة مدعمة في منطقة أم بسيس ولم يكن هناك أي رد فعل من جانب القيادة العامة للقوات المسلحة!!!

وفي الساعة السابعة من صباح ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ أيضاً أرسلت محطة عجلون للإنذار المبكر معلومات عن إتجاه مقاتلات إسرائيلية نحو الجنوب الغربي، ولأسباب عديدة لم يكن هناك رد فعل من جانب القيادة العامة للقوات المسلحة!!!

وفي الساعة الثامنة وخمس وأربعون دقيقة من صباح ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ قام العدو بتنفيذ خطة «كولومب» بضرب كل قواعدنا الجوية ودمرت ١٠٠٪ من قاذفاتنا الثقيلة، ١٠٠٪ من قاذفاتنا الخفيفة، ٨٥٪ من المقاتلات القاذفة والمقاتلة ولم يكن هناك أيضاً رد فعل من جانب القيادة العامة للقوات المسلحة!!!

بنهاية يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٧ كان العدو قد احتل قطاع غزة وكل شبه جزيرة سينا عدا بور فؤاد، أصبح يطل على قناة السويس التي تم منع الملاحة فيها بإغراق المراكب من جانبنا، واستولى كذلك على الضفة الغربية لنهر الأردن بما في ذلك القدس الشرقية، وبعد ساعات سقط الجولان في يد إسرائيل. وكانت دمشق قد أذاعت النبأ قبل إحتلال العدو له بساعات!!! وصدر قرار مجلس الأمن بإيقاف النيران دون النص على عودة القوات المتحاربة إلى أماكنها الأصلية كما هو متبع وقبلناه فوراً.

وبذلك انتهت أقصر حرب في التاريخ لتبدأ حرب أخرى بأسلوب مختلف وفي ظروف مختلفة. فقد بدأت القوات المسلحة من جديد تقاتل على خط النار على جانبي قناة السويس. وسط هدير المدافع و أزيز الطائرات، وبعيداً في الخلف وعلى المسرح المعقد للجبهة الداخلية بدأت أحداث تفرض نفسها في ظروف صعبة وعصيبة كان لها تأثيرها الحاسم في توجيه الأمور. ومن الصواب أن نذكرها حتى نتذكرها ولا ننساها

بحسن نية أو يتعمد البعض إغفالها عن سوء قصد وحتى نجسد الواقع الذي كانت تصدر فيه القرارات.

وقد شاهدت كثيرا من الأحداث وشاركت في صنع معظمها في تلك الفترة إذ توليت مسؤوليتين من أخطر المسؤوليات التي يمكن أن تُسند لفرد واحد في وقت واحد: المسؤولية الأولى هي تعييني وزيراً للحربية (وزير الدفاع بالتسمية الحالية)، والمسؤولية الثانية هي إشرافي على جهاز المخابرات العامة وتكليفي في نفس الوقت لأكون رئيساً للوزراء، ومن تلك المواقع شعرت بأنه يمكنني التحدث عن الأحداث الهامة التي جرت وأثرت على صدور بعض القرارات التي أثرت على سير الأمور.

وزيراً للحربية

وسط هذا الركام صدر قرار بتعييني وزيراً للحربية يوم ٢١/ ٧/ ١٩٦٧ في أخطر مرحلة مرت بالبلاد. ولم يكن قرار التعيين مهما في حد ذاته فقد تضاءلت المناصب أمام الكارثة التي حلت بنا. ولكن ما أثقل كاهلي حقيقة هو حجم المسؤولية التي تنتظرني وكذلك توقيت صدور القرار. فالقوات المسلحة المصرية قد تحطمت على أرض سيناء وفقدت رجالها ومعداتها وأسلحتها، والشرعية تهتز تحت ضغوط هائلة من الأفعال الطائشة، وأفراد «زاحال» على الضفة الشرقية للقناة يسبحون أحياناً في مياهها ويلعبون الكرة أحيانا على رمال سيناء، والحالة السياسية الداخلية والخارجية في موقف غاية في الحراجة، والحالة الإقتصادية قاتمة خاصة بعد أن فقدنا إيرادنا السنوي من قناة السويس ومن آبار البترول في سيناء والخليج . . .

لِمَ أنا بالذات في هذا الوقت العصيب؟ خاصة بعد أن بعدت عن القوات المسلحة لمدة ١٠ سنوات كاملة؟ ما هو المطلوب مني بدقة في هذه المرحلة الصعبة التي لا أظن أن أحداً واجهها ممن سبقوني في المنصب الخطير؟

قبل صدور قرار التعيين ونشره بواسطة أجهزة الإعلام أخبرني الرئيس عبد الناصر بنيته في إختياري وزيراً للحربية، وفي حوار طويل معه أوضح لي أن الغرض من تعييني هو الإشراف الكامل على كل ما يخص شؤون الدفاع على أن يكون الهدف ذو الأسبقية إدخال القوات المسلحة ضمن إطار الدولة بعد أن ظلت ورماً ينمو خارج هذا الإطار. كذلك الإشراف على إعداد الدولة للحرب بما في ذلك القوات المسلحة لاستعادة

الأرض. وفهمت منه أثناء هذا الحوار أن الفريق محمد فوزي عين قائداً عاماً للقوات المسلحة لبنائها وإعدادها للقتال. أما قيادتها أثناء العمليات فمن مسؤولية الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان حرب القوات المسلحة. واخبرني الرئيس أن هذه المسؤوليات معروفة لديهما ولكن لا بد أن يبقى هذا التصور في صدر من يعرفونه في الظروف السائدة.

وبصراحة قلقت من هذه البداية لأن ما اتفق عليه فيه تفتيت للقيادة وضدّ مبدأ مركزيتها، فكيف يقبل أي من كان هذا الوضع خاصة في المستويات العليا للقيادة؟ ولم يكن هناك من تفسير لهذه الأوضاع الغريبة، إلا أن وجود القائد العام كان مؤقتاً ومرهوناً بتنفيذ الواجب الذي كلف به إلى جانب الواجب الحقيقي وهو تأمين النظام من أي تحركات محتملة من داخل القوات المسلحة في تلك الظروف الصعبة التي مرت بها، الأمر الذي كان يعمل له الرئيس ألف حساب والذي انعكس على كل قراراته عند النظر في إعادة تنظيم قمة المؤسسة العسكرية. ويبدو أن الرئيس ظل مصراً على تنفيذ هذا التصور حتى بعد استشهاد عبد المنعم رياض، لأنه كان ينوي تكليف محمد حافظ اسماعيل بمسؤولية القوات المسلحة في أوائل عام ١٩٧٠، بعد استدعائه من باريس حيث كان يعمل سفيراً لنا هناك.

وبالرجوع إلى كتاب عبد المجيد فريد «من محاضر اجتماعات عبد الناصر إصدار مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٥» نجده يذكر الآتي بهذا الخصوص:

- في الإجتماع التمهيدي بين عبد الناصر ومعمر القذافي الذي عقد في القاهرة في ١٠/٦/٧٠ وأثناء رده على ما يثار في ذلك الوقت حول القيادات المهزومة عام ١٩٦٧، ذكر الرئيس عبد الناصر الآتي «عند تكليفي الفريق فوزي للقيادة بعد المشير قلت له منذ البداية إنه مسؤول عن بناء وإعداد القوات المسلحة للقتال ولكن قيادة العمليات الحربية ستسند إلى قائد آخر».

- يعلق عبد المجيد فريد في ص ٢١٢ من كتابه بالآتي «كان في نية عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ مباشرة أن يتولى الفريق فوزي عملية إعادة بناء واعداد القوات المسلحة وانضباطها خاصة وأنه معروف عنه قسوته العسكرية والتزامه التام بالنظم والتقاليد العسكرية وقدرته الفائقة على التنفيذ والمتابعة، أما قيادة

العمليات الحربية فكان سيسندها إلى الفريق عبد المنعم رياض، الذي كان معروفا بذكائه وكفاءته العسكرية في التخطيط وإدارة العمليات. وظل عبد الناصر عند رأيه هذا حتى بعد استشهاد الفريق عبد المنعم رياض، إذ كان في نيته إسناد القوات المسلحة إلى السيد محمد حافظ إسماعيل.

كان هناك قبلي كثيرون ممن تحملوا مسؤولية وزارة الحربية، ولكن ظلت اختصاصات وزير الحربية باهتة غير واضحة بالرغم من وجوده على قمة أخطر مؤسسة في البلاد في وقت السلم والحرب وهي المؤسسة العسكرية. كان هذا الوضع الباهت موجودا حتى أيام وجود منصب الوزير ومنصب رئيس أركان حرب الجيش فقط، وزاد الوضع غموضا وتعقيدا باستحداث منصب القائد العام للقوات المسلحة ثم منصب نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة، حينما اقتضت الدواعي السياسية - بالرغم من اعتراضي عليها في مؤسسة حساسة كالقوات المسلحة لا يجوز اللعب بها أو فيها - تشكيل «تركيبة» غريبة تتناسب والمكانة السياسية المتميزة للمشيرعبد الحكيم عامر الذي اختير لقيادة هذه المؤسسة لأسباب تتعلق بالسيطرة عليها لحساب الثورة مرتدياً قبعتين في وقت واحد: قبعة تمثله كنائب رئيس الجمهورية وهو منصب سياسي مكنه من أن يكون أقوى اعضاء القيادة السياسية إلى جوار عبد الناصر، وقبعة أخرى تمثله كنائب للقائد الأعلى والمهيمن الوحيد على المؤسسة العسكرية في وقت السلم والحرب بصورة حجبت ترهل ومراقبة القيادة السياسية لما يجري داخل هذه المؤسسة، ويؤيد ذلك قول الرئيس جمال عبد الناصر لعبد المجيد فريد الأمين العام لرئاسة الجمهورية بعد النكسة «انت تعرف أنني أجيد لعبة الشطرنج ولو كنت أعلم جيدا حقيقة الإستعداد للمعركة في القوات المسلحة ما كنت أقدمت على العمل العسكري ولكنت واجهت الموقف بالتحرك السياسي فقط، ولكن المشكلة أن عبد الحكيم أكد لي عدة مرات أن القوات المسلحة جاهزة تماما لخوض معركة عسكرية مع إسرائيل وأن الضباط والجنود على درجة عالية من الكفاءة والتدريب متطلعين للدخول فورا في معركة رئيسية مع إسرائيل»(١٠)

في ظل هذه الأوضاع أصدر المشير عامر قراراً برقم ١٦٨/ ١٩٦٦ دمج عن طريقه مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مع مكتب رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في إدارة واحدة على أن يتبع مكتب نائب القائد الأعلى للشؤون العامة الذي

يتولاه المقدم شمس بدران ـ والشيء الغريب أن الجميع وافقوا ونفذوا دون إعتراض!! ثم عاد المشير ليصدر أغرب قرار غير دستوري وهو قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩٦٦/٣٦٧، في شأن تحديد اختصاصات وزيرالحربية السيد شمس بدران، وبمقتضى هذا القرار أصبحت القيادة العسكرية هي التي تحدد دور وحدود القيادة السياسية التي يمثلها وزير الحربية على قمة المؤسسة العسكرية ـ وبذلك انعكست الأوضاع، وإنني لا أبالغ إن أكدت أن خلل العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية كان من أهم أسباب الهزيمة.

واستمرت الأوضاع بعد النكسة كما كانت قبلها تفتقر إلى تصور سليم لهذه العلاقة، فبالرغم من تغيير شخص وزير الحربية وشخص القائد العام إلا أن الأهم كان حتمية تغيير أسلوب العمل بتحديد جديد لطبيعة العلاقات الجانبية والرأسية داخل المؤسسة العسكرية، الأمر الذي وضعته على قمة الأسبقيات التي حددتها في خطتي للقيام بمهام منصبي الجديد وتجعلني في نفس الوقت ـ بالنسبة لخطورته ـ أجازف بذكر تفصيلاته وتطوراته وأظن أن أحداً لم يعالج هذا الموضوع من هذه الزاوية من قبل.

ففي الوقت الذي كانت فيه جبهة القناة مشتعلة بالإشتباكات مع العدو على الضفة الشرقية للقناة، بالرغم من أن القوات المسلحة كانت ما تزال تلعق جراحها، كانت القيادة العسكرية تعاني من الإضطراب الكامل في أمور القيادة والسيطرة برغم جسامة المسؤوليات، فمثلاً كان أمامي في أول ليلة باشرت فيها مهام منصبي كوزير للحربية موضوعات عدة تحتاج إلى قرار:

- إختصاصات وزير الحربية ضمن أسلوب متفق عليه يتجنب أخطاء الماضي، وكنت أعلم صعوبة تخطي هذه العقبة في ضوء الصعوبات والضغوط الموجودة.

- اتفاقية التسهيلات التي ستعطى للأسطول السوفييتي في ميناء الإسكندرية. وكان الرئيس بود جورني قد أثار الموضوع مع الرئيس عبد الناصر في جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢[١١]، على أساس أن إدخال سفن من الأسطول السوفيتي إلى البحر المتوسط يحتاج إلى بحث التفاصيل الخاصة به مثل تموين السفن من الموانىء والإجراءات المشتركة عند مهاجمتها جوا. ورد عبد الناصر أنه على استعداد لتقديم تسهيلات للسفن السوفييتية من بور سعيد إلى السلوم وبعد

ذلك من العريش إلى غزة (لم أكن أعلم بهذا الإتفاق الذي تم قبل تعييني وزيراً للحربية).

● نظام التعامل مع الخبراء السوفييت

وسأرجىء الحديث عنها جميعاً لتناولها حسب تسلسل الموضوعات.

إلا أن قرارين آخرين كان قد حان وقت اعلانهما وتنفيذهما:

القرار الأول كان يقضي باتخاذ إجراءات معينة من بينها تحديد الإقامة للغالبية العظمى من ضباط دفعة ١٩٤٨ في الكلية الحربية، وهي دفعة الوزير شمس بدران لاعتبارات تتعلق بتأمين الأوضاع داخل القوات المسلحة.

والقرار الثاني كان يقضي بإحالة الفريق مدكور أبو العز قائد القوات الجوية إلى التقاعد.

بخصوص الموضوع الأول وهو الإجراءات الخاصة بدفعة ١٩٤٨، كان تحديد الإقامة قد تم فعلاً بالنسبة للغالبية العظمى من الضباط قبل أن أباشر مهام منصبي، إذ شكل بعضهم تنظيما خاصا يعمل بتوجيه من شمس بدران من وراء ظهر القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الرئيس عبد الناصر، وتم تحديد الإقامة في الأماكن الآتية:

قصر صبري بالدقي	وإسمه الرمزي الإسماعيلية
استراحة الهرم	وإسمه الرمزي فايد
جناح في مستشفى المعادي	وإسمه الرمزي المستشفى
فيلا ملك الجامعة الأميركية (٤٨ شارع ١٩ بالمعادي)	وإسمه الرمزي السويس
فيلا الشبراويشي بالمعادي	وإسمه الرمزي بور سعيد

وأذكر أن المقدم إبراهيم العرابي ـ أحد المعتقلين في قصر صبري والذي أصبح بعد ذلك رئيساً لأركان حرب القوات المصرية [١٢] ـ كان قد طلب مقابلتي للتحدث عن مصيره وزملائه، وطالب بأن يعطوا تصاريح أسبوعية لتمضية بعض الوقت مع أسرهم والعودة ثانية إلى الأماكن التي يتحفظ عليهم فيها. وقد حاولت تصفية موقف هؤلاء مع

الرئيس فوعد بذلك بعد استقرار الأوضاع. أما بخصوص التصاريح الأسبوعية للضباط وللإقامة مع أسرهم فقد وافقت على ذلك وكانوا جميعاً عند حسن الظن بهم في تقدير المسؤولية واحترام مواعيد العودة الأمر الذي كان يشجع على سرعة النظر في تصفية موقفهم بعد عودة الأمور إلى طبيعتها. إلا أن الأمر كله كان مؤسفاً تم في ظروف مؤسفة دون التمييز بين الصالح والطالح.

أما القرار الثاني فكان يقضي بإحالة الفريق مدكور أبو العز قائد القوات الجوية إلى التقاعد لخلافات مستعصية بينه وبين القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول محمد فوزي على أسلوب القيادة. وتبين لي أن هناك خلطاً بين سلسلة القيادة وسلسلة الأركان وكان قائد القوات الجوية محقاً في أن الأوامر يجب أن تصدر إليه من سلسلة القيادة لأن واجب هيئة الأركان تجهيز القائد لإصدار قراراته. وكان مدكور أبو العز ضابطا متميزاً في القوات المسلحة مشهوراً له بالخبرة والكفاءة والخلق قبل أن يعين كمحافظ لأسوان، وأذكر أنه اجتمع بي قبل ٥ يونيو١٩٦٧ بأيام في مكتبي كوزير للدولة وتنبأ بالكارثة التي حدثت بالقوات الجوية وكان هذا يتفق ووجهة نظري التي نقلتها إلى الرئيس عبد الناصر في يوم اجتماعي مع مدكور أبو العز، واستمع الرئيس رحمه الله ولم يعلق وأعددت مذكرة لرفعها للرئيس كتقدير موقف سريع لتوقعاتي لم أتمكن من الإنتهاء منها فقد داهمتنا الأحداث وكان موقف مدكور هذا هو السبب الرئيسي الذي جعلني أرشحه كقائد للقوات الجوية بعد الهزيمة... وقد تمكنت في تلك الليلة ـ الليلة الأولى لمباشرة مسؤولياتي ـ من إلغاء القرار بإحالته إلى التقاعد لعلي أنجح في محاولاتي بتحديد الإختصاصات في إطار مفهوم متكامل لتنظيم العمل في قمة المؤسسة العسكرية. وقد صور الفريق مدكور أبو العز خلافاته تلك بشيء من الإيضاح في مقالته بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٥ ومقالة تالية بتاريخ ٨٧/٩/٢٦ في جريدة الوفد، وهما من سلسلة متتابعة نشرها عن تجربته في قيادة القوات الجوية، وبعد أن أوضح رأيه في الموقف ذكر «كنت دائم الإتصال بالسيد أمين هويدي وزير الحربية كما كان هو دائم الإتصال بي وكنت أحس أن تعيينه وزير للحربية كان بمثابة عامل تهدئة للموقف المتأزم بين القائد العام وبيني، وقد إستطاع بأسلوبه الهادىء وطريقته المنطقية في تحليل الأمور وتفهمه للمشاكل والطريقة المثلى التي يتناولها في حل هذه المشاكل أن يحصل على ثقتي الأكيدة به ولهذا فتحت له صدري وكان حديثي معه دائماً يتسم بالصراحة والوضوح، وكنت

أضعه دائماً في الصورة الكاملة عن القوات الجوية. وكم عمل على تنقية الجو وتقريب وجهات النظر بعد أن لمس كل شيء على حقيقته، ويبدو أن كل ما كنت ألاقيه من متاعب كان ينقله إلى السيد الرئيس فقد أنبأني في محادثة تليفونية بأن الرئيس عبد الناصر يطلبني لمقابلته وحدد لي الموعد وتمت المقابلة وقدمت للرئيس الموقف كاملا. . . تحدث الي أمين هويدي في اليوم التالي لمقابلتي للرئيس وأخبرني أن اللقاء كان موفقاً وتمنى لي التوفيق فشكرته على شعوره النبيل نحوي ولا شك أن القائد العام بدأ بعد لقائي مع الرئيس يغير من سياسته وأسلوب تعامله معي وقد ظهر في الأفق تحسن كبير في أسلوب العمل مع القيادة العامة لدرجة أن القائد العام أبلغني أن أية عمليات تتطلب اشتراك القوات الجوية فيها لن تنفذ إلا بعد موافقتها عليها. . . ولكن لم تنته المشاكل، وأصبح التعامل مع القائد العام مستحيلاً».

وقد زاد اقتناعي بعد محاولات عديدة بأن القضية ليست قضية استبدال شخص بآخر، ولكن القضية هي استبدال أسلوب قادنا إلى الهزيمة النكراء بأسلوب نأمل أن يقودنا إلى النصر بإذن الله.

ولكن لم يكن هذا بالأمر السهل فقد كانت القرارات الجمهورية قد صدرت بنقل اختصاصات المشير عامر إلى القائد العام الجديد، وبذلك تم تثبيت الأسلوب القديم دون تغيير بالرغم من تغيير بعض القيادات، ووسط الجبهة المشتعلة مع العدو على ضفاف قناة السويس كانت القضية تفرض نفسها، فهي أكبر كثيراً من تغيير فرد بآخر فما حدث للبلاد كان يحتاج إلى جراحة كبرى على شكل أسلوب متغير يتلافى سلبيات الماضي وأخطائه. ولم أتردد في مواجهة الموقف، فكان موضوع حوار مستمر وفي إلحاح مع عبد الناصر وكنت اركز على المبادىء التالية:

- تكوين جهاز متناسق يعمل في يسر وسهولة لرفع كفاءة وتجهيز وقيادة القوات المسلحة في زمن الحرب والسلم.

- إيجاد الضمان الكافي للرقابة الفعلية على القوات المسلحة ليضمن الشعب دائماً أن قواته قادرة على الدفاع عن أمانيه واسترداد الحقوق المغتصبة مع اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان السرية.

- تنسيق المجهود المدني اللازم لمواجهة احتياجات المجهود الحربي أي إعداد الدولة للحرب.

- إدارة القوات العسكرية المتاحة لمساندة سياستنا الخارجية بأقل تكاليف ممكنة.

- تغيير مفهوم تأمين القوات المسلحة بالابتعاد عن الأساليب الادارية البغيضة والتركيز على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتفرغ الوحدات للتدريب وكفالة الحقوق في كل المجالات فهذا خير سبيل لتأمين القوات المسلحة.

وفي أوائل أكتوبر ١٩٦٧ ـ أي بعد أقل من ثلاثة شهور لعملي وزيراً للحربية وكنت أتولى في نفس الوقت الإشراف على جهاز المخابرات العامة منذ ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧ ـ كتبت مذكرة رفعتها للرئيس عبد الناصر دونت فيها المبادىء السابقة مستعرضا أفكاري لمساعدته على اتخاذ قراره فكتبت: «ففي رأيي لم يكن لدينا وزارة حربية طوال السنوات الماضية بالمعنى الحقيقي التي توجد عليه في سائر الدول مما انعكست آثاره على المراحل الأولية لإنشاء هذه الوزارة. ولا بد من الحزم الكامل لإدخال كافة الأجهزة التابعة للوزارة ضمن إطارها، لتعمل جميعها تحت رئاسة واحدة مع تحديد الإختصاصات والمسؤوليات وأسلوب العمل، ووزير الحربية شأنه شأن أي وزير آخر في أي وزارة أخرى مسؤول عن سياسة وزارته مسؤولية كاملة حددها الدستور، وبقدر هذه المسؤولية يجب أن يعطى السلطة الكاملة لتنفيذ سياسة الدولة في هذا القطاع وإلا فإن الأجهزة تصبح مسيرة له حسب ما هو قائم لا أن يكون هو الذي يوجه هذه الأجهزة كما ينبغي أن يكون، ولذلك فإن وزير الحربية يعتبر المستشار الأول لرئيس الجمهورية في شؤون الدفاع عن البلاد والمتحدث الرسمي باسم الحكومة فيما يتعلق بسياسة البلاد الدفاعية يساعده في ذلك نخبة ممتازة من الأفراد القادرين. وبوجه عام فإن مسؤولية وزير الحربية يجب أن تنحصر في التأكد وبصفة مستمرة عن كفاءة القوات المسلحة للدفاع عن البلاد تبعاً لسياسة تعبر عن سياسة الدولة. كذا فإن من واجباته تعبئة كافة الجهود المتيسرة في الجمهورية لتحقيق ذلك. ولتنفيذ الواجب الأول فإن السياسة العامة للدفاع عن البلاد يجب أن تناقش وترسم داخل مجلس الدفاع الوطني. ولتحقيق الواجب الثاني فإن الأمر يقتضي إنشاء مجلس احتياجات الدفاع الوطني. أما القائد العام للقوات المسلحة فمتروك له قيادة قواته وإعدادها للقتال وأن يكون مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام وزير الدفاع. ومن

الطبيعي فإن تشكيل جهاز قادر لوزير الحربية يقوم بأداء هذه الواجبات أمر يدحض الأفكار التي تنادي بتوحيد أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة مع أجهزة الوزارة، لأن طبيعة الأعمال في كليهما مختلفة إلى حد كبير في مستواها ونوعها علاوة على أن استمرار الوضع على ما هو عليه سوف ينتهي بالأمور لكي تصبح أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة هي الموجهة للوزير وليس العكس، لفقدانه مقومات التوجيه بانعدام أجهزة تدرس وتخطط وتقيم»[١٣]. والوثيقة رقم ٤ هي نص هذه المذكرة عن تنظيم العمل في الأجهزة العليا لوزارة الحربية.

سلمت المذكرة للرئيس باليد عندما التقيته، وشرحت له الخط العام لأفكاري ووافقني عليها ووعد بالبت فيها في أسرع وقت ممكن، بل وأفصح لي عن نيته في إجراء تعديلات جذرية في قمة القيادة العسكرية لشعوره بأن هناك محاولات تجري على قدم وساق لتركيز السلطة والعودة بالأمور إلى ما كانت عليه أيام المشير عامر.

وأذكر أنه في أحد مناقشاتي معه بخصوص هذا الموضوع ـ بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ـ ذكرته بأنه حينما كلفني بتحمل مسؤولية وزارة الحربية ورداً على سؤالي عما هو مطلوب مني بالضبط، ذكر أن المطلوب هو إدخال هذه المؤسسة إلى إطار الدولة من جديد وأنه كرر في مجلس الوزراء بأن المسؤول الأول فيما يخص شؤون الدفاع هو وزير الحربية، وقد أمَّن الرئيس على ذلك وأكده ولكنه أضاف: «هل قرأت كتاب «رجال البنتاجون؟»[١٤]. وأسقط في يدي إذ لم أكن قرأته أوسمعت عنه بعد ونصحني أن أقرأه!! أقرأه!! متى «يا ريس» أقرأ كتابا وسط حرب مندلعة وأنا لا أكاد أجد وقتا للنوم وأنا أمر على المطارات في الهليكوبتر من الفجر حتى آخر ضوء، ثم على مواقعنا الدفاعية في القناة وغيرها، ثم قضايا التسليح والميزانية وإعادة التنظيم ثم بالإضافة إلى ذلك مسؤولياتي الجسيمة في المخابرات العامة!! وأحضرت الكتاب وقرأته من الغلاف إلى الغلاف وبعد أسبوعين سألني الريس عما إذا كنت قرأت كتاب «رجال البنتاجون؟!» وأجبته بالإيجاب. فتساءل عن رأيي وقلت «لقد قرأت يا سيدي الرئيس عن الصراعات المريرة التي خاضها وزراء الدفاع مع رجال المؤسسة العسكرية حتى تكون القوات المسلحة خاضعة للدولة، وأعجبني روبرت ماكنمارا الذي كان يصر على أن يسير العسكريون في الصف وعلى أن يقود جهازه وليس العكس. ولضخامة المسؤولية فإنه قال لرئيس الولايات المتحدة إنه ما كان في مقدوره أن يستمر في موقعه دقيقة واحدة دون

التأييد الكامل للرئيس في معاركه الصعبة ولو لم يحدث ذلك يا سيادة الرئيس لحدث له ما حدث لجيمس فورستال أحد وزراء الدفاع قبل ماكنمارا، الذي افقدوه رجال البنتاغون عقله وانتهى به الأمر أن يغافل الجميع وهو يعالج في الحجرة ١٦١٨ في مستشفى البحرية في ميريلاند وينتحر!!» وفهم عبد الناصر ما بين السطور ولم يعلق..!! كان ما زال يجري حساباته للمفاضلة بين الأمن والتأمين وأقصد بالأمن القومي للبلاد كما أقصد بالتأمين تأمين النظام. ويبدو أنه كان مقتنعا بأن مجرد تغيير الأشخاص يغني عن تغيير الأسلوب، الأمر الذي كنت أعارضه فامتنعت عن مباشرة أعمالي في وزارة الحربية بعد تقديم مذكرتي بفترة حتى يحسم الرئيس الموقف «فقد ألقيت في البحر بعد أن قيدت يدي بقيود غليظة وأصبح من المستحيل أن أسبح ضد التيار». كما قلت له في أحد المرات.

وأشهد أن الرئيس كان واسع الصدر يتقبل موقفي بتفهم كامل، وأكاد أجزم أنه كان مقتنعا تماما بوجهة نظري ولكنه كان يغلب اعتبارات التأمين في الظروف الحرجة التي كانت تمر فيها القوات المسلحة بعد الهزيمة، بل أمر كل من الفريق أول محمد فوزي والفريق عبد المنعم رياض ببذل المحاولات لترضيتي، ولكن الأمر لم يكن يتعلق بشخص بقدر ما كان يتعلق بنظام العمل وأسلوبه. وكان الرئيس قد عرض أن أتولى رئاسة الوزارة وكلفني بذلك فعلا قبل زيارتي الأولى إلى موسكو ثم عاد وعدل عن ذلك أمام إصراري على وجهة نظري واستعجالي له باتخاذ قراره بدرجة جعلته يعيد النظر في حساباته. وفي تلك الفترة بدأ في البحث عن بديل فعرض منصب وزير الحربية على السيد زكريا محي الدين الذي اعتذر متسائلاً «وما الذي عجز عنه أمين هويدي ويمكنني أن أقوم به بعد التغيير؟» وكان يعني أن تغيير الأفراد لا يجدي مع بقاء الأسلوب على حاله. كان الرئيس مترددا أمام تمسكه بأسلوب أثبتت التجارب الصعبة والنتائج المؤسفة فشله الذريع.

وفي يوم ١٠/ ١/ ١٩٦٨ دعاني الرئيس لمقابلته وكان قد حزم أمره أخيراً وأخبرني أن قراره قد إستقر على تعيين الفريق أول محمد فوزي وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة والفريق عبد المنعم رياض يبقى كرئيس لأركان الحرب على أن أعود مرة أخرى لتقلد منصب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ومشرفاً على المخابرات العامة فهو «لا يريد أن يحدث رجة في القوات المسلحة وينوي أن يحكم قبضته عليها مع إجراء بعض

التغييرات الأخرى التي يقتضيها الموقف». وقد تنفست الصعداء رغما عن المخاطر الجسيمة التي يمكن أن تتولد عن قرار الرئيس بدمج منصب وزارة الحربية مع منصب القائد العام للقوات المسلحة. . . ومن الناحية الشخصية فقد كان من المستحيل أن استمر في الجمع بين منصبي وزير الحربية ورئاسة المخابرات العامة في تلك الظروف الصعبة مما جعلني ألح على الرئيس دائما أن أتخفف من أحد المنصبين أو كليهما بعد إستقرار الأمور.

وفي يوم ٢٤/١/١٩٦٨ اتصل بي سامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات من مكتب عبد المحسن أبو النور وكان معهما شعراوي جمعة ليخبرني أن الرئيس أمر بأجراء عدة تعديلات ستذاع بعد قليل وهي: علي صبري أميناً عاماً للإتحاد الإشتراكي، وعبد المحسن أبو النور وزيراً للإدارة المحلية وأمين هويدي وزيرا للدولة ومحمد فوزي وزيراً للحربية. . كان التعديل بمثابة عود على بدء فكل رجع إلى مكانه مرة أخرى فيما عدا التعديل الخطير الذي حدث لأول مرة وهو الجمع بين منصبي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة في يد شخص واحد، إذ كان المتبع حتى قبل الثورة الفصل بين منصب الوزير ـ وهو منصب سياسي ـ ومنصب رئيس الأركان أو القائد العام ـ وهو منصب عسكري ولهذا حكمة عميقة تتبع في كافة الدول ذات النظم المستقرة إذ يحمل هذا الفصل بين المنصبين معنى يؤكد خضوع القيادة العسكرية إلى القيادة السياسية ـ فوزير الحربية ممثلها على قمة المؤسسة العسكرية ـ ويتحمل مسؤولياته الوزارية والبرلمانية مع مسؤولية القيادة العسكرية امامه في كل ما يخص القوات المسلحة خاصة بعد دروس الماضي حينما حالت الظروف دون توفر الرقابة السياسية على القوات المسلحة. وقد استمر هذا الوضع حتى أيامنا هذه مما يحتاج إلى معالجة واعية، لأن القائد العام إذا تولى في نفس الوقت مسؤوليات وزير الحربية يصبح في حقيقة الأمر مسؤولا أمام نفسه فمن مسؤول أمام من؟ وهذا وضع خطير يجعل أمن البلاد موكولا لتقدير شخص واحد وهو أمر يبعث على القلق وسط أجواء مشحونة بالنيات العدوانية. . . كيف يمكن لشخص واحد.أن يقوم بمسؤوليات المنصبين ؟ الواجب الأساسي لوزيرالحربية أو الدفاع هو إعداد الدولة من ناحية الدفاع بما في ذلك طبعا القوات المسلحة فهذه مسؤولية ضخمة تحتم عليه بذل جهد متواصل إلى جانب حضوره جلسات مجلس الوزراء واللجان الوزارية والمجالس النيابية ولجنة الأمن ومجالس الدفاع المتعددة علاوة على قيامه

بمقابلاته والتزاماته الشخصية ومأمورياته الخارجية . . . وعليه بصفته قائداً عاماً للقوات المسلحة القيام بتنظيم وتدريب وتسليح قواته والتحضير للعمليات المقبلة بما في ذلك التخطيط والتدريب عليها بل وتدريب نفسه ومركز رئاسته وحضور المناورات والمشروعات . . .

هل يمكن لفرد واحد أن يقوم بكل هذه المسؤوليات بالكفاءة اللازمة؟ لا أظن . إذ سيكون إتقان جزء على حساب الأجزاء الأخرى . . . إن إعداد وقيادة هذه الآلة المعقدة الحساسة والاستمرار في تحديثها يحتاج إلى تفرغ كامل وإلا تعرض أمن البلاد لاختبارات قاسية قد تعصف بكل شيء . والحكيم من يتعلم من أخطاء غيره لا من أخطاء نفسه .

وبالإضافة إلى ذلك فإن تركيز المسؤوليات في يد واحدة يخل بالتوازن بين السلطات في كثير من الأحيان فبمرور الوقت تنفصل المؤسسة عن الدولة وقد أحتاج الأمر أيام عبد الناصر إلى إستخدام القوة لفرض الشرعية وإدخال المؤسسة العسكرية في إطار الدولة بعد أن أصبحت نافرة جامحة وبعد أن تجمعت كل السلطات في يد المشير عامر بصفته نائبا لرئيس الجمهورية ونائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة . فقد ظن الرجل حتى بعد مسؤوليته الواضحة عن النكسة أنه غير قابل للتغيير كما سوف نبين بعد ذلك .

خضوع القيادة العسكرية للقيادة السياسية أمر مقطوع به تنفذ أوامرها وقراراتها وإلا عليها أن تخلي موقعها للغير. وإذا تطورت الأمور لكي تخرج القيادة العسكرية عن الشرعية فمسؤولية ذلك تقع على القيادة السياسية التي تهاونت وتلاعبت حتى وصلت الأوضاع إلى مثل هذه النقطة الحرجة . وأولى خطوات الوقوع في هذا المحظور جمع مسؤوليات وزير الدفاع والقيادة العسكرية في يد واحدة وتحت إمرة شخص واحد في ظل عقيدة خاطئة تفضل تأمين النظام السياسي القائم على الأمن القومي للبلاد .

يحكي سعد الشاذلي أيام كان رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة أنه حينما حدث بينه وبين الفريق محمد صادق وزير الحربية والقائد العام خلاف على اختصاصاته ، حينما شعر بأنه يقوم بأعمال مجرد مدير مكتب وليس رئيسا للأركان أن الوزير «أخرج من مكتبه القرار الجمهوري الذي استصدره سلفه الفريق فوزي وقال لي تفضل واقرأ هذا القرار وأنت تعرف أنني أعمل في حدود سلطاتي. لقد كان القرار غامضا في بعض النواحي ولكنه كان يعطي سلطات واسعة للقائد العام الذي قام هو نفسه بتحريره

والتصديق عليه من الرئيس دون دراسته من الأجهزة الفنية وهذا أحد الدروس التي يجب أن نتعلمها من أخطاء الماضي. فعندما يكون شخص ما من السلطة فإنه يقوم باستصدار قانون أو قرار جمهوري يخدم أغراضه ويقنن تصرفاته. ولإصلاح هذا الوضع دعوت لجنة لدراسة الموضوع مكونة من اللواء عمر رئيس هيئة التنظيم واللواء الجمسي رئيس هيئة العمليات وآخرين. وكان رأي الجميع دون استثناء هو أن تكون هناك شخصية سياسية هي شخص وزير الحربية لاتخاذ القرار السياسي والإستراتيجي، أما جميع القرارات دون ذلك، بما في ذلك إدارة العمليات الحربية والسيطرة والإدارة اليومية، فإنها تكون من اختصاص وظيفة عسكرية هي رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، وعرضت هذه الاقتراحات على الوزير فرفضها».

ومن الغريب أن أحداً من وزراء الدفاع أو رؤساء الأركان الذي تولوا مسؤولياتهم بالتتابع لم يثر هذا الموضوع رغم خطورته وبذلك كنت الوحيد الذي صعده إلى مستوى رئيس الجمهورية. ورفضت استمرار الوضع الخاطىء الذي اقترحت له علاجا في ذلك الوقت وتركت المنصب بأسسه الخاطئة غير آسف، فلم يكن ممكناً أن أبقى على رأس مؤسسة تعاني قمتها من الإضطراب والغموض.

ولا يمكن أن ننهي هذا الموضوع إلا بأن ننقل قول موشيه دايان وزير الدفاع الإسرائيلي أيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ «في دولة ديموقراطية كإسرائيل تخضع القوات للسيطرة الكاملة للحكومة المدنية من خلال وزير الدفاع ولكن سلطة الوزير لا تتعدى القرارات الخاصة بالسياسة إلى قرارات العمليات فعلى سبيل المثال فالحكومة ـ وعادة من خلال وزير الدفاع ـ تعطي أوامر باختراق الحدود اللبنانية كما يمكنني بصفتي وزيراً للدفاع إعطاء الأوامر بضرب القواعد بالقرب من دمشق ولكن ليس في استطاعتي أن أخبر الجيش كيف ينفذ ذلك ولو أنه يمكن إبداء وجهة نظري، إذ أن ناحية العمليات اختصاص رئيس الأركان، ووزير الدفاع هو القائد السياسي للمؤسسة العسكرية وهو ليس رئيسا للأركان أو رئيسا أكبر لرئيس الأركان حتى لو كان يتمتع بالمعرفة الفنية، فإنه يفتقر إلى السلطة الفنية أو أدواتها. فالسلطة الفنية هي ملك لهيئة الأركان لقوة الدفاع الوطنية يرأسها رئيس الأركان وله مساعدون عسكريون عليهم التخطيط أو رفضه أو التصديق على الاقتراحات العسكرية وجعلها قابلة للتنفيذ»(١٥).

كان هذا أحد القرارات الحاسمة التي عانينا منها الكثير.

إعادة بناء القوات المسلحة

كانت القوات المسلحة قد تعرضت لخسائر فادحة نتيجة للكارثة التي لحقت بنا في سيناء والتي تسببت فيها القيادة العسكرية، فهي التي عملت على وضع قواتنا في مصيدة كبيرة دون أن تحاول مساعدتها للفكاك منها. وكنت مؤمناً إيماناً أكيداً أن كل مسؤول ساهم في الكارثة بطريقة أو أخرى لا يمكنه أن يشارك في إعادة بناء ما ساهم في تحطيمه، ففي الجيوش الجادة لا يتولى الضباط الذين وقعوا في الأسر أي قيادة ميدانية. وقام الفيلد ماريشال مونتجمري حينما تولى قيادة الجيش الثامن بتغيير كل القادة الذين هزموا في مواجهة رومل إستعدادا لمعركة العلمين، وقد وافق الرئيس على ذلك على أن يتم على فترات وبعد استقرار الأوضاع. إذ كان نفوذ المشير عامر ورجاله ما زال موجوداً في الوحدات لدرجة أن إنزال صورته من الوحدات بعد إبعاده عن مناصبه كان أمرا محفوفا بالمخاطر. فقد كان للمشير عامر شعبيته الأكيدة التي لا تنكر بين أفراد القوات المسلحة وأذكر أنه أثناء حضوري أول مؤتمر مع القادة لمناقشة بعض الموضوعات التي تخص بناء القوات المسلحة وموقف قواتنا في اليمن، والعلاقات مع المستشارين السوفييت وبعض التحركات المناهضة للشرعية في القوات المسلحة... الخ، أن تساءل أحد القادة في خبث واضح عن الأوامر التي يمكن أن يصدرها لوحداته بخصوص صورة المشير التي كانت ما زالت معلقة في مراكز رئاسات الوحدات وتصنعت الغضب وأنا أرد عليه بأننا الآن بصدد مناقشة موضوعات حساسة وخطيرة ولا مجال لمناقشة مثل هذه المسائل الفرعية. وكتب لي الفريق عبد المنعم رياض ورقة وضعها أمامي تقول «برافو. لقد اجتزنا أول شرك بنجاح». !!! كان التهرب من الردعملا غير سليم ولكن للظروف أحكامها.

وفي الأيام الأولى لعملي كوزير للحربية كنت حريصا على أن أعرف ما حدث بالضبط لقواتنا في سيناء؟ ما سبب هذه الهزيمة النكراء؟ ومن المسؤول عنها؟ وكيف نتجنب تكرار ما حدث؟ وبدأت المذكرات التي طلبتها تصل من الجهات المختلفة وكانت جميعها بمثابة دفاع عن النفس أو تبادل الإتهامات وإلقاء المسؤولية على الغير.. وكان من المستحيل الوقوف على حقيقة ما حدث في وجود المتسببين الكبار عن الهزيمة فكان جميعهم مسؤولين عما حدث بصورة أو أخرى. وزادت قناعتي بأنه لا يمكن لهؤلاء أن يقوموا بقسط جاد في مرحلة البناء بعد أن فقدوا ثقتهم في أنفسهم وثقة

مرؤوسيهم فيهم (كان القادة الكبار يخشون المرور على الوحدات خوفاً من رد فعل الضباط الأصاغر ضدهم) وبعد أن فرطوا في المسؤولية التي أنيطت بهم وأصبحوا في مواجهة عدوهم لا يفصل بينهم إلا قناة السويس!!

كانت روح المداورة وتجنب قول الحقيقة وعدم الإحساس بالمسؤولية والشللية، ما زالت تسيطر على مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة الذي اتخذت وزارة الحربية لنفسها مقرا فيه. فحينما صدرت «سياسة تدريب القوات المسلحة» في الهيئة المختصة كانت مجرد موضوع إنشائي يتحدث في عموميات التدريب كما جرت عليه العادة من قبل... لم تهتم السياسة بالدروس المستفادة مما حدث ولا بأساليب العدو ولا بالسلبيات التي تسببت فيما وصلنا إليه ولا بالجديد الذي ننوي تنفيذه... فلا هي اهتمت بدروس الماضي وانعكاسها على تصرفاتنا في الحاضر ولا بتوقعات المستقبل حتى نستعد لها منذ الآن. فأمرت بإيقاف العمل بهذه السياسة مع تغيير المسؤولين لإفساح المجال لغيرهم لوضع سياسة جديدة تهدف إلى رفع مستوى التدريب بطريقة واقعية.

وقد حدث أثناء مروري على الجبهة في الضفة الغربية للقناة والتي كان يتولى قيادتها اللواء أحمد إسماعيل أن شكى مر الشكوى عن العجز الكبير في مرتبات الوحدات من الضباط، في الوقت الذي يكتظ فيه مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر بالضباط من مختلف الرتب. وقد طلبت من المسؤولين في القيادة العامة تقديم اقتراحاتهم لتلافي هذا العجز مع تدارك تكدس القيادة العامة بالضباط في الوقت الذي يتحمل فيه زملاؤهم مسؤولياتهم الجسيمة في الجبهة وقد طلب رئيس الهيئة المختص مقابلتي لتقديم اقتراحاته ودخل حاملا حقيبة سفر بها ملفات الموضوع لأطلع عليها!! وأمرته بأن يحمل أثقاله وأن يخفض عدد الضباط في المبنى إلى النصف مع توزيعهم على الجبهة. فالحرب سوف تنتهي قبل أن أفرغ من قراءة ملفاته!! كان هو بعينه رئيس الهيئة التي وضعت خطة التعبئة قبل حرب ١٩٦٧ نفذها بطريقة دفعت بالكثيرين إلى الحدود بجلابيبهم وبالمعدات الغير صالحة أو التي لا حاجة إليها إلى شرق القناة.. كان ما زال في موقعه الذي عاصر فيه حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ ولم يكن منتظرا منه الآن أن يغير في أسلوبه الذي تمرس فيه.

كانت العقليات الإنهزامية ما زالت تعشش في أوكارها لا هم لها إلا البقاء في

مناصبها والدفاع عن نفسها ودرء أي محاولات تقترب منها لمساءلتها وحسابها وما كان يمكن لهذه العقليات أن تساعد في عملية إعادة البناء التي كانت تحتاج إلى ضمائر غير مثقلة بالشعور بالذنب وإلى معرفة بأصول الحرب ومبادئها وإلى الفكر الخلاق الذي يعيد البناء.

ولم أكن أتصور مقدار حجم الهزيمة إلا بعد بداية مروري على التشكيلات في القاعدة وفي الجبهة... كانت أبعاد الهزيمة أكبر كثيرا مما تصورت وتخيلت... أثناء مروري على أحدى التشكيلات في القاعدة والتي كان لها واجب كبير رئيسي في خطة الدفاع عن العاصمة وكان برفقتي الفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان وقائد المنطقة المركزية ومدير الخدمات الطبية وآخرون وجدت أن أكثر من ٦٠٪ من الأفراد لم يستلموا مرتباتهم منذ شهور طويلة قبل النكسة بحجة ضياع أوراقهم في اليمن وأن أكثر من ٨٠٪ من القوة مصابين بالانكلستوما والبلهارسيا لتعذر نقلهم إلى الخلف للعلاج وأن العشرات مصابون بالفتاق وأن ملابس الجنود غير لائقة ولم يجر لها التصليحات اللازمة (التقييف بلغة القوا ت المسلحة). فبعض الجنود يلبسون ملابس أكبر من مقاسهم والآخرون يلبسون ملابس أصغر من حجمهم وأن أكل الجنود لا يكاد يكفي إلا العدد القليل منهم... كان الموقف سيئاً للغاية أصابني بالإحباط الشديد وقد أمرت بإخراج الفرقة من خطة الدفاع حتى يعاد بناؤها من جديد رغم احتجاجات القيادة العامة باهتزاز خطة الدفاع إلا أنني كنت أعتقد أن قوة السلاح من قوة الرجل الذي يقف خلفه، وأحلت الضباط المسؤولين عن الشؤون المالية إلى الإستيداع، وأمرت بمرور خزائن متنقلة على كل الوحدات لصرف المرتبات وبأن تدفع الخدمات الطبية نقاط طبية إلى الأمام لعلاج الجنود من البلهارسيا والانكلستوما بدلا من تحرك هؤلاء إلى مستشفيات القاعدة وأن يستدعى «الترزية» من التشكيلات المجاورة لإصلاح الملابس وأمرت بتشديد الرقابة على المطابخ حتى ينال الجنود نصيبهم من التغذية وهي كافية وأمرت قائد المنطقة المركزية بنقل المصابين «بالفتاق» إلى المستشفيات لإجراء الجراحات لهم وتأكدت في اليوم التالي بنفسي من إجرائها. لم يكن هذا واجب الوزير ولكن... !!! كان لا بد من تحريك المسائل ومواجهة الأوضاع المترسبة منذ وقت طويل. وكانت اللقاءات التي فرضت على نفسي حضورها مرهقة لي تمامًا من الناحية النفسية فكان الضباط حيارى لا يفهمون ما حدث لهم وبهم وكان أغلبهم يرفضون القيام بالإجازات المصرح لهم بها إذ

كانوا يخجلون من مواجهة أسرهم أو السير وسط الجماهير في العاصمة أو في المحافظات، وكان من المفروض أن يساهم الجميع للتغلب على هذه الحالة المقلقة، فلا يمكن إعادة البناء وسط هذه المشاعر. وكان يقلقني أكثر، الصورة التي تولدت عند الأفراد عن العدو الذى لا يقهر وكنت أستمع إلى مئات القصص التي تعمقت في صدورهم عن العدو وأساليبه وكنت أسأل هؤلاء: هل قابلتم العدو في معركة؟ وكانت الإجابات بالنفي. هل رأيتموه ونازلتموه؟ وكانت الإجابات بالنفي... أثار البعض مثلا الوسائل التكنولوجية الخطيرة التي استخدمها العدو في القتال فلديه دبابات تطلق ستائر دخان لستر تحركاتها عند الاشتباك معها!!! كان الرد أن دباباتنا كلها قادرة على إطلاق ستائر الدخان ولكن العدو يعرف سلاحه ونحن لا نعرف سلاحنا فالعيب ليس في السلاح ولكن العيب فينا، وكلفت مدرسة المدرعات ومراكز تدريب المدرعات بإجراء بيانات عملية في الوحدات لإثبات ذلك وحضرت بعضها!!! وكان الجيش المفترى عليه مسلحا بأسلحة لم يدرب على استخدامها التدريب الكامل ولمعرفة مزايا وعيوب السلاح الذي في أيدينا أو في يد العدو ومداومة التدريب عليه لاستغلال مزاياه وتلافي عيوبه فهذا هو الضمان الوحيد لكسب المعركة... لم تكن الهزيمة التي لحقت بنا بسبب نقص في التسليح ولا عيب في النوع ولا تقصير من الوحدات ولكن السلاح لا يكون سلاحا فعالاً إلا بكفاءة مستخدمه والوحدة أيضا لا عيب في أفرادها ولكن العيب والمسؤولية تقع على قيادتها، فليس هناك وحدة رديئة إلا في ظل قيادة رديئة.

وكان شعور الغضب واضحا في القواعد الجوية التي كنت دائم المرور عليها أحيانا ضمن مرافقين من القوات المسلحة مثل الفريق عبد المنعم رياض والفريق مدكور أبو العز واللواء جمال الدين محمود مدير سلاح الهندسة وأحيانا أخرى يضاف إلى هؤلاء الدكتور عزيز ياسين وزير الإسكان، الذي كلفت مؤسساته وشركاته بإقامة الدشم بتصميم مصري وعمالة مصرية وبتصميم وإصرار وجهد يجب أن يذكر دائماً بكل تقدير. كان الدكتور عزيز ياسين يباشر معنا وبكل دقة تنفيذ البرنامج الزمني لإنشاء ملاجىء الطائرات والدشم في كافة القواعد الجوية وكان يرافقنا هو ورؤساء مؤسساته وشركاته في رحلاتنا المتعددة بطائرات الهليكوبتر من مطار إلى مطار، ودون الإخلال بالتزام السرية. وللدلالة على حجم العمل الضخم الذي كان يتم في أقصر وقت ممكن فإن عدد الدشم التي كان من الواجب إنشاؤها في منتصف أغسطس ١٩٦٧ أي بعد

أن توليت مسؤوليتي كوزير للدفاع ١٨٦ دشمة كان من اللازم تبعاً للبرنامج الزمني المتفق عليه أن يتم منها ١٠٠ دشمة في ١٥/٩/١٩٦٧، إلى جانب الأعمال الهندسية الضخمة التي كانت تتم في إنشاء المطارات وأراضي النزول والممرات الجديدة، علاوة على التحصينات التي كانت تقام في النطاق الدفاعي الأول والثاني وفي المنطقة المركزية. والشيء الملفت للنظر أن تكلفة الدشمة في تلك الفترة لم تتجاوز ٥٠٠٠ جنيه وهو مبلغ زهيد كان يمكن للقوات الجوية تدبير نفقات إنشاء ١٠٠ دشمة كل عام بتكلفة لا تتجاوز ٥٠٠/٠٠٠ جنيه لو كان هناك إدراك للمسؤولية. فالتعلل بعدم إنشاء الدشم قبل النكسة لعدم توفر الميزانية اللازمة هو تبرير لا يستقيم أبداً مع الإمكانيات المتاحة فالإمكانيات كانت متوفرة في ظل غياب المعرفة والجدية... فالطائرات كانت موجودة وداهمتنا الحرب والعشرات منها في صناديقها بالمخازن. فبعكس المبادىء المعترف بها بأن يكون لكل طائرة ٢ طيار وربما ثلاثة، كان لدينا طائرة ونصف وربما طائرتين لكل طيار علاوة على أن المطارات لم تكن مجهزة وكانت فترة تجهيز الطائرة للقيام بطلعة أخرى سيستغرق أكثر من ٤٥ دقيقة لعدم توفر التدريب والتجهيزات بينما كانت المدة اللازمة لذلك في القوات الجوية الإسرائيلية لا تتجاوز من ٥ ـ ٨ دقائق، وبذلك كان بإمكان الطائرة الإسرائيلية القيام بتسعة أضعاف ما يمكن لطائرتنا أن تقوم به من طلعات ولم يكن هناك استعدادات لإصلاح الممرات في حال ضربها، وكنت دائما أطالب قادة القواعد أثناء المرور بالتعامل مع مواقف افتراضية لنرى كيفية التصرف في مواجهتها.

وفي نفس الوقت كانت القوات الجوية بقيادة الفريق مدكور أبو العز تقوم بتجهيز الطائرات والأسراب والطيارين دون الإخلال بالسرية. أورد مثلاً المعدل السريع الذي كانت تبنى به هذه القوات، فقد كان لدينا لواء ميج ١٧ مكون من رئاسة اللواء وسرب واحد في ١٦/٨/١٩٦٧ ونظرا لازدياد عدد الطيارين تدريجيا (٣٩ طيار منهم ١٧ طيار يتمون تدريبهم آخر أغسطس ١٩٦٧، ٢٢ طيار تم تخرجهم من قاعدة مرسى مطروح الجوية ولترتيبات أخرى) فإن موقف الطائرات الميج في ٣٠/١٠/١٩٦٧ كان قد بلغ ٥ أسراب كاملة الطيارين والتدريب وكذلك الحال بالنسبة لطائرات السوخوي. فنظرا لانتهاء تدريب الطيارين في مطار بليس أمكن تعزيز هذه الطائرات بسرب آخر وكذلك الحال في طائرات الميج ٢١ فقد انتهت فرقة التدريب لجميع الأجواء في ١/١١/١٩٦٧

وبدأت فرقة أخرى لمدة ٣ شهور تنتهى في آخر يناير ١٩٦٨ لتمكين إضافة سربين في جميع الأجواء لهذا اللواء الجوي.

كان الطيارون يدركون مقدار الكارثة التي حدثت لقواتهم الجوية وكانوا يشعرون ـ عن حق ـ أن لا ذنب لهم فيما حدث ولولا الحكمة والحزم وقوة الشخصية التي يتمتع بها الفريق مدكور أبو العز قائد القوات الجوية في تلك الفترة ما تحققت النتائج التي حصلنا عليها ونحن نعمل سويا مع الآخرين في إعادة البناء . . . فقد نجحت سياسته في تقصير فترات تدريب الطيارين والاستغناء تدريجيا عن إرسال البعثات التدريبية إلى الإتحاد السوفييتي، ويقلّل الخسائر الناتجة عن الإهمال أثناء التدريب وبرغم النصائح التي كانت توجه له من الرئيس أو مني لتخفيف ضغوطه على الأفراد في التدريب إلا أنه كان يرفض ذلك في إصرار لحين أن يطمئن بنفسه على المستوى الواجب تحقيقه ولقد ارتفعت نسبة الطائرات الصالحة للعمل ارتفاعا كبيرا فكانت النسبة يوم ١٣/ ٩/ ١٩٦٧ نقلا عن مذكراتي.

طائرات الميج ١٧	٨٣٪
طائرات الميج ١٩	٦٤٪
طائرات الميج ٢١ نهاري	٩٠٪
طائرات الميج ٢١ ليلي	٩٤٪
طائرات الميج ٢١ كل الأجواء	٨١٪
طائرات السوخوي ٧	٨٢٪
طائرات اليوشن قاذفة	٩٢٪
طائرات المواصلات والنقل	٨٠٪
هليكوبتر مختلفة الأنواع	٦٦ـ٨٠٪

لعل ما ذكرناه حتى الآن يصور الحالة التي كانت القوات المسلحة عليها في تلك الفترة.

حتى يمكن تقييم الجهود التي كانت تبذل في كل الإتجاهات تقييما صحيحاً.

ولكن لا بد من الإعتراف بأنه لم يكن هناك تصوّر عن سير الأمور على المدى البعيد، فكان العمل يجري بناء على خطط قصيرة المدى أو لسد فجوات يومية تظهر فجأة، ولم يكن هذا بالأمر الصحيح ولكنه كان هو الواقع والطريقة السليمة هي البدء بالتصور الإستراتيجي طويل المدى حتى يمكن أن تتم مراحل البناء تدريجيا وعلى مراحل تبعاً لبرامج زمنية مرنة لتحقيق الإستراتيجية المطلوبة، سواء من ناحية إعداد الدولة للحرب أو من ناحية التنظيم والتسليح، الأمر الذي جعلني أقتنع بأن أنشىء قسما للتخطيط بعيد المدى إلا أن الظروف لم تسمح لي بذلك فكانت مدة بقائي المحدودة في وزارة الحربية حائلا دون تنفيذ هذه الفكرة التي أعتقد في ضرورتها. . . كانت هموم الحاضر لا تشغلني عن صورة المستقبل، فبالرغم من أن دفاعاتنا على الضفة الغربية للقناة تتعزز بمرور الوقت إلا أن قواتنا كانت تنقصها خفة الحركة وقوة النيران والقدرة على الردع، وقد أثرت هذه المواضيع ـ ناظرا إلى المستقبل ـ مع الماريشال جريشكو في اجتماعي معه في موسكو يوم ١٠/١١/١٩٦٧ وكان حاضرا معه من الجانب السوفييتي مع وزير الدفاع الجنرال رجاييف مساعد وزير الدفاع السوفييتي واللواء خاسيلوف مدير العلاقات الخارجية بوزارة الدفاع ـ وكنت قد طلبت أن يكون الاجتماع ضيقا حتى يكون أكثر جدية ـ وحضر معي كل من اللواء محمد رفعت حسين مدير مكتب وزير الحربية واللواء أحمد فتحي عبد الغني المستشار الصناعي الحربي بموسكو فقلت: «لقد آن الأوان لكي نضيف خطوات جديدة في مجال خفة الحركة وزيادة قوة النيران وقوة الردع كذا وسائل السيطرة وكلما أمكنكم مساعدتنا في زيادة قدراتنا في هذه المجالات بالتسليح المناسب كلما زادت الفرصة للوصول إلى حل سلمي من مركز القوة، ودفاعنا الآن يحتاج إلى خفة الحركة لمواجهة أي احتمالات يقوم بها العدو لعبور القناة بالمظلات أو الهليكوبتر، كما يحتاج إلى زيادة قوة النيران لتوقيع أكبر خسائر ممكنة فيه وإلى وسائل سيطرة تكفي لمواجهة دفاعية عرضها ١٥٠ كيلومتر، ولقد بدأ العدو بضرب أهدافنا المدنية بعد أن أغرقنا له إيلات، ونحن لا نملك قوة انتقامية، واذا شعر العدو بقدرتنا على العقاب وضرب مواقعهم المدنية كذلك فإنهم لن يجسروا على ذلك. فعندما ضربنا لهم إيلات ضربوا معامل التكرير في السويس، وعندما ضربناهم في مواقعهم في شرق القناة ضربوا السويس والإسماعيلية. ثم طائراتهم عندها حرية

التحرك ونحن نقاومها بما تيسر لنا من وسائل مضادة، وكذلك البالونات والدخان وهم يقتربون من أغراضنا على إرتفاعات منخفضة لا تزيد عن ٥٠٠ متر ورادارتنا المتاحة لا تكشفهم على هذا الارتفاع»(١٢). والوثيقتان ٥، ٦ محضرا اجتماعي مع كل من وزير الدفاع السوفييتي ورئيس أركان حرب القوات السوفييتية.

وكان تدبير الموارد المالية اللازمة للمجهود الحربي مع تقدير الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد أمرا شاقا ومقلقا. فكان العمل بالميزانية المتاحة يحتاج إلى صبر مع تحديد الأسبقيات تحديدا دقيقا. فالميزانية هي الوسيلة الفعالة التي يسيطر بها وزيرالحربية على فروع القوات المسلحة وهي تترجم خطط العمليات والتدريب والتنظيم والتسليح والإدارة ترجمة رقمية وعن طريقها يمكن تحقيق التوازن المطلوب عند بناء القوات المسلحة بين فروعها الأربعة. فعلى سبيل المثال كان يلزم لتدعيم المطارات القائمة وتحصيناتها ٢,٦٧٨,٠٠٠ جنيه، وللإنشاءات الجديدة من مطارات وممرات وأراضي هبوط، التي يجب إتمامها حتى نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧ إعتمادات قدرها ٤,٦٤٥,٠٠٠ جنيه، كما تم التصديق على إنشاءات جديدة للقوات الجوية أيضا تتم على مرحلتين: المرحلة الأولى بتكلفة تقديرية مقدارها ٦,٨٢٠,٠٠٠ جنيه والمرحلة الثانية بتكلفة إجمالية مقدارها ٢,٧٥٠,٠٠٠ جنيه. كما كان يلزم تدبير مبلغ ٧,٥٠٠,٠٠٠ جنيه لتدبير قطع غيار العمر التكتيكي لجزء من المعدات السوفييتية دون أن تشمل تكاليف الشحن والمصروفات غير المنظورة. وكان مطلوبا إنشاء ٣ فرق مشاة جديدة لا يتوفر لها أي تسليح في المخازن مما يحتاج إلى تدبيرها من الاتحاد السوفييتي وكان يلزمها ٤٥٠٠ ضابط يحتاج تعليمهم في الظروف الإستثنائية إلى مدة عامين كاملين وزيادة الفرق هذه تتطلب زيادة في حجم القوات الجوية والقوات المدرعة ووحدات الرئاسة العامة وقدرت التكاليف الخاصة بإنشاء هذه الفرق بمبلغ ٦٦ مليون جنيه بالإضافة إلى ١٠ مليون جنيه مصاريف إنشاءات أولية وكذا ٨ مليون جنيه متكررة سنويا، ثم كانت الحاجة ماسة إلى تغطية تكاليف قانون تجنيد المؤهلات لرفع مستوى الأفراد ليتناسب مع تعقيدات المعدات، وأصررت على رفع مستوى معسكرات الإستقبال والتجنيد ومراكز التدريب جنبا إلى جنب مع تنفيذ القانون لخطورة وجود السلاح في يد المؤهلين دون توفير المناخ الملائم لهم.

ثم كان هناك ضرورة لوضع سياسة خاصة بإنتاج مصانع ورش القوات المسلحة

مثل مصانع الأحذية والملبوسات والأثاثات والخيام والسروجية والمظلات والباريهات (أغطية الرأس) وكذلك مصانع الجيريكان وورش المهمات والإصلاح مع العمل على زيادة ساعات العمل لتتمشى مع الزيادة المطلوبة في الإنتاج، وعلى سبيل المثال فقد زاد إنتاج ورش المعادي بمقدار ٣٣٪ بزيادة ساعتين عمل في اليوم وكنت قد أصدرت قرارا بزيادة ساعات العمل زيادات متفاوتة في كل المناطق حسب الإنتاج المطلوب منها لتلبية الإحتياجات المتزايدة للوحدات القائمة أو التي في طريقها إلى التكوين.

الإنتاج الحربي ومستلزمات الدفاع

وسط الحاجة الملحة لإعادة تسليح قواتنا في الظروف الصعبة التي وجدنا أنفسنا نعمل فيها بعد الهزيمة، كان تطلعي إلى الإستفادة من الطاقة المتوفرة لمصانعنا الحربية التي أنشأتها الثورة وعززتها في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات تحت الإدارة الماهرة للمهندس عبد الوهاب البشري وزير الدفاع ثم وزير الانتاج الحربي ابتداء من عام ١٩٦٦ وزملائه الممتازين.

وكانت حالة التعاون بين القوات المسلحة والمصانع الحربية والانتاج الحربي تمر بأزمة حقيقية مما انعكس بشكل ظاهر على خطة الإنتاج الحربي. فبعد مرور مرحلة الإزدهار الأولى وهي مرحلة البناء منذ أوائل الثورة حتى عام ١٩٥٨ حيث عبئت الجهود لانتاج الذخيرة بأنواعها الصغيرة والمتوسطة والثقيلة وإنتاج الأسلحة الخفيفة والمفرقعات والمواد القاذفة والحارقة والكاشفة والسبائك المعدنية اللازمة للأجزاء لتحقيق الاكتفاء الذاتي مرت الصناعات الحربية بحالة تراجع كاملة حتى نكسة ١٩٦٧، حيث وجهت المصانع الحربية نحو الإنتاج المدني والمشاركة بنصيب في خطة التنمية والعمل على استغلال الطاقات المعطلة نتيجة عدم الإستفادة من طاقات الإنتاج الحربي ولم يعد التوسع في الإنتاج الحربي يلقى نفس التعضيد الذي شهدته المرحلة السابقة، ويرجع ذلك إلى سهولة مصادر الإمداد من الإتحاد السوفييتي. وقد شهدت هذه المرحلة تضاربا شديدا في طلبات القوات المسلحة بين الطلب وإلغائه كما شهدت أيضا عدم تحمس الإتحاد السوفييتي للمعاونة في خلق صناعة حربية ذاتية. وقد تركزت الدراسات على مشروع تصنيع الدبابات والمدافع ضمن مجمع صناعي ثقيل تمت دراسته مع الجانب السوفييتي إلا أن القيادة العامة للقوات المسلحة لم تشجع ذلك.

وكان من الطبيعي أن نعقد اجتماعات مشتركة بين وزارة الحربية ووزارة الإنتاج الحربي لتعزيز وتنظيم وسيلة الإتصال بين الوزارتين بشكل منتظم بحيث يسمح برسم خطوط واضحة في التعامل بينهما وتم الإتفاق على تكوين «لجنة السياسة العامة للإنتاج الحربي» في سبتمبر ١٩٦٧ وأصبح الاتفاق وثيقة تحدد حدود العلاقة بينهما، وقد شكلت اللجنة من وزيري الحربية والإنتاج الحربي ومعاونين رئيسيين من الوزارتين واختصت اللجنة بالآتي: تخطيط السياسة العامة للإ نتاج الحربي بما يتفق وطلبات الدفاع، إقرار خطط وبرامج الإنتاج الحربي، النظر في مسائل التمويل، متابعة برامج التنفيذ، توجيه أعمال البحوث الفنية والتطورات لصالح الانتاج الحربي وفقاً لمطالب القوات المسلحة. وبخصوص الموضوع الأخير اتفق على ان يكون واجب البحوث التطويرية للأسلحة والمعدات والذخائر من مسؤولية القوات المسلحة، أما كل ما يتعلق بالبحوث الانتاجية بغرض تحقيق وتنفيذ مطالب القوات المسلحة فتقع مسؤوليته على الانتاج الحربي (١٢).

وبالرغم من أن لجنة السياسات لم تبدأ عملها بصفة جدية إلا في اكتوبر ١٩٦٧، إلا أن أرقام إنتاج ٦٧/١٩٦٨، عكست زيادات معينة عن السنة السابقة لها ٦٦/١٩٦٧، وكانت هذه النتيجة حافزاً للإتفاق على قيام القوات المسلحة بالتقدم بمطالبها على فترة ثلاث سنوات قادمة مراعاة للبطء الطبيعي لأجهزة الانتاج كما اتفق على ان تقوم القوات المسلحة بتدبير جزء التكلفة من العملة الصعبة اذ كانت قنواتها ميسّرة في هذا الاتجاه. فسياسة الانتاج الحربي تنبع أساساً من سياسة الدفاع وتستمد كيانها من مطالب القوات المسلحة.

وكان من الممكن أن يكون العمل أكثر سهولة لو تيسر الحصول على رخص الإنتاج Licences من الدول الأخرى، إلا أن هذا لم يكن أمراً سهلاً وأذكر على سبيل المثال أن بولندا مثلاً وافقت على اعطائنا الرخصة اللازمة لتصنيع المدفع ١٤,٥ بوصة ضد الطيران الواطي والذي كنا في أشد الحاجة إليه إلا أنها سرعان ما تراجعت وترددت ثم انتهى الامر بها إلى الاعتذار وكان واضحاً أن هذا التراجع قد تم لأسباب سياسية (١٣).

وكان من أهم القرارات التي اتخذت في هذه الاجتماعات المشتركة تخص إنتاج الطائرات التي كانت تنتج في مصنع ٣٦ بحلوان ولم يكن أساس المناقشات الجادة التي

دارت حول هذا الموضوع يتعلق بأهمية هذا النوع من الانتاج بقدر ما كان يتعلق بالأولويات التي كانت تفرضها الظروف الضاغطة. إذ كان القرار يتأثر بعدة عوامل بعضها يتعلق بالمنتج Producer والبعض الآخر يتعلق بالمستخدم User وهذه معادلة صعبة تواجهها كل الدول التي تهتم بالإنتاج الحربي رغماً عن الآراء التي سادت في تلك الفترة لدى قطاعات الإنتاج الحربي من رفض هذا النوع من العلاقة بين منتج ومستخدم. إذ لا بد أن تمتد العلاقة ـ في رأيهم ـ إلى ما هو أبعد من ذلك بالمساهمة في إجراء الدراسات والبحوث اللازمة في قطاعات مختلفة كتقدير الطاقة الصناعية عموماً وإجراء البحوث الفنية لتطوير التقدم الفني والتكنولوجي ودراسة وضع قطع الغيار للمعدات الحربية وتوفير الفنيين في كافة المجالات.

على أي حال فالجهات المنتجة تتوفر لها القاعدة الصناعية المناسبة التي لا بد من استغلالها، والمواد الخام التي تسعى إلى استخدامها، والأجزاء المستوردة أو المنتجة محلياً، التي لا بد من الإستفادة منها وفوق ذلك قاعدة البحث والتطور R & D Research & Development وهي أهمها جميعاً، والتي تعمل على آجال طويلة بصبر دؤوب وتنفق أموالاً طائلة ربما تحتاجها قطاعات أخرى في الدولة تتغير أهميتها بالنسبة للظروف السائدة، بينما لا يهتم المستخدم إلا بناحية التفوق في الاستخدام بالنسبة لإمكانيات العدو.

وكان المنتج هنا هو المصانع الحربية والمستخدم القوات الجوية وكان القرار الذي يوازن بين مصلحة كل من المنتج والمستخدم قراراً سياسياً شأن كل القرارات المماثلة. ولذلك، فقد شكلت لجان لتقييم الموقف للمساعدة في اتخاذ القرار المناسب، واضعين في الإعتبار أن لجان التقييم ـ وكانت من الكتلة الشرقية ـ يهمها عدم الاستمرار في الانتاج المحلي حتى تضمن استمرارنا في الاعتماد عليها في نقل السلاح والطائرات والمعدات.

كان القرار الأول يتعلق بالطائرة H A 200 ، وكانت في الأساس طائرة تدريب يمكن استخدامها في الظروف الإستثنائية كطائرة معاونة للقوات الأرضية، وكانت الإختبارات الأرضية فقط قد تمت في هذا الوقت بإطلاق الطلقات والصواريخ والقنابل ولم يكن قد أجري عليها أي نوع من الإختبارات في الجو، وكان من المنتظر أن يتم ذلك

عند انتاج الطائرة رقم ٢٩ على خط الإنتاج بواسطة أحد طيّاري القوات الجوية ولكن القوات الجوية وهي المستخدم رفضت الطائرة رفضاً باتاً إذ كانت في حاجة ـ من وجهة نظرهم ـ إلى تعديلات كثيرة ووفقاً لآراء الجهة المستخدمة.

أما القرار الثاني فكان يتعلق بالطائرة H A 300 ، وكان مشروع مشترك بيننا وبين الهند على أن نقوم بتصنيع الماكينة وتقوم الهند بتصنيع الجسم وكانت التجارب تتم بمبادرة من الإنتاج الحربي على ماكينة E 300 وهي الماكينة بريستول أورفيس Bristol Orpheas وعمل منها أربعة نماذج وحولت السرعة من النموذجين الأولين إلى ١,٠٥ ماخ وكان المؤمل أن تصل السرعة في النموذج ٣ إلى ١,٢ ماخ وكان من المزمع إجراء التجارب على هذا النموذج في أكتوبر ١٩٦٨ . أما ما يقال على أن سرعة الماكينة كانت ستصل إلى ١,٥ أو ربما ٢ ماخ فهو قول غير دقيق إذ أن هذا كان من المستحيل حدوثه في الماكينة التي تجرى التجارب عليها لفترة كافية وقد اتفق على أن الموضوع كله يحتاج إلى إعادة تقييم، على أن تجمد نفقات المشروع للضغوط الطاحنة التي كانت تعاني منها الميزانية خاصة في العملة الصعبة.

على أي حال فإن تجربتي في هذا الفترة تجعلني أعتقد في الحقائق الآتية :

- لا بد من وضع خطة لاستراتيجية الإنتاج الحربي لتلبية طلبات القوات المسلحة من جانب وتغطية بعض الأسواق التي يصدر لها بعض الإنتاج لتقليل تكلفة الوحدة الإنتاجية من جانب آخر على أن تكون الخطة لمدة معقولة قد تكون من ٣ـ ٥ سنوات.

- ليس من الحكمة أن يكون وزيرالدفاع هو المشرف على الإنتاج الحربي في نفس الوقت. إذ كيف يمكن أن يكون المستخدم هو المنتج في نفس الوقت وهما عمليتان منفصلتان يؤدي الجمع بينهما إلى إنعدام الرغبة في تحسين الإنتاج؟ ويزداد الوضع خطورة حينما يكون وزير الدفاع علاوة على ذلك قائدا عاما للقوات المسلحة. ويصبح الوضع خارج حدود أي منطق حينما يجتمع ذلك كله ـ كما في حالة مصر الآن ـ مع قوانين التفويض التي دأب مجلس الشعب على إصدارها والخاصة بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون بخصوص اعتمادات واتفاقيات القوات المسلحة، وكذلك بخصوص قطاع

الإنتاج الحربي فيما يخص التصديق على الإتفاقيات الخاصة بالإنتاج الحربي من حيث شراء معدات المصانع الحربية وآلاتها والمواد الخام اللازمة لها وبيع منتجاتها والتصرف في اعتماداتها المالية بالنقل من باب من أبواب الميزانية إلى باب آخر أو الصرف بالتجاوز في الإعتمادات المقررة.

- إن السباق في التصنيع الحربي لا يكون عادة بين الدولة الهامشية Perepherial المنتجة ودولة هامشية أخرى، بل يكون في حقيقته مع دولة المنبع المركزية Central التي يمكنها القضاء على أي تقدم بمجرد نقل سلاح أكثر تقدماً إلى الدولة المنافسة. ففي حالة الماكينة E 300 كانت سرعة المحرك قد وصلت إلى ١,٠٥ ماخ والمحاولة تجري للوصول بها إلى ١,٢ ماخ في حين أمكن للولايات المتحدة نقل طائرات إلى إسرائيل سرعة ماكيناتها ١,٥ ـ ٢ ماخ ومعنى هذا أن الاستمرار في المنافسة يحتاج إلى اعتمادات ضخمة وهي منافسة غير عادلة للتفاوت في الإمكانيات.

وإلا انقلبت الصناعة الحربية إلى مجرد تجميع أجزاء مستوردة من المنابع المركزية، وهنا تزداد التبعية لأن القادر على منع الكل (الدبابة مثلا) قادر على منع الجزء (ماكينة الدبابة) وتصبح سيطرة الدولة المصدرة على الدولة المستوردة أكبر لأن السيطرة حينئذ ستكون على الصناعات الحربية والصناعات المدنية التي تخدمها.

البحوث والتطورات والمجهود الحربي

ولقد تركز إهتمامي في تلك الفترة القصيرة التي باشرت فيها مسؤولياتي كوزير للدفاع على ضرورة حشد الجهود العلمية في خدمة مجهودنا الحربي وقد اتصلت بالدكتور صلاح هدايت وزير البحث العلمي السابق ورئيس نقابة العلميين لكي يساعدني في تحقيق هذا الهدف وأقبل الرجل على أداء المهمة بحماس شديد حتى بدون انتظار للإجراءات التنظيمية الواجبة في مثل هذه الظروف وخصصت الفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان ليكون حلقة إتصال بينه وبين القوات المسلحة وكان هناك مجالات عديدة تستدعي الإهتمام:

١ ـ كان من أهم الموضوعات التي بدأنا بها موضوع التشويش والتداخلات التي كان يقوم بها العدو على وسائل اتصالنا اللاسلكية والسلكية وقد أنقسم العمل في هذا

الإتجاه إلى مجالين: مجال المواصلات اللاسلكية وأشرف عليه الدكتور همام محمود والدكتور عبد السميع مصطفى في كلية هندسة جامعة الإسكندرية، ومجال المواصلات الخطية وأشرف عليه الدكتور محمود رياض وزير المواصلات بعد ذلك وكان التركيز منصبا على العمل الإيجابي للتشويش في نفس الوقت، أي قيامنا بالتشويش والتداخلات مع أجهزة العدو. وقد حققت جماعات العمل نتائج طيبة عن طريق شرائط من رقائق البلاستيك مغطاة بطبقة من المعدن المبخَّر ومرسب تحت الضغوط المخلخلة.

٢ـ ونجحنا في تلك الفترة الضيقة في تصنيع بالونات للدفاع عن قواعدنا الجوية ضد الطيران الواطي، وقد ساهمت شركة باتا للأحذية في تصنيع رقائق من الكاوتشوك التي كان يجري تكسيتها بطريقة خاصة بقماش «اللينوه» من إنتاج شركة المحلة الكبرى، وكنت أشعر بشيء من الإطمئنان على الدفاع عن قواعدنا الجوية ضد الطيران الواطي وأنا أرى البالونات تغطي مجالها الجوي لإرتفاعات مناسبة تقلل من العراء الذي كنا نشعر به في ذلك الوقت... كنا مكشوفين Vulnerable بالكامل وأخذنا في التدثر بالأغطية شيئاً فشيئاً بمرور الوقت وكان البالون يقوم بجزء من ذلك ولو بصفة مؤقتة حتى توفر وسائل أخرى.

٣ـ ونجحت الجهود أيضاً في إدخال عدسات خاصة على كاميرات طائرات الاستطلاع والتصوير الجوي بتوسيع زاوية مجال التصوير، وكنا نحصل على هذه العدسات من أسواق ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأميركية وقد تمت تجربة هذه العدسات في تصوير مواقعنا الدفاعية بين وقت وآخر لاكتشاف أي سلبيات في الجبهة وللإطمئنان على كفاءة المواقع التبادلية والخداعية.

٤ـ وتمت محاولات جادة للقيام بأعمال الَعمْرَة للصواريخ المضادة للطائرات للتغلب على مشاكل نقلها إلى الإتحاد السوفييتي وبقائها هناك لفترات طويلة حتى يجري إصلاحها. كذا قام الدكتور رؤوف شاكر أستاذ الكيمياء في كلية علوم عين شمس بتطوير نوع من الأسمنت سريع الشك لاستخدامه في إصلاح ممرات المطارات التي يضربها العدو ومدة صلاحيته. كانت أربع ساعات بعد الاستخدام وبذلك خفضنا مدة الاستخدام من ٤٨ ساعة باستخدام الأسمنت السريع الشك العادي إلى ٤ ساعات باستخدام الأسمنت سريع الشك بعد تطويره.

وإلى جانب ذلك كانت القوات الجوية عاكفة على إجراء التجارب لزيادة مدى الطائرات عن طريق استبدال بعض الصواريخ التي تحملها الطائرات بخزانات اضافية من الوقود. وكان قصر مدى الطائرات محل شكوى دائمة من الطيارين، الأمر الذي لم يقتنع به الخبراء السوفييت إذ كانوا يرون إمكانية التغلب على ذلك بالمناورة عند الإقتراب من الهدف بالطيران العالي لأطول مسافة ممكنة من طريق الإقتراب اقتصادا للوقود، ثم بالطيران الواطي عند الإقتراب من الهدف، أو كطريقة تبادلية يمكن استخدام مطارات متوسطة للهبوط فيها وإعادة الملء في طريق العودة. وأمرت بإجراء تجارب على هذه التكتيكات بعضها بواسطة طيارين مصريين وبعضها الآخر بطيارين سوفييت وبالرغم من أن النتائج كانت ناجحة إلا أن القوات الجوية استمرت في تجاربها الخاصة بتكبير خزانات الوقود أو استبدال بعض حمولة الطائرة من صواريخ بخزانات إضافية دون إخلال بتوازن الطائرة أو سرعتها أو دقة إصابتها للهدف وكانت التجارب تتم دون معرفة الخبراء السوفييت لعدم إقبالهم على التعاون في مثل هذه الإتجاهات.

وفي يوم التجارب النهائية التي تمت في مطار أنشاص بحضوري والفريق عبد المنعم رياض والفريق مدكور أبو العز كنا في غاية السعادة حينما نجحت التجربة نجاحاً كاملاً، وكانت إصابات الأهداف بدقة متناهية أذهلت الخبراء السوفييت الذين فوجئوا بالعمل الرائع الذي يختبر أمامهم... كانت التجربة الناجحة تتم أمامنا بواسطة إحدى طائرات السوخوي، لم تؤثر الدقة في إصابة الأهداف على توازن الطائرة أو سرعتها أو مرونة تحركها.

ثم كان هناك ما يسمى بمشروع القاهرة أ وهو صاروخ ٢٥٠ مم أرض ـ أرض كانت قد أقرته لجنة السياسة العامة التي تشكلت مع الانتاج الحربي، وكانت المراحل التي نفذت باعثة للأمل وكانت الاستعدادات النهائية تجري على قدم وساق للقيام بالتجارب النهائية خلال شهور ليدخل مرحلة الإنتاج بمجرد إقراره.

وكان العمل جارياً لتطوير انتاج النابالم بحصولنا على مكوناته من شركة النصر للبترول، وكنا نعمل على أن يحقق إنتاجنا منه محلياً ٨٠٪ من حاجياتنا.

هذا ما تسمح الظروف بنشره. وكان من أواخر أعمالي كوزير للحربية إستصدار قرار جمهوري بتكوين هيئة بحوث القوات المسلحة مع تعيين الدكتور صلاح هدايت

رئيساً لها إيذاناً بفتح المجال لتتم عملية الإنتاج والتطوير بناء على خطط سليمة وقواعد ثابتة.

وبعد أن تركت مسؤولياتي في وزارة الحربية مباشرة، استُغني عن مجهودات الدكتور صلاح هدايت وجمدت هيئة بحوث القوات المسلحة التي لم يمر على صدور القرار الجمهوري بإنشائها إلا أسابيع قليلة!!!.

عودة قواتنا من اليمن

لعب القدر دوراً غريباً في مشاركتنا فيما سُمّي بحرب اليمن خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧. فقد شاءت إرادة الله أن تنجو قواتنا الموجودة هناك من الكارثة التي حدثت لقواتنا المسلحة على أرض سيناء. وبعكس ما يقال فإن غياب هذه القوات ووجودها جنوباً على بعد مئات الأميال في اليمن لم يكن أبداً سبباً من أسباب الهزيمة، لأن وجود هذه القوات أو أضعافها في سيناء ما كان يجدي بشيء مع نوع القيادة العسكرية التي ورطتنا في حرب لم نقاتل فيها بطريقة فعلية. فلم يكن قلة حجم القوات أو نوع العتاد والسلاح أحد أسباب الكارثة حتى يشعر البعض بالندم لوجود قواتنا في اليمن أو يتخذ من ذلك شماعة يعلق عليها أسباب الهزيمة... فكانت اليمن والحالة هذه منطقة حشد إستراتيجي لقوات إحتياطية يمكن إدخالها إلى المعركة في أيام سوداء عز فيها توافر الوحدات والسلاح، ولم يكن الفضل في ذلك لتخطيط أو تدبير ولكن الفضل يرجع كله إلى الله سبحانه وتعالى.

كانت قواتنا في اليمن تتكون تقريباً من ٦ ألوية مشاة، ٢ كتيبة مدرعة إحداها دبابات ت ٥٤ والأخرى دبابات ٣٤، مجموعة صاعقة علاوة على ٣ كتائب مدفعية. وكان مجموع الإنفاق الشهري لهذه القوات ١,٦٠٠,٠٠٠ ريال يمني وخصص من الميزانية السنوية ما يعادل ٧٣٥,٠٠٠ جنيه مصري عملة حرة علاوة على ٥,٣٥١,٠٠٠ جنيه حسابي.

ولا بد من وقفة قصيرة أمام حجم هذه القوات وتكوينها، إذ أنها تبرز لنا أن الغالبية العظمى من قوتنا الضاربة المتمثلة في القوات الجوية والقوات المدرعة كانت هنا في أرض الوطن لمواجهة العدو الرئيسي المتربص لنا وبنا وهو إسرائيل. وكما قلت أمام لجنة تسجيل التاريخ التي كانت تعقد اجتماعاتها في مبنى مجلس الثورة بالجزيرة على

ضفاف النيل، إن القول بأن قواتنا الموجودة باليمن كانت هي السبب الرئيسي للهزيمة قول غير مسؤول ينفيه الواقع، فالقوات الجوية عدا عدد محدود منها كانت هنا في قواعدها ولكنها تركت مكشوفة دون حماية دشم أو تحصينات مكدسة في مطارات لم تعد للعمليات، وكان الطيارون ينقصهم التدريب الكامل، وكانت الطائرات أكثر عدداً من الطيارين . . . ولم يكن لحرب اليمن دخل في ذلك. وبالمثل كانت قوة الدفاع الجوي بكاملها موجودة هنا في أرض الوطن ولا دخل لحرب اليمن في تقاعسها في التصدي للطائرات المغيرة وكذلك الحال مع قواتنا المدرعة التي فقدنا منها ٨٤٨ مدرعة دون قتال على أرض سيناء!!!

وعلى أي حال فقد بذلت القاهرة محاولات عديدة حتى قبل النكسة للوصول مع المملكة العربية السعودية إلى حل يحقق للشعب اليمني أمانيه وآماله مما يفتح الطريق أمام رجوع قواتنا إلى أرض الوطن الأم. ودون الدخول في تفاصيل معروفة فقد أمكن الوصول إلى هذا الإتفاق بين كل من الرئيس جمال عبد الناصر وجلالة الملك فيصل آل سعود في مؤتمر قمة الخرطوم الذي عقد في ١٩٦٧/٨/٢٩، وكان ذلك إيذاناً بعودة قواتنا إلى مكانها الطبيعي في ميدان القتال لمواجهة الموقف الخطير، وكان من ضمن بنود الإتفاق تعهد السعودية بتوفير ٥ سفن من حمولات متنوعة للمساعدة في عملية العودة. وانتهى التخطيط لهذه العملية لكي تتم على مرحلتين:

المرحلة التحضيرية: وتبدأ من ١٩٦٧/٩/١٠ وتنتهي في ١٩٦٧/١٠/١٥ (٣٥ يوماً) ويتم فيها إخلاء الإحتياجات الزائدة عن الحاجة من صنعاء إلى الحديدة قبل يوم ١٩٦٧/١٠/١، تسلم المستشفيات والورش والوقود والأدوية للقوات اليمنية وكذلك المزارع، يجب نقل جميع الأسلحة والذخائر والمعدات بما في ذلك القابلة للإصلاح . . .

المرحلة التنفيذية: وتبدأ من ١٩٦٧/١٠/١٦ إلى ١٩٦٧/١٢/١٥ (٦١يوماً) وتنتهي بوصول آخر فوج إلى أرض الوطن على أن يتم نقل فوج واحد كل خمسة أيام.

وقد أعطيت الأسبقيات الآتية للإخلاء: الذخائر، المعدات الصالحة، المعدات

القابلة للإصلاح، مستلزمات الشؤون الإدارية.

وخصصت الموانىء الآتية لإتمام العملية: ميناء الإخلاء هو الحديدة، ميناء برنيس لوصول الأفراد والعربات وميناء أبو الغصون وهو يقع على بعد ٧٥ كيلومتر شمال ميناء برنيس للمعدات والدبابات والبضائع وكذلك الأفراد.

ولكن لتعقيدات كثيرة تأجل موعد انتهاء العملية من ١٥/ ١٢/ ١٩٦٧ ليصبح ١٨/ ١/ ١٩٦٨، ثم تأجل مرة أخرى ليصبح ٣٠/ ١/ ١٩٦٨ وكانت أهم هذه التعقيدات ما عرف «بأزمة العلم».

أصرت السعودية أن تدخل مراكبها الخمسة التي إستأجرتها للمساعدة في عودة قواتنا من اليمن من شركات أجنبية إلى ميناء الحديدة وهي رافعة الأعلام السعودية، إلا أن قيادة الثورة اليمنية رفضت ذلك رفضاً باتاً إلا إذا اعترفت الرياض بالثورة الوليدة، ولم تفلح أي جهود للوصول إلى أي حل للمشكلة وظهر لنا أن الطرفين ربما لا يريدان لقواتنا أن تعود، فالثورة اليمنية تريد بقاءها لتعزيز نفسها أمام أشتداد هجمات القوات الملكية على صنعاء وعلى صعدة لقطع طريق الحديدة صنعاء، والسعودية كانت ما زالت تنثر المال والذهب على رجال القبائل. ولكن كان الوضع قد أصبح فيه شيء من الخطورة على قواتنا التي كانت تحتشد وتتجمع في رأس الشاطىء في الحديدة تمهيداً لعودتها عن طريق البحر. وكان لا بد من حل بديل.

فلم أكن مرتاحاً في بداية الأمر لمشاركة السعودية في عودة قواتنا من اليمن ولو بتقديمها ٥ مراكب لأسباب واضحة، وكنت قلقاً في نفس الوقت من إحتمال خلخلة الموقف نتيجة لازدياد ضغوط القوات الملكية من جانب ولتجمع قواتنا في رأس الشاطىء الضيق في الحديدة من جانب آخر. واتصلت بالمهندس محمود يونس وزير النقل والمواصلات أسأله المعونة في توفير بعض السفن من ميناء الأدبية أو غيرها، وكعادة محمود يونس ـ الذي لولاه لزاد تعقد الموقف أيام أزمة تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ لقيادته الحاسمة لما سمي في ذلك الوقت بمعركة سحب المرشدين ـ عالج الموضوع في وطنية وحسم. إذ أنه بعد وقت قصير من اتصالي به حدثني من السويس التي ذهب إليها ليدبر الأمر بنفسه مؤكدا توفير المراكب المطلوبة، واتصلت بالرئيس عبد الناصر أخبره بالموقف في الحديدة وبالحل البديل الذي كان محمود يونس صاحب

الفضل فيه، ووافق الرئيس على الحل البديل مؤكداً على ضرورة إرسال برقية شكر للسعودية على تعاونها وبأننا أحللناها من وعودها التي وافقت عليها في مؤتمر الخرطوم. وتم عودة قواتنا من الحديدة بسفن مصرية أو تحت إدارة مصرية رافعة الأعلام المصرية إلى الموانىء التي خصصت لها تبعا للخطة الموضوعة.

وفي النصف الأول من نوفمبر ١٩٦٧ كانت معظم اللواءات الستة وهي اللواءات المشاة ٥، ٧، ١٧، ١٨، ٢، ١١٩ قد وصلت إلى أماكن تجمعها الجديدة لاعادة تجهيزها تمهيداً لتوزيعها في مواقعها تبعاً للخطة، ولم يبق هناك بالحديدة إلا اللواء ١١٩ مشاة وقيادة اللواء ١٨ مشاة والكتيبة ٥٢ من نفس اللواء مع بعض كتائب الصاعقة والوحدات الأخرى.

وشهد نهاية عام ١٩٦٧ تحولاً إيجابياً في بناء القوات المسلحة ساهمت فيه جهود كثيرة لم تعلن عن نفسها، وآثرت القيام بالواجب دون طبل أو زمر:

- فقد تم عودة قواتنا من اليمن أو أغلبها لتضيف فرقتيّ مشاة إلى قواتنا الدفاعية، مع صمود الثورة اليمنية ضد الضغوط الكثيفة من الملكيين الذين وصلوا إلى مشارف صنعاء. ويرجع الفضل في ذلك إلى المرحوم حسن العمري الذي أنقذ الجمهورية بثباته وصموده مع حفنة من الرجال.
- بدأ في تقسيم المنطقة الدفاعية في منطقة القناة إلى جيشين لتسهيل السيطرة ولتوفر القوات، وتمت معظم أعمال إقامة الدشم ونقط الملاحظة واستكمال خطوط الفتح للهجمات المضادة، وتم إنشاء حقول ألغام بها ٥٩,٠٠٠ لغم مضاد للدبابات، ١٢,٥٠٠ مضاد للأشخاص، ٤,٠٠٠ لغم مائي في النطاق الدفاعي الأول. كما تم تقريباً إنشاء النطاق الدفاعي الثاني على محوري القاهرة السويس، والقاهرة الإسماعيلية وتشوين٣٤,٠٠٠ لغم على المحور الأول، ٣٠,٠٠٠ لغم على المحور الثاني علاوة على ١٣,٠٠٠ لغم على محور الصالحية.
- ارتفعت نسبة صلاحية الطائرات في القوات الجوية إلى ٨٦٪ بالنسبة للمقاتلات القاذفة، ٨٧٪ من المقاتلات، ٩٣٪ من القاذفات L 28، ١٠٠٪ من تي - يو ١٦، حوالي ٨٠٪ من طائرات المواصلات. ولكن كانت النسبة أقل من ذلك

من طائرات الهليكويتر إذ تراوحت بين ١٦٪ من طائرات سي ١، ٣٣٪ من طائرات سي ٦، ٩٠٪ من طائرات سي ٤ ولكنها وصلت إلى ١٠٠٪ من طائرات سي ٨.

كما تم استكمال الدشم في المطارات الموجودة وأنشىء عدد من المطارات وأراضي النزول الجديدة وأعيد النظر في بعض المطارات التي بدأ العمل فيها وتقرر إلغاؤها.

● أما القوات البحرية فوسط ظروفها الصعبة فقد بلغت نسبة الصلاحية ٥٠٪ للمدمرات، ٢٥٪ للغواصات، ٦٦٪ زوارق الصواريخ، ٢٦٪ زوارق الطوربيد، ٨٧٪ للكاسحات، ٣٣٪ للقناصات أما الفرقاطات فكانت غير صالحة للعمل.

كانت القوات المسلحة يعاد بناؤها بعد أن تسبب قادتها الكبار في تحطيمها دون خطة أو قتال... كانت الثغرة الوحيدة والخطيرة ما زالت تكمن في ندرة القيادات على المستويات العالية دون إستثناء، وكان سد هذه الفجوة معناه قطع أكثر من نصف الطريق لكسب الحرب المقبلة التي لا بدّ من خوضها.

وشاء القدر أن أشرف على عودة قواتنا من اليمن وأنا وزير للحربية بعد أن أدت دورها الكبير من الناحية القومية. فقد كانت صلتي باليمن قوية من أيام الإمام أحمد حميد الدين وكان آخر تقدير للموقف وقّعته قبل أن أترك منصبي كنائب لرئيس المخابرات العامة عام ١٩٦٢ ـ وقت إصابة الإمام إصابة قاتلة في مستشفى الحديدة ونقله إلى تعز بين الحياة والموت ـ يعارض تدخلنا في اليمن بسبب الأحداث التي كنا نتوقعها، ثم عدت ورفضت التدخل في الترتيبات التي كان يشرف عليها السيد محمد أنور السادات مع عبد الرحمن البيضاني قبل الثورة وقت أن كنت أعمل مستشاراً سياسياً للرئيس، إلا أنني وجدتني في أواخر عام ١٩٦٧ وسط أحداث اليمن مرة أخرى بعد أن كنت أتجنب ذلك.

وليس معنى هذا أن حرب اليمن لم تحقق أغراضاً كبرى على مسرح السياسة العربية، فقد كان الموقف عكس ذلك على خط مستقيم وقد كنت أتطلع إلى الإستفادة

من تغيير الأوضاع الإستراتيجية التي ترتبت عن نجاح ثورة اليمن الشمالي وثورة اليمن الجنوبي والذي ترتب عنهما سقوط حكم الأئمة في الشمال وجلاء القوات البريطانية عن الجنوب، مما ترتب عليه سيطرة القيادات الوطنية على مدخل البحر الأحمر من باب المندب، الأمر الذي يتيح لنا عمقا إستراتيجيا لعملياتنا المقبلة. وقد استفاد تخطيط حرب ١٩٧٣ من هذا الوضع بطريقة ممتازة حينما قامت قواتنا البحرية بغلق باب المندب في الأيام الأولى من القتال(١٣).

وإلى جانب هذه العمليات والقرارات الخطيرة كانت مواقعنا الدفاعية تعزز على قدم وساق والخريطة (١) المرفقة توضح أوضاع قواتنا حتى ١٩٦٧/١٢/٣١. أما الحالة الحقيقة لخطتنا الدفاعية فيصورها مقتطفات من تقرير رفعه لي الفريق عبد المنعم رياض بناء على طلبي قال فيه «إن المنطقة الدفاعية رغم تطورها إلا أن الدفاع ما زال خطياً وضعيفاً تنقصه خفة الحركة، ولا توجد حملة كافية أو جنازير أو عربات B.T.R ولا تزيد كفاءة القوات في الجبهة عن ٥٠٪ ويمكن أن نحد من العجز القائم بعد تعزيز قطع المدفعية والدبابات، وقد تزداد الكفاءة إلى ٨٠ ـ ٩٠٪ بعد إتمام إخلاء قواتنا من اليمن ووصول الأسلحة التي اتفقتم عليها مع الإتحاد السوفييتي في زيارتكم الأخيرة».
ثم عبر الفريق رياض عن «قلقه بخصوص الدفاع الجوي فهو غير منظم والقائمين عليه تنقصهم المعرفة والخبرة كما تفتقر الوحدات إلى الضبط والربط ولذلك يجب فصله عن القوات الجوية وإنشاء قيادة منفصلة له»(١٤).

ويستطرد الفريق رياض قائلاً «رسمت المنطقة الدفاعية إلى قطاعين: قطاع الجيش الثالث وقطاع الجيش الثاني وتولى اللواء أحمد إسماعيل قيادة الجيش الثاني ورئاسته في القصّاصين ويضم الفرقة٢ مشاة والفرقة ٣ مشاة واللواء٣ المستقل في بور سعيد والمجموعة الأولى المدرعة ـ ل ١ مدرع، ل١٤ مدرع، ل ١٥ مدرع ـ من منطقة المثلث بين طريقي الإسماعيلية الزراعي والصحراوي ولواء جزائري وكتيبة عراقية وأخرى كويتية و٣ كتائب صاعقة». . . «أما الجيش الثالث فيتولى قيادته اللواء عبد القادر حسن ورئاسته في شمال غرب جبل عويبد ويضم الفرقة ٦ المشاة والفرقة ٧ المشاة واللواء ١٣٤ من الفرقة ١٨ مشاة والفرقة الرابعة المدرعة وكتيبة سودانية وكتيبة مظلات، كما تتكون المنطقة المركزية من الفرقة ٨ المشاة والفرقة ١٩ مشاة كما يتواجد اللواء ١٨ مشاة في الإسكندرية».

الخريطة (١)

موقف قواتنا في الضفة الغربية لقناة السويس حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٦٧

وعلى أي حال فلنا عودة لمناقشة الخطة الدفاعية عند التحدث عن العقيدة الدفاعية في القوات المسلحة، وكنت أشعر بشيء من الرضاء ـ ولا أقول الإطمئنان ـ وأنا أقارن الحالة التي كنا عليها يوم أن عينت وزيرا للحربية بالحالة التي وصلنا اليها الآن قبل أن أترك المنصب بعد أسابيع قليلة.

إعداد الدولة للحرب

إلى جانب الجهود التي كانت تبذل داخل القوات المسلحة كانت هناك أعمال ضخمة تتم لإعداد الدولة للحرب فلم تتوقف خطة التنمية لحظة واحدة... ولكن متطلبات الدفاع المتزايدة وتخصيص ميزانية للطوارىء ـ كانت ستتعوض بصفة مستمرة عندما تبتلعها إجراءات الدفاع ـ جعلنا عاجزين عن إعداد الخطة المسبقة كتلك التي تم تنفيذها قبل ١٩٦٧، كما أنه لم يعد في إستطاعتنا تنفيذ الخطة الثلاثية التي كنا قد بدأنا في وضع خطوطها النهائية وذلك لعدم استقرار مواردنا من العملة الصعبة من جانب ولتزايد نفقات المجهود الحربي ـ كما أوضحنا ـ من جانب آخر. إلا أن الخط العام للدولة كان الاستمرار في التنمية بحيث خصص لمشروعات التنمية ٣٠٠ مليون جنيه بالعملة الصعبة سنوياً بأسعار الستينات وهو مبلغ معقول بالنسبة للظروف التي كانت سائدة، فقد حدد مجلس الوزراء برئاسة المهندس محمد صدقي سليمان ملامح إتجاه الوزارة في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧ كالآتي:

- المعركة طويلة وهي معركة سياسية واقتصادية وعسكرية.
- ضرورة الإهتمام بالجبهة الداخلية.
- ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي.
- بناء القوات المسلحة وتحديد دور المجهود المدني والقطاع العام لمساندة ذلك.
- تنازل العمال عن أرباحهم السنوية وكذلك العلاوات (تقدم العمال بذلك طواعية).
- إنشاء المقاومة الشعبية.
- زيادة ساعات العمل في كافة الأجهزة فاليوم عمل وليس هناك وقت للحزن، مع

إلغاء الإجازات السنوية .

● تنازل الوزراء عن بدلات التمثيل المحدودة التي كانوا يحصلون عليها .

● الإهتمام بمقاومة دودة القطن التي وصلت تقارير عن تفاقمها .

ولقد أوردنا هذه القرارات كمثل من أمثلة تشابك الأعمال عند إعداد الدولة للحرب، وكل من هذه القرارات يحتاج إلى تدخل من القوات المسلحة بما يقتضي. تفرغ وزير الدفاع لواجباته في إعداد الدولة للحرب كما سبق وأوضحنا .

وشكلت لجنة وزارية لإعداد الدولة للحرب وكانت هذه اللجنة تجتمع بصفة دورية لتحديد الأعمال اللازمة ومتابعة تنفيذها وتوفير الإعتمادات اللازمة لها مع إستمرار عرض أعمالها على مجلس الوزراء . وكانت هناك عنق زجاجة خطير مترتب عن قلة عدد الموانىء المتاحة التي توصلنا بالأسواق الخارجية وكذلك عند فصل منطقة البحر الأحمر عن البحر المتوسط لغلق قناة السويس وعدم صلاحيتها بعد أن أغرقنا فيها الموانع لقفلها أمام الملاحة العالمية. ولمواجهة هذا الموقف قررت اللجنة بناء احتياطي إستراتيجي من المواد الإستراتيجية اللازمة للغذاء أو لتشغيل المصانع أو الأدوية، كذلك تقرر إنشاء ميناءين في مرسى مطروح وأبو قير على البحر المتوسط كما أعد ميناء سفاجا ليكون الميناء التجاري الثاني على البحر الأحمر ورست بعض القطع السوفييتية في ميناءي الإسكندرية وبور سعيد مما أدى إلى بقائها بمنجى عن الغارات الإسرائيلية عليها وليس لاتخاذهما كقواعد بحرية للأسطول السوفييتي، كما قبل الأمر الذي أمن طرق اتصالنا مع الخارج وبقائها مفتوحة طول الوقت .

وكان من أهم الإجراءات التي قامت بها اللجنة لإعداد مسرح العمليات للحرب فك المصانع الموجودة في منطقة القناة ونقلها إلى أماكن في الخلف لإعادة تركيبها والبدء في تشغيلها من جديد. وكانت هذه المصانع قد ظلت تعمل وتنتج تحت أصعب الظروف بل وتحت النيران المباشرة لمدفعية العدو وهاوناته وأخيراً طائراته، حينما اجبرت قدرتنا الدفاعية العدو على إقحام مجهوده الجوي في المعركة. ولكن حينما أصبح من المتعذر الاستمرار في هذا الوضع اتخذت الخطوات التي أشرنا إليها، فنقلت معامل تكرير البترول ومصانع السماد والورق بمنطقة السويس والزيتية والأدبية والمصانع الموجودة بمنطقة الإسماعيلية ومعدات وورش هيئة قناة السويس في الإسماعيلية وبور

سعيد إلى الخلف، وتم تشغيلها جميعاً في أماكنها الجديدة بنفس طاقتها الإنتاجية السابقة مما وفر ملايين الجنيهات على صورة معدات تم إنقاذها من التدمير المحقق وعلى صورة إنتاج للإستهلاك المحلي والتصدير. ولا تقل هذه العملية بأي حال من الأحوال عن عملية نقل المصانع السوفييتية إلى جبال الأورال في الحرب العالمية الثانية تحت ضغط الهجمات الألمانية الكثيفة مع مراعاة الفارق بين الإمكانيات.

وتمّ إنشاء خط المواصلات التليفونية المحوري بين القاهرة وأسوان بدلا من الخط الهوائي الذي كان مستخدما والذي كان معرضا للتلف مما كان يتسبب عنه انقطاع الاتصال بصفة مستمرة، وامتد منه فرع إلى منطقة البحر الأحمر ومدنها الرئيسية. كما بدأ في انشاء طرق برية جديدة تربط وادي النيل بمنطقة العمليات، فرصف طريق الصف ـ الزعفرانة على البحر الأحمر وطريق المنيا ـ رأس غارب وأعيد رصف طريق الأقصر ـ فقط ـ الغردقة مع إنشاء فرع إلى وادي قنا، ثم مد الطريق نفسه إلى سفاجا ثم القصير. كما تم إنشاء عشرات الطرق المرصوفة والمدكوكة خلف وفي عمق جبهة قناة السويس سواء موازية أو عمودية عليها لتسهيل الإمدادات والتحركات، ومدت مئات الكيلومترات من مواسير المياه لتوفيرها في الأماكن التي دعت الضرورة إلى توفيرها وانشأت خزانات المياه والوقود في مناطق متفرقة حسب الإحتياجات المدنية والعمليات المستقبلة تحسباً للظروف وتطوراتها، كما جهزت المستشفيات لاستقبال الحالات المتنوعة ووفرت لها الأدوات الجراحية والأدوية، كما تم توفير عربات نقل الدم وقطارات لنقل الجرحى وانشأت غرف عمليات تحت الأرض في منطقة القناة التي كان قد تم تهجير سكانها ـ عدا بور سعيد ـ إلى داخل البلاد وتم استيعابهم في مختلف القرى والمدن تبعاً لخطة موضوعة رغماً عن الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية التي تحيط بعمليات التهجير عموماً. ولا بد أن نذكر في هذا المقام المرحوم الدكتور نبوي المهندس وزير الصحة الذي كثيرا ما رافقني في جولاتي في الخطوط الدفاعية الأمامية أو في القواعد الخلفية وهو ببدلة الميدان ليقف بنفسه على كل كبيرة وصغيرة مذللاً الصعاب وموفراً الإحتياجات بطريقته السهلة وتواضعه الجم(١٤).

وبقى السؤال الهام: لماذا لم يبدأ بهذه التجهيزات من قبل؟ لماذا لم ينل مسرح العمليات في سيناء أو منطقة خطوط المواصلات أو القاعدة أي إهتمام قبل الهزيمة؟ لماذا لم يكن هناك تصور لكل هذه الأمور تحسباً للظروف والمفاجآت؟ إن هذا من أهم

واجبات ومسؤوليات وزير الدفاع التي يجب أن يتفرغ لها ويشرف على تنفيذها ويكون مسؤولاً أمام القيادة السياسية مسؤولية وزارية وأمام السلطة التشريعية مسؤولية برلمانية، أما إذا انصرفت الجهود لتركيز السلطات والجمع بين القيادة العسكرية والسلطة السياسيئة أي الجمع بين مسؤوليات وزيرالدفاع السياسية ومسؤوليات القائد العام العسكرية فتكون نتيجته الحتمية الضياع الكامل، أو على حد تعبير الرئيس عبد الناصر «فتكون النتيجة الجمع بين الفضيحة والمصيبة» وقد كان.

إغراق المدمرة إيلات

قد لا يعرف الكثيرون إن المدمرة إيلات الإسرائيلية والتي أغرقتها البحرية المصرية في مياهنا الإقليمية في منطقة بور سعيد يوم ٢١/ ١٠/ ١٩٦٧ هي في الأصل المدمرة المصرية إبراهيم التي كلفت بضرب ميناء حيفا يوم ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٦ أيام العدوان الثلاثي، إلا أن سوء الحظ وسوء التدبير معاً أوقعاها في موقف صعب لا قبل لها به في المياه الإقليمية لحيفا، فأسرها الأسطول الفرنسي الذي كان قابعاً هناك بعد معركة غير متكافئة وسلمها لإسرائيل التي غيرت إسمها إلى إيلات. كانت مصر في تلك الفترة تقاتل ولم تلق السلاح ورفضت الإستسلام بل كانت تقاوم وتحارب فالاشتباكات مستمرة مع العدو لا تنقطع ودورياتنا المقاتلة تنطلق لتمسك بتلابيب العدو وهزمناه في معركة رأس العش وأوقفنا تقدمه شمالاً في مضيق «رقبة الوزة» لاحتلال بور فؤاد الموقع الوحيد المتبقي لنا شرقي القناة والذي كان عبد الناصر يفكر في أن يجعله أحد مراكز انطلاقنا نحو الشرق حينما يحل الوقت المناسب. بل كانت أسراب طائراتنا ـ ورغماً عن التفوق الجوي الكاسح للعدو ـ تنطلق بين وقت وآخر لتدك مواقعه وتعود بسرعة إلى قواعدها لتحتمي بالدشم التي كنا قد بنيناها. وسط هذا الجو المشحون اقتربت المدمرة إيلات من مياهنا الاقليمية لتستعرض عضلاتها في تحدٍّ سافر واتخذ قرار بضرورة ضربها(١٥).

ولم يكن القرار سهلاً فقد كان قراراً سياسياً قبل كل شيء . . . كانت هناك أسباب قوية تدعو إلى ضرورة التصدي للمدمرة وإغراقها إن أمكن ذلك، فالغرض ثمين وسمين في نفس الوقت وزوارق الطوربيد جاهزة للعمل والقوات المسلحة والشعب المصري بل والشعوب العربية في حاجة إلى نصر بأي ثمن يعيد إليهم الثقة بالنفس،

والعالم كله في حاجة إلى فرقعة هائلة تجعله يقتنع بأن الأمر الواقع لن يفرض نفسه وأنه ما زال في جعبتنا أشياء كثيرة وإسرائيل فوق كل ذلك تحتاج إلى صفعة تقلل من صلفها وزهوها وكبريائها.

ولكن كانت المسألة لها وجه آخر يتعلق برد الفعل المحتمل للعدو. لأن نوع وحجم الفعل يتحددان دائماً برد الفعل المنتظر، فالقرار دائماً يتخذ بإرادة ناقصة يحده رد الفعل المنتظر خاصة وقدرتنا الذاتية ما زالت هشة واهنة. . . إغراق المدمرة ستصيبه بخسائر مادية لا شك فيها ولكن الأخطر خسارته في الأرواح التي لا شك أيضاً أنها ستكون ضخمة والعدو حساس دائماً إزاء خسارته من الجنود وهذا سيفقده عقله ويجعله يتصرف بقسوة وبلا حدود، فلا يمكن أن يمر الحدث دون عقاب. فهل من المصلحة تصعيد الموقف والإمكانيات قاصرة والموارد المتاحة تكفي بالكاد لإثبات الوجود؟ ولكن لا بد من إغراق المدمرة مهما كان رد الفعل ولم يبق إلا تحديد رد فعل العدو. . . كيف؟ وأين؟.

كان الحوار يدور بين الرئيس جمال عبد الناصر وبيني بعد أن أخطرني القائد العام بالموقف، وكان سؤاله الحائر في أي اتجاه سيكون رد فعل العدو؟ لم تكن الإجابة سهلة إذ كانت إمكانياته المتاحة تمكنه من ضرب أي غرض في الحد الأقصى لمواقعنا الدفاعية أو في أي بقعة من العمق. . . إذن فقد تكون الضربة المضادة على إحدى المناطق الآهلة بالسكان وقد تكون إحدى المناطق الصناعية في العمق بضربة جوية كثيفة أو بإحدى غاراته التي يجهزها من قبل لتنفيذها عند الحاجة. . . كل هذا ممكن، ولكن كانت آراؤنا قد رجحت ضرب معامل تكرير البترول في السويس فمعامل التكرير غرض غالي الثمن ذو قيمة إستراتيجية كبرى لسير المعركة كلها إذ يمدنا باحتياجاتنا من المواد البترولية وما أشد حاجتنا إليها، علاوة على أنه في مدى هاوناته ومدفعيته ولا يحتاج إلى مجهود جوي لضربه، ثم إنه سيؤثر تأثيراً نفسياً كبيراً لاشتعال النيران فترةطويلة بعد الضرب. وفي نهاية الحوار أمر الرئيس بأنه في حالة إصابة المدمرة أو إغراقها فلا تعرض لمحاولات الإنقاذ، لأن الغد مليءبالاحتمالات التي قد تلجئنا إلى عمليات إنقاذ مماثلة.

وتحدثت مع شعراوي جمعة وزير الداخلية لتعزيز وحدات المطافيء بمنطقة السويس وكذلك عززت المنطقة بوحدات مطافيء القوات المسلحة التي تحركت جميعها ليلاً من القاهرة إلى السويس وهي على أتم إستعداد.

وقبيل الغروب انطلقت زوارق الطوربيد لتصيب المدمرة في مقتل وتقسمها إلى شطرين وبعد دقائق أصبحت في قاع البحر وبقع الزيت الكبيرة مشتعلة بالنيران فوق مياه البحر وأصبح الماءتا بحار الذين كانوا على السطح في القاع طعاماً للحيتان. وبدأ العدو اتصالاته عن طريق الصليب الأحمر لكي يبدأ عملية الإنقاذ على أضواء المشاعل التي أسقطتها الطائرات أو أطلقتها المدفعية لتنير المكان لعشرات الطائرات والسفن والزوارق التي كانت تحاول طول الليل إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وفي اليوم التالي ضرب العدو معامل التكرير واشتعلت فيها النيران وبدأت معركة بين قوات المطافىء والنيران المشتعلة وكنا على إستعداد لها وقد بذل هؤلاء الرجال جهودهم الجبارة في صمت، وجرح من جرح ومات من مات ولكنهم تمكنوا من حصر النيران ثم إطفائها بأقل ما يمكن من خسائر.

وفي نفس اليوم بدأ التفكير في ضربة مضادة وكان القرار إشعال النيران في ميناء إيلات بأي ثمن فإيلات بها فناطيس البترول أيضاً وبها السفن، فهي غرض ثمين ذو أهمية إستراتيجية كبرى للعدو. إذن فالضربة ستكون موجعة أيضاً.

ويحدثنا الفريق مدكور أبو العز عن المهمة الجديدة التي كلف بها[١٦] فيقول «أصر القائد العام على تنفيذ العملية بواسطة القوات الجوية رغماً عن أن جميع الخطط الجوية بأنواع الطائرات المختلفة أكدت النتائج السلبية، وبأن الفشل الذريع متوقع لها في كل مرحلة من مراحلها. كان ذلك في اجتماع بمكتب القائد العام برئاسته وحضوري واللواء طلعت حسن علي رئيس هيئة العمليات للقوات المسلحة واللواء طيار محمود بركة رئيس عمليات القوات الجوية وأحد ضباط المخابرات الحربية لبحث القيام بالعملية الجوية التي نحن بصددها. ولما كنت متأكداً من النتائج الوخيمة التي تترتب على القيام بهذه العملية فقد وجدت نفسي في موقف صعب بين عدم التنفيذ والتنفيذ ولم أشأ أن أصعد الموقف فقمت بتنفيذ الأمر رغماً عني على أن أقدم له الإعتراض كتابة والإستقالة مسببة وهذا أضعف الإيمان، فأصدرت بدوري الأوامر إلى الوحدة المختصة للإستعداد لحين صدور الأمر بالتنفيذ وقبل نهاية الإجتماع دخل علينا أمين هويدي وزير الحربية وسأل عما إستقر عليه الرأي فرد القائد العام بأننا قررنا تنفيذ العملية الجوية وكلفني بشرح العملية الجوية للوزير، فبدأت حديثي بأنني لم أوافق على تنفيذ العملية

ولم يوافق أحد من المجتمعين عليها وأوضحت الأخطار التي تتعرض لها ونتائجها الوخيمة التي توقعتها. وفي هدوء يتصف به أمين هويدي شرح الظروف وانتهى إلى إرجاء تنفيذ هذه العملية لتنفيذها بوسيلة أخرى في وقت مناسب، وكان من غير المعقول أن أسمع من القائد العام قوله للوزير: تعرف يا سيادة الوزير إن هذا الرأي هو أحسن رأي. وبعد دقائق اتصل الرئيس عبد الناصر بالقائد العام فقال له إن الفريق أبو العز كان من رأيه الضرب». ثم علق الفريق مدكور على ذلك بما عنَّ له من تعليقات. والذي يعنينا من ذكر ذلك هو أن النظرة السياسية لا غنى عنها إطلاقا في إدارة العمليات الحربية إذ لم يكن موقفنا في تلك الفترة يحتمل تصعيد الموقف وتتابعه بعمليات كبيرة، فإدارة المعركة لا بد وأن تتفق مع الظروف السياسية المحيطة والإمكانيات المتاحة ويجب تطويع عامل الوقت لخدمة أغراضنا دون التخلي عنها.

واستقر الرأي على ضرب ميناء إيلات بعملية يقوم بها رجال الضفادع البشرية وكلفت المخابرات الحربية بالإعداد لها وتنفيذها... قد يستغرق ذلك بعض الوقت ولكنه «سيهدىء اللعب»... المهم تنفيذ الغرض حتى لوغيرنا الوسيلة فالحرب تعتمد في جوهرها على وسائل نقل تنقل المواد المتفجرة إلى الهدف. فالطائرة والصاروخ والمدفع والهاون والبندقية والفرد كلها وسائل نقل تنقل المواد المتفجرة إلى الغرض الذي نريده.

وبعد أسابيع نفذت العملية في ميناء العقبة الأردني دون علم السلطات الأردنية واحترقت خزانات البترول وغرقت بعض السفن والزوارق.

وكان نجاح هذه العملية هو آخر خبر أنقله إلى الرئيس جمال عبد الناصر بعد أن تقرر تركي لمسؤولية وزارة الحربية والإكتفاء بإشرافي على المخابرات العامة.

وأثبتت هذه المعارك عدة دروس هامة فقد كانت أول مرة في التاريخ تتمكن فيها أسماك صغيرة ـ وهي زوارق الطوربيد ـ من قتل الحيتان الكبيرة ـ وهي المدمرات. مما دعانا إلى أن نطالب بإلغاء عقد مدمرتين كان قد تم التعاقد عليهما منذ عام ١٩٦٤ أثناء محادثاتي مع الماريشال جريشكو في موسكو في ١٩٦٧/١١/١٠ (صفحة ٨ من الوثيقة ٥ المرفقة بالقسم الثالث قسم الوثائق) فخفة حركة زوارق الطوربيد وسرعتها الهائلة تعوض النقص في قوة النيران التي تتمتع بها القطع الكبيرة وبدأ التفكير جدياً في الموازنة بين استخدام القطع الكبيرة والقطع الصغيرة خاصة في الدول النامية.

كما اثبتت المعركة القيود الكثيرة التي تفرض على قرار الفعل ورد الفعل وليس المهم هو الفعل بل الأهم هو رد الفعل، فالضربة الثانية هي التي تحدد حجم ونوع الضربة الأولى وقد توقفها أصلاً وهذا هو قانون الردع الذي يتحكم في التوازن العالمي والإقليمي، فإذا كان الردع قادر على فرض الأمر الواقع فإن القدرة على الردع المضاد ترفض الأمر الواقع.

كما أثبتت هذه المعارك في ظل الموازين الدقيقة التي تتحكم في درجات التصعيد أن هذا لا يتعارض مع المحافظة على الغرض باتباع وسائل أخرى، فإن كانت الظروف لم تسمح بضرب ميناء إيلات بالقوات الجوية، فإنه أمكن تحقيق نفس الغرض باستخدام الضفادع البشرية.

وأخيراً فإن هذه المعارك أثبتت أن الصراع يتم بين إرادات وأن الإرادة لا يمكن القضاء عليها... قد تتقوقع وقد تختفي تحت عامل الخوف أو تفاوت التوازن ولكن هذه العوارض مؤقتة وبمجرد اختفائها تبدأ الإرادة في التحرك من جديد. وقد ظن العدو خطأً أن إرادتنا انتهت ولكن عانى من تحركها من جديد وتحمل خسائر موجعة، فقد أصبحنا قادرين على أن نرد على الضربة بضربة مضادة تماما كما يحدث في مباراة البينج بونج.

فرض الشرعية وتحديد إقامة المشير عامر

وسط المسؤوليات الجسام التي فرضها الموقف العصيب الذي كانت تمر فيه البلاد برزت إلى السطح قضية غريبة تهدد الشرعية القائمة من أساسها بل وتهدد الأمن القومي للبلاد في وقت ينوء فيه هذا الأمن بتهديدات ثقيلة لايعلم إلا الله كيف ينجو منها، ووجدتني وسط المشكلة بحكم المنصب والإتجاه.

كان في رأيي ـ وما زال ـ أن السبب الرئيسي في الهزيمة كان يتركز في الفجوات الكبيرة في العلاقة بين القيادة السياسية والعسكرية إذ شكلت القيادة العسكرية والقوات المسلحة بالتبعية نتوءاً خطيراً في بناء الدولة، ولقد كان في رأيي ـ حتى في الأيام الأولى بعد الهزيمة ـ أن لا أمل في أي إصلاح إلا إذا أبعد المشير ورجاله وكافة القادة الكبار عن مناصبهم فهم المسؤولون الحقيقيون عما لحق بالبلاد[١٧]. وكان من الواجب أن يصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراته الشاملة الفورية ليحسم الموقف بطريقة

جذرية بعد تراجعه عن التنحي يوم ١٠/٦/١٩٦٧. إلا أن الرئيس لم يفعل فقد كان دائم التردد عند مواجهة الأمور في القوات المسلحة فهذه - وللأسف الشديد - كانت حقيقة واقعة سواء قبل النكسة في وجود المشير أو بعد النكسة في غيابه . . . كان الرئيس يخشى القوات المسلحة فهي الأداة التي استخدمها في التغييرات الثورية الهائلة التي قام بها منذ قيام الثورة وكان يتحاشى الإصطدام بها حتى لا تصبح أداة في يد غيره لإحداث تغيير غير مرغوب فيه (١٩). . . !!! ولذلك فقد كان قراره في تأمين النظام عاملاً أساسياً في حساباته عند صناعة القرار أو إصداره.

ولمعرفة عبد الحكيم عامر بهذه الطبيعة في الرئيس فقد تمادى في عداونه على الشرعية القائمة وكان يمكن للهزيمة أن تكون وحدها كافية لأن تحول بينه وبين ذلك، ولكن على العكس لم يكن آلاف الجنود الهائمين على وجوههم شرق أو غرب القناة وقد قتل منهم مئات الشهداء وأسر منهم آلاف الضحايا بالرادع الكافي لكي ينزوي باختياره. فبعد أن قبل الرجل أن يتنحى يوم ٨/٦/١٩٦٧ عن قيادة القوات المسلحة إلا أنه عاد فتشبث بمناصبه كلها حتى لا تفسر استقالته بأنه مسؤول عن الهزيمة العسكرية، فقد اتخذ المشير وقادته بعد النكسة وحتى الآن خطأ واضحاً بإلصاق الهزيمة العسكرية بالقيادة السياسية!!! ولذلك فإن الرجل لم يقبل عرض الرئيس له - وهو عرض غير معقول وغير مبرر لقائد مهزوم - بالإكتفاء بمنصب نائب رئيس الجمهورية بل تمسك بكل قواه بالمنصب الأهم وهو منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وترك الباب مفتوحاً لمزيد من الاتصالات، ولكنه أخذ في نفس الوقت يستغل الموقف في تحويل منزله بالجيزة إلى قلعة حقيقية تمهيداً لمعركة فاصلة كان ينوي دخولها من أجل استرجاع السلطة المفقودة. فكثف من وحدة الحراسة من الشرطة العسكرية وعززها ببعض العربات المصفحة كما أحضر أكثر من ٣٠٠ فرد مدني من بلدته أسطال - محافظة المنيا - وسلحهم وضمهم إلى قوة حراسة منزله وأمر بتحصين المنزل بشكاير الرمل وسد كافة الطرق الموصلة إليه، ثم سمح لعشرات من الضباط المؤيدين من مختلف الرتب بالاعتصام تحت سقف منزله بل وأخذ يستدعي ضباطاً آخرين ويجتمع بهم خلسة في «مشتل» خلف منزله بعد أن أحدث فتحة في السور الذي يفصل المشتل عن المنزل، وأمر بتوزيع منشورات تلقي تبعة الهزيمة على القيادة السياسية وأعاد طباعة استقالته التي تقدم بها عام ١٩٦٢ والتي سحبها بعد الأزمة التي حدثت في تلك الفترة (١٩). وكان الخطر

الأكبر لهذا العصيان ضد الشرعية هو الأنقسام الذي بدأ يحدث داخل القوات المسلحة، فقد تحركت بعض الوحدات بقيادة ضباطها في مظاهرات تهتف مطالبة بعودة المشير وبدأ ولاء الضباط في الوحدات يتزعزع وأصبحت القوات المسلحة حقلاً خصباً للشائعات والأستقطابات. وللدلالة على مدى الفوضى التي وصلت إليها الأمور أن أحد الضباط المعتصمين في منزل المشير ـ وعند محاولة القبض عليه لتحديه القانون ـ استغاث بزملائه فأغاثه خمسة يرتدون الجلابيب وهم يطلقون بنادقهم الآلية وعززتهم نيران من داخل منزل المشير ثم تحركت أربعة عربات جيب من حول منزل المشير لمطاردة القوة التي كانت تنفذ القانون في شوارع الجيزة وهي تطلق النيران على مشهد من المارين، وقد تبلغتُ هذه الحادثة من قائد الشرطة العسكرية يوم ٥/ ٨/ ١٩٦٧ وكنت قد استلمت منصبي كوزير للحربية يوم ٢١/ ٧/ ١٩٦٧.

وتحدياً لكل التقاليد والقوانين أمر المشير عامر يوم ٢١/ ٧/ ١٩٦٧ ـ بعد أن إستقر في منزله بالجيزة وبعد تركه منزله بالحلمية ـ بنقل الأسلحة التي كانت موجودة في المنزل القديم إلى منزله بالجيزة [٢٠] ثم سلم السيد عباس رضوان وزير الداخلية الأسبق ٥٠٠٠ جنيه ذهب داخل خمسة أكياس لحفظها عنده، وقد تم ضبط الذهب مدفوناً في أرض زراعية «بالحورانية ـ محافظة الجيزة» وهي بلدة السيد عباس رضوان داخل حقيبة جلدية، وقد تبين نقص الأكياس ولم يتمكن سيادته من تبرير ذلك. وبعد أن توليت رئاسة المخابرات العامة في ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧ علاوة على منصبي كوزير للحربية تبين أن السيد صلاح نصر رئيس المخابرات السابق استلم ٦٠,٠٠٠ جنيه مصري من خزينة الجهاز وسلمها بدوره إلى السيد عباس رضوان للإحتفاظ بها طرفه، وقد عثر على المبلغ ناقصاً ١١,٠٠٠ جنيه مدفونة بالحورانية أيضاً، ولم يتمكن السيد عباس رضوان من تبرير هذا النقص [٢١].

كان المشير عامر يريد أن يهدم المعبد على من فيه دون تقدير للمسؤولية أو خطورة الأوضاع. وزاد تورط المشير وأعوانه بتدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم بالاستعانة ببعض الضباط وبقوات الصاعقة، وكانت كل من المخابرات العامة والمخابرات الحربية ترصدان خطوات التآمر. ولكن بينما كانت المخابرات الحربية تبلغ الجهات المسؤولة بخطواتها أولاً بأول، كان السيد صلاح نصر رئيس المخابرات العامة ـ قبل أن أتولى رئاستها ـ يمنع إرسال المعلومات، وهذه قرينة دامغة تثبت اشتراكه في كل ما يجري.

وكانت هناك ترتيبات إضافية قد اتخذت لمعرفة كل ما يدور داخل منزل المشير والمشتل المجاور له. وبدأت الترتيبات التي يقوم بها المشير وأعوانه تتبلور في مؤامرة حقيقية لقلب نظام الحكم حدد لتنفيذها يوم ٢٧/٨/١٩٦٧ وكانت الخطة سوف تتم على مرحلتين: المرحلة الأولى تمهيدية بالدعاية داخل القوات المسلحة وإثارة البلبلة والشائعات ومحاولة جذب أكبر عدد ممكن من الضباط وأعضاء مجلس الشعب خاصة عن محافظة المنيا، والمرحلة الثانية وكانت تعتمد على قوات الصاعقة بأنشاص والتي كان عليها تأمين وصول المشير إلى القيادة الشرقية في منطقة القناة ليتولى من جديد منصبه كنائب للقائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم يقوم المشير بفرض مطالبه بالقوة على الرئيس عبد الناصر وإن لم يقبل تحرك بقواته إلى القاهرة لاسقاط النظام.

ولمعرفة التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتابنا مع عبد الناصر - طبعة ثانية المشار إليه وكذلك إلى الوثيقة رقم ٧ التي أرفقناها في قسم الوثائق في آخر الكتاب وهي عبارة عن بعض تقارير إدارة المخابرات العسكرية والشرطة العسكرية بهذا الخصوص.

وإزاء هذا الموقف الخطير صدرت تعليمات الرئيس إلى كل من شعراوي جمعة وزير الداخلية وسامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات وأمين هويدي وزير الحربية بوضع خطة لمواجهة الموقف الخطير وتحديد إقامة المشير لتطويق أعماله الضارة. وكان اقتناع الرئيس أخيراً باتخاذ هذه الخطوة في حد ذاته عملاً إيجابياً حقيقة إذ لم ينجح أحد من رجال الحرس القديم رغماً عن تكرار محاولة البعض منهم في إقناعه بذلك، وكان هذا يرجع أولاً إلى أن الأمور وصلت إلى منتهاها وأن الصراعات التي كانت موجودة بين رجال الحرس القديم لم يكن لها وجود في «الجماعة المختارة» على الأقل في ذلك الوقت، لذلك كانت حسابات الرئيس أسهل وأيسر لوضع حد لموضوع كان لا بد أن يحسم من أواخر الخمسينات أو أوائل الستينات بطريقة أسهل. وكان التردد في حسمه أمراً لا يمكن تبريره.

كانت المهمة دقيقة لأنها كانت تتعلق بالمشير الذي لم يقدم لأحد منا من الناحية الشخصية سوءاً أو ضرراً، ثم كان الرجل رغماً عن كل شيء يمثل وزناً حقيقياً تعمل له كافة الحسابات، وكان من المحتم علينا التحرك بمنتهى الحكمة حتى لا تتحول التصفية السلمية إلى صدام حقيقي يشعل الحرائق في كل شيء، وعلاوة على ذلك فقد

كانت المهمة ذات حساسية بالغة فكثير من الأجهزة مثل القوات المسلحة والمخابرات العامة كانت متعاطفة تماماً مع المشير وكان علينا أن نحسب تقلب الجهات المحايدة حسب تطور اتجاه الريح ، أما أجهزة وزارة الداخلية فلها حساباتها المعقدة في مثل هذه الأحوال. ثم كانت المأمورية واجبة فالعدو شرق القناة والموضوع أصبح يتعلق بتهديدات تعني الأمن القومي والشرعية القائمة في وقت واحد.

ولذلك فقد قررنا الإلتزام بالسرية المطلقة فاتفقنا على أن نطلق الإسم الكودي «جونسون» على العملية كلها كما اتفقنا على أن تتم اجتماعاتنا ليلاً في «نادي الشمس» بمصر الجديدة، ولم يخطر أحد غيرنا بالمهمة في المراحل الأولى وأي قول غير هذا عارٍ تماماً عن الصحة ودون الدخول في تفاصيل معقدة إنتهينا إلى التصور الآتي:

- أن تتم كل الخطوات بمعرفتنا وتحت السيطرة الكاملة من ثلاثتنا.
- أصلح مكان للقبض على المشير هو طريق صلاح سالم إذ كان من عادته اجتيازه ليلاً ومعه عدد قليل من الحراس وعادة ما يكون في حالة غير كاملة من اليقظة.
- أنسب وقت للتنفيذ هو أثناء عودته ليلاً من سهرته في مصر الجديدة.
- يتم سد الطريق عند إحدى فتحاته بحيث تضطر عربة المشير إلى التهدئة والإنحراف إلى الجانب الآخر من الطريق.
- يتم السيطرة على العربة ومن فيها بسرعة مع تفادي أي إشتباك.
- وضع المشير في مكان مجهز من قبل.

ووافق الرئيس على الخطة وأمر بمناقشتها مع السيد زكريا محي الدين الذي لاحظنا عند اجتماعنا به في منزله أنه على علم بها، واتفقنا جميعا على التفاصيل وعلى السرية الكاملة ووافق الرئيس بعد ذلك على الخطة بصفة نهائية على ألا يبدأ في تنفيذها إلا بأمر منه، وحينما كنا نعيد تقييم الخطة ظهر بها عيوب كثيرة.

- فالخطة غاية في التعقيد ويجب أن تكون الخطة سهلة ومبسطة.
- وهي في الوقت نفسه جامدة تتبع توقيتاً دقيقاً ومقتل الخطة دائماً في جمودها وعدم مرونتها.

- ثم إحتمال وقوع اشتباك مسلح قائم بشكل جدي.
- ثم من يضمن عدم كثافة المرور في ساعة مرور سيارة المشير؟
- ثم من يضمن ألا يكون المشير في وعيه الكامل إستثناءاً من الظروف العادية؟

وهنا قررنا إلغاء الخطة ووضع بديل لها لملافاة العيوب السابقة وكنا في سباق مع الزمن، فمؤتمر القمة سيعقد في الخرطوم يوم ٢٩/٨/١٩٦٧ ولا بد من حسم الموقف قبل ذلك، والجانب الآخر ضاعف من نشاطه وظهر أن عملية ما قد أوشكت على أن تكون جاهزة للتنفيذ، وكان الموقف في القوات المسلحة يزداد سوءاً من حالة البلبلة القائمة. وانتهينا إلى الخطة التالية:

- يستدعى المشير إلى منزل الرئيس في منشية البكري ليلاً لأي سبب يراه الرئيس.
- في نفس الوقت تتجه قوة من القوات المسلحةإلى منزل المشير بالجيزة لحصاره والقبض على من فيه على أن يتم ذلك قبل أول ضوء في اليوم التالي.
- تحدد إقامة المشيرفي منزله بالجيزة مؤقتاً لحين نقله إلى مكان أمين.
- تبدأ عملية أخرى في اليوم التالي لعملية اعتقال المشير للسيطرة على جهاز المخابرات العامة الذي ظهر جلياً أن رئيسه وبعض قادته إلى جانب المشير (يقوم أمين هويدي بهذه العملية ويتولى رئاسة الجهاز بمجرد السيطرة عليه علاوة على مسؤوليته كوزير للحربية).

ووافق الرئيس على الخطة ورأى أن يحضر معه في لقائه مع المشير كل من السادة زكريا محي الدين وحسين الشافعي وأنور السادات. وحدد موعد اللقاء مع المشير في الساعة السابعة يوم ٢٥/٨/١٩٦٧ واتصل الرئيس بنفسه بالمشير يوم ٢٤/٨/١٩٦٧ ودعاه للإجتماع في المنزل.

ووافق المشير على ذلك مرحباً فربما اعتقد أن الرئيس تراجع كعادته وربما ظن أنه سيرافقه في السفر إلى الخرطوم لحضور المؤتمر وربما فعل ذلك كتغطية لتنفيذ مؤامرته التي كان قد حدد لها يوم ٢٧/٨/١٩٦٧ للإستيلاء على الحكم.

وفي الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٢٥/٨/١٩٦٧ اجتمع الآتون في مكتب سامي شرف للتنفيذ [٢٢].

شعراوي جمعة	وزير الداخلية
أمين هويدي	وزير الحربية
محمد فوزي	القائد العام للقوات المسلحة
سامي شرف	سكرتير الرئيس للمعلومات
محمد صادق	مدير المخابرات الحربية
سعد عبد الكريم	قائد الشرطة العسكرية

وبدأت بصفتي وزيراً للحربية إصدار الأوامر لتنفيذ العملية الخاصة بحصار منزل المشير وتصفيته، وشددت على تجنب التصادم وتحاشي تبادل إطلاق النيران، ويقوم القائد العام بالإتصال بي بين وقت وآخر لإعطائي صورة عن الموقف، وأثناء إصدار التعليمات وصل المشير مبكراً عن موعده بثلث ساعة فانصرف شعراوي وسامي لتنفيذ دورهما في القبض على سائق المشير ومرافقه العقيد محمود طنطاوي أحد أفراد مكتب المشير وهو من خيرة ضباط القوات المسلحة علماً وأخلاقاً، وتمّ وضع عربة المشير في الكاراج الخاص بمنزل الرئيس وأمرت سائق عربتي «عثمان» بأن ينتظر بالعربة على الباب الداخلي لمنزل الرئيس لتوصيل المشير بعد انتهاء العملية إلى منزله حيث تحدد إقامته، وانهيت أوامري على عجل وانصرف كل من القائد العام ومدير المخابرات الحربية وقائد الشرطة العسكرية للقيام بواجباتهم، ودخلت إلى منزل الرئيس وشاهدت بنفسي كل ما حدث وسمعت بأذني كل ما قيل وما رأيته وسمعته خارج موضوع هذا الكتاب(٢٣).

كل ما يمكنني أن أذكره في هذا المقام أن الحوار الدائر بين المشير والرئيس في حضور السادة زكريا محي الدين، وحسين الشافعي، والسادات لم يكن سهلاً أو ليناً بل خرج في كثير من الأحيان عن حد اللياقة، فقد سمعت المشير يرد على الرئيس حينما أخبره بأن يلزم منزله في هذه الفترة الحرجة بالآتي: «يعني بتحدد إقامتي وبتحطني تحت التحفظ... قطع لسانك». وعلى أي حال فقد كانت تصرفات الحاضرين كما شاهدتها كالآتي:

الرئيس عبد الناصر كان قلقاً يدخن بشراهة، دائم الإتصال وأنا معه بالسيد

عباس رضوان في منزل الجيزة ليصفي الموقف في سلام. ثم صعد إلى الدور الثاني ليستريح أو يبتعد عن مسرح الأحداث وكنت سعيداً بذلك حتى لا يتراجع.

المشير عامر كان ثابت الجنان ولم يضعف وليس صحيحاً ما كتبه البعض عن أنه كان يبكي ويصيح فلم يحدث هذا على الإطلاق رغماً عن شعوره بدقة الموقف، وقد صحبته بنفسي عندما خرج إلى الحديقة أحاول أن أقنعه باللين ليتخلى عن تصلبه وعناده، وحاول الإنتحار في تلك الليلة وحضرت بنفسي الواقعة.

السيد زكريا محي الدين جالس في هدوء لا تظهر ملامحه الخارجية إنفعالاته الداخلية.

السيد أنور السادات كانت دموعه تتساقط على خديه وهو يرى المشير في المصيدة، إذ أنه كان الوحيد من أعضاء مجلس الثورة الذي حضر بعض سهرات المشير وكان يغدق عليه كثيراً من المصاريف السرية.

السيد حسين الشافعي غلبه الجوع في الفجر ووجدته جالساً أمام طبق كبير من الفاكهة وقال لي «ما فيش فايدة... لازم نفضُّها بقى».

وفي الساعة الخامسة صباحاً إستدعاني أحد ضباط الياوران إلى التليفون ـ وكنت ما أزال داخل منزل الرئيس أتنقل بين الصالة والحجرات ـ لأن الفريق فوزي على التليفون، واستمعت لفوزي وهو يقول «المأمورية انتهت يا فندم دون أي صدام والمنزل خالي الآن» وقلت له «الحمد لله متشكر». وأسرعت إلى الدور العلوي لأبلغ الرئيس بالسيطرة على الموقف دون صدام ورد الرئيس «الحمد لله». ولم أدخل حجرة الصالون مرة أخرى ولم أقابل أحداً بعد ذلك وغادرت فوراً منزل الرئيس وعبرت الشارع إلى مكتب سامي شرف حيث وجدته جالساً هو وشعراوي حيث تركتهما أول الليل، ومن خلال النافذة رأينا إحدى العربات تتحرك بعد فترة من الوقت وفيها ثلاثة: المشيرعامر والسيدين زكريا محي الدين وحسين الشافعي. وكان المشير شخصاً آخرغير الشخص الذي وصل البارحة إلى منزل الرئيس، فقد نزع عنه سلطانه وعاد ليحترم الشرعية بعد ليلة عصيبة ورغم أنفه وتم تحديد إقامته في منزله بالجيزة بعد أن كان قد أخلي من العصاة.

وفي حوالي الساعة ٦ صباح يوم ١٩٦٧/٨/٢٦ اتصل الرئيس تلفونياً بسامي شرف

ليطمئن علي الأحوال وطلب محادثتي على التليفون وقال «شكراً على ما بذلته. والله كانت ليلة عصيبة. هل أفطرت؟» فقلت له «نعم والحمد لله» ولم نكن قد ذقنا للأكل أو للنوم طعماً، ثم سأل عن المأمورية الأخرى وهل كل شيء جاهز؟ وأجبته بالإيجاب.

كانت المأمورية الأخرى تتعلق باستلامي السلطات في جهاز المخابرات العامة في نفس اليوم وبعد ساعات قليلة . . . كانت مأمورية ثقيلة ثانية في الإنتظار ولكن هذه قصة أخرى مليئة بالعبر والدروس.

كانت الليلة العصيبة ليلة ٢٥/٢٦ أغسطس١٩٦٧ من أخطر الليالي التي مرت بها ثورة يوليو ١٩٥٢، وعلى الرغم من ذلك فإن الكثيرين لا يعرفون عنها شيئاً بينما يعرف البعض أغلب أحداثها ويتجاهلها أو يحرفها، ولكن الحقيقة هي كما رويتها بصفتي أحد صانعيها وهي توضح خطورة العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية وتأثير عدم وضوحها على الأمن القومي للبلاد. ومع تقديرنا الشديد لعبد الناصر فإنه تجاهل هذا الموضوع بادىء الأمر حينما كان يغلب «التأمين الذاتي» على «الأمن القومي» ولكنه حينما أراد أن يصحح المعادلة بعد أن لمس السلبيات التي أخذت تتراكم «كان الحصان قد أصبح جامحاً بحيث لم يعد في الإمكان السيطرة عليه». وظل «الحصان» هكذا حتى بعد الهزيمة ولم يكن من الممكن إيقافه إلا باستخدام القوة في تلك الليلة العصيبة، وهذا أمر لا يجوز.

ولقد أراد الرئيس إستغلال النجاح الذي تحقق ليلة ٢٥/٢٦ أغسطس ١٩٦٧ ليصبح وزير الحربية وهو ممثل السلطة السياسية ومشرفاً حقيقياً على المؤسسة العسكرية لما في ذلك من تأكيد لمبدأ خضوع القيادة العسكرية للقيادة السياسية، إلا أنه سرعان ما عاد إلى حساباته القديمة التي يغلب فيها التأمين الذاتي على الأمن القومي وتردد في حسم الموقف خوفاً من الإحتكاك بالمؤسسة العسكرية، وهذا كان مجرد وهم سيطر على الرئيس الأمر الذي جعلني أكف عن العمل كوزير للحربية ثلاثة أشهر كاملة لم أدخل فيها مبنى القيادة حتى يبت في هذا الأمر الخطير، وانتهى إلى أن ركّز مسؤوليات الوزير والقائد العام في يد واحدة كما سبق وأوضحنا.

وفي تقديري فإن تلك الليلة كانت البداية الحقيقية لما عرف بعد ذلك بحركة مايو ١٩٦٧ التي قام بها الرئيس السادات، فمن تصرفات القدر أن «عامر» سقط من كشف

المتنافسين على منصب رئيس الجمهورية منذ تلك الليلة ولم يكن السادات أو غيره من الموجودين في قاعة الانتظار يحلم بالرئاسة في ظل بقائه، وأنا لا أقصد أن السادات خطط لذلك أو عمل له ولكني أتحدث عن تصرفات القدر إذ استمر في لعبته فقدم السيد زكريا محي الدين إستقالته ولم يبق في حلبة السباق بعد ذلك إلا السيدان حسين الشافعي وأنور السادات. وسرعان ما وجه القدر ضربته الثالثة والحاسمة حينما قام الرئيس عبد الناصر بتعيين السادات نائباً لرئيس الجمهورية رغماً عن كل التوقعات، وأصبح بذلك قاب قوسين أو أدنى من «كرسي السلطان»، ثم ضرب القدر ضربته الأخيرة ومات عبد الناصر وتولى السادات الذي لم ينس أبداً أن الذي قام بالدور الأكبر لإزاحة المشير ليلة ٢٥/ ٢٦ أغسطس ١٩٦٧ هم الثلاثة «أمين هويدي، وشعراوي جمعة وسامي شرف» وخشي الرجل أن يتكرر ما حدث للمشير معه وكانت خشيته على غير أساس.

رئيساً للمخابرات العامة

أثناء الإعداد لعملية «جونسون» لإزاحة «المشيرعامر» الذي أعلن العصيان على السلطة الشرعية والذي تسبب في هزيمتنا المنكرة والذي كان يهدد بتصرفاته وحدة القوات المسلحة والعدو رابض على الضفة الشرقية للقناة، قررنا حتمية شمول العملية لجهاز المخابرات العامة أيضاً حيث ظهر أن السيد صلاح نصر متعاون مع المشير ورجاله، بل تستر على أعمالهم وتآمرهم. وكلفني الرئيس بأن أتولى رئاسة الجهاز ـ لأنني كنت أحد من شاركوا في تأسيسه ـ بعد تصفية منزل الجيزة من المشير وأعوانه وحراسه إلى جانب عملي كوزير للحربية، وهذه سابقة لم تحدث من قبل منذ قيام الثورة... فأن يجمع فرد واحد بين مسؤليتي وزارة الحربية والمخابرات العامة وفي مثل الظروف التي كانت سائدة أمر فوق الطاقة، ولذلك فإنني كنت واضحاً حينما قلت للرئيس «رحم الله أمرؤاً عرف قدر نفسه... فإن هذا الوضع خارج قدراتي من جانب وضد الصالح العام من جانب آخر ولذلك فحينما تستقر الأمور فأرجو أن أتخفف من إحدى المسؤليتين أو من كليهما طالما كان ذلك تحقيقاً للصالح العام». ووافق الرئيس.

وسبق أن ذكرت أنه في يوم ٢٤/ ٨/ ١٩٦٧ اتفق الرئيس مع المشير لمقابلته في منزله بمنشية البكري مساء ٢٥/ ٨/ ١٩٦٧ لنبدأ نحن في تنفيذ عملية جونسون، وفي اليوم

نفسه أي يوم ٢٤/٨/١٩٦٧ تقابلت في منزلي مع السيد محمود عبد السلام وهو من الضباط الأحرار الذين شاركوني صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢في ضبط الأوضاع بالكتيبة الرابعة المشاة التي كانت موجودة في رفح والذي عينته كأركان حرب الكتيبة يوم الثورة ثم نقلته للعمل بجهاز المخابرات العامة منذ أواخر الخمسينات حينها كنت أعمل نائباً لرئيس الجهاز. والرجل يتمتع بمزايا كثيرة فهو ليس زميل وصديق فحسب ولكنه فوق ذلك يتمتع بكفاءة نادرة في معالجة الأمور .

وقد حدثته في هذه المقابلة عن تغييرات سوف تحدث في بعض أجهزة الدولة وأنني سأتولى رئاسة جهاز المخابرات خلال الساعات القليلة القادمة وسوف أكون في مكتب رئيس الجهاز الساعة ١٠ صباح يوم ٢٦/٨/١٩٦٧ وعليه أن يكون في انتظاري لأنه سيعمل كمدير لمكتبي منذ لحظة وصولي، ووافق الرجل دون تردد أو تساؤلات فالثقة كاملة بيننا علاوة على أنه يعرف أنني لن أزيد حرفاً عما قلت. وقبل أن ينصرف اتفقت معه على عدم تبادل الإتصال في الساعات القادمة وحتى وصولي إلى الجهاز في الموعد المتفق عليه وإن حدث تغيير في الموعد لظروف طارئة فإن الإتصال سوف يكون من جانبي، وكان علي أن أضع خطة ابتدائية لتحديد الخطوات التي تنفذ إن سارت الأمور سيرها الطبيعي وحددت هذه الخطوات في الآتي :

١ ـ التحفظ على بعض المسؤولين ممن تجمعت عنهم معلومات بالاساءة في التصرف للتحقيق معهم في أمور كان الحديث يدور بشأنها همساً (كان عدد هؤلاء ١١ فرداً).

٢ـ إعطاء بعض المسؤولين إجازة إجبارية حتى يتحدد موقفهم ولتسهيل عملية التصحيح المقبلة، فلا يمكن دخول الهواء النقي إلا بعد طرد الهواء الفاسد (كان عدد هؤلاء ٧ أفراد).

٣ـ إجراء حركة تعيينات جديدة في الأجهزة الحساسة (كان عدد من شملتهم حركة التعيينات عشرة أفراد).

٤ـ واجبات سريعة للأجهزة لتنفيذها تبعاً لاحتياجات داخلية وخارجية .

٥ـ تحديد الموضوعات التي يتم التحدث فيها مع «كبار» رجال الجهاز عند اجتماعي بهم في أقرب وقت ممكن للحد من حالة القلق الحتمية التي ستسود الجميع نتيجة

للإجراءات السابقة، وتوضيح الخطوط العامة الرئيسية للإتجاهات الجديدة لسير الجهاز وعلاقاته بالأجهزة الأخرى.

وقد سهل لي الإعداد لهذه الإجراءات الحساسة أنني ابن قديم للجهاز شاركت في تأسيسه كما سبق القول وتوليت فيه من قبل أكبر المناصب لمدة لا تقل عن خمسة سنوات في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، ولذلك فكنت أعرف أفراده وتنظيمه وطريقة عمله وإيجابياته وسلبياته. ولكن كانت هناك أمور كثيرة قد استجدت أعرف عنها القليل وتركت للأيام القليلة القادمة توضيحها علماً بأنني أعرف تماماً درجة تعقيدها، لدرجة أن أحد رؤوساء الجهاز الذين تولوا قيادته بعد تركي إياه وفي إجتماع أخير مع رؤوساء الإدارات وهو يتأهب لتولي منصب جديد نقل إليه قال لهم بالحرف الواحد «والله أنا قعدت معاكم الفترة الماضية ودخلت الجهاز وأنا لا أعرف كيف يعمل وأغادره الآن وأنا لا أعرف أيضاً كيف يعمل» والشيء الغريب أنه سمح لنفسه بعد ذلك أن يقيم أعمال الجهاز أثناء فترة رئاستي له.

وبعد انتهاء عملية «جونسون» بنجاح كامل وبطريقة سلمية تأهبت للذهاب إلى المخابرات العامة، وكان من رأي شعراوي وسامي أن تسبقني فصيلة من الشرطة العسكرية تحسباً لأي موقف مفاجىء، إلا أنني إستبعدت هذا الحل في الحال إذ كيف أتولى رئاسة جهاز خدمت فيه من قبل خمس سنوات كاملة وأعرف كل أفراده تقريباً في ظل حماية من الشرطة العسكرية؟ هذا غير معقول وغير جائز وفضلت الذهاب وحدي وبعربتي الخاصة وبدون سائق أو مرافق.

وحين مغادرتي مكتب سامي اتفقت معه على أن يتصل بالسيد «وجيه عبد الله» مدير مكتب السيد صلاح نصر لإخطاره بصدور أوامر الرئيس بتعييني رئيساً للجهاز وبأنني في طريقي إليه. وفعلاً كنت على الباب الخارجي الرئيسي للمبنى في تمام العاشرة صباحاً، ولما سألني رئيس مكتب الأمن عن شخصيتي أخبرته بأنني رئيس الجهاز الجديد فأدوا التحية الواجبة وأخذت المصعد إلى الدور الأول في طريقي إلى مكتب رئيس الجهاز وحدي إذ كنت أعرف طريقي تماماً. . . كنت أكره هذا المكتب ولا أستريح له فالطريق إليه خافت الضوء والمكتب نفسه بالرغم من إتساعه إلا أن أثاثه قاتم ملحق به حجرتان أخريتان. . . كان أشبه بالشقة الخاصة المقبضة التي تحتم إضاءة الأنوار فيها

ليل نهار. وتذكرت وأنا في الحجرة بعض الأحداث والتصادمات في فترة خدمتي السابقة كنائب لرئيس الجهاز في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات تركت ترسبات في نفسي. والشيء الغريب أن شعوري بالانقباض من هذا المكتب لازمني طوال فترة رئاستي للجهاز من ٢٦/٨/١٩٦٧ حتى ٢٥/٤/١٩٧٠ وما زلت أذكر كيف شعرت بالراحة العميقة وأنا أخرج من الباب الرئيسي بعد أن سلمت قيادته للسيد محمد حافظ إسماعيل بعد ثلاث سنوات بدأت بدخولي من نفس الباب بتلك الطريقة الغريبة.

وتأخرمحمود عبد السلام ساعة كاملة ولم يحضر السيد وجيه عبد الله لاستقبالي كما كان مفروضاً عليه أن يفعل ولم أضيع وقتي. . . إتصلت بالسيد صلاح نصر في منزله لأبلغه بأنني توليت رئاسة الجهاز إلا أنه فضل ألا يرد وهذه كانت طبيعته يتحاشى المواجهة. وتركت له خبراً بالرسالة ووصل محمود عبد السلام ليعمل كمدير لمكتبي وبدأنا في تنفيذ القرارات التي كانت معدة من قبل: قرارت التحفظ، ووضع بعض الأفراد في إجازات إجبارية وصدور حركة التنقلات. وتمت كافة العمليات الثقيلة المؤسفة التي كانت الظروف تحتم إتخاذها بالرغم من المشاعر الحزينة التي كانت تسيطر على النفس. . . وقد تم كل ذلك في حسم وهدوء وسرعة ـ بعكس ما كان يحدث في القوات المسلحة نتيجة للحسابات التي كان يجريها الرئيس ـ وقد أطلق الرئيس بعد ذلك على هذه العملية «سقوط دولة المخابرات». . . وبدأت العجلة تدور.

وبدأت القضايا تقفز إلى السطح في تتابع سريع: (٢٢)

● القضية الأولى وهي القضية الخاصة باستلام السيدين صلاح نصر وعباس رضوان مبلغ ال ٦٠,٠٠٠ جنيه مصري وقد سبق الحديث عنها وقدمت إلى محكمة الشعب ضمن قضية قلب نظام الحكم.

● القضية الثانية وهي ما عرفت بقضية السموم إذ كان السيد صلاح نصر قد استلم قدراً من سم «الأكونتين» من قسم السموم في الجهاز وأمر بوضعها في كبسولات «الريالتين» وتسلمها منه «المشير عامر»، وهي التي استخدمها في الإنتحار كتقارير الطب الشرعي وتحقيقات النائب العام وقدمت إلى محكمة الشعب ضمن قضية محاولة قلب نظام الحكم.

● القضية الثالثة وهي إنحرافات مذهلة وخطيرة كانت تتم على مدى سنوات

طويلة وهي التي عرفت بعد ذلك بقضية إنحراف المخابرات، وقدمت إلى محكمة الشعب وحكم على السيد صلاح نصر فيها بالسجن ٤٠ عاماً.

● القضية الرابعة وهي ما عرفت بعد ذلك بقضية «تعذيب المخابرات» وقدمت إلى محكمة الشعب بناء على تعليمات الرئيس وحكم فيها بالبراءة.

ولكن كانت القضية الكبرى التي تشكل تحدياً كبيراً في تلك الفترة العصيبة هي الحصول على معلومات دقيقة عن العدو بالوسائل السرية والعلنية، وفي الوقت نفسه منع العدو من الحصول على المعلومات سواء عن طريق الوسائل السرية والعلنية أيضا. ولكن كان لا بد أولاً من تحديد بعض المفاهيم التي تتلافى سلبيات الماضي وتعزز إيجابياته.

● ففي اجتماع مع رئيس نيابة أمن الدولة اتفقت معه على ترحيل كافة المتهمين الموضوعين تحت الحفظ من المخابرات العامة على ذمة قضايا خاصة بها وتم تنفيذ ذلك. ومنذ أوائل عملي بالمخابرات العامة حتى مغادرتي إياها وعلى مدى ثلاث سنوات لم يتحفظ في الجهاز على أي فرد سوى السيد عثمان أحمد عثمان على ذمة إحدى قضايا الجاسوسية والتي أتهم فيها بنقل معلومات خطيرة إلى إسرائيل.

● صدرت تعليمات بعدم قيام الجهاز بأي تحقيقات وأن تحال الموضوعات التي تستدعي ذلك إلى النيابة ونفذ ذلك بدقة تامة، فلم يقم الجهاز بالتحقيق إلا في قضية واحدة عرفت بعد ذلك بقضية «كاسيباتس» تتعلق بالتلاعب في إحدى شركات القطاع العام وكانت التهم تتركز حول مسؤولين كبيرين كانا أخوين لعضوين في اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي، وعرضت نتائج التحقيق على اللجنة التنفيذية العليا برئاسة الرئيس عبد الناصر ووافقت اللجنة على التوصيات التي انتهى إليها الجهاز.

● تم تركيز سلطة الضبطية القضائية التي يخولها لنا القانون في يد رئيس الجهاز ولم تستخدم هذه السلطة إطلاقاً طوال رئاستي للجهاز سواء بواسطتي أو بواسطة أحد المرؤوسين بالوكالة.

● حددنا سلطة الأمر «بالقيام بالأعمال القذرة» للمخابرات Dirty Works تنظيم أعمالها مثل عمليات السيطرة Control واستخدام النساء وتزوير الجوازات أو

الوثائق والصور أو تزييف العملة أو استخدام السموم أو التنصت على الإتصالات التليفونية، وكانت النتيجة إيجابية تماماً لأن التنظيم وتوضيح الحدود والمسؤوليات عوامل لا تتعارض أبداً مع الكفاءة بل تزيد منها.

- أعيد النظر في كل الموضوعين على قوائم الممنوعين من السفر أو الدخول بواسطة المخابرات العامة ورفعناهم جميعاً من القوائم، وقد حرصت على مقابلة من تيسر وجوده بنفسي وأفهمتهم الأسباب التي وضعوا من أجلها في القوائم وأن عليهم تلافي ذلك، ولم يوضع فرد واحد من هذه القوائم بواسطة المخابرات العامة أثناء رئاستي لها.
- تم وضع نظام دقيق للمصاريف السرية، وكان من نتيجة ذلك توفير المال اللازم لإنشاء نظام الكمبيوتر بمبانيه وأجهزته وأفراده، وحينها تركت الجهاز كاد العمل يوشك أن يتم في هذا المشروع الكبير وحينها أفتتح المشروع بعد ذلك نسبه رئيس الجهاز الذي قام بذلك إلى جهده ولم أدعَ إلى الإفتتاح!!!

ولم يكن غريباً بعد ذلك أن يتفرغ الجهاز للقيام بأعماله الخطيرة في ظل عودة الثقة إلى أعضائه وفي ظل التعليمات الواضحة التي حددت الإطار السليم لتحركاته مما بدأ ينعكس على أعماله الداخلية والخارجية على حد سواء. وأجدني مطالب بتوضيح بعض أعمال هذا الجهاز الوطني الذي يعمل رجاله في صمت ونكران ذات والذي يتم تجاهله وتجاهل أعماله عند ذكر الحسنات ويتصدر الموقف عند التحدث عن السيئات.

المخابرات والمعلومات

إن أهم واجب للمخابرات هو الحصول على المعلومات عن الأعداء والأصدقاء على حد سواء، ووسط العواصف التي واجهتني في الأيام الأولى لرئاستي لجهاز المخابرات العامة إلى جانب مسؤولياتي الجسيمة كوزير للحربية، وأمام العقبات الكأداء التي كانت تواجهني وأنا مطالب بإعادة بناء مؤسستين خطيرتين كسيحتين بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وهما القوات المسلحة والمخابرات العامة، كان إهتمامي مركزاً على معرفة المعلومات المتاحة لدى الجهاز عن العدو قبل النكسة وبعدها. وقد صُدمت حقيقة من القدر الضئيل من المعلومات التي كانت متيسرة في ذلك الوقت من أغسطس ١٩٦٧.

وقد تحدث البعض عن الفشل الأكيد للمخابرات الحربية ـ تحت رئاسة اللواء

محمد صادق الذي أصبح بعد ذلك وزيراً للدفاع ـ في الحصول على المعلومات اللازمة سواء عن تسليح العدو أو نواياه، بل كان هذا الفشل موضع إهتمام من المحاكم التي شكلت لمحاكمة بعض المسؤولين عن النكسة ولكن لم يتحدث أحد من قبل عن موقف المخابرات العامة ـ تحت رئاسة السيد صلاح نصر ـ من هذه القضية. وأحب أن أؤكد أن تقصيراً كبيراً قد حدث في الحصول على المعلومات الهامة المطلوبة بعد أن كنا في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ـ حينها كنت مسؤولاً عن هيئة المعلومات والتقديرات ـ قد قطعنا شوطاً كبيراً في التعرف على العدو بطريقة علمية. وكان «قسم إسرائيل» يبذل جهوداً مضنية في تنفيذ «خطة الحصول على المعلومات» الموضوعة وتوجيه المصادر العلنية والسرية للحصول على ما نطلب، فقد كنا أول من اكتشف بناء «المفاعل الذري الإسرائيلي في ديمونة بالنقب» مما جعلنا نستعين بعلمائنا في الذرة لتحديد الإحتياجات المطلوبة وتحليل المعلومات التي يتم الحصول عليها ثم إعادة توجيه المصادر المختلفة للحصول على معلومات إضافية.

وقد قيل إن المخابرات العامة حصلت على معلومات بقرب عدوان إسرائيلي عام ١٩٦٧ وهذا غير حقيقي، إذ ورد ذلك في تقرير أخبار واحد من مصدر متوسط القدرة (حددت درجته بدرجة ب ٢) ولكنه لم يؤكد أو يتابع. وهناك فرق كبير بين الأخبار والمعلومات إذ ان الأخيرة هي أخبار مؤكدة ولا يتعامل صاحب القرار مع الأخبار ولكنه يتعامل دائماً مع المعلومات وقد ذهب البعض إلى تأكيد أن «رأفت الهجان» المندوب الذي نجحت المخابرات العامة بجهد طيب من زرعه داخل إسرائيل قد أرسل أخباراً مؤكدة عن العدوان الإسرائيلي المرتقب. بل وذهب البعض إلى حد تأكيد أنه أرسل خطة العدوان بعد مغامرات تخيلوها وكتبوها وهذا غير صحيح بالمرة لأن «الهجان» لم تمتد كفاءته أو قدرته إلى حد القيام بذلك من جانب، علاوة على أن تقييم عمله كان متواضعاً يحيطه الشك من جانب آخر.

وكان من اللازم تعزيز الإدارات المختصة بالمعلومات والتقديرات بكفاءات خاصة مع تحديد الإحتياجات التي يتحتم تنفيذها والحصول على معلومات عنها مع الأخذ بعين الأعتبار أن اختلافاً كبيراً قد حدث، فقد أصبحنا مطالبين بالحصول على معلومات عن الأراضي المحتلة بعد الهزيمة بعد أن كانت تلك الأراضي في ايدينا، وعن تحركات ودفاعات ونوايا العدو في سيناء وقد كانت أرضنا التي نستخدمها كقاعدة للإندفاع إلى

أرض العدو في إسرائيل. ثم اختلاف كبير آخر هو أننا أصبحنا مطالبين بمعرفة نوايا العدو في عبور القناة وهو على بعد حوالي ١٠٠ كيلومتر من العاصمة، بعد أن كنا مطالبين بمعرفة نوايا العدو لاختراق حدودنا السياسية في الشرق على بعد أكثر من ٣٥٠ كيلومتر من العاصمة مما كان يوفر وقتاً لا بأس به للإنذار بتوقع عدوان. بل أصبح من مسؤوليتنا الحصول على معلومات عن المعارك الدائرة اثناء ما سمي بحرب الاستنزاف لتقييم النتائج الحقيقية للاشتباكات المستمرة.

كنا إذن في سباق مع الزمن وفي ظروف غير مؤاتية، ولذلك كان علينا أن نتبع طرقاً غير تقليدية في توسيع مصادرنا للحصول على المعلومات:

● فغيرنا من طبيعة السواتر التي كانت تغطي أعمالنا في المطارات والموانىء والعواصم الهامة بالنسبة لنا.

● وأنشأنا قنوات خلفية مع كثير من أجهزة المخابرات في العالم وأهم هذه القنوات كانت القناة الخلفية مع المخابرات المركزية الأميركية وهي نفسها القناة التي استخدمها الرئيس السادات بعد ذلك في الاتصال مع واشنطن بفارق كبير في غرض الاستخدام، إذ كان الغرض أولاً بقصد التأثير على مجريات الأمور لصالحنا ومعرفة المعلومات الهامة المؤثرة عن طريق المخابرات المركزية. بينما تحول الغرض بعد ذلك لإجراء مفاوضات السلام والاتصال بين البيت الأبيض في واشنطن وبين رئاسة الجمهورية في القاهرة. كان مندوب المخابرات الأميركية الذي أدار القناة هو «يوجين ترون»، وكذلك كانت هناك قناة أخرى مع جهاز المخابرات السوفييتية KGB وهو فاديم كريتشنكو واسمه «الدلع» جورج، وكان يتسم بالطبيعة التقليدية للنظام السوفييتي كله... كان يقرأ الخبر الذي يصله من موسكو ثم يدون ما نعطيه له من معلومات بالحرف والكلمة لينقلها إلى رئاسته. وحينما غادرت جهاز المخابرات العامة كنا على اتصال مع ٢٦ جهاز مخابرات في العالم تُشرف عليها ادارة الإتصالات الخارجية برئاسة اللواء محمد رفعت حسين وهو صديق عزيز أدى خدمات جليلة لبلاده سواء وهو يعمل مديراً لمكتبي كوزير للحربية أو رئيساً لإدارة الاتصالات الخارجية بعد أن نقلته ليعمل معي في المخابرات العامة. وأذكر بهذه المناسبة ووسط مسؤولياتنا الجسام

أننا أنشأنا جهاز المخابرات لمنظمة تحرير فلسطين كما أنشأنا جهاز المخابرات في ليبيا بعد قيام ثورة الفاتح في سبتمبر ١٩٦٩ وكانت معاهدنا ومراكز تدريبنا مفتوحة على مصراعيها لتؤدي هذا الواجب القومي.

- التوسع والتركيز على أعمال كسر الشيفرة وقد تم الحصول على معلومات هامة عن هذا الطريق.
- عمليات التصوير باستخدام عدسات حساسة نادرة يمكنها إلتقاط الصور حتى في ضوء القمر العادي.
- تكثيف الإتصال مع الجماعات المضادة للحركة الصهيونية، وقد تعاونت بعض هذه الجماعات تعاوناً شريفاً دون الحصول على أي مقابل.
- الحصول على الكثير من النشرات والكتب والوثائق والتوسع في ترجمتها وفحصها، إذ أن المصادر العلنية بها أكثر من ٨٠٪ من المعلومات الهامة المفيدة التي يمكن الاستفادة منها لو أحسن فحصها وربطها مع بعضها البعض.
- إدخال نظام الميكروفيلم والكمبيوتر والتركيز على خرائط المعلومات بطرق حديثة تسهل تقديم المعلومات عند طلبها في أقصر وقت ممكن.
- التوسع في توقيع المعلومات على الخرائط أو بالجداول الإحصائية إختصاراً لوقت الراسل والمرسل إليه.
- إتباع نظام الجماعات الخاصة التي تتكون لمواجهة وإدارة عمليات خاصة، ويفضل تنظيمها بمجرد الإنتهاء من أعمالها.
- تخصيص مجموعة بأجهزتها للتسمع على المحادثات التليفونية واللاسلكية للعدو أثناء الإشتباكات الفعلية مع إصدار تقارير يومية توضح نتيجة الإشتباكات الفعلية.
- الوقوف أولاً بأول على حالة الاستعداد الفعلية للقوات المسلحة بفروعها المختلفة ورفع تقارير تفصيلية إلى الرئيس حتى يقف بنفسه على حقيقة الأوضاع فلا تتكرر المأساة التي حدثت قبل الهزيمة حينما لم يكن الرئيس قادراً على معرفة حقيقة

الأوضاع داخل المؤسسة العسكرية .

● تدريب المسؤولين في القطاع العام والحكومة على ترتيبات الأمن المختلفة .

وقدمت المخابرات العامة تقديرات موقف وتقارير معلومات عن: التوازن العسكري، الأغراض والأهداف الإستراتيجية، القوة البشرية، المواصلات بما في ذلك السكة الحديدية والموانىء والكباري والمطارات، الصناعات الهامة وأماكن وجود المصانع، مصادر الطاقة، المعسكرات وأماكن الحشد، المناورات بالجنود للعدو وتدريب مراكز رئاساته، الصناعات الحربية، القدرات النووية، الأعياد اليهودية . . . الخ وتم توقيع هذه المعلومات في حجرة خرائط انشئت حديثاً وبها الخرائط والماكيتات والميكروفيلم وكانت تتصدرها صورة جوية كبيرة للمفاعل الذري الإسرائيلي في ديمونة طلبت المخابرات العامة تصويره عند اكتشافنا إياه .

كما تتبعت المخابرات العامة ـ عن طريق التنصت على الشبكات اللاسلكية للعدو وتقارير الإستطلاع وتقارير معلومات من بعض العملاء ومن المعلومات المستقاة من المصادر المكشوفة والمناورات ـ مراحل تطور إجراءات العدو لمواجهة القوات المصرية عند عبورها قناة السويس وقد تم بلورة ذلك في الإجراءات الآتية :

أ ـ المرحلة الأولى

تصور نجاح القوات المصرية في عبور قناة السويس بعرض المواجهة كلها في اتجاه المحاور الثلاثة وتحقيق نجاح جزئي في اتجاه المحور الشمالي والأوسط، وكان على الدفاع الإسرائيلي السماح بالنجاح الإبتدائي في المحور الشمالي مع مواجهة ذلك بمعارك تعطيلية . أما بالنسبة للمحورين الأوسط والجنوبي فكان القرار الإنسحاب الى خط المضايق مع القيام بهجمات مضادة تعطيلية لإيقاع أكبر حجم من الخسائر مع القيام بهجمات جوية مركزة لتدمير كافة نقط العبور في الضفتين الشرقية والغربية وضرب القواعد الادارية في الضفة الغربية وتدميرها لعزل القوات التي عبرت والتعامل معها .

ب ـ المرحلة الثانية

القيام بهجوم مضاد في اتجاه المحور الجنوبي والأوسط مع إيقاف تقدم القوات على المحور الشمالي واستغلال النجاح بالعبور في الإتجاه جنوب الاسماعيلية، ثم الإنتشار في

الضفة الغربية في اتجاه بور سعيد شمالاً ثم في اتجاه السويس والأدبية جنوباً مع دفع عناصر خفيفة لتهديد القاهرة في إتجاه الأدبية ـ القطامية ـ القاهرة.

والشيء الغريب أن أحمد اسماعيل وهو رئيس للمخابرات العامة كان يعرف هذه المعلومات تماماً وأطلع عليها ولكنه بعد ذلك وكما سوف نرى لم يأخذ أي احتياطات لاحتمال عبور العدو في الديفزوار إلى الضفة الغربية. وكان الرئيس عبد الناصر يعلق على وفرة المعلومات التي كنا نغذي الأجهزة بها «إننا نتحرك في إسرائيل كيفما نشاء وكانت مشكلتنا قبل ١٩٦٧ قلة المعلومات ومشكلتنا الآن كيف نستفيد من المعلومات الكثيرة المتوفرة».

ومثل آخر على كيف كانت المخابرات العامة توجه كل جهودها لخدمة المعركة القادمة، إذ أصدرت توجيهاً ببحث الأعياد اليهودية على مدار السنة والتعريف بها حتى يمكن إستغلالها عسكرياً بواسطة القوات المسلحة أو الأعمال الفدائية لتوجيه ضربات مؤثرة باستغلال حالة الركود المحتملة في هذه المناسبات للتأثير على الروح المعنوية داخل إسرائيل، كذا التأثير المادي بضرب التجمعات والأهداف الإسرائيلية، ولتحقيق المفاجأة حينما يتم الإستعداد لتحديد يوم وساعة القتال أي يوم وساعة الصفر. وشلمت الدراسة ثمانية أعياد على مدار السنة: عيد الفصح، الاسابيع، عيد المظال، رأس السنة العبرية، يوم الغفران أو كيبور، عيد الأضواء، عيد البوريم ثم أخيراً عيد لاج بعومار ونظراً لاختلاف تاريخ الأعياد من عام إلى آخر[٢٣] وفقاً للتقويم القائم تم إعطاء فكرة شاملة عن التقويم اليهودي وجدول يوضح توقيت الأعياد اليهودية حتى عام ١٩٩٢، فمثلاً حدد تقويم الأعياد اليهودية عام ١٩٧٣ ـ وهو العام الذي بدأت فيه الحرب ـ كالآتي:

عيد الفصح	١٧ أبريل	الأسابيع		٦	يونيو
عيد المظال	١١ أكتوبر	رأس السنة العبرية		٢٧	أكتوبر
بوريم	١٨ مارس	كيبور أو يوم الغفران أو يوم الكفاءة		٦	أكتوبر

كما حرصت الدراسة على توضيح عادات اليهود وحياتهم اليومية في هذه الأعياد[٢٤].

ومن الأمثلة على ما كان يشغلنا في تلك الفترة تقديرنا للمجهود الجوي الإسرائيلي ومواقع الصواريخ والرئاسات، ودون الإخلال بالسرية كانت بعض تقديراتنا كالآتي:

١ـعدد الطلعات اليومية التي كان يمكن للعدو القيام بها: ١٢٥ للفوتور، ٣٩٠ للميراج ٣ ج، ٢٥٠ لكل من سوبر ميستير ٤ أ، ٢٦٠ للأوريجان، ٥١ للمتيور، ٦٠٠ فوجا ميستير، ٢٤٠ سكاي هوك. أي بمجموع ٢١٦٦ طلعة/ يوم لمسافة تتراوح بين ٣٥٠ ـ ٨٠٠ كلم علماً بأن الطائرات فوتور وميراج وسكاي هوك تغطي جميع الأهداف في الجمهورية.

٢ـتعمل هذه الطائرات في قواعد جوية رئيسية في رامات دافيد وهي قاعدة المنطقة الشمالية وعكير (تل نوف) وهي قاعدة المنطقة الوسطى وحاشور (فنسطينا) وهي قاعدة المنطقة الجنوبية وحاشريم وبها كلية الطيران، علاوة على ٣ مطارات رئيسية درجة أولى في اللد وتل أبيب وحيفا، ٥ مطارات رئيسية درجة ثانية، ويحتاج لتشغيلها بكامل طاقتها من ٦ ـ ١٢ ساعة علاوة على ٩ مطارات أخرى يمكن إستخدامها وقت الطوارىء والعمليات بعد عمل ترتيبات إدارية وفنية إضافية، وكذلك ١٧ أرض نزول كما يوجد ٨ مطارات في سينا، ٢٣ في الضفة الغربية، ١ في الجولان.

٣ـحددت أماكن الصواريخ ومحطات الرادار المستديمة والمؤقتة بإحداثياتها بما في ذلك بعض المواقع غير المؤكدة كذا حجم البحرية وتوزيعها على موانىء حيفا وكيشون وعكا وأسدود وإيلات، كما حددت مواقع القوات الخاصة مثل الضفادع البشرية في عتليت كذا حجم القوات البرية وأماكن حشدها.

٤ـحددت مواقع ووصف مراكز الرئاسات في زمن السلم ووقت العمليات وعلى سبيل المثال:

رئاسة الأركان في تل أبيب على طريق بتاح تكفا شمال شرق السكة الحديد القديمة بكيلومتر واحد، وفي العمليات غرب مدرسة مكفية إسرائيل الزراعية، قيادة السلاح البحري شمال شرق فنار-حيفا، قيادة السلاح الجوي ضمن معسكر مطار الرملة غرب الخط الحديدي الرملة ـ بير السبع، قيادة المنطقة الشمالية في الناصرة (مركز بوليس الناصرة)، قيادة المنطقة الجنوبية في مركز بوليس بير السبع القديم، قيادة المنطقة

الوسطى جنوب غرب الرملة غرب الطريق جنوب مخازن شورة.

وحددت مناطق الحشد وأماكن المعسكرات والطرق وتفضيلات الموانىء كما حددت الاهداف الاستراتيجية وتوزيعها على المناطق المختلفة.

وغيرها كثير وكثير.

كما تم تزويد الجهات المعنية بكافة المعلومات عن دفاعات العدو على الجانب الشرقي للقناة بما في ذلك تصوير خط بارليف بالكامل والدفاعات إلى عمق أكثر من ٣٠ كلم كما تم الحصول على معلومات عن مواقع الحشد الخلفية وتسليح القوات أولاً بأول، والتغيرات التي كانت تتم بين الوحدات وكيفية إدارتهم للمعركة وإخلاء الجرحى أيام حرب الإستنزاف بطائرات الهليكوبتر والوقوف على الحالة المعنوية السيئة للوحدات مثل امتناع بعض الضباط عن تنفيذ الأوامر وترك الجنود لمواقعهم وتغيب الأفراد عن الإلتحاق بوحداتهم بعد إنتهاء الإجازات.

ويحضرني بهذه المناسبة تصرف غريب عندما صورنا خط بارليف لأول مرة بعدسات تلتقط صورها عن بعد وسط مقاومة غريبة من القوات المسلحة في منطقة القناة... كان خط بارليف قد أنشىء على مراحل وعلى فترات متقطعة وكان في إمكان القوات المسلحة هدمه والتدخل المستمر في جهود إنشائه قبل أن يصبح خطاً مبنياً وتحصينه بقضبان حديدية نزعتها إسرائيل من خط السكة الحديد القنطرة ـ العريش، ولا أدري حتى الآن لم سمحت قواتنا بإنشاء هذا الخط بل وبإقامة الحاجز الترابي دون تدخل مستمر من جانبنا لإيقاف العمل فيه أو تعطيله على أقل تقدير؟!! كانت البيانات العسكرية تصدر يومياً معلنة تحطيم الخط وإحداث خسائر كبيرة في أفراد العدو وإنشاءاته، ولدهشتي الشديدة ـ حينما إطلعت على صور الدشم بعد ضربها بطريقة متواصلة وكثيفة ـ أنها كانت سليمة تماماً وأن هناك فارقاً كبيراً بين البيانات المعلنة وبين الحقيقة الخطيرة. فأمرت بوضع كل الصور الملتقطة داخل البوم لإرسالها للسيد الرئيس على الرغم من توعك كان قد ألمّ به اضطره للإنتقال إلى استراحته بالقناطر الخيرية وعلقت على الألبوم بالآتي «الصور ملتقطة حديثاً وبعد آخر بيان عسكري يعلن تدمير الخط... توضح الصور أن الدشم سليمة تماماً... نحن نحتاج إلى قنابل خارقة

للدرع أو أي وسائل أخرى يمكنها اختراق الأسقف المنيعة . . . ستتابع التصوير أولاً بأول» .

وأرسلت الألبوم إلى السيد سامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات ليرسله فوراً إلى الرئيس في القناطر على الرغم من إعتكافه لخطورته، وأصدرت تعليماتي للأجهزة المختصة لموالاة المراقبة والتصوير. . . وفي التصوير التالي لاحظت أن الخط ما زال سليماً على الرغم من البيانات العسكرية التي كانت تؤكد تدميره وجهزت الألبوم الثاني وأشرت عليه بالآتي «البيانات المستمرة تؤكد على تدمير خط بارليف والصور تؤكد أنه سليم. جارين متابعة الموقف» . وقبل إرسال «الألبوم» اتصلت بالرئيس تليفونياً إذ كان قد عاد لتوه من القناطر الخيرية وهنأته بالسلامة وأخبرته بأن «الألبوم الثاني لخط بارليف في طريقه إليه» . وتساءل الرئيس «أي ألبوم؟ . . وصعقت إذ لم يكن «الألبوم الأول » قد أرسل له فأخبرته بالموضوع واستشاط غضباً وأخبرني بأن أرسل موضوعاتي باسمه شخصياً منذ الآن» . ويبدو أن السيد سامي شرف كان قد قدر أن صحة الرئيس لم تكن تسمح بعرض هذا الموضوع الخطير على سيادته أو ربما يكون قد قدر أن الأسبقية الأولى هي صحة الرئيس أما الموضوعات الأخرى فقد تكون أسبقيتها أقل!! .

وعلى أي حال فقد كان خط بارليف قد استقر مكانه بعد أن ترك فترة طويلة دون تدخل جاد من جانبنا حتى تم اجتياحه بعد العبور يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ واستيلاء قواتنا عليه وكانت دشمه وتحصيناته وخنادقه سليمة تماماً كما كانت .

ومن أهم الموضوعات التي نالت إهتمامنا تفكير العدو في مواجهة العبور المتوقع، وقد أجرى العدو إحدى المناورات بالجنود في عمق سيناء لإختبار الأفكار المطروحة وقد كنا نتابعها بوسائلنا الخاصة باهتمام. . . كان هناك رأي أن يوقفوا الهجوم باغراق قواتنا في القناة عند بدء محاولتها العبور أو على أكثر تقدير بعد أن تضع أقدامها على الشاطىء الشرقي حتى لا تتمكن من إنشاء رؤوس الكباري، ولذلك أقاموا الحائط الترابي أمام خط بارليف وكذلك أجهزة إطلاق النيران فوق سطح المياه. أما الرأي الآخر فكان يرى ترك قواتنا تتقدم حتى تتورط تماماً في العمق ثم يتم الإلتفاف من حولها وقطع خطوط مواصلاتها مع القاعدة في الغرب مستغلين تفوقهم الجوي، وفي هذا المشروع تم اختبار خطة «العبور» التي طبقت بعد ذلك عند إحداثهم لثغرة الدفزاور. وكان هذا النقاش

هو نفسه الذي دار في أوساط القيادة الألمانية العليا أثناء الحرب العالمية الثانية عن كيفية مواجهة الغزو المتوقع، فقد كان «رونشتيد» يرى ضرب قوات الغزو على شاطىء الأطلنطي دون السماح لها بإنشاء رؤوس الشواطىء، بينما كان بعض القادة الآخرين مثل «رومل» يرون العكس من ذلك بالسماح للقوات بالنزول ثم القيام بالهجوم المضاد لإغراقها في البحر وقد حاولوا ذلك فعلاً في هجوم «الأردن» وكاد ينجح في تطويق قوات الغزو لولا التفوق الجوي لدى الحلفاء الذي بدأ يلعب دوراً حيوياً لقلب كفة الميزان بعد أن تحسنت الأحوال الجوية. . . كانت هذه المعلومات حافزاً لي لكي أتصل بالأستاذ محمد حسنين هيكل يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣ (٢٥) بعد أن لاحظت توقف قواتنا بعد العبور ذاكراً له ضرورة الإندفاع إلى المضايق قبل أن يفيق العدو من الضربة، وأذكر أنني كنت ألح في ضرورة إسقاط قوات المظلات على الجانب الشرقي والغربي في المضايق حتى يتسنى لقواتنا الاندفاع إلى الشرق لاحتلال خط المضايق الاستراتيجي، ورد هيكل بأن الرأي وجيه ولكنهم «في القيادة لا يريدون تدخلاً من أي فرد». وأذكر أيضاً أنه عندما بدأت المعلومات تتسرب عن عبور بعض الدبابات المعادية إلى الغرب قمت بالإتصال مع أحد المسؤولين بالمخابرات العامة لأذكره بالمناورة الإسرائيلية التي سبق الحديث عنها وحذرته من أنهم ربما يحاولون إحداث ثغرة لتطويق قواتنا بقطع خطوط مواصلاتها في الشاطىء الغربي للقناة، وحينما عاد ليتصل بي بعد فترة أكد أنها مجرد عدد من الدبابات الفردية أمكن السيطرة عليها!!!

وكنا نحاول أيضاً تبادل المعلومات مع أجهزة المخابرات الأخرى ومن بينها المخابرات المركزية الأميركية والمخابرات السوفييتية، وأذكر أنه أثناء زيارتي لموسكو قابلت الرفيق أندروبوف رئيس جهاز الـ K G B وحاولت تنسيق تبادل المعلومات معه ولاحظت إهتمامه بالحصول على معلومات عن النشاط الاميركي، إلا أنني أفهمته أننا نهتم إلى جانب ذلك بالحصول على معلومات عن إسرائيل فلديهم الوسائل الكثيرة المتاحة لذلك، إلا أنني وحتى أن تركت الجهاز لم أحصل من المخابرات السوفييتية على معلومات عن إسرائيل ذات قيمة. كما حاولت أن أحصل من «أندروبوف» على بعض الأجهزة الخاصة بأعمال المخابرات ووجدته حريصاً في مقابل ذلك على أن يرسل لنا خبراء للقيام بالتدريب ورفضت ذلك مؤكداً على أن العملية تجارية بحتة وبأننا سندفع الثمن فور إستلامنا للبضاعة وكانت النتيجة أننا لم نحصل على أجهزة غير التي كنا

نستخدمها من قبل. . . وحينما تركت الجهاز في أوائل عام ١٩٧٠ لم يكن به خبير سوفييتي أو أجنبي واحد وقد قلت في كلمة الوداع التي ألقيتها في حضور رؤوساء الإدارات «إنني إستلمت جهازاً ليس به خبير أجنبي واحد وها أنذا أقوم بتسليمه وليس به خبير أجنبي واحد» .

والوثيقة رقم ٨ المرفقة في قسم الوثائق بآخر الكتاب هي المحضر الرسمي للقائي مع الرفيق أندروبوف في موسكو يوم ١٠/ ١١/ ١٩٦٧ .

ومن خبرتي في هذا المجال يمكنني أن أقرر أن الفائدة ليست في مجرد الحصول على المعلومات ولكن الفائدة الحقيقية في تحليلها لمعرفة النوايا المستقبلة، ثم يسبق ذلك ويفوقه الاستفادة من المعلومات والتصرف إزاءها برد الفعل المناسب. فكان من المؤكد مثلاً قيام العدو بالهجوم في يونيو ١٩٦٧ فقد أجمعت كل المصادر ـ عدا المخابرات العامة والمخابرات الحربية المصرية ـ على ذلك وأكد الرئيس عبد الناصر أن الهجوم سيتم يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ بناء على حساباته السليمة، وبأنه سيبدأ بضربة جوية مركزة فكيف استفادت القيادة العسكرية من هذه المعلومات المؤكدة؟ كيف تصرفت إزاءها؟ كيف واجهتها؟

هذا هو السؤال؟

منع العدو من الحصول على معلومات

الزلزال الذي أحدثته الهزيمة جعل الجمهورية مكشوفة تماماً Vulnerable الأمر الذي جعل موضوع حماية الجبهة الداخلية ينال أسبقية خاصة إذ لا أمل من تغيير الموقف لصالحنا إلا عن هذا الطريق. ولم تكن الدعاية المضادة هي السلاح الوحيد المصوب إلى الجبهة الداخلية ولكن محاولات اختراقها كانت مستمرة بجهود مكثفة في دول عديدة وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وكما سبق القول فإن المحاولات في مجال المخابرات تبذل للحصول على المعلومات من المصادر المكشوفة والمصادر السرية على حد سواء. ولمقاومة المحاولات في المجالات المكشوفة يحتاج الأمر إلى إتخاذ إجراءات شاملة تمس أجهزة الدولةخاصة تلك التي تتميز بحساسيات دقيقة بل وتمس الشعب نفسه، أما المصادر السرية فيمكن منع

العدو من الإستفادة منها عن طريق الأجهزة المتخصصة وبعمليات مقاومة الجاسوسية Counter Espionage.

ولم نكن نبدأ من الصفر فكان هناك الكثير من الترتيبات التي عملت قبل الهزيمة في مجال تأمين الوثائق والإحصائيات والسيطرة على الصحافة إلى حد ما، ولكن ظروف النكسة حتمت التوسع في تلك الإجراءات وتطبيقها بحسم وجدية... وقد كانت الإغارة التي قام بها العدو على محطة كهرباء «هو» بنجع حمادي وقناطر نجع حمادي وكوبري قنا ليلة ٣١/ ١٠/ ١٩٦٨ بمثابة إنذار لنا بأننا نعيش مثلاً بلا غطاء، ليس فقط من الناحية العسكرية التي كشفت الغارة عن سلبياتها ولكن أيضاً من ناحية حجم المعلومات التي تنتجها الوسائل العلنية والصحافة للعدو.

وبالرغم من أن أجهزة الإعلام والبيانات الحربية الصادرة عن الغارة قد قللت من نتائجها، فإنني شكلت لجنة من المخابرات العامة لبحث الموضوع على الطبيعة وقد أصدرت المخابرات العامة تقريراً للجنة تقصي الحقائق هذه ووزعناه على كافة الجهات المعنية بملاحظاتنا واقتراحاتنا. وقد ثبت أن الغارة الإسرائيلية كانت ناجحة تماماً وأنها نفذت دون أي مقاومة أو دفاع من جانبنا، علاوة على أن العدو استفاد فائدة كبرى من المعلومات المنشورة في الصحافة استفادة كاملة فقد دأبت شركات القطاع العام المنفذة لمثل هذا المشروعات ـ وكنوع من الدعاية لأعمالها ـ على الإعلان عن أعمالها معززة بالإحصائيات والصور والرسومات التوضيحية التي تحتوي على معلومات تفصيلية عن المباني والأبعاد بين غرف الآلات والأجهزة ومولدات الكهرباء والأقسام الميكانيكية والدعامات، بحيث يسهل الخروج منها بتصور تفصيلي عن الهدف الذي سيتم مهاجمته، وكشفت دراستنا عن فجوات خطيرة يحسن التعرض لبعضها حتى ندلل على قيمة المتابعة التي يمكن لجهاز المخابرات القيام بها إذا ركز على واجباته

- فقد ثبت أن الذي كان يحرس محطة مولدات الكهرباء في نجع حمادي خفير مدني واحد وكان هذا هو الحال في الأغراض الأخرى علماً بأننا في زمن الحرب، أي لم يكن لدينا حتى ذلك الوقت خطة للدفاع عن الأغراض الحيوية في الجمهورية... لم يكن هناك تصور لطبيعة المعركة الشاملة التي نخوضها.
- سبق أن قام العدو باستطلاع المنطقة بطائراته يوم ٢٩/ ٩/ ١٩٦٨ ثم عاد وكرر

إستطلاعه لنفس المنطقة يوم ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٨ أي قبل تنفيذ إغارته بيوم واحد، وكان التصرف إزاء الغارتين غريباً عاجزاً يدل على عدم وعي القيادة فقد كان إستنتاج فرع استطلاع القوات الجوية عن الطلعة الأولى ممتازاً بحق إذ تلخص هذا الاستنتاج في أن استطلاع العدو تم في منطقة ضعيفة من الناحية الدفاعية وأن أي عملية إنزال في هذه المنطقة يقوم بها العدو عملية مأمونة، وأن المنطقة داخل مدى طائرات المواصلات الاسرائيلية مثل الهليكوبتر اذا استخدمت مطارات جنوب سيناء، وتعتبر مصادر الكهرباء بالمنطقة من الاهداف الاستراتيجية. وعلى ذلك فمن المعتقد أن يكون هذا الإستطلاع لخدمة بعض نوايا معينة تجاه هذه المنطقة خاصة في مجال أعمال التخريب والإنزال والاسقاط. تقرير ممتاز كله بعد نظر ومنطق ولكنه لم يجد أي صدى لدى المسؤولين!!!

وكان إستنتاج فرع إستطلاع القوات الجوية عن الغارة الثانية في ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٨ هو أنها حدثت بعد شهر من الغارة الأولى لمعرفة رد الفعل، وقد لوحظ أن طائرات العدو انفصلت إلى هدفين أثناء الطيران فوق المنطقة فيما بين قنا والغردقة مما يؤدي إلى الإعتقاد أن هذه الطلعة بغرض الإستطلاع بالتصوير، وانفصال الهدف كان بغرض زيادة المساحة المطلوب تصويرها لمعرفة مجموعات المدقات بين الغردقة وقنا لخدمة بعض العمليات الخاصة ضمن نطاق نوايا إسرائيل العدوانية تجاه المنطقة الجنوبية.

إستنتاج ممتاز آخر ولكنه ـ كسابقه ـ لم يجد أي صدى من المسؤولين!!!

وقام العدو بغارته ضد محطة هِوْ الكهربائية بنجع حمادي وقناطر نجع حمادي وكوبري قنا دون تدخل منا محدثاً خسائر مادية ومعنوية في ظروف يسود فيها القلق.

- نتيجة للغارة التي قام بها العدو على عين السخنة ونجع حمادي وقنا اتخذت القيادة قراراً بامتداد الجناح الأيمن للمنطقة الدفاعية لقناة السويس جنوباً، وشكلت للقطاع الجديد قيادة جديدة لمواجهة أي اختراقات محتملة يقوم بها العدو في المستقبل.

كان تقرير لجنة تقصي الحقائق للمخابرات العامة به الكثير من الموضوعات الهامة والخطيرة لنلقي الضوء على الثغرات الموجودة بهدف حماية الوطن رغماً عن المحاولات الرسمية التي كانت تقلل من الغارة وسلبياتها علينا.

وقد نوقش الموضوع في مجلس الوزراء، وأثرت أهمية وضرورة الدفاع عن الأغراض الحيوية في أنحاء الجمهورية موضحاً أن لمنطقة المواصلات Communication Zone (Comm Z) والقاعدة Base نفس أهمية الخطوط الأمامية في المنطقة الدفاعية، فقد تداخلت الجبهة Front مع المناطق الأخرى في العمق وقد أصبحت الجمهورية كلها جبهة قتال لأن كل أهدافنا في متناول يد الذراع الطويلة للعدو، وبذلك فقد أصبح من المحتم وجود قوات في كل أنحاء الجمهورية لحماية أغراضنا الحيوية. وقد أوقف الرئيس مداخلتي بحدة إذ كان حساساً بصفة خاصة من تدخل وزير الحربية السابق والذي رفض بمحض اختياره أن يستمر في مسؤولياته باختصاصات باهتة، إلا أن الوزير سيد مرعي وزيرالزراعة في ذلك الوقت أعاد المجلس لمناقشة الموضوع حينما قال «الكلام الذي أدلى به السيد أمين هويدي هام وخطير وأوافق عليه. فلم لا نبحث ونتخذ فيه قراراً؟!!». ودون استطراد شهدت هذه الجلسة مولد الجيش الشعبي الذي انتشر من كل بقعة من بقاع الجمهورية إذ لم يكن هناك ـ حتى تلك الجلسة تصور عن طبيعة المعركة التي كان علينا خوضها(٢٦). كما أقر المجلس تدعيم مكاتب الأمن بالوزرات المختلفة ليتولى قيادتها أحد وكلاء الوزارة يكون مسؤولاً أمام رئيس المخابرات العامة في كل ما يخص الأمن.

كما نبهت المخابرات العامة إلى خطورة إمتداد الجبهة الدفاعية هكذا إلى الجنوب، فالعدو بذلك يأخذ المبادأة «ويجعلنا نرقص على طبوله» فلايمكن من الناحية العملية وضع وحدات في كل شبر من الجمهورية إذ لو أننا حاولنا أن نكون أقوياء في كل مكان سنصبح ضعفاء في كل مكان، فكلما زادت الجبهة إتساعاً قل العمق إلى الخلف وأصبح دفاعنا دفاعاً خطياً وقد أخذ الرئيس بوجهة النظر هذه، فقد قال في اجتماعه مع القادة يوم ١٠/ ١/ ١٩٧٠ وبالحرف الواحد «يجب ألا نستجيب للعدو ونرسل قوات إلى البحر الأحمر ونضعف قواتنا».

ويعلق اللواء عبد المنعم خليل بأن «هذا كان رداً من عبد الناصر على تحرك بعض وحدات مقاتلة إلى البحر الأحمر بعد عمليا ت العدو السابقة»(٢٧).

كان الإجراء السليم من وجهة نظرنا هو مواجهة مثل هذه الغارات المتوقعة بغارات مثلها «فلا يفل الحديد إلا الحديد»، وذلك بتجهيز بعض الوحدات المجهزة تجهيزاً

خاصاً يناسب اغراضاً مختارة يمكنها أن تعمل خلف جبهة العدو في سيناء وفي إسرائيل نفسها باستخدام وسائل النقل المتنوعة سواء البرية أو الجوية أو البحرية. . . هذه القوات تتفرغ تماماً للتدريب على مهاجمة أغراضها ليل نهار لكي تنفذ العملية وقت صدور الأمر لها بذلك. . . فهذه الوسيلة خير من استمرار الرد بالضرب التقليدي بالمدفعية على دفاعات العدو كما كان يحدث في معارك «السوم» في الحرب العالمية الأولى، فاللعب على خطوط مواصلات العدو الممتدة على جبهات واسعة كان خير استراتيجية لمواجهة الموقف في تلك المرحلة فهي تعيد لنا المبادأة التي كنا نفتقر إليها وتغرس الروح الهجومية في قواتنا إستعداداً للعبور وتجعلنا نداوم الاشتباك مع العدو وإمساكه من تلابيبه بقوات صغيرة ذات خفة حركة عالية وتدريب ممتاز يمكنها بالرغم من صغر حجمها تحقيق أهداف كبرى.

أما بخصوص السيطرة على نواحي النشر في الصحف ووسائل الإعلام وتوعية الجماهير والمسؤولين بالأمن فقد اتبعنا الآتي:

- عقد دورات متتالية في الأجهزة الحكومية والقطاع العام لمدة أسابيع للتوعية بخصوص الموضوعات المتعلقة بأمن الوثائق والتحفظ عليها وأمن المعلومات وكيف نتفادى التورط في الكشف عنها وأمن الأماكن الحيوية والمصانع وكيفية الدفاع عنها محليا، وكانت تجري تجارب فجائية على تنفيذ خطة الدفاع على المباني ضد هجمات هيكلية للتأكد من سلامة الخطط.

- توعية كاملة للجماهير والرأي العام عن طريق الصحافة والإذاعة والتلفزيون ومنابر الجوامع والكنائس، فكان يتخلل البرامج التلفزيونية مثلاً إعلان للتوعية اختيرت كلماته بعناية كاملة.

- منعت الرقابة عن الصحف أي معلومات يمكن للعدو الإستفادة منها وحدث تطور هام في إعلان القطاع العام عن إنجازاته مستفيدين من دروس الماضي.

- نقلت الأوراق الهامة من الأرشيف لبعض الأجهزة الحساسة إلى أماكن آمنة، وأفضل علاج لذلك في المستقبل أن يشمل كل مبنى جديد على دورين مثلاً تحت الأرض لوضع الأرشيف بهما مع تصوير الوثائق الهامة بالميكروفيلم. وقد نقل جهاز المخابرات وثائقه إلى أماكن متعددة داخل صناديق خاصة وكان من

ضمن هذه الأماكن حديقة الزهرية[٢٨]، ووزعنا كل الأقسام بأفرادها في أنحاء القاهرة الكبرى وجهزت خطة كاملة للدفاع عن المبنى مع عمل أبراج حراسة ودوائر تلفزيونية مغلقة، وقام بذلك السيد صلاح المعرزي رئيس هيئة الخدمات والتقديرات بكفاءة نادرة وكثيراً ما كنا نسمع صفارة الإنذار التي يطلقها نهاراً وليلاً وفجراً لنقوم بالتجارب، ويتدرب كل فرد على واجبه في حالة أي هجوم فجائي.

● إتبعنا سياسة جديدة قد لا تكون سليمة تماماً من وجهة نظر أعمال المخابرات وهي كسر حلقات التجسس دون التمسك بحتمية القبض على جميع أفرادها، لعدم تناسب إمكانياتنا المتاحة مع حجم الضغوط الواقعة. كذلك اتبعنا سياسة اعتمدت على العنف في كثير من الاحيان فقسوة العدو وعنف المعركة لم تبقيا في الصدر مكاناً للتردد. فالمعركة معركة من يقتل فيها أكثر ينعم عليه بأوسمة أكثر ومعركة المخابرات تماماً مثل معارك القوات المسلحة بفارقين: أنها مستمرة في زمن السلم والحرب وأنه لا ينعم على الرجال الذين يخوضون معاركها بأوسمة أو نياشين بل إذا وقعوا فليس هناك اتفاقيات ـ مثل اتفاقيات جنيف ـ تنظم حالهم أو معاملتهم، فكما يعملون في صمت يذهبون في صمت يتنصل الجميع من أعمالهم وربما من معرفتهم.

كان بعض الملحقين العسكريين الأجانب مثلاً ـ قد تورطوا ـ تحت عباءة الحصانة الدبلوماسية في أعمال تمس أمننا القومي، وكان ظاهراً أنهم يعملون بالوكالة في معظم الأحيان عند المخابرات المركزية الأميركية ـ بعد أن ضيقنا عليهم الخناق تماماً ـ وفي قليل من الأحيان كان البعض منهم يعملون لخدمة المخابرات الاسرائيلية، وشهدت شوارع العاصمة أحداثاً جسيمة لمنع هؤلاء من تهديد أمننا القومي فالبعض من هؤلاء ضرب بقسوة اضطرتهم للبقاء في المستشفيات أسابيع أو للمغادرة بأسرع ما يمكن. وكم شهدت شوارع العاصمة أيضاً عربات خاصة تصطدم بها لواري محملة بالأحجار أو الأسمنت، وكم شهدت الفنادق حوادث كثيرة أرهبت من تسول له نفسه اختراق جبهتنا الداخلية... كانت معارك خاضها الرجال في بسالة ورجولة وصمت إلى أن تمت السيطرة على الموقف... كنا نريد أن يطلق رجالنا سلاحهم في خطوطهم الدفاعية ويتفرغون لذلك تماماً وخلفهم جبهة آمنة منيعة.

حدث مثلاً أن مركزاً تابعاً للأهرام إسمه «آراك» كان يمد بعض الجبهات الأجنبية بإحصائيات يطلبونها. وكان هناك قانون يحتم عرض هذه الإحصائيات على جهاز التعبئة للتأكد من عدم تسرب أي معلومات يستفيد بها العدو. . . كانت الاحصائيات المطلوبة من «آراك» للمركز التجاري الياباني تخص الانتاج في قطاع الصناعات الغذائية التي كانت القوات المسلحة تعتمد عليها كثيراً في إمداد قواتنا باحتياجاتها، وعن طريق حساب ومتابعة الزيادة في هذا الإنتاج والجهات الطالبة يمكن الوقوف على معلومات كثيرة من المستحسن حجبها، ولم يوافق جهاز التعبئة على إمداد المركز التجاري الياباني بالمعلومات المطلوبة ولكنه أمكن لجهاز المخابرات أن يتأكد من أن «آراك» وعلى الرغم من ذلك أمدت المركز الياباني بالمعلومات المعترض عليها، واتخذت الإجراءات الحاسمة ضد المركز وثارت ضجة حول هذا الحادث هاجم فيه الأهرام «زوار الفجر» وردت المخابرات العامة للدفاع عن «زوار الفجر حتى ينام المواطنون آمنين إلى الفجر وما بعد الفجر». ولم تنحن المخابرات العامة أمام الضغوط المؤسفة لتمييع الموقف في الوقت الذي لم تستطع بعض الأجهزة المسؤولة في وزارة العدل مجاراة المخابرات في وقفتها. . . كانت المخابرات العامة تخوض معركة تعرف أبعادها وكانت تتمنى أن يدرك ذلك الآخرون (٢٨).

وحدث أيضاً أن إسرائيل كانت قد استغلت وجود كثيرين من الأسرى من الضباط والجنود لتجنيدهم، وقد دربت البعض منهم على التراسل بالوسائل المختلفة ومن بينها الأحبار السرية، إلا أن الغالبية العظمى من هؤلاء قاموا بالتبليغ فور عودتهم وقد استخدمنا بعضاً من هؤلاء كعملاء مزدوجين أدوا أدواراً هامة في تضليل المخابرات الإسرائيلية بإرسال معلومات كنا نجهزها، ولكن القليلين من هؤلاء لم يبلغوا وحاولوا تنفيذ ما كلفوا به من اتصال وقد تم القبض على معظم هؤلاء واعترفوا بذلك، بل حاولت المخابرات الإسرائيلية تجنيد بعض الطلبة المصريين في الخارج منتهزة سوء أحوال البعض منهم، إلا أننا أعلنا بكل وسائل النشر في الداخل والخارج عن العفو عن أي فرد قام بالإتصال مع العدو إذا أبلغ عن ذلك، وقد نجحت هذه الوسيلة نجاحاً باهراً إذ قام الكثيرون ممن تورطوا في اتصالات مشبوهة بالتبليغ عن ذلك وأعلنا عن عناوين وأرقام هاتفية يمكن لأي فرد الإتصال بها للتبليغ عن أي محاولات من هذا النوع.

وقامت إسرائيل بعدة محاولات للحصول على معلومات عن المطارات الجديدة

والدشم التي بنيت فيها . . . كانت المخابرات الإسرائيلية تريد معرفة سمك خرسانة الأسقف والأخباب واتساع البوابات والمادة التي صنعت منها الممرات، وقد تمكّنت من تجنيد أحد المصريين المقيمين بألمانيا وهو ابن شقيقة المهندس عثمان أحمد عثمان رئيس شركة المقاولين العرب في ذلك الوقت، وأمكنه الحصول على خرائط الدشم التي في حوزة الشركة والمفروض الاحتفاظ بها في سرية كاملة تحت القفل والمفتاح، وقد ضبط المذكور متلبساً واتهم خاله بأنه هو الذي سلمه الخرائط فتم القبض على المهندس عثمان أحمد عثمان بمعرفة نيابة أمن الدولة وبقي تحت التحفظ عليه في سجن المخابرات العامةحتى ثبت للنيابة براءته، وحكم على المذكور (ابن شقيقة المهندس عثمان) بالإعدام كما حكم على المهندس الذي سلمه الرسومات بالسجن لمدة ١٥ عاماً، كما تم استدراج عميلين من ثلاثة وهم من الألمان والذين كانوا يعملون لحساب إسرائيل[٢٩] إلى القاهرة وحكم عليهما بالسجن لمدة ١٥ عاماً وتم الإفراج عنهما بعد ذلك في عملية من عمليات تبادل إطلاق سراح الجواسيس.

وكمثال آخر حدث هذه المرة من المستشار الصحفي للسفارة الإيطالية في القاهرة والذي كان يعمل لحساب المخابرات المركزية الأميركية والذي كان يركز على من يشغل المراكز الحساسة في وزارة الخارجية المصرية، ووقع في شبكته أحد الأفراد على أمل أن يلحقه بعمل في شركة «اليطاليا» بعد إنتهاءخدمته. وأخذ هذا الموظف يمد المستشار الصحفي المذكور ببعض برقيات السفارات المصرية مستغلاً سوء التحفظ على الوثائق الرسمية في وزارة الخارجية الذي نبهنا إليه مراراً وقد ضبط هذا العميل متلبساً وهو يسلم الوثائق، وقد طرد المستشار الصحفي الإيطالي في صمت ودون إعلان واعتبر «فرداً غير مرغوب في بقائه» وقدم «سوكة» إلى المحاكمة التي حكمت ببراءته «لبطلان التفتيش»، ولكن تهمة الخيانة كانت ملتصقة تماماً به فصدر قرار اعتقاله رغم صدور الحكم بتبرئته؛ تماماً كما حدث للصحفي مصطفى أمين ولكن بطريقة عكسية إذ صدر قرار «الإفراج الصحي» عنه وهو يقضي فترة السجن المحكوم بها عليه لثبوت تهمة «التخابر» عليه مع مندوب المخابرات المركزية CIA، والإفراج الصحي لا يسقط العقوبة أو يبرأ منها كما أن «بطلان التفتيش» لا يبعد تهمة الجاسوسية والتخابر عن مرتكبها. وعلى أي حال فقد صدر قرارا الإعتقال في الحالة الأولى والإفراج الصحي في الحالة الثانية في ظل الأحكام العرفية التي كان معمولاً بها في زمن حروب الخمسينات والستينات والسبعينات

والتي ما زال معمولاً بها في الثمانينات والتسعينات في وقت السلام!!!

وحادثة غريبة أخرى بطلها أحد «الخبراء السوفييت» في إحدى وحدات القوات المسلحة، فقد حاول «تجنيد» أحد الضباط المصريين ـ أو ظن أنه نجح في ذلك ـ عن طريق تقديم الهدايا وتوطيد العلاقات، وحينها أحس أن الضابط وقع في قبضته طلب منه أن يسلمه بعض الوثائق أذكر منها خطة تعبئة وحدته، إلا أن الضابط الوطني الشريف أبلغنا عن إتصالات وطلبات «الخبير السوفييتي» وتم مراقبته ـ ضمن غيره من الخبراء ـ وفي اليوم الذي حدد لتسليم الوثائق في منزل الضابط المصري طلبت من رئيس هيئة الأمن القومي الإتصال بالمخابرات الحربية لإبلاغها بالوقائع وبأننا سنقبض على الخبير متلبساً وأنه لا بد من وجود وزير المخابرات الحربية أو نائبه أثناء ذلك، إلا أنه لدهشتنا الكبرى اعتذرت المخابرات الحربية عن ذلك إذ صدرت لها الاوامر بخلو مسؤوليتها عن هذا الموضوع الحساس!!! وعُمل اللازم لتسجيل الواقعة بالصوت والصورة في منزل الضابط المصري وحضر الخبير في الوقت المحدد وتسلم «وثيقة مزورة» إلا أنه أحس بجو غير طبيعي فانطلق يقفز على درجات السلم هارباً إلا أنه وجد في انتظاره على الباب الخارجي جماعة أخرى قبضت عليه وأودع سجن المخابرات العامة للتحقيق معه والتحفظ على أوراقه، واستمر عدة ساعات في التحقيق وكانت رئاسة الخبراء قد أبلغت عن غيابه وبدأ في البحث عنه واستدعيت السفير السوفييتي «فينوجرادوف» وكبير الخبراء لمقابلتي في مكتبي بالمخابرات العامة وتمت المقابلة فعلاً بعد منتصف الليل لأن السفير السوفييتي كان يقيم حفلة عشاء في منزله مما أخر موعد اللقاء، وتسلم السفير وكبير الخبراء «رجلهم» وأكدت عليهما أننا نعتبر الموضوع منتهياً من جانبنا بمجرد ترحيله إلى بلادهم، وفعلاً استقل الرجل طائرة الفجر بعد ساعات راجعاً إلى موسكو. ومما يذكر أننا طلبنا من المخابرات الحربية أيضاً أن يحضر مديرها الاجتماع مع السفير وحضر نائب المدير ولكنه طلب إبلاغ السفير عدم مسؤولية إدارته عن الحادث أو صلتها به، وفعلاً تم ذلك في أول اللقاء. كانت هذه واحدة من عدة حالات مع الخبراء السوفييت في القوات المسلحة والخبراء من الكتلة الشرقية في قطاعات أخرى وهي حوادث طبيعية في مثل الظروف التي تمت فيها وكان أمر هذا الخبير السوفييتي غريباً بحق فقد كانت معلومات القوات المسلحة بتفصيلاتها بين أيديهم فهل كان يعمل لحساب طرف ثالث؟! هذا هو الأرجح ولكن الملابسات الحساسة للموضوع

جعلت هذا السؤال دون إجابة حتى الآن . . .

وقدساعدت هذه الترتيبات وغيرها في إخفاء نوايانا بطريقة أكيدة عن العدو.

الأعمال الايجابية

والأعمال الايجابية هي من العمليات التي تقوم بها المخابرات العامة وهي عمليات تحتاج إلى تخطيط كامل لمواجهة كافة التفاصيل وإلى ترتيبات خاصة وإجراءات معينة لنجاح العملية كما تحتاج إلى جرأة في التنفيذ لا تعرف التردد، وتميز هذه الأعمال بأنها أعمال جماعية تحتاج إلى مجهودات جماعية لو حدث أي تراخٍ في إحدى حلقاتها فإن هذا يمكن أن يؤثر على باقي الجهود.

ولقد قامت المخابرات العامة في تلك الفترة بأعمال كثيرة من هذا النوع سنحاول أن نتحدث عن بعضها على سبيل المثال. وسنبدأ بالتحدث عن «الحفار كينتنج Kenting»[٣٠] وهو حفار للبحث عن حقول البترول استأجرته إسرائيل للحفر في خليج السويس لزيادة مواردها من نفط شبه جزيرة سيناء الموجودة تحت الإحتلال، وقد أعلنت اسرائيل عن ذلك دون حياء وبذلت كافة المحاولات الدبلوماسية للضغط على اسرائيل حتى لا تستمر في محاولتها ولكن دون جدوى.

واتخذ قرار بضرب الحفار عند دخوله البحر الأحمر عن طريق باب المندب بواسطة قواتنا الجوية، إلا أنني اقترحت على الرئيس عبد الناصر ـ منعاً من أي تعقيدات سياسية كنا ننوء تحت ثقلها ـ أن تقوم المخابرات العامة بالتعامل معه بطريقتها الخاصة ووافق الرئيس، يعني كانت المبادرة منا.

كان الحفار انجليزياً اشترته شركة امريكية كندية سجلت نفسها في دنفر عاصمة ولاية كلورادو بالولايات المتحدة الاميركية يجره جرار هولندي اسمه «جاكوب فون ليمز إيرو» وكان بذلك حفاراً ذو صفة عالية قامت اسرائيل باستئجاره للحفر في خليج السويس وأحاطت ذلك بدعاية عظيمة، وبدأت المعلومات تصل بأن الحفار أوشك أن يخرج من البحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق ليقطع رحلته بحذاء الساحل الافريقي ليدخل منطقة العمل عن طريق باب المندب ثم البحر الأحمر.

وقد أشارت الدراسات الأولية على أن أنسب مكان للتعامل مع الحفار يكون في

إحدى موانىء الساحل الغربي لافريقيا شمال الحدود الجنوبية لنيجيريا، ذلك لأن علاقات القاهرة مع معظم هذه الدول علاقات صداقة تتيح حرية العمل بدرجات متفاوتة في الوقت الذي كانت تعتبر فيه الدول جنوب هذا الخط مناطق مغلقة بالنسبة لنا حيث تقع في افريقيا السوداء والتي كانت تدور فيها أعنف المعارك لحصول الدول على استقلالها. وإن نجح الحفار في اجتياز هذه المناطق فلن يتسنى لنا التعامل معه إلا في المنطقة بين دار السلام في تنزانيا وجيبوتي على الساحل الشرقي لافريقيا، ولم يكن هذا مستحباً إذ لن يترك لنا مجالاً كبيراً للتحرك قبل أن يدخل الحفار إلى البحر الأحمر.

واتخذت قراراً بإغراق الحفار في المنطقة بين داكار بالسنغال وبوانت ـ نوار في الكونجو كنشاسا على الساحل الغربي لافريقيا، وقد تم تعديل الغرض بعد ذلك من إغراق الحفار ليصبح مجرد تدميره وشله عن العمل بحيث يفقد صلاحيته لفترة طويلة نظراً لضخامة حجم المواد المتفجرة التي تحتاجها عملية إغراق الحفار الذي كان بحجم مدينة صغيرة عائمة، وشكلت مجموعة من المخابرات العامة للتخطيط والإعداد لتنفيذ هذه العملية تحت قيادتي المباشرة.

وبعد أن أعدت كافة الترتيبات اختير الضابط الميداني للإشراف على تنفيذ العملية في الموقع الذي سنقابل فيه الحفار، واختير بعض أفراد الضفادع البشرية من القوات المسلحة بضباطهم وتم تدريبهم وإعدادهم وتحريكهم بعد ذلك بواسطة المخابرات العامة.

وفرضت السرية الكاملة على العملية وحجزت جماعات التنفيذ في أماكن أمينة، ولم يخطر أحد بالعملية نفسها وأعطيت الإسم الكودي «الحج» وصدرت الأوامر بعدم تبادل أي مكاتبات عن العملية.

وبعد حسابات دقيقة عن قوة الجرار الذي يجر الحفار وسرعته وكمية البترول التي يمكن حملها كان من المتوقع ألا يتمكن الحفار من قطع الرحلة مرة واحدة، وأنه لا بد من الدخول في إحدى الموانىء الآتية: داكار بالسنغال، تيما في غانا، أبيدجان في ساحل العاج، لاجوس أو هبركورت في نيجيريا، بوانت نوار في الكونجو كنشاسا. وتم تجميع أكبر كمية من المعلومات عن الحفار والجرار والموانىء، ورسمت كروكيات تفصيلية لها. أما عن متابعة تحرك الحفار الذي فرضت على تحركاته السرية الكاملة فقد

شكلت جماعة متجولة لها مطلق الحرية في التحرك على الساحل الغربي الإفريقي في منطقة العمل المتوقعة للتعاون مع جماعاتنا هناك في الحصول على المعلومات الخاصة بتحركاته، كما طلبنا معاونة بعض أجهزة المخابرات المتعاونة معنا بافريقيا لإمدادنا بمعلوماتها وأخص بالذكر المعاونة التي قدمها لنا إخواننا في السودان وتنزانيا.

وقسم الساحل الافريقي إلى أربعة قطاعات عمل:

١ـ القطاع الأول من داكار إلى بوانت نوار وهو قطاع حصول على معلومات وعمليات يمكن التعامل فيه مع الحفار.

٢ـ القطاع الثاني من بوانت نوار إلى جنوب دار السلام في تنزانيا على الساحل الشرقي وهو قطاع معلومات فقط.

٣ـ القطاع الثالث من دار السلام إلى جيبوتي وهو قطاع معلومات وعمليات.

٤ـ القطاع الرابع وهو البحر الأحمر تنفرد القوات المسلحة بالعمل لضرب الحفار فيه بالقوة الجوية كحل أخير إذا نجح الحفار من الإفلات من محاولة تدميره في القطاعات السابقة.

كانت مشكلة المتفجرات اللازمة لتنفيذ العملية مشكلة حقيقية فلا بد أولاً من تحديد النوع الذي يتناسب مع قاع الحفار ثم الكمية اللازمة لتنفيذ الغرض، ولكن كان الأهم من كل ذلك نقل هذه الكميات آلاف الأميال إلى مكان لقائنا مع الحفار إما عبر افريقيا من القاهرة إلى مكان ما بالساحل الغربي لافريقيا، وإما من القاهرة إلى الساحل الغربي لافريقيا عبر مطارات أوروبا ـ وهذا ما تم فعلاً عند التنفيذ ـ وكانت المطارات وقتئذ تحت حراسة مشددة إذ كانت أعمال خطف الطائرات بواسطة الفدائيين الفلسطينيين قد بلغت الذروة مما جعل الدول الأوروبية تعامل العرب عموما معاملة خاصة سواء من ناحية تأشيرات الدخول أو تفتيشهم تفتيشاً دقيقاً.

وقسمت جماعات التنفيذ إلى مجموعتين على أن يكون في الإمكان التنفيذ بجماعة واحدة فقط إذا حالت الظروف دون وصول الجماعة الثانية

وفي مساء يوم ١٦/٢/١٩٧٠ وكان أول يوم من أيام عيد الأضحى وصلت المعلومات بوصول الحفار إلى ميناء داكار وعقد مؤتمر عاجل لإعطاء التعليمات النهائية،

فكان على قائد العملية أن يتحرك صباح اليوم التالي إلى داكار ليقوم بالاستكشاف على الطبيعة على أن تلحق به جماعات التنفيذ يوم ١٨/ ٢/ ١٩٧٠ . ووصل قائد العملية فعلاً إلى داكار ووصلت جماعتان إلى أكرا للتحرك منها إلى داكار، إلا أن معلومات مزعجة قلبت كل شيء رأساً على عقب إذ بدأ الحفار في التحرك ظهر يوم ١٩/ ٢/ ١٩٧٠ متجهاً إلى الجنوب وصدرت التعليمات بإيقاف التحركات وبعودة الجميع إلى القاهرة استعداداً لجولة قادمة خوفاً من إنكشاف العملية لو بقوا حيث هم. وعلى أي حال أثبتت المحاولة أنه في إمكاننا التحرك بسرعة وسهولة وسرية واعتبرنا هذه الجولة رغم فشلها بمثابة تجربة لمحاولة أخرى ستتم بعد أيام.

ولم يستمر انتظارنا طويلاً للإنقضاض على الفريسة فقد وصلت معلومات عن وجود الحفار في ميناء أبيدجان بساحل العاج مساء يوم ٢/ ٣/ ١٩٧٠ وبدأ التحرك المحموم للحاق بالحفار.

في يوم ٤/ ٣ تحرك قائد العملية التنفيذية لإجراء استكشافه ووضع خطة وإرسال إشارة ببدء التنفيذ ووصلت الإشارة يوم ٥/ ٣/ ١٩٧٠ بأنه يجب التحرك بسرعة لأن الحفار في عجلة من أمره وعدلنا الخطة لإمكان تنفيذها بجماعة واحدة، وتحركت إحدى الجماعتين يوم ٦/ ٣/ ١٩٧٠ عن طريق باريس - جنيف - أبيدجان وأعطيت لها التعليمات لتنفيذ العملية في نفس يوم وصولها وهو بعد ظهر يوم ٧/ ٣ دون الحاجة إلى انتظار الجماعة الأخرى إذا كانت الظروف مهيأة، وفي يوم ٧/ ٣ سافرت الجماعة الثانية عن طريق القاهرة - أكرا - أبيدجان وصلت فجر يوم ٩/ ٣/ ١٩٧٠ .

وصلت الجماعة الأولى بعد ظهر يوم ٧/ ٣ في الموعد المحدد وأعطى قائد العملية أوامره بالتنفيذ بعد ساعات من الساعة الواحدة فجر يوم ٨/ ٣، فالحفار يستعد للتحرك وأبيدجان كلها كانت مشغولة باستقبال رواد الفضاء الأميركيين الذين وصلوا إليها في زيارة خاصة ضمن جولة كبرى في افريقيا.

وتم تنفيذ العملية في الوقت المحدد، تحت ستار الغابة الموجودة على الطرف الآخر من جزء الميناء الذي يرسو فيه الحفار، بإلصاق أربعة من المتفجرات في قاعه وضبطت ساعات التفجير ليتم بعد ٤ ساعات وعاد أفراد الضفادع البشرية واستبدلوا ملابسهم من جديد واستقلوا سيارتهم إلى مكانهم الأمين. وفي الساعة الخامسة من صباح يوم

٨/ ٣ انطلقت أصوات أربعة انفجارات متتابعة في الجو الهادىء لأبيدجان. واستقل الأفراد طائرة المغادرة إلى باريس في طريق عودتهم إلى القاهرة، أما أفراد الجماعة الثانية فقد وصلوا بعد تنفيذ العملية فطاروا مرة أخرى إلى أكرا في طريق عودتهم إلى العاصمة. وظل قائد العملية في مكانه ليلتقط صور للحفار الذي تهشم الجزء الأكبر منه وقد مال إلى أحد أجنابه وأطفئت الأنوار وتحرك الحفار الجريح شمالاً إلى تيما بعد أن أعلنت شركة كينتنج الكندية للبترول رسمياً إلغاء مشروع استخدام الحفار البحري التابع لها للتنقيب على البترول في خليج السويس لحساب اسرائيل. وحينما أذاعت وكالات الأنباء العملية، وصفتها بأنها كانت قاصمة لمشروعات اسرائيل على خليج السويس وجاء في إعلان الشركة أن الحفار معروض للبيع وأن الشركة استغنت عن خدمات القاطرة البحرية الهولندية بعد أن أصبح الحفار غير صالح للعمل.

وخرجت جريدة الأهرام القاهرية على قرائها صباح يوم الاثنين ٢٣/ ٣/ ١٩٧٠ بالخبر التالي:

أول أنباء من أبيدجان عن نسف الحفار

عدة انفجارات وقعت على ظهر الحفار وأصيب بأعطاب شديدة.

«خرجت من أبيدجان أول أمس أنباء عن حادث نسف الحفار الذي استقدمته إسرائيل للبحث عن البترول في خليج السويس وقد قالت هذه الأنباء ـ التي نقلتها الوكالة الفرنسية عن الدوائر الوثيقة الإطلاع من عاصمة ساحل العاج ـ أن محاولة تخريب الحفار حدثت يوم ١٨ مارس حيث وقعت على ظهره عدة إنفجارات أحدثت به أعطاباً ظاهرة وعلى الأخص في القاعدة والبرج».

«وهذه أول مرة تذاع فيها أنباء عن تلك العملية التي وقعت منذ أربعة أيام وظلت طوال الوقت سراً إلى أن نشرتها الصحف البريطانية نقلاً عن الأنباء التي تسربت من ساحل العاج ووصلت إلى باريس ثم نقلت إلى لندن، وأضافت برقية الوكالة الفرنسية أن سلطات البوليس في ساحل العاج بدأت تحقيقاً لمعرفة أسباب الانفجارات ولكن حتى أمس لم يلق القبض على أحد. وقد قالت الصحف البريطانية أن الحفار أصيب بأعطاب شديدة وخاصة في برجه الرئيسي وعلم أيضاً أن القاطرة الهولندية «جاكوب ـ فون ـ إيمز ـ إيرو» التي تجر الحفار منذ خروجه من أحد الموانىء الكندية وفي الأغلب

ميناء أوتاوا قد سحبته منذ أيام قليلة إلى أحد الموانىء الافريقية التي يوجد فيها حوض جاف كبير لبدء محاولات لإصلاح الحفار».

وعادت جريدة الأهرام يوم الجمعة ٥/ ٦/ ١٩٧٠ لإلقاء بعض الأضواء على الموضوع مرة أخرى تحت عنوان

الشركة الكندية تلغي عقدها مع إسرائيل

للبحث عن البترول في خليج السويس

«أعلنت شركة ليتنتج Kenting الكندية للبترول رسمياً إلغاء مشروع استخدام حفار البترول البحري التابع لها للتنقيب عن البترول في خليج السويس لحساب اسرائيل، وهذا الحفار نسف في ميناء أبيدجان بساحل العاج في مارس الماضي وقالت الصحف البريطانية وقتها أن الكومندوس المصري هو الذي قام بالعملية ووصفت هذه العملية بأنها كانت قاصمة لمشروعات إسرائيل في خليج السويس».

وأنعم الرئيس عبد الناصر على أفراد العملية بالنياشين التي وزعتها عليهم دون إعلان في إحدى حجرات مبنى المخابرات العامة التي كان يجري إصلاحها، وكنت الشخص الوحيد الذي نُسِيَ في كشف المنعم عليهم بهذه النياشين!!!

عمليات أخرى كثيرة قام بها رجال كتب عليهم أن يخاطروا بحياتهم في تضحية وصمت دون ضجة أو إعلان.

وفي تلك الفترة أيضاً قامت أحداث كثيرة كان أهمها انتقال الرئيس عبد الناصر إلى مثواه الأخير وترك وراءه فراغاً هائلاً فشل أعوانه المقربون في ملئه نتيجة للصراعات الداخلية بينهم على السلطة الزائلة، ونتيجة لعدم خبرتهم في حسم موضوع إنتقال السلطة ونتيجة لعدم تمييزهم بين الأصدقاء والأعداء... لم يكونوا في مستوى الموقف ولم يرتفعوا أبداً إلى مستوى المسؤولية... كان السادات هو الوحيد الذي يعرف ماذا يريد ومن هم الأعداء ومن هم الأصدقاء كما كان يعرف بدقة طريقه إلى الإنفراد بالسلطة والعوائق التي تحول دون ذلك، وانتهز فرصة صراع الآخرين وجهلهم بتسيير الأمور وإسقاطهم للناحية الأخلاقية في العلاقات وتركيزهم على المطامع الشخصية، وظنهم أنهم الوريثون لتركة عبد الناصر عن غير جدارة. فأطاح بالجميع فرداً فرداً في أول الأمر

ليعرف حجمهم الحقيقي، وحينما تأكد من ضآلة الحجم أطاح بالجميع يوم ١٥ مايو ١٩٧٠ لينفرد بعد ذلك بالسلطة.

واتخذت الأمور اتجاهاً جديداً حتى قامت حرب رمضان.

هوامش الفصل الثاني

١ـ من واقع محاضر تلك الجلسات التي كنت أدونها في مفكرتي الخاصة أثناء الإجتماعات.

٢ـ أرسلت لي المحاضر من وزير الحربية يوم ٢٩/ ٥/ ١٩٦٧ بصفتي وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء وعرضتها في نفس اليوم على رئيس الوزراء.

٣ـ أكد كاسيجين في جلسة ٢٦/ ٥/ ١٩٦٧ حشد القوات «عندما حشدت إسرائيل قوات ضد سوريا أبلغناكم بذلك والمعلومات كانت صريحة. نحن أبلغناكم وقمتم بالتنفيذ». ورد عليه شمس بدران «وهذا ما دفعنا إلى تحريك قواتنا». وقد ظهر أن هذه المعلومات غير حقيقية فحينما سافر الفريق محمد فوزي رئيس أركان حرب القوات المصرية إلى دمشق يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٧ اجتمع مع قرينه السوري اللواء أحمد سويدان واطلع عل صور جوية التقطت بمعرفة الاستطلاع السوري يومي ١٢, ١٣/ ٥/ ١٩٦٧ وتأكد له عدم وجود أي حشود وأبلغ المشيرعامر بذلك عند عودته يوم ١٥ وحينما كنت في دمشق يوم ٣١/ ٥/ ١٩٦٧ في الوفد المصري برئاسة السيد زكريا محي الدين أنكر عبد الكريم الجندي رئيس الاستخبارات السوري لي ونحن في طريقنا إلى قصر الضيافة بأنه لا يوجد أي حشود.

٤ـ بعد النكسة ظهر أن عدد الطائرات كان أكثر من عدد الطيارين ووجد عشرات الطائرات من صناديقها في المخازن.

٥ـ هذا يؤكد أنه إذا أراد السوفييت الإمداد الفوري بالمعدات والأسلحة فإنهم قادرون على ذلك تماماً.

٦ـ وثائق هذه الإجتماعات وزعت يوم ٢٩/ ٥ على جهات محدودة للغاية ولا شك أنها كانت أمام المشيرعامر وبالتالي أمام القيادة العسكرية ولست أتصور أن المشيرعامر لم يخبر الرئيس فوراً لأهميتها وبالتالي فإن القول بأن هذه المحاضر سلمت للرئيس عن

طريق وزارة الخارجية وأن الرئيس لم يطلع عليها إلا في ١٩٦٧/٦/١٣ غير دقيق ووصلتني هذه المحاضر بصفتي وزيراً للدولة يوم ١٩٦٧/٥/٢٩ من وزير الحربية شمس بدران الذي اجتمع مع الرئيس وأخبره بما دار في اجتماعاته.

٧ـ أمام هذه الروايات المتناقضة ومع افتراض حسن النوايا يمكن أن تكون جهة معينة كالمخابرات الاسرائيلية أو المخابرات المركزية الأميركية قد سربت هذه المعلومات إلى موسكو متأكدة من إخطارنا بها كحافز لنا للدخول إلى مصيدة سيناء للقضاء على نظام مثير للقلاقل أو أن الحشد كان موجودا فعلاً على الجبهة الشمالي ثم انتقل مركز ثقله إلى الجبهة الجنوبية حسب خطة مبنية. (المؤلف)

٨ـ الفريق عبد المحسن كامل مرتجي ـ مذكرة عن حالة استعداد القوات المسلحة والإعداد والتجهيز للعمليات وسير المعركة وإدارتها كلفته بإعدادها ضمن آخرين حين كنت وزيراً للحربية بعد النكسة وكتب تقريره بخط اليد والاسم الكودي له هو «أمانة» وقد لوحظ أن القادة الذين طلبت منهم إعداد تقارير لمعرفة ما حدث بالضبط أتخذوا موقف الدفاع عن انفسهم أكثر من توضيح الحقائق مع إلقاء المسؤولية على غيرهم وأخذوا يتحدثون كثيراً في السياسة لتضييع أخطاءهم العسكرية الفادحة إذ كان أغلب هؤلاء يشكلون القيادة العسكرية وقت الحرب وظلوا في أماكنهم بعد انتهائها.

٩ـ أثناء خدمتي بالقوات المسلحة توليت مسؤولية عدة مراكز حساسة: التدريس في مدرسة المشاة وفي الكلية الحربية، أستاذ في كلية أركان الحرب، مديراً لقسم الخطط في إدارة العمليات الحربية، أركان حرب للعمليات بالكتيبة الرابعة مشاة أثناء إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بعد قيام الثورة، وضعت خطة الدفاع عن القاهرة وبور سعيد أثناء حرب ١٩٥٦، حصلت على ماجستير العلوم العسكرية من كلية أركان الحرب المصرية ومن كلية القيادة والأركان بليفونوورث بالولايات المتحدة Command & General Staff College Leaven Worth, Kansas, U.S.A.

١٠ـ في حوار بين السيد عبد المجيد فريد وبيني في مأمورية قمنا بها سوياً في بكين في يوليو/ تموز ١٩٩٠ أكد لي سيادته القول السابق وأرسل لي شهادته مكتوبة بخط يده من لندن في ١٩٩٠/٧/١٨ ذاكراً فيها «أرسل لك شهادتي مكتوبة ولك الحرية التامة في أن تنقل عني تلك الشهادة كما أرجو أن تقرأ الفصل الحادي عشر من كتابي عن

محاضر اجتماعات عبد الناصر من ص ٢٨١ ـ ص ٣٠٦ إذ يحوي أقوالاً عديدة عن مدى الاستعداد العسكري لحرب ١٩٦٧» المؤلف.

١١ـ في هذه الجلسة عرض عبد الناصر عقد إتفاقية سرية أو علنية تنظيم العلاقة بين موسكو والقاهرة على أساس التحالف بين البلدين كما قال بالحرف الواحد كما ورد في محضر هذه الجلسة من كتاب السيد عبد المجيد فريد السابق الإشارة إليه ولم أكن أعلم بهذا الإتفاق على الرغم من ذلك فقد اعترضت على هذه الإجراءات كما سأشرح في الصفحات التالية.

١٢ـ كان ضابطاً ممتازاً وكان قائداً للقوات المصرية في بغداد أيام أن كنت سفيراً بها في أول الستينات وتواجدت القوات هناك بطلب من الرئيس عبد السلام عارف وقاد قواته بحنكة عسكرية وتفهم سياسي كامل ساعدني في أن تحقق القوة الغرض من تواجدها هناك في فترة عصيبة أخرى.

١٣ـ سبق أن نشرت هذه المذكرة في كتاب «مع عبد الناصر» ـ الطبعة الثانية ـ عام ١٩٨٥ في فصل بعنوان «الليلة العصيبة» ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة.

١٤ـ C.W BORKLUND, MEN OF THE PENTAGON, FROM FORRESTAL TO MC NAMARA, 1966, FREDERICK A. PRAEGER, PUBLISHERS, NEW YORK, WASHINGTON, LONDON.

١٥ـ فريق سعد الشاذلي ـ حرب أكتوبر ـ منشورات مؤسسة الوطن العربي ـ باريس ١٩٨٠ ص ١١٢.

١٦ـ MOSHE DAYAN THE STORY OF MY LIFE - SPHERE BOOKS LIMITED 1976 - P.P 508

١٧ـ تقدمت بطلباتي لجريشكو ثم عدت وكررت ذلك في مقابلتي مع الماريشال زاخاروف رئيس هيئة أركان الحرب وقد أخبرني الفريق محمد فوزي يوم ١٧/ ٣/ ١٩٦٨ أي بعد مباحثاتي في موسكو وبأربعة شهور بأن السوفييت وافقوا على طلباتي بتسليح فرقتين عدا إيرادنا بالجنازير كما وافقوا على ٦ طائرات استطلاع استراتيجي بطياريهم وكنت تركت عملي كوزير للحربية قبل ذلك.

١٨ـ مذكرة وزير الإنتاج الحربي في ٦/ ٤/ ١٩٦٩ المرفوعة لرئيس الجمهورية.

١٩ـ أذكر بهذه المناسبة أن سفير باكستان في القاهرة ـ وكان صديقاً عائلياً لي من أيام كنت سفيراً في بغداد معه وأبلغني موافقة حكومته على طلب ناقشته معه بالحصول على طيارين باكستانيين عن طريق التطوع واتفقنا على كافة التفاصيل الخاصة بإجراءات التطوع والنواحي المالية والتأمين على الطيارين ولكنه سرعان ما طلب موعداً عاجلاً ليلغي سوء فهم قد حدث في الموضوع وأخذ يعطي تفسيرات تؤدي إلى الاعتذار ومما يذكر أنني حينما أبلغت الرئيس عبد الناصر بالموافقة الأولى استبعد أن توافق باكستان على ذلك لظروفها السياسية المعروفة وقد كان (المؤلف).

٢٠ـ أوضحت ذلك بالتفصيل في كتابي «حروب عبد الناصر» وذكرت دور الرئيس محمد أنور السادات في دفع الأمور للتدخل في اليمن بواسطة القوات المسلحة ثم بعد ذلك أصبح المشرف السياسي على عملية اليمن (المؤلف).

٢١ـ تم ذلك فعلاً وكان هذا رأي السوفييت أيضاً ركز عليه المسؤولون السوفييت أثناء زيارتي إلى موسكو في نوفمبر ١٩٦٧ (المؤلف).

٢٢ـ عالجت هذا الموضوع أيضاً في كتابي «أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الإستنزاف» ـ دار الطليعة بيروت ـ عام ١٩٧٥ والذي أهديته إلى كل الباحثين عن الحقيقة في أنحاء وطننا العربي.

٢٣ـ تم معالجة هذا الموضوع في كتابي «أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الإستنزاف» ـ مرجع سابق.

٢٤ـ الحلقة ١٦ من مذكرات الفريق مدكور أبو العز ـ جريدة الوفد ـ مرجع سابق.

٢٥ـ في يوم ١١/ ٩/ ١٩٦٧ أبلغ كل من اللواء عماد ثابت والعميد أحمد سيد أحمد نصر ـ وربما اللواء علي عبد الخمير ـ السيد سامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات في مكتبه وبحضوري أنه في إمكانها حشد ١٥٠ دبابة للتصدي للعدو غرب القناة وبعد انصرافهما سألني سامي عن رأيي في هذا الكنز؟ وقلت له «١٥٠ دبابة إيه يا سامي؟ ما كان عندنا آلاف الدبابات. لا فائدة إلا بعد ترك المشير ورجاله إن أردنا مواجهة الموقف

مواجهة جادة». وفي نفس اليوم نقل سامي ذلك للرئيس وكان هذا بداية للأحداث التالية.

٢٦ـ تفاصيل ما حدث مذكورة بالتفصيل في كتابي «مع عبد الناصر ـ الطبعة الثانية ـ دار المستقبل العربي بالقاهرة ـ طبعة عام ١٩٨٥ من صفحة ١٣٧ إلى ٢١٧ وكنت قد ترددت في ذكر هذه الأحداث في الطبعة الأولى للكتاب ولكن حينما وجدت تكاثر المعلومات الخاطئة رأيت تدويني للأحداث في الطبعة الثانية.

٢٧ـ يعني الإستقالة ص ١٦٨ ـ المرجع السابق.

٢٨ـ كشف الأسلحة ص ١٦٧ ـ المرجع السابق.

٢٩ـ هذه النقود كانت مخصصة لتمويل المؤامرة التي سنتحدث عنها للإستيلاء على الحكم أما بخصوص مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه فقد استلمها السيد صلاح نصر من مدير مكتبه دون إيصال وحينما أحيل إلى المعاش حاول مدير المكتب الحصول على الإيصال دون جدوى وكانت هذه الحادثة وغيرها موضوع تحقيقات فيما بعد.

٣٠ـ لم يحضر الفريق عبد المنعم رياض هذه الليلة ولم يشترك حتى ذلك الوقت كما ورد في كتاب هيكل «الإنفجار» والقصة التي رواها هيكل في كتابه عن هذا الموضوع بعيدة تماماً عن الدقة (المؤلف).

٣١ـ التفاصيل في كتابي «مع عبد الناصر» الطبعة الثانية ـ مرجع سابق.

٣٢ـ تفاصيل هذه القضايا موضحة في كتابي مع عبد الناصر ـ الطبعة الثانية ـ مرجع سابق.

٣٣ـ كان هذا هو باب الإتصال الوحيد الذي وجدته مفتوحاً أمامي في ذلك الوقت ولمعرفتي بأن هيكل كانت كلمته مسموعة حتى هذا التاريخ إذ كنت قد تركت السلطة بعد وفاة الرئيس عبد الناصر بأسابيع قليلة.

٣٤ـ كنت قد أرسلت جماعة من المخابرات العامة برئاسة السيد صلاح المحرزي رئيس هيئة المعلومات والتقديرات إلى يوغوسلافيا من قبل لدراسة الجيش الشعبي في يوغوسلافيا فقدم دراسة ممتازة عن الموضوع وزعت على كل من يهمهم الأمر قبل جلسة

مجلس الوزراء المشار إليها بمدة قليلة وهي من إحدى الدراسات الكثيرة التي قدمتها هذه الهيئة إلى الجهات المختصة.

٣٥ـ اللواء عبد المنعم خليل ـ مرجع سابق.

٣٦ـ من الطريف وبعد قيام الحملة المسعورة ضد نظام عبد الناصر أن أحد المواطنين ذكر لي أثناء حوار معي أنه متأكد أن جهاز المخابرات كان يقتل المئات بأمر عبد الناصر ويضعهم في صناديق مثل الصندوق الذي وضعوا فيه أحد الجواسيس وشحنوه من روما وحينما سألته عن المصادر التي استقى منها هذا المعلومات ذكر لي أنه شاهد الصناديق بنفسه وهي تدخل تباعاً حديقة الزهرية وهي مليئة بجثث المواطنين (الصناديق كانت مليئة بالأوراق كما ذكرت).

٣٧ـ راجع عدد الأهرام في ١٣/ ١٠/ ١٩٦٨ وأهرام ١٤/ ١٠/ ١٩٦٨ وأهرام ١٥/ ١٠/ ١٩٦٨ ثم أهرام ١٧/ ١٠/ ١٩٦٨.

٣٨ـ للحفاظ على سرية هذه الخرائط وتحديداً للمسؤلية أعطيت كل مؤسسة أو شركة منفذة صورة واحدة فحرم عليها رقم الصورة ويتم التحفظ عليها بمعرفة رئيس المؤسسة أو الشركة.

٣٩ـ كتب الأستاذ «صالح مرسي» عن الموضوع في روايته «الحفار» وكان من المفروض أن يسجل في فيلم سينمائي أو يعرض في التلفزيون ولكن عقبات لا أعرفها حالت دون ذلك.

** وتركيزهم على المطامع الشخصية وظنهم أنهم الوريثون لتركة عبد الناصر عن غير جدارة.

الفصل الثالث
قرار وقف إطلاق النيران
الساعة الواحدة والنصف من صباح ٨/ ٨/ ١٩٧٠

يدور الصراع بالكلمة والطلقة . . . فلا يعني
احتدام القتال إيقاف الكلام، ولا يعني تبادل الكلام
إيقاف القتال . . . فاسلوب الصراع هو كلام كلام، قتال قتال .

مرحلة صناعة وإصدار القرار . زيارة الرئيس عبد الناصر إلى موسكو من ٢٩/ ٦ إلى ١٧/ ٧/ ١٩٧٠ - اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكي في ١٨/ ٧/ ١٩٧٠ - اجتماع مجلس الوزراء في ١٩/ ٧/ ١٩٧٠ - الموقف العسكري على الجبهة المصرية قبل الموافقة على إيقاف النيران - الموقف في القوات الجوية كما قدره أحد كبار قادة القوات الجوية - الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الاستراتيجية المصرية وقت صدور قرار ايقاف النيران - الاستراتيجية الاسرائيلية - الجبهة الشرقية - تقييم

إثر الهزيمة الساحقة التي منيت بها البلاد بعد بداية الحرب في صباح ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، أبلغت مصر مجلس الأمن يوم ١٩٦٧/٦/٨ بقبولنا وقف إطلاق النار، وبغير شروط، واتخذت الأردن موقفا مماثلا واستمرت إسرائيل رغم ذلك في عملياتها الجوية والبرية إلى ان تم احتلالها لكل سيناء والضفة الغربية ثم اوقفت القتال في الجبهة السورية مساء يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦٧، بعد أن حققت أهدافها كذلك.

وبدأت الإتصالات السياسية بعد ذلك إلى أن وافقنا على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ ونصه كالآتي:

إن مجلس الأمن إذ يعبر عن قلقه المستمر إزاء الموقف الخطير في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الإستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، والحاحه إلى العمل لأجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمان.

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق.

١ ـ يؤكد أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط الأمر الذى يجب أن يتضمن كلا المبدأين التاليين:

أ ـ إنسحاب القوات الاسرائيلية من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير.

ب ـ إنهاء جميع حالات الحرب أو الإدعاء بها واحترام والإعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وبحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من أعمال القوة والتهديد بها.

٢ ـ ويؤكد أيضاً ضرورة:

أ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

حـ ـ ضمان الحرية الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة من خلال اتخاذ إجراءات تشتمل على إقامة مناطق منزوعة السلاح.

٣ ـ ويطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلا خاصا ليتوجه إلى الشرق الأوسط، وإقامة اتصالات مع الدول المعنية من أجل السعي لإيجاد اتفاق والمساعدة في الجهود الرامية ـ إلى تسوية سلمية ومقبولة بما يتمشى مع هذا القرار ومبادئه.

٤ ـ ويُطلب من السكرتير العام أن يرفع إلى مجلس الأمن تقارير عن تقدم جهود الممثل الخاص في اسرع وقت ممكن.

وكان القرار بالصورة التي قبلناها به أقصى ما يمكن الحصول عليه، ونحن في المأزق الذي وضعتنا فيه قيادتنا العسكرية رغما عن أنه لم ينص ـ وكما كان معتادا من قبل في حالات مماثلة ـ على إنسحاب القوات المسلحة المعتدية ورغما عن غموض في كثير من فقراته. والغموض وسيلة متبعة في المجالات الدولية لإجبار الأطراف المتصارعة على الحوار للوصول إلى اتفاق يوضح النقاط الغامضة.. ويقول «أبا إيبان» وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق في مقال له في «الجيرو زيلم بوست» بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٨٥ بهذا الخصوص «يرجع الكثيرون تعبير الغموض البناء إلى هنري كيسنجر بينما كنت في الحقيقة صاحب هذا التعبير حينما كنت ادافع عن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أمام الكنسيت. فالرأي العام يظن أن الدبلوماسية تتصف بصفة التآمرية ولا يتوقع أحد أن يتعامل في المجال الدولي بصراحة وأحيانا ما تجبر الظروف الدبلوماسي إلى توقيع نصوص يعتبرها الموقعون عليها أنها تحقق لهم أغراضهم في ظل تعارض سياساتهم وتأجيل الخلاف على تفسير المعاني لمفاوضات تتم في ظروف أفضل». وكان مفهوماً لدى دوائر القرار في مصر أنه غير قابل للتنفيذ إلا في ظل قوة عسكرية قادرة وجبهة داخلية صامدة إذ أن صدور القرار شيء وتنفيذه شيء آخر.

ودارت بعد ذلك إتصالات كثيرة متعددة وقتال مستمر دون هوادة لمدة تقرب من عامين ونصف، تقدم بعدها وليم روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة بمبادرته على صورة رسالة إلى محمود رياض وزير خارجية مصر في ٩/ ١١/ ١٩٦٩ [١] متضمنة مقترحات جديدة من نقاط عشر تتلخص في الآتي:

● موافقة مصر وإسرائيل على جدول زمني من أجل إنسحاب القوات الإسرائيلية

من الأراضي المصرية التي احتلتها خلال حرب ١٩٦٧ .

● إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.

● تصبح الحدود الدولية بين مصر وأراضي فلسطين تحت الأنتداب هي الحدود الآمنة والمعترف بها بين إسرائيل ومصر.

● يتضمن الإتفاق مناطق منزوعة السلاح مع اتخاذ إجراءات فعالة في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران وترتيبات أمنية في قطاع غزة.

● تؤكد مصر حق جميع الدول بما في ذلك إسرائيل في حرية الملاحة .

● يوافق الطرفان على الإعتراف بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي والحق في الحياة في سلام داخل حدود آمنة حرة من التهديدات باستخدام القوة.

● يسجل الاتفاق النهائي كوثيقة تودع بعد توقيعها في الامم المتحدة.

● يسلم الاتفاق النهائي إلى مجلس الأمن للتصديق عليه .

ودون انتظار إعلان روجرز عن مشروعه يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٩ أرسلت مصر ردها وهو لا يحمل معنى الرفض بل كان أقرب إلى الموافقة، مع تحفظ يتلخص في انتظار موقف الولايات المتحدة من سوريا والأردن. ولكن إسرائيل رفضت المشروع برمته يوم ١٠/ ١٢/ ١٩٦٩ أي في اليوم التالي للإعلان عنه كما رفضه الاتحاد السوفييتي في رده بتاريخ ٣/ ١/ ١٩٧٠ على أساس أنه يترك كل التفاصيل لمفاوضات بين العرب وإسرائيل ولا يحدد الجدول الزمني للإنسحاب الإسرائيلي وانتقاصها من سيادة مصر على شرم الشيخ واستبعادها لاتفاقية القسطنطينية عند الحديث عن حرية الملاحة في قناة السويس.

وبعد ذلك بفترة أسابيع قليلة أبدت الولايات المتحدة رغبتها في أن يقوم جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأميركية بزيارة القاهرة. ووصل سيسكو يوم ١٠/ ٤/ ١٩٧٠ واستقبله عبد الناصر في ١٢ / ٤/ ١٩٧٠ ليؤكد أن حكومة نكسون تريد تحقيق سياسة متوازنة في المنطقة وهي ترفض مبدأ المفاوضات المباشرة الذي تتمسك به إسرائيل وأن وليم روجرز وزير الخارجية الأميركية يُعدّ مبادرة في صف العرب بمقدار

٩٥٪، ولم تتجاوز رحلة سيسكو هذا القدر، إلا أن عبد الناصر رأى فيها رسالة من الإدارة الأميركية لاحتمال تغيير سياستها المؤيدة لإسرائيل على طول الخط ولذلك قرر أن يعطي قوة دافعة لهذا الاتجاه(٢).

وانتهز فرصة خطابه السنوي في عيد العمال والذي أقيم في ١/ ٥/ ١٩٧٠ في مدينة العمال بشبرا ووجه رسالة مفتوحة إلى الرئيس ريتشارد نكسون هذا نصها: «من هنا. من المنطقة التي تحوي مصنع أبو زعبل الذي أغارت عليه الطائرات الأميركية فقتلت وجرحت وحرقت عماله، ودمرت مبانيه وآلاته.. أتوجه من هنا بالنداء إلى الرئيس رتشارد نكسون. إننا التقينا معه في سنة ١٩٦٣ وتكلمنا بصراحة. وأعتقد أنه ما زال يذكر حديثنا وكان في هذا الوقت خارج السلطة.. أقول إنه بالرغم مما حدث لم نغلق الباب نهائياً مع الولايات المتحدة برغم الاساءات الكثيرة التي وجهت إلينا وبرغم القنابل والنابالم والفانتوم. قبل أسابيع قابلت سيسكو مساعد وزير الخارجية الأميركية وقابلته من منطق إننا نريد أن تكون وجهة نظرنا معروفة بوضوح لدى الولايات المتحدة. إنني أتوجه إلى الرئيس نكسون وأقول له إن الولايات المتحدة على وشك أن تقوم بخطوة بالغة الخطورة ضد الأمة العربية(٣). إن الولايات المتحدة بخطوة أخرى على طريق تأكيد التفوق العسكري لصالح إسرائيل سوف تفرض على الأمة العربية موقفاً لا رجعة منه.. موقف يتعين علينا أن نستنتج منه ما هو ضروري وذلك سوف يؤثر على علاقات الولايات المتحدة بالأمة العربية لعشرات بل مئات السنين... إنني أقول له ـ وهو يعرف أنني أعني ما أقول ـ إن الأمة العربية لن تستسلم ولن تفرط وهي تريد سلاماً حقيقاً ولكنها تؤمن أن السلام لا يقوم على غير العدل. أريد أن أقول إذا كانت الولايات المتحدة تريد السلام فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. إن ذلك من طاقة الولايات المتحدة التي تأمر إسرائيل بأمرها، لأنها تعيش على حسابها وأي شيء غير ذلك لا يجوز علينا ولن يجوز. هذا حل. والحل الثاني هو أنه إذا لم يكن في طاقة أميركا أن تأمر إسرائيل فنحن على استعداد لتصديقها إذا قالت ذلك مهما كانت آراؤنا فيه، ولكننا في هذه الحالة نطلب طلباً واحداً هو بالتأكيد من طاقة أميركا، ذلك الطلب هو أن تكف عن أي دعم جديد لإسرائيل طالما هي تحتل أراضينا العربية... أي دعم سياسي أو عسكري أو اقتصادي.. إذا لم يتحقق الحل الأول أو الثاني فإن على العرب أن يخرجوا بحقيقة لا يمكن المكابرة فيها بعد الآن هي أن الولايات المتحدة تريد

لإسرائيل أن تواصل احتلال أراضينا حتى تتمكن من فرض شروطها علينا بالاستسلام وهذا لن يحدث. إن كل المؤامرات التي تجري من حولنا لن تنجح. قلت للرئيس نكسون إن هناك لحظة فاصلة قادمة في العلاقات بين بلدينا إما أن تكرس القطيعة إلى الأبد وإما أن تكون بداية أخرى جادة ومحددة. أردنا من الرئيس نكسون أن يتوجه بسؤالين إلى إسرائيل: هل هم مستعدون للإنسحاب من جميع الأراضي العربية وفق قرار مجلس الأمن ومبادىء الأمم المتحدة؟ هل يعرفون أن هناك شعب خلق حراً وسيداً وهو شعب فلسطين وأن هذا الشعب له حقوق أشار إليها قرار مجلس الأمن وقرارات الأمم المتحدة ومبادىء ميثاقها وأية مبادىء آمن بها البشر وكافحوا من أجلها ؟!... إننا نعلم الإجابة مقدماً فإسرائيل لا تنوي الانسحاب وهي ضد حقوق شعب فلسطين.. هذا هو ندائي إلى الرئيس الأميركي نكسون». وفي اليوم التالي سلم محمود رياض نصّ نداء عبد الناصر إلى بيرجس يداً بيد.

وبعد عدة اتصالات قابل «دونالد بيرجس» المشرف على رعاية المصالح الأميركية بالقاهرة السفير صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية المصرية يوم ٢٠/ ٦/ ١٩٧٠ وأبلغه نص رسالة شفهية من وزير الخارجية وليام روجرز إلى وزير الخارجية محمود رياض مؤرخة في ١٩/ ٦/ ١٩٧٠ نصها كالآتي(٤):

«لقد أطلعت بعناية على تصريح الرئيس عبد الناصر بتاريخ أول مايو وما أدليتم به من ملاحظات بعد ذلك للمستر بيرجس، كما قدم لي المستر سيسكو تقريراً كاملاً عن الأحاديث التي أجراها الرئيس عبد الناصر معكم، وقد قمنا بالتفكير جديا فيما يمكن عمله بالنسبة للوضع في الشرق الأوسط.

إنني أقر بأن الوضع قد بلغ نقطة حرجة وأعتقد أن مصلحتنا المشتركة أن تعيد الولايات المتحدة وتنمّي علاقات صداقة مع كل شعوب ودول المنطقة (٥) ونأمل في إمكانية تحقيق ذلك ونحن على إستعداد للقيام بدورنا...! إننا ننظر إلى الأطراف الأخرى المعنية وبصفة خاصة لحكومتكم التي يقع عليها دور بالغ الأهمية، على أمل أن تتحرك معنا لانتهاز هذه الفرصة التي اذا ضاعت فإننا سنعاني جميعا من النتائج وسنشعر حقا بالأسف على ذلك، ومن خلال هذه الروح فإنني أناشد حكومتكم أن تدرس بكل عناية الأفكار التي سوف أعرضها فيما يلي:

إننا نهتم بالغ الاهتمام بالسلام الدائم، ونود أن نساعد الأطراف المعنية للتوصل إلى هذا السلام. لقد قدمنا مقترحات جدية وعملية من أجل ذلك[٦] كما قدمنا النصح لكافة الأطراف بالحاجة إلى قبول حل وسط، ولضرورة خلق الجو الذي يصبح السلام فيه ممكنا. ونقصد بهذه النقطة الأخيرة تقليل حدة التوتر من ناحية وتوضيح المواقف من ناحية أخرى، حتى تتوفر للعرب والإسرائيليين بعض الثقة في أن ما سيتم الأنتهاء إليه سوف يحفظ لهم مصالحهم الأساسية.

وفي رأينا فإن الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل إلى تسوية تكون بأن تبدأ الأطراف في العمل تحت إشراف السفير يارنج[٧] للتوصل إلى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

قال وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان أخيرا أن إسرائيل على استعداد لتقديم تنازلات عندما تبدأ المحادثات وفي نفس الوقت فإن المشاركة المصرية في مثل هذه المحاولات ستؤدي بدرجة كبيرة إلى التغلب على التشكك الإسرائيلي في أن حكومتكم تسعى بالفعل للتوصل إلى سلام معها.

إنني أدرك المشاكل التي تواجهكم بالنسبة للمفاوضات المباشرة وقد أوضحنا منذ البداية، إننا لا نقترح وضع مثل هذه الترتيبات موضع التنفيذ منذ البداية وإن كنا نعتقد ـ ويتوقف ذلك على التقدم الذي يحرز في المناقشات ـ أن الأطراف سيجدون أنه من الضروري أن يتقابلوا في مرحلة ما، إذا كان السلام سيسود بينهم، ومع مراعاة هذه الأفكار فإن الولايات المتحدة تتقدم بالمقترحات التالية لتقوم الجمهورية العربية المتحدة بدراستها:

ـ أن توافق كل من إسرائيل وج.ع.م. على العودة إلى وقف إطلاق النيران ولو لفترة محدودة[٨]

ـ أن توافق كل من إسرائيل و ج.ع.م (إسرائيل والأردن أيضاً) على التصريح التالي على أساس أن يصدره السفير يارنج في شكل تقرير إلى السكرتير العام يوثانت: أبلغتني ج.ع.م والأردن واسرائيل بأنها توافق على:

أ ـ أنه بعد أن قبلت وأيدت رغبتها في تنفيذ قرار ٢٤٢ بكل أجزائه، فإنها سوف

تعين ممثلين لها في المناقشات التي تعقد تحت إشرافي طبقاً للإجراءات، والمكان والزمان أوصي به مع الأخذ في الأعتبار ـ كلما كان ذلك مناسبا ـ ما يفضله الأطراف، بالنسبة لأسلوب الإجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم.

ب ـ الهدف من المناقشات هو التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل الدائم بينهم مستنداً إلى:

(١) الإقرار المتبادل من ج.ع.م والأردن واسرائيل للسيادة وسلامة أراضي والاستقلال السياسي للطرف الآخر.

(٢) الإنسحاب الإسرائيلي من أراضٍ احتلت خلال نزاع عام ١٩٦٧ وذلك طبقا للقرار ٢٤٢[٩]

حـ وإنه لتسهيل مهمتي للعمل من أجل التوصل إلى إتفاق كما تضمَّن قرار ٢٤٢، فإن الأطراف ستحترم بكل دقة ابتداء من أول أكتوبر على الأقل قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النيران.

إننا نأمل أن يلقى هذا الاقتراح قبولا من ج ع م كما نأمل في الحصول على موافقة إسرائيل وإلى حين ذلك فإنني واثق أنكم تشاركونني الرأي لبذل كل الجهود من أجل الإحتفاظ بسرية هذه المقترحات، حتى لا تؤثر على إحتمالات قبولها، وإنني أوجه رسالة مماثلة إلى الوزير الرفاعي وآمل أن أتلقى ردكم في أقرب فرصة مع أطيب التمنيات.

المخلص

وليام. ب. روجرز

وبعد أن انتهى بيرجس من تلاوة رسالته الشفهية أبدى الملاحظات التالية شفاهة أيضا: ـ

١ ـ إن قرار وقف النار يجب أن يتضمن بعض المفاهيم المحددة حتى يكون فعالا.

أ ـ يوقف كلا الجانبين كل الغارات وإطلاق النار سواء في الأرض أو الجو عبر خطوط إطلاق النار.

ب ـ تمتنع ج.ع.م. والاتحاد السوفييتي عن تغيير الوضع العسكري القائم في منطقة يتفق عليها غرب خط وقف إطلاق النار على قناة السويس، بألا توضع فيها صواريخ أرض جو أو أي منشآت جديدة.

جـ ـ تلتزم إسرائيل إلتزاما مماثلا بتجميد الأوضاع بالنسبة لأية منشآت جديدة في منطقة مماثلة شرق القناة.

٢ ـ يرجو أن تضع ج.ع.م. في اعتبارها أن الولايات المتحدة تطلب من الإسرائيليين ما يعتبرونه تنازلات سياسية هامة خاصة فيما يتعلق بالنقاط الآتية :ـ

أ ـ الموافقة على دخول مفاوضات غير مباشرة حول تطبيق القرار وذلك مع الرغبة في التوصل إلى نتائج.

ب ـ الموافقة على مبدأ الإنسحاب قبل المفاوضات.

وقد يبدو للقاهرة أن ذلك لا يتعدى ما يجب على إسرائيل أن تقوم به ولكن سيكون لدى الإسرائيليين دون شك نفس الشعور لما هو مطلوب من ج.ع.م.

٣ ـ أن حكومته على إستعداد لأن تبقي على مشاركتها في هذه العملية بعد بدء المفاوضات، وأنها لا زالت تعتقد أنه لا انسحاب بدون سلام ولا سلام بدون إنسحاب.

٤ ـ بالنسبة لطلب إسرائيل الحصول على المزيد من الطائرات الأمريكية، فإن حكومته قررت ألا تتخطى الحد الذى تعهدت به في العقود المبرمة من قبل مع إسرائيل، وذلك خلال الفترة التي تبحث فيها مبادرة السلام الأمريكية، وأوضح أن المقصود بذلك أن يقتصر تسليم الطائرات إلى اسرائيل على الستين طائرة فانتوم المتعاقد عليها عام ١٩٦٨ والمائة طائرة سكاي هوك المتعاقد عليها عام ١٩٦٦ بحيث ما يتبقى لدى إسرائيل في حدود هذا الإطار.

٥ ـ إن عدد طائرات الفانتوم التي تكون إسرائيل قد تسلّمتها حتى نهاية شهر يونيو الحالي، سوف يصل إلى أربعة وأربعين. كما سوف تسلم ٣ طائرات في يوليو، ٣ أخرى في أغسطس، وتستوفي بذلك عدد الخمسين طائرة. أما بالنسبة للسكاي هوك فقد

تسلمت إسرائيل ٨٨ طائرة والمتبقي من العدد وهو مائة طائرة سيسلم خلال الشهور القادمة.

٦ ـ أعدت حكومته ترتيبات إحتياطية تسمح لها بتعويض إسرائيل مستقبلا عما تفقده من طائرات لو تطلب الأمر ذلك، وأوضح أن احتمالات نجاح المجهودات الأمريكية من أجل السلام، ومدى احترام وقف إطلاق النيران، قد يؤثر على هذه الترتيبات الإحتياطية.

٧ ـ سوف يترتب على التوصل إلى اتفاق يستند إلى هذه الخطوط العريضة السابقة خلق الجو الملائم لاستئناف العلاقات بين ج.ع.م. والولايات المتحدة.

٨ ـ تتقدم حكومته بهذه المقترحات مباشرة إلى ج.ع.م. وذلك إستجابة منها لنداء السيد الرئيس في أول مايو ولرغبتها في تلافي أي سوء فهم لو نقلت عن طريق آخر(١٠).

وسوف تبلغ الولايات المتحدة هذه المقترحات إلى الإتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا وستناشدها التعاون معها لإنجاح هذه المبادرة مع نية حكومتنا في الاستمرار في المحادثات الثنائية مع الاتحاد السوفييتي من ناحية، والمحاولات الرباعية من ناحية أخرى ونقدر أن كل هذه المجهودات مكملة لبعضها.

٩ ـ بالرغم من أنه يقدر أن استجابة حكومته لنداء السيد الرئيس قد استغرق بعض الوقت فإن واشنطن ترجو وتأمل أن تتلقى ردا عاجلا من ج.ع.م. وترى أن تحركا سريعا يجب أن يتبع اتخاذ القرار، والمستر سيسكو على استعداد للسفر إلى لندن أو أي مكان آخر في منتصف الطريق للإلتقاء بصلاح جوهر لإجراء مزيد من المناقشات حول هذه المقترحات.

١٠ ـ كرر رجاءه من عدم نشر المقترحات المقدمة وقال إنه ينوي الرد على استفسارات الصحافة عن اجتماع اليوم بأنه تم بحث الموضوعات التي تهم البلدين.

١١ ـ سيدلي روجرز بتصريح عن الشرق الأوسط لن يتضمن سوى إشارة عامة إلى المبادرة الأمريكية، دون الإفصاح عن مضمونها أو تفصيلاتها، وسيؤكد عدم تجاوز عدد الطائرات التى ستسلم إلى إسرائيل المتفق عليه، وأن رسالة مماثلة سوف تسلم اليوم إلى وزير خارجية الأردن. ثم ختم رسالته بأنه نظرا لأن وزير الخارجية المصرية قد استدعاه

شخصيا لتسليمه نداء السيد الرئيس فإنه يود مقابلة وزير الخارجية حينما يسمح وقته لذلك.

وفي يوم ٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٧٠ عقد روجرز مؤتمرا صحفيا لمح فيه إلى المبادرة دون ذكر تفاصيلها وحينما سئل عن الأسباب التي دفعت الحكومة الأمريكية إلى هذا التحرك أرجع ذلك إلى خطاب الرئيس عبد الناصر، والذى توجه فيه بالحديث إلى الرئيس نكسون مباشرة وإلى تلميحات رئيسة وزراء إسرائيل بأنها ستقبل قرار مجلس الأمن وإلى تصريحات وزير خارجية إسرائيل بأن العالم سوف يسمع مقترحات مدهشة إذا بدأت مفاوضات مع العرب.

وفي يوم ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٧٠ سلم محمود رياض وزير الخارجية رد القاهرة على مبادرة روجرز إلى دونالد بيرجيس جاء في ختامه: «إننا على إستعداد لقبول وقف إطلاق النيران لفترة محددة لثلاثة شهور وفق اقتراحكم مع اعتقادنا أن المنهج الصحيح الذي يجب البدء به في هذه الحالة، هو المبادرة بوضع جدول زمني لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة. وقد كانت هذه النقطة التي توقفت عندها جهوده في محاولاته السابقة، وكان ذلك بسبب العراقيل التي وضعتها إسرائيل أمامه بعدم قبولها تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢».

وفي الساعة الواحدة صباحا من يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠ بتوقيت القاهرة، بدأ سريان وقف إطلاق النيران الذي جاء في بعض بنوده أن يتوقف الطرفان عن إطلاق النيران في الأرض والجو عبر خط وقف إطلاق النيران، وأن يمتنع الطرفان من تغيير الوضع العسكري في المنطقة التي تمتد ٥٠ كيلو متر شرق وغرب القناة. فلا يحق للطرفين إدخال أو انشاء أية مواقع عسكرية في هذه المناطق ويقتصر أي نشاط على صيانة المواقع الموجودة وتغيير وإبدال القوات الموجودة في المناطق، وقد لوحظ الآتي:

- أن المباحثات التفصيلية لسريان إيقاف اطلاق النيران تمت دون حضور أو مشاركة محمود رياض وزير الخارجية إذ سافر إلى الخارج بتشجيع من الرئيس لتلبية بعض الدعوات يوم ٣٠/ ٧/ ١٩٧٠، ولم يعد إلا يوم ٩/ ٨/ ١٩٧٠ بعد أن استدعاه مدير مكتبه ببرقية مفاجئة بأنه تم الاتفاق مع الولايات المتحدة على موعد سريان وقف إطلاق النيران أي أنه لم يؤخذ رأي وزير الخارجية في هذه الترتيبات ولم ير أحد ضرورة لاستدعائه إلا مدير مكتبه.

● أن الذي قام بهذه الإتصالات هو محمد حسنين هيكل وزير الإرشاد القومي والذي كان يعمل كوزير للخارجية بالنيابة وأن هذه الترتيبات تقدم بها دونالد بيرجيس كاقتراح من واشنطن وكان مطلوبا أن يتم إيقاف إطلاق النيران في وقت قصير للغاية.

● تم في يوم ٧/ ٨/ ١٩٧٠ تحريك ١٤ كتيبة صواريخ مصرية وهي صواريخ النسق الأول إلى شاطىء القناة وكانت في محلاتها المخططة قبل وقت سريان إيقاف النيران، وتم بناء تحصيناتها واستكمال بقية المواقع الإحتياطية والتبادلية، الهيكلية لها. وهي عملية رائعة لا يمكن تكرارها كثيراً في التاريخ.

هذه قصة قبولنا وقف إطلاق النيران في الساعة الواحدة من صباح ٨/ ٨/ ١٩٧٠

ولكن كيف صدر هذا القرار الذى شكل فترة إستقرار قلق بين حربين: حرب ١٩٦٧ وما تلاها من معارك حرب الإستنزاف ثم حرب ١٩٧٣ التي فتحت الطريق أمام قرار آخر لوقف إطلاق النيران الذي كان جسراً لمباحثات فك الإشتباك واجتماعات كامب دافيدواتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل؟!!

مرحلة صناعة وإصدار القرار

كان الرئيس جمال عبد الناصر هو المهندس الرئيسي لرسم وتخطيط السياسة المصرية الخارجية طوال فترة حكمه وما يقال غير ذلك تجاوز لواقع الحال. وقد هالني بحق ما أقرأه الآن وما يغاير هذه الحقيقة ولذلك لم تكن وزارة الخارجية ـ في عهد عبد الناصر وكما هو الحال في عهد السادات ومبارك ـ هي جهة القرار في السياسة الخارجية المصرية بل لا يتجاوز دورها المشاركة في مرحلة صناعة القرار مع غيرها من أجهزة رسمية وشعبية فمساهمتها أكثر في مرحلة التنفيذ والإتصالات.

ويصور هذا الواقع حادثة جرت في البحر المتوسط عام ١٩٥٨ عقب اندلاع الثورة العراقية في ١٤ يوليو/ تموز ١٩٥٨ حينما كان عبد الناصر يمخر عباب البحر في طريقه إلى القاهرة وقد انقلبت الدنيا رأسا على عقب كرد فعل للحدث الخطير. وكلف عبد الناصر الدكتور محمود فوزي وزير خارجيته في ذلك الوقت بتقدير الموقف لإعطاء مشورته. وعاد فوزي بعد فترة ليقول لعبد الناصر «هناك أوقات تحتاج إلى قرارات العظماء والعمالقة فهم القادرون وحدهم على اختراق سحب الغيب». كذلك فإن كل المباحثات

الخاصة بترتيبات إيقاف إطلاق النيران بعد الموافقة على مبادرة روجرز تمت في غياب وزير الخارجية خارج البلاد وعدم تدخل وزارة الخارجية اطلاقا في الموضوع.

وليس معنى هذا أنه كان وحده هو صانع القرار ومصدره بل الحقيقة خلاف ذلك كما سنحاول شرحه في حالة الموافقة على قرار إيقاف إطلاق النيران بموجب مبادرة وليم روجرز التي سبق ذكرها.

فمجرد استلام القاهرة لمبادرة روجرز في ٢٠/ ٦/ ١٩٧٠ رداً على ندائه العلني الذي وجهه إلى الرئيس نكسون في خطابه في عيد العمال قام الرئيس عبد الناصر بالإجراءات الآتية:

- توزيع نص المبادرة على أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي لدراستها ومناقشتها بعد ذلك في اجتماعه بأعضائها في ١٨/ ٧/ ١٩٧٠.
- توزيع نص المبادرة على مجلس الوزراء الذى كان يتولى رئاسته لدراستها ومناقشتها بعد ذلك في اجتماع مجلس الوزراء في ١٩/ ٧/ ١٩٧٠.
- الوقوف على رأي بعض القيادات السياسية ورجال الإعلام.
- زيارة موسكو في الفترة من ٢٩/ ٦ ـ ١٧/ ٧/ ١٩٧٠ للتثبت من صلابة الأرض التي يقف عليها.

وقد تم هذا التحرك قبل أن يعلن عن قراره في خطابه أمام المؤتمر القومي للإتحاد الإشتراكي في ٢٣/ ٧/ ١٩٧٠.

زيارة موسكو من ٢٩ ـ ٦ إلى ١٧/ ٧/ ١٩٧٠

لا شك أن عبد الناصر كان ـ حتى قبل سفره إلى موسكو ـ أميل إلى قبول مبادرة روجرز، إلا أنه رأى أن يقوم بالزيارة ليتأكد من صلابة الأرض التي سيقف عليها قبل موافقته النهائية على المبادرة. فموسكو هي الحليف الإستراتيجي في المحنة التى كنا نمر بها ثم هي ـ وقبل أي شيء ـ المنبع الرئيس الذي نستورد منه السلاح في محاولاتنا المستمرة للحصول على توازن القوى مع العدو.

ودارت المباحثات حول موضوعات ثلاث:

- الإتفاق على موقف موحّد بخصوص مبادرة روجرز.

● ومشروع الوحدة بين مصر وسوريا وليبيا الذي دارت حوله مباحثات سابقة.

● وأخيرا وهو الأهم الإمداد بالسلاح.

ولم تكن موسكو مرحبة في أوائل أيام المباحثات بالمبادرة الأميركية بل كانت غاضبة، فقد سبق لها رفض مبادرة روجرز في ٩/ ١١/ ١٩٦٩ وذلك في ردها الكتابي المؤرخ في ٣/ ١/ ١٩٧٠. وليس أدل على هذا الرفض الغاضب من قول ليونيد برجينف في تلك المباحثات: «نحن أصدقاؤكم بل وإخوة لكم واشتركنا سويا في أعمال ضخمة في المجالات العسكرية والإقتصادية والسياسية، والآن تحاول الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة وتدعي أنها تتقدم بمشروع كامل للتسوية وكأنهم أصحاب فضل في حل المشكلة ولكن لا يجوز أن نسمح بإعطاء الصورة بأننا قد قبلنا مشروعا من جانب المعتدي. إننا نقدم لكم أسلحة للدفاع عن انفسكم بينما تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل كل الأسلحة للإعتداء عليكم وهم يريدون بمبادرتهم الأخيرة أخذ كل جهد بذلناه من أجل تحقيق السلام العادل ومعاونتكم على ذلك»(١١).

وواضح أن موسكو كانت تريد أن تكون المبادرة عن طريقها، بغض النظر عن النتائج المنتظرة، منها لأنني أعتقد أن عبد الناصر كان متأكدا في داخله من وجود فجوة كبيرة بين رغبة الروس في تقديم مبادرة سوفييتية وبين قدرتهم الحقيقية على تنفيذ ذلك. إذ كان واضحا الفرق الكبير بين حجم ونوع المساعدات المادية التي نحصل عليها من الإتحاد السوفييتي، علاوة على أن كلا من القوتين الأعظم كانتا تديران الأزمة في إطار استراتيجيتها الكونية وهذا ليس عيبا أو نقدا فإن القوة العظمى تنظر دائما إلى الصراعات الإقليمية هذه النظرة بعدما أصبح من المستحيل في ظل توازن الرعب النووي حدوث الصدام المباشر بين القوتين الأعظم للحصول على فوز «بالضربة القاضية». إذ أصبح الصراع يدور عن طريق «كسب النقط» في الصراعات الإقليمية مع اتباع استراتيجية الترابط Linkage بين نتيجة الصراعات على ساحة الكرة الأرضية... أي كسب نقطة هنا مع خسارة نقطة هناك.

وبالرغم من ذلك لم يكن أمام الإتحاد السوفييتي إلا الإقتناع بموقف عبد الناصر، بقبوله مبادرة روجرز التي وصفها بريجينيف في إحدى مراحل المباحثات بأنها «إقتراحات ممهورة بالعلم الأميركي». ولم ينس أن يتساءل: «ماذا سيحدث بعد قبولنا الإقتراح

الأميركي بوقف إطلاق النيران لمدة ثلاثة أشهر؟» ولم يعلق على رد عبد الناصر على تساؤله «بأننا سنعود إلى ما كنا عليه»(١٢). لأن عبد الناصر لم يكن يعول على المبادرة الأميركية طالما توازن القوى بعيد عن متناوله.

وكان موقف السوفييت من النية إلى عقد إتحاد فيدرالي بين مصر وليبيا وسوريا موقفا حذرا للغاية فهو موضوع معقد يحتاج إلى تفكير طويل خوفا من حدوث انفصال، كذلك الذي حدث بين مصر وسوريا عام ١٩٦١ وتأثير ذلك على سمعة ووزن عبد الناصر في الظروف الصعبة التي تواجهها مصر الأمر الذي يجب تجنبه».

والموضوع الثالث في هذه المباحثات الهامة كان موضوع الإمداد بالمعدات والسلاح وقد بلغ حجم الأسلحة والمعدات التي وافق السوفييت على إمدادنا بها ٤٠٠ مليون دولار مع تخفيض ٥٠٪ من الثمن عن الدفع (كان الروس يطلبون تسديد ثمن المعدات التي ينتجونها في مصانعهم المدنية مثل العربات بالعملة الصعبة. أما الأسلحة والمعدات العسكرية مثل الدبابات والطائرات فكان يتم سداد ثمنها وفقا للإتفاقيات المريحة وعادة ما كان يتنازل السوفييت عن كثير من الأقساط حينما يحين وقت سدادها)

وأهم ما وافقوا على إمدادنا به(١٣) كان يتلخص في الآتي:

● نظامان للمعدات الإلكترونية لاستخدام أحدهما في منطقة القناة والآخر في المنطقة المركزية وسوف تصل تبعا لبرنامج زمني.

● لما كان الوجه القبلي كله مكشوفا من ناحية الدفاع الجوي وافق السوفييت على إمدادنا بلواء كامل سام ٦ بأطقمه وأجهزة إدارة نيرانه الإكترونية وأجهزة إنذار وتوجيه، الخاصة به، للدفاع عن السد العالي. ووصل إلى أسوان بطريق الجو.

● وسائل عبور بواقع كوبري كل شهرين حتى نهاية عام ١٩٧٠ أي ٣ كباري.

● طائرات قاذفة ثقيلة تي ـ يو TU16١٦ وهي طائرات تستخدم لردع إسرائيل ومنعها من ضرب العمق وتصيب هدفها من بعد ١٠٠ ـ ١٥٠ كلم من الهدف. وقد اعتذر السوفييت في بادىء الأمر عن إمدادنا بها لتفادي التعقيدات الدولية ولتجنب قيام الولايات المتحدة بإمداد إسرائيل «بالسلع النادرة» مثل صواريخ «لانس Lance» أرض ـ أرض متوسطة المدى. ولكنهم عادوا ووافقوا على تخصيص بعض الطائرات

«تحت الطلب OnCall» لمدة ٦ ساعات، بمعنى إخطارهم قبل استخدامها بهذه المدة على أن يشتركوا في إدارة الطلعات من غرفة العمليات وأن نقوم بتجهيز مطاري أسوان ووادي سيدنا بالسودان لإستقبالهما.

وعلى عكس كثير من المراجع نرى أن الزيارة لم تكن ناجحة تماما في خلق تطابق حقيقي لوجهة النظر السياسية للبلدين بنفس مستوى التطابق الذي كانت عليه السياسة الأمريكية الإسرائيلية . . . صحيح وافق السوفييت على قبولنا المبادرة الأمريكية ولكنهم كانوا يشعرون في قرارة أنفسهم أن الأوراق ربما تسحب من يدهم بمرور الوقت خاصة وأنه سبق لهم أن تقدموا بمبادرة بانسحاب إسرائيل إلى ٤٠ كلم شرق القناة وبعد شهر ستسحب قواتها إلى الحدود الدولية ثم يتم بعد ذلك الاتفاق على قضية الفلسطينيين والمرور من خليج العقبة وقناة السويس. ولكن تقديم المبادرة شيء والقدرة على تنفيذها شيء آخر. وكان عبد الناصر يفهم ذلك تماما. فعندما تقدم جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتي بمبادراته تلك إلى وزير خارجيتنا ليتقدم بها اعتذر عبد الناصر عن ذلك مفضلاً أن يتقدموا هم بمبادرتهم فهم أصحابها.

.وكنت ـ بصفتي رئيسا للمخابرات العامة ـ ألاحظ من خلال ما يتجمع لدى أجهزتنا من معلومات تغييراً كاملاً في السلوك السوفييتي وتعامله وذلك منذ بداية عام ١٩٧٠، وعلى سبيل المثال أخذ بعض الخبراء السوفييت ـ خاصة في التوجيه المعنوي ـ يتحدثون مع الضباط المصريين عن سوء أحوالهم ومعيشتهم وأنهم يعيشون «عيشة الكلاب» كما كان البعض الآخر يصرح «أن الرئيس بتاعكم مصيره إلى الزوال والبلد ستحكم على نظام لينين». وقد زاد من تفاقم البلبلة صدور أوامر القيادة العامة للقوات المسلحة المصريةإلى الوحدات باعتبار نصائح الخبراء السوفييت بمثابة أوامر واجبة التنفيذ. . ولاحظنا أيضا أن محاولات الخبراء السوفييت لتجنيد بعض الضباط للحصول منهم على معلومات بطرق غير شرعية قد زادت، بل كان مندوب المخابرات السوفييتية واسمه الكودي «جورج» والذي كان على إتصال مع «هيئة الإتصالات الخارجية بالمخابرات العامة» كان دائم الإستفسار عن الأحوال الداخلية ومدى شعبية الرئيس وكنا ننقل هذه المعلومات أولاً بأول للرئيس عبد الناصر. ولذلك فقد فاتحت السفير «فينوجرادوف» ونحن في مطار ألماظة لتوديع الرئيس ـ خاصة بعد القبض على أحد الخبراء السوفييت وهو يستلم وثائق، كان قد طلبها من أحدضباطنا يوم ٣/ ٤/ ١٩٧٠ـ

بمناسبة سفره إلى الإتحاد السوفييتي للاتصال بأندروبوف رئيس المخابرات السوفيتية KGB في ذلك الوقت لاستبداله بآخر، فوعد أن ينفذ ذلك ولكني أبعدت عن المخابرات العامة بعد ذلك يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٧٠ أي أن الإبعاد تم بعد أقل من ٣ أسابيع من هذه المواقف. وذهب «جورج» لمقابلة «رئيس هيئة الإتصالات الخارجية يوم ٢٨/ ٤/ ١٩٧٠ ليعبر له عن سعادته بنقلي آملا في أن يكون التعاون أوثق مع الرئيس الجديد للمخابرات العامة!!!

وقد تأكدت من هذه المعلومات من عدة مصادر بل ومن ممارساتي الشخصية. كما أكدها لي الدكتور مراد غالب سفيرنا بموسكو وكان قد وصل إلى القاهرة في مايو ١٩٧٠ـ للتشاور واستقبلته في مكتبي بالمخابرات العامة يوم ٢٤/ ٥/ ١٩٧٠ كعادته حينما كان يصل إلى القاهرة لتبادل الرأي وأخبرني وأنا أنقل هنا من أوراقي الخاصة، بانه «يلمس تغييراً حقيقيا في سلوك السوفييت واتجاهاتهم. فقداعتذروا عن زيارة كان الماريشال جريشكو يزمع القيام بها إلى القاهرة باتفاق الجانبين بحجة انشغاله بفيتنام. بل إنهم لا يرحبون بزيارة الرئيس إلى موسكو وأخبروه إن كان مصرا على الحضور فليحضر للإستشفاء في أحد المستشفيات. وهم يرون أننا في سياستنا الداخلية نتجه إلى اليمين فمحمد حسنين هيكل(١٤) أصبح وزيرا للإرشاد القومي وزكريا محي الدين ما زال في منصبه حيث هو وطبقة الإنتلجنسيا ضدهم بالكامل، ويتساءلون متى يُضرب هؤلاء؟ هل تنتظرون حتى إزالة آثار العدوان؟ ويزداد تساؤلهم عن موقف ليبيا التي تهاجمهم ولا تسير معهم في نفس الخط. كما يتساءلون عن موقف السودان العدائي لهم. وأن القاهرة مشتركة مع النميري في إبعاد عبد الخالق محجوب رئيس الحزب الشيوعي السوداني إلى القاهرة». ولعل الحوار الذي دار بين بريجينيف والرئيس عبد الناصر قبيل انتهاء مباحثاته في موسكوفي يوليو/ تموز ١٩٧٠ يوضح كثيرا مما سبق ان قلناه إذ أشار بريجينيف إلى معلومات وصلتهم عن قيام وزارة الإعلام ـ وكان محمد حسنين هيكل وزيرها إلى جانب رئاسته لتحرير الأهرام ـ باستطلاع رأي الشعب في وجود الخبراء السوفييت، وكذّب عبد الناصر هذه المعلومات موضحا أن مصلحة الاستعلامات مع أجهزة أخرى تمده بتقارير دورية عن الرأي العام بالنسبة لمختلف الموضوعات الجارية. ومن الطبيعي أن يوجد في مصر أشخاص يرفضون وجود أي علاقة معكم. كما يوجد لديكم في الإتحاد السوفييتي حسب ما نسمعه من إذاعات

الغرب عدد من الكتاب والمثقفين المنشقين ضدكم. وختم بريجينف هذا الحوار الحساس بقوله بأنه عند انتهاء مشكلة الشرق الأوسط سوف يرحل مستشارونا وخبراؤنا وطيارونا من مصر مباشرة لأننا لا نرضى أن نتهم باحتلال أراضي الغير.

وحدث قبل ذلك وفي أوائل عام ١٩٧٠ شيء غريب وطريف يوضح الحدود التي التزم بها الإتحاد السوفييتي في إدارته للصراع الدائر، كما يوضح القواعد الجديدةللردع. فعقب اشتداد الغارات الإسرائيلية علينا في العمق على الإرتفاعات المنخفضة متسللة من ثغرات شبكات الرادار لتقصف التل الكبير وحلوان والمعادي ودهشور وأبي زعبل والخانكة وشرق القاهرة دون رد فعل من جانبنا محدثة خسائر جسيمة في الأرواح والمباني، قرر عبد الناصر السفر إلى موسكو من ٢٢/ ١/ ١٩٧٠ حتى ٢٥/ ١/ ١٩٧٠ للحصول على قوات سوفييتية بمعداتها وأسلحتها مهددا بترك الحكم إلى السيد زكريا محي الدين الذي يمكنه التفاهم مع الأمريكان (١٥) مما اضطر السوفييت إلى الموافقة على الإمدادات التالية:

٢٣ كتيبة صواريخ سام ٣ كاملة باطقمها وأجهزتها ومعداتها، ٨٥ طائرة ميج معدلة بطياريها، ٥٠ طائرة سوخوي ٩، ١٠ طائرات ميج ٢١ تدريب، ٤ أجهزة رادار ب ١٥ للعمل ضد الطيران المنخفض، ٥٠ مونور حديد ٥١١ لطائرات الميج الموجودة في مصر.

ووصل وفد سوفييتي برئاسة الجنرال سيكوروفسكي نائب مدير المخابرات السوفييتية إلى القاهرة في ٢٥/ ٢/ ١٩٧٠ للإتفاق معه على تأمين وصول القوات التي اتفق عليها في مباحثات موسكو التي ستصل تباعا اعتبارا من ٣/ ٣/ ١٩٧٠، وتولّيت بصفتي رئيسا لجهاز المخابرات العامة التباحث معه بهذا الخصوص وبقي الوفد في القاهرة حتى ٢/ ٣/ ١٩٧٠ حيث غادرنا عائدا إلى موسكو بعد الاتفاق معه، علاوة على ذلك على التعاون بين جهازي المخابرات في مجال المعلومات عن إسرائيل والنشاط الغربي ومجال التعاون الفني مع التأكيد على احتياجاتنا من المعدات دون خبراء أو مستشارين كما سبق الإتفاق مع أندروبوف أثناء زيارتي إلى موسكو في نوفمبر ١٩٦٧.

ودارت المباحثات بخصوص تأمين سرية وصول الوحدات السوفياتية مع وفد مصري مكون مني بصفتي وزيراً للدولة ورئيساً للمخابرات العامة ومن شعراوي جمعة

وزير الداخلية ومحمد فوزي وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة في مكتبي بالمخابرات العامة وأصر الجانب السوفياتي على وصول القوات ليلاً في سرية تامة، مع إغلاق الطريق الصحراوي مصر إسكندرية عند مرور القوات، وكذا ترتيبات السير في المدن التي تكفل السرية ووقعت الإتفاقية من الجانبين واحتفظ كل بأوراقه.

إلا أن المفاجأة الكبرى حدثت عند عبور السفن السوفياتية التي تحمل القوات والمعدّات المتفق عليها مضيق الدردنيل، فقد عبرته نهارا والأفراد يحيون من تقع أنظارهم عليهم على الشواطيء وإذاعات العالم ووسائل الإعلام تتابع بشغف هذا المنظر الفريد، وبعد ذلك أصرت السفن على دخول ميناء الإسكندرية نهارا، وأن يتم التفريغ نهارا وأن تشق العربات حاملة المعدات والأفراد وشوارع الإسكندرية ثم الطريق الصحراوي ثم شوارع القاهرة نهارا أيضا . . ولم يكن هذا ما اتفقنا عليه.

كان هذا النوع من التحرك رسالة إلى كل من يهمهم الأمر فيفهمونها كما يحلو لهم.

ولم يكن هذا بالشيء السيء، كما يبدو، بل هو تطبيق لمبدأ الردع. فالرادع يعلن عن وسائله للطرف الآخر كوسيلة لإجباره على أن يراجع حساباته والأهم من الإعلان عن الوسائل المتاحة تصديق الطرف الآخر عن صدق النية في العقاب. وكان لذلك تأثيره فقد قلق الأمريكيون بحق من التوغل السوفييتي في مصر وهذا ما كان يخطط له عبد الناصر كما سنرى في الفصل الرابع من هذا الكتاب رغما عما يحمله وجود هذه القوات السوفييتية من معنى أكيد بعدم كفاءة قواتنا، حتى ذلك الوقت، للقيام بالدفاع عن الوطن، وعجز القيادة العسكرية عن مواجهة الموقف بالطريقة السلمية، مما اضطر القيادة السياسية إلى السفر المفاجيء إلى موسكو والتهديد بالتخلي عن مسؤولياتها في حال رفض مطالبها.

إجتماع اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكي ١٨/ ٧/ ١٩٧٠

من المعروف أن عبد الناصر كان في ليبيا، في زيارة رسمية لها، وقت تقديم المبادرة. واطلع عليها وهو هناك وانقسمت الآراء في دائرة القرار بين مؤيد ومعارض. وكنت من المؤيدين الذين كانوا أقلية فقد كنت مطلعا تماما على ما يجري، خاصة الخسائر الجسيمة في القوات المسلحة والطريقة العاجزة التي كانت تداريها وأبلغت

موافقتي للرئيس كتابة وأرسلتها له في حقيبة بريده في موسكو التي ذهب إليها بعد إنهاء زيارة ليبيا .

ومما يذكر أن السيد محمد أنور السادات نائب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت، هو وجميع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا كانوا لا يوافقون على المبادرة، إعتقادا منهم بأن الرئيس سوف يرفضها، وفي أحد الإجتماعات الموسعة للإتحاد الإشتراكي في أسيوط وأثناء وجود عبد الناصر في موسكو خطب السادات معلنا عدم موافقة مصر على المبادرة وعند عودة الرئيس نهره بشدة على تسرعه في إعلان الرأي قبل الدراسة . فاعتكف السادات في قريته «ميت ابو الكوم» مدعيا المرض. وأذكر أنني زرته مع بعض الزملاء يوم ٣/ ٨/ ١٩٧٠ زيارة مجاملة وكانت أحواله الصحية على خير ما يرام، ولكنه عاد ووافق على المبادرة بعد أن قام الرئيس بترضيته .

وكنا نحاول بوسائلنا الخاصة أن نعرف النوايا الحقيقية للرئيس ريتشارد نكسون بخصوص المبادرة، للمساعدة في اتخاذ القرار، وكمثل على ما حصلنا عليه من معلومات، حديثه مع السيد أحمد العراقي (١٦) رئيس وزراء المملكة المغربية والذي كان الملك الحسن عاهل المغرب قد أرسله إلى واشنطن في محاولة لتأجيل الموافقة على إعطاء إسرائيل صفقة الفانتوم والسكاي هوك، التي أعلن عنها. وفيما يلي مقتطفات من هذا الحديث :

● إنه لا يفهم الرئيس عبد الناصر فهل يريد السلام أو الحرب. فتصريحاته متناقضة .

● من الواجب الإتفاق على تحديد نقل السلاح إلى المنطقة .

● إذا حاولت البلاد العربية الإضرار بالمصالح الأميركية في المنطقة، فإن مصالحها ستتضرر أيضا بوجود الإتحاد السوفييتي .

● أجرى محاولات أربعة للتقرب من العرب: أرسل سكرانتون وطالب بعودة العلاقات دون جدوى، قبل المحادثات الرباعية رغما عن معارضة إسرائيل لها، تقدم روجرز بمقترحاته ولا إجابة عليها، أوقفنا إعطاء الفانتوم .

● كل محاولاته ضاعت فهو أكثر عطفا على العرب، ولكنه رجل دولة في الولايات

المتحدة ويقع عليه ضغوط من جهات متعددة.

- لا يوجد في التاريخ منتصر يعطي تنازلات إلا إسرائيل.
- سيعيد بحث قضية الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي ولكن لن يكون هناك تعديل جوهري في سياستهم.
- في رسالة وجهها للملك حملها العراقي عند عودته. وجه أربعة أسئلة إلى الرئيس عبد الناصر ينتظر الإجابة عليها.

هل مصر مهتمة بإعطاء الفانتوم أم بالوصول إلى السلام؟

ماذا ستعطي مصر مقابل السلام؟

هل الإنسحاب من كل الأراضي المحتلة أم هناك تنازلات؟

هل توجد أي منظمات فلسطينية لا تريد القضاء على إسرائيل؟

وانتهز السيد أحمد العراقي فرصة وجوده في واشنطن وقابل وليام روجرز وزير الخارجية. وأهم ما أحسه في هذه المقابلة أن الولايات المتحدة - هذا رأي روجرز - لا تخاف إطلاقا من الوجود السوفييتي في المنطقة، وهذه معلومات هامة جدا كانت تدل على الإنقسام الكبير في آراء من يديرون السياسة الخارجية الأمريكية كما سنوضح فيما بعد.

وأوضح عبد الناصر في اجتماعه باللجنة التنفيذية العليا في قاعة الإجتماعات بقصر القبة، تفاصيل المساعدات السوفييتية التي وافق عليها أثناء زيارته الأخيرة إلى موسكو، وأكد على الإتفاق على اشتراك الطيارين الروس مع طيارينا في الطلعات الجوية وعلى تحرك بعض صواريخهم أرض/ جو شرقا مع صواريخنا.

وأخذ الرئيس يعدد مزايا قبولنا للمبادرة فهي لا تتضمن شروطا جديدة. كما أنها تظهرنا أمام العالم أننا نسعى إلى السلام. كما أن نص المبادرة على إيقاف القتال لمدة ثلاثة شهور يعني إلغاءقرار إيقاف النيران الوارد في القرار ٢٤٢، الذي ينص على أن يكون ذلك إلى ما لا نهاية، وبالتالي فإن استئناف إطلاق النيران بعد ٣ شهور سيصبح عملية مشروعة. وكذلك فإن فترة الثلاثة شهور ستساعدنا في بناء المواقع الجديدة للصواريخ التي نحاول من شهر ديسمبر ١٩٦٩ إقامتها دون جدوى للغارات الجوية الكثيفة التي

يقوم بها العدو [١٧] مما يجعل صواريخنا في المنطقة الأمامية عارية، ثم اذا رفضنا المبادرة الآن فهذا يعطي واشنطن المبرر لإمداد إسرائيل بأعداد جديدة من الطائرات.

وختم الرئيس شرحه بأنه سيعلن عن موافقتنا على المبادرة في خطابه يوم ٢٣/ ٧/ ١٩٧٠ وطالب بموافقة أعضاء اللجنة التنفيذية على المبادرة، على أن تتضمن:

عدم اغفال حقوق الشعب الفلسطيني، إنسحاب إسرائيل من الأراضي التي أحتلتها في الصراع الأخير وكذلك إنهاء حالة الحرب مع الاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها. . . وأكد الرئيس على نقطة هامة هي أن الذي يمكن أن يحرك الموقف هو التواجد الروسي واشتراك قواته معنا، فوصولنا إلى حل سلمي عادل يتناسب دائما مع قدرتنا على إقحام الروس في الجبهة لأنهم موجودون معنا الآن وطبعا لا يقبلون أن يهزموا عسكريا.

ووافقت للجنة التنفيذية العليا على قبولنا للمبادرة.

ومن الملاحظ أن عبد الناصر لم يتطرق من قريب أو بعيد إلى الموقف العسكري على الجبهة ولا أثار أحد من الأعضاء هذا الموضوع علما بأنه كان «مربط الفرس» أو العامل الحاسم في إدارة الصراع. فتوازن القوى هو العمود الفقري في إدارة الأزمة فهو أساس القرار السياسي في أي مرحلة من مراحل الصراع.

اجتماع مجلس الوزراء في ١٩/ ٧/ ١٩٧٠

كنت أستعد للسفر على رأس وفد إلى هافانا للتهنئة بأعياد الثورة إلا أنني أجّلت موعد سفري لحين اجتماع مجلس الوزراء المنتظر وبعد أن شرح الرئيس الموقف بما لا يخرج عما دار في اجتماعه مع اللجنة التنفيذية. كنت أول المتحدثين من الوزراء لتأييد المبادرة ولم يكن هذا مفاجأة للرئيس فقد سبق أن كتبت له رأيي وأرسلته له وهو في موسكو. وكان حديثي ـ تبعا لما كتبته في أوراقي الخاصة ـ مركزا ومختصرا، فمن السهل إطلاق النيران ولكنه من الصعب إيقافها. وإذا كان الرئيس خاض بقوة معارك القتال حتى الآن، فإن المراحل القادمة التي قد تؤدي إلى السلام أصعب وأدق، وقبولنا للمبادرة لا تنفي حقيقة أننا اتخذنا هذه الخطوة بعد قتال مرير وضحايا كثيرة تحملها الشعب وقواته المسلحة. وبقبولنا للمبادرة لا نكون قد أعطينا شيئا بل يمكن إستئناف القتال في أي

وقت. فإسرائيل هي المطالبة بالتنازلات عن أرض هي موجودة تحت يدها، ومطالبة بالإنسحاب وبالاعتراف بقرار ٢٤٢ الذي لم تعترف به حتى الآن. وعلينا ألا نسترخي فمن يدري؟ قد لا تنجح هذه الخطوات ولذلك يجب أن نجمع الرأي العام على أساس أن القتال سوف يبدأ بعد شهور ثلاثة نرفع خلالها إنتاجنا وننظم امورنا ونبني قواتنا المسلحة ونقوم في نفس الوقت بتجارب عديدة للغارات الجوية. وكان الرئيس يستمع لي وهو يبتسم ابتسامة خفيفة اذ لم أذكر ضمن مبررات قبولي للمبادرة العامل العسكري الذي كثيرا ما حدثته عن قلقي إزاءه، وعن الخسائر الفادحة التي كنا نتكبدها.

وتكلم أخرون مؤيدين ولكن كان الخوف من رد فعل الجبهة الداخلية الصامدة التي كانت مشحونة لإستمرار الحرب رغما عن الخسائر التي تكبدتها.

ووافق المجلس على قبول المبادرة وإعلان الرئيس لها في خطابه الموجه إلى الشعب والأمة المصرية في عيد الثورة.

في اليوم التالي لموافقة مجلس الوزراء على المبادرة سافرت في طريقي إلى هافانا عن طريق لندن. وفي الطائرة الكويتية الخاصة التي نقلتنا من مدريد يوم ٢٣/ ٧/ ١٩٧٠ إلى هافانا تقابلت مع الوفد السوداني برئاسة هاشم العطا رحمة الله عليه وهو أحد وزراء جعفر النميري في ذلك الوقت، أعدم بعد ذلك في مؤامرة الإنقلاب الشيوعي. وبالوفد الفلسطيني برئاسة أبو أياد ـ صلاح خلف، الذي لم يلق إلينا بالتحية... كان هذا تعبيرا عن موقف الفلسطينيين الرافض للخطوة التي اتخذناها في القاهرة، أي إعلاننا عن قبولنا للمبادرة. وبعد تحرك الطائرة قمت وهاشم العطا إلى حيث يجلس الوفد الفلسطيني وتبادلنا معهم حديثا خاصا نذيب به جبل الثلج الذي أقاموه بيننا وبينهم. وفي مطار «جاندر» الذي وصلناه في ساعة مبكرة أوعزت إلى أحد أعضاء وفدنا باختيار مائدة كبيرة ليتناول عليها أعضاء الوفود السودانية والفلسطينية والمصرية طعام الإفطار. إلا أن الخطة لم تنجح إذ فضل الوفد الفلسطيني أن ينفرد بمائدة منفصلة. وهنا طلبت من صلاح خلف أن نسير سويا خارج القاعة، وبعد أن شرحت له الموقف على حقيقته مؤكدا حقهم في الإعتراض على المبادرة كما كان من حقهم رفض القرار ٢٤٢ اقتنع واتفقنا على أن يكون «أبو أياد» هو المتحدث الرسمي للوفود الثلاثة طوال إقامتنا في «هافانا» واجتزنا أول اختبار لهذا الإتفاق بنجاح حينما تحدث «ابو أياد» إلى

الصحفيين المتجمعين في مطار «هافانا» في انتظارنا، والذين بدأوا بالتساؤل عن الخلافات العربية ـ العربية نتيجة للمبادرة الأمريكية وكانت المفاجأة التي لم يتوقعوها. نفى «أبو أياد» وجود مثل هذه الخلافات بالرغم من عدم تطابق وجهات النظر، الذي يمكن للحوار أن يعمل على تحقيقه.

الموقف العسكري على الجبهة المصرية قبيل الموافقة على المبادرة

العامل الحاسم في إطلاق النار أو إيقافه هو توازن القوى إلى جانب عوامل أخرى مساعدة. وتوازن القوى هو عبارة عن الحالة التي تصل فيها الأطراف المتصارعة إلى قناعة مشتركة بأن تكلفة الحصول على الأغراض السياسية بالقتال أغلى من تحقيقها بواسطة الوسائل الأخرى.

وكان موقفنا العسكري عقب هزيمتنا في حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ هو السبب في قبولنا وقف إطلاق النيران يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٧ دون قيد أو شرط. وكان أيضا هو السبب في قبولنا القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ بما فيه من ثغرات وتنازلات. بل كان هو السبب في عدم تنفيذ إسرائيل لهذا القرار رغم المحاولات الكثيرة التي بذلت لتحقيق ذلك. ثم كانت سلبيات حرب الإستنزاف التي تجاوزت الحدود المقدرة، والنتائج التي انتهت إليها، وراء إسراعنا في قبول مبادرة روجرز في ٩/ ١١/ ١٩٦٩ مع بعض التحفظات الشكلية حتى قبل الإعلان عنها، والتي رفضتها كل من إسرائيل والإتحاد السوفييتي. ثم كان تردي الأوضاع نتيجة للغارات الإسرائيلية الكثيفة في العمق وعلى الضفة الغربية للقناة، وعدم قدرتنا على مواجهتها لأسباب بعضها داخل قدرتنا والبعض الآخر خارج هذه القدرة، وراء سفر الرئيس عبد الناصر إلى موسكو في ٢٢/ ١/ ١٩٧٠ ثم في ٢٩/ ٦/ ١٩٧٠ وتهديده بالتخلي عن الحكم ليشغله من يستطيع الإتفاق مع الولايات المتحدة إذا لم تنقل معدات سوفييتية بأفرادها وأطقمها اللاشتراك في الدفاع عن مصر. وكان الموقف العسكري أيضا وراء قبولنا إيقاف إطلاق النيران الساعة الواحدة من صباح يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠ على عجل بناء على رغبة الولايات المتحدة، وفي غياب وزير خارجيتنا ثم كان الموقف العسكري وراء اجتماع الكيلو ١٠١ بين المصريين والإسرائيليين في أحد الخيام وعلى الأراضي المصرية، واتفاقيات فك الإشتباك في عامي ١٩٧٤, ١٩٧٥ ثم زيارة القدس الشهيرة ومباحثات

كامب دافيد ثم اتفاقية الصلح بعد ذلك .

فأي قرار سياسي هو ترجمة حقيقية لموقف توازن القوى في مسرح العمليات . صحيح لا يمكن لأحد أن ينكر الجهد الخارق الذي بذل لإعادة بناء القوات المسلحة كما لا يمكن لأحد أن ينكر السخاء والكرم الذي تميز بهما العطاء السوفياتي لتعويض خسائرنا ، ولكن ظلت الفجوة تتسع في توازن القوى بين المصريين والإسرائيليين لصالح الأخيرة وكانت هذه الفجوة نتيجة لفجوات لم يمكن التغلب عليها .

● فجوة في إصرار الولايات المتحدة على مساعدة إسرائيل كماً وكيفاً ، بطريقة وأسلوب مختلف تماماً عن مساعدة الإتحاد السوفياتي لنا .

● فجوة بين القيادة العسكرية الإسرائيلية الخلاقة وبين القيادة العسكرية المصرية التقليدية وتأثير ذلك على الموقف السياسي .

● فجوة في التضامن العربي بين القول والفعل .

هذه الفجوات الثلاث أثرت على توازن القوى وسير العمليات .

ونتيجة لذلك ظلت الطائرات الإسرائيلية ـ حتى تنفيذ قرار إيقاف إطلاق النيران قادرة على منعنا من إقامة حائط الصواريخ غرب القناة وأصبحت صواريخنا ـ حسب تعبير عبد الناصر نفسه ـ في العراء ، وقادرة على ضربنا في العمق كما حدث في التل الكبير وحلوان والمعادي ودهشور وأبي زعبل والخانكة وشرق القاهرة . وظهر جلياً أنه ليس في مقدورنا مواجهة الحرب الإلكترونية التي يخوضها العدو ضد دفاعاتنا الجوية ، إذ زودت طائراته بأجهزة إلكترونية للإنذار المبكر ضد صواريخنا ، الأمر الذي يجعل من الضروري إطلاق صواريخ أكثر من المعدل المعتاد ، وعلى طائرة معادية واحدة ، كما لوحظ وجود نظام إلكتروني للتشويش والإعاقة ضد وسائل دفاعنا وقواتنا الجوية لدى إسرائيل . مما جعل تفوق النظام الجوي الإسرائيلي ـ وهذا قول الفريق أول محمد فوزي بالنص ـ على نظام شبكة الدفاع الجوي ظاهرة فنية(١٨)!!! فنية فقط !!! لا أظن . . . . . . كل ما يمكن أن اقوله هو أنه لا يصح من الناحية العلمية والواقعية ـ وفي ظل هذا الموقف ـ التحدث عن أن توازن القوة كان في جانبنا وأن الخطة جرانيت والخطة ٢٠٠ كانتا لديهما الوسائل المادية لتنفيذهما بنجاح . . . !! هذا أمر مشكوك فيه تماماً في ظل الظروف التي كانت قائمة .

ليس غريباً أو عيباً إتخاذ خطوة سياسية بعد تحرك عسكري لأن القتال لا يمكن أن يستمر إلى الأبد، كما أن الكلام لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. فالأطراف تتقاتل ثم تتوقف لصياغة النتيجة المادية للقتال في واقع سياسي جديد... المهم أن نقاتل وأنظارنا إلى وضعنا وقوتنا على مائدة المفاوضات، لأن أي إتفاق يعبر عن توازن القوى وليس عن توازن المصالح للموقعين عليه.

وحين قام العدو لأول مرة منذ حرب ١٩٦٧ بإختراق مجالنا الجوي في العمق وضرب دهشور وأنشاص والتل الكبير في ٦/١/١٩٧٠ أي بعد ٣٦ شهراً من الإستعداد، كانت القيادة العامة تعتقد أنه حدث «تداخل وإعماء Jamming» على الردارات، ولم يكن هذا حقيقياً. ولما ظهرت الحقيقة تراجعت القيادة عن قولها. ثم عاد العدو إلى تكرار إختراقاته في الأيام التالية دون رد فعل من جانبنا !!! وفي حوار بين الرئيس عبد الناصر وبيني أظهرت مخاوفي الحقيقية وذكرت له إن القادة لا يعرفون ما يفعلون وإنني أصبحت أخشى من المصير، فالعدو - كما هو واضح الآن - يريد قلب نظام الحكم وليس لنا خطة واضحة مفهومة وإن الإستنزاف أصبح عكسياً أي أنه يقع علينا. وأذكر أن الرئيس عاد وطلبني يوم ١١/١/١٩٧٠ للسؤال عن الموقف من وجهة نظر المخابرات العامة، فأعدت عليه مخاوفي وقلقي مضيفاً أن الخسائر الجسيمة التي تقع في مبانينا ليست هامة تماماً، فالأهم منها عدم وجود خطط حربية تمكننا من الصمود أمام العدو. ونحن في حالة الثبات في مواقعنا الدفاعية فكيف سيكون عليه الحال إذا حدث تحرك للعمليات أو عبور للقناة؟وحاول الرئيس أن يقلل من حجم الخسائر التي ذكرتها له - ربما ليهدىء من روعي إذ إعتقد أنني ربما أبالغ في ذلك - ولكنني أخبرته أن معلوماتي مؤكدة، فهي مستقاة من قادة الوحدات على خط النار. وإن الوضع كله يحتاج إلى إعادة تقييم وإنني أرسل له المعلومات الصادقة بعد التأكد من دقتها تماماً. واقترحت عليه ملحاً أن يعيد النظر في القيادات الموجودة والموقف برمّته. وكان رده «القادة فعلاً غير أكفاء وهم لا يعرفون ما يفعلون كما تقول.» ثم أضاف بالإنجليزية وبالحرف الواحد "They are not" able"

وفي يوم ١٣/١/١٩٧٠ ضرب العدو الخانكة وإستشهد ٩٢ وجرح ١٢٦، وفقدنا مخازن الطائرات بمعداتها وظهرت البيانات العسكرية كالمعتاد مؤكدة قلة الخسائر. وكان هذا هو الرد الوحيد على غارات العدو المستمرة فنحن عاجزون عن رد الفعل.

وفي يوم ٢٢/ ١/ ١٩٧٠ قام العدو باحتلال جزيرة شدوان في مدخل خليج السويس بقوات انزال في الساعة العاشرة والنصف في وضح النهار، بعد ضربها بالطيران وظهر العجز الكامل للقيادة وأصيبت بالشلل الكامل، وقطع الإتصال مع الجزيرة تماماً واجتمعنا ـ السادات وشعراوي جمعة وسامي شرف وأنا ـ مع اللواء محمد صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، لوجود القائد العام في موسكو مع الرئيس وكان السادات يتولى تسييرالأمور في غياب الرئيس. . . كان اللواء محمد صادق عاجزاً فعلاً عن إدارة العمليات في تلك الليلة وكان السادات يردد «ما ليش دعوة. . . إسألوا المعلم في موسكو لأنه أستاذ في الحاجات دي». واستمر الوجود الإسرائيلي طوال نهار اليوم التالي دون رد فعل منظم من قيادة القطاع أو القيادة العامة. وفجأة قرر الإسرائيليون الإنسحاب الساعة الخامسة بعد الظهر.

كان السوفييت يعلمون حقيقة الأوضاع ولكنهم كانوا يتخذون بعض الإجراءات خوفا من أن يتورطوا، مثل:

● الموافقة على بعض الإمدادات عند طلبها كنوع من أنواع التهدئة. . «اسبرين»

● الإشادة بإعادة بناء القوات المسلحة، واستكمال قواتنا حتى يخفّفوا من المساعدات الكثيفة.

● إذا قلنا إننا اسقطنا ١١ طائرة يغضبون ويقولون بل ١٣. . لماذ تقللون حجم الخسائر التي توقعونها في العدو؟

وقد اعتبربعض من كتبوا عن هذا الموضوع، وبسذاجة، أن ما يردده السوفييت هو شهادة بكفاءة قواتنا!!!

كان الموقف في القوات الجوية متردياً. فطائراتنا عموما قصيرة المدى بعكس الطائرات الإسرائيلية التي كانت تتمتع بذراع طويل يصل إلى كل المواقع الحيوية. بل كان الوجه القبلي كله يفتقر إلى الدفاع الجوي حتى وفاة الرئيس عبد الناصر. وللدلالة على الموقف الذى كانت عليه قواتنا الجوية. اثبت هنا فقرات من حديث أدلى به أحد كبار قادة القوات الجوية إلى أحد المسؤولين الكبار في المخابرات العامة قابله في مكتبه يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٧٠بناء على طلبه ورجاه ابلاغي ـ كرئيس للمخابرات العامة أوشك

على تركه إياها بعد إبعاده عنها فجأة ـ بالمعلومات التي سيذكرها. فماذا قال هذا القائد؟!!

١ ـ كبير الخبراء السوفييت في القوات الجوية ذو كفاءة محدودة وكذلك معظم الخبراء.

٢ ـ في اجتماع مع وزير الحربية أمس، أخبرهم الوزير أنه تقرر مد خدمة الخبراء السوفييت سنتين أخريين بناء على البروتوكول الجديد. وبأن عليهم أن يعتبروا أوامر الخبراء نهائية وليست إستشارية وتساءل الضابط الكبير: هل أصبح الخبراء الروس هم الذين يقودون القوات المصرية؟

٣ ـ يقوم الخبراء السوفييت بتعديل الأوامر التي يصدرها القادة، بل أعطوا لأنفسهم الحق في تعديل قرارات الوزير.

٤ ـ يعطل الخبراء تدريب الطيارين فمازالت فرقة التدريب على الطائرات ميج ٢١، التي تتم تحت إشراف الخبراء مستمرة منذ ٦ شهور وعدد ساعات الطيران للطيار لا تتجاوز ٨ ساعات. في حين أن الفرق التدريبية تحت إشراف الضباط المصريين تتم في ٣ شهور وقد قام أحد الطيارين بتدريب ٣٤ طيار في فترة ٣ شهور وحين رفض المساعدة التي عرضها عليه الخبراء الروس جرت محاولات لنقله إلى قاعدة «العضم» بليبيا.

٥ ـ يكذب الخبراء الروس وينكرون ما يصدرون من تعليمات كما حدث في حادثة إسقاط العدو للطائرتين «الإليوشن ٢٨» فقد طلب القائد تعديل وقت وخط سير العملية. إذ قد سبق تنفيذها بواسطة طلعة أخرى في نفس الوقت وعلى نفس خط السير. ولكن الخبراء عارضوا إجراء أي تعديل، فطلب القيام بالتشويش على رادارات العدو فأخبروه بأن ذلك لن يكون جاهزاً إلا بعد شهر. فأجل خروج الطلعة لحين تنفيذ التشويش إلا أنهم أصروا على موقفهم وكان من الطبيعي أن تفشل العملية. وعقد مؤتمر عند الرئيس عبد الناصر حضره اللواء محمد صادق رئيس الأركان وعلي بغدادي قائد القوات الجوية وكاتشيكين رئيس الخبراء وكبير خبراء القوات الجوية، الذي ادعى عندما أثير الموضوع أنه لم يطلب منه أي شيء فعاتب الرئيس اللواء علي بغدادي إلا أن محمد صادق أيد موقف القوات الجوية فغضب الرئيس وانفعل على رئيس الأركان إلا أنه

ذكر لمحمد صادق بعد انصراف الخبراء أن له غرض في هذا الإنفعال .

٦ـ يؤثّر الخبراء على الرأي العام داخل القوات الجوية. فقد ذكر أحد الخبراء للطيارين إنهم يعيشون عيشة الكلاب وأن الدولة لا تقدرهم . ومنذ أسبوع في قاعدة أسوان قال أحد الخبراء الروس لأحد الطيارين «الرئيس بتاعكم مصيره إلى الزوال والبلد ستحكم على نظام ستالين» .

٧ ـ توزيع المطبوعات الروسية على القوات الجوية يؤثر على تفكير الطيارين واتجاهاتهم .

٢ ـ الكفاءة القتالية للقوات الجوية

ا ـ أخبره الوزير إنه لا يستطيع تحقيق التعاون بين القوات الجوية والدفاع الجوي، وأنه لن يستطيع منع ضرب طائراتنا بواسطة مدفعيتنا أو صواريخنا . وبناء على ذلك فسياسة التدريب للقوات الجوية شبه متوقفة .

ب ـ لا تستطيع طائراتنا مواجهة طائرات إسرائيل . وضحك الروس علينا وأحضروا لنا الميج ٢١ Mوال ميج ٢١ M المعدلة ولم تثبت كفاءتها بعد لعدم استخدام «التنكات» حتى الآن بل أصبحت أضعف من الميج ٢١ القديمة .

جـ ـ لن تستطيع القوات الجوية الصمود في القتال ٤٨ ساعة .

د ـ قابله قادة التشكيلات لإعطائهم أوامر بالصمود ولنستنزف العدو، وأن عليهم إطاعة أوامر الخبراء، فعلقوا على ذلك بأنهم حتى إذا اقتنعوا هم بذلك فكيف يقنعون الطيارين به وقد أحضر له بعض الطيارين. كما قابل بعضهم قادة القوات الجوية وبكوا وذكروا أنهم يموتون واحداً بعد الآخر. وكل ينتظر دوره ولا مانع لديهم أبدا من التضحية، على شرط أن تكون ذات جدوى، والأفضل للدولة استخدامهم في أي شيء ذي نفع . فهم يقذفون دشماً خالية ويقومون بعمليات على الضفة الشرقية لا فائدة منها وبغرض رفع الروح المعنوية .

هـ ـ الروح المعنوية سيئة جدا في القوات الجوية بتأثير الموقف الحالي. الخسائر مستمرة ونحن الذين نستنزف وقادة التشكيلات في طريقهم إلى النهاية وليس أمامهم خطة واضحة سينفذونها في المستقبل. لمصلحة من هذا التصعيد؟ هل

يقدر المسؤولون المقارنة بين القوات الجوية الإسرائيلية بحجمها الحالي مقابل قواتنا ومدى قدرتنا على الصمود تبعا لذلك؟

و- يوجد نقص كبير في المعدات ولم يقم الروس باستكمالها. اخترقت إسرائيل المجال الجوي أكثر من مرة فوق مطاراتنا فماذا فعلت الصواريخ سام ٣ ؟ لا يفهم دور الطيارين الروس حتى الآن ويعتقد الطيارون أن عدم تسليح القوات الجوية بأسلحة فعالة سببه الخوف من قيامها بدور في الجبهة الداخلية وأنه قابل السيد أنور السادات وقال له ذلك، فرد عليه بأن الجبهة الداخلية ممسوكة بيد من حديد.

ز - حدثت بلبلة من إلغاء تصريح اللواء صادق من القوات الجوية عن تخصيص ٥٠ جنية شهريا كمكافأة لكل طيار، ولم ينفذ ذلك. ثم الإعلان عن مكافأة ١٠ جنيه لكل طيار عن كل طلعة بحد أقصى ٥٠ جنيه. ثم قال لهم الرئيس أنا عاوز طيارين فدائيين يصيدون الطائرات الإسرائيلية بأي ثمن خلال الثلاثة شهور القادمة، مع إعطائهم أي مكافئات. ويعلق الطيارون على ذلك بأن هذا يدل على خطورة الوضع وأنهم ليسوا مرتزقة. وذكر المتحدث أن اللواء علي بغدادي يطلب مقابلة الرئيس على انفراد بحيث لا يشعر أحد بالمقابلة ليحدث سيادته عن امور القوات الجوية.

وبالرغم من أنه كان قد تم الإتفاق مع حافظ اسماعيل على أن نتقابل الساعة ٧ مساء يوم ٢٥/ ٥/ ١٩٧٠ حيث سيكون قد عاد من باريس التي كان يعمل بها سفيرا، لأسلمه رئاسة جهاز المخابرات العامة (أي بعد ٤ أيام من هذا الحديث) إلا أنني وجدت من واجبي مقابلة الرئيس. وتفضل سيادته بمقابلتي في نفس اليوم الذي تم فيه الحديث السابق ووجدته مهموماً وسط التحديات الخطيرة التي يواجهها. واشفقت من أن أضاعف همومه بموضوع يضعه ضمن اسبقياته الأولى، وهو الكفاءة القتالية للقوات المسلحة خاصة القوة الجوية. ولكن القيام بالواجب كثيرا ما يحول بين الإنسان وبين ما يريد، لذلك أخبرته بتفاصيل حديث الضابط الكبير ورجوته أن يقابل قائد القوات الجوية على إنفراد ليستمع إليه بنفسه إذ ربما يكون عنده اكثر مما ذكرته له واستمع الرجل دون أن يعلق. . . وفي آخر المقابلة طلب مني أن أرسل له ما قلته كتابة ووعد بأن يحدد

مقابلة للّواء علي بغدادي قائد القوات الجوية.

وفي نفس الليلة وصله ما أراد.

كان واجبي أن أطلعه دائماً على الحقائق التي تصلني. وأظنني لم أقصر في ذلك وبأمانة رغماً عما حملني ذلك من متاعب كثيرة... كان الرئيس يردد في مناسبات عديدة «أمين يقول الصدق ولو على نفسه».

ولا أدري هل تمت مقابلة الرئيس لقائد القوات الجوية كما وعد؟ ولا أعرف أيضاً مصير المذكرة الكتابية التي أرسلتها له في ٢١/ ٥/ ١٩٧٠ بعنوان «سري للغاية. مذكرة عن حديث..... بقيادة القوات الجوية». ولكنني متأكد أن المعلومات التي وردت فيها وفي مذكرات أخرى كثيرة عن حقيقة ما يجري كانت في مؤخرة رأسه وهو يتخذ قراره بموافقه مصر على مبادرة روجرز بعد ذلك بأسابيع..

فتوازن القوى الذي حارب لتحقيقه منذ قيام الثورة وحتى موته كان كالسراب كلما اقترب منه اضاعته القيادة العسكرية العاجزة!!!

ويلاحظ هنا أن القدرة القتالية للقوات الجوية وقفت حائلاً دون كسبنا لمعركة توازن القوى فلم يكن قد حدث تقدم ـ ونحن في مايو ١٩٧٠ ـ عن موقفها في أوائل العام وكما قرره الجنرال «دينيسوف» المستشار السوفييتي للقوات الجوية في المؤتمر الذي عقده الرئيس عبد الناصر مع القادة والمستشارين السوفييت يوم ٦/١/ ١٩٧٠ في مبنى القيادة العامة بمدينة نصر إذ قال: «قام العدو اعتباراً من يوم ٢٠/٧/ ١٩٦٩ بحوالى ٣٥٠٠ طلعة لضرب وسائل الدفاع الجوي المصري والقوات البرية. أما القوات الجوية المصرية فقد قامت بحوالى ٢٩٠٠ طلعة حماية جوية، واشتركت في ٣٣ معركة جوية بواسطة ١١٠ طائرات مقاتلة ضد١٢٠ طائرة إسرائيلية، وكانت خسائرنا ٢٦ طائرة في مقابل ١٤ للعدو ولا يوجد لدينا إلا ٤٩ طيار على مستوى عالي من ٩٢ طيار مقاتل إذ ليس كل الطيارين قادرين على تنفيذ المهام حيث يوجد عدد كبير منهم في وظائف إدارية بالقواعد الجوية ولا يشتركون في القتال. والمفروض أن يكون لدينا لكل طائرة قتال من ٢ ـ ٣ طيارين على الأقل ويحتاج مستوى الطيارين الحالي إلى تقديم الطعام لهم مباشرة بدلاً من إعطائهم بدل تغذية حتى نستغل قدرتهم على قيادة الطائرات المعقدة».

وفي نفس الاجتماع ـ وأنا أنقل عن مذكرات اللواء عبد المنعم خليل وهي مصدر سابق ـ تحدث الرئيس عبد الناصر عن قوات الصاعقة قائلاً: «إنها تقوم حالياً بمهام دفاعية وهذا ليس واجبها ويجب سحبها لإعادة تدريبها على مهامها الحقيقة. وكتيبة الصاعقة بها الآن ٧ عربات وعدد الضباط ٥٠٪ من المرتب، فكيف يمكنها القيام بالمناورة؟ المطلوب تشكيل ٣٠ كتيبة صاعقة ولكن أين الضباط المتخصصون؟ بل أين الضباط العاديون والأسلحة؟ من الصعب استخدام هذه الكتائب في مسرح العمليات وهي بهذه الحالة».

وفي اجتماعات ١٦ـ١٧/ ٣/ ١٩٧٠ ذكر المستشار السوفييتي لقائد القوات البحرية «البحرية المصرية، أكثر تفوقاً من الإسرائيلية ويمكن استغلال هذا التفوق في تدمير قطع البحرية المعادية، والمعاونة في عمليات الإبحار البحرية التكتيكية، ومعاونة القوات البرية ويمكنها السيطرة على البحر الأحمر وخليج السويس كما تستطيع عزل خليج السويس، ويجب أن تقوم الغواصات بأعمال سبع البحر، في البحر المتوسط ولكن يجب تواجد ٧٥٪ من الضباط على ظهر السفن ولكن هذا لا يحدث عندنا فهم يعيشون على البر، أكثر مما يعيشون في البحر وميناء الاسكندرية مزدحم جداً ويمكن تخريبه».

وعلق الرئيس عبد الناصر على كل ما سمعه «أنا أقول للفريق فوزي يجب إعادة النظر في الموقف ولا يجب أن نعيش في الوهم».

لا يعني ما ذكرت أن جهوداً خارقة لم تبذل لرفع كفاءة القوات المسلحة، ولا يعني أيضاً أننا لم نقم بغارات برية شرق القناة بل خضنا معارك برية عديدة وأسقطنا مثلاً يوم ٣٠/ ٦/ ١٩٧٠ ثمان طائرات قاذفة مقاتلة سكاي هوك وفانتوم وأسرنا ٥ طيارين أحياء كما اسقطنا يوم ٢/ ٧/ ١٩٧٠ طائرتين. وفي يوم ٣/ ٧/ ١٩٧٠ طائرتين أخريين ولكن لا تقاس عوامل توازن القوى بمثل هذه المعارك التكتيكية. فالحرب تتقرر نتيجتها بمحصلة المعارك الخاسرة والناجحة وتتبلور في واقع سياسي يقود إلى حالة سلم أفضل. ولمعرفة المحصلة فيما يخص القوات الجوية ونظام دفاعنا الجوي علينا أن نتساءل:

١ـ هل تمكنا من منع العدو من الاغارات في العمق في التل الكبير وأنشاص ودهشور وحلوان وأبو زعبل بطيرانه المنخفض تفادياً لالتقاطه وتتبعه بأجهزة الرادار؟

هل نجحنا في التبليغ بإنذارات جوية في أي من هذه الغارات؟ هل كسرنا ذراعه الطويل وأضفنا طولاً إلى ذراعنا؟

٢ ـ هل أمكننا منع العدو من التدخل ليحول دون قيامنا ببناء قواعد الصواريخ غرب القناة، التي كانت تبنى بالاسمنت المسلح أو الحوائط المسبقة الصنع؟ كان العدو يلقي قنبلة واحدة زنة ١٠٠٠ رطل على الموقع قبل أن يجف فيبطل استخدامه نهائياً. فنقوم باختيار موقع آخر قريب لنبدأ بناء موقع جديد فيه؟ هل كان في قدرتنا ـ لولا قبولنا إيقاف إطلاق النيران نقل حائط الصواريخ إلى الشرق؟ وهل كان هذا النقل سيحمي حقيقة باقي الأهداف الحيوية في مختلف أنحاء الجمهورية؟

● هل كسبنا معركة السيادة الجوية فوق منطقة القناة. ولا أقول في سيناء في الشرق أو منطقة خطوط المواصلات والقاعدة الرئيسية في الغرب؟

● هل أمكننا الوصول إلى عمق العدو سواء في سيناء أو داخل إسرائيل لنضربه كما يضربنا؟

والاجابة عن هذه الأسئلة هي التي تقرر مَنْ من الأطراف كسب معركة توازن القوى؟ فلم يكن في إمكاننا منع العدو من ضرب أهدافنا في العمق، ولم نكن قادرين على ضربه في عمقه القريب أو البعيد، ثم كنا في نفس الوقت عاجزين عن تحقيق السيادة الجوية فوق أرض المعركة. . . ومن الغريب حقيقة أنه لم يحدث تحسن في الموقف منذ النكسة وحتى قبولنا إيقاف اطلاق النيران فالفجوة كانت بنفس الاتساع!! فبعد هزيمة ١٩٦٧ وفي أول جلسة مباحثات بين الرئيس عبد الناصر والوفد السوفييتي برئاسة بودجورني يوم ١٩٦٧/٦/٢٢، تقدم الرئيس بطلب للتحالف مع الاتحاد السوفييتي بالرغم من أنه كان أحد الأقطاب الثلاثة لسياسة عدم الانحياز، وهم جواهر لال نهرو وجوزيف بروز تيتو وجمال عبد الناصر!! وعرض في نفس الجلسة تقديم تسهيلات للاسطول السوفييتي من السلوم إلى بور سعيد ثم بعد ذلك من العريش إلى غزة وهو الذي حارب القواعد الاجنبية في البلاد العربية منذ قيام الثورة (١٩) !!!

لماذا حدث ذلك؟ الخلل في توازن القوى كان السبب.

وبنفس المقياس لماذا سافر عبد الناصر إلى موسكو في ١/٢٢ ـ ١٩٧٠/١/٢٥

بالرغم من أنه لم يمض إلا أقل من شهر واحد على آخر لقاء له مع السوفييت؟ على الرغم من وجود الخبراء والمتسشارين السوفييت نجد أن سبب سفر عبد الناصر كان طلب المزيد من العتاد والصواريخ والرادارات ولكن بأطقم سوفييتية. ثم لماذا كان سفره إلى موسكو في ٢٩/ ٦/ ١٩٧٠ بعد أن قرر قبول مبادرة روجرز ؟

والإجابة تكمن في ان موقف توازن القوى لم يكن قد تعدل إلى صالحنا حتى تلك الفترة.

إذن كان طلبنا التحالف مع الاتحاد السوفييتي وتقديمنا تسهيلات بحرية لاسطوله في موانئنا بعد النكسة ثم عودتنا بعد ثلاث سنوات من الإعداد والإستعداد لطلب تواجد قوات سوفييتية وطيارين سوفييت للاشتراك معنا في الدفاع عن مصر، وبقاء الاسطول السوفييتي في الاسكندرية وبور سعيد، هو دليل عجز واضح في قدرتنا على القيام بواجبنا الوطني للدفاع عن بلدنا، الأمر الذي لم تلجأ إليه إسرائيل فهي لم تطلب قوات أميركية للاشتراك معها لأن قيادتها العسكرية كانت قادرة على تمكين قوة الدفاع الإسرائيلية من استيعاب المعدات والأسلحة الأميركية التي تصلها.

ما نريد أن نخلص إليه هو أن تقييم المواقف الاستراتيجية من خلال القيام ببعض الدوريات والغارات أو اسقاط بعض الطائرات المعادية تقييم تكتيكي يمكن أن يحدث في مستوى القوات الصغرى أما على المستوى الاستراتيجي وقيادة الجيوش في حرب كاملة فيعتبر لغواً لا قيمة له من الناحية العلمية أو الحربية.

وحساباتنا تختلف عن الحسابات التي يجريها البعض في توازنات القوى. بل وننظر بعين الشك إلى النتائج التي يصلون إليها لأنها بعيدة عن الحقيقة. فحسابات توازن القوى تجري في كل من المحيط المادي وهو يتعلق بالكم والمحيط المعنوي وهو يتعلق بالكيف وتقدير الكيف يتم عن طريق عوامل بعضها ملموس محسوس والبعض الآخر غير ملموس ولا محسوس مثل الكفاءة في القيادة خاصة على المستويات الإستراتيجية التي هي فن يعتمد في كثير من جوانبه على الموهبة والقدرة على التخيل والخلق والإبتكار، ومثل قدرة الأفراد على الإستعياب خاصة استيعاب التكنولوجيا ومثل القدرة على تقدير الأمور وخرق حجب غموض الموقف في المعركة. والمقدرة على التنبؤ بالنوايا المستقبلية والقدرة على الرد السريع بما يتناسب مع الفعل خاصة اثناء المعركة.

وإن نحن كسبنا معركة توازن القوى فإنما يعني ذلك قدرتنا على أن نفعل ما نريد وقدرتنا أيضا على منع العدو من فعل ما لا نريد. فالمسألة عبارة عن حسابات دقيقة تقوم بها الاطراف للموازنة بين القدرة على الفعل والقدرة على الفعل المضاد. . وإن تم خطأ في الحسابات نتيجة للجهل بأصول اللعبة، أو نتيجة لتجنب الحقائق التي يفرضها الموقف فإن هذا يقود إلى الهزيمة. . . ويبدو أن البعض لم يتعلم من الحسابات الخاطئة التي أدت إلى الهزيمة عام ١٩٦٧ فظل يحسب حساباته بنفس المقاييس الخاطئة، وبنفس النظرة الضيقة مع تطبيق المقاييس التكتيكية في مجال الحسابات الإستراتيجية وشتان بين هذا وذاك.

الإستراتيجية الأميركية في مواجهة الاستراتيجية المصرية حتى وقف إطلاق النيران

من أهم العوامل التي أثرت في اتخاذ القرار بوقف إطلاق النيران، عامل الإستراتيجية الأميركية في إدارة الأزمة. . فبينما كانت هذه الإستراتيجية تتفق تماما مع الأهداف الإسرائيلية فإنها كانت تتناقض مع أهدافنا تناقضاً كاملاً لتناقض المصالح بيننا وبين واشنطن. . . كان الغرض الأمريكي هو إجبارنا على قبول حل غير عادل، لا يحقق لنا استرداد الأرض، ولا يحترم حق الشعب الفلسطيني في تكوين دولته. . وهو أمر لا يمكن فرضه إلا بالقوة. وكان عبد الناصر يلخص الغرض الأمريكي بأنهم يريدون فرض حل غير عادل To enforce unjust Settlement.

كان جميع اللاعبين يستغلون عامل الوقت لفرض استراتيجيتهم فإسرائيل ـ كعادتها ـ تريد استغلال عامل الوقت لفرض الأمر الواقع وذلك لرسم حدود آمنة جديدة، أي لتغيير الخريطة. والجمهورية العربية المتحدة تتخذ من طريق الحل السلمي والمبادرات التي كانت تنطلق بين وقت وآخر، وسيلة لكسب الوقت، لإعادة بناء قوتها العسكرية. وهذا يحتاج إلى إقناع السوفييت بإمدادنا بالأسلحة المطلوبة لسد الفجوة الموجودة في توازن القوى. وكان الإعتقاد أن إسرائيل سوف تنسحب إذا توفرت القدرة على عمل عسكري لطردها من الأرض المحتلة. فكانت مصر لا تريد الحرب من أجل الحرب ولكنها كانت تعتبر أن الحرب والاستعداد لها مجرد وسيلة لتحقيق الحل السلمي العادل إن أمكن ذلك. أما الولايات المتحدة فكانت باختصار تريد «رأس النظام المصري» فهو

ثوري مشاغب يعوق محاولاتها في السيطرة على المنطقة، واعتقدت أن الهزيمة العسكرية كانت نهاية لهذا النظام. إلا أن أحداث ٩و١٠ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وتمسك الشعب العربي من المحيط إلى الخليج ببقاء عبد الناصر، ثم تراجعه بعد ذلك عن التخلي عن الحكم خلق موقفا جديدا أمام الولايات المتحدة وإسرائيل . . . وكانت تعتقد في الوقت نفسه أن انهيار الموقف الإقتصادي بعد إغلاق قناة السويس وسيطرة إسرائيل على حقول البترول في سيناء وخليج السويس وانقطاع دخل السياحة وزيادة نفقات الدفاع سوف يودي بالنظام. إلا أن قرارات مؤتمر الخرطوم وتحديد الدعم العربي لدول المواجهة جاءت كصدمة أخرى للولايات المتحدة وإسرائيل، ولم يبق أمامها إلا ضرب الجبهة الداخلية مستخدمة إسرائيل لتنفيذ سياستها بالوكالة Proxy، عن طريق إمدادها بالسلاح القادر على ضرب العمق ولذلك فإن الغارات الإسرائيلية الكثيفة قبل إيقاف النيران كانت عمليات عسكرية بغرض سياسي هو قلب نظام الحكم. وكانت الإستراتيجية والاميركية تنفذ في المنطقة تحت مبادىء ثلاثة:

- لا يجوز أن يتغلب السلاح السوفييتي على السلاح الأمريكي.
- الحل لن يكون عن طريق النظم الثورية بل يعطى عن طريق النظم المعتدلة.
- المحافظة على أن يكون توازن القوى إلى جانب إسرائيل بصفة دائمة.

وكانت مصر تقاتل متحملة الخسائر الكبيرة، محدثة بالعدو خسائر في الوقت نفسه. ولكنها أثناء احتدام القتال لم ترفض أي فرصة سنحت للحوار السياسي. إذ كان عبد الناصر يعرف تماما أن لغة الحوار في مجال الصراع لها لهجات مختلفة. فالطلقة أي القتال لهجة، والكلمة أي المفاوضات لهجة وليس معنى بداية القتال إنهاء الكلام وليس معنى الكلام نهاية للقتال . . . كانت لغة الحوار تدور «بكلام كلام ـ قتال قتال Talk Talk, Fight Fight ولكن السياسة المصرية وضعت لنفسها خطوطاً لا يجوز أن تتراجع عنها:

- لا مانع من عودة العلاقات مع الولايات المتحدة بعد أن توضح موقفها من القضية وبموافقة كل الدول العربية التي قطعت علاقتها مع واشنطن.
- القضية ليست مصرية ـ إسرائيلية ولكنها عربية ـ إسرائيلية.

- لا تنازل عن شبر واحد من الأراضي التي احتلت في حرب ١٩٦٧ خاصة وأن حدودنا مع إسرائيل محددة منذ مئات السنين.
- من حيث مرور إسرائيل في خليج العقبة فيمكن الإمتثال لما تراه محكمة العدل الدولية، أما بخصوص استخدام قناة السويس بواسطة إسرائيل فإن هذا مرهون بموافقة إسرائيل على قرارات الأمم المتحدة بخصوص فلسطين.
- لا مانع من وجود مناطق منزوعة السلاح وقوات دولية شرط أن يكون على جانبي الحدود.
- يمكن مناقشة مشكلة القدس من دون التنازل عن حقوقنا فيها.
- إنهاء حالة الحرب في مقابل الإنسحاب الكامل.
- لا مفاوضات مباشرة مع إسرائيل [٢٠].

وفي حدود ذلك قبلت مصر الحوار. وفي نفس الوقت كانت تقاتل لتليين إرادة الخصم لقبول حل لا يتعدى المبادىء الموضوعة، وضمن هذا النطاق قبلت مبادرة وليام روجرز.

كان هناك خلاف داخل الإدارة الأميركية قبل وعند تقديم المبادرة. فالخارجية الأميركية كانت تعتقد أن أساس المشاكل التي تواجهها السياسة الأميركية في الشرق الأوسط يكمن في الصراع العربي الإسرائيلي حول الأرض، وأن الوصول إلى حل لهذه المشكلة سوف يحد من نفوذ المتطرفين العرب مما يترتب عليه تآكل النفوذ السوفييتي، وعلى هذا الأساس تقدمت الخارجية الأميركية بعدة اقتراحات إلى الرئيس ريتشارد نكسون تهدف للوصول إلى حل شامل للمشكلة. وكان الرئيس نكسون قد ركز كل المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية الأميركية في البيت الأبيض تحت اشراف هنري كيسنجر مستشاره لشؤون الأمن القومي، ما عدا السياسة الأميركية في الشرق الأوسط فقد تركها تحت إشراف روجرز في «فوجي بوتوم» مقر الخارجية الأمريكية.

وكان «كيسنجر» ينظر إلى موضوع الصراع العربي الإسرائيلي ضمن نطاق الصراع الأمريكي ــ السوفييتي.

وتوضح إحدى المذكرات التي رفعها هنري كسينجر بصفته مستشاراً للأمن القومي

إلى الرئيس ريتشارد نكسون، صورة للخلافات التي كانت موجودة في وجهات النظر فمصادر السخط العربي التي تؤدي إلى التطرف خمسة:

إحتلال إسرائيل للأراضي العربية.

التواجد الإسرائيلي نفسه ويقصد أن الصراع صراع وجود وليس صراع حدود.

السخط الإجتماعي والإقتصادي.

معارضة المصالح الغربية.

معارضة النظم العربية المعتدلة.

وإن تم التوصل إلى حل للنزاع العربي الإسرائيلي، فإن ذلك سوف يعالج السبب الأول فقط، وهو إحتلال إسرائيل للبلاد العربية. أما باقي أسباب السخط فستظل قائمة كحافز للتطرف، علاوة على أن التوصل إلى حل في ظل التواجد السوفييتي سيدعم هذا الوجود. إذ سيظهر أن الفضل، في الوصول إلى حل، يرجع إلى هذا التواجد وبالتالي يتدعم موقف المتطرفين أو الأنظمة الثورية. وبناء على ذلك يجب أن نسعى ليكون الحل على يد النظم المعتدلة. وعلى العرب أن يعرفوا أن مفتاح الموقف في يدنا وأننا القادرون على ذلك فإن كان السوفييت لديهم إمكانية إعطاء السلاح، فللولايات المتحدة القدرة على إعطاء السلاح والأرض، وعامل الوقت ليس في صالح السوفييت وكل ما نحتاجه هو الصبر». (٢١)

وكان هنري كسينجر يعتقد أن الاقتراحات والمبادرات التي تجهد وزارة الخارجية الأمريكية نفسها في صياغتها لا جدوى منها لتحريك موقف معقد كالنزاع العربي الإسرائيلي. وأن الضرورة تحتم تجميد الموقف بعض الوقت حتى تعيد الأطراف المتنازعة حساباتها من جديد، خاصة وأن الأزمة باردة والمواقف الساخنة فقط هي التي تساعد على وزن الفرقاء المتصارعين بحالتهم الواقعية. ولا يوجد في الحقيقة حل جاهز لهذا النزاع فالقرار ٢٤٢ عبارة عن مجموعة من العبارات التي تتعارض مع بعضها صاغها البريطانيون الذين استعاضوا عن عجزهم في حل الأزمات بلعبة الصياغات التي تصور لكل طرف أنه حصل على شيء. ومن واقع الحال فإن أحدا من الأطراف لم يحصل على شيء ما. وعلى ذلك فمبادرة روجرز عاجزة عن تحريك الموقف وسوف تستنفد أغراضها

بمرور الوقت ويؤكد الرئيس نكسون في مذكراته على اتجاهات كيسنجر بقوله: «تحدثت مع هنري كيسنجر عن الحاجة لتحريك قضية الشرق الأوسط ولكني كنت أشعر أن هنري غير مكترث بالمشكلة في الوقت الراهن فهو مشترك في ثلاثة أحداث كبرى وهي السوفييت وفيتنام والصين وأي شيء آخر يبدو أمامه باهتا لا يثير إهتمامه». وباختصار كان مستشار الأمن القومي ينظر إلى مبادرة روجرز على أنها لن تؤدي إلى نتيجة «فأسلوب روجرز لا يؤدي إلى نتائج لأنه يقدم للأطراف مشروعات تنبع من فراغ وروجرز دائما يقضم أكثر كثيرا مما يمكن أن يمضغ». وكان روجرز يبادله المشاعر «فهنري لا يمكنه حل المشاكل ولكنه يلعب بها». (٢٢)

أما الرئيس ريتشارد نكسون فكان أقل الرؤساء الأميركيين شعورا بفضل الصوت الانتخابي اليهودي عليه، في الفوز في انتخابات الرئاسة. وهذا شيء كان يمكن استثماره من جانبنا بقبولنا للمبادرة. وكان فوق ذلك يعتقد أن الرابح الوحيد في حرب ١٩٦٧ هو الإتحاد السوفييتي. إذا أنه اصبح متواجداً بثقل في قلب المنطقة بأساطيله وقواته الأرضية والجوية. وكان أخيراً يؤمن بسياسة الترابط Linkage فإن هو أعطى بعض التنازلات في منطقة الشرق الأوسط، فإن الإتحاد السوفييتي سوف يمنحه تنازلات مماثلة في فيتنام، في المقابل تسهل له الإنسحاب المشرف من المصيدة التي تقضّ مضجعه، وهذا أمر كان يلهث لتحقيقه.

إذن فلم يكن هناك وحدة فكر في الإدارة الأميركية وقت الإعلان عن مبادرة روجرز وكان لا يمكن أن يكتب لها النجاح مما جعل عبد الناصر لا يعطيها أكثر من ١/٢ ٪ من فرص النجاح مع التأكيد على حقيقة أن « اللاعبين المصريين» لم يكونوا على وعي بهذه التناقضات فلم يعملوا على استثمارها وحصروا إتصالاتهم وتعاملهم في وزارة الخارجية الأميركية (سنضيف إلى الموضوع عدة إضافات أخرى هامة في الفصل الرابع من الكتاب).

ومن الممتع بل من المفيد أن نرى كيف كانت المباراة تجري على مستوى القوتين الأعظم في واشنطن. فإن ما كان يجري على الجانب الآخر من التل يكمل الصورة لإدارة الأزمة والطريقة التي كانت تتم بها.

كلنا يذكر الزيارة التي قام بها الرئيس جمال عبد الناصر إلى موسكو في الفترة: بين

٢٢ ـ ٢٥/ ١/ ١٩٧٠ والتي هدد فيها بترك الحكم ما لم تصل القوات السوفييتية بصواريخها وطائراتها إلى القاهرة لمواجهة الغارات الإسرائيلية الكثيفة التي كانت تتم في العمق، وموافقة الإتحاد السوفييتي على ذلك بعد اجتماع اللجنة المركزية التي استدعى أعضاؤها على عجل لحضور اجتماع غير عادي . . ولكن القوة العظمى لا تتحرك هكذا وبسهولة فلها حساباتها المعقدة في ظل «توازن الرعب النووي» الذي كان يسيطر على العلاقات بين القوتين الأعظم في تلك الفترة. ويصور الجدول الآتي تداعيات الموقف لتنفيذ وستر هذا الإتفاق.

مسلسل	التاريخ	الإجراء الأميركي / الإجراء السوفييتي
١	٣١/ ١/ ١٩٧٠	سلم السفير السوفييتي في واشنطن دوبرنين رسالة من رئيس الوزراء اليكسي كوسيجين إلى هنري كيسنجر لتوصيلها إلى الرئيس نكسون بخصوص الغارات الإسرائيلية التي تتم في العمق. وأنه يجب على الدول الأربع اجبار إسرائيل على إيقاف هجماتها تلك، وأنه لبناء سلام دائم، على إسرائيل سحب قواتها بسرعة من الأراضي العربية. وإذا لم ينفذ ذلك فإن الإتحاد السوفييتي سيجد نفسه مضطرا لتوفير الإمكانيات المناسبة لدى العرب للرد المناسب على المعتدي. واستنتج هنري كيسنجر أن السوفييت مقدمين على خطوة غير عادية لأن الرسالة سلمت عن طريق القناة الخاصة Special-Channel وليس عن طريق وزارة الخارجية، فهي بذلك ليست إنذاراً كما تبدو بل ستاراً لخطوة قادمة قد تكون إمداد مصر بالمزيد من السلاح كما يحدث الآن، ولكن إرسال

مسلسل	التاريخ	الإجراء الأمريكي / الإجراء السوفييتي
		المزيد من السلاح يجعله معرضا للتدمير بواسطة القوات الجوية الإسرائيلية. أما إذا كان السلاح متطوراً فإن المصريين سوف يكونون غير قادرين على استخدامه ولذلك فالمرجح أن يرسل السوفييت السلاح بأطقمه. وطالما لجأ ناصر إلى السوفييت للاتصال بواشنطن للضغط على إسرائيل للتوقف عن هجماتها فلا بد أن يشعر بأن السوفييت عاجزون عن إخراجه من الصندوق الذي وضع نفسه فيه. القرار الأميركي ١ ـ اتفق رأي وزارة الخارجية ومستشار الأمن القومي على أن يكون الرد قويا. ٢ ـ كلف الرئيس نكسون مستشاره للأمن القومي باستدعاء دوبرينين وتحذيره من هذه الخطوة الخطيرة والعمل على الوصول إلى اتفاق للحد من نقل الأسلحة إلى المنطقة وحث الأطراف على العودة لوقف إطلاق النيران. وفعلاً تم استدعاء دوبرينين إلى البيت الأبيض وأبلغه كيسنجر بالرد.
٢	١٠/٣/ ١٩٧٠	دوبرينين يبلغ رسالة إلى هنري كيسنجر بأنه إذا توقفت إسرائيل عن غاراتها فمصر أيضاً ستوقف الإشتبكات وأنه يجب الوصول إلى

مسلسل	التاريخ	الإجراء الأمريكي / الإجراء السوفييتي
		حل ليس بفرض إنهاء حالة الحرب فقط ولكن لبناء السلام الدائم، وبوعد بأن تسيطر البلاد العربية على الفلسطينيين الذين يتخذون من هذه البلاد قواعد لأعمالهم. واستنتج كيسنجر بأن هذا عرض بإيقاف إطلاق النيران بالأمر الواقع De Facto دون إتفاق مسبق وأن الوقفة الأميركية المتشددة أتت ثمارها بتنازلين مهمين. القرار الأميركي قرر الرئيس نكسون إبلاغ العرض إلى السفير الإسرائيلي مع مد إسرائيل بعدد من الطائرات لتعويض خسائرها (٨طائرات فانتوم، ٤٠ طائرة سكاي هوك). ولتشجيعها على قبول إيقاف إطلاق النيران.
٣	١٢/ ٣/ ٩٧٠	استدعى كيسنجر السفير الإسرائيلي في واشنطن اسحاق رابين وأخبره برسالة دوبرينين وبقرار نكسون. ولم يكن رابين متحمسا لإيقاف إطلاق النيران لأن هذا في رأيه ينقذ عبد الناصر ولا يحل شيئا. ووعد بالسفر إلى تل ابيب والعودة قريبا بالرد وفعلاً عاد بعد خمسة أيام وقابله كيسنجر يوم ١٧/ ٣/ ١٩٧٠ ليخبره بقرار الحكومة.

مسلسل	التاريخ	الإجراء الأمريكي / الإجراء السوفييتي
		القرار الإسرائيلي قبول إيقاف إطلاق النيران بشرط مضاعفة حجم الطائرات التي ستعطى إلى إسرائيل لتصبح ١٦ فانتوم مع سكاي هوك، مع تصريح علني لنكسون يضمن فيه أن يكون توازن القوى في صالح إسرائيل بصفة مستمرة.
٤	١٧/ ٣/ ١٩٧٠	وصلت الصواريخ السوفييتية بأطقمها إلى مصر ويحدث هذا لأول مرة خارج دول حلف وارسو ورغما عن تحذير كيسنجر يوم ٣١/ ١/ ١٩٧٠. الإستنتاج الأميركي في بادىء الأمر، كان أن هذا التواجد يخل بالتوازن ويجعل تغييره في يد السوفييت لأول مرة إذا قرروا التدخل وبذلك لا يمكن السيطرة على الموقف السياسي إلا إذا تمت السيطرة على الموقف الحربي. **القرار الأميركي** استدعاء دوبرينين في ٢٠/ ٣/ ١٩٧٠ واحتجّ لديه كيسنجر بقوة، معلناً توقف المساعي الأميركية لإيقاف إطلاق النيران وأنهم سيخطرون إسرائيل بذلك.
٥	٧/ ٤/ ١٩٧٠	دوبرينين يقابل كيسنجر في مكتبه

مسلسل	التاريخ	الإجراء الأمريكي / الإجراء السوفييتي
		بالبيت الأبيض ليتساءل عما إذا كانوا يغيرون وجهة نظرهم بخصوص صواريخهم في مصر، لو أنهم اقتصروا في نشرها على القاهرة والإسكندرية وأسوان؟ وتجاهل موضوع الأطقم. ولم يرد أن يؤكد أن هذا العرض يتم بصفة رسمية ووعد بأن يخبره بذلك ولكن لم يفعل. وهنا انقسمت دائرة القرار الأميركي إلى رأيين: رأي بزعامة كيسنجر يرى الرد بقوة على التواجد السوفييتي فالروس لا يفهمون إلا التعامل معهم بالقوة. ورأي آخر برئاسة روجرز نجح في جذب نكسون إليه يرى أن إسرائيل هي السبب في هذا التواجد وإصرارها على الضرب في العمق كان حرياً أن يؤدي إلى هذا الإجراء السوفييتي. وأن مواجهة التحرك السوفييتي هذا لا يتم إلا بضغط على اسرائيل لكي يكون موقفها أكثر مرونة. **القرار الأميركي** ١ ـ إعلان إيقاف إمداد إسرائيل بالسلاح وأعلن روجرز «أنه في تقديرهم فإن القدرة الجوية الإسرائيلية كفيلة بمواجهة احتياجاتها».

مسلسل	التاريخ	الإجراء الأمريكي / الإجراء السوفييتي
		٢ ـ إيفاد سيسكو وكيل وزارة الخارجية إلى القاهرة. ٣ـ تحريك المساعي لعقد مؤتمر بين واشنطن وموسكو. ٤ ـ أعلن البيت الأبيض أنه بدأ في إعادة تقييمه سياسته في الشرق الأوسط.
٦	١٠/ ٤/ ١٩٧٠	زيارة سيسكو للقاهرة وقد سبق التحدث عنها.
٧	١/ ٥/ ١٩٧٠	خطاب الرئيس عبد الناصر في عيد العمال ورسالته المفتوحة إلى الرئيس نكسون وقد سبق التحدث عنها.
٨	٢/ ٦/ ١٩٧٠	استدعى روجرز السفير دوبرينين وقرأ عليه التصريح التالي والذي لم يخطر به كيسنجر «أكد الإتحاد السوفييتي أن تحركاته العسكرية في الجمهورية العربية المتحدة تحركات دفاعية وإننا نريد أن نؤكد على أن تواجد الأفراد السوفييت جواً أو براً في منطقة القتال بقناة السويس لا يعتبر دفاعيا. إذ أنه لا يمكن أن يفسر إلا على أنه تأييد للجمهورية العربية المتحدة التي تخرق قرار مجلس الأمن بإيقاف إطلاق النيران، وإننا نعتقد أن تواجد الجنود السوفييت في منطقة القناة الحساسة على بعد ٣٠ كيلو متر منها سوف يؤدي إلى تصعيد له نتائج خطيرة لا

مسلسل	التاريخ	الإجراء الأمريكي / الإجراء السوفييتي
		يمكن لنا أن نتجاهلها. وبذلك اعترفت الولايات المتحدة رسمياً بالتواجد السوفييتي في مصر.

وعلينا أن نلاحظ الآتي:

١ ـ يتمشى الحوار السياسي تماما مع التحركات العسكرية في مسرح العمليات ولا ينفصل عنه.

٢ ـ كان التواجد السوفييتي في مصر تواجداً محسوباً. . . . فمن ناحية مصر كان يهدف إلى دفع الولايات المتحدة إلى الوصول إلى حل سلمي خوفاً من تعميق هذا التواجد. ولعلنا لاحظنا النجاح الكبير الذي حققته إستراتيجية عبد الناصر في إدارة الأزمة بهذا الخصوص، أما من ناحية الإتحاد السوفييتي فكانت حساباته تركز على ألا يحدث هذا التواجد تصادماً مباشراً مع الولايات المتحدة. وسوف نتحدث بالتفصيل عن إستراتيجية إدارة مصر للأزمة في ظل التواجد السوفييتي في الفصل الرابع.

٣ ـ كان وليم روجرز ومساعده نكسون إلى حد ما يحافظان تماما على مصالح الولايات المتحدة. في حين أن هنري كيسنجر أو «هاينز كيسنجر» اليهودي الديانة والألماني الأصل كان يتفانى في خدمة المصالح الإسرائيلية ولو على حساب المصالح الأميركية، وأن سياسته تلك ـ والتي تغلبت في آخر الأمر ـ هي التي أدت إلى حرب اكتوبر ١٩٧٣ لأنه كان يلعب بالأزمة ولا يريد حلها.

٤ ـ إن الحوار يتم دائما بين دفع وجذب ولا يسمح له أبداً أن يتجاوز حد التصادم، إذ يحرص كل طرف على تبريد الموقف حتى لا تتجاوز درجة حرارته حدا معينا.

٥ ـ لا بد من البحث عن التناقضات بين افراد دائرة القرار واتجاهاتهم. ومداومة الإتصال بهم فلم يكن لنا ـ على سبيل المثال ـ اي اتصال مع هنري كسينجر الذي أرسل خطابا إلى الرئيس عبد الناصر طالبا مقابلته في وقت سابق، الا أن المقابلة لم تتم

علما بأنه كان ذا تأثير كبير في تسيير الامور بينما كانت اسرائيل تركز إتصالاتها في دائرة القرار في البيت الأبيض والكونجرس للحد من أي نجاح لسياسة الخارجية الأميركية التي كانت تعتبرها مناوئة لها .

وكان أهم حدث جرى في الفترة بين قبولنا مبادرة روجرز يوم ٢٣/ ٧/ ١٩٧٠ وبين إيقاف اطلاق النيران الساعة الواحدة من صباح ٨/ ٨/ ١٩٧٠ ما عرف وقتئذ بأزمة الصواريخ . وكان الرئيس عبد الناصر قد عقد العزم على نقل حائط الصواريخ شرقاً إلى منطقة القتال في قناة السويس مستغلاً تلك الفترة، وقبل تنفيذ القرار بصفة فعلية لتنفيذ هذه الخطة الطموحة ، بعد ان تعذر علينا بناء دشم ومواقع الصواريخ، لقيام إسرائيل وبإصرار على ضرب هذه المواقع بعد إنشائها أو أثناء ذلك، وعقد مؤتمر في مبنى وزارة الحربية بكوبري القبة حضره كل من وزير الحربية ورئيس المخابرات العامة وأنا، كما حضره كل رؤساء مؤسسات قطاع التشييد لوضع الخطة اللازمة لذلك. وبعد ان عرض وزير الحربية تفاصيل العمل المطلوب، علق احد رؤساء المؤسسات: «من أين سنحصل على الرمال اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ؟» وكان يعني أن الإنشاءات كانت من الضخامة بحيث ان رمال الصحراء لا تكفيها ناهيك عن المواد الأخرى اللازمة!!! وفعلاً تم إنشاء المواقع المطلوبة ولكن أزمة كبرى قامت في الحال كان من نتيجتها إنسحاب إسرائيل من موافقتهاعلى المبادرة بإعلانها يوم ٦/ ٩/ ١٩٧٠ رفضها المباحثات مع يارنج . وبهذه المناسبة فإن من حق « القطاع العام للتشييد»علينا، الاعتراف بما أداه من اعمال عظيمة تحت النيران وتكبده للخسائر الجسيمة في الافراد ولولا التخطيط الماهر لرؤساء مؤسساته وشركاته والتنفيذ الذي تم بكل إصرار وتضحية من المهندسين والعمال ما امكن نقل الصواريخ الى مواقعها الجديدة لتستر عملية عبورنا للقناة يوم ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ اي بعد الحدث العظيم بسنوات ثلاث .

ولكن كلمة مختصرة عن هذه الأزمة من وجهة النظر الأميركية لنرى كيف كان مديرو الأزمة من الجانب الآخر من التل ينظرون إلى تحركاتنا في تلك الأيام العصيبة .

لا شك أن إسرائيل كانت تنظر بقلق بالغ إلى التواجد المتزايد للصواريخ السوفياتية في مصر ولم تقتنع أبداً بالتأكيدات السوفياتية بأن الصواريخ سوف تتواجد فقط في القاهرة والإسكندرية وأسوان .

وعقدت العزم على عدم السماح بأي حال من الأحوال بإقامة مواقع للصواريخ حول القناة أو قريباً منها، فكانت تضرب المواقع بصفة مستمرة قبل أن تجف خرساناتها. ومن هنا تميزت القيادة العسكرية الإسرائيلية عن القيادة المصرية، التي سمحت وفي تخاذل يحتاج إلى تفسير بإقامة خط بارليف وتعزيزه وتقويته على مدى شهور دون التدخل الجاد لمنع ذلك، خاصة وإن إقامة هذا الخط معناه نقل الحدود السياسية الإسرائيلية إلى الضفة الشرقية للقناة تحت تسمية الحدود الآمنة تبعاً لخطة إيجال آلون، التي اعتمدتها الحكومة الإسرائيلية بكافة احزابها لتكون اساساً لخريطة المنطقة في المستقبل. . هذا القلق الإسرائيلي كان وراء التحذير الذي وجهه وليام روجرز إلى دوبرينين يوم ٢/ ٦/ ١٩٧٠ بعدم تقدم حائط الصواريخ الذي كان قد انتقل ليصبح على بعد ٣٠ كيلومتر غرب القناة شرقاً، فتحركه أبعد من ذلك يحمل الطابع الهجومي. إذ ستزاد قدرته لحماية أي عبور للقناة يحتمل أن تقوم به القوات المصرية. وفي يوم ٥/ ٨/ ١٩٧٠ قام السفير الإسرائيلي في واشنطن إسحاق رابين بإبلاغ هنري كيسنجر بأن ١٤ موقع صوارخ، ٣ كمائن تحركت الى مسافة من ١٠ ـ ٢٠ كيلومتر شرقاً وأن هناك اشتباكات بين الطائرات الإسرائيلية والسوفياتية التي يقودها طيارون سوفياتيين نتج عنها إسقاط ٤ طائرات سوفييت في المنطقة وإن إسرائيل عقدت العزم على عدم إتاحة أي فرصة لتقدم الصواريخ شرقاً مهما كلفها ذلك من جهد وتضحيات.

ولم يكن رابين مبالغاً في رسالته إذ فكرت القيادة الإسرائيلية ـ كما تقول المراجع الموثوقة يوم ٥/ ٨/ ١٩٧٠ بالعبور إلى غرب القناة بقواتها الخاصة لتدمير القواعد التي تم بناؤها إلا أن مجلس الوزراء الإسرائيلي لم يوافق على إجراء هذه العملية، وبعد تدخل الرئيس ريتشارد نكسون برسائله العديدة إلى جولدا مائير أعلنت إسرائيل يوم ٦/ ٨/ ١٩٧٠ قبولها إيقاف إطلاق النيران. وحينئذ سارع روجرز بطلب تنفيذ ذلك في أقصر وقت ممكن حتى لا يتراجع أي طرف عن موافقته.

ولكن كانت هناك نقاط غامضة لم يتم حسمها حتى آخر لحظة فكان إيقاف إطلاق النيران بين مصر وإسرائيل فقط، وظلت الأعمال التي يمكن للإتحاد السوفياتي القيام بها محاطة بالغموض إذ لم يكن الإتحاد السوفياتي طرفاً في الإتفاق وكان معنى «التجميد...Stand still» لمنطقة باتساع ٥٠ كيلومتر على جانبي القناة غير محدد المعالم يخضع لتفسيرات متناقضة. فتقدمت الولايات المتحدة بمذكرة تفسيرية إلى إسرائيل

تحدد معنى التجميد في عدم إدخال أو تحريك أو إقامة أو إنشاء صواريخ في المنطقة، وعدم إقامة أي مباني خرسانية لوضع الصواريخ، وعدم القيام بأي أعمال لإنشاء مواقع الصواريخ، وعدم قبول فكرة إصلاح مواقع الصواريخ المقامة فعلاً، عدم إجراء أي تحسينات للمواقع الحالية للصواريخ. وقد كلف القائم بالأعمال الأميركي في القاهرة بأن يخطر الخارجية المصرية بمضمون المحظورات الواردة في المذكرة الإيضاحية ولعب فرق التوقيت بين القاهرة وواشنطن دوراً خطيراً في الأزمة التي كانت تتراكم. إذ قبلت مصر تنفيذ إطلاق النيران رسمياً في الصباح الباكر ليوم ٧/ ٨/ ١٩٧٠ بتوقيت واشنطن بينما تم التنفيذ الفعلي الساعة ١٠ صباح ٨/ ٨/ ١٩٧٠ بتوقيت القاهرة. ولكن نظراً للتأخير الذي تسبب عن الحوار بين واشنطن وتل أبيب لاستيضاح بعض النقاط الواردة في المذكرة فإن القائم بالأعمال الأميركي لم يبلغ فحوى المذكرة إلى السلطات المصرية إلا الساعة ١٤,٥٠ بعد ظهر يوم ٩/ ٨/ ١٩٧٠ بتأخير ٣٦ ساعة، وكان فرق التوقيت هذا هو الذي جعل إسرائيل تتهم مصر بخرقها للإتفاق علماً بأن مصر ـ كما يعترف كسينجر بنفسه ـ لم تكن قد أخطرت بعد بما تم الإتفاق عليه بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية نظراً لفرق التوقيت.

وبدأت الخارجية الأميركية ـ على عكس ما كان يرجوه كسينجر ـ تستعد لمباحثات يارنج وتعد إتفاقاً كاملاً لتقديمه لأطراف النزاع بما في ذلك مشكلة الحدود، وأصدرت تعليماتها بتجميد أي قرار بخصوص الإمدادات الأميركية الحربية لإسرائيل. إذ يتوقف نوع الأسلحة التي ستعطى على العقيدة العسكرية التي سوف تتبع. وكانت هذه الإجراءات ضد اسرائيل ففجرت موضوع «تحرك الصواريخ المصرية السوفياتية إلى الشرق» مركزة على أن الصور الجوية أظهرت ذلك بالرغم من أن تنفيذ إطلاق النيران كان قد تم الساعة الواحدة صباح ٨/ ٨/ ١٩٧٠ ولم يكن من الممكن أن تحصل طائرات الإستطلاع على الصور المطلوبة في الظلام.

وحاولت الخارجية الأميركية تطويق الأزمة بالتركيز على ضرورة استئناف مباحثات يارنج إلا أن إسرائيل سربت الأحداث إلى الصحافة الأميركية وطالب السفير رابين أن يعرض الأزمة على الرئيس نكسون تبعاً لتعليمات رئيسة الوزراء جولدا مائير. وعلى الرغم من أن الخارجية الأميركية كانت ترى أن الموقف لا يدعو إلى ذلك إلا أن هنري كسينجر تمكن من تدبير اللقاء المطلوب من وراء ظهر روجرز وتمكن رابين من إقناع الرئيس

نكسون بخطورة الموقف، فأمر بإعطاء إسرائيل صواريخ شرايكShrikc بعد التأكد من تحريك المصريين والسوفيات لصواريخهم إلى الشرق ونشرها في منطقة القناة، بل وسقوط ٥ طائرت فانتوم بواسطة الصواريخ المصرية.

وكانت بنود إتفاقية وقف إطلاق النيران غير واضحة أو حاسمة كما سبق القول بل كانت تسمح بإعطاء أكثر من تفسير لبنودها فقد قامت مصر بتغيير الصواريخ من أماكنها داخل المنطقة التي حددتها الإتفاقية لأسباب أمنية بحتة. وقامت أيضاً بإجراء أعمال الصيانة بل وتقوية المواقع التي تم إنشاؤها ولم يكن في ذلك خرق لبنود الإتفاقية. إلا أن إسرائيل إستغلت عدم الوضوح من جانبها للتخلص من الإتفاقية التي قبلتها تحت ضغط، خاصة بعد انسحاب مناحم بيجن وحزبه يوم ١٣/ ٨/ ١٩٧٠ من حكومة الإئتلاف ومهاجمة جولدا مائير علناً لقبولها هذا الإتفاق من بداية الأمر، وقد لعب هنري كسينجر دوراً بارزاً في تشجيع إسرائيل على نقض الإتفاق لصراعه الشخصي مع وليم روجرز وزير الخارجية من جهة ولعدم رغبته في حل الموقف قبل حسم التواجد السوفياتي في مصر من جهة آخرى. ولم يتمكن روجرز من الصمود أمام كل هذه التيارات خاصة لشعوره بحجب ثقة الرئيس عنه. فأرسل مذكرة عن طريق بيرجس، يوم ٣/ ٩/ ١٩٧٠، إلى الخارجية المصرية يؤكد فيها أن الحكومة الأميركية تؤكد وجود مخالفات مصرية لإتفاقية إيقاف إطلاق النيران. وفي يوم ٦/ ٩/ ١٩٧٠ أعلنت إسرائيل رفضها إجراء أي إتصالات مع يارنج وبذلك إنتهت مبادرة وليم روجرز إلى الفشل في أن تكون بداية للوصول إلى حل سلمي، وإن كانت قد نجحت في تنفيذ قرار إيقاف إطلاق النيران وهذا ما كانت تريده إسرائيل بالضبط حتى تعمق الأمر الواقع على الشاطىء الشرقي للقناة دون أن تتكبد خسائر في الأرواح والمعدات . . .

كان المفترض أن تنتهي الفترة المنصوص عليها لإيقاف إطلاق النيران وهي فترة الثلاثة شهور يوم ٩/ ١١/ ١٩٧٠. إلا أن حادثاً جللاً وقع قبل بلوغنا هذا التاريخ وهو وفاة الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠ مخلفاً وراءه فراغاً ضخماً في موقف يهدد مصر بالأخطار، وكان هناك سؤال يطرح نفسه على الإدارة الجديدة وهو الوصول الى قرار بشأن تجديد قرار إيقاف إطلاق النيران بعد انتهاء مدته ولم يكن من السهل التوصل إلى مثل هذا القرار في الظروف التي تطلبت ذلك. وحتى هذه اللحظة

اتساءل بيني وبين نفسي: ترى لو حان هذا الموعد ـ وهو موعد انتهاء فترة الثلاثة شهور ـ في حياة عبد الناصر فما هو القرار الذي كان سيتخذه؟!

على أي حال فقد عقد اجتماع مساء يوم ٣٠/ ٩/ ١٩٧٠ في مكتب وزير الحربية بكوبري القبة حضره كل من محمود رياض وزير الخارجية وشعراوي جمعة وزير الداخلية وأمين هويدي وزير الدولة ومحمد فوزي وزير الحربية وحافظ إسماعيل رئيس المخابرات العامة وسامي شرف وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ومحمد حسنين هيكل وزير الارشاد ورئيس تحرير الأهرام للإجابة عن السؤال الخطير (٢٣) ودار حوار هادىء متزن كل يبدي رأيه. وكان الإتجاه العام هو مدّ الفترة لإفساح المجال أمام نقل السلطة وأمام الإدارة الجديدة لكي تصيغ سياستها. وكان رأي وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي أنه جندي ينفذ الأوامر الصادرة إليه ولكنه سوف يكون في موقف أفضل بعد فترة إذ ستكون بطاريات الصواريخ في مصر العليا قد استقرت في مواقعها. إلا أنني أثرت سؤالاً عن المدة التي سيمتد فيها إيقاف إطلاق النيران حتى ترتبط القيادة العسكرية أمام القيادة السياسية بموعد محدد. ولكن رأى غالبية الحاضرين الإكتفاء بصدور توصية بمدّ فترة إيقاف النيران. ولم تذكر التوصية شيئاً عن المدة وقد شاء القدر أن تمتد هذه الفترة حتى الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ حينما بدأت حرب رمضان أو حرب يوم كيبور ولكن بقيادات ووجوه جديدة.

الإستراتيجية الإسرائيلية:

كانت إسرائيل قد رسمت استراتيجيتها بعد حرب ١٩٦٧ على الإعتماد الكلي على الولايات المتحدة الأميركية، في المجالات المختلفة، لتطابق مصالحها مع المصالح الأميركية في مقاومة القومية العربية التي قادها عبد الناصر بنجاح كامل في السنوات الماضية. وكذا في مقاومة التواجد السوفييتي في المنطقة في كل من مصر وسوريا.

وكان الوضع الأمثل لها عقب إنتهاء الحرب مباشرة قبولنا إيقاف إطلاق النيران دون شرط، وعدم توفر القوة التي يمكن أن تهددها. واعتقدت أن مصر قد اصبحت في ظروف تجبرها على قبول شروطها في إقامة سلم دائم لأن المسؤولين الإسرائيليين كانوا يرددون قبل ذلك «أنهم يعرفون إسم الدولة الأولى التي ستوقع معهم إتفاقية السلام ولكنهم غير متأكدين من إسم الدولة الثانية» وكانوا يقصدون بالدولة الأولى الأردن.

ولكن بعد الهزيمة الكبيرة التي حدثت عام ١٩٦٧ بدأت تتطلع إلى أن تكون مصر هي الدولة الأولى في القائمة وقد صدق حدسها ولكن بعد ذلك بسنوات من موت عبد الناصر.

وقد تأكدت إسرائيل بعد شهور عدّة من إنتصارها العسكري أن فرص السلام مع مصر وبالتالي مع البلاد العربية ما زالت بعيدة. فقد رفض عبد الناصر «عرضاً أميركياً باستعداد إسرائيل للإنسحاب إلى الحدود الدولية ضمن معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل»(٢٤) وكانت «اللاءات الأربعة» لمؤتمر الخرطوم من ٢٩/٨/١٩٦٧ وهي: لا سلام مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل، لا تنازلات عن الحقوق القومية للفلسطينيين بمثابة قطع لكل أمل لها بقرب السلام الذي تتخليه بشروطها.

وحينئذ بدأت إسرائيل تفكر في كيفية مواجهة موقف غير مستقر لمدة غير معلومة. وهنا بدأ ما يمكن تسميته بالمبارزة بين الإعتراض والإختراق على ضفاف القناة. فقد دارت مناقشات مطولة في هيئة أركان حرب الجيش الإسرائيلي عن كيفية الدفاع على الشاطىء الشرقي للقناة وكان هذا جديداً عليهم لأنهم اعتادوا على التحرك للقيام بعمليات تعرضية على كافة الجبهات، وكان البعض يرى أن تقام الدفاعات بعيداً عن مرمى مدفعية القوات المصرية نحو الشرق، على أن تقوم بعض الدوريات خفيفة الحركة بالسيطرة على القناة تعززها القوات المدرعة الرئيسية. وكان البعض الآخر وعلى رأسهم الجنرال حاييم بارليف رئيس الأركان الذي خلف إسحاق رابين وعين سفيراً في واشنطن يرون إقامة خط دفاعي على الضفة الشرقية يعتمد على بعض النقاط الحصينة التي تتحكم في القناة ويربطها في الخلف خطوط مواصلات جديدة على أن تعمل في المساحات بين النقط الحصينة دوريات خفيفة الحركة ويحتفظ باحتياطي من المدرعات في الخلف على استعداد للإندفاع إلى الأمام عند الحاجة مع إقامة حائط ترابي على الضفة الشرقية لمنع المصريين من مراقبة ما يجري في الخلف.

وقد قام رجال سلاح الهندسة الاسرائيلي ببناء «خط بارليف» مستخدمين قضبان سكة حديد القنطرة ـ العريش بعد نزعها، في تقوية أسقف النقط الحصينة... كان الخط الدفاعي يهدف إلى اعتراض أي محاولة يقوم بها المصريون لعبور القناة واختراق ما

أمامهم من دفاعات للإندفاع شرقاً إلى سيناء وللأسف الشديد فقد تم بناء معظم الخط الدفاعي دون تدخل من القيادة المصرية .

في نفس الوقت كانت القوات المصرية تقيم دفاعاتها غرب القناة وتركز بوجه خاص على إقامة حائط الصواريخ في جبهة القتال ، الأمر الذي قاومته اسرائيل ما وسعها ذلك مستخدمة قواتها الجوية في غارات كثيفة ، جعلت من الصعب إقامة تحصينات هذه الصواريخ إلا بعد قبول إيقاف النيران .

كانت اسرائيل تستخدم «سلاح الإعتراض» ممثلاً بخط بارليف لمنعنا من الإختراق نحو الشرق وكنا نستخدم حائط الصواريخ كسلاح «اعتراض» لمنع طائراتهم من الإختراق نحو الغرب ، ولستر عبورنا نحو الشرق حينما تسمح الظروف بذلك .

وقد اعتمدت الحكومة الإئتلافية الإسرائيلية برئاسة جولدا مائير المكونة من حزب العمل ومن جاحال الذي يضم حزب حيروت والحزب اللبرالي بزعامة مناحيم بيجن ، خطة إيجال آلون لتكون بمثابة «المخطط الكبير Grand Design» الذي تتحرك في إطاره ويمكن أن نحدد هذا المخطط في النقاط الآتية : (٢٥)

- على إسرائيل أن تعيش فترة طوارىء أخرى قد تمتد الى سنوات قادمة ، فقد كتب عليها ألا تستريح وهذا يحتم عليها الإستمرار في تقوية جيشها وتطبيق نظرية «دمج الدرع والسيف» أي القدرتين الدفاعية والهجومية .
- العمود الفقري للإستراتيجية الإسرائيلية هو « الردع» Deterrence لمنع العدو من القيام بمهاجمة إسرائيل أو حسم القتال لصالحه ، وعلى «زاحال» أن يكون قادراً على مواجهة كل الجيوش العربية دون حاجة إلى مساعدة عسكرية أجنبية مباشرة .
- يجب أن يتحول النصر العسكري إلى واقع سياسي جديد ثابت يحقق الحدود الآمنة . فقد انتهت خطوط الهدنة القديمة منذ الطلقة الأولى في حرب يونيو ١٩٦٧ . أمام خطوط إيقاف النيران الحالية فسوف تصبح حدوداً فاصلة إلى أن يتم الوصول إلى اتفاقيات أخرى مع الأطراف المعنية ، فاستمرار الوجود الإسرائيلي في المناطق المحتلة هو العامل الوحيد الذي سيجبر البلاد العربية على التفاوض مع إسرائيل .

● لا يعتبر نزع سلاح المناطق المحتلة بعد الإنسحاب منها ضماناً لأمن إسرائيل ولا يصلح ضمان طرف ثالث سواء كان هيئة دولية أو دولة عظمى لضمان أمن إسرائيل. وكذلك فإن وضع القوات الدولية ليس كافياً لتحقيق أمن إسرائيل بل معاهدات السلام ليست محققة لأمن إسرائيل ولكن الذي يضمن الأمن الإسرائيلي هو التواجد على الأرض في مواقع إستراتيجية تضمن العمق الإستراتيجي، ويسهل الدفاع عنها. أي تكون على القنوات والأنهار والجبال وبعد أن يتم لإسرائيل وضع نفسها في الأرض المناسبة يمكن أن يأتي بعد ذلك نزع السلاح ووضع قوات الطوارىء، فالمهم خلق الحقائق وضم الأراضي بدون إعلان أفضل من الإعلان عن الضم قبل تنفيذه وضم الأراضي لا يتم إلا بالإستيطان.

● إسرائيل في حاجة إلى قطاع أمن واسع على طول سهل الأردن يرتكز أحد جانبيه على النهر والجانب الآخر على الجبل كما تحتاج إلى شرم الشيخ وشمال سيناء من الخط العريش ورأس محمد إلى هضبة الجولان.

● ضرورة فتح الممرات المائية للملاحة الحرة في قناة السويس وخليج العقبة.

● بعد حرب يونيو أصبحت الظروف ملائمة لإسرائيل. فقد ضعف التهديد بسلاح البترول العربي، والعرب أصبحوا أكثر حاجة إلى أسواق أوروبا، وأصبح في مقدور العالم أن يعيش طويلاً دون قناة السويس وظهر أن الدول العظمى تتفادى الصدام المباشر وتفضل السيطرة على تطور الأزمات، وأن من مصلحة الولايات المتحدة الإبقاء على الوضع الحالي لتطويق الإختراق السوفياتي وأصبح هناك قبولاً لسيطرة إسرائيل على الأماكن المقدسة. ثم لقد أحدثت الحرب إنقلاباً جغرافياً واستراتيجياً بالنسبة لإسرائيل إذ أصبحت قواعدها الجوية أكثر أمناً وأصبحت قدرتها على الإنذار المبكر أكثر فعالية لتوفر عامل الوقت، وأصبح الجيش الإسرائيلي في كل الجبهات على مقربة من المجمّعات السكانية المعادية والمناطق الإقتصادية للبلاد العربية بل وعواصمها.

واضطرت إسرائيل إلى أن تخوض حرب الإستنزاف فاعتبرتها جولدا مائير «حرباً حقيقية»[٢٦] إحتاجت إلى تصميم وشجاعة وقوة ومهارة الجنود والطيارين الإسرائيليين

للتمسك بالخطوط الأمامية محاولين ـ بالرغم من الخسائر ـ إيقاف تقدم الصواريخ إلى الأمام وكانت قدرتنا محدودة لمواجهة ذلك بمفردنا، فلجأنا إلى طلب المساعدة في صورة طائرات وأسلحة من الولايات المتحدة الأميركية» . . . . «إن المصريين والسوفييت كانوا يعلمون أن النعوش التي كنا نشيع فيها خسائرنا كانت بمثابة خناجر غرست في قلب الأمة كلها وكان ناصر يعلم ذلك ويقدر أنه بهذه الطريقة سوف ننسحب. ولكن لم يكن في إستطاعتنا ذلك فلم يكن لنا خيار إلا أن نضرب وفي العمق».

كانت إسرائيل ترغب ولا شك في إيقاف إطلاق النيران، وكانت ترغب ولا شك أيضاً في الوصول إلى حل للأزمة ولكن في الإطار الذي رسمته خطة «إيجال آلون» أو أقرب ما يمكن لها. وكانت تريد أن تصبح القضية إسرائيلية مصرية وليست إسرائيلية عربية كما كنا نعتقد. ولذلك فإنها لم تكن صادقة وهي تتعامل مع يارنج إذ كانت توصل جهوده إلى طريق مسدود، ولم تكن كذلك مرحبة بالمباحثات الرباعية بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والإتحاد السوفييتي. إذ أنها كانت تعتقد أن مثل هذه المباحثات سوف تكون لصالح الوفاق الدولي على حساب أهدافها، إذ لا يمكن أن يتم الحوار بين الكبار إلا على أساس الحلول الوسط وهذا ما لا تريده إذ أنها تريد كلاً من الأرض والسلام، علاوة على أنها كانت تعتقد أن القرارات أو الحلول التي سيصل إليها الأربعة سوف تكون في صالح العرب. فالإتحاد السوفياتي يؤيد العرب على طول الخط وفرنسا أقرب إلى الموقف العربي منها إلى الموقف الإسرائيلي وكذلك بريطانيا ويعني ذلك أن غالبية ٣ أصوات إلى واحد سوف تسيطر دائماً على سير المباحثات.

ولم يكن غريباً بعد ذلك أنها كانت مترددة ومتخوفة من مبادرة روجرز في ١٩٦٩/١١/٩ لأنها تحدثت عن الجدول الزمني للإنسحاب، وحددت الحدود بين مصر وإسرائيل بالحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب، فرفضتها يوم ١٩٦٩/١٢/١٠ أي بعد يوم واحد من إعلانها رسمياً بواسطة وزير الخارجية الأميركي. إذ كان تشكيل الحكومة الإئتلافية بين العمل وجاحال قد قام على أساس عدم إنسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من مواقعه الحالية أي خطوط إيقاف إطلاق النيران إلا بعد تحقيق السلام الكامل.

وحينما تقدم روجرز بمبادرته الثانية في يونيو ١٩٧٠، والتي كانت عبارة عن مبادرة

إجرائية لمبادرته الأولى، إحتجت إسرائيل على المشروع فهو مبهم وغير واضح خاصة بالنسبة لإمدادها بالسلاح الأميركي، واضطر الرئيس نكسون أن يرسل رسالة خاصة إلى جولدا مائير بأن قراره بخصوص السلاح هو تأجيل التسليم وليس إلغاؤه لأنهم يعتقدون أن هذا الإجراء سيلين موقف العرب في المباحثات القادمة. وفي نفس الوقت إتبع نكسون سياسية «الوجهين» المغرم بها إذ كلف هنري كيسنجر أن يستدعي السفير إسحاق رابين ليؤكد له أن خطابه إلى مائير هو « للتسجيل Registeration » فقط ولكن جولدا مائير ردت على خطاب نكسون بأنها لن تسكت على بناء مواقع الصواريخ وسوف تضربها مع احتمال تدخل السوفييت. وكانت إسرائيل قد أعدت خطة لعبور قواتها القناة مع إسقاط قوات أخرى بالمظلات أو الهيلكوبتر غرب القناة لتدمير مواقع الصواريخ المصرية وهي العملية التي قام بها إيريل شارون بقوات أكبر بعد عبور قواته من ثغرة الدفزوار في عملية الغزالة في حرب ١٩٧٣ . واضطر الرئيس نكسون أن يرسل في ٢٣/ ٧/ ١٩٧٠ رسالة أخرى إلى جولدا مائير يحثها على ضرورة قبول المبادرة ويؤكد لها أن واشنطن لن تضغط عليها لقبول تفسير العرب للقرار ٢٤٢ . وردت جولدا مائير في عناد لتطالب بتوضيح للموقف الأميركي من المواضيع المتعلقة بالإنسحاب والسلاح واللاجئين وفي ٣٠/ ٧/ ١٩٧٠ أعلن الرئيس نكسون أنه يمكن لإسرائيل التفاوض دون خوف من احتمال فرض أي حلول عليها وبعد ذلك وفي ٣١/ ٧/ ٧٠ وافقت إسرائيل على المبادرة وأصدر نكسون بياناً من سانت كليمنت يرحب بذلك!!!

إلا أن أزمة وزارية قامت في إسرائيل قبل موافقتها على مبادرة روجرز، قضت على الإئتلاف القائم. إذ أن مبادرة روجرز كانت تتحدث عن موضوعين رئيسيين: الموضوع الأول إيقاف إطلاق النيران لمدة ٣ شهور، وبداية المباحثات مع يارنج لتنفيذ بنودها. ووافقت كتلة جاحال بزعامة مناحيم بيغن طبعاً على إيقاف إطلاق النيران ولكنها رفضت التحدث عن أي إنسحاب قبل الوصول إلى إتفاقية السلام. وحاولت جولدا مائير إقناع مناحيم بيغن بأن الولايات المتحدة ترغب في ذلك وأن إسرائيل هي التي تحتاج إلى واشنطن أكثر من حاجة الأخيرة لها، فهي التي تعطيها السلاح. ولم يقتنع بيغن بذلك وسحب وزراءه الأربعة من الإئتلاف معلناً أن قبول الحكومة لإيقاف النيران هي الخطوة الأولى لتنازلات أكبر للإنسحاب.

ومما يذكر في هذا المجال أن المخابرات العامة المصرية التي كنت أتشرف برئاستها في

تلك الفترة، كانت على إتصال غير مباشر بناحوم جولدمان في باريس عن طريق الصحفي الأستاذ أحمد حمروش دون علم جولدمان، وكنا على معرفة بالخلافات الجارية داخل الحكومة الإسرائيلية ونعمل على تغذيتها مستغلين مهمة ناحوم جولدمان قيامه بزيارة القاهرة بناءً على دعوة توجه إليه وكانت سياستنا التي وجه أحمد حمروش لاتباعها في إتصالات مع الجانب الآخر ألا نوافق على الزيارة. وفي الوقت نفسه لا نقفل الباب كلياً. وقام ناحوم جولدمان بزيارة إسرائيل ـ ربما في أبريل أو مايو ١٩٧٠ ـ لجس النبض وبدأ اتصالاته مع رجال حكومة الإئتلاف وحصل على موافقة أبا إيبان وزير الخارجية وموشيه دايان وزير الدفاع بصفة شخصية وفردية أما جولدا مائير فرأت رفع الأمر إلى الحزب للإستشارة. وانزعج جولدمان من موقف جولدا مائير وحذرها من الرجوع إلى مجلس الوزراء لأن الخبر سوف يتسرب إلى الصحافة وهنا ستكون الكارثة ـ على حد قوله ـ وحدث ما كان يخشى منه جولدمان إذ عرض الأمر على مجلس الوزراء وتسرب إلى الصحافة وكان ذلك بمثابة فرقعة لها دوي. فقد قامت المظاهرات في بعض المدن إختلط فيها المؤيدون والمعارضون وكتبت المقالات في الصحافة تؤيد وتعارض. بل حضر جولدمان مؤتمراً في جامعة تل أبيب أخذت فيه أصوات الحاضرين فكان هناك ١١٨ مؤيد للزيارة و٩٠ معارضون لها و١٦ إمتنعوا عن التصويت. وهوجم جولدمان بعد ذلك في الصحافة فهو رجل يجهل إسرائيل لأنه يعيش خارجها ولكنه كان سعيداً بالضجة التي أثارها فقد أعادته ثانية إلى الأضواء وغادر إسرائيل وهتافات بعض الشباب تطارده «إلى المطبخ يا جولدمان . . إلى القاهرة يا جولدمان» واقترح جولدمان أن تصدر القاهرة بياناً بدعوته للزيارة إذ سوف يؤدي ذلك إلى إحداث تمزق في الإئتلاف القائم الأمر الذي كان يعتبره الركيزة الأولى في تغيير الموقف المتشدد للحكومة الإسرائيلية[٢٧].

الجبهة الشرقية:

كان أحد العوامل الهامة التي أثرت في موافقتنا على إيقاف إطلاق النيران التطورات المؤسفة التي حدثت لمحاولة إنشاء الجبهة الشرقية تحقيقاً لقومية المعركة. كان جمال عبد الناصر وهو يخوض معركة الصمود يحاول أن يخلق موقفاً تحارب فيه إسرائيل ـ في الوقت المناسب ـ على أكثر من جبهة وفي مواجهة قيادة عربية موحدة إذ بالرغم من وجود إتفاقية الدفاع المشترك منذ عام ١٩٥١ بين أعضاء الجامعة العربية، إلا أنها كانت

إتفاقية على ورق ولم تنفذ في أي وقت من الأوقات، علماً بأن تنفيذها بجدية كان سيحقق للبلاد العربية درعاً لحمايتها من أي عدوان. ولا شك إن السبب الرئيسي في الفشل في بناء هذا الدرع يرجع إلى الشك الذي يسيطر على العلاقات بين البلاد العربية وتغليبها المصالح القطرية على المصالح القومية، علماً بأن قوتها القطرية عاجزة كل العجز عن الحفاظ على أمنها القومي.

وقد أعطى موافقتنا على مبادرة روجرز وإيقاف إطلاق النيران في ١٩٧٠/٨/٨ المبررات التي أدت إلى وأد المحاولات التي كانت تتطلع إليها الآمال . . . وأقول «المبررات» لأن الأمور لم تكن تسير بصورة جادة حتى قبل ذلك.

في مايو / أيار ١٩٦٨ تقدمت القاهرةباقتراح للتخطيط للعمل العسكري الواحد يتضمن:

- إنشاء قيادة لكل جبهة من الجبهتين الشرقية والغربية.
- القيادة العليا لمسرح العمليات للقيادة الغربية.
- تسند القيادة للجبهة الشرقية إلى العراق وأن تكون هذه القيادة مسؤولة عن كل القوات تحت قيادتها.

وفي ١٩٦٨/٦/١١ أقر وزراء الدفاع لكل من الجمهورية العربية المتحدة والعراق والأردن وسوريا خطة التعاون العسكري الموحد بهدف إزالة آثار العدوان كما ووفق على إختصاصات القيادة الشرقية وإنشاء قيادة للقوات الجوية تتبع قيادة الجبهة الشرقية، وأن يكون تنفيذ المهام المحددة لهذه القيادة على محورين هما المحور السوري والمحور الأردني على أن تدعم القوات العراقية أيا من المحورين حسب قرار قائد الجبهة الشرقية.

وبتغير الحكم في العراق يوم ١٩٦٨/٧/١٧ بإزاحة الرئيس عبد الرحمن عارف وتولى الرئيس أحمد حسن البكر الحكم بعده تم تعديل أسلوب العمل في القيادة الشرقية فأصبحت القيادة للجيوش المعنية (أي السورية والأردنية) ـ وليس لقيادة الجبهة خلال قيادة هذه الجيوش. أما قيادة الجبهة الشرقية فيتبعها الإحتياطي العام للجبهة مع تشكيل قيادة جوية للجبهة الشرقية فيه تتبع القائد العام للقيادة العليا مباشرة.

وصدرت قرارات بتحديد مكان تمركز إحتياطي الجبهة الشرقية وسرعة دعم الجبهة

الشرقية بقوات من الطيران العراقي وإنشاء مطارات بالأردن بواسطة السلطات العراقية، كما ووفق على تمركز طائرات عراقية في سوريا. إلا أن شيئاً من هذه القرارات لم ينفذ. وعلى الرغم من ذلك التقى مؤتمر وزراء الدفاع المنعقد في القاهرة في ٨/ ١/ ١٩٦٩ على التأكيد على الغرض الاستراتيجي للعمليات وهو «القيام بعمليات بغرض طرد العدو وتحرير الأرض المغتصبة والوصول إلى حدود الدول العربية قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ مع توجيه الدعوة إلى باقي الدول العربية لدعم الجبهتين على أن تتولى العراق توجيه الدعوة إلى الدول العربية التي تقع في آسيا وتتولى الجمهورية العربية المتحدة توجيه الدعوة إلى البلاد العربية التي تقع في إفريقيا.

وتوالت مؤتمرات رؤساء أركان الحرب ووزراء الدفاع للتأكد من تنفيذ القرارات المتفق عليها دون جدوى وظهر ـ وللدهشة الكبرى ـ أن موقع المطار في وادي المحروقي بالأردن والذي كلف العراق بإنشائه غير صالح وبديء في إستكشاف موقع جديد.

وتحدد ١ /٩/ ١٩٦٩ موعداً لإجتماع رؤساء دول المواجهة في القاهرة وقبل المؤتمر بيوم واحد إجتمع الرئيس جمال عبد الناصر مع الملك حسين ملك الأردن إجتماعاً تمهيدياً في قصر القبة واتفق الرئيسان على الدخول في المعركة القادمة بقيادة موحدة لإجبار إسرائيل على الحرب في كل الجبهات. وذكر الرئيس عبد الناصر للملك حسين أن مصر اتفقت مع سوريا على توحيد القوات الجوية والبحرية. وفي نفس اليوم وبعد اجتماعه بالملك حسين إجتمع الرئيس جمال عبد الناصر بالرئيس نور الدين الأتاسي وأسفر هذا الإجتماع التمهيدي عن توقيع إتفاقية سياسية بين مصر وسوريا بإنشاء «القيادة السياسية للمعركة» واتفق على أن تبقى الإتفاقية سرية وكان من أهم بنودها:

- تشكل القيادة السياسية للمعركة من رئيسي مصر وسوريا ووزيري الدفاع والخارجية في البلدين.
- تعين هذه القيادة قائداً عسكرياً مسؤولاً عن التخطيط العسكري للمعركة مع إعطاء أولوية للقوات الجوية والدفاع الجوي في التخطيط والإعداد.
- لا تتعارض هذه الإتفاقية مع أي إتفاقيات أخرى ممكن التوصل إليها على مستوى الجبهة الشرقية أو على المستوى العربي.

وتم التوقيع على الإتفاقية بين الرئيسين واتفق الرئيسان على تجنب ما ينفِّر العراق من

هذه الإتفاقية. أو يجعلها مصدراً لإزعاجه بل يجب تطمينه بكل الوسائل خاصة وأنه سيشترك في المؤتمر الرباعي وليس له حدود مشتركة مع إسرائيل أو أرض تحتلها إسرائيل.

وبدأت الإجتماعات الرباعية في ١/٩/١٩٦٩ وانتهت في ٣/٩/١٩٦٩ وتم في هذه الفترة عقد ثلاثة إجتماعات غير الإجتماعات الجانبية وقد حضرها من الرؤساء: الرئيس جمال عبد الناصر عن الجمهورية العربية المتحدة والملك حسين عن الأردن والرئيس نور الأتاسي عن سوريا والفريق صالح مهدي عماش نائباً عن الرئيس العراقي أحمد حسن البكر وكانت الموضوعات الثلاث الآتية هي بمثابة جدول أعمال المؤتمر:

الهدف الإستراتيجي للخطة، دراسة تحليلية للوضع السياسي، تكوين قيادة سياسية للقوات العسكرية المشتركة في الجبهات المختلفة. وكان موقف العراق حذراً في مناقشاته فأثار أحد أعضائه أن إسرائيل والولايات المتحدة لن يسمحا بنمو القوات المسلحة العربية. وأثار رئيس الوفد نقطة أكد عليها وهي أنه إذا اخترقت إسرائيل الجبهة الشرقية ووصلت إلى دمشق وعمان فينبغي ألا يكون هذا سبباً لانسحاب سوريا أو الأردن من الحرب ولكن تستمر الحرب إلى النهاية. وعاد رئيس الوفد العراقي ليعلق على التقرير العسكري بأنه تقرير جيد نظرياً والأهم هو في كيفية تطبيقه عملياً.

ووافق المؤتمر على توحيد القوات الجوية على أن تتولى قيادتها الجمهورية العربية المتحدة. وعُلّق تنفيذ القرار «على إتمام إنشاء القواعد الجوية في الجبهة الشرقية في التاريخ المحدد لذلك وهو إبريل/ نيسان ١٩٧٠». كما أثير موضوع تدعيم الإحتياط المحلي في الأردن. وأبدى الفريق حافظ الأسد وزير الدفاع السوري استعداده لتقديم اللواء السادس المدرع السوري والموجود حالياً في منطقة المفرق لهذا الغرض. إلا أن الفريق صالح عماش رئيس الوفد العراقي ووزير الدفاع العراقي اعترض على ذلك لأن منطقة المفرق منطقة حيوية تفصل الجبهة السورية عن الجبهة الأردنية ولا شك أن سبب هذا التناقض بين الوفدين يرجع إلى أسباب حزبية. فتمركز قوات سورية في الأردن (وكان الحكم بعثياً في دمشق)يثير حساسية الحزب البعثي العراقي الذي يحكم في بغداد وانتهى المؤتمر إلى القرارات الآتية:

- يوافق المؤتمر على تقرير الموقف السياسي الذي قدمه وزراء الخارجية.
- يوافق المؤتمر على تقرير الموقف الإستراتيجي الذي قدمه وزراء الدفاع.

- يعتمد المؤتمر الهدف الإستراتيجي الذي اتفق عليه وهو القيام بالعمليات التعرضية بغرض تدمير العدو والوصول إلى خطوط ٥ يونيو/ حزيران.

- يوافق المؤتمر على المهمة الحالية للقوات المشتركة. وهي تأمين الدفاع على الخط الحالي في الجبهتين الشرقية والغربية مع صد وتدمير أي قوات للعدو تعتدي على هذا الخط الدفاعي.

- يوافق المؤتمر على حجم القوات المسلحة في الدول العربية المشتركة في المؤتمر حسب ما ورد في تقرير وزراء الدفاع.

- يعين الفريق محمد فوزي قائداً عاماً مع منحه الصلاحيات الكاملة لتحقيق الأهداف الواردة في القرارات.

- البدأ فوراً في وضع الخطة التعرضية لتحقيق الهدف الإستراتيجي مع تحديد برنامج زمني للتنفيذ.

وفي ٢/ ٨/ ١٩٧٠ أي قبل تنفيذ قرار إيقاف إطلاق النيران بثلاثة أيام انعقد مجلس الدفاع المشترك وتغيب وفد العراق والجزائر (التي كانت تحضر كمراقب) واتخذ المجلس بعض القرارات الشكلية كالموافقة على تقرير الموقف العسكري وأسلوب القيادة والسيطرة وإلزام الدول بتنفيذ المطالب التي طلبت منها. وفي ٩/ ٨/ ١٩٧٠ وعلى الرغم من الأزمة الحقيقية التي تمر بها القيادة نتيجة لتغيب أحد أعضائها ـ وهو القائد العام للجبهة الشرقية ـ صدرت توجيهات عمليات رقم٣ / ٧٠ تحدد أسلوب القيادة والسيطرة لتنفيذ قرارات مجلس الدفاع المشترك. وأهم ما فيها تقسيم الجبهة الشرقية إلى جبهتين: جبهة شمالية بقيادة سوريا وجبهة شرقية بقيادة أردنية وتحت قيادتها القوات الأردنية والعراقية وأي قوات إضافية من أي دولة عربية أخرى. وتحدد آخر ضوء يوم ٢٢/ ٨/ ١٩٧٠ موعداً لمباشرة هذه القيادات لمهامها الفعلية.

وفي يوم٩/ ٨/ ١٩٧٠ وصلت برقية من الفريق حماد شهاب وزير الدفاع العراقي إلى الفريق فوزي وزير الحربية والقائد العام للجبهات العربية هذا نصها:

«كتابكم ١٣٠/ ١٨٠٢٤ في ٩/ ٨ ـ وهي عبارة عن توجيهات عمليات ٣/ ٧٠ التي تعالج أسلوب القيادة والسيطرة ـ لا نوافق على ما جاء فيه والتفصيلات في

البريد». ومن المهم الوقوف عل وجهة نظر وزير الدفاع العراقي التي أرسلها في ١٦/٨/١٩٧٠:

١ـ بخصوص إلغاء القيادة الشرقية:

أ ـ هذا مخالف لمبدأ وحدة القيادة مما يعرض العمل العربي سياسياً وعسكرياً للخطر.

ب ـ إن تأمين السيطرة الحازمة لا يتم إلا بأكبر قدر من المركزية.

ج ـ إن تحديد مسؤولية القوات العربية لكل قطر بالحدود السياسية، تخلي عن قومية المعركة، والعودة إلى التفكير الإقليمي الذي كان السبب الرئيسي في نكستيّ ١٩٤٨, ١٩٦٧.

د ـ هذا الإلغاء مناقض لاتفاقيات العمل العسكري العربي الموحد وهذا القرار اتخذ دون موافقة العراق وبذلك فهو قرار غير شرعي.

٢ـ بخصوص تنظيم التعاون:

التوجيهات ٣/ ٧٠ تحدثت في مادتها ٨ب عن مبدأ التنسيق بين القيادتين الشمالية والشرقية المقترحتين. ومن هذا تأكيد على ضرورة بقاء قيادة الجبهة الشرقية علاوة على أن وحدة القيادة أمر مقرر، وإن كانت ظروف ساحة الحرب العربية الإسرائيلية أجبرتنا على وجود قيادتين شرق وغرب فلسطين المحتلة فإن هذا لا يجيز تقسيم الساحة الشرقية إلى قيادتين فهذا خطأ سوقي فادح سيؤدي إلى كارثة، وكذلك الحال مع تقسيم الوثائق الخاصة بقيادة الجبهة الشرقية وتوزيعها على القيادتين المقترحتين فهذا أمر متعذر التنفيذ.

٣ـ إرتباط القوات العراقية:

من المستغرب وضع القوات العراقية بإمرة القيادة الأردنية إذ يعني هذا إجبار العراق على قبول الحل الفوري، والتقيد بقرار وقف إطلاق النيران، وكان الأجدر أن تبقى القيادة الشرقية لقيادة الجيوش الرافضة لمشروع روجرز (علماً بأن الجيش العراقي لم يكن قد أطلق طلقة واحدة منذ ١٩٦٧ في مواجهة إسرائيل).

وأختتم الوزير العراقي رسالته بأن جهود ثلاث سنوات للإعداد لحرب مقبلة مع العدو قد تهدمت بمحاولات من طرف واحد ساعية لجر الأمة العربية لقبول الحل.

● تتعهد الدول الأعضاء بدفع العجلة التنفيذية لإعداد وتدريب القوة المسلحة المطلوبة منها لتنفيذ الخطة مع توصيات خاصة لاستكمال مطالب الدفاع الجوي والقوات الجوية.

● يعمل على استكمال القواعد الجوية في الجبهة الشرقية في الموعد الذي حدد لها.

● يعقد لقاء للرؤساء المشتركين مرة كل أربعة شهور ولقاء لوزراء الدفاع أو رؤساء الأركان مرة كل شهرين.

وكان الرئيس محمد جعفر النميري حاضراً الاجتماعات، وحينما طلب منه العراق المساهمة في المجهود الحربي، اعتذر للعجز الكبير الذي تعاني منه قواته المسلحة. ووقع الرؤساء على القرارات بعد اعادة صياغتها بواسطة لجنة الصياغة.

ويلاحظ أن المؤتمر لم يبحث النقطة الأساسية، وهي عدم تنفيذ القرارات السابقة، وأسباب ذلك، والعمل على علاجها. لأن العبرة ليست بإصدار القرارات ولكن بتنفيذها.

وفي ١٩٦٩/٩/٤ صدرت توجيهات عمليات من القائد العام إلى اللواء عدنان عبد الجليل قائد الجبهة الشرقية (عراقي)، تتضمن وضع قوات مدرعة تحت قيادة القوات الأردنية كاحتياطي محلي، لعدم توافر قوات إحتياطية لهذه القوات ورفض قائد الجبهة تنفيذ ذلك. وفي مؤتمر وزراء الدفاع المنعقد بالقاهرة في ١٩٦٩/١١/١١ كُلف وزير الدفاع العراقي ببحث أسباب ذلك.

وفي ١٩٧٠/٢/٦ انعقد مؤتمر رؤساء دول المواجهة في القاهرة. حضره رؤساء الدول عدا رئيس العراق وقد حضر الفريق صالح عماش بدلاً عنه. واتخذت عدة قرارات أهمها:

● إلغاء قيادة الجبهة الشرقية برية وجوية.

● توضع القوات العراقية تحت القيادة المباشرة لجيوش الأردن وسوريا حسب تخطيط القائد العام.

● إنشاء قيادة موحدة لقوات دول المواجهة بقيادة القائد العام، يعاونه نواب من الجبهتين.

وفي ٤/ ٤/ ١٩٧٠ انعقد مؤتمر وزراء الدفاع في القاهرة وقرر تأجيل موعد تمركز القوات العراقية في الأردن لمدة شهرين، ليكون في يونيو/ حزيران ١٩٧٠ بدلاً من إبريل/ نيسان/ ١٩٧٠ لعدم، وفاء كل من العراق والأردن بالتزاماتها في الموعد المحدد. ورفع توصية لمؤتمر الملوك والرؤساء بالإبقاء على قيادة الجبهة الشرقية وإلغاء مؤتمرات رؤساء أركان حرب دول المواجهة.

وفي ٢١/ ٦/ ١٩٧٠ اجتمع رؤساء الدول في طرابلس واتخذوا قراراً خطيراً بتعديل الهدف السياسي، ليكون تدمير الكيان الصهيوني، وتحرير جميع الأراضي العربية المغتصبة، في الوقت الذي لم ينفذ فيه أي قرار بخصوص تجهيز مسارح العمليات، أو اعداد القوات وتمركزها وفي وقت الذبذبة بين إلغاء قيادة الجبهة الشرقية أو إبقائها، وفي وقت أصبح ظاهراً تملص بعض الأعضاء من تنفيذ مسؤولياتها... إنها محاولات للمزايدة وتلاعب بمقدرات الأمة مما يتنافى وأهداف الأمة العربية، والتاريخ سوف يحاسب كل مقصر على أداء الأمانة في معركة العرب المصيرية . وأرسل الوزير العراقي صورة من رسالته إلى رئيس ليبيا والجزائر ووزراء دفاع سوريا والأردن والسودان وإلى رئيس أركان حرب الجيش العراقي وإلى قائد الجبهة الشرقية.

وأرجو من القارىء أن يتحلى بالصبر لنقف على رأي قائد عام القيادة العربية الفريق أول محمد فوزي في رسالة وزير الدفاع العراقي:

١ـ إن رسالتكم غير مرضية، وكنت أتوقع رداً عسكرياً وليس سياسياً حزبياً يجر إلى مزالق الإستغلال السياسي.

٢ ـ توجيهات رقم ٣/ ٧٠ تعبر عما اتفق عليه في مؤتمر دول المواجهة بطرابلس، بحضور الرئيس العراقي وموافقته. والإعتراض الحالي مثار للدهشة لا يمكن تفسيره إلا في نطاق المصلحة الحزبية، خاصة وأنكم تقدرون أنني لا يمكن إذاعة شيء من الحقائق حتى لا يستفيد منها العدو. لذلك سأترك الحكم للتاريخ، وسيكون حكمه قاطعاً وحاسماً.

٣ـ إن الجمهورية العربية المتحدة هي التي نادت بفكرة الجبهة الشرقية في وقت كان

العراق تحت الحكم السابق يتصرف بطريقة مختلفة ثم طرأت بعد ذلك ظروف تحتم مراجعة تفكيرنا .

٤ـ إن علّة الجبهة الشرقية تتلخص في ما يلي:

أ ـ عدم قيام العراق بالتزاماته .

ب ـ تضارب الإرادات السياسية في منطقة عمل الجبهة الشرقية وكانت التجربة مريرة وقاسية وضارة .

ولقد كان ذلك مدعاة لتنفيذ فكرة القيادة الشمالية والقيادة الشرقية والقيادة الغربية . فقد كان هذا اختبار لأحسن الأحوال بالنسبة للواقع الموضوعي علاوة على أنه تقسيم يمكن أن يواجه تحركات العدو الذي يقسم قواته إلى قيادات شمالية وشرقية (وسطى في الأصل) وجنوبية .

٥ ـ لا يجوز التشكيك في قومية المعركة بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة بل كان دخولها حرب ١٩٦٧ نتيجة لتمسكها بالتزامها القومي حينما تعرضت سوريا للتهديد، فقومية المعركة ليست شعاراً وإنما هي التزام قبل كل شيء . الجمهورية العربية المتحدة قدمت منذ ١٩٦٧ وحتى الآن ٢٠,٠٠٠ شهيد من العسكريين والمدنيين . وهذا يضع شعبنا على القمة من حيث كرامة التضحيات ومن ثم فإنه يعزف عن مشاحنات على السفح .

٦ ـ إن قرارات التوجيهات ٣/ ٧٠ لارجعة فيها وواجبة التنفيذ إبتداءاً من ٢٢/ ٨/ ١٩٧٠ .

وأرسل الفريق أول محمد فوزي خطاباً إلى كل من يعنيهم الأمر بتطورات الموقف مؤكداً على اتخاذ قراره برد السلطة التي منحت له لقيادة القوات المسلحة لدول المواجهة .

وفي يوم ٢٨/ ٨/ ١٩٧٠ أعلن طه الجزراوي وزير الصناعة وعضو مجلس قيادة الثورة في العراق، أن كلاً من مصر وسوريا والأردن قد أبلغوا العراق رسمياً بقرار انسحابهم من الجبهة الشرقية ضد إسرائيل وأن العراق يستنكر هذا القرار. وقام بإرسال رسالة مفصلة إلى الفريق محمد فوزي باعتباره قائداً سابقاً للقوات العربية في الجبهة

الشرقية لشرح الجوانب السلبية والأضرار الجسيمة التي سوف تترتب على القرار سياسياً وعسكرياً لأن هذا الإنسحاب ليس له ما يبرره .

واتخذت الإجراءات التالية بعد أن رد القائد العام اختصاصاته :

● تم سحب ارتباط الجمهورية العربية المتحدة مع القيادة الشرقية يوم ٢٢/ ٨/ ١٩٧٠ .

● تم إعادة ضباط ارتباط القيادة الشرقية من الجمهورية العربية المتحدة إلى دولهم يوم ٢٢/ ٨/ ١٩٧٠ .

● تم إغلاق الإتجاه اللاسلكي بين القيادة الغربية وبين قيادة الجبهة الشرقية في السويداء يوم ٢٢/ ٨/ ١٩٧٠ .

● أبقي الإتجاه اللاسلكي مع كل من عمان ودمشق ولكن تُعدل مهمته ليكون خط تبادل معلومات فقط .

ويمر في مخيلتي نفس الأحداث، وقبل ذلك بست سنوات، وأنا سفير في العراق وبعد اضطرار بغداد ودمشق وقتئذ لتوقيع اتفاقية ١٧ إبريل/ نيسان/ ١٩٦٤، وهي اتفاقية الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق. ثم بعد ذلك بذلت الجهود لتخريبها من الداخل وعدم تنفيذها مما اضطر عبد الناصر إلى إعلان إلغـائها في ٢٣/ ٧/ ١٩٦٤ . ورد الحكم في العراق ودمشق يحتجون على الإلغاء، ملقين بالمسؤولية على مصر لأن انسحابها من الإتفاق ضد مصلحة الأمة العربية.(٢٨)

ولعلنا نتذكر الصعاب التي قابلت الفريق أول علي علي عامر، القائد العام للقيادة العربية الموحدة للجيوش العربية، للقيام بمسؤولياته (الوثيقة ١) وفشله في إقناع الدول الأعضاء في القيام بالتزاماتها، لأن الوضع السياسي في المحيط العربي يقف حائلاً دون تنفيذ القرارات الصادرة من المجالس المختصة، وطالب بإعادة النظر في القيادة التي يتولاها حتى لا تبقى بلا عمل جدي طويلاً فتكون واقعاً مخيباً للآمال.

وتكررت نفس الصعوبات عند إنشاء القيادة الشرقية وكأننا لم نتعلم من النكسة. . هذا الفشل المتكرر في العمل العربي الجماعي على كل مستوياته ظاهرة فريدة تحتاج إلى

دراسات متعمقة . ونحن نعتقد أن تغليب المصالح الذاتية والمناورات السياسية لا بد أن يكون أهم أسباب هذه الظاهرة. ولا شك أن قبول مصر لمبادرة روجرز لم يكن هو السبب الذي أودى بهذه القيادة. لأن سير العمل قبل اتخاذ هذه الخطوة، كان يؤكد فشلها في القيام بمسؤولياتها لسرعة تغيير الغرض من العمليات، نتيجة للمزايدات السياسية كالإنتقال من القيام باسترداد الأرض التي احتلها العدو في ٥ يونيو ١٩٦٧، إلى القيام باسترداد كل فلسطين دون تنفيذ الواجبات والالتزامات التي تحقق الغرض الأول. ولعدم تنفيذ الالتزامات المتفق عليها وللتعطيل المتعمد للقرارات والأوامر الصادرة.

وسط كل هذه العوامل المؤثرة أصدر الرئيس عبد الناصر قراره بقبول إيقاف إطلاق النيران والدخول في مباحثات مع جونار يارنج الأمر الذي تملصت منه إسرائيل تحت شعار أزمة الصواريخ مكتفية بإيقاف إطلاق النيران، فعاد الوضع إلى ما كان عليه يوم قبولنا قرار مجلس الأمن يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦٧ بإيقاف إطلاق النيران دون شروط.

تقييم القـرار

إنتقد الكثيرون خاصة في بعض البلاد العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية قبول عبد الناصر إيقاف النيران في الساعة ١٠٠، يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠ وكأنهم يريدون للقتال أن يستمر هكذا رغم اختلاف الظروف والعوامل المؤثرة على الموقف. ولو أن عبد الناصر أدار ظهره للصراع ـ والقتال جزء منه ـ لكان النقد يرتكز على أساس ولكن كان قبوله إيقاف إطلاق النيران إجراء تكتيكي ضمن استراتيجية استمرار القتال من أجل التحرير. وهذا الأمر أحد قواعد الصراع، فأن يدور القتال ليس معناه إيقاف الحوار لترجمة ما يحدث في مسرح العمليات إلى نتائج سياسية تؤدي إما إلى استمرار القتال ربما بطرق أخرى ومستوى أكبر وإما إلى التهدئة التي قد توصل إلى موائد المفاوضات. كما أن بداية الحوار السياسي ليس معناه صرف النظر عن معاودة القتال لتلبية إرادة الطرف الآخر ودفعه أقرب ما يمكن إلى نقطة لقاء تحقق معظم الأغراض الأساسية.

وقد حدث تطور كبير في الفترة من يوم قبولنا إيقاف إطلاق النيران يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦٧ إلى يوم قبولنا إيقاف إطلاق النيران يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠.

● فقد تحققت إرادة الصمود. فإن كانت مصر قد خسرت معركة فإنها لم تخسر

حرباً وأخذت جميع الأطراف تعيد حساباتها على هذا الأساس.

● أعيد بناء القوات المسلحة بالرغم من أن التسليح كان أقل من المرجو وإدارة المعارك كانت دون المؤمل والنتائج المادية للقتال كانت محدودة ولم تصل إلى المستوى المطلوب.

● إزداد تورط الإتحاد السوفياتي خاصة بعد إشتراك قواته الجوية وبعض وحدات الدفاع الجوي في المعارك الفعلية، ولم يكن تأثير ذلك إيجابياً لسد الفجوة في وصول قواتنا إلى الدرجة المطمئنة ذاتياً فحسب بل امتد التأثير على موقف الولايات المتحدة خوفاً من التواجد السوفياتي وتعمقه.

● كان الموقف العربي متماسكاً ولكن العمل العربي الجماعي رغم إيجابياته في بعض الأمور كان متقاعساً. فالمشاركة الفعلية التي تتناسب مع القدرات المتاحة كانت محدودة فلم تتمكن الأزمة من تكوين قوات عربية مسلحة تشترك في القتال بصفتها تلك. ولم تنجح الجهود في تكوين قيادة موحدة أو قيادة للجبهة الشرقية وكانت كل الجبهات العربية ساكنة تحترم إيقاف إطلاق النيران بدقة مع الإعلان عن معارضتها لذلك.

● كانت إسرائيل تتكبد الخسائر وسقطت طائرات الفانتوم بشكل مثير. إذ في «أسبوع تساقط الفانتوم» تمكن دفاعنا الجوي من إسقاط ١٣ طائرة فانتوم وسكاي هوك وقتل وأسر بعض الطيارين. ولكن كنا نحن أيضاً نتحمل الخسائر الفادحة وكانت حالة قواتنا الجوية حرجة تماماً، كما كان دفاعنا الجوي قد امتلأ بالفجوات.

إذن كان هناك اختلاف في الوضع بين إيقاف إطلاق النيران الأول وإيقاف إطلاق النيران الثاني. ولكنه اختلاف أقل من المؤمل بالنسبة لنا وترتيباً على ذلك فمن يقول إن حرب الاستنزاف كانت وبالاً على مصر، لا ضرورة لها، فهو مخطىء. ومن يقول إن حرب الاستنزاف قد حققت كل المرجو منها وإنه لم يكن في الإمكان أبدع مما كان فهو مخطىء أيضاً. فحرب الاستنزاف والحالة هذه كانت ضرورة لا بد من الاقدام عليها والعجز عن استغلالها للحصول على نتائج أكثر حسماً لا يقلل أبداً من هذه الضرورة.

كان عبد الناصر يأمل أن تكون حرب الاستنزاف عاملاً لإحداث تغيير جذري في

الاستراتيجية الإسرائيلية، الأمر الذي لم يحدث. ولذلك فإن من يقول أو يكتب بأننا كنا في أحسن أوضاعنا يوم قبولنا قرار إيقاف إطلاق النيران إنما يهدف الى إلقاء مسؤولية جسيمة على الرئيس عبد الناصر. إذ ما تبرير قبوله القرار إذن طالما كان في أحسن حالاته، علماً بأنه كان يؤمن بأن فرص نجاح مبادرة روجرز لا تتجاوز ال ٢/١ ٪ ؟!!! لا شك أن عبد الناصر كان يود أن يكون في موقف أفضل في حالة قبوله إيقاف النيران.

ولقد عدت إلى محاضر الجلسات التي عقدت برئاسة الرئيس عبد الناصر سواء في اللجنة التنفيذية للإتحاد الاشتراكي، أو مجلس الوزراء، أو مع وفود الدول العربية والأجنبية، لأقف على الدوافع الحقيقية لاتخاذه هذا القرار فوجدتها من واقع أحاديثه كالاتي:

● عدم القدرة على استكمال قواعد الصواريخ تحت الغارات الإسرائيلية العنيفة على منطقة القناة التي تمت بكثافة أكبر من الغارات الأميركية في فيتنام. ولذلك تقرر استغلال فترة إيقاف إطلاق النيران لنقل حائط الصواريخ إلى شاطىء القناة الغربي...

● نحن نحاول أن نبني الصواريخ من ديسمبر ١٩٦٩ (كانون أول) دون جدوى وأصبحت صواريخنا في المنطقة الأمامية في العراء ودون دشم، ونجم عن تلك المحاولات خسائر بالغة في الأفراد الفنيين والعمال والمهندسين القائمين على عملية الإنشاء (٤٠٠٠ شهيد).

● بالرغم من سقوط طائرات العدو في منطقة القناة بشكل لم يسبق له مثيل، مثل سقوط ١٣ طائرة فانتوم وسكاي هوك بفعل الصواريخ المصرية. وخسائر إسرائيل لعدد من طياريها وملاحيها ذوي الدرجة العالية من التدريب (أسبوع تساقط الفانتوم) إلا أننا خسرنا أيضاً.

● حاجة أطقم الصواريخ إلى شهور ثلاثة لاستكمال تدريبها في مصر والاتحاد السوفييتي.

● إقناع السوفييت بإرسال الصواريخ بأطقمها لتقاتل في أرض عربية لأول مرة في التاريخ، وأصبحوا يشتركون مع قواتنا في مصر لأن احتمال الوصول إلى حل سلمي

عادل، يتناسب دائماً مع قدرتنا على توريط الروس معنا. وأصبحت الصواريخ السوفييتية مع صواريخنا وطياراتهم مع طائراتنا. وطبعاً لن يقبل الروس أن يهزموا عسكرياً ويقول موشيه ديان « أنا مستعد أن أقوم بأي عمل عسكري ضد البلاد العربية إلا في حالتين: التواجد السوفييتي والضغط الأميركي.

● فترة ثلاثة شهور التي يتوقف فيها القتال تساعدنا في السيطرة العسكرية على القناة بفضل الأعداد الكبيرة من كتائب الصواريخ الجديدة مع استمرار قيام وحدات الدفاع الجوي السوفييتية بالدفاع عن العمق. وقد تقرر مدّ بقائها بعد أن كان تقرر عودتها إلى بلادها في آخر أغسطس(آب)١٩٧٠، بمجرد وصول الأطقم المصرية التي تم تدريبها، وسوف تبقى الأطقم السوفياتية ستة شهور أخرى على أن تستلم الأطقم المصرية صواريخ أخرى إضافية للتحرك بها سراً إلى القناة وبذلك سيكون عندنا ضعف الكتائب الصاروخية الموجودة.

● ستمكننا فترة إيقاف إطلاق النيران من تبديل موتورات الطائرات ميج بموتورات أخرى جديدة، والسوفييت يتلكأون في تلبية طلباتنا. فالمعدات والأسلحة التي طلبناها في يوليو/ تموز ١٩٦٨ لم يتم التعاقد عليها إلا في آخر عام ١٩٦٨ ويرجع سبب تلكئهم إلى أحداث تشيكوسلوفاكيا. فقد اضطروا إلى تشكيل وحدات جديدة وإلى زيادة العبء المالي المترتب على طلباتنا العديدة المتتالية وإلى الخلاف داخل القيادة السوفييتية فهناك أعضاء في المكتب السياسي يؤمنون بألا جدوى إلا عن طريق حل سلمي بينما آخرون على رأسهم جرشكو يرون أنه لا يوجد إلا الحل العسكري.

● ما زالت القوات الجوية تحتاج إلى تعزيز. فلدينا الميج ١٧, ١٩, ٢١ والسوخوي ٧ وهي ذات مدى قصير ولا تستطيع الوصول إلى أهداف داخل إسرائيل. فمثلاً الميج ١٧ تصل إلى الحدود والميج ٢١ تصل إلى الجزء الجنوبي لإسرائيل أما السوخوي ٧ فمداها أطول ولكن قدرتها القتالية محدودة. وفي المقابل طائرات إسرائيل الفرنسية تغطي أغلب مطاراتنا والطائرة سكاي هوك الأميركية تصل إلى كل شبر من بلدنا. ولذلك طلبنا من السوفيات قاذفة مقاتلة بعيدة المدى.

● لا تتضمن المبادرة أي شروط تتعارض مع أهدافنا، وقبولنا لها يظهرنا أمام العالم بمن يريد السلام.

● لأول مرة تعترف إسرائيل بالقرار ٢٤٢ ولأول مرة تتحدث إسرائيل عن الانسحاب.

● ينص القرار ٢٤٢ على إيقاف النيران بلا حدود. أما المبادرة فقد حددته بثلاثة شهور. وبذلك يصبح استئناف القتال بعد هذه المدة مشروعاً ولا يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة.

وكما نرى فإن عوامل موضوعية كانت تضغط لإتخاذ قرار إيقاف إطلاق النيران، وهي عوامل يتعلق أغلبها بتوازن القوى، الذي كان سائداً في تلك الفترة. وبإيجاز شديد كنا في حالة لا تمكننا من أن نفعل ما نريد، وأن نمنع العدو من فعل ما لا نريد.

إسرائيل لم تكن بالقطع تريد مفاوضة يتم فيها تبادل الأرض بالسلام في ذلك الوقت. بدليل أنها رفضت مبادرة روجرز الأولى في اليوم التالي لإعلانها رسمياً، كما أنها لم توافق على مبادرة روجرز الثانية إلا بعد ضغط أميركي من الرئيس نكسون نفسه. بل يمكننا أن نجزم الآن أنها قبلت المبادرة لتنفذ منها الجزء الخاص بإيقاف إطلاق النيران للعودة بالأمور إلى ما كانت عليه بعد حرب ١٩٦٧، وحتى تعمق الأمر الواقع وحتى لا تدخل في حوار السلام الذي يجعلها تنسحب من مواقعها التي تحقق لها الأمن عن طريق طول فترة الإنذار، نتيجة لتواجدها في كل سيناء... إنها كانت تطلب السلام وأكبر مساحة من الأرض التي استولت عليها متعمدة الخلط بين الحدود السياسية وما أسمته بالحدود الآمنة ... لم يكن عناد إسرائيل قد لان بعد وكانت الخسائر التي تكبدتها داخل طاقتها على التحمل.

ولم تنقض إلا أسابيع قليلة حتى وقع الحادث الجلل بموت الرئيس جمال عبد الناصر. ونشرت «رويتر» تعليقاً لمناحم بيجن زعيم كتلة جحل في إسرائيل قال فيه: «إن الرئيس عبد الناصر كان أخطر أعداء إسرائيل. إن وفاة عبد الناصر تعني وفاة عدو مر. إنه كان أخطر عدو لإسرائيل ولهذا السبب لا تستطيع إسرائيل أن تشارك في حديث النفاق الذي يملأ العالم كله عن ناصر وقدرته وحكمته وزعامته».

وبعد ذلك أخذت الأزمة طريقاً آخر سواء من ناحية أهدافها الإستراتيجية أو من ناحية إدارتها فقد مات مدير الأزمة وتولى الإدارة مدير آخر.... مات عبد الناصر وتولى بعده السادات.

هوامش الفصل الثالث

١ ـ كانت هذه الرسالة بمثابة المبادرة الحقيقية لوليم روجرز. أما رسالته التي كتبها بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٧٠ إلى وزير الخارجية المصري والتي أبلغها دونالد برجس في اليوم التالي الى وكيل وزارة الخارجية، والتي تم بمقتضاها قبولنا لإيقاف إطلاق النيران في الساعة الواحدة صباحا بتوقيت القاهرة يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠ فكانت عبارة عن إجراءات تفسيرية للمبادرة الأصلية.

٢ ـ أمين هويدي ـ أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف ـ دار الطليعة ـ بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٥ ص ١٦٥ ـ ١٩١.

٣ ـ صرحت المصادر الأميركية وقتئذ أنها وافقت على عقد صفقة طائراتِ فانتوم وسكاي هوك أخرى مع إسرائيل وهي الصفقة التي بذلنا فيها جهداً كبيرا عن طريق القناة الخلفية مع المخابرات المركزية لتعطيلها لمدة ١٠ شهور.

٤ ـ أمين هويدي ـ أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف ـ مصدر سابق

٥ ـ دأبت الولايات المتحدة في تلك الفترة على الإلحاح في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة والتي كانت قد قطعت أثناء العدوان. إلا أن موقف مصر كان رفض ذلك إلا إذا أعلنت واشنطن عن رأيها الصريح في الأزمة القائمة الأمر الذي لم تنفذه الولايات المتحدة سواء في عهد الرئيس جونسون أو في عهدالرئيس نكسون.

٦ ـ يقصد ما وردِ في رسالته في ٩/ ١١/ ١٩٦٩ والتي أعلنها في ٩/ ١٢/ ١٩٦٩ ولذلك فإن هذه المبادرة الثانية تعتبر مجرد إجراءات

٧ ـ المندوب المعين من الأمم المتحدة لمحاولة الوصول إلى حل للمشكلة وكان سفيرا في موسكو.

٨ ـ كانت ج.ع.م. هي الدولة الوحيدة التي لم تحترم إيقاف اطلاق النيران لم يتوقف القتال في جبهتنا طوال الوقت.

٩ ـ بخصوص مصر، فان المبادرة كانت تعني كل الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في حرب ١٩٦٧ أما بخصوص الأردن فكانت تعني تعديلات في الحدود وتوحيد القدس مع إعطاء الأردن بعض الحقوق الادارية فيها.

١٠ ـ مرّموضوع الاتصالات بالولايات المتحدة لإيجاد حل للقضية بعدة مراحل:

- فعندما وقع العدوان كانت الاتصالات تتم مباشرة بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة
- بعد صدور قرار مجلس الأمن ٢٤٢ أصبحت الإتصالات تتم عن طريق الدكتور يارنج
- في نوفمبر ١٩٦٨ اتبعت الولايات المتحدة أسلوباً جديداً في الإتصالات إذ تقدم دين راسك بمشروعه للقاهرة مباشرة متخطيا جونار يارنج.
- عندما حضر جروميكو وزير الخارجية السوفييتي إلى القاهرة لتقديم المشروع السوفييتي لتنفيذ قرار مجلس الأمن، طلب منه عبد الناصر أن تتم الاتصالات بينهم وبين الأمريكيين مباشرة إذ كان يعتقد أن هذا يجعلنا نتفادى حوار دولة صغرى مع دولة كبرى، وكذلك عدم انفراد الولايات المتحدة بتقديم حلول كذا اقناع الاتحاد السوفييتي بأن واشنطن لا تريد حلا.
- ولفترة أخرى كانت الاتصالات تتم في الاجتماعات الرباعية (أمريكا ـ روسيا بريطانيا ـ فرنسا.

١١ ـ محمود رياض ـ البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ـ المؤسسة المصرية للدراسات والنشر ١٩٨١ ص ٢٥٨.

١٢ ـ المرجع السابق.

١٣ مذكرات الفريق أول محمد فوزي ـ حرب الثلاث سنوات ـ ١٩٦٧/ ١٩٧٠ ـ دار الوحدة ـ بيروت ـ ١٩٨٣ ص ٣٥٤.

١٤ ـ في زيارة سابقة لهيكل إلى موسكو مع الرئيس عبد الناصر أصروا على مغادرته وعدم استقباله وفعلاً عاد هيكل إلى القاهرة ولم يكمل الزيارة.

١٥ ـ السيد زكريا محي الدين من أكثر المسؤولين وطنية ولا يعني تهديد عبد الناصر به خلفا له للإتفاق مع الأميركان أنه كان رجلهم هنا. فلم يكن للأجانب رجال بين مسؤولينا في تلك الفترة.

١٦ ـ كان سفيراً لبلاده في واشنطن وصديقا شخصيا للرئيس نكسون وتناول عنده العشاء يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧ أثناء مرور نكسون بالمغرب. والمغرب مركز هام للاتصالات خاصة مع الولايات المتحدة. فهي الباب الغربي للمنطقة العربية دخل منه هنري كيسنجر عند قدومه أول مرة للمنطقة لإجراء مفاوضات فك الاشتباك وتمت فيها أول لقاءات مصرية إسرائيلية قبل زيارة السادات للقدس.

١٧ ـ هذه استراتيجية سليمة من وجهة نظر العدو للتصدي للمحاولات التي نبذلها لإقامة حائط صواريخ على الجبهة يفقدهم حرية المناورة. وعلينا أن نقارن هذا الإجراء بعجزنا عن التدخل لمنع العدو من إقامة تحصينات خط بارليف بدشمه الخرسانية وألغامه ثم الحائط الترابي. إذ قام العدو بكل هذه الإنشاءات ونجح فيها.

١٨ ـ مذكرات الفريق محمد فوزي ـ مرجع سابق ـ ص ٣٥٣.

١٩ ـ عيد المجيد فريد ـ من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية. مرجع سابق.

٢٠ ـ مجمعة من اقوال عبد الناصر في جلسات اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء ـ كتاب عبد المجيد فريد ـ مرجع سابق.

٢١ ـ Henry Kissinger, The White House Years, PP. 558, ibid

٢٢ ـ أمين هويدي ـ كيسنجر وإدارة الصراع الدولي ـ ص ٢٥٤ ـ ص ٢٦٦ مصدر سابق.

* Henry Kissinger, The White House Years PP.591 ibid

٢٣ ـ أمين هويدي ـ مع عبد الناصر ـ الطبعة الأولى (دار الطليعة ـ بيروت

١٩٨٣) والطبعة الثانية دار المستقبل العربي بالقاهرة ١٩٨٥ والطبعة الثالثة دار الطليعة بيروت. ١٩٨٨.

٢٤ ـ Moshe Dayan, Story of my life, Sphere Books LTD 30/32 Gray's Inn Road London 1977, PP. 447.

٢٥ ـ أمين هويدي ـ الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ـ دار الطليعة ـ بيروت عام ١٩٧٥ ص ٥٤

٢٦ ـ Golda Meir, My life, Futura, Macdonald & Co, London & Sydney 1976, PP. 319

٢٧ ـ أمين هويدي ـ مع عبد الناصر ـ الطبعة الثانية ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ـ عام ١٩٨٥ ص ٢٣٠

٢٨ ـ أمين هويدي ـ كنت سفيراً في العراق ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ١٩٨٣ وكذلك مذكراتي الخاصة.

الفصل الرابع
قرار طرد المستشارين السوفييت

لم يكن تدخلنا في حرب السويس عام ١٩٥٦ من أجل شركة أممت، ولكن كان ذلك لمواجهة خطر أصبح يهدد الإستراتيجية الغربية متمثلاً في التواجد السوفييتي في المنطقة عقب صفقة السلاح التي عقدها عبد الناصر مع تشيكوسلوفاكيا... لقد غير هذا التواجد الخريطة الإستراتيجية العالمية.

كريستيان بينو
وزير خارجية فرنسا

كيف نضغط على حليفتنا إسرائيل لصالح مصر وبها ١٥,٠٠٠ مقاتل سوفييتي؟

هنري كيسنجر

بداية ونهاية ـ التواجد السوفييتي في مصر في ظل إستراتيجية الصراع ـ مفهوم عبد الناصر في إدارة الأزمة ـ تقييم الإستراتيجية المصرية حتى وفاة عبد الناصر ـ النظرة الأميركية للتواجد السوفييتي في مصر حتى رحيل عبد الناصر ـ الإستراتيجية السوفييتية حتى رحيل عبد الناصر ـ الإستراتيجية الإسرائيلية حتى رحيل عبد الناصر ـ دوافع القرار وتقييمه ـ رد فعل القرار على إتجاه الصراع.

كان قرار الرئيس محمد أنور السادات بطرد المستشارين السوفييت حلقة في سلسلة طويلة من قرارات وإجراءات اتخذها لتغيير استراتيجية عبد الناصر بعد الهزيمة، ولم ينتظر تصفيات «مايو» التي كان أساسها صراعاً على السلطة أنتهى لصالحه وفتح أمامه الطريق للإنفراد بها، بل تقدم بمبادرته في ٤/ ٢/ ١٩٧١ على شكل حل منفرد مؤقت على جبهة قناة السويس.

كان موشيه دايان وزير الدفاع الإسرائيلي قد اقترح في نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٦٩ وبعد موت عبد الناصر بأسابيع قليلة، تخفيف القوات المصرية والإسرائيلية على جانبي القناة كخطوة تمهيدية لتطهيرها وفتحها أمام الملاحة الدولية. وكان يهدف من مبادرته تلك إطلاق «بالون إختبار» للإدارة المصرية الجديدة لجس نبضها، علاوة على تثبيت الموقف في القناة بتعزيز إيقاف إطلاق النيران. وكان يعتقد أنه إذا فتحت القناة أمام الملاحة الدولية وأعيد بناء وترميم مدن القناة، فإنه سيصبح من الصعب على السادات إستئناف العمليات دون التعرض إلى دفع ثمن مرتفع. كما أن هذا الموقف ـ لو وافق عليه السادات ـ سيخفف الضغط العالمي على إسرائيل بمطالبتها بالإنسحاب الكامل من الأراضي العربية.

وقد قام ضابط مصري برتبة عالية بالإتصال بأحد أعضاء السفارة الأميركية في القاهرة في ١١/ ١/ ١٩٧١، وأبدى إهتمام الإدارة المصرية بالمبادرة الإسرائيلية، وقام سيسكو وكيل الخارجية الأميركية بتبليغ ذلك إلى إسحاق رابين السفير الإسرائيلي في واشنطن[١].

وفي يوم ٤/ ٢/ ١٩٧١، أعلن الرئيس السادات ـ دون أخذ رأي المؤسسات القائمة ولكن بتخطيط ومساندة بعض معاونيه وقد يكون منهم الدكتور محمود فوزي والأستاذ محمد حسنين هيكل ـ في مجلس الشعب مبادرته التي أبدى فيها إستعداده لفتح القناة أمام الملاحة الدولية، ومد فترة إيقاف النيران ٦ شهور أخرى وإعادة العلاقات بين القاهرة وواشنطن إذا انسحبت إسرائيل إلى المضايق، وعبر جزء من قواتنا إلى شرق

القناة[٢]. وأبدت إسرائيل إهتمامها بالمبادرة بضغط من الولايات المتحدة. وفي ١٥/ ٢/ ١٩٧١، ذكر السادات في حديث أدلى به إلى مجلة النيوزويك الأميركية بتفصيلات عن أفكاره «فإذا انسحبت إسرائيل إلى الخط العريش ـ رأس محمد، فإنه سوف يفتح قناة السويس أمام الملاحة العالمية خلال ٦ شهور مع مد فترة إيقاف النيران، وعودة القوات الدولية إلى شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة»[٣].

كانت هذه رسائل بالغة الأهمية، تصل إلى المرسل إليهم في الجانب الآخر من التل ليتأكدوا أن تغييراً هائلا في الموقف المصري على الطريق.

ونحن لا نؤرخ للأحداث التي سبقت المبادرة أو تلتها، ولكننا نبحث في قرارات بعينها لنقيمها ونتلمس ردود فعلها في عملية إدارة الأزمة، ومن ضمن هذه القرارات، قرار طرد المستشارين السوفييت فقد كانت بمثابة رسالة أخرى إلى من يهمه الأمر.

لم يكن القرار بالطريقة التي تمّ بها استغناء عن مستشارين استدعتهم مصر للمساعدة في بناء قواتها المسلحة وتدعيم موقفها الدفاعي بوحدات سوفييتية مقاتلة، لأن الإستغناء له إجراءاته وضوابطه. ولا كان مجرد إنهاء مهمة فلهذا أسلوبه والتزاماته أيضاً. ولكن القرار كان عملية طرد مقصودة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، أتبعتها عملية مطاردة للتواجد السوفييتي في المنطقة لصالح الولايات المتحدة الأميركية... وكانت عمليتّا الطرد والمطاردة مقصودتين داخل إطار إستراتيجية متكاملة كما ستظهرها الأحداث التالية.

بداية ونهاية

أنهى هذا القرار مرحلة علاقة دامت بين القاهرة وموسكو في أحرج منعطفات التاريخ التي كنا نمر بها لتبدأ بعدها على أسس مختلفة كل الإختلاف... هذه المرحلة تبدأ بالتحديد يوم ٢٧/ ٩/ ١٩٥٥، وتنتهي يوم ٨/ ٧/ ١٩٧٢.

كان تاريخ البداية هو إعلان الرئيس جمال عبد الناصر عن الصفقة المصرية ـ التشيكية لتوريد السلاح لقواتنا المسلحة عند افتتاحه معرض صور أقيم في إحد الثكنات العسكرية محدثاً دوياً هائلاً على المستويين العالمي والإقليمي.

وكان تاريخ نهاية هذه المرحلة هو ٨/ ٧/ ١٩٧٢، حينما قابل الرئيس السادات

فلاديمير فينا جرادوف السفير السوفييتي في القاهرة الذي طلب المقابلة لتبليغ الرئيس رداً على رسالة سبق أن أرسلها إلى القادة السوفييت. ولم يعجب الرد الرئيس السادات، ورفض الرسالة السوفييتية، وحمل السفير السوفييتي رسالة أخرى لينقلها إلى القيادة السوفييتية في موسكو شملت القرارات التالية:

● الإستغناء عن جميع الخبراء السوفييت من القوات المسلحة، وسأعلم وزير الحربية غداً بهذا الأمر(٤).

● هناك معدات سوفييتية وهي ٤ طائرات ميج ٢٥، ومحطة للحرب الالكترونية يعمل عليها طاقم سوفييتي. فإما أن تبيعوها لنا أو تسحبوها إلى الإتحاد السوفييتي.

● يتم كل هذا خلال أسبوع من الآن.

● القوات السوفييتية التي تبقى توضع تحت القيادة المصرية إلى أن يتم تدريب المصريين على معداتها أو تسحب.

● الفنيون الذين قدموا لأغراض التدريب يبقون في عملهم.

● إجراء مباحثات على مستوى عال بين البلدين طبقاً لمعاهدة الصداقة والتعاون.

كان تاريخ البداية دعوة للحضور، وكان تاريخ نهاية المرحلة أمراً بالخروج، وبين التاريخين جرت أحداث وأزمات وحروب، فقد كان موج الأحداث عالياً، والعواصف شديدة، والصراع حاداً بين محاولات فرض الأمر الواقع ورفض الأمر الواقع وتجسيده على أسس من الظلم وتهديد المصالح.

ولكي نذلل على أهمية الحدثين، علينا أن نتذكر رد الفعل المثير الذي حدث على المستوى العالمي نتيجة لعقد صفقة الأسلحة عام ١٩٥٥، وما تبع ذلك من تواجد سوفييتي في المياه الدافئة وفي منطقة الشرق الأوسط، فهذا يوضح بالتالي تأثير الحدث الثاني وهو أزمة الطرد، وكيف كان الوجود أو الطرد يشكلان ورقة خطيرة وثمينة في يد صاحب القرار(٥).

فقد حاولت الولايات المتحدة الأميركية «فرملة» الصفقة، فأرسلت في اليوم التالي للإعلان عنها «كيرمت روزفلت» إلى القاهرة بصفته ممثلاً شخصياً للرئيس دوايت

إيزنهاور ليبلغ مصر خطورة ما حدث، وأن جون فوستر دالاس وزير الخارجية فقد عقله والمستقبل مظلم إن لم تلغ الصفقة. كانت الرسالة تهديداً سافراً، ولم يكن أمام مصر إلا أن ترفضها. وبعد ذلك وصل «جورج آلان» وكيل وزارة الخارجية الأميركية ليحاول هو الآخر عن طريق الوعود بدلاً من الوعيد، ولم تقبل الرسالة أيضاً. وفي نفس الوقت كان دالاس على إتصال مستمر بمولوتوف وزير الخارجية السوفييتي، كما كان ايزنهاور بدوره على اتصال مستمر ببلجانين لينبهه أن المنطقة في طريقها إلى الحرب.

وفي مذكرة رسمية رفعها السير إيفلين شكبورج Sir Evelen Shuckburg وكيل الخارجية البريطانية ذكر كيف «أن الإتحاد السوفييتي ضغط على نقطة الضعف في سياستنا في الشرق الأوسط، وأصبح مستقبلنا ومستقبل أوروبا يتوقفان على رد فعلنا».

وكتب الماريشال تمبلر Templer رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية في دراسة كلفه بها المستر أنطوني إيدن رئيس الوزراء البريطاني بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٥٥، «أحدثت الصفقة تغييراً جوهرياً في طريقة الدفاع عن الشرق الأوسط فقد قفز السوفييت من فوق حلف بغداد، وأصبح لهم تواجد سياسي في قلب المنطقة وحكومتنا مطالبة بالتنسيق مع الولايات المتحدة لإستعادة المبادأة في المنطقة».

ولننقل قول كريستان بينو وزير خارجية فرنسا وأحد اللاعبين المتحمسين وقت الأزمة «تعرضنا لنقد مرير من الكثيرين على أننا خضنا حرباً من أجل حماية شركة قناة السويس التي تم تأميمها، ولم تكن هذه هي القضية، إذ كنت أعرف منذ البداية بأنه من الممكن الوصول إلى حل بالإتفاق على تعويضات للشركة وللمساهمين، ولكن كانت القضية تتعلق بإستراتيجية العالم الغربي التي كانت تعتمد على ضمان حرية الملاحة في القناة، والتي أصبحت مهددة بالتواجد السوفييتي في المنطقة بعد اتفاقية السلاح بين مصر وتشيكوسلوفاكيا، إذ غير الوضع الجديد الخريطة الإستراتيجية العالمية».

كان الموضوع يتعلق إذن بتغيير موازين القوى على المستوى الإقليمي والعالمي في منطقة الشرق الأوسط، و«قلب الأرض» من الناحية الجيولوليتيكية. . . لم يكن الموضوع أبداً مجرّد فتح منبع جديد لاستيراد السلاح، ولم يكن أبداً مجرّد عملية كسر إحتكار السلاح. وتجاهل الإعلان الثلاثي الموقع من الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا، وفرنسا عام ١٩٥٠، لتضمن هذه الدول عن طريقة ان يكون توازن القوى من جانب

إسرائيل بصفة دائمة، بل كان علاوة على ذلك يتعلق بقفز السوفييت من فوق حصار التحالفات المفروضة عليه ليجد نفسه في المياه الدافئة، الحلم الروسي بعد أيام القياصرة، وفي قلب المنطقة الحساسة للدفاع الغربي. ولذلك فإننا نميل إلى اعتبار صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ الدافع الحقيقي للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. أما عملية التأميم التي قام بها عبد الناصر لشركة قناة السويس، فكانت مجرد حافز له استغلته دول العدوان لتنفيذ نية عقدت عليها العزم من قبل وانتظرت الفرصة المناسبة لتنفيذها.

إذن، فالتعامل مع هذا التواجد الإستراتيجي، لا بد وأن يكون على مستوى تأثيره إقليمياً وعالمياً. فسواء تواجد الإتحاد السوفييتي أو خرج، فالنظر إلى ذلك يتعلق بتوازن القوى وهو العمود الفقري لإدارة الصراع، فمن الصعب أن يقتنع اللاعبون بتوازن المصالح إلا في ظل مظلة قادرة من توازن القوى.

التواجد السوفييتي في مصر في ظل إستراتيجية الصراع

كانت إتفاقية السلاح بين مصر وتشيكوسلوفاكيا بداية لتعاون تزايد بين مصر والإتحاد السوفييتي بوجه خاص، ودول الكتلة الشرقية بوجه عام، ليس في المجال العسكري فحسب، وإنما تعدى ذلك إلى المجالات الأخرى. وكان السبب في تعميق هذا التعاون راجعاً إلى الموقف السلبي لدول الكتلة الغربية بوجه عام، والولايات المتحدة الأميركية بوجه خاص، وذلك استمراراً لإستراتيجية وزيرالخارجية الأميركي في أوائل الخمسينات جون فوستر دالاس «من يعمل معي فهو صديقي ومن لا يعمل معي فهو عدوي». وكانت الوسيلة لتنفيذ تلك الإستراتيجية ما سمي وقتئذ بسياسة الاحتواء Containment.

تبع إتفاقية السلاح الأولى حتمية وجود بعثة من الخبراء السوفييت قبل عام ١٩٦٧، تعمل مع القوات المسلحة المصرية في تقديم الإستشارات في مجال التدريب فقط، وكانت واجبات هذه البعثة محدودة وغير واضحة تعترضها العقبات والحساسيات من الطرفين. ويصور أحد الخطابات التي كان يوافيني بها سفيرنا في موسكو الدكتور مراد غالب عندما كنت أعمل وزيراً للحربية ورئيساً للمخابرات العامة بعد نكسة ١٩٦٧، هذا الموقف بوضوح كامل. ففي خطابه في ١٥/٩/١٩٦٧، أي بعد النكسة

بفترة وجيزة، كتب يقول «لقد اشتكوا مر الشكوى ـ هنا في موسكو ـ من معاملة خبرائهم وعدم تمكينهم من إتمام مهمتهم وممارسة عملهم كما يجب، وذكروا أنه يوجد عناصر في الجيش بالغة الحساسية بالنسبة للـ Prestige والكرامة الوطنية. . . وكان بريجنيف صريحاً وواضحاً في شكواه، وذكر لي في كياسة وأدب أنهم لن يسكتوا هذه المرة على شلِّ عمل الخبراء السوفييت، لأن العالم يعرف أنهم يدربون القوات المسلحة المصرية ولا بد أن تتحول قواتنا إلى نفس مستوى الجيش السوفييتي، وأن يكون التدريب بأحسن الوسائل وأعنفها، ولن يسمحوا بما حدث لخبرائهم قبل ٥ يونيو، وشماتة الغرب من نتيجة عمل خبرائهم وأسلحتهم. وبلغ استياء الإتحاد السوفييتي من وضع خبرائه أنهم ذكروا صراحة بأنهم على إستعداد لسحبهم كلياً إذا كنا لا نريدهم أو لا نريد تمكينهم من عملهم». وأثناء مقابلتي مع الماريشال جريشكو وزير الدفاع السوفييتي في موسكو يوم ١٠/ ١١/١٩٦٧، وأثناء حديثنا عن عمل الخبراء السوفييت، ذكر الماريشال «أشعر أن هناك أفراداً من جيشكم لا يرغبون خبراءنا» .

وكانت هزيمة ١٩٦٧ عاملاً حاسماً في تعميق العلاقة بين القاهرة وموسكو. وظهرت بداية هذا التحول في المباحثات التي أجراها بودجورني، حينما وصل القاهرة على رأس وفد سوفييتي يوم ٢١/ ٦/ ١٩٦٧، مع وفد مصري برئاسة الرئيس عبد الناصر وعضوية السادة زكريا محي الدين وعلي صبري ومحمود رياض وزير الخارجية ومحمد فوزي وزير الحربية، وقام بأعمال السكرتارية عبد المجيد فريد(٦).

كان أخطر الموضوعات التي تناولتها المباحثات إعادة تنظيم العلاقة بين مصر والإتحاد السوفييتي في المستقبل، ولعل القادة الكبار في القوات المسلحة المصرية وقتئذ يستعيدون التطور الخطير في استراتيجيتنا نتيجة للظروف الصعبة التي وضعوا فيها البلاد بعد الهزيمة التي تسببوا فيها، حتى يعرفوا حجم ما حدث منهم على أرض سيناء. . . فعبد الناصر أحد قادة حركة عدم الإنحياز الثلاثة : تيتو ونهرو وناصر، والذي كان يقود أكبر معركة ضد الإستعمار والقواعد العسكرية الأجنبية يقول لبودجورني «إذا كنا نطلب منكم أن تكونوا معنا في وقت الحرب، فيجب أن نكون معكم أيضاً في وقت الحرب والسلم. ونحن على إستعداد أن نعقد معكم إتفاقية سرية أو علنية، فلا سبيل لإستمرار نضالنا إلا بأن نتحالف معكم، فأمامنا أيام صعبة ومن المتعذر أن نتغلب عليها وحدنا، وهنا يتحتم علينا أن نتفق مع الإتحاد السوفييتي بما في ذلك تقديم

تسهيلات لسفن أسطولكم من بور سعيد إلى السلوم، وبعد ذلك من العريش إلى غزة. . . إننا نوافق على شكل الإرتباط الذي ترونه بشرط واحد وهو إختيار الشكل المناسب الذي لا يؤثر على سمعتنا، أو مركزنا القيادي في العالم الثالث»!!! .

ويرد بودجورني رافضاً العرض في كياسة «فالمكتب السياسي يوافق على ما قلتم ولكن هل نعلن ذلك الآن أم يرجأ ذلك إلى فترة قادمة؟ ما هو رد الفعل العربي والعالمي والداخلي على هذا الإتفاق؟ موسكو توافق من ناحية المبدأ ولكن ليس للموضوع أسبقية، فالأسبقية لا بد وأن تعطى للدفاع الجوي»!!!. وتعزيزاً لهذا التحفظ قال الماريشال زخاروف رئيس هيئة أركان الحرب السوفييتية لعبد الناصر في مقابلته له يوم ١٩٦٧/٦/٢٩ «ترحب القيادة بتعزيز العلاقة بين البلدين وبازدياد حجم التعاون العسكري» وتوافق على إرسال المستشارين العسكريين. أما بالنسبة لموضوع عدم الإنحياز فإنهم يؤيدون رأي مصر بضرورة التفكير في الوقت المناسب والأسلوب المناسب لاتخاذ أي إجراءفي هذا الشأن بما يتمشى مع مصلحة مصر»!!!. ومما يذكر أن هذا التحول الخطير في سياسة مصر تم دون مناقشته لا في مجلس الوزراء أو اللجنة المركزية أو اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد اللاشتراكي.

ويعني ذلك أن الإتحاد السوفيتي كان رافضاً في ذلك الوقت صياغة التحالف رسمياً بالطريقة التي أرادتها مصر، رغم أن هذا كان يعتبر حلماً يداعب خيالهم في الأيام السابقة على الهزيمة!!!. كانت أعلام مصر قد نكست بعد هزيمتها في مسرح العمليات.

كان الموضوع الثاني الذي دارت حوله المباحثات، إقتراح مصر بخروج الأسطول السوفييتي إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط لإيجاد توازن مع تواجد الأسطول السادس الأميركي الذي كان ينفرد بالتواجد هناك، مكوّناً إحتياطياً إستراتيجياً لإسرائيل على حد قول بود جورني. وقد عرض عبد الناصر تقديم تسهيلات لسفن الأسطول السوفييتي «من بور سعيد إلى السلوم ثم من العريش إلى غزة بعد ذلك» في حفل عشاء أقيم في منزله على شرف الوفد السوفييتي برئاسة بودجورني الذي وصل إلى القاهرة في ١٩٦٧/٦/٢١. وسرعان ما وصلت موافقة السوفييت على الإقتراح، وأبلغها بودجورني إلى الرئيس عبد الناصر عند بداية المباحثات الرسمية في اليوم التالي(٧)،

مضيفاً أنه على العسكريين من الجانبين الإتفاق على الترتيبات التفصيلية لتنفيذ ذلك كالإمداد بالتموين في الموانىء المصرية، والدفاع المشترك ضد أي هجمات إسرائيلية.

ومما يذكر أنه بعد أن استلمت عملي كوزير للحربية مساء يوم ٢١/٧/١٩٦٧، كانت هذه الترتيبات قد أعدت على شكل إتفاق جاهز للتوقيع عليه من الطرفين في اليوم التالي، كذلك إتفاق خاص بعمل المستشارين السوفييت، إلا أنني بعد قراءة الإتفاقية هالني حجم التسهيلات التي التزمنا بتقديمها بحيث تجعل من الموانىء قواعد بحرية بكل ما تحمله من معنى، واعترضت على الإتفاق جملة وتفصيلاً ـ علماً بأنني لم أكن أعلم بما تم من إتفاق بين الجانبين ـ واتصلت بالرئيس عبد الناصر بعد منتصف الليل، وشرحت له موقفي الرافض للإتفاق، واقترحت عليه أن أرسله له لقراءته والإطلاع عليه، فوافق على أن أرسل له موجزاً للإتفاق، فاقترحت عليه الإطلاع عليه بالكامل حتى لا يخل اختصاره بالمعنى وأرسلته مع أحد ضباط مكتبي ليسلم لسيادته باليد كتعليماته. وفي نفس الليلة اتصل بي تليفونياً وأخبرني بموافقته على رأيي، وأن أؤجل توقيع اتفاقية التسهيلات والإكتفاء بتوقيع إتفاقية الخبراء مضيفاً «معلهش يا أمين ياخذولهم يومين.. إن إنفراد لص واحد بالغنيمة خطر كبير، ولكن ضراع لصين عليها فيه شيء من الأمان».

ولم يكن إعتراضي على إعطاء هذه التسهيلات هو الرفض الأول لهذه المطالب، فقد حاول السوفييت الحصول عليها قبل حدوث النكسة سواء في اجتماعات تمت بين القادة المصريين والمسؤولين السوفييت في موسكو، أو طلبها بواسطة الماريشال جوريشكوف قائد البحرية السوفييتة حينما زار القاهرة في نوفمبر ١٩٦٦، أي قبل النكسة بفترة قليلة. وكانت هذه المحاولات تقابل دائماً بالرفض القاطع.

ولا أجد حتى الآن مبرراً لعدم قيام الرئيس بإخطاري بما تم من إتفاقات، ولا لمجاراتي في اعتراضي على إتفاقات سابقة بمنح هذه التسيهلات، اللهم إلا إذا كان ذلك لتلافي أزمة يحتمل أن أثيرها لو حدث إصرار على ذلك ولما يمضِ على وجودي في منصبي كوزير للحربية إلا ساعات. ومما يذكر أن حواراً دار بيني وبين الماريشال جريشكو أثناء إجتماعي معه في موسكو في ١٠/١١/١٩٦٧ حول هذا الموضوع، ولم أعرف مغزاه الحقيقي إلا بعد أن اطلعت على وثائق محادثات الرئيس مع بودجورني،

ويدل الحوار على أنه كان على علم باعتراضي على إتفاقية التسهيلات التي كانوا يرجون توقيعها:

المارشال جريشكو: تعلمون أن لديكم قطعاً بحرية من عندنا تزور بور سعيد والاسكندرية حالياً. ما رأيكم في المدة المناسبة لبقائها هناك؟ هل ترغبون في استمرار الزيارة أو عودة القطع المذكورة؟

أمين هويدي: هل سمع المارشال عن صعوبات حالية بخصوص هذه الزيارات؟

المارشال جريشكو: أبداً. هل هناك موقف سياسي معين بخصوصهم؟ هل يضايق وجودهم الرئيس ناصر؟

أمين هويدي: إنهم حصلوا على إذن بالزيارة، وهم موجودون هناك على هذا الأساس.

المارشال جريشكو: في الواقع لقد تلقينا معلومات بنية إسرائيل لاحتلال بور سعيد، ولذلك فالقطع هناك لمواجهة ذلك والإشتراك في القتال في هذه الحالة، ولكن هل ترون إستمرار وجودهم أم لا؟

أمين هويدي: هل شعر المارشال بشيء في هذا الموضوع؟

المارشال جريشكو: أبداً. قائد البحرية سيسألني عن الوقت الذي يمكنهم أن يبقوه هناك.

أمين هويدي: عند رجوعي إلى القاهرة سأخطركم بالإجابة على سؤالكم.

المارشال جريشكو: أرجو إخطاري. إن عيونهم مفتوحة لملاقاة أي عدوان، وليس وجودهم هناك لمجرد الزيارة.

أمين هويدي: إننا نرحب بهم كأصدقاء على كل حال.

وواضح من الحوار أن جريشكو كان على علم باعتراضي على توقيع الإتفاقية، وواضح أيضاً أنه كان يبالغ في تفسير تواجدهم في بور سعيد بأنه بغرض القتال، لأن بود

جورني كان قد اعترض على تورط الإتحاد السوفييتي في أي نوع من القتال قبل ذلك، وهذا لا يقلل أبداً من أن التواجد البحري السوفييتي في بور سعيد والإسكندرية منع أي هجوم جوي إسرائيلي على الميناءين، وبذلك ظلت خطوط مواصلاتنا مع الخارج مفتوحة.

وكان الموضوع الشائك الآخر الذى طرحه عبد الناصر للبحث يتعلق بإشراك السوفييت في القتال عن طريقين: الطريق الأول هو الإشتراك في الدفاع الجوي، وقد أكد عبد الناصر أن إسترداد سيناء في حالة عدم إنسحاب إسرائيل منها سلمياً هو من مسؤولية القوات المسلحة المصرية، أما الدفاع الجوي عن الجمهورية، فهو واجب مشترك حيث يقاتل رجالنا في قوة الدفاع الجوي والقوات الجوية إلى جوار رجالهم. أما الطريق الثاني الذي اتبعه عبد الناصر لمحاولة إقحام السوفييت في القتال الدائر، فقد كان عن طريق تساؤله عن دور السوفييت في حالة عبور إسرائيل القناة والهجوم في عمق لتصبح البلاد في أيديهم، ورأى عبد الناصر أن مواجهة هذا الموقف مسؤولية مشتركة بين موسكو والقاهرة. وكان رد بود جورني على ما ذكره عبد الناصر من مشاركتهم لنا في الدفاع الجوي، أن القيادة السوفييتية وافقت على تقديم أكبر جهد لتدعيم دفاعنا الجوي، إلا أن وجود قوات عسكرية أجنبية على أرض دولة ذات سيادة موضوع حساس من ناحية تأثيره على الموقف الداخلي، ولذلك من الأنسب أن يكون الدفاع الجوي مصرياً بمساعدات سوفييتية. أما عن المشاركة السوفييتية إذا قامت إسرائيل بالهجوم في عمق، فإن بود جورني أكد على أنه من غير المرغوب فيه اشتراك قواتنا الآن ـ أي القوات المصرية ـ في أي قتال لأنها غير مستعدة لذلك، وأضاف أنه من غير المرغوب أو المطروح اشتراك السوفييت في حرب مع الإحتياط الكامل من جانبنا لمواجهة أي مفاجآت لقرب العدو من العاصمة.

وكان موضوع إعادة بناء القوات المسلحة مطروحاً للبحث، ومن أهم الموضوعات التي تناولتها المباحثات هي الفجوة الكبرى في قدرة إسرائيل على ضرب أي غرض في العمق بطائرات الميراج والمستير والفوتور المتيسرة لديها، وبين عجزنا عن الوصول إلى عمقها بطائرات الميج ١٧، ٢١ أو السوخوي، وطالبنا بطائرة قاذفة مقاتلة تصل إلى عمق إسرائيل.

وقد عدت وأثرت نفس الموضوع في مباحثاتي في موسكو في نوفمبر ١٩٦٧، وظل

هذا مطلبنا حتى إيقاف إطلاق النيران في ٨/٨/ ١٩٧٠، دون أن ينال حظه من التنفيذ. وكان بود جورني قلقاً لطلبنا مزيداً من الطائرات وتساءل: هل تريدونها لإزالة إسرائيل؟ هل تريدونها لأغراض هجومية؟ وأخيراً وافق السوفييت على إمدادانا بطائرات جديدة (٤٠ طائرة ميج ٢١) لأن الطائرات التي أمدونا بها من قبل كان لها ساعات طيران محدودة (من ٥٠ ـ ١٠٠ ساعة)، وكذلك وافقوا على إمدادنا بمائة دبابة، وبمساعدا ت إقتصادية عاجلة.

وعاد بود جورني إلى موسكو. وبقي الماريشال زاخاروف رئيس الأركان السوفييتي، والجنرال لاشنكوف كبير المستشارين السوفييت بعد ذلك في القاهرة للإشراف على إعداد خط الدفاع غرب القناة، وعلى عملية إستيعاب قواتنا للأسلحة الجديدة، الأمر الذي يعتبر ماساً بكفاءة وقدرات القيادة العسكرية التي كانت موجودة في ذلك الوقت. وفي يوم ٢٩/ ٦/ ١٩٦٧، قابل زاخاروف الرئيس عبد الناصر، وأبلغه بالرسالة السابق ذكرها بوجهة نظر القيادة السوفييتية في المباحثات التي أجراها بودجورني، والتي تشكل قاعدة واضحة للحدود التي سوف يتم التعاون على أساسها:

مساعدات بالأسلحة والمعدات دون تورطهم بالإمداد بالوحدات المقاتلة، وقبولهم التسهيلات في الموانىء المصرية دون إرتباط سياسي يثير ردود فعل يحسن تجنبها.

ولعلنا لاحظنا أن عبد الناصر كان في ورطة حقيقية بعد هزيمة ١٩٦٧ دعته إلى التنازل عن كثير من المبادىء التي كان ينادي بها أيام كانت أعلام الناصرية ترفرف في زهو وفخار، وأيام كانت طبولها تدق ليستمع إليها العرب من المحيط إلى الخليج، ولكنه أراد رغما عن ذلك أن يطوع الموقف الحساس لخدمة أهدافه بمناوراته التي اشتهر بها، أراد أن يورط السوفييت ليكونوا معه في نفس «المربع» الذي وجد نفسه فيه بل ويدفعهم دفعاً إلى القتال إلى جانبه، ولعلنا لاحظنا أيضاً أن السوفييت قد فهموا المناورة، وتجنبوا التورط أو الدخول بأرجلهم في المصيدة، وأصبح واضحاً أن علينا أن نخرج من المصيدة بجهدنا الذاتي وبمساعدات سوفييتية دون أن يتورطوا في مواجهة مباشرة مع القوة الأعظم الأخرى. ولكن عبد الناصر لم يفقد الأمل في ذلك، واستمر في محاولاته إلى أن نجح بعد ذلك في أن تنتشر قوات الدفاع الجوي السوفييتي بأطقمها، وتواجه الطيارات بطياريهم وجهاً لوجه أمام إسرائيل في مناورة كبرى ضمن استراتيجية ماهرة، كما سنوضحه في الصفحات التالية.

في أول زيارة قمت بها إلى الإتحاد السوفييتي ـ بصفتي وزيراً للحربية مكلفاً من قبل عبد الناصر برئاسة الحكومة ـ تقابلت مع الماريشال جريشكو وزير الدفاع السوفييتي يوم ١٠/ ١١/ ١٩٦٧ للتباحث معه في كثير من الموضوعات التي أظهرتها الفترة القصيرة بعد الهزيمة، وكان من ضمن الموضوعات طلبنا زيادة عدد الخبراء والمستشارين، وقد أبدى الرجل موافقته الفورية ذاكراً «إذا أرسلنا خبراء لكم فهذا تعبير عن معاونتكم وهم يعملون عندكم كما يعملون هنا، ويعتبرون أن جيشكم هو جيشهم، وفي رأيي أنه كلما زاد الإهتمام بالسرية والبطارية كلما قويت كفاءة القتال في الوحدة، وأنا أعتبر أن الخبير في السرية أهم من الخبير في اللواء والرئاسات الأعلى، وفي جيوش الدول الأوروبية الصديقة مثل بولندا وألمانيا الشرقية والمجر تواجد الخبراء الروس في البطاريات والفصائل أولاً، ثم انسحبوا بعد فترة ليعملوا في المستويات الأعلى تدريجياً، وما زال يوجد عدد محدود منهم في الرئاسات العليا حتى الآن».

وفعلاً تم عقد إتفاقية بين مصر والإتحاد السوفييتي تنظم عمل هؤلاء المستشارين. وحتى تركي العمل كوزير للحربية بعد الظروف التي شرحتها في الفصل الثاني من هذا الكتاب في أوائل عام ١٩٦٨، وللتفرغ لرئاستي للمخابرات العامة، كان المستشارون يقومون بعملهم في تقديم الإستشارات التي تطلب منهم في المستويات التي يعملون معها. ومن الطبيعي أن يتولد عن زيادة عددهم في الوحدات بعض الحساسيات التي كنا نعمل على إزالتها، وكثرت التساؤلات بين الضباط عما إذا كانت نصائحهم ملزمة، الأمر الذي دعى وزير الحربية الذى خلفني وهو الفريق محمد فوزي أن يحسم الموقف «بأنها نصائح ملزمة، فهم على دراية بالظروف المحلية ولهم تجارب حرب» مما سبب مشاعر متباينة.

وانتقل مجال التعاون بين البلدين نقلة كبيرة وخطيرة في أوائل عام ١٩٧٠، حينما تعمق التعاون إلى حد الانتقال من تواجد السوفييت كمستشارين إلى تواجدهم كقوات مقاتلة. فبعد أن بدأت الغارات الإسرائيلية الجوية تخترق دفاعاتنا المضادة للطائرات، وأصبح العمق المصري في متناول يد الذراع الطويلة للعدو، وقصفت طائرات العدو أهدافاً عسكرية واقتصادية ومدنية في التل الكبير وحلوان والمعادي ودهشور وأبي زعبل والخانكة وشرق القاهرة محدثة خسائر مادية ومعنوية. سافر الرئيس عبد الناصر إلى موسكو في لقاء القمة الرابع مع القادة السوفييت في ٢٢ـ٢٥/ ١/ ١٩٧٠، وخلال

جلستي المفاوضات أمكن للرئيس عبد الناصر أن ينتزع من القيادة السوفيتية ـ بعد تهديده بترك الحكم إلى زميل له يمكنه التفاهم مع الولايات المتحدة ـ الموافقة على الإمدادات التالية:

٢٢ كتيبة صواريخ سام ٣ كاملة بمعداتها وأطقمها مكونة من فرقة دفاع جوي كاملة.

٨٥ طائرة ميج ٢١ معدلة جديدة بطياريها مكونة ٣ لواءات جوية كاملة.

٥٠ طائرة سوخوي ٩.

١٠ طائرات ميج ٢١ تدريب.

٤ أجهزة رادار ب١٥ ضد الطيران الواطي.

٥٠ موتور جديد ٥١١، للطائرات الميج الموجودة في مصر.

والصفقة فريدة من نوعها لم يسبق للإتحاد السوفييتي أن قدم مثلها لدولة صديقة، إذ أن الأسلحة والعتاد أصبحت تصل ومعها أطقمها السوفيتية لتشغيلها.

ثم كان مؤتمر القمة الخامس بين القيادتين السياسيتين في مصر والإتحاد السوفييتي الذي بدأ في ٣٠/ ٦/ ١٩٧٠ تعزيزاً لهذا الإتجاه، إذ تم الاتفاق على إرسال لواء كامل، سام ٦ بأطقم سوفيتية وأجهزة إدارة نيرانه الالكترونية وأجهزة رادار إنذار وتوجيه خاص به، وتم تجهيز مطاري أسوان وواد سيدنا في السودان لاستقبال لواء الطائرات القاذفة الثقيلة ت ـ يو ١٦ س الصاروخية والتي يمكن أن تصيب هدفها من بعد ١٠٠ ـ ١٥٠ كيلومتر قبل الوصول إلى الهدف، والتي رأى الإتحاد السوفييتي تأجيل إرساله خوفاً من «المضاعفات الدولية» (٨).

في ذلك نرى أن أهم مظاهر التواجد العسكري للإتحاد السوفييتي أصبح لا يقتصر على المعدات والسلاح، بل تعدى ذلك إلى المستشارين الذين يعملون في الوحدات على مختلف المستويات، وكذلك إلى وحدات مقاتلة في مجالات الدفاع الجوي والقوات الجوية والبحرية بمعداتها وأطقمها. ودعم الإتحاد السوفييتي وجوده بوضع سرب استطلاع جوي إستراتيجي في مطار مرسى مطروح، ٤ طائرات ميج ٢٥ في مطار غرب

القاهرة. وتعدى ذلك كله إلى الاشتباك الفعلي مع العدو ففي يوم ١٩٧٠/٧/٣٠ حدثت معركة جوية بين الطائرات السوفييتية والإسرائيلية، فبينما كانت إحدى الدوريات الإسرائيلية الجوية تقترب من القطاع الشمالي لخليج السويس عند السخنة هاجمتها ٨ طائرات سوفييتية ميج ٢١ إلا أنها وقعت في كمين أعدته لها الطائرات الإسرائيلية فأسقطت ٥ طائرات سوفييتية في معركة جوية قصيرة. وفي حديث لي مع الرئيس في ذلك اليوم أحسست أنه غير منزعج مما حدث، وأخبرني بأنه استدعى السفير السوفييتي ونقل إليه شعور الشعب المصري بالأسف لما حدث، وأبدى استعداده لتعويض الضحايا، ولكنه أضاف «الجنود يعلّقون بأن ما حدّش أحسن من حد، فكما يسقط الإسرائيليون طائراتنا التي يطير عليها طيارون مصريون فهم يسقطون الطائرات التي يقودوها الطيارون السوفييت». كان عبد الناصر يريد أن يورطهم في تواجد كثيف لأنه كان يعمل في إستراتيجية ثابتة في إطار قواعد الصراع الدولي التي تخيلها في تلك الفترة، ومن المفيد أن نتعرض لها بإيجاز حتى نفهم ما كان يحدث على حقيقته.

مفهوم عبد الناصر في إدارة الأزمة

يدور الصراع عن طريق حوار بين أطرافه تجري بموجبه تحركات محسوبة هي مجموعة من الأفعال وردود الأفعال، تتأثر بنوعين من الإرادات: إرادات عالمية وهي في الصراع العربي الإسرائيلي إرادتا القوتين الأعظم في تلك الفترة: الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفييتي، وإرادات محلية وهي إرادات الدول المتصارعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والتحركات الإقليمية لا تتم إلا بحسابات دقيقة كما ذكرنا. وإذا اتفقت الحسابات للدولة الإقليمية مع حسابات الدولة العظمى كما كان الحال بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن التحرك يكون أسهل وأجدى لأن الحركة يلزمها طاقة والطاقة الذاتية تجعل التحرك قاصراً ومحدوداً، فما يتيسر لذاتنا من طاقة يحدد المدى الذي يمكن للحركة أن تصل إليه. فإذا كان المدى المطلوب أطول مما تتيحه الموارد المتاحة أصبح لزاماً تعويض هذا النقص من منابع خارجية. ولكن عملية التعويض هذه ليست مطلقة تضاف فيها الشحنات بغيرحساب، إذ يحدها مصلحة دولة المنبع في تحقيق استراتيجيتها العالمية وكذلك ما يسمى بالخط الحرج الذى لا يجوز تخطيه خوفاً من صدام مباشر مع القوة الأعظم الأخرى، وتهدف كل دولة إقليمية إلى جعل القوة الأعظم التي تتعاون معها أقرب ما يمكن الى الخط الحرج هذا بإشعارها بأن مصالحها

مهددة. ولذلك فإن أي دولة إقليمية لها الخيار الكامل في بداية القتال في الوقت والمكان وبالطريقة التي تريدها، ولكن بعد الطلقة الأولى تصبح غير قادرة على إيقاف القتال في الوقت والمكان أو بالطريقة التي تريدها، لأن شحن الطاقة ـ أي معدات وأسلحة القتال ـ يتم التحكم فيه من المنبع تحقيقاً لمصلحة الدولة الرئيسية ومراعاة للخط الحرج الذي من الخطر تجاوزه(٩) كما سبق القول، ولذلك فمن المستحيل أن تكلل جهد الدولة الإقليمية في الضغط على القوة الأعظم لتجاوز هذا الخط بالنجاح.

إذن فالمسافة التي تقف عندها الدولة العظمى من الخط الحرج في الصراع الإقليمي تتناسب تناسباً عكسياً مع الأماني القومية للدولة الإقليمية، فكلما قل البعد عن الخط الحرج كلما زادت الأماني القومية سلامة وأمناً والعكس بالعكس.

وهناك خط آخر يحكم طبيعة الصراع وهو ما أطلقنا عليه خط الأمر الواقع الذي كانت إسرائيل تفرضه بالقوة بعد معارك ١٩٦٧ وعلى طول الشاطىء الشرقي للقناة وفي هضبة الجولان وعلى نهر الأردن، وهو يحتاج إلى وقت لتعزيزه وفرضه باستخدام الردع، وتدور المحاولات بين فرض الأمر الواقع ورفض الأمر الواقع. كانت إسرائيل مثلاً تريد فرضه وتثبيته في الجبهة الجنوبية على امتداد قناة السويس ببناء خط بارليف ومحاولة إسكات أي نوع من أنواع المقاومة والضرب في العمق. ومصر ترفض ذلك بعزيمة وإصرار بخوض حرب الإستنزاف والعبور إلى الشرق وزعزعة الأمر الواقع بما لديها من إمكانيات ذاتية أو ما يمكن الحصول عليه من سلاح ودعم من المنبع الرئيسي وهو الإتحاد السوفييتي.

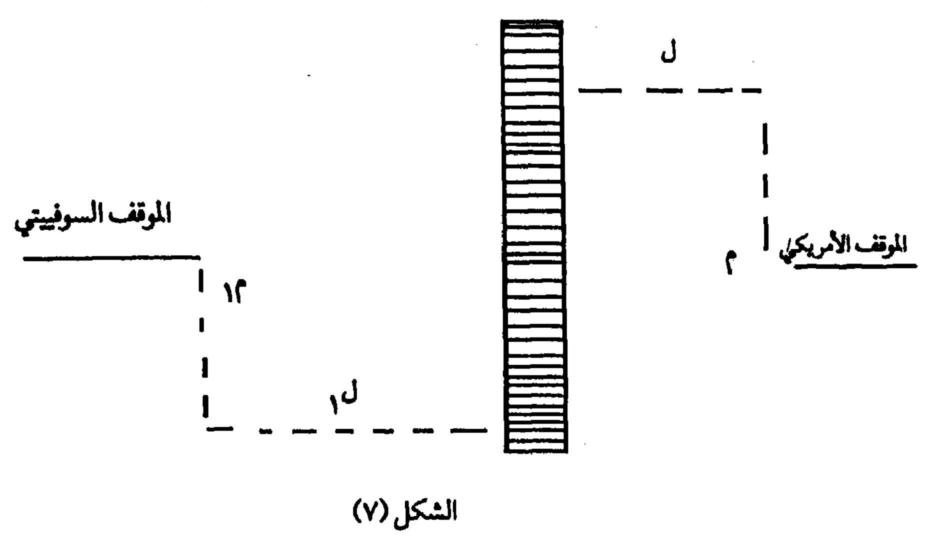
وإن كان الخط الحرج يتأثر بالمسافة التي تقترب من القوتان الأعظم، فإن خط الأمر الواقع يتأثر بدرجة حرارة العمليات التي تجري حوله. فإن كان بارداً فإنه لا يحرك إهتمام أحد، وإن ارتفعت درجة حرارة عملياته فإنه لا يحفز القوى الخارجية على الإقتراب منه بطريقة مؤثرة، أما إذا التهب فإنه يدفع كل الإطراف إلى التدخل لمحاولة إطفاء النيران.

إذن يدور الحوار في بحر هادر مليء بالأمواج المتلاطمة: الخط الحرج هو أحد شواطئه ويتأثر بمقدار مصلحة القوتين الأعظم في الصراع الإقليمي الدائر، وشاطئه الآخر هو خط الأمر الواقع الذي يتأثر بمقدار إصرار القوى المحلية لفرضه أو رفضه.

والربان الماهر هو الذي يقود سفينته وسط هذه العواصف الهوجاء، وإلا

اصطدمت السفينة بالخط الحرج أو انخلع قلبه من إشعال خط الأمر الواقع .

فإذا طبقنا ذلك على ما كان قائماً بعد ١٩٦٧ على جبهة القناة فإن الشكل(٧)

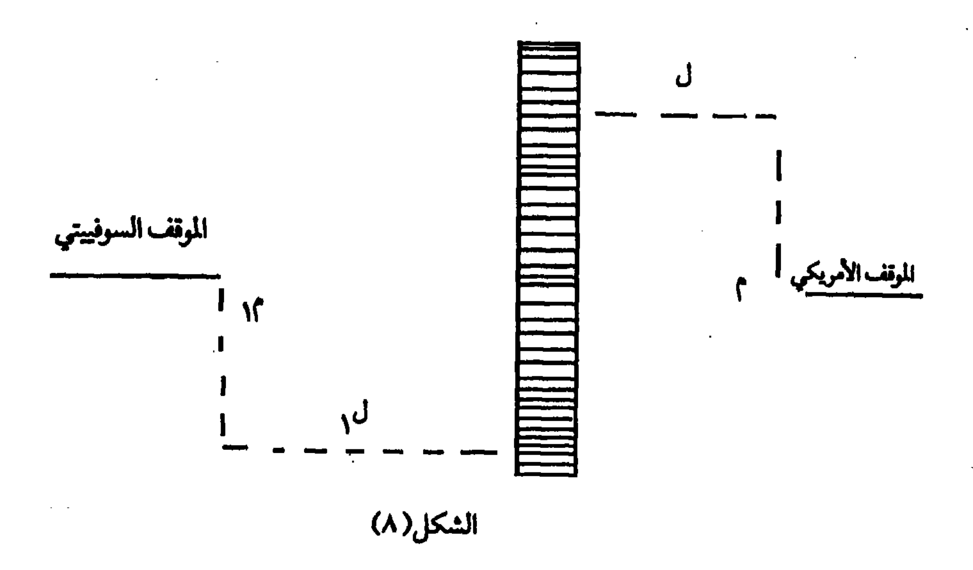


الشكل (٧)

كان يمثل تماماً موقف القوتين الأعظم في هذا الصراع بعد نكسة ١٩٦٧ ، فالموقف الأمريكي (م) كان يبعد عن الخط الحرج الذي لا يجوز تجاوزه مقدار المسافة (ل)، والموقف السوفييتي (م١) كان يبعد عن الخط الحرج بمقدار المسافة (ل١)، وكانت (ل١) أطول من (ل)، فترتب على ذلك أن الأماني القومية لإسرائيل أمنت نفسها بإمدادات لا تنقطع ومساندة سياسية لا هوادة فيها من الولايات المتحدة الأمريكية جعلتها تتشبث بفرض الأمر الواقع، وكانت المصالح الإسرائيلية تتطابق مع المصالح الأميركية سواء من ناحية مقاومتها للشيوعية أو القومية العربية، فكان الموقف بمثابة الوضع الأمثل لإسرائيل.

وكان من الطبيعي في نفس الوقت أن تحاول القاهرة تعديل هذا الوضع بأن تقصّر المسافة (ل١) تدريجياً بحيث تصبح مساوية للمسافة (ل) أو أقصر منها . ولكن كيف يمكن تنفيذ ذلك؟ كان هذا هو السؤال الحاسم الذي واجهه جمال عبد الناصر بعد الهزيمة، فكانت عروضه بتعميق العلاقة مع الإتحاد السوفييتي ومنح أساطيله التسهيلات في الموانيء المصرية، وكانت زياراته المتكررة للإتحاد السوفييتي، وكانت

الاتفاقيات المستمرة للإمداد بالسلاح، وكان العمل على زيادة عدد الخبراء والمستشارين السوفييت بل وصول كتائب الصواريخ بأطقمها ولذلك تعدل الموقف النسبي للقوتين الأعظم على الصورة التي يبينها الشكل (٨)



الشكل(٨)

كان الموقف الأميركي كما هو لم يتغير، فكانت المسافة (ل) هي نفس المسافة السابقة إن لم تكن أقل وتحرك الموقف السوفييتي (م١) نحو الخط الحرج، وأصبحت المسافة (ل١) أقصر من المسافة (ل١) في الشكل (٧)، ولكن استمرت المسافة (ل١) أقصر من المسافة (ل) في الشكل (٨)، فقد كان التحرك السوفييتي بطريقة أكثر حذراً بالرغم من تورطه بطريقة أكبر في الصراع القائم.

وكان العامل الهام الآخر لهذا التحول الخطير هو أن مصر في تلك الفترة ـ فترة عبد الناصر ـ كانت قد قررت إشعال خط الأمر الواقع بخوض حرب الإستنزاف التي استمرت دون هوادة باستخدام كافة الأساليب المتاحة، وكما كانت الخسائر كبيرة من جانبنا كانت الخسائر كبيرة أيضاً في الجانب الإسرائيلي بشكل جعل بعض الوحدات تهرب من مواقعها[١٠] وترفض أوامر قادتها بالثبات في المواقع الدفاعية، وكانت طائرات الهليكوبتر تتقدم إلى خلف المواقع الدفاعية الأمامية لإخلاء الجرحى إلى الخلف، ولكن

مع إشتداد الإشتباكات وكثافة النيران أصبح من المتعذر عليها الإقتراب.

وهناك نقطة أخرى يجب إبرازها ففي يوم ١٧/ ٣/ ١٩٧٠، أبلغ إسحاق رابين السفير الإسرائيلي في واشنطن في ذلك الوقت هنري كيسنجر بوصول المعدات السوفييتية وأطقمها لأول مرة إلى مصر ـ بالرغم من إعتقادنا الجازم بأنه كان يعلم بذلك قبل بلاغ السفير ـ فكانت «خطوة كبيرة لها عواقبها فلم يحدث من قبل أن وضع السوفييت قواتهم العسكرية في مواقع الخطر في دولة غير شيوعية»(١١) وكان رئيس الوزراء السوفييتي كاسيجين قد بعث قبل ذلك برسالة إلى الرئيس نكسون «بأنه ما لم يتم إجبار إسرائيل على إيقاف غاراتها في العمق، فإن الإتحاد السوفييتي سوف يعمل على أن يكون في حوزة العرب وسائل تمكنهم من مواجهة الموقف، وعلى الدول الأربع إجبارها على الإنسحاب من الأراضي المحتلة»(١٢).

وبعد إقتراب الدولتين الأعظم هكذا من الخط الحرج الذي لا يجوز تجاوزه حدثت خطوات هامة غيرت من الموقف: فقد أخذت وزارة الخارجية في مبناها في فوجى بوتوم ورجال البنتاجون في إلقاء تبعة وصول القوات السوفييتية إلى مصر على إسرائيل وعنادها، وإتخذ قرار بتأجيل صفقة طائرات كان قد اتفق عليها. فإسرائيل لديها ما يكفيها كما رأى وزير الخارجية روجرز، وتقرر إرسال جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأميركية في رحلة تقصي حقائق إلى المنطقة، وقابل الرئيس عبد الناصر في ١٢/ ٤/ ١٩٧٠ لينقل إليه رغبة حكومة نكسون في تحقيق سياسة متوازنة في المنطقة، وأن روجرز يعد مبادرة سوف تكون في صف العرب بنسبة ٩٥٪، وتم التوافق على عقد مؤتمر قمة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، وأعلن البيت الأبيض أنه يعيد تقييم السياسة الأميركية في المنطقة، ثم تقدم روجرز بمبادرته الشهيرة بعد طول جمود وعدم رغبة في التدخل والتي تنص على قبول إسرائيل قرار مجلس الأمن ٢٤٢، والذي لم تكن قبلته من قبل وقبولها إجراء مفاوضات غير مباشرة بإشراف يارنج الذي كانت قد جمدت اتصالها به وموافقتها على مبدأ الإنسحاب من أراضي محتلة حتى قبل بداية الإتصالات.

كل ذلك تمّ في ظل وجود المستشارين السوفييت وفي ظل وصول القوات المقاتلة السوفييتية: يعني بدأ التحرك الماهر للإستراتيجية المصرية بين الخط الحرج الذي لا

يجوز تجاوزه وخط الأمرالواقع المشتعل يؤتي ثماره .

في إطار هذه الإستراتيجية كان يتم التعاون مع الإتحاد السوفييتي، أو إن أردنا الدقة فإن هذه كانت صلب النوايا المصرية التي حاولت السياسة الوطنية تنفيذها بغض النظر عن نوايا الآخرين، فالنوايا علمها عند الله ولذلك فإن ما يقوله البعض من أن التواجد السوفييتي كان نوعاً من الإحتلال فيه إفتئات على الحقيقة، إذ كان في حقيقة أمره حلقة في إدارة الصراع، وقد حافظت الإرادة الوطنية على ذلك في ظل الظروف القاسية، والدليل على ذلك أنهم حينما أمروا بالخروج في الفترة المحدودة التي وضعت لهم خرجوا فوراً في الموعد المحدد وهم يتنفسون الصعداء بعد أن تخلصوا من ورطة وضعتهم في المواجهة على ضفاف قناة السويس بعيدين آلاف الأميال عن الوطن، الأمر الذي تعارض مع إستراتيجيتهم من أيام بطرس الأكبر .

وعندما تم ذلك عادت النقطتان (م، م١) إلى نفس أوضاعهما في الخط الحرج في الشكل ٦، فقد بعد التواجد السوفييتي عن الخط الحرج مسافة أطول مما تقتضيها الظروف .

وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣، عاد السوفييت للإقتراب مرة أخرى من الخط الحرج حتى بلغ ذروته ليلة ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٣، حينما أرسل بريجينيف بمذكرة شديدة اللهجة إلى واشنطن بعد أن رفضت نداءين سابقين بإرسال قوة أميركية سوفييتية مشتركة لإقرار السلام في جبهة السويس «بإننا نلح بشدة في أن يقوم كلانا بإرسال قوات لتنفيذ وقف إطلاق النيران وإذا لم تفعلوا فقد نرى أنفسنا مضطرين للعمل منفردين». ووضعت القوات الأميركية في حالة الاستعداد رقم(٣) ثم بعد ذلك بساعة واحدة اشتركت الدولتان في الاقتراع في مجلس الأمن لإنشاء قوة سلام تستبعد الدول الكبرى من الاشتراك فيها .

وكما رأينا فإن الصراع يدور بين خطين: خط الأمر الواقع والخط الحرج وموقف القوى الإقليمية التي تشترك في الصراع بطريقة مباشرة، وكذلك القوى العالمية التي تشترك فيه بطريقة غير مباشرة، غير ثابت فهو يقترب ويتباعد بالنسبة لحجم تهديد المصالح من جانب وبالنسبة لإشتعال المواجهة بحيث تنذر بمواجهة مباشرة من جانب آخر.

وفي ضوء هذا المفهوم الذي يعبر بدقة عن الإطار الذي كان يدور فيه الصراع في تلك الفترة ننتقل إلى بحث نقاط أخرى أكثر خطورة.

تقييم الإستراتيجية المصرية حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر

إعتمد عبد الناصر على تماسك الجبهة الداخلية وعلى قومية المعركة وخوض الصراع بكل أساليبه فما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وأدار الأزمة بعد ذلك في اتجاهات ثلاثة:

- محاولة تكثيف التواجد السوفييتي في مصر ليثير مخاوف الولايات المتحدة على مصالحها في المنطقة مع الإصرار على دفعهم قريباً من الخط الحرج.
- إشعال خط الأمر الواقع بخوض حرب الإستنزاف.
- فتح القنوات للحوار مع الجهود الدولية والولايات المتحدة الأميركية[١٣].

وكان الصراع يدور والحالة هذه على طريقة «كلام كلام، قتال قتال Fight Fight, - Talk Talk» فلم يكن تبادل إطلاق النيران، يعني إيقاف الكلام ولم يكن بداية الكلام تعني إيقاف إطلاق النيران، فقد كان الحوار يتم بالكلمة والطلقة وفي نفس الوقت يقوم عبد الناصر بمحاولاته للتواجد المكثف للسوفييت. ونجحت هذه المحاولات فوصلت وحدات الصواريخ أرض جو بأطقمها والطائرات بطياريها والأجهزة الإلكترونية بأفرادها، ثم اشتركت هذه الوحدات المقاتلة في القتال الفعلي مما سبب قلقاً بالغاً في إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية كما سوف نرى.

أما عن حرب الإستنزاف War of Attrition فقد كثر الحديث عنها: البعض اعتبرها حرباً بلا أخطاء أو سلبيات فليس في الإمكان أبدع مما كان، والبعض الآخر شكك في جدواها أصلاً إلا أنه وسط الظروف التي كانت سائدة فلم يكن هناك بديل عن خوضها رغماً عن الإنتقادات التي وجهت إليها حتى من الرئيس عبد الناصر نفسه، والذي عبر عن عدم رضاه عن طريقة وأسلوب إدارة الحرب في مؤتمر عقده مع القادة والمستشارين السوفييت يوم ١٠/١/١٩٧٠[١٤] «فإسرائيل تعتقد أننا سنعبر في الصيف القادم وأصبح لهم خطة واضحة ينفذونها أما نحن فخططنا غير واضحة... أصبح الإستنزاف بالمدفعية بسيطاً[١٥] وغير ذي موضوع، ثم بدأنا الدفاع النشط

بالقوات وهي عمليات ليست بخطة معينة وتكرر نفسها وقد استطاع العدو تجهيز خطة مضادة لها منها إضاءة أرض المعركة ليلاً بمشاعل الطائرات والعمل باحتياطاته المدرعة بقوة. وبتحليل الموقف وجدت أن خسائرنا في الإستنزاف كبيرة وإسرائيل تعلم بذلك، كما أن القوات الجوية الإسرائيلية أصبح لها قدرة العمل بحرية... يجب أن نضع خطة لإستكمال النقص عندنا حتى نستطيع أن نزيد خسائر عدونا... قوات القاهرة غير محتاطة للغارات الجوية علماً بأن العدو سيهاجم الأهداف العسكرية في القاهرة والإسكندرية والدلتا وسيدمر قواعد الصواريخ... روسيا تتحكم في كمية ونوع السلاح إلى مصر ولا يعطونا صواريخ أرض جو، ونظر إلى الجنرال كاتشكين كبير الخبراء نظرة ذات معنى».

وفي الاجتماعات التالية مع القادة والخبراء السوفييت في ١٦/ ٣/ ١٩٧٠، ١٧/ ٣/ ١٩٧٠ لم يكن عدم رضى الرئيس عن أسلوب إدارة المعركة قد انحسر بعد، ولعل ذلك كان سبباً في تفكيره الجدي لإحداث تغييرات جذرية في قمة المؤسسة العسكرية بأن عرض على «حافظ إسماعيل» أن يعد نفسه لتولي القيادة العامة للقوات المسلحة(١٦) وأنه يكلفني بالاستمرار في الإشراف على جهاز المخابرات العامة رغماً عن تعيين حافظ إسماعيل رئيساً له وكانت أوراق المخابرات العامة تصلني بصفة مستمرة حتى وفاة عبد الناصر في ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠ (إلا أنني اعتذرت عن الاستمرار في الاشراف على جهاز المخابرات العامة، وبعد تعيين الرئيس الجديد، بالرغم من أنه كان من المقرر بقاءه لفترة محدودة، ثم يتفرغ لقيادة القوات المسلحة بعد ذلك، لأن قانون الجهاز يبقي على تبعية رئيسه إلى رئيس الجمهورية مباشرة، وليس لرئاسة الجمهورية).

ومع إتفاقي مع وجهة نظر الرئيس بخصوص أسلوب إدارة المعركة إلا أنه كان لا بديل أمامنا إلا بإشعال خط الأمر الواقع إعمالاً لقواعد الصراع وحتى نكبد العدو أكبر خسائر ممكنة وحتى نستنزفه بصفة مستمرة. ثم ما هي حرب الإستنزاف في حقيقتها؟ كانت حرب الإستنزاف في حقيقتها نوعاً من أنواع الدفاع النشط فقد اضطرتنا الظروف إلى إتخاذ مواقع دفاعية متصلة على الضفة الغربية لقناة السويس، وكان لا بد من أن يكون دفاعاً نشطاً حتى نداوم الإتصال مع العدو وإرهاقه فهذه أبسط مبادىء المعركة الدفاعية... كان يتم تبادل إطلاق النيران وكانت الدوريات بأنواعها تخرج من قاعدتها الدفاعية لتعبر القناة حتى تداوم الإشتباك مع العدو، وكان العدو بدوره يدفع

بطائراته إلى عمق الجمهورية لتحطيم الإرادة السياسية ويقوم بعلميات خاصة على أغراض حيوية في العمق. وكان كل طرف يحاول تعزيز مواقعه بما لديه من وسائل. . . هذه هي حرب الإستنزاف التي هي في حقيقتها نوع من الدفاع النشط، والدفاع يجب أن يكون نشطاً في كل الأحوال خاصة إذا كانت النية أن يستمر لفترة طويلة.

ونتيجة للمعركة الدفاعية النشطة، كان لا بد من وقوع خسائر فادحة في الممتلكات والأرواح فهذه ضريبة حرب التحرير، فالحرب لا تقع في طرف واحد وبالتالي فإن الخسائر لا تحدث من طرف واحد دون الآخر. . . وقد هدمت بعض مدن القناة وهذه أيضاً تضحية لا بد منها رغم فظاعتها، فالماريشال الروسي ميخائيل لاريونوفتش كوتوزوف الذي اتبع إستراتيجية الأرض المحروقة وهو ينسحب باستمرار داخل روسيا أمام جيوش نابليون بونابرت المتجهة نحو الشرق رافضاً الاشتباك معها حتى وصل موسكو. وحينما دخلها نابليون حرقها كوتوزوف ورأى نابليون أن آماله في أن يكون امبراطوراً على كل أوروبا احترقت مع حريق موسكو. فارتد منسحباً نحو الغرب بعد أن دمر «الجنرال شتاء» الجزء المتبقي من جيشه. وهنا بكى «كوتوزوف» لا على موسكو التي تحترق ولكن لأن استراتيجية الأرض المحروقة التي شكك فيها الجميع قد نجحت أخيراً في طرد الغزاة، ويعتبر الماريشال «كوتوزوف» بطلاً من أبطال الإتحاد السوفيتيي سميت الشوارع باسمه وعلقت صوره على جدران المتاحف. وعلى العكس من ذلك تماماً فإن كثيراً من المؤرخين المتخصصين يلقون باللوم على الماريشال بيتان الذي لم يحرق باريس، وفضل إعلانها مدينة مفتوحة لتستولي عليها جيوش النازي دون طلقة واحدة وانسحب جنوباً ليكوّن حكومته في فيشي تحت إشراف الغزاة، وحوكم بيتان ماريشال فرنسا العظيم بتهمة الخيانة العظمى بعد انسحاب جيوش هتلر لأنه فضل الإستسلام على المقاومة.

إن تقييم الحروب لا يتم عن طريق حصر الخسائر الفادحة التي تنجم عنها، لأن الحرب هي الحرب ببشاعتها وغلظتها ووحشيتها، ولكن التقييم الحقيقي الموضوعي لها يكون بتحديد النتائج السياسية التي ترتبت عليها أيضاً. فالصراع يهدف أولاً وأخيراً إلى «تليين» إرادة الخصم وليس إلى «القضاء عليها»[١٧]، كما كان الحال من قبل لتدخل الإرادات العالمية مع الإرادات القطرية في الإختبار الصعب وهو المواجهة باستخدام القوات المسلحة. فالمعركة هي إمتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى، والسياسة هي فن

الممكن والغرض من أي حرب هو الوصول إلى حالة سلم أفضل .

وهذا ما كان يحدث بالضبط . . . وهذا ما كان تحت أنظار صاحب القرار.

النظرة الأميركية للتواجد السوفييتي في مصر حتى رحيل عبد الناصر

للوقوف على حقيقة ما يجري في الدائرة الضيقة لصناعة واتخاذ القرار لا بد من معرفة اتجاهات الرئيس الأميركي ومستشاريه كما سبق أن ذكرنا في الفصل الأول والثالث من الكتاب. فبالرغم من أن الرئيس الأميركي يتمتع بسلطات واسعة خاصة أثناء إدارة الأزمات، إلا أنه يتأثر دائماً بآراء أفراد الحلقة الداخلية وبحساباته لخوض الإنتخابات خاصة في السنة الثالثة والرابعة من رئاسته للحصول على تأييد الناخبين لفترته الثانية، ولذلك فإن الإستمرارية في إتجاه معين نحو سياسة معينة أمر متعذر.

وأي رئيس للولايات المتحدة الأميركية يضع الأقلية اليهودية في تقديراته، إلا أن الرئيس ريتشارد نكسون ـ رئيس الولايات المتحدة في تلك الفترة التي نتحدث عنها ـ شأنه شأن أفراد الطبقة الوسطى لأهل كاليفورنيا من حيث أتى كان يعتقد أن اليهود يضعون مصالح إسرائيل قبل مصلحتهم الوطنية وأن سيطرتهم على وسائل الإعلام تجعلهم خصوماً ذوي خطورة، وأن أنصارهم في الكونجرس يكونون «بطارية» خطيرة يمكن أن تطلق نيرانها المؤثرة وقت الحاجة إلى ذلك. ولكل هذه الإعتبارات، فإن نيكسون كان يضع ذلك دائماً في إعتباره للدرجة التي لا تسيء إلى المصالح الأميركية في البلاد العربية. وكان يشعر أكثر من أي رئيس آخر بعدم وجود فضل لهذه الجالية عليه في تأييده في الإنتخابات، ولكنه رغماً عن ذلك كان يقف إلى جانبهم دائماً فيما يتعلق بإسرائيل. كان أغلب العرب قد قطعوا علاقاتهم الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بعد حرب ١٩٦٧ ، وتمخضت الحرب عن وجود مدرستين بالإدارة الأميركية :

المدرسة الأولى وهي وزارة الخارجية (وزير الخارجية وليم روجرز ووكيل الخارجية جوزيف سيسكو» والبنتاغون (وزير الدفاع ملفن ليرد) وترى أنه يجب فصل النزاع العربي الإسرائيلي عن الصراع بين القوتين الأعظم، فهو صراع إقليمي في حقيقته، وأن مرور الوقت دون حل للنزاع ليس في صالح الولايات المتحدة الأميركية خاصة بالنسبة لعلاقاتها مع الدول العربية، علاوة على أنه يسمح للوجود السوفييتي بالتجذر والإنتشار، ولذلك فلا بد من تشجيع المباحثات الثنائية بين الولايات المتحدة الأميركية

والإتحاد السوفييتي فهي السبيل الوحيد لإنقاذ الولايات المتحدة من المشاكل التي تواجهها في المنطقة وذلك على أساس الوصول إلى حل للسبب الأصلي للنزاع وهو الأرض، وإن تم ذلك فسوف يتراجع النفوذ السوفييتي وتنحسر الإتجاهات المتطرفة في المنطقة ويتحقق الإستقرار الإقليمي وهذا لصالح الولايات المتحدة الأميركية[١٨] .

أما المدرسة الثانية[١٩] فهي مدرسة البيت الأبيض (الرئيس نكسون ومستشاره لشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر) وكانت تنظر إلى النزاع العربي الإسرائيلي كجزء من الصراع بين القوتين الأعظم على المستوى العالمي. فالسوفييت هم الذين في ورطة حقيقية مع أصدقائهم في المنطقة لأنهم وإن كانوا يملكون السلاح فإن مفتاح الحل في يد الولايات المتحدة الأميركية وليس معقولاً أن تضغط الولايات المتحدة على صديقتها الوحيدة في المنطقة وهي إسرائيل لصالح الإتحاد السوفييتي وأصدقائه المتطرفين. ثم تعتقد هذه المدرسة بأن أسباب التطرف وعلو صوت الإتجاهات الثورية في المنطقة يرجع إلى أسباب خمسة:

- إحتفاظ إسرائيل بالأرض التي إستولت عليها بعد عام ١٩٦٧ .
- الوجود الإسرائيلي نفسه فالصراع ليس صراع حدود بل صراع وجود.
- السخط الإجتماعي والإقتصادي بين شعوب المنطقة.
- معارضة المصالح الغربية ومقاومتها.
- معارضة النظم المعتدلة.

وترتيباً على ذلك ترى هذه المدرسة أنه في حالة الوصول إلى إتفاق بخصوص السبب الأول، فإن الأسباب الأربعة الباقية سوف تقلقل الإستقرار وبصفة مستمرة، وعلاوة على ذلك فإنه سيزيد من تطرف النظم الثورية لتحقيقهم نجاحاً عن طريق واشنطن، ثم سيرجع الفضل لحل النزاع على الأرض للإتحاد السوفييتي، ولذلك فإن هذه المدرسة رأت أن تكون إدارة الأزمة في ظل الشعارات الثلاثة الآتية: لا حل بتدخل السوفييت فمفتاح الحل مع واشنطن، لا حل عن طريق النظم الثورية المتطرفة، لا يجوز أن ينتصر السلاح السوفييتي على السلاح الأميركي. ولتنفيذ ذلك تتبع السياسية الآتية:

- الحد من النفوذ السوفييتي في المنطقة.

● إضعاف القوى والنظم الثورية.

● تعزيز موقف المعتدلين العرب.

● ضمان أمن إسرائيل عن طريق أن يكون توازن القوى في صالحها دائماً.

وكان ريتشارد نكسون علاوة على ذلك يرى إتباع إستراتيجية الترابط Linkage بأن يضغط على السوفييت في الشرق الأوسط ليساعدوه على الفكاك من تورطه في فيتنام حتى يمكن أن يخلص نفسه وهو يغطي عورته بورقة توت على أن تنسحب القوات المقاتلة السوفييتية من مواقعها التي تواجدت فيها في منطقة الشرق الأوسط في مقابل ذلك.

وكان الخلاف محتدماً بين كبار المدرستين «فأسلوب روجرز لا يؤدي إلى نتيجة ما، فهو يقدم للأطراف مشروعات تنبع من فراغ وليس هذا هو أسلوبي». «وروجرز دائماً يقضم أكثر كثيراً مما يمكنه أن يمضغ». كان هذا رأي كيسنجر في عزيمة روجرز الذي كان يرى أن «هنري لا يمكنه حل المشاكل ولكنه يلعب بها» (٢٠).ويضيف ريتشارد نكسون فيما يخص كيسنجر بأن «هنري كان مقتنعاً بوضع مشكلة الشرق الأوسط على الرف وركز فقط على ثلاثة أحداث كبرى وهي السوفييت والصين وفيتنام وبدى كل شيء آخر أمامه باهتاً، فالشرق الأوسط غير مستساغ بالنسبة له وعزوفه هذا راجع إلى تخوفه من الضغوط التي سيتعرض لها من جانب الجماعات اليهودية في هذا البلد». ويقصد نكسون أن هنري كان يخشى أن يتهم بممالأة إسرائيل كما حدث مع آرثر جولدبرج والأخوين يوجين ووالت روستو(٢١).

ولم يكن هناك خيار بعد أن قبل وليم روجرز تقسيم السلطة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية مع هنري كيسنجر، إلا أن يستحوذ البيت الأبيض على كل القضايا الكبرى في السياسة الخارجية، مع ترك مشكلة الشرق الأوسط لوليام روجرز ليلهو بها «فأنا ـ يعني كيسنجر ـ لا أتصدى للمشاكل وهي باردة ولا أتدخل إلا في المسائل الساخنة فهذا يساعدني على وزن الفرقاء المتصارعين بحالتهم الراهنة وليس بما كانوا عليه منذ ألفي عام» (٢٢).لأن مشكلة الشرق الأوسط كانت قد تحولت من أزمة إلى مجرد مأساة تراق فيها الدماء بين وقت وآخر فينظر إليها البعض بالأسى، وقد يلقى آخرون بعض جمل المواساة في بعض المناسبات على عجل وينصرف الجميع كل إلى حال سبيله... كان روجرز يقوم بمبادراته المستمرة وكان كسينجر يعطلها أحياناً أو يقطع أوصالها ويهدمها

أحياناً أخرى فهو مشغول بأزمات أكثر أهمية . ومن ألاعيب كسينجر مع وليام روجرز مما يؤكد تحيزه الكامل لإسرائيل أنه أخبر الرئيس نكسون عندما أعلن روجرز عن مبادرته الأولى في الخطاب الذي ألقاه في حفل للشباب، أن روجرز لم يهتم بإرسال خطابه إلى البيت الأبيض لأجازته قبل إلقائه علماً بأنه من الثابت ـ كما يقول سيمور هيرتس في كتابه عن كسينجر ـ أن روجرز أرسل بخطابه إلى البيت الأبيض وأن كسينجر دون على الصورة المرسلة ملاحظاته التي يراها .

وأظهرت مجريات الأمور أن إسرائيل كانت أكثر فهماً لطبيعة المشكلة وما آلت إليه الأمور من الدكتور كسينجر ومدرسته «فبعد ستة شهور من حرب الأيام الستة أصبح واضحاً أن السلام ما زال بعيداً. فقد أخطرت الولايات المتحدة الرئيس عبد الناصر بأن إسرائيل على استعداد للإنسحاب إلى الحدود الدولية في إطار معاهدة سلام مع مصر وسوريا، ولكن الرئيس المصري لم يكن قد غير من معارضته العنيدة لوجود إسرائيل، وأخذ الإتحاد السوفييتي يصبّ معدّاته وخبراته في مصر وسوريا في جهد ضخم لإعادة بناء قواتها المسلحة»(٢٣).

كما ظهر في مجريات الأمور أيضاً، أن هذه المدرسة التي كانت قابعة في البيت الأبيض لم تأخذ في حسبانها أن الشعوب خلقت ومعها إرادتها، وهذه الإرادة لا يمكن أن تزول ولكنها قد تتقوقع أو تنحسر لظروف ضاغطة وهذه بطبيعتها مؤقتة، فإذا ما زالت فإن الإرادة تنطلق من جديد في صورة مقاومة تتصاعد بنمو الامكانيات المتاحة وتزايدها كما حدث في حرب الاستنزاف . ولم تأخذ في حسبانها أيضاً أن مرور الوقت دون حل للنزاع سوف يصعد من الوجود السوفييتي كما سبق أن ذكرنا «فلقد تغيرت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد فشل خطة روجرز الأولى عام ١٩٦٩ ، ولتصاعد التدخل السوفييتي في مصر في أوائل عام ١٩٧٠ والذي جعل الخوف من المواجهة بين القوتين الأعظم خوفاً حقيقياً، وكان هذا أعظم ما يخشاه البيت الأبيض ويتحاشاه، وقد أكد القتال الكثيف على طول القناة والدور الهام المتزايد للفدائيين في الأردن مخاوف الخبراء في وزار الخارجية، وكان من رأيهم أنه لإيقاف هذه الاتجاهات فإنه يلزم الإقدام على مبادرة دبلوماسية جديدة» . وفي مقابلة تلفزيونية في ١/٧/١٩٧٠، تحدث الرئيس نكسون عن «الخطورة المخيفة» للموقف في الشرق الأوسط وأنه أصبح يشبه منطقة البلقان قبل الحرب العالمية الأولى، إذ يمكن أن تستدرج القوتان الأعظم إلى مواجهة لا

يريدانها بسبب الخلافات في المنطقة وعلى الولايات المتحدة أن تتبنى الحل الدبلوماسي بالرغم من أن طريقه شاق بصورة مخيفة، لأنه على جيران إسرائيل أن يعترفوا بحقها في الوجود وعلى إسرائيل بدورها أن تنسحب إلى حدود يمكن الدفاع عنها. فإذا أضيف إلى هذه المعادلة الصعبة رغبة الإتحاد السوفييتي للتحرك إلى البحر المتوسط، فإن ذلك يوضح كيف أصبح هذا الموضوع صعباً وشاقاً للغاية» (٢٤).ولم تكن الخارجية الأميركية وحدها في حالة قلق ولم يكن الرئيس نكسون وحده في البيت الأبيض يشعر بخطورة الموقف بل الدكتور كيسنجر نفسه يذكر «أن تزايد الوجود السوفييتي يشكل تحولاً إستراتيجياً هاماً، فقد تضاعف عدد الخبراء السوفييت ٥ أضعاف وانتشر نفوذهم في مصر وسوريا وليبيا والعراق والسودان والجزائر وأصبح يوجد لهم ٥٠ قطعة بحرية في البحر المتوسط». وفي سان كليمنت يوم ٢٦/ ٦/ ٧٠ يخبر نكسون «بقلقه من اختلال توازن القوى ولا بد من الوصول إلى حل نطرد به السوفييت من المنطقة، فقد أصبحنا ولأول مرة نواجه كيف يمكن للإتحاد السوفييتي أن يستغل وجوده العسكري لتعزيز نفوذه الجيوبوليتيكي»(٢٥).

وكان الحل السياسي الذي يتحدث عنه الجميع هو مبادرة روجرز الثانية في ١٩/ ٥/ ١٩٧٠، والتي بدأ سريان إيقاف إطلاق النيران فيها اعتباراً من الساعة الواحدة من صباح يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠ ولمدة تسعين يوماً وهي امتداد لمبادرة روجرز الأولى في ٩/ ١١/ ١٩٦٩، وتتضمن مقترحات أميركية من عشر نقاط وقد علق محمود رياض وزير الخارجية في ذلك الوقت على مبادرة روجرز الثانية معبراً عن عدم ثقته فيها بأنه «توقع المزيد من المشاكل بيننا وبين الولايات المتحدة» حينما وصلته برقية من مدير مكتبه يخطره فيها بأنه تم الحصول فعلاً على إتفاق على موعد بدء سريان وقف إطلاق النيران، وكان ذلك مفاجأة له، وسرعان ما انسحبت إسرائيل من المبادرة وأعلنت رفضها أي إتصالات مع يارنج (٢٦).

ولكن رغماً عن الآراء المتضاربة عن الموقف في مسرح العمليات وقت قبول إيقاف النيران، فإن تغييراً هاماً قد حدث جعل جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل تكتب في ١/ ٧/ ١٩٧٠ بأنه بينما تجري «هذه التحولات يقال لنا إن ميزان القوى لم يتأثر علماً بأنه لم يعد أمامنا إلا القيام بضرب قواعد الصواريخ ولكن إن نحن فعلنا ذلك ضد القواعد السوفيتية فإنهم سيدفعون بطائراتهم لحماية قواعدهم وبذلك تصبح المواجهة بيننا وبين

السوفييت محتملة. وبينما أصبح من المستحيل تجنب المواجهة، قبل عبد الناصر إيقاف إطلاق النيران». ولكن لماذا قبل ناصر ذلك؟ هذا غير معروف لنا حتى الآن وتترك الإجابة عن هذا السؤال لحين تفتح الملفات المصرية والسوفييتية في يوم من الأيام» (٢٧).

وكان المصريون يعدون المفاجأة الكبرى بتحريك حائط الصواريخ في قفزة كبرى إلى الأمام لا لحماية مواقعنا على الضفة الغربية للقناة فقط بل ولستر أي محاولة لعبورها في المستقبل حينما تتهيأ الظروف أيضاً. وكنت حاضراً المؤتمر الذي تقرر فيه تنفيذ عملية بناء القواعد الجديدة التي تقرر أن تقوم بها شركات التشييد والبناء في القطاع العام. وأثناء إجراء حسابات الكميات اللازمة للتشييد من حديد وزلط وأسمنت صاح أحد رؤساء المؤسسات الكبار «ولكن نسيتم شيئاً خطيراً... من أين سنحصل على كميات الرمال اللازمة لهذا المشروع العملاق؟» فوسط الخسائر الفادحة التي تكبدناها والتي أسفرت عن فتح فجوات خطيرة في نظام دفاعنا الجوي وقيام إسرائيل بضرب الأغراض المدنية والصناعية في العمق لم تكن مصر قد فقدت إرادة القتال بعد فقد كانت تستعد لجولة قادمة.

كان التواجد السوفيتي قد أصبح أمراً واقعاً يدخل ضمن الحسابات التي كان يجري الصراع في إطارها. وكانت الولايات المتحدة تخشى هذا التواجد وتعمل على تطويقه تمهيداً لإزالته عن طريق زعزعة الإرادة المصرية في تصميمها على القتال... كانت إستراتجية عبد الناصر قد بدأت تثمر ولو أديرت حرب الإستنزاف بمهارة وسعة خيال وباستغلال إمكانياتنا المتاحة مثل التفوق في القوة البحرية واستخدام القوات الجوية في المعركة بطريقة تتناسب مع الأوضاع التي كانت سائدة وبتعدد الهجمات الجسورة في عمق العدو باستغلال تنوع وسائل الحركة المشيرة... الخ لكانت النتيجة أفضل وأسرع وأحسم... ولكن انتهت الجولة والولايات المتحدة أمام مشكلة حقيقية أكسبت الصراع بعداً جديداً وهو التواجد السوفييتي. فماذا يكون عليه مصير هذا التواجد في حالة استمرار الصراع؟ والإجابة عن السؤال تشكل ورقة رابحة في يد مصر وهي تدير الأزمة فكيف استغلها مدير الأزمة وكيف لعب بها وهو يدير الصراع؟

الإستراتيجية السوفييتية حتى رحيل عبد الناصر

كان للإتحاد السوفييتي ـ بصفته أحد القوتين الأعظم في تلك الفترة ـ إستراتيجيته

الكونية Global Strategy التي ينافس بها المحاولات الأميركية لفرض سلام أميركي في العالم وبمفهومها الخاص Pax Americana وفي إطار ذلك كانت سياساته الإقليمية تخدم ذلك الغرض وتدور في إطاره فإذا تطابقت إستراتيجية وأهداف الدولة الإقليمة مع إستراتيجية وأهداف القوة الأعظم ـ كما هو الحال في العلاقات الأميركية الإسرائيلية ـ فإن العطاء يكون أكثر سخاء والمساندة تكون أكثر عطاء. ولم تكن العلاقات ـ بميزان عامل المصالح وهو المقياس الحقيقي في العلاقات الدولية ـ بين البلاد العربية بوجه عام ومصر بصفة خاصة مع الاتحاد السوفييتي على هذا المستوى من التطابق . . . كانت العلاقات المصرية السوفييتية قوية ولكنها لم تكن متطابقة رغماً عن تباعد السياسة المصرية عن موقف عدم الإنحياز بعد النكسة.

والعلاقة بين القوة الأعظم والدولة الإقليمية ذات اتجاهين: أخذ وعطاء أي أنها علاقة أساسها تبادل المصالح فلا يعقل والحالة هذه أن يكون مطلوباً من الإتحاد السوفييتي أن يعطي دون مقابل في حدود المحافظة على السيادة. ولذلك فقول البعض بأنه لم يكن للإتحاد السوفييتي هدف خاص من وقوفه إلى جانبنا فيه سذاجة، فقد كان يهدف وهو يخوض صراع الحياة والموت مع الكتلة الغربية إلى التواجد في المنطقة بأي ثمن، لأهميتها من الناحية الإستراتيجية ثم العمل على تثبيت هذا التواجد وتعميقه ما وسعه ذلك في المراحل التالية، وكان هذا سبب حرصه على التسهيلات التي أعطيت له في الموانىء والمطارات المصرية.

أما العلاقة بين القوتين الأعظم فيحددها توازن الرعب النووي والتدمير المؤكد المتبادل. بمعنى أن المواجهة المسلحة بينهما مستحيلة مهما تناقضت سياستهما على المستوى العالمي والإقليمي. والقول بأحتمال المواجهة قول فيه مبالغة في إدارة الصراع وهما يعلمان ذلك تماماً ويحددان الخط الحرج الذي يمكن أن يتجاوزاه بدقة لدرجة أنه إذا تورطت إحدى القوتين الأعظم باستخدام قواتها المسلحة في أي أزمة إقليمية تحجم القوة الأعظم الأخرى عن التدخل المباشر بقواتها المسلحة حتى لا تحدث المواجهة التي يعمل الطرفان على تجنبها، فلا يجوز للكبار أن يقعوا فيما يدبره الصغار وهنا يتم التحكم في الصراع على أسس متفق عليها ضمناً دون توقيع.

● فيصبح هناك قوة أعظم «متداخلة» وقوة أعظم أخرى في حالة «المراقبة أو

الإنتظار» يعني إحدى القوتين داخل الملعب والقوة الأخرى خارجه.

- واجب القوة الأعظم المتدخلة منع تصعيد الموقف تلافياً لمواجهة ذرية مع القوة الأعظم المراقبة. والتظاهر بالتأييد الكامل للدولة التي تدخلت لحمايتها - أي العميل أو الزبون Client وفي الوقت نفسه عدم التقيّد كلياً بمواقف الجانب الذي تساعده بل توجهه إلى الوجهة المستهدفة.

- أما الدولة «المراقبة» فلا تقف على الحياد، بل تتدخل لتوريط القوة المتدخلة عن طريق الإمداد بالسلاح وإستغلال الموقف عن طريق الإعلام والمؤسسات الدولية مع قيام كل من القوة المتدخلة والقوة المراقبة بضمان الأمر الواقع مع التعديلات التي يقتضيها الموقف دون محاولة لحسم النزاع.

- يتم الإتفاق بعد ذلك عن طريق الإنتصارات الناقصة... بعض الإنتصارات وبعض الهزائم. وقد يتم الإتفاق عن طريق إستراتيجية الترابط Linkage بربط الأزمة الإقليمية بأزمة إقليمية أخرى على بعد آلاف الأميال ولا يكون تحقيق المكاسب عن طريق «الضربة القاضية» في أي صراع إقليمي، ولكن يكون الكسب عن طريق «النقط» وعدد النقط التي تحسب لكل فريق تكون على أساس «توازن القوى»(٢٨).

وبخصوص هذا العامل الهام كانت الولايات المتحدة تتبع طريقة حافة الهاوية Brink Ship في مقامرة محسوبة، أما الإتحاد السوفييتي فكان يلعب بحذر وربما بحسابات أكثر تعقيدا لدرجة أن البعض كان يطلق على «الترويكا الحاكمة بريجنيف وكاسيجين وبودجورني» لقب «المهندسون الثلاثة».

ثم هناك عامل آخر لا بد من وضعه في الحسبان، وهو عملية نقل التكنولوجيا والسلاح Technology & Arms Transfer من الدول المركزية Central إلى الدول الهامشية Peripherial وهو يطرح سؤالاً في غاية الأهمية عن طبيعة نقل السلاح وعما إذا كان تجارة أو سياسة؟(٢٩) وهل السلاح في يد صانعه أم مستخدمه؟ وبالرغم من أن العملية تجارية في مظهرها إلا أن إستيراد السلاح عملية سياسية في جوهرها وتتم تبعاً لقوانين دقيقة تتحكم فيها... وأول هذه القوانين هو مصلحة الدولة المنتجة في تصدير السلاح ونقله، وهذه المصلحة هي التي تحدد الموافقة على القرار أو رفضه. والقانون الثاني هو

الحجم المحقق لمصلحة الدولة المنتجة من وراء ذلك في إطار إستراتيجيتها الإقليمية والعالمية. وهذا يحدد حجم المسموح بإعطائه بحيث إذا وضع الحجم المحقق لمصلحة الدولة المركزية أو المنتجة وحجم السلاح الذي وافقت على نقله سواء عن طريق البيع بالثمن أو الهبات في كفتي ميزان ما رجحت إحداهما على الأخرى. والقانون الثالث هو عدم تجاوز الشحنة المعطاة للدولة الهامشية الحد الذي يسمح لها بتجاوز الخط الحرج الذي يهدد بتصادم مصالح القوتين الأعظم لصعوبة التحكم في مدى التحرك حينئذ الأمر الذي تحتم قواعد الصراع تجنبه كما حدث عند تردد الإتحاد السوفييتي في إعطائنا القاذفة (تي يو-١٦) (TU - 16) التي تصيب الهدف بصواريخها من على بعد ١٥٠ كلم، وتحت ضغط الإلحاح تعهدت بوضع الطائرات تحت الطلب مع بقائها في قواعدها في الإتحاد السوفييتي، ثم وافقت على أن تكون في مصر على ألا تستخدم إلا بموافقة موسكو وذلك خوفاً من «التعقيدات الدولية»... هذه العوامل الثلاثة مجتمعة تحدد نوع السلاح وحجمه ومداه... والقانون الرابع هو أن يتم التنفيذ بحيث يضمن استمرارية العلاقة بين الدولة التي تعطي والدولة التي تأخذ، وهذا القانون يحدد حجم الذخيرة وقطع الغيار وحجم أعمال الإصلاح التي يسمح بإجرائها خارج دولة المنبع ثم فترات التوريد. والقانون الخامس هو ضمان عدم كشف ما في ترسانات ومخازن الدول المركزية من وسائل الدمار وذلك بعدم نقل الأسلحة التي ما زالت في خطوط الإنتاج لأول مرة خوفاً من أن يقع السلاح في يد دولة مركزية أخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبذلك تخسر الدولة المصدرة جولة في حرب التكنولوجيا الدائرة وهذا أمر غير مرغوب فيه كخطف محطة رادار بالكامل بواسطة الإسرائيليين أثناء حرب الإستنزاف أو مئات من أنواع الأسلحة التي تركت في سيناء دون تدميرها أثناء الإنسحاب غير المنظم الذي تم أثناء حرب ١٩٦٧). وفي ظل هذه القوانين يتم التعامل بعمليات حسابية دقيقة تبعاً لموازنات شاملة بين الممنوع والممنوح وليس من السهل كسر هذه القوانين إلا إذا تغيرت طبيعة العلاقات، فمن يريد أخذ الأكثر عليه أن يدفع الأكثر، والدفع لايكون بالضرورة عملة نقدية ولكن هناك وسائل أخرى لتسديد فاتورة الحساب.

في هذا الإطار الإستراتيجي العام، اندفع الإتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية ما عدا رومانيا للمساعدة بعد هزيمة ١٩٦٧، وفي اتصالاتنا التي قمنا بها مع أعضاء الوفد المصري في موسكو في نوفمبر ١٩٦٧ بمناسبة الإحتفال بأعياد الثورة ظهر جلياً أن

شاوشسكو يدعو إلى عقد إتفاقية سلام، إذ أن الحرب ـ كما أوضح ـ لم تعد علينا إلا بالهزيمة بينما كان الرئيس تيتو متحمساً للقتال ويوصي بعدم الإشتباك مع العدو، أي اتباع حرب العصابات بنفس قواعد حرب البارتيزان التي خاضها، أما المسؤولون االسوفييت فكانوا قد تغلبوا على الصدمة الأولى التي حيرتهم بعد النكسة ووضعتهم في موقف حرج نظراً لما قيل من إنهزام السلاح السوفييتي في معركة لم تختبر فيها، وكانت المساعدات العسكرية تشحن إلينا جواً وبحراً، واضطر الإتحاد السوفييتي في بعض الأحيان أن يسحب كميات من أسلحة الوحدات العاملة التي لا تتواجد في المخازن. ولكن كانت هناك علامات استفهام.

وعلى سبيل المثال: كانت المراكب السوفييتية تصل تباعاً إلى ميناء الإسكندرية طوال شهر سبتمبر ١٩٦٧ كالآتي (وهذه منقولة من مذكراتي الشخصية).

في ١٩٦٧/٩/٩، وصلت مراكب سوفييتية وعليها ٣٠ دبابة تي ٣٤ + ١٦ مدفع مضاد للطائرات ١٤,٥ بوصة + ١٠ حمالة أفراد مدرعة برمائية للإقتحام.

في ١٩٦٧/٩/١٢، وصلت مراكب سوفييتية وعليها ١٣٠ عربة مدرعة زميل + ٩٥ عربية ٤×٤ + ٩ لوري + ١٢ عربة فنطاس للمياه + ٨ عربة فنطاس وقود + ٨ عربة ورشة + ١٢ عربة ميكروباس + ١٩ عربة ركوب.

في ١٩٦٧/٩/١٨ وصلت مراكب سوفييتة عليها ٣٥ دبابة تي ٥٥ + ٥٠ مدفع مضاد للطائرات ١٤,٥ بوصة + ١٠ عربة ورشة للدبابات + ١٠٠ مقطورة مطبخ + أحجام ذخائر + ١٢ حمالة أفراد مدرعة برمائية للإقتحام + ٨ جهاز لاسلكي + ٤٣٨٠ صواريخ.

في ١٩٦٧/٩/٢٠ وصلت باخرة سوفييتية عليها ٣٤ دبابة تي ٣٤ + ٢ قاذف صاروخي مضاد للطائرات + قطع غيار مختلفة.

في ١٩٦٧/٩/٢٧ وصلت باخرة عليها ٥٧ دبابة تي ٣٤ + ٣٥ دبابة تي ٥٥ + ١,٠٩٠ طن ذخيرة + ٦ عربة ركوب + ٦ مقطورة للرادار.

في ٣٠/ ٩/ ١٩٦٧ وصلت باخرة عليها ٥٠ مدفع ١٠٠ ملم + ٣٠٠ قاذف + ٥ دقاقة + أجهزة إشارة + قطع غيار.

في ١/ ١٠/ ١٩٦٧ وصلت باخرة عليها ٣٦ هاوتزر ١٥٢ + ٢٧ دبابة تي ٣٤ + ٤ بلدوزر + ٢٠ حمالة برمائية + أجهزة لا سلكي + ذخيرة.

في ٢/ ١٠/ ١٩٦٧ وصلت باخرة عليها ٣٠ دبابة تي ٥٥ + ٥٠ مدفع ١٠٠ ملم + ٥٠ هاوتزر ١٢٢ + ٢٤ هاون ١٦٠ + ٨١ هاون ١٢٠ + ١٥٠ هاون ٨٢ + ٤٠ مدفع ٨٥ ملم + ١٠,٧٠٠ بندقية + ٢ حفار ودقاق + ٧ عربة ورشة + ١٦ محطة لاسلكي + ١٠,٠٠٠ طلقة هاون ١٢٠ملم.

وقد لاحظنا أنه بالرغم من أن عدد المراكب التي وصلت إلى الإسكندرية لا تقل عن ٩ مراكب في تلك الفترة، إلا أن حجم المعدات المشحونة لم يكن يتناسب أبداً مع حمولة المراكب وأن الإتحاد السوفييتي كان حريصاً على زيادة عدد المراكب مع وصولها تباعاً وعلى فترات متقاربة بغض النظر عن حجم الأسلحة والمعدات التي تحملها، وقد نقلت هذه المشاعر إلى الرئيس عبد الناصر لنحاول سوياً علاج الموقف.

وبإختصار تركزت إستراتيجية السوفييت قبل وفاة عبد الناصر في ثلاثية واضحة: إزالة آثار العدوان عن طريق الحل السلمي مع حث العرب على قبول بعض التنازلات، عدم المواجهة عسكرياً مع الولايات المتحدة مع العمل على أن تجري عملية نقل السلاح تبعاً لحسابات دقيقة، تثبيت الوجود السوفييتي في المنطقة مع محاولة إضعاف النفوذ الأميركي، على شرط عدم الارتباط باتفاقيات إقليمية رسمية تجنباً لمواجهة مع الولايات المتحدة التي كان يتحاشاها تماماً.

وكان من الممكن تحريك تلك الإستراتيجية لصالحنا بخطوات أكبر لو كان لدينا قيادة عسكرية خلاقة تعوض فجوات الإستراتيجية السوفييتية من قبلنا بالقدرة على التخيل وتطويع الإمكانيات المتاحة بطريقة أفضل، إذ يكون الزعيم القدير ـ كعبد الناصر ـ محظوظاً لو عمل إلى جانبه قيادة عسكرية ماهرة الأمر الذي فشل في تحقيقه حتى مات. كما كان يمكنه تعويض النقص في هذا الإستراتيجية لو كانت المساعدات

العربية المادية أكثر سخاءاً، ولو أفرز التضامن العربي قيادة واحدة لجيش عربي واحد لدول المواجهة على أقل تقدير.

لو أن هذا تم لاستثمرنا إنقسام القيادة السوفييتية الذي تبلور نحو مدرستين: مدرسة متحفظة للتعاون مع مصر خوفاً من التورط، ومدرسة أخرى متحمسة لهذا التعاون وعلى رأسها الماريشال جريشكو وزير الدفاع والذي كان كثير التردد على القاهرة، ولا ينسى في زياراته مشاهدة عروض خاصة ضيقة لإحدى الراقصات المصريات أعجب بها وكان يتولى الإعداد لمثل هذه العروض قائد كبير رفيع المستوى.

الإستراتيجية الإسرائيلية حتى رحيل عبد الناصر

أصبحت إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ في موقف إستراتيجي متين. فقد استولت على مساحات واسعة من الأراضي وأصبحت في مواقع دفاعية طبيعية ودمرت أغلب الجيوش العربية خاصة قواتها الجوية، وأصبحت على مسافة أقرب للعواصم العربية وزادت فترة الإنذار باقتراب أي طائرات معادية إليها نتيجة لزيادة العمق خاصة وأن قواتنا الجوية بأوضاعها وقتئذ كان يستحيل عليها الوصول إلى العمق الإسرائيلي لقصر مداها.

وكان يمكن تطويق أغلب هذه العوامل لو أن الجهود العسكرية العربية توحدت لمواجهة المصير الواحد. فلو أن هذا تحقق كان يمكن لقواتنا الوصول إلى قلب إسرائيل بسهولة لو تمركزت في المطارات الأردنية أو السورية أو لو سمح لها بالهبوط فيها لإعادة الملء بالوقود والذخيرة للقيام بهجمات جديدة، أو للمساعدة في رحلة العودة مع تحملنا جميعاً النتائج المترتبة عن هذه السياسة.

كانت إسرائيل تعمل على تحويل النصر العسكري إلى كسب سياسي، أي إلى معاهدات سلام مع جيرانها وبشروطها التي تكفل لها تعديل حدودها بضم الأراضي العربية عن طريق إتفاقيات سلام تحل في نطاقها مشكلة اللاجئين وتكفل لها حرية الملاحة في الممرات البحرية، وذلك بمفاوضات ثنائية مباشرة مع من يريد من العرب وكان التركيز بطبيعة الحال مع مصر.

وفي نفس الوقت عملت إسرائيل على فرض أمر واقع جديد في الأراضي المحتلة التي

سوف لن تتراجع عنها بإجراءات جغرافية وديموجرافية دون إعلان. فالضم دون إعلان أفضل من الإعلان دون ضم، وكانت تعمل أيضاً على كسب الوقت ـ مستغلة تفوقها العسكري ووقوف الولايات المتحدة إلى جانبها لتحقيق الآتي:

- تليين الإرادة العربية لتقبل معظم شروطها مع الإصرار على عدم تقديم أي تنازلات أو القيام بأي إنسحاب إلا بعد معاهدات صلح. وقد تعهدت لها الولايات المتحدة بذلك.
- القيام بضغوط عسكرية ذات طابع سياسي بغرض إحداث تغييرات سياسية في الجبهة الداخلية المصرية.
- إحداث انقسامات في الجبهة العربية.
- إقناع العرب بأن السلاح السوفييتي لن يغير من موقفها، فلن يتحقق السلام عن طريق موسكو، ولكن يمكن أن يتحقق عن طريق واشنطن وتل أبيب.

ولقد لعبت إسرائيل بمهارة بورقة التواجد السوفييتي في مصر وسوريا. ففي الوقت الذي كان هذا التواجد يقلقها ويحد من تحركاتها إلا أنها إستغلته في إقناع البيت الأبيض خاصة هنري كيسنجر مستشار الرئيس لشؤون الأمن بأن هذا التواجد موجه أساساً إلى الإستراتيجية الأميركية العالمية. ونجحت في ربط بقائها في الأرض المحتلة مع إنهاء التواجد السوفييتي في الأراضي العربية، وبأن أي ضغط عليها لتقديم تنازلات للعرب هو انتصار للإتحاد السوفييتي وللمتطرفين، واقتنعت دوائر البيت الأبيض بذلك إذ «كيف تضغط الولايات المتحدة على حليفتها إسرائيل لصالح مصر وبها ١٥,٠٠٠ مقاتل سوفييتي؟».

وعرفت إسرائيل مركز القرار في البيت الأبيض. فتفادت اتصالاتها عن طريق وزارة الخارجية أو البنتاغون التي كانت دوائرها تعتقد أنه لا رابط بين القضيتين، بل وبتشجيع من البيت الأبيض لم تتجاوب مع مفاوضات جونار يارنج ورفضت مبادرة روجرز الأولى، وانسحبت من مفاوضات يارنج التي نصت عليها مبادرة روجرز الثابتة مكتفية بالتمسك بإيقاف إطلاق النيران لأن الثمرة ـ في نظرها ـ لم تكن قد نضجت بعد.

كانت إسرائيل تظن ـ بعد إنتهاء الحرب مباشرة ـ أن أحلامها قد تحققت وأن معاهدات السلام سوف توقع. ولكن حينما صمدت مصر والعرب بدأت تعد نفسها لمواجهة موقف صعب ولفترة طويلة. فأقامت خطوطها الدفاعية وأخذت توجه غاراتها بعمق على الجبهة المصرية وفي منطقة خطوط المواصلات وفي العمق حتى تقلقل الجبهة الداخلية، إلا أن التقارير التي كانت تتجمع لدينا من كافة انحاء الجمهورية عقب حدوث هذه الغارات كانت تؤكد تماسك الجبهة الداخلية وتلاحمها وقلة الشكاوي الجماهرية، بل تناقص الجرائم خاصة جرائم السرقات وهذه إحدى ميزات شعبنا العظيم حينما يواجه الأخطار.

وكانت الولايات المتحدة تشجع إسرائيل على القيام بغارات العمق التي تستهدف الأغراض المدنية، لدرجة أن الرئيس نيكسون كان يسأل إسحاق رابين ـ بناء على مذكراته ـ «عما ينوون فعله إزاء الصواريخ السوفييتية؟!» وكان رابين السفير الإسرائيلي في واشنطن يجد طريقه دائماً إلى البيت الأبيض مستغلاً العلاقة الشخصية بينه وبين نكسون الذي لم ينسَ له أنه استقبله في القيادة العامة للجيش الإسرائيلي حينما زار إسرائيل وهو مجرد مواطن عادي إستقبالاً حافلاً، وكان هناك خط تليفوني مباشر بين رابين وكيسنجر لسهولة الإتصال بينهما كما كانت إسرائيل تطلع على تقارير الخارجية الأميركية وتقارير البنتاغون بوسائلها الخاصة(٣٠).

دوافع القرار وتقييمه

يرجع صاحب القرار وهو الرئيس محمد أنور السادات دوافع إتخاذه قرار طرد الخبراء السوفييت، إلى موقف الإتحاد السوفييتي من إمداد قواتنا المسلحة بالمعدات والأسلحة وتسويفهم في ذلك، وأنه بنى إستراتيجيته على أساس ألا يبدأ المعركة وعلى أرض مصر خبراء سوفييت، وأنه أراد أن يحد من وضعهم الممتاز في مصر إذ بدأ السفير السوفييتي يأخذ لنفسه وضعاً أشبه ما يكون بوضع المندوب السامي البريطاني أيام الإحتلال، وبدأت موسكو تعتقد أن مصر أصبحت في جيبها، وأن العالم أخذ يظن أن الإتحاد السوفييتي هو ولي أمرنا. وبقرار الطرد يعرف العالم إن أمر مصر بيدها وحدها فمن يرغب في الكلام عن مصر يتكلم معها لا مع الإتحاد السوفييتي، وأخيراً فقرار الطرد جعل إسرائيل والغرب والشرق يظنون أن مصر لن تدخل المعركة (٣١) وهذا تأييد لخطة الإستراتيجية في الخداع.

هذه هي دوافع اتخاذ قرار طرد الخبراء السوفييت في مصر على لسان صاحب القرار.

ولكن هناك حقيقتان لا بد من ذكرهما قبل مناقشة هذه الدوافع :

١ ـ الحقيقة الأولى هي أن الرئيس السادات قد اتخذ قرار الطرد في الأيام الأولى لتوليه السلطة بعد وفاة الرئيس عبد الناصر مباشرة. ففي مطلع عام ١٩٧١ ـ ونقلاً عن دونالد برجس رئيس قسم رعاية المصالح الأميركية بالقاهرة ـ «استدعاه الرئيس السادات وكلفه بنقل رسالة إلى الرئيس نكسون بأنه إذا تمكن من تنفيذ مبادرته ـ فك الإشتباك وإعادة فتح القناة للملاحة ـ فإنه سيطرد السوفييت من مصر». وقد أرسل برجس الرسالة إلى واشنطن تحت درجة سرية «لإطلاع الرئيس شخصياً Eyes Only Cable»، ولكن لم يأخذ كل من نكسون وكيسنجر عرض الرئيس السادات مأخذ الجد، بل استغل كيسنجر هذا العرض لإقناع الرئيس نكسون أنه يخدم الإستراتيجية السوفييتة التي تعاني من دوران سفن الأسطول حول رأس الرجاء الصالح، إذ كان مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي لا يدخر وسيلة إلا واستغلها في المنافسة المريرة بينه وبين وليام روجرز مصراً ويداوفع شخصية بحتة على ألا يحدث أي تقدم عن طريق وزارة الخارجية في «فوجي بوتوم». وبالرغم من العراقيل التي كان يضعها كيسنجر لمنع زيارة روجرز إلى القاهرة، إلا أن الأخير تمكن من الحصول على موافقة الرئيس نكسون بالزيارة وكانت هذه أول زيارة يقوم بها وزير خارجية أميركي إلى مصر منذ زيارة جون فوستر دالاس عام ١٩٥٤. واستقبله الرئيس السادات وكان معه جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية وبرجس في إستراحة القناطر الخيرية. ويذكر برجس أن السادات وعد «روجرز بإعادة العلاقات بين القاهرة وواشنطن وبطرد السوفييت إذا وافق الإسرائيليون على إقتراحاته بفك الإشتباك»(٣٢)، إلا أن إسرائيل رفضت تواجد أي قوات مصرية شرق القناة والإنسحاب شرق الممرات كما اقترح الرئيس السادات. وبالرغم من ذلك لم ييأس روجرز من متابعة محاولاته لاختراق الموقف الجامد الذي وصلت إليه الأمور، فكلف كلا من برجس وميشيل وبيستر رئيس قسم مصر في وزراة الخارجية الأميركية بالإتصال مرة أخرى بالسادات وقابلها في ٦/ ٧/ ١٩٧١. بعد توقيعه لمعاهدة الصداقة مع الإتحاد السوفييتي بعد أحداث ١٥/ ٥/ ١٩٧١، وأكد لهما السادات «أن المعاهدة ما هي إلا صياغة لعلاقات قائمة وأكد لها اقتراحاته السابقة بطرد السوفييت». ورفضت إسرائيل الإقتراحات بتشجيع من كيسنجر ومنذ هذه اللحظة أيقن السادات أن القرار الأميركي

يرتكز في البيت الأبيض، وهنا حول اتصالاته إلى هناك وتحولت القناة الخلفية التي كنا قد أنشأناها للإتصال بين المخابرات العامة المصرية والمخابرات المركزية إلى قناة خلفية للإتصال بين الرئيس المصري والبيت الأبيض والتي أشرف عليها منذ بدىء إنشائها يوجين ترون، ثم نايمر Nimer بعد ذلك.

٢ـ والحقيقة الثابتة هي أن قرار طرد الخبراء السوفييت في ٨/ ٧/ ١٩٧٢ سبقه قرار آخر بالطرد يوم ١٥/ ٣/ ١٩٧٢ بواسطة وزير الحربية الفريق محمد صادق، وتفسير هذا القرار الغريب الذي صدر من سلطة غير ذات إختصاص هو أن الرئيس السادات قبل سفره إلى موسكو في الفترة من ٢ ـ ٤/ ٢/ ١٩٧٢ لعقد صفقة سلاح جديدة، كان قد عقد العزم على دفع قيمة مشترياتنا من العتاد والسلاح والذخيرة بالعملة الصعبة على غير العادة. إذ توقع أن يبيع الليبيون صفقة بترول للسوفييت وظن أنه يمكن إستغلال قيمتها لسداد قيمة الصفقة المصرية، وأخبر السادات السوفييت بذلك ولكنه لم يخبر وزير الحربية. وفي منتصف مارس/آذار ١٩٧٢، طلب السوفييت من وزير الحربية ـ بناء على الإتفاق الذي يجهله ـ دفع قيمة الصفقة بالعملة الصعبة واستشاط الوزير غضباً معتقداً أن السوفييت يضغطون عليه وقرر إستدعاء الوفد العسكري الموجود في موسكو لإبرام العقود التفصيلية للصفقة التي اتفق عليها في فبراير/ شباط ١٩٧٢، كما طلب من كبير المستشارين السوفييت في القاهرة سحب القوات السوفييتية من مهامها الدفاعية على أن تعود لبلادها لاستغلال نفقاتها التي كانت تدفع بالعملة الصعبة لسداد ثمن المعدات المطلوب التعاقد عليها. ومن الطبيعي أن هذا القرار كان فيه تجاوز لسلطات الوزير، إلا أنه كان بعد اشتراكه إلى جانب الرئيس السادات في تصفية مجموعة ١٥ مايو قد أعطى لنفسه وضعاً خاصاً.

ووجد السادات نفسه في مأزق حقيقي، فإن هو وافق على قرار الوزير أغضب السوفييت، وإن هو لم يوافق عليه أغضب الوزير، وأخيراً اتخذ قراراً وسطاً بسحب ثلثي القوة(٣٣).

ولكن كانت هناك أزمة أخرى في الطريق فجرها وزير الحربية أيضاً، وهي ما عرفت بعد ذلك بأزمة الذهب. ففي أوائل مايو/ أيار ١٩٧٢ وأثناء عودة بعض الخبراء السوفييت إلى بلادهم، أجرى رجال الجمارك المصريين تفتيشهم للتأكد أنهم لا يحملون

معهم مشغولات ذهبية، وتعطل سفرهم لساعات في مطار القاهرة غادروا بعدها بأمر من الرئيس السادات. ورجال الجمارك قاموا بواجبهم بلا شك ولكن أن يتم ذلك بإيعاز من وزير الحربية دليل على النيات المبيتة.

ووسط هذا الجو المشحون قامت السعودية بدور هام لزيادة الفجوة بين القاهرة وموسكو، فقد نجحت في إقناع الرئيس السادات بتكوين ما عرف «بنادي سافاري» من جهاز السافاك الإيراني وجهازي المخابرات في السعودية ومصر بغرض إضعاف النفوذ السوفييتي في المنطقة، وطبعاً لم يكن هذا بعيداً عن عيون وآذان موسكو. ثم في ٢/ ٢/ ١٩٧٢، وقبيل سفر الوفد المصري إلى موسكو برئاسة الرئيس السادات بساعات أرسل الملك فيصل برقية يعرض فيها ٢٠ قاذفة مقاتلة سعودية من طراز لايتنج كهدية «على أمل أن يستحث ذلك الآخرين على تدبير احتياجات مصر». وفي نفس الوقت قررت واشنطن منح إسرائيل ٣٠ طائرة فانتوم، وتصادف وجود الأمير سلطان وزير الدفاع السعودي في واشنطن قبل قرار الطرد مباشرة(٣٤)، كما تواجد كمال أدهم السعودي الجنسية والذي له ارتباط وثيق مع المخابرات المركزية في القاهرة صباح قرار الطرد... كانت سياسة العصا - ٣٠ طائرة فانتوم إلى إسرائيل - والجزرة هدية ٢٠ طائرة لايتنج لمصر - تحاول إعادة تشكيل أفكار الرئيس المصري ودفعه إلى تبني إستراتيجية جديدة كان هو في الأصل يؤمن بها.

وإذا حاولنا أن نضع المبررات التي قال أنها كانت وراء قراره بالطرد في الإطار الصحيح للأحداث لوجدنا الآتي:

١ـ أن القرار صدر ضمن تخطيط متكامل Grand Design اقتنع به السادات من أول أيام انفراده بالسلطة، ارتكز على أن مفتاح الحل أصبح في يد الولايات المتحدة وقد زاد من قناعته بهذا الإتجاه تردد الإتحاد السوفييتي في إمداد مصر بما تحتاجه من سلاح وعتاد للتغلب على الفجوة الموجودة في توازن القوى مع إسرائيل، وكذلك تقاعس البلاد العربية في تقديم مساعداتها التي لم ترتفع أبداً إلى مستوى دقة الموقف وخطورته. وعلى ذلك فإنه ليس حقيقاً أن السادات اتخذ قراره بالطرد بطريقة عفوية يوم مقابلته للسفير السوفييتي ليبلغه الرد السلبي للقيادة السوفييتية على طلباته المتكررة للتمسك بالبرامج الزمنية المتفق عليها لتوريد السلاح، كما أنه ليس حقيقياً أنه اتخذ قراره بطريقة عفوية

بعد أن فقد صبره لتجاهل السوفييت له واستخفافهم به في تعاملهم معه، لأن السادات ـ لمن يعرفه ـ صبور كالجمل قادر على تخزين مشاعره وحبسها فقد ظل طوال فترة حكم عبد الناصر ـ فيما عدا فترة قصيرة ـ في الظل ولم يفقد صبره حتى حينما كان يجد نفسه في أوضاع حرجة دفعه إليها رئيسه أحياناً وزملاؤه أحياناً أخرى. . . ثم فوق ذلك فهو فلاح يخفي عواطفه ونواياه وتحركاته، وهو متآمر حتى من قبل إرتباطه مع الضباط الأحرار قبل الثورة وظلت طبيعته التآمرية ملازمة له حتى مصرعه على يد آخرين أكثر منه دهاء.

٢ـ واضح أن إستراتيجيته كانت التحول الكلي عن إستراتيجية عبد الناصر الذي اعتمد في صراعه على الإتحاد السوفييتي كإحدى القوتين الأعظم إلى إستراتيجية تعتمد على الولايات المتحدة لتصبح الخصم والحكم في وقت واحد. فتبدلت إستراتيجية التعامل مع القوتين الأعظم إلى إستراتيجية التعامل مع إحدى القوتين الأعظم، ومثل هذا التحول الإستراتيجي الحاد يحتاج إلى حسابات دقيقة وربما إلى خطوات إستراتيجية واسعة تتسم بالجسارة والسرعة المفاجأة. وقد أدرك السادات ذلك تماماً وقام به في حدود ما أسماه «بالصدمات» لأنه ربما اعتقد أن التحرك خطوة خطوة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ربما أفقده مبدأي المفاجأة والحفاظ على المبادأة، ولكنه لم يدرك وللأسف الشديد أن الولايات المتحدة اتبعت منه إستراتيجية الخطوة خطوة. فبينما كان يقترب منها بقفزات واسعة ليحقق مكاسب إستراتيجية تتفق وقفزاته كانت هي تقترب معه ببطء لتجهض تحركاته في ضباب آمال كالسراب. . . يعني بينما كان السادات يحاول اختصار عامل الوقت بتقديم تنازلات كبرى بطريقة السداد الفوري كانت الولايات المتحدة تعمل على إطالة الوقت والدفع بالتقسيط وعلى آجال طويلة. . . كان هو متسرعاً في تسليم البضاعة قبل سداد الفواتير وكانت هي على العكس من ذلك تستلم دون أن تدفع.

٣ـ هناك من يقول أن السادات أعطى الورقة الثمينة وهي طرد الإتحاد السوفييتي والدخول في مظلة الولايات المتحدة دون أن يحاول أخذ شيء في المقابل، وهذا كله لا يتفق مع ما حدث، فقد حاول كما رأينا ولكنهم كانوا يريدون استلام البضاعة مقدماً دون دفع الثمن مقدماً أو مؤخراً. وقد ذكر كثير من الرسميين الأميركيين أنهم كانوا يدخلون عليه فيجدونه باسطاً خرائطه أمامه مشيراً إلى خطوط وسط سيناء إذا انسحبت

إليها إسرائيل يقوم هو بطرد السوفييت فوراً وإعادة العلاقات مع واشنطن. . . يعني كان يريد تطبيق إستراتيجية الترابط Linkage وهذا لا غبار عليه، ولكن خطأه الإستراتيجي القاتل الذي كان يكرره دائماً أنه كان يسارع بالكشف عن نواياه المستقبلية للآخرين في الوقت الذي كان يخفيها عن مساعديه. فقد أبدى إستعداده لطرد السوفييت في الشهور الأولى لتولى السلطة وعرف الجانب الآخر بذلك فاطمأن أن المسألة مسألة وقت حتى ينفذ ما انتواه فتمنع عن العطاء. . . وهذا أهم درس في إدارة الأزمة وهو عدم الإفصاح عن النوايا إلا في آخر وقت بعد أن يكون الحل الشامل قد تبلورت صورته. وقد سئل كيسنجر لماذا لم يعط السادات شيئاً في مقابل طرد الخبراء السوفييت؟ فأجاب بأن السياسة لا تعرف الأخلاق فلماذا ندفع في مقابل شيء تم إنجازه؟!!

٤ـ وبالرغم من أنه لمس عزوف الطرف الآخر عن مبادراته إلا أنه استمر في تنفيذ تحوله الإستراتيجي حتى ولو كان ذلك بدون مقابل، فقد أصبح وسط المستنقع ولم يكن في مقدوره أن يتراجع. . . ففي فبراير/ شباط ١٩٧١ أعلن عن مبادرته دون إطلاع أحد من معاونيه إلا الدكتور محمود فوزي والأستاذ محمد حسنين هيكل، ولكن لم يتجاوب الطرف الآخر معه. فأقدم على تصفية جماعة ١٥ مايو ـ مستغلاً جهلهم بالأمور وصراعاتهم الداخلية ونوازعهم الشخصية ـ ليقدمهم كعربون لصفقة لم يتفق بعد على إتمامها. . . ولم يكن هذا كافياً لتحريك الأمور. . . فأقدم على الدخول عضواً في نادي سافاري الذي يضم السافاك ـ جهاز المخابرات الإيرانية ـ وجهازي مخابرات مصر والسعودية. . . ولكن هذا أيضاً لم يكن كافياً، فلم يكن أمامه والحالة هذه إلا الإقدام على قرار الطرد بطريقة فظة كرسالة للطرف الآخر بأنه بدأ يسير في طريق لا رجعة فيه، ولكن واشنطن لا تكتفي إلا باعتصاره حتى الثمالة.

٥ـ وتوقيت عملية الطرد لم تكن دقيقة. . . ألم يكن من الأصوب مثلاً أن يرسل الرئيس السادات مستشاره للأمن القومي السيد محمد حافظ إسماعيل إلى واشنطن لجس النبض قبل قرار الطرد، ؟(٣٥) ولو قيل مثلاً إن إتصال واشنطن لبدء الحوار لم يتم إلا بعد قرار الطرد فإن هذا مردود عليه بأن الأمر كان يستحق أن تكون المبادرة من جانبنا حتى يكون الإقدام على القرار الخطير بخطى ثابتة، ولذلك فكان الموقف التفاوضي لمستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي سيئاً كما ورد على لسانه في كتابه «أمن مصر القومي»، والدليل على ذلك تعليقات كيسنجر على قرار طرد الخبراء في مقابلته له، إذ

قال في مناسبات مختلفة ننقلها من الكتاب المشار إليه ما يدل على تجاهله للقرار الخطير.

- أقر بالمصالح السوفيتية في المنطقة ولكنهم لا يطالبون مصر بالاختيار بين السوفييت وبينهم طالما التزمت الدول باستقلالهم، ولم يُحبِّذ إدارة حوار يشترك فيه الإتحاد السوفييتي، لأن إصرار مصر على ذلك يحتم دعوة إسرائيل للمشاركة (ص٢٥٩).

- نفى كيسنجر أنه يطالبنا بالإنفصال عن السوفييت، ودعا أن نكون أمناء معهم حتى لا يظنوا أن شيئاً يجري من وراء ظهورهم، وأعرب عن رغبته في أن تبغلهم مصر أنها تريد إدارة المباحثات بنفسها، وأن تقنعهم بألا يتقدموا بخطة سوفييتية من جانبهم للأميركيين (ص٢٥٩).

- طالما استمر اعتماد مصر على المعاهدة مع السوفييت سيقل الدافع الأميركي لتحقيق التسوية، ولكنهم لا يعترضون على علاقات صداقة مصرية سوفييتية فالسياسة المصرية تحددها مصر حسب متطلباتها، ولو كانوا يعتقدون أن مصر تابعة للإتحاد السوفييتي لإقتصر تعاملهم على السوفييت وحدهم(ص٢٦٠).

تسليم ورقة الطرد قبل اتصالات حافظ إسماعيل بكيسنجر في الولايات المتحدة في ٢٤ ـ ٢٦/ ٢/ ١٩٧٣، وفي باريس يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٧٣ جعلت الحوار عديم القيمة من ناحية نتائجه، وجعل الحوار ـ كما رأينا في تعليق كيسنجر على علاقة مصر والسوفييت ـ يتسم بالتعالي والنفاق . . . فكيسنجر الذي علق على خبر طرد الخبراء حينما اذاعته وكالات الأنباء «لم يطلب مني السادات أي شيء قبل إقدامه على هذه الخطوة؟» يبدي عدم إهتمامه بذلك في حضور مستشار الأمن القومي للرئيس!!! فالبضاعة وصلت والهدف تحقق وبالتالي فما حدث أصبح تاريخاً وهنري كيسنجر لا يهتم بالتاريخ الذي يتعامل مع العدالة، ولكنه يهتم بالحاضر الذي يصيغ الأمر الواقع والأمر الواقع هو ركيزة إدارة الأزمات.

ولم يكن التوقيت موفقاً أيضاً لأنه تم والإدارة الأميركية وسط معركة الإنتخابات . . . صحيح كانت الولايات المتحدة هي البادئة بالإتصال عقب إعلان طرد الخبراء السوفييت رسمياً، إذ أرسل كيسنجر عبر القناة الخلفية رسالة يوم ٢٦/ ٧/ ١٩٧٢ باقتراح ببدء المباحثات. وحينما وصلت الموافقة المصرية يوم

٥/ ٩/ ١٩٧٢ كان رده في ٢٩/ ٩/ ١٩٧٢ مخيباً للآمال ولم يكن متعجلاً في انتظار الإنتخابات الأميركية وتولي الإدارة الجديدة السلطة في أوائل عام ١٩٧٣. ووصلت رسالة من الخارجية الأميركية يوم ٧/ ١١/ ١٩٧٢ أيضاً لم يكن فيها الحماس المعهود. وحتى حينما بدأ حافظ إسماعيل مباحثاته الأولى في فبراير ١٩٧٣ كان كيسنجر حريصاً على أن يؤكد له أنه لا ينتظر الكثير من الجانب الإسرائيلي إلا بعد الإنتخابات الإسرائيلية في اكتوبر ١٩٧٣.

ولم العجلة؟ إيقاف إطلاق النيران ساري، أي خط الأمر الواقع هادىء، والخبراء السوفييت قد طردوا مع ردود الفعل المتوقعة على الإمداد بالسلاح وتباعد القوة الأعظم عن خط الأمر الواقع. كل ذلك كان مدعاة للتباطوء وعدم الحسم.

رد فعل القرار على اتجاه الصراع

كان الرئيس حافظ الأسد في موسكو يوم ٨/ ٧/ ١٩٧٢ وقت صدور قرار الرئيس السادات بطرد الخبراء السوفييت. وكان الأسد واقعاً تحت ضغط سوفييتي لتوقيع إتفاقية صداقة بينه وبين موسكو على غرار معاهدة الصداقة المصرية السوفييتية عقب التصفيات التي قام بها السادات في مايو/ أيار ١٩٧١. وكان الأسد يرفض بصلابة «فالصداقة لا تحتاج إلى معاهدة» وكانت مباحثاته في الكرملين قد وصلت إلى طريق مسدود، وكان يوم ٨/ ٧/ ١٩٧٢ هو آخر يوم في الزيارة وعلم بالمفاجأة الخاصة بقرار الطرد قبل المغادرة، ولمس كيف كان وقع القرار على رجال الكرملين إذ كان وقعه كالصاعقة. ووجد بريجنيف يدخل عليه فجأة في جناحه الذي يقيم فيه في الكرملين ليقول له في صوت به رنة أسى كئيب «أعرف أنك ستقول لي إن معاهدتنا مع مصر لم تنقذنا من الحرج هناك، ولكننا نريد منك أن تساعدنا مع مصر إن كنت تستطيع». وطار الأسد إلى القاهرة لمقابلة السادات ليطوق الخطر الذي يهدد العلاقة مع موسكو المصدر الرئيسي للسلاح إلاأن السادات بدلاً من قبوله لنصائحه حثه على طرد الخبراء السوفييت لديه أيضاً، وكان عددهم يتراوح بين ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ فرد. ورفض الأسد واستمر في محاولاته بعد ذلك للحد من تأثير الخلافات، وكانت المفارقة أن السادات طرد الخبراء السوفييت في ظل معاهدة صداقة مع موسكو، بينما احتفظ بهم الأسد رغماً عن عدم وجود معاهدة صداقة مع السوفييت(٣٦).

وفي تقديري أن السوفييت كانوا قد تورطوا في التواجد في مصر فلم يحدث قبل هذه الخطوة أن أرسلوا بقواتهم إلى دولة لا تشترك معهم في الحدود كوصية بطرس الأكبر لما في ذلك من أخطار قد يتعرضون لها. وكان خوفهم الأكبر أن تبدأ الحرب وقواتهم وخبراؤهم في مصر، ولعل هذا كان أحد أسباب سيطرتهم المحسوبة على نقل التكنولوجيا والسلاح، ولذلك فإنهم كانوا قانعين حتى بعد قرار الطرد بالتسهيلات التي كانت قد أعطيت لأسطولهم في الموانىء، والتي كانوا يحاولون توسيعها لتشمل ميناءي مرسى مطروح في البحر المتوسط ورأس بناس في البحر الأحمر، وكذلك بمعاهدة الصداقة التي وقعها بودجورني بعد أحداث تصفيات ١٥ مايو ١٩٧١، إذ لم يشمل قرار طرد السوفييت في ٨/ ٧/ ١٩٧٢ إلغاء المعاهدة أو التسهيلات.

كل ما أزعجهم وجرحهم كان في أسلوب الطرد، فقد كان مهيناً لهم كقوة عظمى فعلى حد قول بريجنيف «أنتم الذين طلبتم الخبراء والقوات وأنتم الذين إستغنيتم عنهم».

كان أمام الرئيس السادات عدة خيارات للتعامل مع التواجد السوفييتي والذي شاركوا في جعله مشكلة تحتاج إلى مواجهة: فإما أن يتم التنفيذ بالإتفاق معهم واستغلال ذلك في الوصول إلى حل مرضٍ مع الجانب الآخر، أو أن يتم بالتراضي ومراعاة المشاعر، إبقاءً على علاقات هامة لمصر تفيدها في إدارتها للصراع في المستقبل، أو أن يتم ضمن إتفاق شامل مع الجانب الآخر يتوازن فيه الأخذ مع العطاء. . . ولكن وكما سبق أن ذكرنا كان الرئيس السادات قد عقد العزم على أن يتم الأمر بالطريقة التي تم بها، لأنه كان قد اقتنع بأن السوفييت غير قادرين على الحل وأن السلام والأرض لن يكونا إلا عن طريق الولايات المتحدة. ويعلق هنري كيسنجر على خطوة السادات هذه في كتابه «سنوات مضطربة Years Of Upheaval» بأن «السادات كان محقاً في الطريقة التي اتبعها، إذ كان يريد التخلص من السوفييت حتى يتفادى ضغوطهم إذا شن الحرب أو وهو يتحرك نحونا، فالحركات ذات البعد التاريخي لا يجوز تقييدها بمناورات عاجزة لا تحقق إلا مجرد مكاسب هامشية ومؤقتة ولا تؤدي إلى تحقيق أغراضها الحاسمة».

والشيء الغريب حقيقة أن الإتحاد السوفييتي وقع في مصيدة أعدها له نكسون

وكيسنجر في مؤتمر القمة الذي حضره مع بريجنيف في ٢٢/ ٥/ ١٩٧٢[٣٧] والذي كان من ضمن أهدافه من وجهة نظر الجانب الأميركي تصديع النفوذ السوفييتي في مصر، والتي بدأت تقلق في غضب من فشل الإتحاد السوفييتي في إحراز أي تقدم نحو الوصول إلى تسوية. ولذلك فقد تعمد الأميركيون تعليق موضوع الشرق الأوسط في المفاوضات بأن ينص البيان على «الإسترخاء العسكري في المنطقة». وكان رد الفعل سلبياً في مصر وباقي البلاد العربية وحافزاً لإتخاذ قرار الطرد، لأن الإعتقاد السائد كان هو أن هناك اتفاقاً مشتركاً بين واشنطن وموسكو على تجميد الموقف، ويفسر هذا الإستنتاج ما ذكره الدكتور عزيز صدقي رئيس الوزراء في وقفته أمام اللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي «لقد شعرنا أن الإتحاد السوفييتي قد ذهب في معاونتنا إلى حد معين، وأصبحنا نعتقد أنه لا يريد أن يذهب أبعد من ذلك، فقد قدم لنا المساعدات التي تمكننا من الدفاع عن أنفسنا ولكنها لا تكفي كما نتصور لتحرير أرضنا»[٣٨]. ولم يعترض السوفييت ولا تكاسلوا في تنفيذ القرار فأثبتوا أنهم دولة وضعت جنودها على أرض دولة أخرى لتحقيق هدف أصحاب الأرض فقط ولكنهم في نفس الوقت غضبوا من مفاجأتهم للقرار[٣٩].
ولا شك في أن الإتحاد السوفييتي كان لا يريد على الإطلاق أن تتعدى معاوناته أو تواجده توفير الطاقة الدفاعية، ففي الوقت الذي كان يمدنا بأسلحة تقليدية في محاولة للوصول بها إلى حالة التعادل مع إسرائيل، إلا أنه لم يسمح أبداً بالإمداد بأسلحة توفر الجهد الهجومي ولا الردع، فقد استلمت مصر قاذفات متوسطة ولكنها لم تكن ـ بمداها المحدود ـ تشكل تهديداً لإسرائيل ومدنها، واستلمت مصر ايضاً بعض معدات العبور ولكن مع عدم توفر إمكانية السيطرة الجوية، مما جعل تلك المعدات ذات تأثير نفسي أكثر منه مادي.

وفي ضوء هذا الوضع القلق يجب تقييم القرار الخطير وتأثيره على اتجاه الصراع لأنه قرار يعتبر بحق نقطة تحول تاريخية في الصراع العربي الإسرائيلي. فمن ناحية فإنه أكسب السادات تأييداً كان في أشد الحاجة إليه من الرأي العام الداخلي الذي بدأ يقلق بشدة من مرور الوقت دون تحرير الأرض. كما حصل السادات بقراره على تأييد المؤسسة العسكرية التي كان وزير الحربية محمد صادق يعمل بجد على إثارة الكراهية ضدهم أثناء مروره على الوحدات[٤٠] بعد أن نفذ صبره من عدم وصول ما يتفق عليه من أسلحة وعتاد. كما حصل السادات على تأييد من كثير من البلاد العربية المضادة للإتحاد

السوفييتي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي لعبت دوراً كبيراً في هذا التحول الخطير. إلا أن القرار من جانب آخر جعل مصر تتحول من إستراتيجية اللعب مع إزدواجية الأقطاب إلى إستراتيجية التعامل مع القطب الواحد، وهذا تحول خطير جعل مصر وإسرائيل في إطار إستراتيجي واحد مع واشنطن. وأنا لا أتفق مع الرأي الذي يقول إن مصر فقدت بهذا القرار منبعها الرئيسي لإستيراد السلاح لأنه على العكس مما كان متوقعاً، فقد كان قرار الطرد حافزاً للسوفييت على زيادة حجم السلاح والمعدات التي تمد بها مصر «فقد عقدوا مع أحمد إسماعيل إتفاقية أكبر من التي عقدوها بينهم وبين عبد الناصر أو بينهم وبيني وتم ذلك بعد ثمانية شهور من قراري بالطرد. ولأول مرة في تاريخهم بدأ توريد بعض أجزاء هذه الصفقة في زمن قياسي على غير عادتهم» كما جاء في كتاب البحث عن الذات للرئيس السادات (ص ٣٢٣)... كان السوفييت يريدون تصحيح صورتهم خوفاً من إلغاء المعاهدة والتسهيلات من جانب، وأنهم أصبحوا أكثر قدرة على الحركة بعد أن تخففوا من مسؤولياتهم التي كانوا يقلقون منها من جراء تواجدهم من جانب آخر. وفوق كل هذه الإعتبارات فالمصلحة العليا السوفييتية تقتضي الحفاظ على العلاقة مع مصر حتى بعد تلقيهم إهانة الطرد التي وجهها لهم السادات.

ولقد لعب السادات على هذا العامل بمهارة، فالبرغم من أنه طرد الخبراء إلا أنه أبقى على المعاهدة والتسهيلات، وبالرغم من أنه أخذ القرار بطريقة فردية مفاجأة للروس إلا أنه أرسل رئيس وزرائه في محاولة منه لإصدار بيان مشترك للإيهام بأن قرار الطرد تم بالإتفاق بين القاهرة وموسكو، ثم وحفاظاً على هذا الإتجاه تبادل الرسائل مع بريجنيف وظل محافظاً في نفس الوقت على تبادل الوفود بين البلدين [٤١]... كان الرجل يعتقد أن إستراتيجية اللعب مع القطبين بالطريقة السابقة قد استنفذت أغراضها ولم تؤت ثمارها فأراد أن يقوم بهذا التحول الإستراتيجي عن طريق «الصدمة» فأتخذ قرار ٨/ ٧/ ١٩٧٢ بمفرده وعلى مسؤوليته دون إستشارة أحد ولكن بضغط من كثيرين.

ولكن بالرغم من محاولات الإتحاد السوفييتي رأب الصدع، إلا أن إستراتيجيته الرباعية قد انهارت من أساسها ونقصد الإستراتيجية الرباعية تلك التي خاضها أربعة لاعبين: الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وإسرائيل وجبهة مصر والعرب، وكان الإتحاد السوفييتي يهدف إلى تحقيق النفوذ السياسي في المنطقة عن طريق خلق حالة

التعادل في الميزان العسكري بين مصر والدول العربية من جانب وبين إسرائيل من جانب آخر، وحينها فشل في ذلك إنهار المربع لأن أقطاره الأفقية والرأسية فقدت مصداقيتها.

وكان الوضع الذي وصلت إليه الأمور هو الوضع الأفضل بالنسبة لإسرائيل فقد تباعدت القوتان الأعظم عن الخط الذي لا يسمح بتجاوزه: الولايات المتحدة لم تكن راغبة أو قادرة على الضغط السياسي، والإتحاد السوفييتي لم يكن قادراً على الضغط العسكري، وإن كان يتوق إلى ممارسته لولا حساباته المعقدة الحذرة التي كانت تتفادى أي احتمال للصدام مع القوة الأعظم الأخرى. وفي نفس الوقت كان السادات يعرف تماماً أن الزهو الذي حققه بطرد السوفييت على إعتبار أنه تحقيق للسيادة الوطنية هو شعور مؤقت لا يحقق له أغراضه القومية من تحرير الأرض، ولذلك كان حريصاً على علاقته مع موسكو من أجل إستيراد السلاح وكان السوفييت في نفس الوقت في حاجة إلى استمرار علاقته مع القاهرة حتى يحافظ على مؤطىء قدم في قلب المنطقة عن طريق تصدير السلاح أيضاً خشية إخلاء المنطقة تماماً للتحركات الأميركية... إلا أنه من الملاحظ أن الولايات المتحدة وإسرائيل قد حققتا مكسباً كبيراً بقرار طرد الخبراء، الأمر الذي ثابرا على تحقيقه لفترة خمسة سنوات كاملة عن طريق عمليات عسكرية وصلت إلى حد ضرب العمق المصري بكثافة لتحقيق غرض سياسي وهو الحد من النفوذ السوفييتي في المنطقة.

هذا كله يطرح سؤالاً هاماً عن مدى مصداقية إستراتيجية عبد الناصر في استغلال تحرك القوتين الأعظم بين خطى الأمر الواقع والخط الذي يجب عدم تجاوزه كما سبق وأن شرحنا في أول هذا الفصل من الكتاب؟!

كانت إستراتيجيته العسكرية تعتمد على الضغط بالقوة المسلحة لتحقيق غرض سياسي هو تبديل في الموقف الإسرائيلي المتعنت كمحاولة لإستبدال الأرض بالسلام عن طريق توريط الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي في مواقف تهدد بالمواجهة بينهما. إلا أن الأمر انتهى بتمسك الجانب الآخر بالتوفيق بين السيادة ومتطلبات أمن إسرائيل ولو عن طريق إجراءات أمن مؤقتة، أي أنه مع إعادة السيادة المصرية على كامل أراضيها فإنه يلزم بعض ترتيبات الأمن في بعض المناطق مثل تواجد عسكري إسرائيلي في منطقة

تغييرات حقيقية في الموقف السياسي، وبذلك عادت الأمور إلى ما كانت عليه في الأيام الأولى بعد النكسة.

كان العجز عن تحقيق التعادل في ميزان القوى مع إسرائيل هو السبب المباشر لإصدار قرار طرد الخبراء في ٨/ ٧/ ١٩٧٢. إذ ساد الإعتقاد عند القيادة السياسة المصرية أن الإتحاد السوفييتي غير جاد في مساعدتنا للوصول إلى موقف التعادل مع العدو الذي يحتل الأرض. ولا شك أن هذا الإعتقاد كان له نصيب كبير من الحقيقة فقد التزمت الإستراتيجية السوفيتية بتوفير القدرات الدفاعية لمصر مع الحذر الشديد في توفير خفة الحركة ووسائل السيطرة وأساليب الردع، ودفع الإتحاد السوفييتي ثمناً لهذا الموقف إنهيار إستراتيجيته في المنطقة نتيجة لأنه أغفل الربط بين أهدافه في تحقيق النفوذ الإقليمي وبين أهدافنا في التطلع إلى تحرير الأرض، ونتج عن ذلك سقوط هذه المعادلة بعد أن فقدت توازنها ومصداقيتها.

وكان يمكن تضييق الفجوة الناتجة عن تفاوت القوى بين إسرائيل ومصر ولو بطريقة محدودة، لو مارسنا القتال بتخطيط خلاق لإستخدام الإمكانيات المتاحة في كل فروع القوات المسلحة، ولو لم تقتصر إدارة المعركة على مجرد تراشق المدفعية ودفع بعض الدوريات إلى الجانب البعيد للقناة ـ كقول الرئيس عبد الناصر نفسه في مؤتمرات متعددة عقدها مع القادة ـ الأمر الذي أدى إلى أن خسائرنا في حرب الإستنزاف أصبحت أكبر مما يقع بالعدو، مما جعلنا نسارع في قبول مبادرة روجرز الأولى في نوفمبر ١٩٦٩ بينما رفضتها إسرائيل. وفي قبول مبادرة روجرز الثانية تم قبول إيقاف إطلاق النيران في ٨/ ٨/ ١٩٧٠ دون أن نحقق الغرض السياسي في القتال في تلك المرحلة، وهو تبديل الموقف التفاوضي للولايات المتحدة وإسرائيل، إذ ظل هدفهما السياسي كما هو، أي مزج السيادة على الأرض بتحقيق الأمن لإسرائيل، أي تداخل الحدود السياسية مع الحدود الآمنة.

وليس حقيقياً أن قرار الطرد تم بطريقة عفوية، فقد فكر الرئيس السادات في ذلك منذ الأيام الأولى لتوليه السلطة، وليس حقيقياً أيضاً أن الرئيس السادات هو أول من اتخذ ونفذ قرار الطرد، إذ سبقه قرار آخر أصدره وزير الحربية بطرد ثلثي الخبراء معتدياً بذلك على سلطة القيادة السياسية في إصدار مثل هذه القرارات، كما أنه ليس صحيحاً

أن السادات لم يحاول الحصول على مقابل قراره من الجانب الآخر وهو الولايات المتحدة. فقد حاول عدة مرات دون جدوى، إذ بعد أن تثبت الجانب الآخر من النوايا لم يستجب لدفع الثمن، فقد أصبح الموضوع كله رهناً بالوقت مع بعض التصلب والصبر. فقد تأكد الجانب الآخر أن السادات اتخذ قراره فعلاً ومن الصعب أن يتراجع عنه بعد أن اهتزت ثقته في الإستراتيجية القائمة ومن الحليف الذي كان يعتمد عليه.

ولكن هل حقق التواجد السوفييتي بالعتاد والأفراد الغرض الإستراتيجي الذي كنا نطمع أن يحققه لنا هذا التواجد؟ أم أنه كان من الأفضل تجنب هذا التواجد أصلاً حتى لا يطغى غرض إبعاد هذا النفوذ على القضية الأصلية وهي تحرير الأرض؟ هل كان التحرك السوفييتي يصبح أكثر مرونة وجسارة سواء من الإمداد بالسلاح أو في الضغط السياسي لو أنه لم يكن متورطاً بقواته في مسرح العمليات؟ إسرائيل فضلت هذا الأسلوب في تعاملها مع الولايات المتحدة، فهل كان اتباع الأسلوب نفسه مع الإتحاد السوفييتي أفضل وأكثر فاعلية؟.

في رأيي أنه يجب تقييم القرار في إطار الظروف التي تحكمت فيه وقت إصداره فهناك فارق بين أسلوب يتبعه منتصر في المعركة وأسلوب يتبعه منهزم في نفس المعركة... كانت هزيمتنا مروعة وأصبح العدو رابضاً على الضفة الشرقية للقناة وحاجتنا إلى السلاح كبيرة لاستعواض ما فقدناه على أرض سينا والفجوة كبيرة بين مستوى القيادة لدى الطرفين. فلم يكن الإمداد بالسلاح بكاف لتغلبنا على الموقف الصعب الذي وجدنا أنفسنا فيه لعجز القيادة العسكرية عن إستيعاب السلاح والعتاد بطريقة فعالة فلجأنا إلى تواجد المستشارين ثم لجأنا إلى تواجد العتاد بأطقمه وأفراده... ظروف صعبة تجبر على إتخاذ قرارات شاذة.

وشأنه شأن أي قرار، فإن قرار طرد الخبراء السوفييت له مزاياه وعيوبه ولكن ربما يكون النقد الرئيسي له في أسلوبه وتوقيته... كان يمكن أن يتم بطريقة أكثر مجاملة وبالإتفاق مع الطرف الآخر، إذ كان صديقاً رغماً عن سلبيات إعتورت صداقته... وكان يمكن أن يتم في توقيت أفضل تسمح بالمساومة، فقد كان ورقة غالية لو أنه تم في إطار إستراتيجية شاملة توازن بين المصالح العالمية والإقليمية والمحلية.

هوامش الفصل الرابع

١ـ William B. Quandt, Decade of Decisions, Univesity of California Press, Berkley Los Angelos / London 1979, PP. 139.

٢ـ محمد أنور السادات ـ البحث عن الذات ـ المكتب المصري الحديث ١٩٧٨ .

٣ـ وليم كوانت ـ مرجع سابق .

٤ـ محمد أنور السادات ـ البحث عن الذات ـ مرجع سابق .

٥ـ Amin Hewedy, Nasser & the Crisis of 1956, Symposium, Woodro Wilson Center, Washington D.C, Suez: The Crisis & its Consequences, 15,19 Sep 1989.

٦ـ عبد المجيد فريد ـ من محاضر إجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ـ مؤسسة الأبحاث العربيةطبعة ثانية ١٩٨٥ والطبعة الأولى ١٩٧٩ .

ونقل محمود رياض المعلومات التي أوردها في كتابه من البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط من المحاضر التي دونها عبد المحيد فريد في كتابه، لأن كتاب محمود رياض صدر عام ١٩٨٦ بينما صدرت الطبعة الأولى من كتاب فريد عام ١٩٧٩ (المؤلف).

٧ـ كان سفير بولندا قد اعتاد جس النبض بخصوص أي طلبات سوفييتية قبل أن يتقدموا بها، وكثيراً ما طلب هذه التسهيلات ـ ورد ذلك في كتاب محمود رياض السابق ذكره.

٨ـ رداً على ذلك أمدّت الولايات المتحدة الأميركية جيش الدفاع الإسرائيلي بالصاروخ لانس أرض ـ أرض، وهذا يدل دلالة واضحة على أن الصراع الإقليمي كان يتم في جزء كبير منه بالوكالة (المؤلف).

٩ـ أمين هويدي ـ الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٥ ص ١٢٨ .

١٠ـ أثناء رئاستي للمخابرات العامة في تلك الفترة كنا على علم كامل بما يجري على الجانب الآخر من القناة، إذ كنا نستمع إلى البرقيات المتبادلة ونلتقط الأوامر المتبادلة، وكنا نصدر تقريراً يومياً يوضح الموقف على الجبهة بطريقة دقيقة من واقع محادثات العدو.

١١ـ هنري كيسنجر ـ سنوات البيت الأبيض The White House Years ـ مرجع سابق .

١٢ـ كانت الرسالة بتاريخ ١٣/ ١/ ١٩٧٠ .

١٣ـ سبق أن تحدثنا عن القناة السرية التي فتحناها مع المخابرات المركزية أيام رئاستي المخابرات العامة عام ١٩٦٨ والتي تولاها مندوبها يوجين ترون ثم تلاه «نينر Niner». وهذه القناة هي التي استخدمت بعد ذلك بين الرئيسين السادات ونكسون. وكثيراً ما يشير كيسنجر في مذكراته أن ضابطاً مصرياً كبيراً نقل لهم وجهة نظر معينة وهذا الضابط الكبير في الحقيقة مندوب المخابرات العامة المصرية .

١٤ـ اللواء عبد المنعم خليل ـ من أوراق قائد ميداني ـ جريدة الأنباء الكويتية في ١٧/٨/١٩٨٩ .

١٥ـ بصفتي رئيساً للمخابرات العامة في تلك الفترة أمرت بتصوير خط بارليف بعدسات خاصة قوية للوقوف على مدى تأثير ضرب المدفعية على الدشم والملاجيء، وتأكد عدم تأثير ضرب المدفعية عليها واقترحنا استخدام قنابل خارقة. وكنا نداوم التصوير كل أسبوعين ونرفع تقريرنا على شكل «ألبوم» كامل مصور إلى الرئيس ليقف بنفسه على حقيقة الوضع حتى لا تتكرر مأساة ١٩٦٧ ، حيث كانت ترفع التقارير غير الدقيقة عن كفاءة القوات المسلحة وكانت الخسائر التي يتكبدها العدو من المعدات والأفراد خارج الدشم (المؤلف).

١٦ـ محمد حافظ إسماعيل ـ أمن مصر القومي في عصر التحديات ـ مرجع سابق ـ ص ١٥٦ .

١٧ـ هذه إحدى العبارات الشهيرة لكارل فون كلاويزوتز في كتابه On War ولم تصبح هذه العبارة ذات معنى في ظل الأسلحة النووية لأن الحرب مستحيلة إذ معناها فناء العالم واستبدل ذلك بالردع Deterrence أي استخدام أسلحة القتال لمنع القتالَ ولكن في الحروب الإقليمية التقليدية ما زالت العبارة التي أطلقها كلاويزوتز سارية المفعول (المؤلف).

١٨ـ هنري كيسنجر ـ سنوات البيت الأبيض ـ مرجع سابق.

١٩ـ عقب هزيمة ١٩٦٧ كانت هناك مدرستان أيضاً في القيادة السياسية المصرية: المدرسة الأولى ترى الإتجاه الفوري نحو الحل السلمي، فالولايات المتحدة سوف تشجع ذلك حتى لا يتعمق التواجد السوفييتي، وإسرائيل أيضاً سترحب بذلك خوفاً من مواجهة أخرى بعد بناء القوات المسلحة. اما المدرسة الثانية فكانت ترى ألا أمل في حل سلمي إلا من خلال توفر القوة ليس بالضرورة لإستخدامها ولكن مجرد توفرها سوف يقنع الجانب الآخر بحل عادل يعتمد على توازن المصالح فما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة وتغلبت المدرسة الثانية إلا أن الأولى عادت للضغط بقوة بعد رحيل عبد الناصر.

٢٠ـ أمين هويدي ـ كيسنجر وإدارة الصراع الدولي ـ مرجع سابق.

٢١ـ المرجع السابق.

٢٢ـ المرجع السابق.

٢٣ـ Moshe Dayan - Story of My Life - Sphere Books Ltd, 1976, PP 447.

٢٤ـ وليم كوانت ـ أميركا والعرب وإسرائيل ـ عشر سنوات حاسمة ـ مرجع سابق ـ ص ١٥١.

٢٥ـ هنري كيسنجر ـ سنوات البيت الأبيض ـ مرجع سابق.

٢٦ـ معنى ذلك أن محمود رياض كان بالخارج وقت إتمام خطواتها الأخيرة وقام بأعمال وزير الخارجية بالنيابة محمد حسنين هيكل وزير الإرشاد القومي.

٢٧ـ هنري كيسنجر ـ سنوات البيت الأبيض ـ مرجع سابق ـ ص ٥٥٨.

٢٨ـ أمين هويدي ـ الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي ـ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ودار المستقبل العربي بالقاهرة ص ٢٧ .

٢٩ـ أمين هويدي ـ صناعة الأسلحة في إسرائيل ـ دار المستقبل العربي ١٩٨٦ القاهرة ص ١٢ ، أمين هويدي ـ الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ـ دار الطليعة ١٩٧٥ بيروت ص ١٤٦ .

٣٠ـ Seymour M. Hersh Kissinger, The Price of Power, Henry Kissinger in The Nixon White House, Summit Books, New York 1983, PP.402.

٣١ـ محمد أنور السادات ـ البحث عن الذات ـ مرجع سابق .

٣٢ـ كان للسوفييت ١٨ كتيبة صواريخ منتشرة بين أسوان والإسكندرية والقاهرة تم سحب ١٢ كتيبة بقي ٦ كتائب .

٣٣ـ يؤكد وليم كوانت في كتابه Decade Of Decisions أن الأمير سلطان أبلغ خلال محادثاته مع نكسون وكيسنجر أن الأميركيين لن يضغطوا على إسرائيل لتقديم تنازلات إلا إذا تم تصفية الوجود السوفييتي في مصر (عصر سنوات حاسمة ـ ترجمة عبد العظيم حماد ـ دار المعارف ص ٢١٨).

٣٤ـ تمت الزيارة الأولى إلى واشنطن لإجراء الحوار بين حافظ إسماعيل وكيسنجر في فبراير/ شباط ١٩٧٣ بترتيب من المخابرات المركزية. وكان مندوب المخابرات المركزية يوجين ترون في استقبال حافظ إسماعيل في «آرمونك» خارج نيويورك بساعة، حيث أجريت المفاوضات وكان في استقباله أيضاً في باريس أثناء الجولة الثانية للمباحثات في ٢٠/ ٥/ ١٩٧٣ (حافظ إسماعيل ـ كتاب أمن مصر القومي ص ٢٢٤ ، ص ٢٥٣).

٣٥ـ باتريك سيل ـ الأسد ـ الصراع على الشرق الأوسط ـ طبعة ثانية منقحة ـ دار الساقي ٢٦ وبستبورن جروف لندن عام ١٩٨٩ ص ٣٠٧ .

٣٦ـ اتفق كيسنجر وجروميكو على ثمانية مبادىء: إتفاق شامل وينفذ على مراحل، إنسحاب إسرائيل من أراضي عربية احتلت ١٩٦٧ ، تغيير في الحدود بناء على إتفاق اختياري، ترتيبات أمن، إنهاء حالة الحرب وإقامة السلام، حرية الملاحة، اعتراف باستقلال وسيادة دول المنطقة ، حل مشكلة اللاجئين (وليام كوانت ـ أمريكا

والعرب وإسرائيل ص ٢١٣ وقد أيدها كيسنجر في كتابه سنوات البيت الأبيض ـ وهما مرجعان سابقان).

٣٧ـ موسى صبري ـ وثائق حرب أكتوبر ص ٢٦٠ وبناء على ما ذكره حذفت هذه الفقرة عند نشر البيان بناء على طلب رئيس الوزراء.

٣٨ـ المرجع السابق ص ٢١٣.

٣٩ـ من ٨ مارس ١٩٧٢ قال وزير الحربية في كلمة له أمام ضباطه «الناس هنا يلعبون لعبة خطيرة يجب أن ننتبه لها فإسرائيل تريد إستمرار إحتلال العريش وأبو رديس ونحن محرومون من قاذفة مقاتلة قادرة على الوصول إلى عمق إسرائيل، والروس يضحكون علينا كالبلهاء، ونحن نريد الحرب ولكنها ستكون جريمة ولو أنا مكان إسرائيل لا بد أن أدمر القوات المسلحة ولا أقبل أي حل سلمي وحتى دول الإستعمار تريد أن تدمر قواتنا المسلحة ولذا أقول لكم أحذروا أن تدمر قواتنا بعملية إستدراج وقد طلب الروس في حالة إرسال ٢ طائرة تدريب تي يو TU† أن يرافقها ٣٢٠ ضابط روسي ومعهم ٤٠ مترجم، كما طالبونا باتخاذ مرسي مطروح كقاعدة روسية لتصل الطريق إلى الغرب والشرق، وإذا افرطنا في مطروح معناه أننا نفرط في البلد (لواء عبد العظيم خليل ـ من أوراق قائد ميداني ـ جريدة الأنباء في ٢١/ ٨/ ١٩٨٩).

٤٠ـ زيارة رئيس الوزراء إلى موسكو في أكتوبر ١٩٧٢ وزيارة حافظ إسماعيل في فبراير ١٩٧٣ ثم زيارة أحمد إسماعيل بعد ذلك بأسبوعين والتي عقد فيها إتفاق سلاح جديدة.

٤١ـ محمد حافظ إسماعيل ـ أمن مصر القومي ـ مرجع سابق ص ٢٦١. شروط كيسنجر في مقابلته الأولى لحافظ إسماعيل في ٢٦/ ٢/ ١٩٧٣.

الفصل الخامس
قرار الحرب

كل تحرك في الحرب فيه مخاطرة. وعلينا أن نوازن بين الأضرار المحتملة من عدم التحرك وبين الأخطار التي نتعرض لها عند التحرك.

الجنرال روبرت لي
الحرب الأهلية الأميركية ١٨٦١ـ ١٨٦٤

يمكن تعويض النقص في حجم القوات بالسرعة في التحرك كما يمكن تعويض النقص في قوة النيران بالمناورة.

نابليون بونابرت

إذا عبرت أحد الأنهار انطلق بعيداً عنه.

سن تزو

الحذر الزائد يتعارض مع فن الحرب. فللحصول على الأغراض الكبيرة لا بد وأن نقدم على عمل الخطوات الكبيرة.

كارل فون كلا ويزويتز

فن الحرب (الغرض من الحرب ـ الإستراتيجية العليا ـ الإستراتيجية ـ التكتيك) ـ مبادىء الحرب (المحافظة على الغرض ـ العمل الهجومي ـ المفاجأة ـ الحشد ـ الإقتصاد في القوة ـ الأمن ـ خفة الحركة ـ التعاون) ـ إستراتيجية الإقتراب غير المباشر ـ القيادة السياسية والقيادة العسكرية ـ الحرب المحدودة ـ لماذا كانت الحرب محدودة ؟ ـ التخطيط للعمليات ـ التوجيه والتوجيه الإستراتيجي.

من أعقد القرارات التي يتخذها رئيس الدولة قرار إعلان الحرب أو إنهائها لخطورة النتائج المترتبة عليها. وحينما اتخذ الرئيس السادات قراره بالحرب كانت الأزمة قد وصلت إلى قمتها حيث يتحدد مصير الأحداث إما بالتراجع عن الحرب أو الإقدام عليها، ولا شك أن الرئيس السادات حاول جهده لتلافي الدخول في حرب أخرى حتى بالتنازل عن كثير من الأساسيات التي كانت تشكل الإستراتيجية المصرية حتى يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠ يوم تنفيذ قرار إيقاف إطلاق النيران وبعده. ولا شك أيضاً أن الجانب الأميركي ـ وخاصة مجموعة البيت الأبيض وعلى رأسها هنري كسينجر ـ هو الذي يتحمل المسؤولية الأساسية لإندلاع هذه الحرب لإدارتهم الأزمة بطريقة متحيزة لإسرائيل.

وقد كتب الكثير عن حرب رمضان وركز الجميع على ماذا حدث في الحرب ولكن أحداً لم يكتب عن لماذا حدث ما حدث؟ فالبعض قرر بصفة قاطعة انها انتصار كامل والبعض قرر بصفة قاطعة أيضاً أنها هزيمة كاملة، وهذه اتجاهات غير دقيقة في مسائل معقدة تتعلق بالحرب وإدارتها. هذا يدفعنا للتعرض إلى «فن الحرب» في إيجاز كامل ووضوح قدر المستطاع ومن ثم يمكننا تقييم ما حدث ولماذا حدث؟ تقييماً علمياً.

١ ـ فن الحرب(١)

الحرب أداة من أدوات السياسة تتطبع بطابعها. وإدارة الحرب في خطوطها العريضة ما هي إلا سياسة، بل هي السياسة في أعلى مستوياتها وهي فن لا يخضع للقواعد الثابتة، كما يحدث في العلوم المختلفة إلا في إطارها العام. فإدارة الحرب لها مفاهيم ثابتة منذ أيام هانيبال وانتصاره في معركة كاني Canae ولكن الحرب في مستوياتها الصغرى تعتمد أساساً على ظروف متغيرة لا تخضع لقواعد ثابتة وعليها حينئذ أن تتشكل بشكل هذه العوامل كما يتشكل الماء بشكل الإناء الذي يوضع فيه.

حتى القيادة في الحرب موهبة تخلق مع الإنسان يمكن أن تصقلها التجارب والخبرة ولكنها لا تخلقها. فمن المعروف عن فردريك الأكبر أنه كان عازفاً عن الناحية

العسكرية في شبابه يميل إلى الأدب والموسيقى وقد عجز والده فردريك وليام رغم قسوته عليه أن يوجهه إلى إتقان الناحية العسكرية. ولما زادت قسوة والده حاول الهرب إلى إنكلترا بمساعدة اثنين من زملائه وسرعان ما انكشف أمره فأمر فردريك وليام بإعدام زميلي ابنه في حضوره ونفذ فعلاً الحكم في واحد منهما بحضور فردريك الأكبر إذ كان الآخر قد تمكن من الهرب، ونجده حتى بعد أن تولى الحكم بعد والده يهرب من معركة «مولويتز Molloitz» في ١٠/٤/١٧٤١ إذ ظن أنه خسر المعركة بعكس الواقع، واتهم بالجبن وعلى الرغم من كل ذلك فإن فردريك الأكبر نجح في أن يحتل مكانه المرموق في التاريخ كقائد موهوب.

ولم يكن نابليون بونابرت متقدماً في دراسته العسكرية، بل كان وهو ما زال ضابطاً صغيراً في سلاح المدفعية، متآمراً لقلب نظام الحكم، وحكم عليه بالطرد من الخدمةوهو في كورسيكا موطنه الأصلي. وأبعد إلى فرنسا ثم طرد من الجيش مرة أخرى بعد عودته للخدمة لغيابه بدون إذن عام ١٧٩١، ثم قبض عليه عام ١٧٩٤، بعد سقوط روبسبير. وحينها أعيد إلى الجيش عين في إدارة الطبوغرافيا ثم شطب اسمه من كشف الجنرالات العاملين عام ١٧٩٥ لعدم إطاعته الأوامر. وعلى الرغم من ذلك فإن نابليون من أعظم القادة الذين احتلوا مكاناً رفيعاً في التاريخ العسكري.

وكان الجنرال أنطوان هنري جوميني السويسري المولد من موظفي البنوك في فرنسا قبل أن يلتحق بجيش نابليون Grand Armée وتفوق في الخدمة كضابط أركان حرب، حتى اختاره نابليون ضابطاً في هيئة أركان حربه ونظراً للخلاف الشديد بينه وبين رئيس هيئة أركان الحرب عينه نابليون رئيساً لهيئة أركان حرب جيش الجنرال «ناي». ثم ولكفاءته الكبرى عمل في جيش روسيا القيصرية. وترك لنا جوميني «الموجز» وهو من أحسن ما كتب عن فن الحروب.

وكان الجنرال موشيه دايان طالباً في مدرسة الزراعة للبنات في مستعمرة «نحلال». وهي مدرسة كانت قد أنشئت خصيصاً لتعليم المهاجرات الزراعة ثم بعد ذلك إلتحق بالهاجاناة ليبدأ طريق حياة ناجحة في «زاحال» علماً بأن دايان كان قائداً ممتازاً على المستوى التكتيكي، ولكنه فشل في أن يجد له مكاناً رفيعاً على المستوى الاستراتيجي.

والسياسة الحربية فرع من السياسة الخارجية التي تهتم بالحفاظ على مصالح الدولة

وفرضها. وتعمل السياسة الحربية كإحدى أدوات تحقيق ذلك في وقت السلم والحرب. ولذلك فإنهما يعملان باتصال وثيق بينهما على أن تتبع السياسة الحربية السياسة العامة للدولة وتعمل في إطارها.

والغرض من أي حرب هو الوصول إلى حالة سلم أفضل.

والاستراتيجية العليا Grand Strategy هي السياسة في التطبيق، ووظيفتها تنسيق موارد الدولة أو عدة دول لتحقيق الغرض السياسي من الحرب الذي تحدده السياسة العليا للدولة، وهي تقدر المصادر الإقتصادية والقوة البشرية للدولة وتستخدمها لتعزيز استخدام القوة العسكرية، وهي تعنى أيضاً بالعوامل المعنوية وتوزيع الموارد على الأسلحة المختلفة. بمعنى آخر فإنها تعنى بقدرة الدولة، والقدرة هي مجموع القوى المختلفةمن سياسية وعسكرية وإقتصادية.

أما الاستراتيجية فلها تعاريف مختلفة فهي فن إنشاء واستخدام الوسائل الحربية لتحقيق الأغراض السياسية. وهي لا تعتني فقط بتحريك القوات ولكن بتأثير ذلك على استخدام الوسيلة الحربية في القتال (ليدل هارت)، فن استخدام المعارك كوسيلة لتحقيق الغرض في الحرب (كارل فون كلاويزوتيز)، فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة (الجنرال بوفر) فن دفع أكبر جزء من قواتنا إلى النقطة الحاسمة في مسرح العمليات. أما التكتيك فهو استخدام هذه القوات ضد الأغراض المحددة وهو فن استخدام الرجال في الوقت والمكان الحاسمين(جوميني)، هو دفع القوات إلى ميدان المعركة، والتكتيك يسيطر على تحركاتها بعد ذلك، أي أن التكتيك يبدأ حين تنتهي الإستراتيجية (الفريد بيرن). ويعرفها القاموس العسكري الألماني والإيطالي بأنها فرع من فن الحرب يغطي المبادىء العامة للعمليات العسكرية والخطة العامة للحرب. وتحدده الموسوعة البريطانية بأنه الجزء من فن الحرب وإدارة أمور الدولة الذي يعالج النواحي العليا الخاصة بشن الحرب... وعلينا أن نتذكر أنه إذا كانت الإستراتيجية تعمل في محيط الحرب فإن الإستراتيجية العليا تنظر إلى ما بعد الحرب، أي إلى صورة السلام ولذلك فيجب على الإستراتيجية العليا استخدام كل قواها المتاحة للحرب ولكن تبقي على جزء مناسب لإستخدامه في مرحلة السلام.

والتكتيك هو تطبيق الإستراتيجي في المستوى الأقل أو هو استخدام القوات في

المعارك، وهو متغير بتغير العوامل والظروف أو هو كما شبهه سن تزو كثعبان الشاي ـ جان Shuai -Jan إذا ضربته على رأسه هاجمك بذيله وإذا ضربته على ذيله ضربك برأسه وإذا ضربته على وسطه ضربك بذيله ورأسه.

وهناك ثمانية مبادىء للحرب أثبتت التجارب والمعارك صحتها وكثيراً ما ينساها القادة وسط لهيب المعارك فتكون الهزيمة من نصيبهم.

١ـ المحافظة على الغرض Maintenance of the Object وهذا يعني عدم ترك الغرض المحدد حتى وإن تغيرت الخطة، مع التركيز على الفرصة الرئيسية السانحة وقوات العدو الرئيسية وعدم الخضوع لإغراء الاستيلاء على أغراض جغرافية هامة إذ طالما ظلت القوات الرئيسية للعدو سليمة فالخطر قائم.

٢ـ العمل الهجومي Offensive Action

الرغبة في هزيمة العدو معناها الهجوم وإذا بدأ الهجوم فلا بد أن يستمر بكامل الجهد المتاح، مع مراقبة الفرص المناسبة التي إن ظهرت فلا بد من الاندفاع إليها بسرعة، لأن مثل هذه الضربات هي التي تقرر مصير المعارك، واقتناص الفرصة هو لب فن الحرب لأن الفرصة لن تتكرر وإذا حدث اختراق أثناء الهجوم فلا بد أن يتم بعمق ودون توقف أو تردد. فالحركة المستمرة تغير المواقف دائماً أمام العدو والتوقف بعد بداية الهجوم معناه تسليم المبادرة للعدو وتشتيت القوات مع خفض الروح المعنوية وأثناء الهجوم:

أ ـ يجب المواءمة بين الأهداف والامكانيات مع التعامل مع الممكن ولا يصح قضم أكثر مما يمكن مضغه.

ب ـ يستخدم الاتجاه الأقل توقعاً والأقل مقاومة.

ج ـ يتبع خط عمليات يقود إلى أغراض تبادلية فيصعب على العدو تحديد الغرض الذي تريد الاستيلاء عليه كالشجرة تماماً، لا تنتج ثماراً إلا إذا تعددت فروعها.

د ـ لا توجه الضربة إذا كان العدو متنبهاً ولا يجوز تكرار الهجوم على نفس الاتجاه وبنفس الطريقة.

وقبل كل هذا وذاك فلا ينتظر شيء هام إلا بالهجوم فحتى الدفاع النشط لا يقود إلى شيء.

٣ ـ المفاجأة Surprise

عظمة المفاجأة في استغلالها أكثر منها في تنفيذها. وفي رأي فردريك الأكبر لا بد وأن يلبس القائد جلد الأسد وجلد الثعلب بالتبادل. وتعتمد المفاجأة على ثلاثية مترابطة هي السرية Secrecy وتعني التكتم على نوايانا المستقبلية والخداع Deception وهو التصوير الخاطىء للحقيقة. والمفاجأة يمكن أن تحدث دون خدعة، أما الخدعة فلا بد أن تؤدي إلى المفاجأة وأخيراً السرعة Speed وهي غير التسّرع و تعني أن يكون التحرك أسرع من العدو فهي مسألة نسبية. وتتحقق المفاجأة أينما وحيثما يكون العدو غافلاً. وللمفاجأة إذن جناحان: الجناح الأول السرية والخداع وهما يقعان في المجال المعنوي للحرب أي التأثير على عقل القائد، أما السرعة وهي الجناح الثاني فتقع في المجال المادي للحرب. ولذلك فيجب إخفاء الخطط والنوايا عن العدو إلى الوقت الذي لا يمكنه القيام برد فعل مؤثر. وتعتمد السرية والخداع على بعضهما فإذا لم يكن من المستطاع تحقيق السرية يستعاض عنها بالسرعة وإذا استحال العمل بسرعة فلا بد من أن يظل العدو جاهلاً بما سوف يحدث. وإذا بدأت العملية الهجومية، على القائد أن يندفع دون توقف بغض النظر عن المشاكل والعقبات إذ أن شق الطريق هو تحقيق للمفاجأة. فالاندفاع يشل العدو ويجبره على التصرف الخاطىء. ويكمن سر المفاجأة في القدرة على استغلال هذه الأخطاء قبل أن يسترد العدو توازنه، إذن فمن الواجب الاستمرار في إعطاء القوة الدافعة للهجوم لخلق مواقف جديدة متوالية على العدو مواجهتها خارج الخطة الموضوعة. أما إذا فاجأنا العدو في بادىء الأمر ثمّ توقفنا فإنه سوف يسترد رباطة جأشه ويستعيد المبادرة.

وعلى القائد أن يختار بين الحذر والجرأة ولن يكون القائد متميزاً إلا إذا كان جسوراً. فالحذر الزائد غريب عن فن الحرب. وإن نحن كسرنا أحد جناحي المفاجأة وهما السرية والخداع وكذلك السرعة نصبح كالطائر الذي يقف عاجزاً على الأرض حيث يصبح صيداً سهلاً للصياد.

وهناك نوعان من المفاجأة: المفاجأة الاستراتيجية والمفاجأة التكتيكية.

وغالباً ما تحدث المفاجأة الاستراتيجية عند اتخاذ القرار بالضربة الأولى، كما حدث في حرب أكتوبر. إذ أن معناها إعلان الحرب وهي صعبة التحقيق فعلاً في وجود الوسائل الحديثة. ولكنها ممكنة وأهم عواملها إخفاء النوايا أو خداع العدو في حقيقة إجراءاتنا المستقبلية «فإن كنت قادراً على الهجوم أظهر عجزك، وإن كنت على وشك استخدام قواتك لا تبدي نشاطاً، وإن كنت قريباً من العدو دعه يعتقد أنك بعيد عنه، وإن كان العدو أقوى منك إعمل على تجنبه، وإن كان حاد الطباع إعمل على إثارته لتجبره على القيام بعمل طائش، وإن كان يخلد إلى الراحة فاعمل على إقلاقه، وإن كان متجمعاً إعمل على توزيع قواته، وعليك أن تهاجمه حينما لا يكون مستعداً واظهر في الوقت الذي لا يتوقعك فيه». وهذا قول سن تزو وهو يصور القيادة الناجحة أجمل تصوير.

أما المفاجأة التكتيكية فهي التي تحدث في القتال الفعلي ولا بد أن يعتاد القادة في كل المستويات على خداع العدو ومفاجآته وتنمية هذه الغريزة لديهم باستمرار.

وأهم ما يحقق المفاجأة تركيز الضربات على نقط الضعف في قوات العدو أو استغلال أخطائه. وعادة ما تكون نقاط الضعف في «مفاصله» أي أماكن اتصال القوات مع بعضها البعض أو من الأجناب أي الأجنحة أو من الخلف وبذلك يتحقق مبدأ الإقتصاد في القوة. فالهجوم على النقطة الضعيفة أكثر حسماً من الهجوم على النقطة القوية. وإذا كان الهجوم الناجح يتطلب خفة الحركة للقوات، والسرعة في المناورة والحشد أمام النقاط الحاسمة فإن المفاجأة هي التي تحقق ذلك.

وحرمان العدو من مفاجأة قواتنا يحتاج من القائد أن يسأل نفسه عدة مرات في اليوم الواحد: ماذا أفعل لو وجه العدو ضربة ما في المواجهة؟ ماذا أفعل لو وجه العدو ضربة في الأجناب؟ وماذا يقصد العدو بالضربة التي يوجهها؟ وإذا لم يحصل القائد على إجابة مطمئنة عليه أن يصحح نفسه. وحذار من ترك فجوات بين القوات وحذار أن تهمل مراقبة كل شبر على شواطىء الأنهار حتى لا يتسرب العدو منها إلى المؤخرة إلا إذا تركت الفجوات عمداً لتعمل كمصيدة يدخل فيها العدو ثم يضرب.

٤ ـ الحشد Concentration

هذا المبدأ هو مجمل فن الحرب. ويعني حشد قوات أكبر من العدو في النقطة

الحاسمة. ويصيغ نابليون هذا المبدأ في الآتي: «يمكن اختصار مبادىء الحرب في مبدأ واحد وهو تجميع حشود أكثر من العدو في نقطة واحدة». فنشر القوات على مواجهات كبيرة على حساب تقوية العمق سواء في الدفاع أوالهجوم عمل خطير إذ أن هذا سوف يكون على حساب الحجم المناسب لقوات الاحتياط التي يجب الاحتفاظ بها دائماً. فأذا حاول القائد أن يكون قوياً في كل مكان سوف يصبح ضعيفاً في كل مكان. ومعنى الحشد الأكبر هو حشد قوة النيران وليس فقط الأفراد.

والحرب إذن عبارة عن الحشد ضد الضعف في النقطة الحاسمة. وهذا يتوقف ليس فقط على حشد قواتك بل أيضاً على توزيع قوات العدو والذي يتوقف بدوره على انتشار قواتنا إنتشاراً متوازناً ، فانتشارنا وانتشاره ثم حشدنا أمام النقطة الحاسمة التي نتفوق فيها هو تفسير دقيق لهذا المبدأ ولذلك فإن الحشد المضمون يكون صورة للانتشار المحسوب.

والنقطة الحاسمة التي يتم الحشد في مواجهتها، لا بد وأن تكون ضعيفة ولكن لكونها حاسمة فإن العدو يعرف ذلك أيضاً ويعمل على تقويتها. ولذلك فالقيام بمجهود أو مجهودات فرعية بقوات مناسبة في أماكن أخرى تجعله يوجه حشوده إلى هذه الأماكن فتقل حشوده في المنطقة الحاسمة ولذلك وأنت تحشد قواتك أمام النقطة الحاسمة لا بد وأن تعمل في نفس الوقت على إضعافها. فالتحرك إليها لا بد وأن يكون في الاتجاه الأقل مقا ومة.

وفي الدفاع لا يمكن تحقيق هذا المبدأ باحتلال المواجهة الواسعة كلها بالقوات كما حدث في الدفاع عن قناة السويس بواسطة القوات المسلحة المصرية. لأن هذا الأسلوب يجعل الخط هشاً والعمق بسيطاً والاحتياطي قليلاً. ولذلك فضلت إسرائيل أن يكون دفاعها شرق القناة على شكل نقط حصينة بقوات قليلة كونت خط بارليف. أما احتياطيها التكتيكي فكان إلى الخلف واحتياطيها الاستراتيجي فكان إلى الخلف أكثر. ولا يمكن أن يتم الهجوم على مواجهات واسعة لأن هذا سوف يقلل بل ويقضي على القوة الدافعة للتحرك ويعطي الفرصة للعدو لحشد قواته في أي مكان إما بالإلتفاف حول الأجناب أو الاختراق من الوسط وعمليات الاختراق والالتفاف عمليات عادية ومتوقعة وليس محاولة نشر القوات خوفاً من ذلك هو العلاج لها ولكن العلاج هو في

الاحتفاظ الدائم بالاحتياط القومي ليتحرك فوراً لمجابهة هذه المواقف.

ولا يجوز أن يغيب عن ناظرنا في أي وقت من الأوقات أن القوات الرئيسية للعدو وليس الأغراض الطبوغرافية هي الغرض الكبير الذي يحدد إجراءاتنا. فبقاؤها سليمة فيه خطورة مؤجلة ولكنها أكيدة. والاستيلاء على الأغراض الطبوغرافية فيه انتصار سريع ولكن الاحتفاظ بها ليس مؤكداً في المدى البعيد طالما بقيت قوات العدو الرئيسية سليمة، ولذلك فالغرض الأسمى للضربات الجوية أو الصاروخية أو المدفعية لا بد وأن يكون موجهاً بطريقة مباشرة إلى قوات العدو الرئيسية وضرب منطقة خطوط المواصلات.

٥ ـ الاقتصاد في القوة Economy of Force

ليس معنى الاقتصاد في القوة هو الاحتفاظ بالقوات في الخلف دون استخدامها في الوقت والمكان المناسبين. ولكنه يعني أن يكون العائد مساوٍ تماماً لما خصص له. والاقتصاد في القوة لا يتم بالحسابات الرقمية لأقل عدد يمكن أن يفوز بالمعركة، ولكنه يعني التأكد من أن كل فرد يشترك بأقصى جهد في القتال. ويراعى لتحقيق هذا المبدأ أن يتم انتشار القوات واستخدامها بطريقة تبقي على الحشد المناسب أمام النقطة الحاسمة. ولا شك أن القيادة الماهرة يمكن أن تحقق ـ بحسها وخبرتها وقدرتها ـ هذه المعادلة الصعبة للموازنة بين مجموع القوات المخصصة للجبهة وبين القوات المناسبة لتوجيه الضربة الحاسمة أمام النقطة الحاسمة، وبين القوات التي يحتفظ بها في الاحتياط. ويمكن أن نسميها بالمشكلة ذات الأبعاد الثلاثة أمام القائد. وليس الاحتفاظ بأكبر قوة من الاحتياط دون استخدامها في الوقت والمكان المناسبين من الاقتصاد في القوة في شيء، ولكنه في الواقع إنقاص للجهد المتاح الذي يمكنه الحسم تبعاً لتطور الأحوال فلا يجوز للقائد التردد لحظة واحدة في استخدام الاحتياطي أو جزء منه إذا دعت تطورات الموقف إلى ذلك، ولكن عليه أن يلاحظ مبدأين هامين:

أ ـ أن تجبر العدو على استخدام احتياطيه قبل أن يقوم هو بذلك وإن ساعدته الظروف لتحقيق ذلك سوف تصبح لديه اليد العليا.

ب ـ أن يعيد تكوين احتياطيه في الحال وتعزيزه بقوات يسحبها من قطاع آخر أو بقوات جديدة تحسباً للتطورات غير المنظورة.

وسوف نلاحظ أن الجنرال جونين قائد المنطقة الجنوبية قبل ثغرة الدفزوار كان يصرعلى سحب الاحتياط المدرع الموجودخلف جبهة الجيش الثاني أو إلى الضفة الشرقية ثم يدفع قواته إلى الشاطىء الغربي بعد ذلك، وسوف نتحدث عن ذلك بالتفصيل فيما بعد.

ومن الاقتصاد في القوة ألا يعطي الجيش المنهزم فرصة ليعيد تنظيم قواته فالفرصة الضائعة لا تعوض وعلينا فرض مواقف جديدة متتابعة أمام العدو لنواجهه بمشاكل متتالية، ولن يتم ذلك إلا بخلق التوازن بين القوات التي توالي ضرباتها وبين القوات التي تحت اليد في الخلف والتي تعطي القوة الدافعة للعمليات.

٦ ـ الأمن Security

من العبث التفكير في الحصول على الأمن بالدفاع السلبي ومحاولة تغطية كل شبر في المواجهة أو بالحذر والتردد. «فالذي يحاول تأمين كل شيء لا يؤمن أي شيء» كما قال فرديريك الأكبر والجنرال فوش. والأمن الاستراتيجي لا يتحقق إلا بالحصول على المبادأة لفرض إرادتنا على العدو ولن يتم هذا إلا بالهجوم على الرغم مما في ذلك من مخاطرة، لأن الحرب في طبيعتها تحتم المخاطرة. وعدم استغلال الفرصة المتاحة بدعوى تأمين القوات فيه التهديد الأكبر لأمن قواتنا، فمثلاً عند عبور الأنهار فأن أسوأ ما يرتكبه المهاجم من حماقات هو القيام بعدة عمليات عبور حقيقية من عدة نقاط. إلا إذا كانت هذه النقاط متقاربة من بعضها بشكل يسمح بتوجيه ضربة واحدة مشتركة وإذا نجحنا في العبور في مواجهة مناسبة ـ أي ليس بطول النهر ـ فمن الواجب الاندفاع بعيداً عن النهر إلى مسافات معقولة وحذار ـ من العبور ثم التوقف بالقرب من المانع المائي. وفي حالة الدفاع عن أي مانع مائي لا يجوز ـ بدعوى تحقيق الأمن ـ نشر القوات على كل النهر لمنع العدو من اختراقه، فهذا خطير جداً، وبدلاً من ذلك علينا مراقبة النهر ثم نضرب العدو حينما يعبر إلينا. ومن تعليماته للقادة ذكر فريدريك الأكبر عن عبور الأنهر «ما لا يمكن أخذه بالقوة يؤخذ بالحيلة، وفي عبور الأنهار لا بد من تغطية مكان العبور الرئيسي بعبور مخادع في أماكن أخرى لجذب قوات العدو إليها وحينما يلتهم الطعم أعبر وأحفر وأقيم رأس الكوبري على الجانبين. ومواجهة العبور لا تزيد عن ٨ ميل مع بذل كل الجهد لتحديد الأماكن المحتلة لعبور العدو، ومن ثم تؤمن هذه الأماكن مع تجهيز قوات لحراسة الشاطىء خاصة بالليل مع تقسيم الشاطىء إلى

قطاعات يحرسها حراس يبلغون عن أي عبور معادي حتى يتحرك الاحتياط للقضاء على المحاولة.

٧ ـ خفة الحركة Mobility

وهي لا تعني بالضرورة السرعة ولكنها تعني القدرة على الحركة تحت العوامل المختلفة. ويساعد على تحقيق هذا المبدأ بساطة الخطة الموضوعة والمرونة في مواجهة المواقف المختلفة وتقصير سلسلة إصدار الأوامر والاستكشاف الجيد والمعلومات الدقيقة.

والقدرة على نقل الاحتياجات خلال منطقة خطوط المواصلات تحقق خفة الحركة للرأس المقاتل، وخفة الحركة تحقق مبدأي المفاجأة والحشد. والقيادة الفذة التي لديها القدرة على مواجهة المواقف الفجائية بخطط بسيطة مرنة وأوامر واضحة أكبر عامل لتحقيق خفة الحركة.

٨ ـ التعاون Co-Operation

والتعاون مبدأ هام سواء كان بين الأسلحة المختلفة أو بين القوات المتعددة. هذه هي المبادىء الثمانية المتفق عليها، والبعض يزيد عليها مبدأ حرية الحركة والبعض يضيف عليها المطاردة Persuitوعلى أي حال فإنها مبادىء لا يجوز إغفالها عند التخطيط للحرب أو عند خوض المعارك.

استراتيجية الاقتراب غير المباشر Strategy Of Indirect Approach

هذا الموضوع هام جداً لتقييم ما حدث ولماذا حدث لأنه يتعلق بالاستراتيجية التي يتخذها العدو الاسرائيلي كعقيدة اعتنقها منذ حرب ١٩٤٨ وما زال يعتنقها وهي استراتيجية الاقتراب غير المباشر.

والنظرية قديمة للغاية ذكرها سن تزو في كتابه عن فن الحرب واتبعها القادة العظام واشتهر بها نابليون في معظم معاركه. إذ كان يستخدم قوة لتثبيت العدو في موقعه، ثم يقوم بمعظم قواته بحركة التفاف ليصل إلى خطوط مواصلاته. ولكن ربما كان ليدل هارت هو أول من أوضحها ووضع قواعدها المادية والمعنوية ليعتنقها الجيش الاسرائيلي بعد ذلك كما سوف نرى.

فالحرب كلها تتلخص في النجاح في الوصول إلى موقف استراتيجي مميز يكفل السيطرة على الحوار حول مائدة المفاوضات أو كسب الحرب إذا استمرت أو بدأت من جديد. ومثل هذه الحركة التي تحقق ذلك لا بد وأن تحدث إرباكاً للعدو وتجبره على تغيير مواجهته، وتفتت قواته الرئيسية وتعزلها، وتهدد مصادر تموينه وخطوط انسحابه إلى مواقع أخرى في الخلف. وأفضل تحرك يحقق هذه الأغراض هو التحرك الذي يصل إلى مؤخرة العدو ويقطع خطوط مواصلاته. ونقطة القطع هذه تحدث تأثيراً أسرع كلما كانت قريبة من جبهة القتال ولكن تأثيرها يكون أحسم كلما كانت أقرب إلى قاعدة التموين أو خطوط المواصلات في العمق. والسبب في تأثيرها الأكيد يرجع إلى الارتباك الذي تحدثه في معنويات القائد الذي سيسيطر عليه الشعور بالموقف السيء الذي أصبح فيه وأن عليه أن يغير مواجهته ليواجه مؤخرته أو أجنابه. مثل هذا التغيير في الإتجاه يخل توازن قواته، لهذا السبب، عند تهديد مؤخرة العدو يفضّل الهجوم على المواجهة. إذ أن مثل هذا التحرك الأخير يثبت اتزان العدو مادياً ومعنوياً، ويزيد من قدرته على المقاومة، وحتى لو اضطرته الظروف إلى الانسحاب فإنه سوف يكون قادراً على الانسحاب نحو قاعدته دون تهديد مؤخرته.

ولكن التحرك غير المباشر إلى مؤخرة العدو لا يعني الا جزء من استراتيجية الاقتراب غير المباشر. فالاستراتيجية غير المباشرة ليست بهذه السهولة، إذ لا بد من توجيه ضربات للإرباك غرضها حرمان العدو من حرية التصرف مادياً ومعنوياً. فمن الناحية المادية تجبر هذه الضربات العدو على توزيع قواته على مواجهة واسعة وتمنعه من التدخل في تحركاتنا. أما من الناحية المعنوية فإن هذه الضربات تخدع القائد المعادي وتربكه.

وسوف ننقل ما كتبه الجنرال يادين رئيس أركان حرب جيش الدفاع الاسرائيلي عن هذه الاستراتيجية التي طبقها في حرب ١٩٤٨، والتي ما زال العدو يعتنقها حتى الآن(٢).

فالمشكلة التي تواجه أي تخطيط استراتيجي أو تكتيكي ـ لحد ما ـ مشكلة مزدوجة. فعلينا أن نمنع العدو من التحرك بمبادىء معقولة من جانب، وعلينا في نفس الوقت أن نقوم باستغلال هذه المبادىء لتيسير الحصول على أهدافنا وأغراضنا.

وأي مبدأ بواسطة العدو لا بد وأن يصبح هدفاً لبراعة مخططي استراتيجيتنا. فلمواجهة تطبيق مبدأ المفاجأة يلزم نشاط مكثف من عناصر المخابرات، ولمواجهة مبدأ المحافظة على الغرض تنفذ هجمات تشتيتية استراتيجية وسيكولوجية وسياسية، ولمواجهة مبدأ الاقتصاد في القوة، توجه هجمات على خطوط المواصلات ومراكز التشويش في الخلف لجذب قوات العدو نحوها وتشتيتها، ولمواجهة مبدأ التعاون أضرب خطوط التموين، ولمواجهة مبدأ الحشد توجه ضربات جوية وبرية للتشتيت، ولمواجهة مبدأ الأمن أو التعرض أو خفة الحركة تنفذ نفس الخطوات السابقة مع تعزيز الاندفاع التعرضي.

وعند التخطيط لأي عمليات لتنفيذ الأغراض السياسية العسكرية المحددة بواسطة الحكومة، يجري تنسيقها مع عمليات ثانوية وتشتيتية مع ملاحظة تطبيق مبادىء الحرب تطبيقاً كاملاً، بحيث يمكن ضمان نتيجة المعارك حتى قبل خوضها وبذلك أصبح حديث كلاوزويتز عن أن «النصر ثمنه الدماء» لا يهمنا، وقد ولى تقريباً عصر الهجوم بالمواجهة وأصبح فن التكتيك مركزاً على الحصول على الأغراض بتطويق الأجنحة أو الوصول إلى المؤخرة، ويمكن تطبيق ذلك على التحركات الاستراتيجية أيضاً باتباع استراتيجية الاقتراب غير المباشر ـ والتي طورها ليدل هارت ـ على نطاق واسع وبطريقة أكثر تعقيداً، ولتطبيق ذلك علينا أن نحقق الآتي:

- قطع خط مواصلات العدو لشله.
- قطع وسد خطوط انسحابه للخلف لتحطيم ارادته وروحه المعنوية.
- ضرب مراكزه الادارية وإرباك مواصلاته لقطع الاتصال بين عقله وأعضائه.

وتطبيق هذه الاجراءات الثلاثة تأكيد لقول نابليون «إن السر كله في فن الحرب يقع في السيطرة على خطوط المواصلات» وتعزيزاً لقول ليدل هارت عندما تحدث عن الغرض الاستراتيجي ومسؤولية المخطط الاستراتيجي «الغرض الحقيقي ليس في البحث عن المعركة ولكن في البحث عن موقف استراتيجي مناسب تماماً، بحيث إن لم يصل بنا إلى حسم الموقف فإن الاستمرار فيه يحقق لنا ذلك بطريقة مؤكدة». وفي هذا تحقيق لإرباك العدو بالثلاثية التي شرحناها سابقاً. ومن المعروف أن سرعة التأثير الناجم عن

قطع خطوط المواصلات وسد خطوط الانسحاب، تتناسب تناسباً عكسياً مع مسافة موقع القطع في الجبهة التي بدأت منها حركة الاقتراب غير المباشر. فكلما اقتربت نقطة القطع من القوة الرئيسية للعدو كلما كان التأثير أسرع وكلما بعدت إلى الخلف في اتجاه قواعد العدو كلما كان التأثير أحسم ولذلك فحساب هذه المسافة بالنسبة للعوامل الخارجية ـ مثل تدخل الأمم المتحدة ـ أمر واجب ويحتم أن يكون مكان القطع في عملياتنا قريباً من الجبهة حتى تكون النتيجة أسرع.

وكما رأينا فإن غرض أي عملية هو القضاء على مقاومة العدو باستغلال أقصى ما يمكن من عاملي الحركة والمفاجأة، لإرباك العدو وإجباره على تغيير خططه ومواجهته وعزل قواته وتهديد إمداداته ويلزم ـ جنباً إلى جنب مع تحرك القوات إلى المؤخرة ـ تخصيص قوات لتثبيته وجذب أنظاره عن الاتجاه الأصلي لتحركنا وكلما كان حجم هذه القوات كبيراً كلما كان التحرك إلى المؤخرة أسهل وأجدى حتى بأحجام صغيرة.

ولقد ذكرت في كتابي «أحاديث في الإستراتيجية»[٣] ناقداً خطتنا الدفاعية في سيناء وعدم اتباعنا لاستراتيجية الاقتراب المباشر ما نصه «إن الغرض الأساسي من أي تحرك هو إرباك توازن العدو بإجباره على تغيير مواجهته وعزل قواته وتهديد خطوط إعاشته ومناطقه الإدارية مما يجعل القائد المضاد يشعر بأنه وقع في مصيدة فيتداعى نفسياً ويصبح كالكتلة الجامدة التي لا روح فيها، والتقدم غير المباشر هو حل غيرمباشر لتحقيق الغرض وهذا نذير لتلك العقول التي تتجه بعناد إلى كمية الأسمنت والحديد لتقيم بها مواقع محصنة يمكن للعدو أن يتفاداها بالتقدم غير المباشر. . وسأكون صريحاً مرة أخرى وأضرب مثلاً بالقوات الإسرائيلية في أواخر أيام حرب ١٩٤٨، فهل نذكر معركة التبّة ٨٦ حينما وجه اليهود ضربتهم إليها وهم يقصدون في الحقيقة الاستيلاء على العريش. كانت التبّة ٨٦ كالطعم وركزنا كل جهودنا لمنع العدو من الاستيلاء عليها، بينما كانت قواته الرئيسية تتجه إلى العريش للاستيلاء عليها لعزل كل قواتنا في الشمال. . كان اهتمامنا منصباً على الناحية التكتيكية التي لا تكسب حرباً ومنصرفين عن الناحية الإستراتيجية.»

في ضوء هذه المفاهيم علينا أن نبحث عمّا حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣؟ ولماذا حدث ما حدث في إطارها؟

٢ـ قرار الحرب

القيادة السياسية والقيادة العسكرية:

قرار الحرب قرار خطير لا يمكن تقييمه إلا في الظروف التي اتخذ فيها. لأن أي قرار يتعامل مع واقع مجسد. وقرار الحرب دائماً ينظر إلى شكل السلام الذي يلي اشتعالها. ولذلك فهو قرار سياسي تصدره القيادة السياسية إلى القيادة العسكرية لتنفيذه بالطريقة التي تختارها، مع احترام رغبات القيادة السياسية التي تريدها والقيود التي تفرضها. وإذا رأت القيادة العسكرية أنها غير قادرة على القيام بما هو مطلوب منها، عليها أن تتنحى قبل أن تنحى، وبمجرد قبول القيادة العسكرية قيامها بالمهمة تصبح مسؤولة مسؤولية كاملة عن تنفيذها. فإلحاق القيادة العسكرية بالقيادة السياسية أمر واجب. فإذا كانت السياسة عمل عقلي فإن القوات المسلحة أداتها، وعلى القيادة السياسية أن تطلب من قواتها المسلحة ما تستطيع تقديمه تبعاً للامكانيات المتاحة. ولذلك فواجب على السياسة أن تعرف بدقة، كفاءة وقدرة الأداة التي تستخدمها ولذلك نجد ان الرئيس محمد أنور السادات ذكر في توجيهه إلى القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول أحمد إسماعيل بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٧٣، وهو يحدد له الهدف الاستراتيجي الذي تتحمل مسؤوليته القيادة السياسية أن مهمته «تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي وذلك عن طريق عمل عسكري حسب إمكانيات القوات المسلحة. . .»[٤] وليس صحيحاً أن الدولة لا يمكنها خوض الحرب إلا في حال تفوقها العسكري الكامل أو في حال ميل توازن القوى لصالحها. لأنه كما يقول كارل فون كلاوزويتز: «فإن الجيوش متساوية تقريباً في التسليح والعتاد والتدريب أو يمكن أن تتساوى في ذلك ـ ولا تختلف أسوأ الجيوش عن أفضلها كثيراً في هذا الصدد ويتبنى القادة نفس الآراء والأساليب لدرجة تجعل من الصعب تفوق جيش على آخر إلا إذا تميز أحد الجيشين بقائد موهوب يجعل من جيشه متمرساً على خوض الحرب». وبالطبع من الأفضل خوض الحرب وتوازن القوى في جانبنا، ولكن العكس لا يعني عدم خوضها خاصة فيما يتعلق بالأهداف الوطنية وتحرير الأرض والحصول على الاستقلال، أو إذا كانت احتمالات المستقبل تؤكد أن وضع الدولة سوف يزداد سوءاً مع مرور الزمن وعلى الدولة ـ في هذه الحالة ـ الاستفادة من الوضع الراهن السيء قبل أن يتعذر عليها ذلك في المستقبل في أوضاع أكثر سوءاً، وعليها أن تهاجم لا لأن الهجوم سوف يقدم لها ميزة محققة، بل لأنها مضطرة إلى ذلك

للوصول إلى الحل النهائي. فإشعال خط الأمر الواقع ـ كما سبق أن ذكرنا ـ يحرك الأوضاع السيئة التي يحاول العدو فرضها وتحويلها إلى أمر واقع وذلك بخوض الحرب المحدودة.

وكانت حرب ١٩٧٣ نوعاً من الحروب المحدودة تبعاً للامكانيات التي كانت متوفرة وهي حرب عادلة وواجبة لأن تأجيل خوضها ـ كما قال الرئيس السادات ـ سيعرض الحقوق الوطنية للتآكل.

الحرب المحدودة: (٥)

عندما تحتم الظروف مواجهة عدو لديه التفوق ويميل ميزان القوى لصالحه، فإن القيادة السياسية تقوم ـ بلا تردد ـ على خوض حرب محدودة كأن تحدد للقوات المسلحة هدفاً مباشراً قد يكون احتلال مساحة من الأرض، مع مراعاة أن تكون في طاقة الوسائل المتيسرة لتحريك موقف متجمد أو للمبادلة به بأهداف سياسية على مائدة المفاوضات.

وقد حتمت علاقات القوى داخل النظام العالمي السائد أن تكون الحروب الإقليمية محدودة لأن الدول المركزية هي التي تتحكم في انتقال السلاح والتكنولوجيا إلى الدول الهامشية، وعن طريق هذا التحكم أصبح تحقيق الأمن الكامل مستحيلاً وأصبح البديل الآخر هو الأمن المتبادل فالسياسة هي فن الممكن.

والحرب المحدودة حرب سياسية أكثر منها أي شيء آخر. فهي لا تهدف إلى التدمير الشامل بقدر ما تهدف إلى تحقيق نتائج سياسية بإيجاد صلة بين القوة المستخدمة والأغراض السياسية المستهدفة، ولذلك فالغرض الأساسي منها هو التأثير على إرادة الخصم لتليينها وليس تدميرها وذلك تمهيداً للحصول على الأغراض المستهدفة التي لا بد وأن تتصف بالاعتدال. ولذلك فالحروب المحدودة تعمل بآلية محكمة لتنسيق الأغراض السياسية مع الأهداف الحربية تترجم إلى اتفاقيات تعبر بدقة عن قوة الموقعين عليها وتجسد بأمانة كاملة حالة القوات الفعلية في مسارح العمليات الحربية.

والحرب المحدودة تحتاج في إدارتها إلى مهارة خاصة من القيادة السياسية لأنها تخضع لتطورات وتداخلات معقدة تسيطر فيها العوامل النفسية على ما عداها من عوامل، وتهدف الإدارة السياسية للحرب المحدودة إلى استمرارها لصالحنا إلى أطول وقت ممكن. وإن توقفت لا بد وأن نكون في حال أفضل مما كنا عليه عند بدايتها وإن لازمنا سوء الطالع، تكون الهزيمة محدودة على قدر الامكان. وعلى ذلك فاستراتيجية الحرب

المحدودة تهدف إلى خلق ضغوط مناسبة يمكن استثمارها سياسياً مما تحتاج إلى مرونة كاملة، وإلى بناء مناخ أفضل للتحرك السياسي أثناء وبعد القتال مما يحتاج إلى ذكاء لماح، كما يهدف أخيراً إلى السيطرة على المواقف المتغيرة والرأي العام مما يحتاج إلى شجاعة وإقدام.

والانتصار الشامل في مثل هذه الحروب المحدودة أصبح مستحيلاً. وليس معنى الانتصار ـ في ظل النظام العالمي القائم ـ الحصول على كل شيء أو لا شيء، ولكنه يعني جزءاً من المكاسب وجزءاً من الهزائم، ولذلك لا بد من استغلال الوقفات بين المعارك لإجراء المفاوضات حتى لا ينهار الموقف أو يصبح أكثر تعقيداً. وهذا يستدعي ضرورة المحافظة على فتح القنوات للاتصال بين الأعداء والأصدقاء على حد سواء، كالقناة الخلفية التي أنشأناها بين المخابرات العامة والمخابرات المركزية الأميركية والتي تحولت لتكون وسيلة اتصال بين رئاسة الجمهورية في القاهرة والبيت الأبيض كما سبق أن أوضحنا. وبمعنى آخر تدور هذه الحروب على طريقة «قتال قتال ـ كلام كلام أو Talk Talk, Fight Fight» فليس معنى الكلام توقف القتال وليس معنى القتال توقف الكلام.

ويجب أن نتحرر من الانطباع التقليدي عن الحرب المحدودة. إذ أنها تعني أولاً وآخراً القيام بالمساومات المحسوبة تحت شعور بالخوف المتبادل عند الأطراف من أن تنفلت الحرب المحدودة إلى تصعيد غير محسوب. هذا الخوف المتبادل من التصعيد هو الضمان لاستمرار تقييدها ورسالة للأطراف بحتمية قبول إعطاء تنازلات عن طريق التفاوض المباشر أو غير المباشر للوصول إلى حل. علماً بأن الحرب المحدودة لا تحل كل المشاكل القائمة ولكنها تؤدي بطريقة آلية إلى السلام على أساس تحقيق الأغراض الناقصة تجنباً لحدوث الكارثة، وعلينا أن نتذكر قول البرنس مترنيخ «في الإمكان ردع العدوان عن طريق التهديد باستخدام القوة ثم مزج هذا التهديد بالمفاوضة».

والحرب المحدودة إذن هي الاختيار المعقول ـ إذا أجبرنا على خوضها ـ لا لتحقيق السلام الكامل بمعنى تحقيق كل أغراضنا كاملة ولكنها اختيار وسط بين الانتحار إن خضنا حرباً شاملة أو مطلقة لا تتوفر إمكانياتها وبين الاستسلام الذي يترتب على عدم ممارستها مما يحتاج إلى مهارة نفسية وسياسية وعسكرية الأمر الذي يزيد من تعقيدها عند

الممارسة. فالانتحار أو الاستسلام ليستا وسيلتين مرغوبتين للحفاظ على مصير الأمم.

ولكن علينا تجنب أن تكون الحرب محدودة أكثر من اللازم، كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣. فهي حرب ذات معركة واحدة انتقلت فيها قواتنا من غرب إلى شرق القناة وتوقفت في انتظار العدو، في وضع لا يرتكز إلى أي من مبادىء الحرب. علاوة على أن الحذر الكامل ليس بحرب ومن الخطأ اعتماد الحرب المحدودة على عوامل حربية بحتة ولكن لا بد وأن نضع في اعتبارنا العوامل النفسية والتحركات الدبلوماسية والمصالح العالمية مع التمسك بمبادىء الحرب المعروفة لأنها ـ أي الحرب المحدودة ـ هي حرب إقليمية في ظاهرها ولكنها حرب إقليمية عالمية وبالوكالة في حقيقتها تلعب فيها الولايات المتحدة ـ كالظروف التي اشتعلت فيها حرب ١٩٧٣ ـ دور رئاسة فرق المطافىء التي تمد بالعربات وخراطيم المياه ومواد الإطفاء، وتترك لاسرائيل بصفتها أحد اللاعبين استخدام هذه الوسائل للمصلحة المشتركة بينهما.

ويقول ليدل هارت: « قد ترى الحكومة أن العدو لديه التفوق الحربي العام أو المحلي وفي هذه الحالة عليها أن تتبع استراتيجية محدودة طالما يتعذر عليها القضاء على قوات العدو وتدميرها، وعلى الحكومة أن تفاضل بين الانتظار حتى تتعادل موازين القوى، إما بدخول حلفاء لمعاونتها في الحرب أو بنقل قوات من ميادين أخرى لتعزيز الموقف وإما خوض حرب محدودة بالاستيلاء على مساحة من الأرض كوسيلة مساومة عند المفاوضات، فإذا صممت الحكومة على اتباع هذه الاستراتيجية فعلى القائد العسكري الإلتزام بها لأنه إن تجاوز هذه الحدود يسيء إلى السياسة العليا، لأن سياسة الحرب ذات الغرض المحدود يحتاج إلى استراتيجية ذات أغراض محدودة» (٦).

ولم يكن الوصول إلى قرار بشن حرب محدودة سهلاً. إذ كانت الفكرة تواجه اعتراضات ليست بالهينة داخل قمة المؤسسة العسكرية كان يتزعمها الفريق محمد صادق وزير الحربية. وقد أعلن عن موقفه صراحة في اجتماعه مع القادة في ٨/ ٣/ ١٩٧٢ حيث قال: «الناس هنا يلعبون لعبة خطيرة يجب أن نتنبه لهم وهم يحاولون الوقيعة بيننا وبين الشعب فأحذروا هذا. فالجو خطير ونحن مسؤولون أمام الله عن مصر وكل ما أقوله صادر من قلب كل نقطة فيه متجهة إلى الله ومركزة في سبيل مصر، فإسرائيل تريد استمرار احتلال العريش وأبورديس ونحن محرومون من

قاذفة مقاتلة قادرة على الوصول إلى عمق إسرائيل والروس يضحكون علينا كالبلهاء. حتى الحرب الإلكترونية يحصل عليها تشويش ونحن نريد الحرب ولكنها ستكون جريمة. ولو كنت مكان إسرائيل لا بد وأن أدمر القوات المسلحة ولا أقبل أي حل سلمي. حتى دول الاستعمار تريد أن تدمر قواتنا المسلحة. ولذا أقول لكم احذروا أن تدمر قواتنا المسلحة بعملية استدراج ونحن أقوياء وقادرون على الدفاع عن مصر، لذا يجب أن نحافظ على القوات المسلحة فهي أثمن ما في مصر ومن يريد أي مطامع لينتظر الزمن فسيعطيه الزمن ما يشاء. كرامتكم وكرامة جنودكم من كرامتي فلماذا نحن أذلاء؟ لست أدري!!!·طلب الروس في حالة إرسال طائرتي تدريب تي - يو T.U أن يرافقهما ٣٢٠ ضابط روسي ومعهم ٤٠ مترجم واتخاذ مرسى مطروح كقاعدة روسية لقفل الطريق إلى الغرب والشرق. وإذا فرطنا في أي جزء من مطروح معناه أننا نفرط في البلد. فيمكن للروس أن يكونوا أصدقاء لنا ولكن لا نقبل أن نكون عبيداً لهم وعلينا أن نكلف المستشار الروسي بما نراه نحن وألا نقبل منه توصيات ملزمة لنا ويجب تقليل عدد المستشارين والخبراء، وقد تم تخفيض ٢٢٥ مستشار حتى ١/ ٤/ ١٩٧٢. قرار الحرب قرار سياسي ونحن نضع أمام السياسيين الحقائق، والرجل السياسي هو الذي يعطي القرار. يجب أن نكون مستعدين للقتال بما لدينا من أسلحة ومعدات في أكتوبر إنشاء الله» (٧)!!!

والحديث كما نرى في غاية الغرابة والخطورة.

- فبالرغم من أنه ختمه بالاستعداد للقتال في أكتوبر إلا أنه لم يكن يريد قتالاً في حقيقة الأمر.
- وهوحديث سياسي أكثر منه عسكري مع قادة القوات المسلحة بأسلوب دس السم في العسل.
- وكذلك فإنه يحطم الروح المعنوية للقادة بدلاً من التفرغ لحل المشاكل.
- وفيه تكتيل للقادة ضد فكرة الحرب وتحريض لهم على مقاومتها.
- وفيه تجاهل كامل لواجبات القيادة التي يجب عليها استثمار ما تحت يدها خير استثمار.

● وفيه أخيراً عودة إلى أسلوب مرفوض وهو ضغط القيادة العسكرية على القيادة السياسية كما حدث في النصف الأول من الستينات والذي أدى إلى هزيمة ١٩٦٧ المنكرة.

وإتضح الموقف بشكل كامل في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٢ ومن يطلع على المحضر الرسمي لهذا الاجتماع يمكنه أن يبلور النقاش في اتجاهات ثلاثة[٨]:

١ ـ الاتجاه الأول: وكان يخشى الحرب فعلاً ولا يريد تحمل مسؤوليتها خوفاً من هزيمة أخرى وقد تستر أصحاب هذا الاتجاه بطلبات وآراء يستحيل تنفيذها أو تحقيقها:

● رفض الحرب المحدودة تحت شعار «أنت تريدها محدودة ولكن العدو لا يريدها كذلك». ولذلك فلا بد من توفر المعدات والأسلحة لمعركة تحرير كاملة تصل إلى حدودنا السياسية وفي هذا عدم معرفة بأسلوب إدارة الحرب المحدودة كما أوضحناها وعدم خبرة بضرورة تنسيق الأغراض السياسية مع الامكانيات الحربية.

● السلاح السوفياتي الذي في يدنا مختلف عن السلاح الأميركي الذي في يد إسرائيل.

● إذا بدأنا بالهجوم سوف ينتهي بنا الوضع إلى الدفاع وهنا يصبح الموقف بكامله في صالح إسرائيل لتفوقها الجوي وحينئذ يمكنها أن تدعي ملكيتها للأرض التي استقرت عليها بعد خسارة حربية.

● مواقعنا الحيوية في العمق في متناول الذراع الطويلة للعدو لعدم دخولها في مدى خطتنا للدفاع الجوي.

● نفتقر إلى الرادع الذي يصل إلى عمق إسرائيل.

● يحتاج الموقف إلى وقت طويل للاستعداد وإلى أسلحة متطورة صالحة للتحرير وليس للتحريك.

٢ ـ الاتجاه الثاني: لا يعارض القيام بحرب محدودة ولكن بعد سد بعض الفجوات

مثل ضرورة الدعم العربي خاصة من ليبيا وسوريا والدفاع عن الجبهة الداخلية أمام احتمالات الضرب في العمق ومواجهة قيام إسرائيل بضربة وقائية.

٣ ـ الاتجاه الثالث: ويرى القيام بحرب محدودة بالأسلحة المتاحة لأن الانتظار أكثر من ذلك يثبت الأمر الواقع ويصرف اهتمام الدول الغربية والشرقية والعربية عن قضايانا وأن القتال قدرنا بل هو رد اعتبار لشرفنا العسكري علاوة على أن بداية المعركة ستشد إليها الجهد العربي، وتكون حافزاً لتدخل القوى العظمى وليس أمامنا والحالة هذه إلا طريق التضحيات والدم لتثبيت وجودنا، وأنه لا أمل في الحل السلمي إلا من خلال المعركة. وعلينا، ونحن نواجه لحظة قدر، استكمال الفجوات الموجودة والقرار ـ قرار الحرب المحدودة ـ قرار سياسي لا رجعة فيه وعلى العسكريين تنفيذه.

واتخذ الرئيس السادات في هذه الجلسة قراراً بالحرب المحدودة بالأسلحة المتيسرة على الرغم من الصمت الكامل لوزير الحربية بعكس معارضته الكاملة للحرب (أثناء مروره على القوات أو اجتماعه بالقادة، وعلى الرغم من وجود معارضة قوية من آخرين، وعدم تنفيذ أوامره التي سبق إعطائها للوزير عن ضرورة الاستعداد والتي لم ينقلها الوزير إلى القادة).

وتم تغيير الوزير مساء ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٢ وحل محله الفريق أحمد اسماعيل علي كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة. ويبدو أن الرئيس السادات كان قد اتخذ قراره بتغيير الفريق محمد صادق قبل ذلك بشهرين. أثناء اجتماع الفريق صادق مع القادة في مبنى وزارة الحربية بكوبري القبة، وقتئذ فوجىء الجميع بدخول كل من أحمد اسماعيل رئيس المخابرات العامة وحافظ اسماعيل مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي قاعة الاجتماع وأخذا يناقشان الحضور في موقف الاستعداد للقتال والكفاءة القتالية للوحدات ويتلقيان إجابة الجميع عنها دون تعليق من الوزير. ويضيف عبد المنعم خليل في أوراقه السابق ذكرها: «أن ذلك تم في إطار التغيير المنتظر وأن الرئيس السادات أكد لهم أن الرئيس عبد الناصر كان يخطط ليكون السيد حافظ اسماعيل هو القائد العام للقوات المسلحة في الحرب القادمة مع إسرائيل. وقد يكون اختياره للإثنين لحضور هذا الاجتماع تمهيداً لتعيين أحدهما»(٩).

ولا بد أن يذكر للرئيس محمد أنور السادات موقفه في حسم الأمور. فهو الذي قاد

اتجاه الحرب بصفتها قدر علينا أن نواجهه وكان على حق كامل حينما كان يصرح للجميع، أن التردد في دخول المعركة بالمعدات المتاحة، معناه ضياع للقضية واستمرار للاحتلال.

ولكن لماذا كانت الحرب محدودة؟

كانت هيئة الأمم المتحدة هيئة دولية بلا إرادة، بعد أن تعمدت الولايات المتحدة نزع إرادتها ونقل إدارة الأزمات خارج أجهزتها، لتتولى بنفسها التعامل مع المواقف الملتهبة لصالحها، لرسم عالم تحت مظلة السلام الأميركي. وكان أقصى ما أمكن تحقيقه بواسطة الدبلوماسية المصرية، هو رغبة الولايات المتحدة في إعادة فتح القناة للملاحة الدولية مع انسحاب اسرائيلي جزئي وتعمير مدن القناة. وكان معنى قبولنا للحل الجزئي فرضه كحل نهائي في إطار ثوب فضفاض يؤمن استمرار وجود عسكري اسرائيلي داخل أراضينا، للموازنة بين السيادة المصرية على أراضيها وبين الأمن الاسرائيلي الذي يحتم تواجداً اسرائيلياً على أراضينا، وهذا من عجائب الدبلوماسية الأميركية التي كانت تفاجئنا بين وقت وآخر بمثل هذه التخريجات التي ليس لها سابقة في التاريخ. ولم تكتف الإدارة الأميركية بذلك ولكنها في الوقت الذي كانت تمد فيه اسرائيل بأسلحة متفوقة كماً ونوعاً، كانت لا تكف عن تأكيدها في كافة الاتصالات معنا على عجزها في فرض حل على اسرائيل إلا بعد أن تقوم بإحداث متغيرات ملموسة في مواقفنا، فهذا هو المفتاح الذي عن طريقه يمكنها الضغط على اسرائيل. ومعنى التغيرات الملموسة تنازلات أخرى وكأن التنازلات التي قدمناها من قبل لم تكن كافية لفتح الطريق أمام حوار عادل لحل المشكلة القائمة. ومع الموقف الأميركي الذي أوضحناه ومع تدفق السلاح عليها ليبقى توازن القوى في صالحها على الدوام لفرض الأمر الواقع وبدعوى أنه لا يجوز للسلاح السوفياتي أن يتفوق على السلاح الأميركي، لم يكن أمام إسرائيل إلا أن تتشدد وتعربد، وأن تسد كل الأبواب التي تؤدي إلى السلام.

أما الإتحاد السوفياتي فكان يخشى حرباً تضعنا في موقف أسوأ، وعلى الرغم من ذلك أحجم عن إمدادنا بالسلاح الذي يقربنا من مرحلة التعادل في ميزان القوى مع اسرائيل. وقد جسد الإتحاد السوفياتي استراتيجيته تلك في قمة واشنطن في الفترة من ٢٠ ـ ٣٠/ ٦/ ١٩٧٣، حين وافق على سياسة الوفاق واستقرار الأوضاع في الشرق الأوسط في

ظل التفوق الإسرائيلي وفي منطقة الخليج في ظل التفوق الإيراني.

أما الموقف العربي فلم يرتفع إلى مستوى خطورة الموقف من ناحية المساعدات المالية فقد كانت محدودة بل رمزية على الرغم من تكدس المال في الخزائن. ولم يكن الإمداد الحربي كبيراً في وقت ازدادت فيه الخلافات العربية ـ العربية وأخطر من ذلك كانت الإرادة العربية قد تآكلت والعزم العربي على مداومة النضال قد تراجع . . كان التضامن العربي المأمول مجرد وهم مقارناً بالغرض الكبير الذي كان علينا أن نحققه في مواجهة عدو تتزايد إمكانياته وقوته[١٠].

ولم يكن أمام مصر إلا «اقتحام الحل السياسي» بالقوة عن طريق إشعال خط الأمر الواقع باستخدام الإمكانيات المتاحة في ضوء استراتيجية «الضغط على السوفييت لإعطاء مزيد من السلاح والضغط على الولايات المتحدة لفتح طريق السلام وأن المعركة هي القوة الدافعة للعطاء أو الحل».

وكانت هناك أسباب أخرى تتعلق بتوازن القوى وعدم توفر بعض الأسلحة من ناحيتي الكم والكيف، ولكن علينا ألا نبالغ في هذا الأمر بحيث نجعله قيداً حقيقياً على أي تحرك عسكري بالطريقة السليمة ودافعاً للحذر البالغ الذي أديرت به العمليات، والذي أدى إلى انتهائها ونحن في موقف لم يكن من المفروض أن نصل إليه. إذ كان في يدنا سلاح جيد إلا أن المناخ العام السائد شكك في حجمه وفي نوعيته «وإنني أعترف بأن هناك أسلحة ومعدات أكثر تقدماً عما لدينا في بعض التخصصات، ولكن من قال إن السلاح الذي في يدنا انعدمت مقدرته لأنه غير كفء أو متطور؟ إن من يقول ذلك لا يريد القتال. وعلينا أن نضع الخطط التي تحقق لنا أفضل استفادة لإمكانياتها وقدرتها»[١١]. أما إذا نجحنا في تحقيق التعاون بين مصر والأردن وسوريا فإن العدو لن يكون قادراً على الدفاع أمام الجبهات الثلاث إذا تحركت كلها أو بعضها في وقت واحد. وسوف «يكون للقوات الجوية القدرة على القيام بعدد ١١٨١ طلعة في اليوم ويمكنها إلقاء ١٣١٦ طن قنابل في مواجهة إمكانيات جوية للعدو تقدر بحوالي ١٣٦٠ طلعة في اليوم ويمكنها إلقاء ٢٨٨٠ طن من القنابل»[١٢]. ولنا عودة إلى نفس الموضوع في الصفحات التالية.

وفي ضوء هذه العوامل استمر التخطيط للعمليات المقبلة.

وعرض موضوع التخطيط بأمانة يحتاج منا إلى صبر كامل وسيطرة على العواطف والأعصاب لأننا سوف نلمس ما أسميه بـ «حرب الجنرالات» التي يناقضون فيها بعضهم بعضاً بطريقة توقعنا في حيرة شديدة ونحن نحاول اصطياد الحقيقة من القاع الذي سقطت فيه.

يحدثنا الفريق أول محمد فوزي أنه في أواخر أغسطس/ آب ١٩٧٠ أبدى للرئيس عبد الناصر استعداد القوات المسلحة لبدء معركة التحرير فور انتهاء فترة إيقاف النيران الحالي، والتي كانت ستنتهي في ٧/ ١٠/ ١٩٧٠. ووافق الرئيس على تحديد الأسبوع الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠ للتصديق على خطط العمليات. وأنه سافر مع الرئيس بالقطار إلى مرسى مطروح ومعه ١٤ خريطة قرار تشمل قرارات الخطة ٢٠٠ الشاملة التي تصل بها قواتنا إلى حدودنا السياسية مع اسرائيل. والخطة جرانيت المرحلية التي تحتل فيها قواتنا خط المضايق الإستراتيجية الخاتمية - الجدي - متلا - صدد، كما ضمت خطة القوات السورية لتحرير الجولان موقعاً عليها من وزير الدفاع السوري إلا أن الرئيس معمر القذافي وصل مع وفد ليبي فجأة إلى مرسى مطروح وانشغل الرئيس معه. ثم كانت مفاجأة أحداث الأردن - أحداث أيلول الأسود - التي تصاعدت فيها الصراعات بين الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية، فتعذر على الرئيس رحمه الله التصديق على الخطة كتابة، ولكنه صدق عليها شفاهة على أن يركز على تنفيذ الخطة جرانيت أولاً بعد انتهاء وقف إطلاق النيران. ثم كانت وفاة الرئيس فجأة حدثاً ذا آثار استراتيجية خطيرة حالت دون استمرار التخطيط الزمني المقرر لبدء معركة التحرير(١٣). وفي ص ٣٠٦، ص ٣٠٧ من نفس المرجع ذكر الفريق أول محمد فوزي أنه في شهر يوليو/ تموز ١٩٧٠، كان قد تم وضع اللمسات الأخيرة لخطة عمليات القوات الجوية لتحرير سيناء، وأنه صدق عليها وأصبحت جاهزة لتصديق الرئيس عبد الناصر. وانتهى إلى أنه بالمقارنة العددية في ذلك الوقت بين قواتنا الجوية وقوات العدو الجوية نجد أن التفوق في جانبنا، فكان لدينا ٧٤٠ مقاتلة قاذفة منها ٣٠٠ ميج معدل ولدى إسرائيل ٥٠٠ فقط منها ٣٠٠ طائرة سكاي هوك وفانتوم لكل ٢ طيار، وكان لدينا ٤٥ قاذفة ثقيلة في مقابل لا شيء لإسرائيل وكذلك ١٢٤ طائرة هليكوبتر في مقابل ٧٣ لاسرائيل، ثم عاد فأكد في صفحة ٣٧٤ من نفس المرجع أن توازن القوى في أواخر

١٩٧٠ ، أوائل ١٩٧١ ـ أي قبل أن يستقيل في أحداث مايو ١٩٧١ ـ كان في صالحنا . ثم اختتم مذكراته تلك وفي ص ٣٦٦ بفصل كامل عن تدريب عملي أداره بنفسه لتطبيق خطة تحرير سيناء بقوات هجومية عبارة عن ٥ فرق مشاة، ٣ فرق ميكانيكية، ٢ فرقتين مدرعة، ٣ لواء مدرع مستقل تعاونها القوات الجوية والبحرية . وتمّ احتلال المضايق يوم ي + ٤ أي تنفيذ خطة جرانيت . وفي اليوم العاشر للقتال وصلت القوات المدرعة والميكانيكية إلى حدودنا الشرقية ثم استغرقت يومين بعد ذلك في عمليات تأمينية للاستيلاء على رفح والعوجة وإيلات وبهذا «حققت قواتنا تنفيذ الخطة ٢٠٠ كاملة في تحريرسيناء في ١٢ يوماً وانتهى المشروع »(١٤). ويذكر الفريق محمد فوزي أيضاً أنه أعد هو والفريق محمد صادق رئيس هيئة أركان حرب في ذلك الوقت توجيهات القائد الأعلى لبدء المعركة ، وحاول أن يوقعها من الرئيس السادات وفي حضور الفريق محمد صادق وهم في المصعد الخاص بالقيادة العامة للقوات المسلحة يوم ١١/ ٥/ ١٩٧١ إلا أن الرئيس السادات رفض ذلك(١٥).

وهناك ملاحظات ثلاث أبديها إستكمالاً للموضوع :

- أنكر الفريق محمدد صادق اشتراكه في تحديد التوجيهات المشار إليها . كما أنكر حضوره وقت التوقيع عليها وظهر أن التوجيهات المعنية كانت تنص على أنه : «سبق أن صدرت تعليماتي إليكم يومي ٢٦ / ٤/ ٧١، ٩/ ٥/ ١٩٧١ بالبدء في مرحلة الاستعداد على أن تبدأ مرحلة العمليات المحدودة الفعلية في الأسبوع الأول من يونيو ١٩٧١ وعليكم تنفيذ هذه المهمة في الميعاد المحدد لها» ورفض الرئيس السادات التوقيع عليها(١٦).

- في اجتماع تم مساء يوم ٣٠/ ٩/ ١٩٧٠ في مكتب وزير الحربية الفريق محمد فوزي بكوبري القبة حضره كل من السادة محمود رياض وزير الخارجية وشعراوي جمعة وزير الداخلية وحافظ إسماعيل رئيس أركان المخابرات العامة وسامي شرف وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ومحمد حسنين هيكل وزير الإرشاد وأمين هويدي وزير الدولة، للوصول إلى قرار بشأن تجديد قرار وقف إطلاق النيران الذي كان سينتهي يوم ٧/ ١١/ ١٩٧٠، سئل الفريق محمد فوزي : هل يناسبك من الناحية العسكرية أن تبدأ القتال على الفور أم أنك

تفضل أن يتاح لك المزيد من الوقت والإستعداد؟ فرد على الفور: إذا منحت فرصة شهرين آخرين فإني أظن أن موقفي سيكون أحسن. إذ ستكون بطاريات الصواريخ في مصر العليا قد استقرت في مواقعها وسأشعر بمزيد من الأمن. وعلى أي حال أنا جندي وإذا صدر أمر مكتوب لي سأنفذ ما تطلبه القيادة السياسية، وعلى أثر ذلك تقرر مد إيقاف إطلاق النيران. ولم يعرض في هذا الاجتماع موضوع خطة ٢٠٠ أو جرانيت أو عبور قناة السويس. كل ما كان معروضاً هو استئناف حرب الاستنزاف مرة أخرى. ولم تكن قواتنا المسلحة مستعدة لذلك في هذا الوقت لأن الصعيد بأكمله كان مكشوفاً ضد الغارات المعادية(١٧).

● أن توازن القوى كان في صالح إسرائيل حتى تركت الحكم بعد وفاة الرئيس عبد الناصر في نوفمبر/ تشرين ١٩٧٠ على أساس المفهوم العلمي لتوازن القوى، ولا أظن أن مصر تمكنت من تحقيق حالة التعادل في ميزان القوى حتى مايو/ أيار ١٩٧١ وهذا موضوع تعرضنا له في صفحات سابقة. وبينما يقول الفريق أول محمد فوزي هذا الكلام عن خططه الهجومية نجد أن الرئيس محمد أنور السادات في كتابه البحث عن الذات ص ٣٢٠ يذكر: «إن الخطة الدفاعية ٢٠٠ التي استلمتها من عبد الناصر هي خطة دفاعية سليمة ١٠٠٪ ولا وجود لخطة هجومية». ويؤكد الفريق سعد الشاذلي في مذكراته عن حرب أكتوبر ص١٤ بأنه: «عندما عين رئيساً للأركان يوم ١٦/ ٥/ ١٩٧١ لم يكن هناك خطة هجومية. . . كان لدينا خطة دفاعية تسمى الخطة ٢٠٠، وكان هناك خطة تعرضية للقيام ببعض الغارات بالقوات على مواقع العدو في سيناء، ولكنها لم تكن في المستوى الذي يسمح لنا بأن نطلق عليها خطة هجومية وكانت تسمى جرانيت». وصرح الفريق الجمسي وهو في الدوحة في زيارة قام بها للصحف ورداً على سؤال حول ما إذا كان الرئيس الراحل السادات قد غير خطة الحرب لتصبح محدودة، ووقف تطوير المعارك قال: إن ما تحقق في معارك أكتوبر كان هو المتفق عليه مع الرئيس الأسد وهو قيام سوريا بتحرير الجولان كلها لصغر عمقها، وأن نصل نحن إلى المضايق كمرحلة أولى. ثم نطور الهجوم بعد ذلك. وحول حكاية الخطة ٢٠٠ وهل صحيح أن الجيش المصري كان جاهزاً لخوض

الحرب عام ١٩٧١، وأن السادات أجل ذلك؟ قال: أنا أتكلم كمصري وأقول للتاريخ إن هذا الكلام غير صحيح بدليل إن الطيران الاسرائيلي كان يصل إلى أطراف القاهرة حتى أغسطس/ آب ١٩٧٠. وليس من المعقول أن يتطور الموقف لصالحنا بهذه السرعة. وعن الموقف قبل أكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٣ قال: لم يكن هناك تعاون عسكري عربي بالمعنى المفهوم». ثم يقول الجمسي في مذكراته بتفصيل أكبر في ص ٣٠٢ ما يؤكد ذلك «في مصر ظهرت بعض المذكرات والكتب تقول بأنه كان هناك الخطة ٢٠٠ التي وضعت عام ١٩٧٠ لتحرير سيناء خلال ١٢ يوماً. إلا أن الظروف في ذلك الوقت لم تسمح بتنفيذها. ولقد ظهر اسم هذا الخطة والغرض منها في مذكرات أحد القادة العسكريين المصريين السابقين، ومن هنا نقلت إلى مذكرات وكتب أخرى وسوف يسجل التاريخ أن الخطة ٢٠٠ كانت دفاعية عن منطقة قناة السويس وضعت بعد حرب ١٩٦٧ واشتركت في وضعها عندما كنت أعمل رئيساً لأركان جبهة قناة السويس في ذلك الوقت ووثائقها موجودة في وزارة الدفاع...»!!!.

هذا التضارب الكامل في الآراء المختلفة كما نرى أمره خطير جداً. فلو أنه كان خلافاً على الأسلوب أو الوسائل أو حتى الأهداف لكان الأمر مقبولاً وعادياً، ولكن أن يكون الخلاف على وجود خطة أو عدم وجودها فهو أمر لا يجوز ولا يعقل!!! فأي خطة لها مقاييسها وعواملها وبنيتها لتكون كذلك ودرجة سريتها «سري للغاية» وهي أعلى درجات السرية لأنها تتعلق بالنوايا المقبلة التي لا يجوز الكشف عنها، ولذلك فلها إجراءاتها ومحاذيرها عند حفظها، ولها مستويات معينة لا يجوز لغيرها الاطلاع عليها. فأين هذه الخطة بأوراقها الكثيرة ودراساتها وشفافاتها وخرائطها المتعددة؟ هل هي محفوظة في خزائنها باقية هناك حتى لو تغير من أعدوها؟ وإذا كان الأمر كذلك فلم الخلاف إذن على وجودها أو عدم وجودها؟ وما سبب هذه البلبلة في موضوع لا يجوز أن يحدث عليه خلاف؟ ويجد القارىء نفسه أمام سؤال محير وغير جائز: من نصدق؟ أو من نكذب؟.

والموقف يصبح أكثر تعقيداً حين نرى خلافات أخرى بين القادة على الخطط المتعددة التي تولى إعدادها مما يثير سؤالاً خطيراً عن أسلوب تداول وحفظ أوراق على

هذه الدرجة العالية من السرية حتى لا يسمح بادعاءات غير دقيقة في مثل هذه الموضوعات الخطيرة.

والخلافات بين القادة الكبار التي حدثت بعد ذلك لم تكن متعلقة بخطط هجومية أو دفاعية. إذ أن الاتفاق كان عاماً على ضرورة القيام بالهجوم. فالأرض تحت يد إسرائيل ومن يريد استرجاعها عليه أن يذهب لاستردادها بالقوة ولكن ـ وكما سبق وذكرنا ـ فإن البعض كان يرى أن الامكانيات غير متاحة للقيام بمثل هذا العمل الخطير. وفيما عدا هؤلاء كان الخلاف على الخط أو المدى الذي ننطلق إليه في عملياتنا الهجومية. فالبعض يرى ضرورة الوصول إلى حدودنا السياسية مع ضرورة توفير الامكانيات اللازمة لذلك والبعض يرى أن نتحرك بإمكانياتنا المتاحة ربما إلى خط المضايق الاستراتيجية وربما الاكتفاء بنقل موقعنا الدفاعي في غرب قناة السويس إلى خط يبعد حوالي ١٥ كلم من الضفة الشرقية للقناة... والمفروض أن تحسم هذه الخلافات نهائياً عند التخطيط أو التنفيذ، حتى يكون هناك وحدة فكر بخصوص الغرض من العمليات، الأمر الذي لم يتم حتى بعد انتهاء الحرب وتوقف القتال!!! وحتى الآن!!!

ودون الدخول في أي تفاصيل مرهقة نذكر أن الفريق سعد الشاذلي ذكر أن خطة «المآذن العالية» التي قام بوضعها كانت تهدف إلى عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف واحتلاله ثم اتخاذ أوضاع دفاعية بمسافة تتراوح بين ١٠ ـ ١٢ كلم شرق القناة. وأن نبقى هناك إلى أن يتم تجهيز القوات وتدريبها للقيام بالمرحلة التالية من تحرير الأرض»[١٨]. ووافق المشير أحمد اسماعيل القائد العام للقوات المسلحة على هذه الخطة التي تم تغيير اسمها إلى «بدر» بعد اشتراك السوريين معنا في خوض المعركة وتفصيلات دورنا في هذه الخطة كما ذكرها الفريق الشاذلي كالآتي:

- تقوم ٥ فرق مشاة[١٩] بعد تدعيم كل منها بلواء مدرع (!!!) وعدد إضافي من الصواريخ المضادة للدبابات والتي تسحب من التشكيلات الأخرى غير المشتركة في عملية بدر باقتحام القناة في خمس نقاط.

- تقوم هذه الفرق بتدمير خط بارليف وتستعد لصد الهجوم المضاد المتوقع.

- ما بين ساعة س + ١٨ (أي بعد بدء العمليات بثماني عشرة ساعة)، س + ٢٤

تكون كل فرقة مشاة عمّقت ووسعت رأس الكوبري الخاص بها على أن تكون قاعدته ١٦ كلم وعمقه ٨ كلم.

- بحلول ساعة س + ٤٨ ساعة تكون الفرق قد سدت الثغرات بينها واندمجت مع بعضها في رأس كوبري واحد لكل جيش. وبحلول س + ٧٢ يتم إنشاء رأس كوبري واحد للجيشين شرق القناة بمسافة تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ كلم.
- بعد الوصول إلى هذا الخط تقوم الوحدات بالحفر واتخاذ أوضاع الدفاع.
- يتم استخدام وحدات الانذار الجوي والبحري على نطاق واسع لعرقلة تقدم احتياطيات العدو في العمق وشل مراكز قياداته.

في رأي الفريق سعد الشاذلي كانت الخطة مجرد العبور وتدمير خط بارليف وإنشاء رأس كوبري خطه الأمامي على مسافة ١٠ ـ ١٥ كيلومتر من القناة والفريق الشاذلي كان رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة.

إلا أن المشير محمد عبد الغني الجمسي رئيس هيئة العمليات في ذلك الوقت له رأي آخر ذكره في مذكراته ص ٣٨٨ «وإني أهمس في أذن الشاذلي بكل الود والاحترام وأقول له إن خطة حرب أكتوبر ١٩٧٣ وضعت بواسطة هيئة العمليات واشتراك الآخرين ووافق عليها الفريق الشاذلي وصدق عليها القائد العام الفريق أول أحمد اسماعيل، وكانت الخطة تحقق هدفاً استراتيجياً هو الوصول إلى المضايق».

ولست أدري كيف يمكن التوفيق بين الرأيين في خطة واحدة يصدقان عليها معاً؟!! واحد منهما يحدد غرضه في مجرد العبور ثم اتخاذ موقف دفاعي على بعد ١٥ كلم من القناة والآخر يحدد غرضه في حتمية الوصول إلى المضايق إما بقفزة واحدة وإما بعد وقفة تعبوية قصيرة يتم التحرك بعدها لاحتلال خط المضايق!!!.

وسوف تزداد دهشتنا حينما نقرأ ما كتبه الشاذلي في ص ٢٤ من مذكراته «في خلال شهر إبريل ٧٣ أخبرني وزير الحربية بأنه يرغب في تطوير هجومنا في الخطة لكي يشمل الاستيلاء على المضايق، ولكني ناقشته في استحالة ذلك. وبعد نقاش طويل أخبرني بأنه إذا علم السوريون بأن خطتنا هي احتلال ١٠ ـ ١٥ كلم فقط شرق القناة، فإنهم لن يوافقوا على دخول الحرب معنا لأنهم سوف يحدد لهم غرض وهو تحرير الجولان

والوصول إلى خط يمتد من نهر الأردن إلى الضفة الشرقية لبحيرة طبرية، وأخبرته ـ يقول الشاذلي ـ أن بإمكاننا القيام بهذه المرحلة وحدنا، وأن نجاحنا سوف يشجع السوريين للانضمام إلينا في المراحل التالية. ولكنه قال: إن هذا الرأي مرفوض سياسياً (يقصد أن الرئيس السادات يرفضه) وطلب مني تجهيز خطة أخرى تشمل تطوير الهجوم بعد العبور للإستيلاء على المضايق. وأخبرني بأن هذه الخطة سوف تعرض على السوريين لإقناعهم بدخول الحرب، ولكنها لن تنفذ إلا في ظروف مناسبة... لقد كنت أشعر بالاشمئزاز من هذا الأسلوب الذي يتعامل به السياسيون المصريون مع إخواننا السوريين».

ولكن يصر المشير الجمسي على موقفه حتى بعد أنْ تكشفت لديه بعض الحقائق فيقول في ص ٣٩٤ من مذكراته «أعتقد أننا دخلنا حرب أكتوبر بمفهوم واحد للقيادة العامة للقوات المسلحة. ولا أتصور أن الفريق اسماعيل كانْ يعني التوقف بعد تدمير خط بارليف، فقد حققنا ذلك بنهاية يوم ٩/ ١٠/ ١٩٧٣. فلماذا لم يقبل الرئيس السادات مقترحات وقف إطلاق النيران في ذلك الوقت؟».

ولكن الحقائق التالية تثبت صدق ما ذهب إليه الشاذلي من أن الخطة لم تهدف على الاطلاق احتلال خط المضايق الخاتمية ـ الجدي ـ متلاً ـ صدد الحيطان مثل:

- توزيع قواتنا للعبور على طول مواجهة القناة أي ١٧٠ كلم، مما يفقدنا القوة الدافعة للتقدم.
- وإشراك ٥ فرق مشاة في اللحظة الأولى للمعركة، أي إقحام كل قواتنا المشاة في المعركة في أول لحظة، وهذا يعني عدم التطلع إلى مراحل تالية.
- توزيع ٥ لواءات مدرعة على قوات الاقتحام وإنشاء رأس الكوبري بما في ذلك من إضعاف للاحتياطي دون النظر إلى التغييرات المفاجئة التي قد تحدث في المستقبل.
- برقية حافظ اسماعيل في ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ إلى الدكتور كيسنجر يؤكد له فيها «إن مصر لا تعتزم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة»[٢٠] مما جعله ـ أي كيسنجر ـ يؤكد في اجتماع مجلس الأمن القومي الذي عقد في البيت الأبيض، في نفس اليوم أن مصر وصلت إلى أقصى المواقع التي تنوي احتلالها شرق

القناة. ولخص الاستراتيجية الأميركية في الآتي: إن مصر لا تريد مواجهة معنا ولا مع الأمم المتحدة. ونحن نهدف إلى العودة إلى خطوط إيقاف إطلاق النيران. سيصرخ العرب على حرمانهم من انتصاراتهم، ولكنهم سيركعون طالبين ذلك في موعد لا يتعدى ١١/ ١٠». وفي مناقشة مع شليزنجر مدير المخابرات المركزية، أكد أن: «في تقديره أن السادات سوف يعبر القناة ويتوقف فلا أعتقد أنه سيوالي تقدمه»(٢١).

● الوقفة الطويلة من يوم ٨ ـ ١٣/ ١٠ بعد العبور.

● ما أكده الرئيس حافظ الأسد لمحمود رياض وزير خارجية مصر عند زيارة الأخير لدمشق في ١٢/ ١١/ ١٩٧٣ من أن «الاتفاق بيني وبين الرئيس كان يقضي قيام مصر باحتلال المضايق. إلا أن القوات المصرية توقفت بعد ١٠ كلم شرق القناة، وربما حاولت القوات المصرية تدارك ذلك يوم ١٤/ ١٠ عندما دفعت باحتياطيها إلى سيناء. ولكن الفرصة كانت قد فاتت بعد مرور ٨ أيام كاملة على النجاح المصري في العبور وبعد أن زال عامل المفاجأة»(٢٢).

● أكد الأسد لباتريك سيل أن الهدف الذي حدد لسوريا كان تحرير الجولان، بينما كان الهدف المصري هو الوصول إلى ممرات سيناء في المرحلة الأولى، قبل إعادة الحشد لتحرير سيناء. فهذا هو «ما قررته أنا والسادات ولقد خضنا الحرب على هذا الأساس». وبذلك خدع السادات الأسد ولم يكن الخداع شفاهة بل تلقى السوريون خطط حرب مزورة(٢٣). وقد بدأ الغش ـ على قول باتريك سيل ـ في مؤتمر السادات ـ الأسد في برج العرب في إبريل/ نيسان ١٩٧٣، عندما اتفق الزعيمان على الجملة كما ذكر آنفاً. وباع السادات خطة جرانيت إلى الأسد. وبعد العبور لم يكن في نية المصريين التحرك شرقاً، وبدأت الحقيقة المفزعة تتكشف للسورين تدريجياً، ولم يخطر في بالهم أن المصريين خانوهم». وتبين للسوريين أن السادات أرسل عن طريق قناة خلفية إلى كيسنجر يخبره فيها «بأننا لا نريد أن نعمق الاشتباكات ولا أن نوسع المواجهة». وبعد ٢٤ ساعة من العبور بدأ المصريون في الحفر والاستحكام.

وإذا كنا قد تحدثنا عن الخلاف الثقيل في مفهوم الغرض من العمليات بين رئيس

هيئة أركان حرب القوات المسلحة وبين رئيس هيئة العمليات فالدهشة تصبح أعظم حينما نتطرق إلى الخلاف الثقيل في مفهوم الغرض من العمليات بين القائد العام للقوات المسلحة وبين رئيس هيئة العمليات حتى بعد اتضاح كثير من الأمور. وقد ظهر ذلك جلياً في الحديث الذي أدلى به المشير أحمد اسماعيل إلى الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام يوم ١٨/ ١١/ ١٩٧٣ ـ أي بعد انتهاء الحرب مباشرة ـ وتعليق المشير الجمسي عليه في مذكراته التي نشرها عام ١٩٨٩ (ص٣٨٨) وقد فصلنا المقارنة بين الحديث والتعليق عليه كالآتي:

١ـ هل خططنا فقط لعبور القناة؟

ما ورد في حديث المشير أحمد إسماعيل:

الحرب حوار بين تخطيط وتخطيط، بين قوة نيران وقوة نيران، بين مقدرة حركة ومقدرة حركة، وقد درسنا العبور بتفصيل فهذه ميزة المبادأة ولكن ما يجيء بعد ذلك احتمالات والأمر يتوقف على ما يقوم به العدو.

ما ورد في تعليق المشير الجمسي:

لا. . . إن خطة الحرب التي لا خلاف عليها سياسياً أو عسكرياً قد وضعت للوصول إلى خط المضايق كهدف نهائي للحرب.

تعليق المؤلف

حديث المشير إسماعيل خطير للغاية. إذ لا يكفي تحقيق المبادأة ولكن الأهم الحفاظ عليها باستمرار. والأهم من تحقيق المفاجأة هو استغلالها، فقوله إن الأمر يتوقف على ما يقوم به العدو، معناه أن نرقص على أنغامه وأن نترك له الفرصة لإعادة تنظيم نفسه، فالحرب كلها تعتمد على جعل العدو يواجه مواقف جديدة تحتاج إلى قرارات سريعة غير مدروسة، مع استغلال الأخطاء التي يرتكبها.

٢ـ ألم نر الفرصة؟

ما ورد في حديث المشير أحمد إسماعيل:

الموضوع ليس فرص، بل حسابات. وكان عليَّ ألا أغامر. فقد بدأنا العملية في

حماية الصواريخ الشهيرة و كان عليّ أن أتمهل حتى أتأكد أن قواتي تحت الحماية الكافية. ولا بد أن أعطي وقتاً لمدرعاتي وصواريخي للعبور.

ما ورد في تعليق المشير الجمسي:

كان توقيت تطوير الهجوم من أهم عوامل نجاحه. فاستغلال النجاح أمر حيوي وكلما كانت فترة الانتظار ـ بعد إتمام العبور وتحطيم خط بارليف يوم ٩/ ١٠ ـ أقصر كلما كان هذا أفضل. كان عليه أن يغامر قبل أن تضيع منا الفرصة.

تعليق المؤلف

إجراء الحسابات ليس بديلاً عن استغلال الفرصة السانحة لأن الفرص في الحرب لا تتكرر والتمهل ليس معناه التراخي حتى لو جازفنا، فالفرصة لا تنتظر من لا يراها، بل هي تظهر كالومضة وسرعان ما تختفي. ومن الخطر التوقف بالقرب من المانع المائي بعد عبوره. كما أنه من الخطر الوقوف بعد قفزة قصيرة حتى لو لم يكن التجهيز كاملاً والإمكانيات غير متوفرة. فالسرعة في التحرك تعوض النقص في قوة النيران . كما أن التوقف يعطي الفرصة للعدو للتحرك. وكان الصديق المشير أحمد اسماعيل يتصف بالحذر الكامل، لذلك فإنني رفضت رغبته في ترك قيادته للجبهة والانتقال إلى هيئة العمليات أيام أن كنت وزيراً للحربية بعد النكسة. إذ كان الأنسب لطبيعته وصفاته أن يستكمل مسؤولياته الضخمة لاستكمال الخط الدفاعي غرب القناة. والتي قام بها على أحسن وجه. على أن يتولى العمليات عندما يحين وقت المرحلة التعرضية ضابط يتوفر فيه الجرأة والاندفاع المحسوس. وبعد تركي وزارة الحربية مباشرة تولى رئاسة العمليات وليس في هذا إنقاص لإمكانياته فيكفيه أنه أول قائد يعبر بقواتنا من غرب القناة إلى شرقها فجميع من سبقوه عبروا بالقوات من الشرق إلى الغرب.

٣ـ هل كنا أبطأ من اللازم؟

ما ورد في حديث المشير أحمد إسماعيل:

كنت ملتزماً بالتخطيط الذي اقتضى وقفة تعبوية بعد إتمام العبور، ولتأمين رؤوس الكباري. والحرب قضية أكبر كثيراً من المغامرة ولذلك فحينما خضنا معركة المدرعات رجعت فوراً إلى الخلف لأحتمي برؤوس الكباري المحمية بنظام الدفاع المضاد للطائرات.

ما ورد في تعليق المشير الجمسي :

لم تحتم الخطة وقفة تعبوية بعد اقتحام القناة وإنشاء رؤوس الكباري للجيشين . بل نصت على تطوير الهجوم شرقاً للاستيلاء على خط المضايق. . . كان أحمد اسماعيل حذراً وأبطأ مما يجب فتوقف لفترة بين ١٠ ـ ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ .

تعليق المؤلف

كلمة الوقفة التعبوية هي العامل الأساسي في بطء التحرك خاصة بعد العبور الناجح وبالخسائر القليلة غير المتوقعة . فإذا أضفنا إلى ذلك قتال الاسرائيلين في الجبهة الأخرى في سوريا، نجد أن جيش الدفاع الاسرائيلي كان يعطي الأسبقية لهذه الجبهة، لأنه لو تمكن الجيش السوري من اجتياح الجولان ووصول مدرعاته إلى نهر الأردن يصبح على بعد ٥٠ كلم من عكا وحيفا . يمكن للمدرعات قطعها في بضع ساعات علاوة على أن التقدم السوري يهدد أغراضاً استراتيجية في شمال اسرائيل مثل مطار رامات دافيد والمطلة وصفد وطبرية ومشروع تحويل مياه نهر الأردن ومشروع روتنبرج الهيدروكهربائي، علاوة على أن المنطقة ذات كثافة سكانية كبيرة. وكان على المشير اسماعيل بصفته قائداً عاماً للجبهتين أن يستغل حشد القوات الاسرائيلية في الجبهة الشمالية ليوجه ضربته السريعة ناحية الشرق. أما عن خوفه من الطيران الإسرائيلي فسوف نبحث ذلك في موضع آخر نعرض فيه رأي الفريق محمد علي فهمي قائد الدفاع الجوي وقتئذٍ .

وكما نرى فإن الخلافات كبيرة وخطيرة على شيء حيوي هو الغرض من الحرب التي نفذت بواسطة مجموعة، فسر أعضاؤها هذا الغرض كل على حسب مفهومه وما قيل له : فهناك الخلاف بين القيادة القديمة التي كان يمثلها الفريق محمد فوزي، وبين القيادة الجديدة التي كان يمثلها الفريق محمد صادق ثم المشير أحمد إسماعيل عما إذا كان يوجد خطة هجومية أم لا؟ ثم خلاف كبير داخل هيئة القيادة الجديدة عما إذا كان غرض الهجوم هو الوصول إلى حدودنا السياسية، كما كان يرى الفريق صادق، أو الوصول إلى المضايق، كما يرى المشير الجمسي رئيس هيئة العمليات، أو مجرد العبور وتدمير خط بارليف وإنشاء رأس كوبري للجيشين الثاني والثالث على مسافة ١٠ ـ ١٥ كلم، كما كان يرى المشير أحمد إسماعيل والفريق سعد الشاذلي؟ ثم كان هناك خلاف

على مستوى الجبهتين الشمالية والمصرية. فقد تم الاتفاق مع دمشق على أن يكون غرض الجيش السوري تحرير الجولان والوصول إلى خط نهر الأردن ـ الشاطىء الشرقي لبحيرة طبرية، في حين يصل الجيش المصري إلى خط المضايق ثم يعيد تنظيم نفسه للوصول إلى الحدود. إلا أن القاهرة لم تحاول مجرد تنفيذ ما اتفق عليه!!

وأرجو أن نتخيل قيادة القوات المسلحة المصرية وهي تخطط للعمليات وتديرها بمفاهيم متناقضة عن الغرض!!! كما لنا أن نتخيل قيادة القوات المشتركة بين سوريا ومصر وهي تقود العمليات بنوايا غير التي اتفق عليها. ولكي نفهم السبب في ذلك علينا أن نعيد ترتيب الأوراق:

- الرئيس أنور السادات كان يريد مجرد قطعة أرض تحتلها قواتنا في الشرق ليكمل المشوار بعد ذلك سياسياً، أي أن واجب القوات المسلحة كان يقتصر على مجرد التحريك ولذلك كان يسمي خطة العبور بالشرارة.
- كان هناك اتفاق بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية على تنفيذ ذلك عن طريق خطة المآذن العالية وهي العبور والتقدم شرقاً إلى مسافة ١٠ ـ ١٥ كلم ثم اتخاذ الدفاع انتظاراً للعدو.
- حين أرادت سوريا الاشتراك بقواتها في العمليات أصرت على ضرورة احتلال قواتنا لخط المضايق تمهيداً للتقدم شرقاً إلى الحدود السياسية في مقابل التزامها بتحرير الجولان.
- خوفاً من تراجع سوريا تم الاتفاق بين السادات وأحمد اسماعيل وسعد الشاذلي على تنفيذ خطة المآذن العالية مع وضع خطة احتلال المضايق «جرانيت٢» على الورق وتقديمها للسوريين على أساس أنها الخطة التي تنفذ وتم هذا الإتفاق من وراء ظهر رئيس هيئة العمليات المشير الجمسي.
- عندما تم العبور ووصلنا إلى المسافة المحددة حدثت الوقفة وانتهى الأمر في انتظار ما يفعله العدو معنا وبنا.

وبذلك كان رئيس هيئة العمليات آخر من يعلم وهذا هو سبب إصراره على مفهومه في أنهم دخلوا حرب أكتوبر بمفهوم واحد للقيادة العامة للقوات المسلحة «فلا

أتصور أن الفريق أول أحمد اسماعيل كان يعني تدمير خط بارليف والتوقف» وبعد ظهور الحقائق أمامه ظل على عدم تصديقه للموقف وتمنى «لو أن الفريق أول أحمد إسماعيل كان على قيد الحياة حتى يمكنه تفسير ما نسب إليه»!!!

والسؤال الذي أوجهه لقيادة الحرب في تلك الفترة «هل تصلح خطة عبور القناة والتوقف على بعد ١٠ ـ ١٥ كلم لتكون هي نفسها خطة لقوات تعبر القناة وتتقدم شرقاً لاحتلال المضايق؟ لا أظن، لأن التقدم لاحتلال المضايق كان يحتاج إلى قوة دافعة قادرة على الوصول إلى هناك، الأمر الذي لم يعد متوفراً بعد العبور بالطريقة التي تم بها، وهذا ما سنتعرض له في الفصل التالي.

التوجيه والتوجيه الإستراتيجي

يقول الرئيس محمد أنور السادات في كتابه «البحث عن الذات» ص ٣٢٩ «حينما بدأت أفكر في وضع التخطيط الإستراتيجي للمعركة، كان أمامي عدة أشياء أولها الأساس الإستراتيجي الذي أبني عليه الخطة... وفي حياة عبد الناصر كنت أقول له على سبيل المبالغة أننا لو أخذنا حتى عشرة سنتيمترات من سيناء ووقفنا فيها، ولم ننسحب فسوف يتغير الموقف شرقاً وغرباً وكل شيء». وفي ظل هذه العقيدة أصدر الرئيس السادات توجيهاً إلى القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية الفريق أول أحمد اسماعيل علي يوم ١/ ١٠/ ١٩٧٣ وتوجيهاً استراتيجياً آخر إلى الفريق أول أحمد اسماعيل علي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة يوم ٥/ ١٠/ ١٩٧٣ نصها فيما يلي:

الرئيس

بسم الله

توجيه صادر الى القائد العام للقوات المسلحة ووزيرالحربية الفريق أول أحمد إسماعيل علي

أولاً ـ عن الوضع العام

١ ـ لقد مضت حتى الآن اكثر من ست سنوات على احتلال العدو الإسرائيلي لأجزاء من التراب العربي.

٢ـ ان اسرائيل مؤيدة بدعم أميركي خصوصاً في مجال امدادات السلاح . . . حاولت وتحاول فرض ارادتها علينا وانهاء أزمة الشرق الأوسط على نحو يحقق لها سيطرة شبه مطلقة في المنطقة العربية وفي أمنها وفي مصائرها .

٣ـ ان مصر حاولت بكل الوسائل ، ومنذ صدر قرار وقف إطلاق النار عن مجلس الأمن في ٨ يونية ١٩٦٧ أن تجد حلاً للازمة . . . وفي هذا السبيل فقد تنوعت وسائلها من قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الى قبول جهود السفير جونار يارنج ، ثم جهود الدول الأربعة الكبرى ، ثم جهود قامت بها القوتان الأعظم ، ثم مبادرة تقدم بها وزير الخارجية الأميريكة وليام روجرز ، حتى تقدمت مباشرة بمبادرة لحل يكون فيه فتح قناة السويس بداية لمراحل انسحاب شامل تطبيقاً لقرارمجلس الأمن .

ولكن كل هذه الجهود لم تصل الى نتيجة ، فهي اما فشلت أو توقفت . . . أو حاول اعداؤنا الخروج بها عن مقاصدها .

٤ـ ان مصر قامت بعمليات عسكرية ذات طابع محدود في سنوات ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، كذلك قدمت دعماً كبيراً لقوات المقاومة الفلسطينية لمباشرة عمليات فدائية على الخطوط أو داخل الأرض المحتلة . . . ولكن هذه العمليات فإنها لإسباب متعددة لم تصل في ضغطها على العدو الى الحد اللازم .

٥ـ ان مصر كانت تدرك طوال الوقت انه سوف يجيء وقت يتعين عليها فيه أن تتحمل مسؤولياتها . . . وكان أهم ما يجب أن نعني به هو أن نوفر لهذا اليوم كل ما نستطيع . . . وفي حدود طاقتنا . . . ومع التزامنا بواجب الدفاع عن التراب والشرف .

٦ـ ان الشعب في مصر تحمل بأكثر مما كان يتصور أحد ، خصومه وأصدقاؤه على السواء . . . ولقد كانت الأعباء التي تحملها الشعب ، مادية ومعنوية ، اعباء فادحة لا يتحملها إلا شعب يؤمن بالحرية ويضحي في سبيلها .

٧ـ ان تحسينات مهمة طرأت على الموقف السياسي العربي عموماً وزادت من احتمالات تأثيره . . . ومع تزايد أهمية أزمة الطاقة وأزمة النقد في العالم فإن الضغط العربي في أحوال ملائمة يستطيع أن يكون عاملاً له قيمته .

٨ـ أن تأثيرات الموقف العربي العام تجلت بشكل واضح في أوضاع تسليحنا. . . فالى جانب ما حصلنا عليه من الإتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، وهو كثير، فقد اتيحت لنا من مصادر أخرى أنواع من السلاح لم تكن متوفرة لنا.

٩ـ ان العدو في شبه عزلة عالمية بعد الجهود المصرية الناجحة في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الأخير في أديس أبابا، ومؤتمر الدول غير المنحازة الذي لحقه في الجزائر.

١٠ـ ان الموقف الدولي يتغير. . . وما زالت حركته مستمرة. . . وقد نجد أنفسنا أمام توازنات طويلة الأجل تؤثر على حرية حركتنا وعلى حقنا في اختيار انسب البدائل.

ثانياً ـ عن إستراتيجية العدو. . .

ان العدو الإسرائيلي كما نرى انتهج لنفسه سياسة تقوم على التخويف، والادعاء بتفوق لا يستطيع العرب تحديده. . . وهذا هو اساس نظرية الأمن الإسرائيلي التي تقوم على الردع النفسي والسياسي والعسكري.

ان نقطة الاساس في نظرية الأمن الإسرائيلي هي الوصول الى اقناع مصر والامة العربية انه لا فائدة من تحدي اسرائيل، وبالتالي فليس هناك مفر من الرضوخ لشروطها حتى وان تضمنت هذه الشروط تنازلات عن السيادة الوطنية.

ثالثاً ـ عن إستراتيجية مصر في هذه المرحلة

ان الهدف الإستراتيجي الذي اتحمل المسؤولية السياسية في اعطائه للقوات المسلحة المصرية. . . وعلى اساس كل ما سمعت وعرفت من أوضاع الاستعداد يتلخص فيما يلي:

تحدي نظرية الأمن الإسرائيلية وذلك عن طريق عمل عسكري حسب امكانيات القوات المسلحة يكون هدفه الحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو واقناعه ان مواصلة احتلاله لاراضينا يفرض عليه ثمناً لا يستطيع دفعه. . . وبالتالي فان نظريته في الأمن ـ على اساس التخويف النفسي والسياسي والعسكري ـ ليس درعاً من الفولاذ يحميه الآن أو في المستقبل.

وإذا استطعنا بنجاح أن نتحدى نظرية الأمن الإسرائيلي فانٍ ذلك سوف يؤدي الى نتائج محققة في المدى القريب وفي المدى البعيد.

في المدى القريب: فان تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي يمكن أن يصل بنا الى نتائج محققة تجعل في الامكان ان نصل إلى حل مشرف لأزمة الشرق الأوسط.

وفي المدى البعيد: فان تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي يمكن أن يحدث متغيرات تؤدي بالتراكم الى تغيير اساسي في فكر العدو ونفسيته ونزعاته العدوانية.

رابعاً ـ عن التوقيت

ان الوقت الآن، ومن وجهة نظر سياسية، ملائم كل الملائمة لمثل هذا العمل الذي اشرت اليه في ثالثاً من هذا التوجيه.

ان أوضاع الجبهة الداخلية وأوضاع الجبهة العربية العامة بما في ذلك التنسيق الدقيق مع الجبهة الشمالية، وأوضاع المسرح الدولي تعطينا من الآن فرصة مناسبة للبدء.

ومع العزلة الدولية للعدو... ومع الجو الذي يسود عنده بنزاعات الإنتخابات الحزبية وصراعات الشخصيات، فان احتمالات الفرصة المناسبة تصبح أحسن أمامنا.

القاهرة

٥ رمضان ١٣٩٢

اول أكتوبر ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

أنور السادات

توجيه إستراتيجي من رئيس الجمهورية

والقائد الأعلى للقوات المسلحة

إلى: الفريق أول أحمد إسماعيل علي

وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة

١ـ بناء على التوجيه السياسي العسكري الصادر لكم مني في أول أكتوبر ١٩٧٣ وبناء على الظروف المحيطة بالموقف السياسي والإستراتيجي :

قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الإستراتيجية الآتية :

أ ـ إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النار إعتباراً من يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

ب ـ تكبيد العدو أكبرخسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات .

ج ـ العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة .

٢ـ تنفيذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية .

٩ رمضان ١٣٩٢ هـ

٥ أكتوبر ١٩٧٣ م

رئيس الجمهورية

أنور السادات

لقد ذكر البعض أنه ولأول مرة يصدر توجيهاً من رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة ليحقق التوازن والتنسيق بين الهدف السياسي للدولة وقدراتها العسكرية ليتلافى ما حدث في هزيمة ١٩٦٧ ، حينما كانت القوات المسلحة تتحرك في اتجاهات لا تقيدها التوجيهات السياسية[٢٤] . وهذا القول تنقصه الدقة فكل القرارات التي سبقت حرب ١٩٦٧ تمت في إجتماعات اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي وهو التنظيم السياسي الوحيد الذي كان مسموحاً به في ذلك الوقت، وكان المشير عبد الحكيم عامر أقوى عضو في هذه اللجنة وذا كلمة مسموعة وقد حضر بصفته نائباً لرئيس الجمهورية وهو منصب سياسي وبصفته القائد العام للقوات المسلحة وهو منصب عسكري كل الإجتماعات التي كان الموقف يتصاعد في ظلها، وبذلك كان مطلعاً بل محركاً لكل

القرارات التي اتخذت. وعلينا أن نفرق هنا بين القائد السياسي والقيادة السياسية فكان عبد الناصر هو القائد السياسي وكانت اللجنة التنفيذية العليا هي القيادة السياسية، كما يجب أن نفرق بين القائد العسكري والقيادة العسكرية وكان المشير عبد الحكيم عامر هو القائد العسكري أما القيادة العسكرية فكانت تتكون من القادة الذين يساعدونه على إتخاذ قراره. وكان الجميع سياسيون وعسكريون على علم كامل بتطورات الأحداث أولاً بأول ولم يعترض أحد على تصاعد الأحداث وتطورها . . . وعلى ذلك فالقول بأن ما حدث في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ كان بسبب عدم التنسيق بين القيادة السياسية والعسكرية لا يعبر عن الواقع ويتعارض مع الحقيقة، بل كان ما يحدث من قرارت في حرب ١٩٦٧ يصدر من مؤسسة سياسية مسؤولة بعكس ما حدث في ١٩٧٣ إذ صدرت القرارات بعيداً عن المؤسسات السياسية. وعلى أي حال فلنا عدة ملاحظات على التوجيهين الصادرين بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٧٣، ٥/ ١٠/ ١٩٧٣.

● إن النظرة المتأنية لمحتوياتها تجعلنا نتساءل عن الإضافات الحقيقية التي إحتوتها لتوجه سير العمليات المقبلة؟ فالتوجيه الأول توجيه عام والتوجيه الثاني لم يتحدث إلا عن التوقيت للعمليات الذي كان قد سبق تحديده في مؤتمر أوائل سبتمبر/ أيلول ١٩٧٣ والذي تم بعده العد التنازلي ولمدة ٣٠ يوم لبدء العمليات[٢٥].

● المفروض في التوجيه الأول وهو سياسي لأنه صادراً وموقع من «الرئيس» أن يكون قاعدة لتحديد مسيرة التخطيط والتجهيز للعمليات المقبلة. ومعنى ذلك أنه لا بد من صدوره قبل هذه المراحل بفترة تسمح بذلك ولكن الشيء الغريب أنه صدر في ١/ ١٠/ ١٩٧٣ وبعد انتهاء التخطيط والتحضير، بل وقبل بداية العمليات بخمسة أيام. إذن فصدور هذا التوجيه كان شكلياً لتغطية أمور أخرى خلاف التخطيط والتحضير للعمليات وإلا لكان صدر قبل موعد صدوره بزمن طويل ولكان أكثر دقة وواقعية.

● إن التوجيه الأول تنقصه الدقة في تحديد العلاقة بين القيادة السياسية والعسكرية. فقد صدر التوجيه إلى «القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية» وفي هذا تقديم للأول على الثاني مما يوحي بخضوع القائد السياسي

ـ وزير الدفاع ـ للقائد العام وهذا أمر لا يجوز، وقد تم تصحيح هذا الوضع في التوجيه الثاني الصادر من رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة إلى «وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة».

● كاتب التوجيه الأول هو الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام في ذلك الوقت ولست أدري الحكمة من ذلك!!! هذا هو السبب في أن التوجيه كان أقرب للمقال السياسي منه إلى توجيه سياسي لعمليات مقبلة، ومع تقديري لهيكل كصحفي وكاتب إلا أنه ـ ولأسباب موضوعية ـ يستحيل عليه أن يكتب تصوراً للعمليات المقبلة، فإن كان بعض العسكريين يمكنهم كتابة المقال أو ممارسة الصحافة فإن الصحفي أو الكاتب ـ مهما كانت قدرته ـ لا يمكن كتابة توجيهات على هذا المستوى. . . إن ما حدث فيه خلط واضح تماماً كأن نقول مثلاً «الأستاذ الدكتور اللواء الموسيقار محمد عبد الوهاب» أو «الدكتور المهندس الوزير المحافظ» أو «السيد المهندس الكيماوي الوزير» أو «نائب رئيس ووزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الإنتاج الحربي المشير أو الفريق أول». . . إن الإستمرار في هذا الخلط أمر لا يجوز.

ولهذا السبب نجد أنه في الوقت الذي أطالت فيه التوجيهات في سرد معلومات سياسية معروفة نجدها قد عجزت تماماً عن تحديد الرغبات السياسية للقيادة السياسية والسيطرة على العمليات المقبلة سواء في أغراضها أو حدودها علماً بأنه هذا هو الغرض الحقيقي في مثل هذه التوجيهات.

في حديث التوجيهات عن إستراتيجية العدو نجدها تخلط بين الغرض والوسائل، فقد اعتبرت أن الردع النفسي والسياسي والعسكري ـ علماً بأن هذا الكلمات لا معنى لها من الناحية العلمية فالردع هو الردع ويتم دائماً في المجال النفسي ـ من أسس إستراتيجية العدو، في حين أنه وسيلة لإستراتيجية العدو التي فشلت التوجيهات في تحديدها. ولذلك فقد تم خلط كامل بين الهدف والوسيلة كما قلنا ثم من الذي يحدد إستراتيجية العدو: هل هو رئيس الجمهورية أم القيادة العامة للقوات المسلحة مع الأجهزة الأخرى المختصة؟

ثم عند حديث التوجيهات عن هدف إستراتيجيتنا وتحديدها في «تحدي نظرية

الأمن الإسرائيلي بعمل عسكري في حدود إمكانيات القوات المسلحة يكون هدفه إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر بالعدو. . . » كلام إنشائي غير محدد يمكن لأي فرد أن يفسره على هواه وهذا شيء خطير للغاية لأن تحديد الغرض هو العامود الفقري لأي علمليات لا يحدد إلا بتقدير موقف كامل تبحث في كافة العوامل المؤثرة. والغرض في ظل الظروف التي بدأنا فيها حرب ١٩٧٣ يجب أن يحدد الموقف الإستراتيجي الحاسم الذي يحقق لنا كلمة مسموعة على مائدة المفاوضات إن توقف القتال، ويحقق لنا في نفس الوقت ظروفاً مناسبة إذا اضطرتنا الظروف لإستئنافه.

وقد حرص كاتب التوجيه الإستراتيجي الثاني بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٧٣ أن يتلافى عيوب التوجيه الأول فحاول أن يكون أكثر تحديداً في توضيح المهام الإستراتيجية للقوات المسلحة.

● وإن كانت التوجيهات الأولى قد فشلت في تحديد الإطار العام للعمليات المقبلة وحدودها وتركت للقيادة العسكرية الحرية الكاملة في اختيار الغرض من الحرب ـ وهذا موضوع سياسي من اختصاص القيادة السياسية بل ومن مسؤوليتها ـ فإنها فشلت أيضاً في تحديد هيكل التعاون مع سوريا أي فتح الجبهة الثانية. . . لم تتحدث مثلاً عن حدود هذا التعاون بناء على الإتفاقيات التي تمت من قبل ولا تحدثت عن التصورات المختلفة لتحرك الموقف على الجبهتين وربطهما لتحقيق الأغراض المتفق عليها.

إن كتابة توجيه على المتسوى الإستراتيجي أصعب كثيراً من كتابة مقال، لأن ترجمة كلمات التوجيه إلى واقع يلزمها دماء وضحايا أما كتابة المقال فهو أمر غير ملزم. . . مجرد كلمات على ورق!!! وكان على هيكل أن يعتذر عن القيام بمسؤولية كبرى مثل التي تصدى لها مهما كان الضغط عليه ومهما كان تعطشه للمشاركة في صنع الأحداث. وعلى ضوء ما ذكرنا لا أعتقد أن التوجيهين الأول والثاني كانا قد صدرا لتحديد التخطيط للعمليات المقبلة في تطوراتها المحتملة ولكن صدر التوجيهان بطلب من المشيرأحمد إسماعيل في آخر لحظة قبل بدء العمليات لتأمين نفسه من تبعة العمليات المقبلة لو أن الأمور سارت على غير ما يشتهي!!!.

يحدثنا الفريق الشاذلي في كتابه عن حرب أكتوبر ص٢٥ «في خلال شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٧٣ قال لي أحمد إسماعيل إننا سنقوم بالحرب فإذا سارت الأمور على ما يرام فإن أحداً لن يهتم بتوجيه كلمة شكر لنا أما إذا تطورت الأمور إلى موقف سيء فإنهم سيبحثون عن شخص يلقون عليه التبعة. لقدكان أحمد إسماعيل منزعجاً وكان يخشى وقوع الهزيمة ويريد أن يؤمن نفسه ضد هذا الإحتمال. لقد طرد من قبل الرئيس عبد الناصر مرتين وأصبح يخشى المسؤولية». ويقول الشاذلي أيضاً «أن أحمد إسماعيل قال له إنه من الأفضل أن يصدر رئيس الجمهورية توجيهاً يحدد فيه واجب القوات المسلحة حتى لا يكون هناك خلاف في المستقبل حول هذه الأمور، وانتهت مناقشتنا على أساس أنه سيطلب إلى الرئيس السادات إصدار هذا الأمر. وفي نهاية سيبتمبر استدعاني الوزير إلى مكتبه وسلمني كتاباً لقراءته وإذا به توجيه بتوقيع السادات يحدد واجب القوات المسلحة في العمليات بشكل عام، ولكن هناك جملة واحدة لفتت نظري وهي حسب إمكانيات القوات المسلحة (وهي مكتوبة بخط يد الرئيس السادات ـ المؤلف ـ) وهذا يعني أن القوات المسلحة أصبحت تملك القرار الأخير في تحديد ما هو ممكن وما هو غير ممكن... لقد كان أحمد إسماعيل سعيداً بهذه الجملة وإن كان تطور الأحداث فيما بعد قد أثبت أن السادات كان أكثر ذكاء عندما كتب هذه الجملة لأنها تعطيه حق التنصل النهائي من أي قرار تقوم به القوات المسلحة وهي تعلم أنه ليس في طاقتها. وبعد أن قرأت التوجيه قلت لأحمد إسماعيل ضاحكاً... مبروك لقد حصلت على ما تريد وأعدت له الكتاب لأنه كان بإسمه ولكن أحمد إسماعيل بطبيعته الحذرة أعاد الكتاب إلي مرة أخرى للتوقيع عليه بالقلم فوقعت دون تردد... وهذه قصتي كما شاهدتها بنفسي عن الأمر الإستراتيجي الذي قال عنه السادات بأسلوب روائي أنه كان الأمر الأول من نوعه في تاريخ مصر الحديث».

هذه رواية رئيس أركان حرب القوات المسلحة عن التوجيهات وفيما يلي حديث رئيس هيئة العمليات: «في يوم ٥/ ١٠/ ١٩٧٣ أصدر الرئيس السادات توجيهاً إستراتيجياً إلى أحمد إسماعيل وحينما اطلعت عليه سألت إسماعيل عن الأسباب التي من أجلها أرسل الرئيس السادات هذه الوثيقة برغم أن لدينا التوجيه الأستراتيجي بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٧٣ الذي يقضي بالحرب وهدفها الإستراتيجي، وبدأ العمليات معروف أنه في ٦/ ١٠/ ١٩٧٣. فقال لي الفريق أول أحمد إسماعيل أنه هو الذي طلب هذا التوجيه

حتى تكون الأمور ـ للتاريخ ـ محددة بوضوح. ففي الوثيقة الجديدة نص صريح بكسر وقف إطلاق النيران اعتباراً من يوم ٦/ ١٠ ولم يكن ذلك محدداً من قبل علماً بأن هذا القرار سياسي قبل أن يكون قراراً عسكرياً كما أن الوثيقة الجديدة تنص صراحة على العمل على تحرير الأرض على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة، حتى لا يفهم مستقبلاً إنه كان مطلوباً تحرير سيناء بالكامل وهنا يؤكد مرة أخرى ـ للتاريخ ـ المهام الإستراتيجية المحددة في القيادة السياسية للقوات المسلحة».

هذه قصة التوجيهين وأظن أن الأمر لا يحتاج إلى تعليق!!!

***

وإذا انتقلنا إلى تقييم قرار الحرب وكيفية صناعته وصدوره، نجد أن القرار كان شجاعاً وحتمياً بعد أن إستنفذ الرئيس السادات ومن قبله عبد الناصر كل السبل للوصول إلى حل سلمي. والعوامل التي فرضت على عبد الناصر خوض حرب الإستنزاف تمهيداً للإنتقال إلى مرحلة العبور هي نفسها التي فرضت على السادات الحرب المحدودة. فالحرب بغرض التحرير الكامل كانت مستحيلة في ظل الظروف السياسية السائدة وإستئناف حرب الإستنزاف لم تكن لتجدي بعد أن أصبحت إستنزافاً مضاداً، وأصبح الأمر يحتاج إلى إجراء وسط بين التحرير والإستنزاف فكان البديل هو التحريك عن طريق الحرب المحدودة، أما مستوى ومدى هذه الحرب فموضوع آخر سوف نخصص له الفصل التالي.

ولا شك أنه أشرك القيادات العسكرية في صناعة القرار بإجتماعاته المتتالية معهم في مجالسه المختلفة والتي كان أهمها إجتماع ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٢، ولكنه في حقيقة الحال كان قد اتخذ قراره من قبل وأبلغه لوزير حربيته ليستعد حسب توجيهاته. وبالرغم من أن الوزير لم يبلغ هذا التعليمات إلى بعض القادة كوسيلة من وسائل تعطيل تنفيذ القرار إلا أن السادات أصر على السير في الطريق الذي إختاره.

ويعاب على السادات أنه ضاق ذرعاً بالنقاش، حتى ولو كان مقتنعاً بأنه نقاش قصد به تعطيل تنفيذ القرار فكان عليه أن يستمع إلى وجهات النظر بصبر وتأني وإلا كان الإجتماع شكلياً، ولكن وفي نفس الوقت فإن الغييرات التي أحدثها بعد اجتماع

٢٤/ ١٠/ ١٩٧٢ كانت حتمية فإنه لا يمكن أن يوكل تنفيذ هذا الواجب الخطير لقيادة غير مقتنعة به أصلاً. وبذلك استخدم حقه بصفته القائد السياسي في فرض سيطرته على المؤسسة العسكرية وتنحية من يقف حائلاً دون تنفيذ قراره، طالما لم يبادر القادة الذين يشكون في نتائج القرار بترك مواقعهم.

وعلينا أن نلاحظ على السادات أنه كان يتبع الإزدواجية في قراراته، أي أن معظم قراراته كانت «تآمرية» بحيث يوافق على القرار ويصدره ولكنه ينفذ قراراً آخر حتى ولو تم ذلك من وراء ظهر مساعديه. فنجد أنه حينما قرر الإستغناء عن الفريق صادق وزيرالحربية اتصل مع أحمد إسماعيل رئيس المخابرات العامة ليقف على أفكاره، ولما أطمأن إلى أن الأفكار متشابهة أو أن أحمد إسماعيل سوف ينفذ ما يطلب منه إستقر رأيه على أن يكون البديل. ولما حان وقت تنفيذ القرار كلف محمد صادق بالسفر إلى سوريا ومعه الجمسي رئيس هيئة العمليات، وفي الليلة السابقة للسفر إعتذر صادق عن الذهاب إلى دمشق لموعد حدد له لمقابلة الرئيس وأكد للجمسي أنه سيلحق به في دمشق بعد المقابلة. إلا أن السادات كان قد استدعى سعد الشاذلي رئيس هيئة أركان حرب الساعة الثالثة يوم ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٢ وأبلغه بقراره بإقالة الفريق محمد صادق وأن الشاذلي يتولى «منذ هذه اللحظة القيادة العامة للقوات المسلحة بالنيابة حتى تعيين الوزير الجديد، وأن صادق لا يعرف بهذا القرار حتى الآن وأنه سيرسل سكرتيره الخاص إليه في منزله بعد ساعتين لتبليغه بالقرار حتى يعطي الشاذلي الفرصة لإتخاذ بعض الإجراءات الأمنية». وهذا نص ما ذكره الشاذلي في كتابه عن حرب أكتوبر ص١٣٤ !!! وكان السادات قد اجتمع فعلاً ـ وقبل إجتماعه بالشاذلي ـ مع أحمد إسماعيل حوالي الثالثة ظهراً وأبلغه بقرار تعيينه وزيراً للحربية.

وقد سبق أن ذكرنا كيف أتفق مع أحمد إسماعيل على مجرد العبور لمسافة ١٠ ـ ١٥ كلم شرقاً ولم يعرف بهذا القرار إلا سعد الشاذلي، أما رئيس هيئة العمليات الجمسي فكان يخطط للوصول بالقوات إلى المضايق ومن الملاحظ أن رئيس هيئة العمليات كان دائماً آخرمن يعلم!!.

أما التآمر على سوريا فقد بدأ عند اجتماعه مع حافظ الأسد في برج العرب في إبريل/ نيسان ١٩٧٣ عندما اتفقا على الشكل العام للحملة، وحينما أيقن السادات أن

الأسد لن يقاتل إلى جانبه ما لم يكن الهدف المشترك هو تحرير سيناء والجولان بالضغط المتزامن على إسرائيل «باعه خطة جرانيت ٢» بينما كان ينوي تنفيذ خطة المآذن العالية. وفي نفس الوقت حرص السادات على أن يطمئن «هنري كيسنجر» يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ بأنه لا ينوي تعميق الهجوم، وهذه من المرات النادرة التي يكشف فيها قائد عن نواياه لخصمه بطريق مباشر، وكان هذا التأكيد داعياً لإسرائيل ـ بعد أن عرفت نوايا مصر المتواضعة ـ أن تركز هجماتها الجوية ضد السوريين قبل أن يصلوا إلى منحدرات نهر الأردن، فيصبح من الصعب جداً إيقاف تقدمهم بعد ذلك لأنه كما يقول موشيه دايان «على حدود الأردن لدينا مستوطنات، مدنية ولكن ليس لدينا عدو، وعلى الحدود المصرية لدينا عدو ولكن ليس لدينا مستوطنات أما على الحدود مع سوريا فلدينا الإثنان معاً فإذا وصل السوريون إلى مستوطناتنا فستكون كارثة»(٢٦). ولعله يكون خطئاً كبيراً ومغالطة أكيدة لمن يتحدث بعد ذلك عن قتال مشترك بين الجبهتين السورية والمصرية، لأن السادات لم يكن يلعب مع حافظ الأسد ولكنه كان يلعب عليه وظهر ـ كما سنتحدث في الصفحات التالية ـ أن الأسد بالتالي كان يلعب على السادات حينما استدعى السفير السوفييتي في دمشق طالباً منه أن يقوم الإتحاد السوفييتي بعقد اجتماع لمجلس الأمن بعد بداية القتال لإتخاذ قرار بإيقاف النيران دون علم من السادات. . . كان الرئيسان يلعبان على بعضهما البعض وليس مع بعضهما البعض.

هوامش الفصل الخامس

١ ـ رجعنا لكتابة هذا الجزء من هذا الفصل إلى العديد من المراجع أهمها :

أ ـ دائرة المعارف البريطانية Encyclopedia Britannica

ب ـ في الحرب لكارل فون كلاوزويتز - General Karl Vpn Clausewitz - On War The Modern Library - New York,1943.

ج ـ كارل فون كلاوزويتز ـ مبادىء الحرب Clausewitz, Principles Of War The Telegraph Press, Harrisburg, Pensylvania

د ـ الإستراتيجية ـ بازل ليدل هارت Strategy, B.H. Liddell Hart, Fredrick A. Pre-ager, New York

ه ـ أمين هويدي ـ سن تزو وفن الحرب ـ رسائل الثقافة الحربية ـ الشؤون العامة للقوات المسلحة ـ نوفمبر ١٩٥٦ .

و ـ أمين هويدي ـ أحاديث في الإستراتيجية ـ رسائل الثقافة الحربية ـ الشؤون العامة للقوات المسلحة ـ العدد ٣١ .

وعن شركة الطباعة الحربية بالولايات المتحدة رجعنا إلى الآتي :

Military Servixce Publishing Company, Telegraph Press, Harrisburg, Pensylvania.

ز ـ جذور الإستراتيجية Roots Of Stragety by Thomas Philips.

ح ـ سن تزو فن الحرب Suntzo The Art of War.

ط ـ المؤسسات الحربية للرومان Flavius Vegetius Renatus, The Military Institutions of The Romans.

ي ـ دي ساكس ـ هواجس عن فن الحرب Marshal Maurice De Sax, My Reveries Upon The Art ofWar.

ك ـ فردريك الأكبر ـ تعليماته إلى قواده The Instructions of Fredrick The Great For His Generals.

ل ـ نابليون والحرب الحديثة. Napoleon & Modern Warfare.

م ـ جوميني ـ الموجز في فن الحرب Jonini & His Summary of The Art of War. The Art of War On Land Surprise.

ن ـ فن الحرب البرية.

س ـ المفاجأة.

٢ـ الجنرال إيجال يادين Yigael Yadin مجلة باما ثانية Bamachaneh ـ سبتمبر ١٩٤٩ وقد أرفقها ليدل هارت كملحق في كتابه الإستراتيجي Strategy ص ٣٨٦ ـ مرجع سابق وهي ما زالت الأساس لنظرية الحرب الإسرائيلية سواء على مستوى القوات الصغرى أو الكبرى.

٣ـ أمين حامد هويدي ـ أحاديث في الإستراتيجي ـ رسائل الثقافة الحربية ص ٣١.

٤ـ أنور السادات ـ البحث عن الذات ـ مرجع سابق ص ٤٤١ ـ في أصل التوجيه أضيفت «حسب إمكانيات القوات المسلحة» بخط اليد بقلم الرئيس السادات نفسه بما يوحي أن الإضافة تمت بطلب من أحمد إسماعيل رحمه الله.

٥ـ أمين هويدي ـ كيسنجر وإدارة الصراع الدولي ـ دار الطليعة ببيروت طبعة أولى ـ دار الموقف العربي بالقاهرة طبعة ثانية ١٩٧٩ ص ١٠٨.

٦ـ أمين هويدي ـ أحاديث في الإستراتيجي ـ العدد ٣١ إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة ص ١٢.

٧ـ اللواء عبد المنعم خليل ـ من أوراق قائد ميداني ـ جريدة الأنباء الكويتية في ٢١/٨/١٩٨٩.

٨ـ موسى صبري ـ وثائق حرب أكتوبر ـ المكتب المصري الحديث ـ عام ١٩٧٤ ص ٣٢.

لواء عبد المنعم خليل ـ من أوراق قائد ميداني ـ جريدة الأنباء الكويتية في ٢١/٨/١٩٨٩.

محمد حافظ إسماعيل ـ أمن مصر القومي ـ مرجع سابق ص ٢٣٢.

٩ـ في حديث إلى مجلة الشباب المصرية عدد يناير ١٩٩١ وأثناء كتابتي هذا الفصل ذكر الفريق محمد فوزي رداً على سؤال عن نية عبد الناصر خوض المعركة بقائد عام غيره ذكر الآتي: «كتب الأستاذ محمد حسنين هيكل والدكتور ثروت عكاشة أن جمال عبد الناصر كان ينوي تعيين حافظ إسماعيل قائداً عاماً للقوات المسلحة بدلاً مني وذهبت مع شعراوي حرجة إلى حافظ إسماعيل للتأكد من ذلك نذكر أن عبد الناصر كان ينوي إحضاره إلى القيادة لتعيينه في المخابرات الحربية فحافظ كان سيحل محل صادق مدير المخابرات الحربية وليس محمد فوزي». والحقيقة التي نعرفها وأكدها حافظ إسماعيل في كتابه هي أن حافظ إسماعيل كان سيتولى قيادة القوات المسلحة وليس كما ذكر محمد فوزي فليس معقولاً أن يتولى رئيس المخابرات العامة إدارة المخابرات الحربية!!! فمنصب المخابرات العامة أعلى ويتصل برئيس الجمهورية مباشرة كما أنه يرأس هيئة المخابرات التي تشمل المخابرات الحربية والمباحث العامة في وزراة الداخلية بحكم قانون المخابرات العامة الذي كان معمولاً به في ذلك الوقت (المؤلف).

١٠ـ إجمالي الدعم العربي لدول المواجهة سواء قبل حرب أكتوبر ٧٣ أو بعدها كانت كالآتي:

أ ـ الجبهة المصرية: سرب ميج ٢١ جزائري، سرب سوخوي جزائري، سرب ميج ١٧ جزائري، سرب ميراج ليبي بطيارين ليبين وسرب آخر بطيارين مصريين، سرب هوكر هنتر عراقي، لواء مدرع جزائري، لواء مدرع ليبي، لواء مشاة مغربي، لواء مشاة سوداني، كتيبة مشاة كويتية، كتيبة مشاة تونسية.

ب ـ الجبهة السورية: ٣ أسراب ميج ٢١ عراقية، سرب ميج ١٧ عراقي، فرقة مدرعة عراقية، فرقة مشاة عراقية، ٢ لواء مدرع أردني، لواء مدرع مغربي.

ح ـ الجبهة الأردنية : لواء مشاة مسعودي

(المرجع كتاب حرب اكتوبر للفريق سعد الشاذلي ـ مرجع سابق وعلينا أن نلاحظ أن بعض قوات الدعم وصل متأخراً بحيث لم يكن له تأثير على المعركة وكان مستوى تجهيز وتدريب البعض منها لا يسمح له أن يدخل المعركة).

١١ـ حديث الفريق أول أحمد إسماعيل ـ مذكرات الجمسي ـ مرجع سابق ص ٢٣٣.

١٢ـ تقرير مقدم إلى مجلس الدفاع المشترك بواسطة وزيرالحربية المصري لتوضيح الموقف الإستراتيجي العربي ـ المصدر السابق ص ٢٤٠.

١٣ـ الفريق أول محمد فوزي ـ حرب الثلاث سنوات ـ دار الوحدة ـ ١٩٨٣ ص ٢١٠، ص ٢١١.

١٤ـ كان مشروع قد بدأ يوم ١٤/ ٣/ ١٩٧١ وانتهى يوم ٢٥/ ٣/ ١٩٧١.

١٥ـ الفريق أول محمد فوزي ـ استراتيجية المصالحة ـ دار المستقبل العربي ص ٢٠٨.

١٦ـ جمال حامد ـ من سيناء إلى الجولان ـ الزهراء للإعلام العربي ١٩٨٨ ص ٣٠٠، ص ٣٠١ ومن يريد الإطلاع على تفاصيل أكثر عن هذا الموضوع يمكنه الرجوع إلى هذا الكتاب.

١٧ـ أمين هويدي ـ مع عبد الناصر ـ دار المستقبل العربي ـ الطبعة الثانية ١٩٨٥ وقد علق في كتابه «الطريق إلى رمضان» على طلب الفريق فوزي أمراً مكتوباً لإستئناف القتال بأن «ذلك كان غريباً إذ لم يحدث طوال حياة عبد الناصر أن طلب الفريق فوزي أية أوامر مكتوبة» علماً بأن أحمد إسماعيل طلب هذا الطلب من الرئيس السادات قبل حرب أكتوب وأن الذي كتب التوجيه الإستراتيجي هو هيكل بنفسه كما سنذكر في حينه.

١٨ـ الفريق سعد الشاذلي ـ حرب أكتوبر ـ مرجع سابق ص ٢٢.

١٩ـ كان هناك جيشان : الجيش الثالث وبه الفرقة ٧ مشاة والفرقة ١٩ مشاة وكان عمله في القطاع الجنوبي للقناة والجيش الثاني وبه الفرقة ٢ المشاة، الفرقة ١٦ المشاة،

الفرقة ١٨ المشاة وكان عمله في القطاع الشمالي للقناة هذا خلاف فرقتان مشاة مكانيكية وفرقتان مدرعتان .

٢٠ـ .Henry Kissinger, Years Of Upheaval, Little Brown & Company (Canada)

Limited, 1982, P.P 442

٢١ـ محمد حافظ إسماعيل ـ أمن مصر القومي ـ مرجع سابق ص ٣١٨.

٢٢ـ محمود رياض ـ البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر عام ١٩٨١ ص ٤٤٨ .

٢٣ـ باتريك سيل ـ الأسد ـ الصراع على الشرق الأوسط ـ دار الساقي ـ ١٩٨٩ ص ٣١٦ إلى ص ٣٣٧.

٢٤ـ جمال حماد ـ المعارك الحربية على الجبهة المصرية ـ مرجع سابق ص ٧١ .

٢٥ـ موسى صبري ـ وثائق حرب أكتوبر ـ مرجع سابق ص ٣٨٢ .

٢٦ـ موشيه دايان ـ قصة حياتي ـ لندن ١٩٧٦ ـ ص ٤٧٤ The Story Of My Life

Sqhere Books Limited P.P 474.

الفصل السادس
العبور المصري إلى الشرق

● كان الغرض من العبور هو مجرد إنشاء رؤوس كباري بعمق ١٠ ـ ١٥ كلم شرق قناة السويس مع تجهيز خطة أخرى لاحتلال المضايق أيضاً لإقناع سوريا بالدخول إلى المعركة.

● كانت الخطة لا تهدف إلى تحقيق التقدم إلى المضايق، وأن ما جاء بتعليمات القيادة بأن الغرض هو احتلال المضايق كان ليستحث القيادات الصغرى.

● كانت الفكرة الأساسية لدفاع الإسرائيليين عن سيناء هو الدفاع المرن لإحتواء قيامنا بأي محاولة للعبور، ثم العبور من الشرق إلى الغرب. فخير وسيلة للدفاع هي الهجوم.

● تتساوى الجيوش تقريباً في التسليح والتدريب والعتاد ولكن الاختلاف الحقيقي بينها في نوعية القيادة.

العقيدة التي يجب أن تتغير ـ هل كان من المحتم أن تكون الحرب محدودة جدا؟ التغلب على مشاكل عبور قناة السويس ـ الدفاع الجوي يقبل التحدي ـ القوات الجوية والقوات البحرية ومشكلة التوازن بين فروع القوات المسلحة ـ هل حاربنا على جبهتين؟ ـ توزيع القوات للعبور ـ الهيكل العام للعمليات ـ العبور إلى الشرق ـ هل كانت وقفة أم نهاية مهمة؟ هل هو تطوير للهجوم أم مجرد تحرك نحو الشرق؟ ـ مواجهة العدو غرب القناة ـ التقييم.

العقيدة التي يجب أن تتغير

ذكرنا في الفصل السابق خطة الحرب المحدودة التي استقر عليها رأي كل من القيادة السياسية والقيادة العسكرية الأمر الذي سنناقشه في السطور التالية. ولكن لعلنا لاحظنا أن الخطة كانت ذات أهداف متواضعة للغاية، فهي خطة دفاعية من الناحية الاستراتيجية وإن بدت هجومية من الناحية التكتيكية والأسباب والعوامل والمؤثرات التي تردد أنها كانت السبب في هذا الاتجاه غير مقنعة في رأيي علاوة على أنها ضد كل مبادىء الحرب المعروفة . . . كانت خطة فريدة طبقت بأسلوب غير مسبوق!!!!

والسبب الحقيقي لهذا الانطواء الدفاعي الذي نفذت به عمليات ١٩٧٣ يرجع إلى عقيدة غرست في اعماق قيادات القوات المسلحة منذ حرب ١٩٤٨ إذ اتجهنا بعد تلك الحرب إلى استراتيجية دفاعية محضة. بعيداً هناك على حدودنا الشرقية، كانت مواقعنا الدفاعية ثابتة في مناطق حاكمة كنا نظن أنها تحول دون تقدم العدو غرباً الأمر الذي أثبتت الأحداث عدم صحته، لأن التقدم في الصحراء لا يرتبط أبداً بالطرق المحدودة فالصحراء كمياه البحار أو المحيطات تتحرك فيها القوات كما تتحرك السفن فوق سطح المياه لا تحدها دروب أو مسالك. وأذكر في هذا المجال أنني كمدير لقسم الخطط في العمليات الحربية في أوائل الخمسينات قمت بمأمورية تفتيشية لقواتنا على الحدود المصرية وهالني ما رأيت من أخطار تمسكنا بالعقيدة الدفاعية الثابتة وضمنت تلك المشاعر في تقريري للقيادات العليا مما أثار ضجة في أوساطها. وعدت لأكتب ذلك صراحة في كتابي «أحاديث في الاستراتيجية» وكان عبارة عن عدة مقالات كنت أقوم بنشرها في مجلتي الجيش والمشاة. فقلت «اعتمد الفرنسيون كثيراً على خط ماجينو في الحرب العالمية الثانية والذي تداعى بمجرد أن وصلت فرق البانزر الالمانية إلى خلفه وأصبح كمصيدة كبيرة للقيادات الفرنسية ذات التفكير العفن وهذا نذير لتلك العقول التي تتجه بغباء إلى كمية من الاسمنت والحديد لتقيم فيها مواقع محصنة يمكن للعدو أن يتفاداها بالاقتراب غير المباشر، والاقتراب غير المباشر من جانبنا هو أحسن حل نقوم به لمواجهة تقدم غير مباشر يقوم به العدو. فأي محاولة للتغلب على الخصم قبل أن

تفقده توازنه أولاً، هو بمثابة الطرق على الحديد البارد يتعب الحداد دون الحصول على نتيجة حاسمة».

وتوارثنا هذه العقيدة حتى بعد نكسة ١٩٦٧ فكانت الخطة الدفاعية غرب القناة عبارة عن التمسك بكل شبر من الأرض، فوزعنا ٥ فرق مشاة على مواجهة ١٧٠ كلم وامتدت دفاعاتنا جنوباً إلى البحر الأحمر واقعين في المصيدة التي كان يعدها لنا العدو، فكلما قام بإحدى غاراته في الصعيد أو على مناطق معينة في البحر الأحمر التقطنا الطعم ومددنا خطوطنا الدفاعية أكثر إلى الجنوب علماً بأنه لا يجوز أن تتسع المواجهة على حساب العمق، بمعنى أنه لا يجوز الاسراف في توزيع القوات على مواجهة واسعة على حساب حجم الاحتياطي. وقد حذر الرئيس عبد الناصر من ذلك في مؤتمره مع القادة يوم ١/ ١٠/ ١٩٦٩ ـ وذلك نقلاً عن اللواء عبد المنعم خليل في مذكراته التي سبق الاشارة إليها ـ إذ قال «يجب إلا نستجيب للعدو ونرسل قوات إلى البحر الأحمر ونفتت قواتنا وبذلك يفرض العدو إرادته علينا» ، . . . . كان قول عبد الناصر رداً على امتداد جناحنا الجنوبي إلى البحر الأحمر وانشاء قيادة مستقلة هناك.

والكروكي ٢ عبارة عن الخطة المصرية والخطة الاسرائيلية على التوالي للدفاع عن القناة، والمقارنة بين الخطتين هي في الواقع مقارنة بين عقيدتين: العقيدة الإسرائيلية المتحررة التي اكتفت باحتلال النسق الأول بلواء مشاة احتياطي (٥٠٠ فرد) واستعاضت بالتجهيزات الهندسية وباحتياطيها القريب والبعيد خفيف الحركة عن بعثرة قواتها على الأرض حتى تتيح لها الفرصة للراحة والتدريب. والعقيدة المصرية المحافظة التي تمسكت بالتوزيع التقليدي لكل ما لديها من قوات على الأرض في مواقع دفاعية وبذلك أمكن للواء احتياطي إسرائيلي ولواء مدرع في معاونته من تثبيت ٥ فرقة مشاة وفرقتين مدرعتين أمامه مطبقا مبدأ الإقتصاد في القوة تطبيقاً سلبياً (١).

كانت القوات الإسرائيلية تدافع بأسلوب الدفاع المتحرك أو المرن Mobile Or Flexible Defense وفي المقابل كنا ندافع بأسلوب الدفاع الثابت Position or Static Defense متمسكين بالأرض على طول مواجهة عرضها ١٧٠ كلم في حين يضحى في الدفاع المرن بالتمسك بالأرض مع انتظار العدو في أرض القتل التي نجره إليها تحت حماية ستارة واجبها الحصول على المعلومات والتعطيل. وبعد تدمير القوات المهاجمة في

أرض القتل يمكن استرجاع الأرض التي فقدناها .

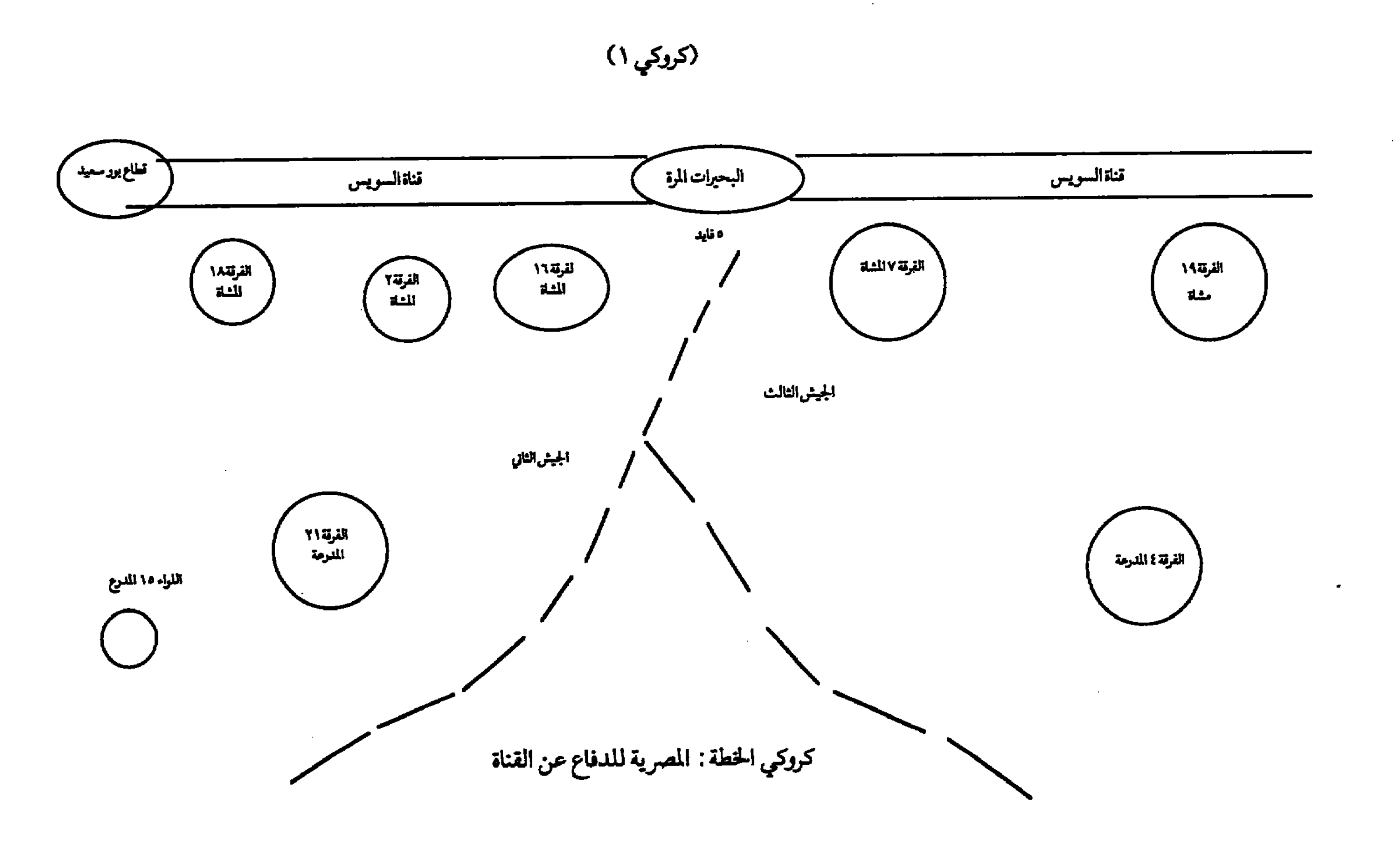
ومن الطبيعي فلكل عقيدة مزاياها وعيوبها

ففي الدفاع الثابت لا يسمح للعدو باحتلال أي مساحة من الأرض عن طريق إقامة دفاعات محصنة مغطاة بالنيران، ولكن في مقابل ذلك تتيح للعدو المهاجم حرية اختيار الأغراض التي سيهاجمها والأماكن التي ينوي القيام باختراقها أو الإلتفاف من حولها وتكون القوات المدافعة المنتشرة على الواجهة العر يضة عاجزة عن التدخل في المعركة أو الاشتراك فيها .

وبالعكس ففي الدفاع المتحرك لا يعرف العدو المهاجم أين سيقابل القوات الرئيسية للمدافع، كما يمكن حشد القوات بسرعة لمقابلته في الوقت المناسب ويمكن كسب المزيد من الوقت بالمدة التي سيحتاج إليها المهاجم في عبور القناة وقيام الستارة بنقطها الحصينة بواجب التعطيل لأطول مدة ممكنة .

وكانت الفكرة الأساسية للدفاع عن سيناء من وجهة نظر إسرائيل أن يكون واجب الدفاع في خط بارليف وخلفه إحتواء أي هجوم تقوم به قواتنا عبر القناة ومن ثم تقوم القوات الرئيسية بالهجوم المضاد للعبور إلى الشاطىء الغربي للقناة للعمل خلف قواتنا وللوصول إلى موقف استراتيجي حاسم يعزز تحركاتها السياسية عند إيقاف إطلاق النيران . ولذلك قامت القيادة الجنوبية للجيش الإسرائيلي باستكشاف عدة نقط عبور محتملة وجهزت طرق الإقتراب إليها الأمر الذي جعل الجيش الإسرائيلي يفكر في العبور إلى الغرب في الساعات الأولى لبدء الحرب ولكنه كان يتحين الفرصة المناسبة، فخير وسيلة للدفاع هي الهجوم .

(كروكي ١)



كروكي الخطة : المصرية للدفاع عن القناة

خط الممـــــرات (المضايق)

الاحتياط: ٣ لواءات مدرعة عدا ٣ كتائب موزعة على القطاعات ومجموعها ٢٤٠ دبابة وموجودة في منطقة المضايق

النص الثاني: به ٣ كتائب دبابات بمعدل كتيبة لكل قطاع مجموع ١٢٠ دبابة ومعها ٧ كتائب مدفعية

النص الأول: خط بارليف يمثله لواء مشاة احتياطي قوامه ٥٠٠ فرد داخل ١٦ موقع حصين بينها فواصل مجهزة بمصاطب بفواصل ١٠٠ متر

القطاع الجنوبي	القطاع الأوسط	القطاع الشمالي
يدافع عن الاتجاه السويس الممرات	يدافع عن الاتجاه الاسماعيلية ـ أبو عجيلة	يدافع عن الاتجاه القنطرة ـ العريش

قناة السويس

كروكي ٢ ـ خطة اسرائيل للدفاع عن القناة.

وفي تقديري فلم يكن توزيع قواتنا للدفاع كما يتضح في الكروكي بخطة دفاعية بالمعنى المفهوم إذ كان لا يتعدى مجرد توزيع قوات على الأرض متجاهلين مقدار سيطرة قيادة الجبهة أو القيادة العامة على إدارة المعركة الدفاعية بما فيها من أفعال وردود أفعال.. فتوزيع القوات على الأرض شيء والمعركة الدفاعية شيء آخر ولم يكن غريباً بعد ذلك أن القوات في المواقع الدفاعية ـ على ضخامة حجمها ـ لم تشترك في حرب الاستنزاف لتوقيع الخسائر المطلوبة من العدو تمهيداً للهجوم المنتظر... فقد كانت القوات الخاصة هي التي تقوم بأغلب العمليات في الشرق.

هذا التوزيع فرض علينا الدفاع الثابت بما يسببه من «مرض الخنادق» الذي يصيب الضباط والجنود، فبقاء الوحدات في خنادقها وتحصيناتها ٦ سنوات كاملة يصيبها بالشلل والجمود والبلادة في التخيل والتفكير علاوة على أنه لا يتيح للأفراد الفرصة للراحة أو التدريب، مما ألقى عبئاً ثقيلاً على كاهل القيادة الجديدة التي أدارت حرب ١٩٧٣ لإخراج القوات من خنادقها تحت الأرض للتحرك والعبور، ولكنها قامت بدورها ـ تحت تأثير النوازع الدفاعية المغروسة في الأعماق ـ بالتوقف شرق القناة والبدء في التخندق وزرع حقول الألغام ومد الأسلاك الشائكة. وبذلك وجدت القوات نفسها في وضع غاية في الغرابة... فبدلاً في وجودها في موقع دفاعي خلف قناة السويس كمانع طبيعي أصبحت القناة خلفها دون أن ترتكز المواجهة الدفاعية العريضة على أي مانع طبيعي!!! وبذلك انتقلت القوات من موقف دفاعي سيء إلى آخر أسوأ.

حرصت القيادة على التمسك بكل شبر من الأرض وكان هذا مستحيلاً فخلفت ثغرة واسعة بين الجيشين الثاني والثالث في المواقع الدفاعية اتساعها ٥٠ كلم على الشاطىء الغربي للبحيرات المرة، إذ كانت المواجهة الواسعة تحتم أن تكون مواجهة الفرقة ٤٠ كلم للدفاع عنها، وحرصت القيادة الجديدة بعد أن كان كل همها اتخاذ موقع دفاعي شرق القناة بدلاً من غربها أن تعبر بنفس المواجهة المتسعة بالفرق الخمسة المعززة بخمسة لواءات مدرعة في وقت واحد وتركت نفس الثغرة التي استغلها العدو ليعبر منها بعد ذلك من الديفزوار ليصبح غرب القناة بعد أن تواجدنا شرقها، وأخذ في ممارسة مناوراته ليقطع خطوط مواصلاتنا ويهدد قواتنا وهو يعمل «من افريقيا» على حد قول جولدامائير.

أي خط دفاعي معرض للاختراق أو التطويق ولكن لا خوف من مثل هذه

المناورات طالما احتفظنا بالاحتياطي المناسب، ولكننا لم نفعل ذلك علاوة على أننا التزمنا بالدفاع على طول هذه المواجهة الواسعة فإننا أيضاً عملنا على تآكل الاحتياطي المتيسر لنا بقرارات عصبية غير مدروسة.

وفي الوقت الذي قمنا فيه باستهلاك قواتنا في رمال المواجهات الواسعة تبعاً لعقيدتنا في الالتزام بالدفاع الثابت، كان العدو كما لاحظنا من الكروكي يقوم بالدفاع المرن محتفظاً باحتياطيه خفيف الحركة لمواجهة تحركاتنا الحذرة المترددة.

وفي رأيي ـ وأعلم أن ما أقوله سوف يثير الغضب والانفعال وربما أكثر ـ فإن التحدي الحقيقي لقيادتنا العسكرية هو بث الروح التعرضية في قادتنا الكبار والصغار وفي الوحدات ـ بالاسبقية التي ذكرناها ـ حتى تتحرر قواتنا من قيود النزعة الدفاعية وحتى نطلق القدرة المصرية الكامنة للتخيل والإبداع من عقالها.

هل كان من اللازم أن تكون الحرب محدودة جداً؟!

لا شك أن التخطيط لحرب أكتوبر واجهته تحديات كبيرة لا يجوز أن نقلل منها وسط الظروف الصعبة التي تم فيها. فكان على القوات المصرية عبور مانع مائي يتراوح عرضه بين ١٨٠ ـ ٢٠٠ متر أقام العدو على ضفته الشرقية سداً ترابياً يرتفع في بعض أجزائه إلى ٢٠ متراً لإخفاء أي تحركات يقوم بها في الشرق. وعلى طول امتداد هذا السد الترابي أقام الاسرائيليون نقطاً محصنة كونت في نهاية الأمر خط بارليف الذي ارتكزت عليه خطة الدفاع الاسرائيلية السابق شرحها علاوة على أن القوات الإسرائيلية كانت تتمتع بتفوق جوي يستند إلى قوة جوية من المقاتلات والقاذفات المقاتلة التي يمكنها تحقيق السيادة الجوية وضرب العمق، بينما كان التشكيل الأساسي للقوة الجوية المصرية من مقاتلات مداها محدود وشبكة دفاع جوية قال عنها كل من كتبوا عن حرب أكتوبر أنها ثابتة غير قادرة على متابعة القوات أثناء تقدمها لسترها. وبمعنى آخر كانت وسائل الإختراق المعادية تتفوق على قدرتنا المتاحة للإعتراض. وذهب الكثيرون إلى أن هذه العوامل الضاغطة حددت عمق الهجوم بعد عبور القناة بحيث لا يتجاوز مدى الحماية الذي توفره شبكة الأسلحة المضادة للطائرات مع الأخذ في الإعتبار أن دفع المطارات غرب القناة شرقاً لكسب مزيد من المدى لطائراتنا فيه مجازفة وقوعها تحت النيران المؤثرة لمدفعية العدو متوسطة أو بعيدة المدى.

كانت كل هذه العوامل مؤثرة دون شك على المدى الذي تتقدم قواتنا إليه شرقا إذا نجحت في عبور القناة وهي مهمة في حد ذاتها صعبة ومحفوفة بالمخاطر. ولكن ألم يكن من الممكن تخطي هذه القفزة القصيرة من غرب القناة إلى شرقها لتكوين رؤوس كباري لا يزيد عمقها عن ١٠ ـ ١٢ كلم ونقبع في انتظار العدو حتى يصل إلينا؟ هذا هو السؤال.

كان أمام قواتنا ثلاثة مشاكل رئيسية إن تغلبت عليها تخطت هذه المسافة المتواضعة نحو الشرق

- المشكلة الأولى وهي أعقد المشاكل تتعلق بعبور المانع المائي وتثبيت أقدامنا على الضفة الشرقية.
- المشكلة الثانية وهي مشكلة تنسيق قدرة دفاعنا الجوي مع تحركاتنا نحو الشرق.
- المشكلة الثالثة تتعلق بالقدرة المحدودة لقواتنا الجوية.

والحرب ـ شأنها شأن كل الأعمال الخطيرة ـ تواجهها مشاكل وتحديات والعبرة دائماً بتوفر الإرادة على حلها أو الحد من تأثيرها على أقل تقدير. وأكبر مثل على ذلك التفكير العلمي والإصرار الكامل لمواجهة المشاكل التي كانت تعترض عملية العبور.

التغلب على مشكلة العبور نحو الشرق

ووجهت المشاكل العويصة التي كانت تعترض عملية العبور نحو الشرق بطريقة ناجحة وإرادة قوية ولذلك نجحت عملية العبور نجاحا كاملا وبأقل خسائر ممكنة.

كانت المشكلة الأولى التي تعترض عملية العبور هي فتح الثغرات في السد الترابي حتى يمكن لأسلحتنا ومعداتنا الثقيلة أن تنفذ إلى أرض سيناء بعد عبورها القناة سواء بالمعديات أو الكباري.

وكانت هذه المشكلة موضع اهتمام المسؤولين منذ عام ١٩٦٩ كما يؤكد المهندس صدقي سليمان رئيس الوزراء الأسبق في حديث له لجريدة الأهالي بمناسبة احتفال جمعية قناة السد العالي بالعيد التاسع والعشرين على بدء العمل في السد، فقد سئل عن حقيقة ما رواه المهندس محب أبو قمر مدير التجريفات بالسد العالي حول دوره عام ١٩٦٢ في التجربة الخاصة بفتح الثغرات في الساتر الترابي لاقتحام خط بارليف فأكد

صحة الرواية، فقد طلب الفريق محمد فوزي وزير الحربية الأسبق دراسة كيفية اختراق الساتر الترابي لخط بارليف وكان من رأيه إستخدام المدفعية ولكنني أشرت عليه باستخدام فكرة التجريف استعانة بخبرة السد العالي. وتحقيقا لذلك فقد وصلت معدات من السد العالي بأسوان وبدأ المهندس محب أبو قمر التجارب مع عدد محدود من العمال في الخطاطبة وبني يوسف تحت اشراف اللواء جمال محمد علي مدير سلاح المهندسين بالقوات المسلحة، وانتهت التجارب بالنجاح وهو ما شجع القوات المسلحة المصرية على إعداد عملية اقتحام خط بارليف بالصورة التي تمت في حرب اكتوبر».

وتفصيلات[٢] هذه التجارب يرويها المهندس محب أبو قمر مدير إدارة التجريف الهيدروليكي بهيئة السد العالي في جريدة صوت العرب المصرية بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٨٩ نقتطف منها الآتي: «خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٦٩ كلفني المهندس صدقي سليمان بإجراء تجارب للتجريف الهيدروليكي لعمل فتحات في ساتر ترابي تسمح لقواتنا بعبور القناة وقبلت تنفيذ المهمة. وكانت الفكرة العامة هي الاستغناء عن أي مولدات كهربائية أو محطات طلمبات مائية عائمة وذلك باستخدام وحدة جهاز الهيدرو وهي عبارة عن جهاز قذف المياة بطلمبته الخاصة به والموتور الخاص بتشغيل الطلمبة فقط والتي تأخذ حركتها اما من ماكينة الجرار البحري الكامل لمجموعة الجهاز أو من ماكينة مستقلة بالطلمبة تدار بالبنزين أو السولار وتوضع على الجرار البحري الذي ينقلنا إلى منطقة العمل. اما عن التصرف في الرمال والأتربة الناتجة عن العملية فانها سوف تتساقط بقوة اندفاع المياه إلى قاع القناة. وتشكلت لجنتان: الأولى من لواء المياه برئاسة العقيد مهندس محمد حسن لمعاونتي وكان مقرها بمعسكر بني يوسف بالهرم والثانية من بعض ضباط لواء المهندسين إلى جانب وكلاء وزارة الري وتفتيش عموم الري بالقاهرة والجيزة منهم المهندسين محمد أبو سمرة وكيل وزارة السد العالي والمهندس أحمد الدرويش مدير محطة الأبحاث المائية بالقناطر الخيرية، وكانت مهمة هذه اللجنة البحث عن انسب المناطق التي تشبه خط بارليف لإجراء التجارب عليها ووقع الإختيار على منطقة الخطاطبة ووصلت المعدات المطلوبة من أسوان بالسكة الحديدية إلى محطة بولاق الدكرور ثم تم نقلها إلى معسكري يوسف بالهرم وقام المهندس كمال غنيم مدير ورش الأميرية بتجهيزها وإصلاحها تمهيدا للتشغيل.

وحضر التجربة الاولى عددمن المسؤولين في وزارة الري وسلاح المهندسين وتمت

التجربة بنجاح في عمل الفتحة المطلوبة في الساتر الترابي ولم تستغرق إلا ساعة وربع، وأجريت التجربة الثانية بحضور لجنة القوات المسلحة برئاسة اللواء مهندس جمال محمد علي مدير سلاح المهندسين وآخرين وذلك في ٢١/ ٨/ ١٩٦٩ واستغرقت التجربة ٥٥ دقيقة. وكان الإستعداد للتجربة الثالثة أكبر وحضرها المهندس صدقي سليمان واللواء جمال محمد علي وعدد من ضباط القوات المسلحة ولجنة من الري وأخرى من السد العالي وتم تجهيز معدات ثقيلة للعبور تمثلت في سيارة مصفحة ودبابة، فقد تم عمل الفتحة ومرور المعدات الثقيلة وتم تسجيل تجربة العبور سينمائيا من البداية إلى النهاية وبعدها طلب مني المهندس صدقي سليمان الإنتظار بالموقع لإحتمال مرور الرئيس عبد الناصر والفريق فوزي لمشاهدة التجربة. وبعد ذلك تعاقدت مصر على شراء طلمبات من شركة دويتش بألمانيا الغربية بعد أن سلمنا معدات التجارب كهدية من هيئة السد العالي إلى سلاح المهندسين»(٣).

وفي الوقت الذي كانت تتم فيه هذه التجارب كانت العقيدة السائدة لفتح الثغرات في الساتر الترابي تعتمد على قيام المهندسين العسكريين الذين يعبرون في قواربهم المطاطية بعد نجاح الموجات الأولى من المشاة في احتلال الساتر الترابي بشق حفر داخله باستخدام أدوات الحفر اليدوية ثم ملأ هذه الحفر بالمتفجرات وتفجيرها ثم يستأنف العمل اليدوي لتجهيز مطلع للبلدوزر الذي يتم نقله على معدية من الغرب إلى الشرق لاستكمال عملية فتح الثغرة.

وما يقوله سعد الشاذلي في مذكراته من أنه بعد تعيينه رئيسا لأركان الحرب بعد أحداث مايو ١٩٧١ ـ طلب من قائد سلاح المهندسين ضرورة البحث والتفكير في اسلوب آخر لفتح هذه الثغرات وأن اللواء جمال علي أخبره بعد ذلك في يونيو/ حزيران ١٩٧١ أن أحد الضباط يقترح فتح الثغرة بأسلوب ضغط المياه وأن سعد الشاذلي حضر أول تجربة تنفيذية لهذا الإقتراح في آخر شهر يونيو/ حزيران يدعو إلى الدهشة، لأن قائد سلاح المهندسين كان قد حضر التجارب الناجحة في عام ١٩٦٩ وكان حرياً به أن يداوم متابعة تنفيذ العملية الناجحة ويعمل على توفير المضخات كسبا للوقت دون انتظار أوامر الشاذلي بتوفير ٣٠ مضخة انجليزية في أوائل عام ١٩٧٢ ثم ١٥٠ مضخة ألمانية خلال نفس العام. ونخلص من ذلك بعدة حقائق ودروس

● إن أسلوب التوثيق والحفظ في القوات المسلحة تحتاج إلى إعادة نظر لمنع التضارب

الذي يصطدم به الباحث في كل خطوة يخطوها لمعرفة الحقيقة في مثل هذه الأمور الهامة.

- إن عدم استمرارية الجهود بعد تغيير القيادات مضيعة للوقت والمال وتبديد لأفكار صالحة ولجهود صادقة مما يؤثر على الأمن القومي.
- تم التفكير في حل مشكلة فتح الثغرات في السد الترابي قبل تغيير القيادة بعد أحداث مايو ١٩٧١، وأن التجارب التي تمت كانت ناجحة ولكنها لم تؤخذ مأخذ الجد من القيادة فلم توظفها في التخطيط لعملية الحرب القادمة سواء باعتمادها كأسلوب عمل أو بتدبير النفقات لتوفير معداتها ولوازمها.
- كانت الخطة ٢٠٠ الموضوعة قبل وفاة عبد الناصر ـ بفرض عدم وجود الشكوك حول وجودها أصلا ـ ستتعرض لتحديات حقيقية لو اتبعت الأساليب اليدوية لفتح الثغرات إذ كانت ستحتاج إلى وقت طويل أمام عدو معروف بردود فعله السريعة، إذ لم تكن طريقة التجريف قد اعتمدت أو عممت بعد.
- عدم صدور التاريخ الرسمي لحرب اكتوبر حتى الان يترك العنان لتأريخ ما حدث بطريقة تفتقر إلى الدقة وتترك الفرصة لينسب البعض الى أنفسهم الإيجابيات ويلقوا بالسلبيات على أكتاف غيرهم.

ورغما عن كل هذه العوامل إلا أن الدرس الحقيقي الذي نخرج به هو أن الإعتراف بالمشكلة والتصدي لحلها والإصرار على ذلك يحقق نتائج إيجابية تجعل المستحيل ممكنا والصعب سهلا يسيراً. وعلينا أن نضع مشكلة فتح الثغرات في الإطار الصحيح للتحديات الكبرى الإضافية والتي كان على المهندسين أن يقوموا بتنفيذها لنقدر مقدار الجهد الذي بذل، لقد كان يتحتم عليهم طبقا للخطة الموضوعة أن يقوموا بالمهام المعقدة الآتية (٤):

- فتح ٧٠ ثغرة في الساتر الترابي على الجانب البعيد كل منها ١٥٠٠ متر مكعب.
- إنشاء ١٠ كباري ثقيلة لعبور الدبابات والمدافع وإنشاء كباري خفيفة لجذب نيران العدو ولتخفيف الضغط على الكباري الرئيسية وكذا بناء ١٠ كباري إقتحام لعبور المشاة

● تشغيل ٣٥ دورية بعد تجهيزها .

● تشغيل ٧٢٠ قارباً مطاطياً لعبور المشاة .

وكانت كل هذه المهام تتم في وقت واحد، فقد افترض أن يتم فتح هذه الثغرات خلال ٥ ـ ٧ ساعات وتبدأ المعديات في العمل بمجرد إتمام فتح هذه الثغرات بينما يتم تركيب الكباري بعد ذلك بحوالي ساعتين . ثم علينا أن نقدر أن كل هذه الأعمال كانت تتم تحت نيران العدو، واحتاجت الأعمال جميعها إلى ٣٥ كتيبة مهندسين من مختلف التخصصات .

كانت هذه إحدى العقبات الرئيسية التي بذل الجهد الصادق لمواجهتها ولذلك نجح العبور. ولو عولجت كل المشاكل على نفس المستوى أو لو أن القيادة العامة استخدمت كل الإمكانيات المتاحة إستخداماً واعياً لاندفعنا أكثر إلى الشرق .

مثل آخر حدث في قوات الدفاع الجوي حيث بذل الرجال في «القوة الرابعة» جهوداً ناجحة ولكنها وللأسف الشديد لم تستخدم عند التخطيط للعبور وبالتالي لم يتم الاستفادة بها

٢ ـ ماذا تم في قوات الدفاع الجوي؟

من المبررات الشائعة لحتمية عبور تقوم به قواتنا المسلحة لقناة السويس لمسافة لا تزيد عن ١٠ ـ ١٢ كلم القدرة المحدودة لمدى صواريخنا أرض ـ جو وثبات مواقعها وعدم قدرتها على التحرك بسرعة تتناسب مع سرعة تحرك باقي الوحدات، الأمر الذي يقيد مدى تحرك قواتنا في أي عملية هجومية، فمن المنطقي ربط تحركات قواتنا بقدرة دفاعنا الجوي على حمايتها خاصة في مواجهة عدو لديه التفوق الجوي .

وهذه حقائق ثابتة مما شكل مشكلة حقيقية أمام قيادة قوات الدفاع الجوي وهذا شيء طبيعي فكما سبق أن ذكرنا فإن الحرب عمل خطير تكتنفه المشاكل والعقبات التي لا يجوز الإستسلام لها بل لا بد من التصدي للتغلب عليها، وقد قام المسؤولون في «القوة الرابعة» بقبول التحدي وبذلوا جهداً مخططاً ممتازاً انتهى إلى نتائج تعد مفخرة تضاف إلى مفاخر قوات الدفاع الجوي .

ولكن الشيء الغريب أنه كتب الكثير عن تفاصيل التغلب على مشاكل عبور القناة

وهي كلها أعمال تقابل بالإعتزاز ولكن وفي نفس الوقت تم التعتيم الكامل على الإيجابيات التي حققها الدفاع الجوي ليتمكن رجاله من التغلب على السلبيات القائمة حتى يمكنهم مسايرة العمليات المقبلة، ولا تبرير لهذا التجاهل إلا لتأكيد سلامة وصحة تقديراتنا بعدم تجاوز تقدمنا نحو الشرق إلا لمسافة لا تتجاوز ١٠ ـ ١٢ كلم من الشاطىء الشرقي لقناة السويس.

وللفريق محمد علي فهمي قائد الدفاع الجوي قبل وأثناء الحرب شهادة في هذا الموضوع فهو الرجل المتخصص الذي قاد أول حرب إلكترونية بنجاح شهد له بها الأعداء والأصدقاء. فماذا قال؟(٥)

● ونحن نعد لمعركة «العبور والتحرير» وضعنا في اعتبارنا حقيقة التفوق الجوي الاسرائيلي ولكن كنا واجهنا التحدي من قبل في حرب الإستنزاف واستطعنا تحقيق بعض الإنتصارات عليه. وفي معركتنا المقبلة لن يقتصر دورنا فيها على مجرد تحدي هذا التفوق بل سيكون علينا هزيمته وتحطيم الأسطورة، مع إيماننا بأن لكل مشكلة حل مع وضع السيناريو كاملاً لكل موقف حتى نكون على بيّنة بمراحله وتطوراته المنتظرة واحتمالاته المختلفة ونقدر لكل قدم موطئها.

● تتلخص المشكلة الأساسية في أن معظم قواعد الصواريخ ثابتة محصنة وحجمها كبير وتستغرق وقتا طويلاً للتحرك أو لتجهيزها للإشتباك وكل ذلك يتعارض مع طبيعة العمليات المقبلة التي ستتطلب حماية حشود رئيسية متحركة يلزمها حماية متحركة. والمشكلة خطيرة فهي تعني ببساطة إنه ما دام الدفاع الجوي غير قادر على متابعة تقدم القوات البرية أثناء العمليات الهجومية فستصبح هذه القوات دون غطاء جوي الأمر الذي يتركها فريسة سهلة لطيران العدو المتفوق. فما هو الحل؟

● كان من الممكن أن «نزحلق» الحل على القيادة السياسية لتدبر لنا أسلحة دفاع جوي تصلح لمتطلبات المعركة القادمة، ولكن كان علينا أن ندخل معركة بإمكانياتنا المتاحة فاتجهنا إلى الفرد والمعدة: الفرد بزيادة تدريبه والمعدة بتصدي مهندسينا لإدخال تعديلات فنية عليها لتسهيل عملية التجهيز للتحرك والإشتباك وتقليل الوقت اللازم لذلك.

● ولمواجهة التعرض الكبير للصواريخ عند إشتراكها في عمليات هجومية طابعها السرعة واستمرار الإنتقالات شكلنا وحدات الإنشاءات لمرافقة قواعد الصواريخ في انتقالاتها مزودة بمعدات هندسية خاصة، وأمكن عن طريق التجهيز الجيد لهذه المجموعات والتدريب المتواصل أن أصبح في الإمكان تجهيز موقع قاعدة الصواريخ في ساعات قليلة وهو الأمر الذي جعل اشتراك هذه القواعد في حرب اكتوبر ممكنا وجعل القوات الجوية الاسرائيلية في حيرة وإرتباك شديدين وهي تفاجأ كل يوم بمزيد من المواقع الجديدة.

● ولما كانت هذه القواعد بحكم تصميمها يتم السيطرة عليها وإدارة نيرانها من مراكز قيادة ثابتة الأمر الذي لن يتوفر في عمليات متحركة قمنا بإعداد مراكز قيادة متحركة بتصميم وتصنيع مصري.

● كما قمنا بإيجاد حلول مبتكرة للإمداد بالصواريخ وقطع الغيار والاحتياجات الإدارية والمعيشية والمياه والوقود وإنشاء قواعد امامية للإصلاح لضمان سرعة استعادة الموقف، بل استدعى الأمر إلى إعادة النظر في تكوين الطاقم القتالي لقاعدة الصواريخ وكلف المقاتل الواحد بأكثر من وظيفة لتقليل عدد الأفراد إلى الحد الأدنى.

● وقمنا أيضاً بإعادة تخصيص الوسائل والإمكانيات بما يحقق التوازن بين ما تفرضه العمليات الهجومية من متطلبات كالمطارات الأمامية ومناطق التكديس والتشوين الأمامية التي ستقام خلف القوات المتقدمة والكباري اوالمعابر وبين حتمية إستمرار توفير وسائل الدفاع الجوي عنها.

«وقد مكنت هذه الترتيبات قائد الدفاع الجوي من دفع قواته شرقا لتحقيق عمق أكبر لسيطرتنا الجوية داخل سيناء. وحينما قررت القيادة العامة للقوات المسلحة تطوير الهجوم شرقاً لكسب مزيد من الأرض وتخفيف الضغط على الجبهة السورية، اندفعت قواعد الصواريخ عبر القناة لتحتل مواقعها على الضفة الشرقية وتمد مظلتها الواقية إلى عمق سيناء مانعة الطائرات الاسرائيلية من حماية الدبابات الاسرائيلية كعادتها ليوقع فيها أكبر خسائر ممكنة، وقد كان لظهور الصواريخ المضادة للطائرات على أرض سيناء وقع الصاعقة على الطيارين الاسرائيليين إذ قيل لهم انها قواعد ثقيلة ليس لها خفة حركة أو قدرة على المناورة».

ويذهب قائد الدفاع الجوي السابق الفريق محمد علي فهمي «إلى أنه يمكن للدفاع الجوي تحييد القوات الجوية ويؤيده في ذلك كثيرون إذ يمكن في رأيهم تحقيق التوازن بين الطائرات المقاتلة ووسائل الدفاع الجوي فإذا كانت الطائرات المقاتلة ـ بصفتها إحدى وسائل نظام الدفاع الجوي ـ يمكنها تدمير ٤٠٪ من الطائرات المعادية المغيرة فإن الصواريخ تدمر نفس النسبة، بينما يمكن للمدفعية المضادة للطائرات والصواريخ الفردية تدمير ٢٠٪. والنسب المذكورة ليست ثابتة ولكنها تشير إلى أهمية الصواريخ القصوى في تعزيز نظام الدفاع الجوي ضد الطائرات المغيرة».

ونخرج من ذلك أن تبرير عدم التقدم شرقاً إلى المضايق بعد العبور بالعجز الكامل لقوات الدفاع الجوي عن حماية القوات المتقدمة ليس صحيحا تماماً، فكان من الممكن الإنتفاع من القدرات المتنامية لنظام دفاعنا الجوي ـ كما وضح من تحليلنا السابق ـ للإندفاع أكثر ناحية الشرق وأنه كان من الواجب أن تكون الخطة أكثر طموحاً. فالقيود والتحديات دائما موجودة ولكن لا بد وأن لا نكون أسرى لها فطالما نجحت الجهود في التغلب عليها أو التقليل منها على أقل تقدير فإن الواجب يحتم أن نستفيد من ذلك أكبر فائدة لا بستر قواتنا الزاحفة فحسب بل ولتحقيق المفاجأة للعدو باستخدام صواريخنا بطريقة لم تكن يتوقعها وهو ما حدث يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ حينما عبرت تسع كتائب صواريخ إلى الشرق استعداداً للتعاون مع قوات تطوير الهجوم إلى المضايق شرقا كما سيأتي ذكره.

إن عدم ثقة القيادة في نفسها والعقدة النفسية التي سيطرت عليها نتيجة لهزائمنا السابقة حالتا دون استثمارها للقدرات المتاحة.

٣ ـ القوات الجوية.

وإذا كان القائمون على تخطيط وإدارة حرب رمضان لم يستغلوا القدرة المتاحة لدفاعنا الجوي فإنهم كرروا ذلك عند التعامل مع القوات الجوية. ويخيل لنا أن كلا من هذه الأسلحة كان يعمل بطريقته الخاصة دون ارتباط مع الخطة الشاملة ودون التعامل مع ردود الفعل المنتظرة من العدو.

ولقد قيل الكثير عن عيوب الطائرات المتاحة، وقيل الكثير أيضا عن مستوى تدريب الطيارين مما وضع قيدا على تحركاتنا نحو الشرق ـ كما يزعم البعض ـ ولكني

أعتقد أن الطريقة التقليدية الحذرة التي خلت من الإبداع أو الخلق في استخدام القوات الجوية هي السبب الأساسي الذي جعل العائد قليلاً غير ملموس. إن الفارق الرئيسي بين حرب اكتوبر والحروب التي سبقتها هو أنها - أي حرب اكتوبر - لم تتح الفرصة للاسرائيليين أن يقاتلوا في ظل سيطرتهم الجوية المطلقة وذلك لعاملين: قيامنا بتوجيه الضربة الأولى وما أحدثه ذلك من مفاجأة كاملة وكذلك استخدام نظامنا للدفاع الجوي عالي الكفاءة وعلاوة على ذلك دخول سوريا الحرب في الجبهة الشمالية. وعلى الرغم من هاتين الميزتين فرضت أجراءات شديدة لتقييد العمليات الجوية ضد الاسرائيليين، فبعد الهجوم الأول - الذي يسمونه بالضربة الجوية الأولى - عبر القناة استخدم السلاح الجوي في حالات متفرقة لضرب بعض مواقع وتجمعات العدو وكذلك في عمليات محدودة لإعتراض هجماته الجوية على رؤوس الكباري، ولما كان إنشاء هذه الرؤوس قد تم على مسافات محدودة فلم تكن هناك حاجة كبيرة إلى استخدام القوات الجوية في دعم القوات البرية التي عبرت القناة في الأسبوع الأول من الحرب ولهذا فقد بقي معظمه بلا نشاط يذكر، ولكن بعد التقدم نحو الشرق في ١٤/١٠/١٩٧٣ تعين عليه أن يقوم بعمليات لدعم هذا التحرك الذي تم خارج نطاق مظلة الصواريخ.

وكما نرى فإن استراتيجية استخدام القوات الجوية كانت حذرة تماما متمشية في ذلك مع الخطة الحذرة للقوات البرية، فبدلا من استغلال فترة المفاجأة الأولى في الاستمرار في ضرب الأغراض والتجمعات والحشود الاسرائيلية اكتفت طائراتنا بالقيام بعمليات محدودة. وبدلا من إكراه الاسرائيليين على توزيع سلاحهم على الجبهتين الشمالية والجنوبية وكذلك اجبارهم على توسيع جبهة القتال على أوسع نطاق في كل قطاع تركت للعدو الفرصة للتعامل مع الجبهتين كلاً على حدة، فألقت إسرائيل بكل ما لديها من طائرات على الجبهة السورية لمهاجمة القوات الزاحفة رغما عن الخسائر الفادحة التي تكبدتها والتي قدرها دايان بخمسين طائرة في الأيام الثلاثة الأولى، والتي قدرها الاميركيون ثمانين طائرة في نفس المدة.

وهناك بعض الموضوعات - علاوة على ما سبق - تحتاج إلى مناقشة:

فلنأخذ مثلاً ما يتردد عن «الضربة الجوية» التي افتتحت بها الحرب والغرض منها. كان الغرض هو التأثير على المجهود المعادي في الأيام التالية للحرب وهذا لم

يتحقق بالقطع. بل وكان من المستحيل أن يتحقق بالأسلوب الذي تم به استخدام القوات الجوية وفي الوقت القصير جداً الذي تمت فيه الضربة الأولى. ويقول الجنرال «افرا هام آدان»[٦] قائد المحور الشمالي عن هذه الضربة «إن ما يثير الدهشة مقدار عدم فاعلية الضربة الجوية المصرية ففي بير تمادا أصيب أحد أبنية الجيش وأحد الأكشاك وقتل عشرة أفراد كما حدثت بعض الخسائر في بطاريات المدفعية والإنشاءات الثابتة وأصيب الممر إصابات شديدة، ولكن المطار نفسه كان لا يستخدم. وفي مطار جفجافة كانت الخسائر بسيطة وظل صالحا للإستعمال وكذلك فبالرغم من ضرب مبنى المخابرات في أم خشيب إلا أنه لم يدمر».

فإذا قارنّا هذه النتائج المتواضعة جداً بالغرض من الضربة وهو «توجيه ضربة جوية مركزة ضد مطارات العدو في سيناء ومراكز قيادته ومحطات الرادار والإعاقة الاكترونية ومواقع الهوك وبعض مواقع المدفعية» لوصلنا إلى نتيجة واضحة هي أن «الضربة» فشلت في تحقيق الغرض منها على الرغم من أنها تمت بمائتي طائرة انطلقت من أكثر من ٢٠ مطار وقاعدة جوية في مختلف أنحاء الجمهورية، وقد استغرقت الضربة عشرين دقيقة ويقال إنه كان من المقرر القيام بضربة جوية ثانية ضد العدو قبل غروب يوم ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ إلا أن القيادة العامة ألغتها «لنجاح الضربة الأولى»!!![٧] وفي رأيي أن نتائج الضربة الأولى الحقيقية كانت تحتم على القيادة العامة للقوات المسلحة وقيادة القوات الجوية تكرارها مرة ثانية وثالثة ورابعة وذلك تبعا للتعريف العلمي «للضربة الجوية الأولى».

فالضربة الجوية الأولى ليست هي الغارة الجوية الأولى لأنها عبارة عن عدة غارات جوية متتالية، فمن المستحيل أن تحقق الغارة الأولى كل النتائج المرجوة في الزمن القصير الذي تمت به. فالضربة لها اغراضها المحددة التي تنفذ بغارات متتالية قد تستمر ساعات وقد تستمر أياما إذ يتوقف عليها سير وتطور الأمور في المعارك التالية شرط أن تتزامن التحركات البرية مع النتائج التي تحققها الغارات المتتالية، ومن اللازم التأكد من النتائج التي تصل إليها عقب كل غارة سواء من التصوير الجوي أو من أقوال الطيارين أو من استقراء تحركات وردود فعل العدو، وعلى ضوء ذلك تعاد الغارات لتنفيذ ضرب اغراض لم تصبها طائرات الغارات الأولى أو ضرب اغراض أصيبت ولكن يراد أن تدمر أكثر.

وهناك مقومات خاصة لنجاح الضربة الأولى أهمها في حالتنا هذه: (٨)

- توفر المعلومات الدقيقة عن الأغراض الحيوية التي تؤثر على سير العمليات وأهمها مطارات العدو: مواقعها، منشئاتها، نوع الممرات، الطائرات وتمركزها، الدشم الموجودة وتحصيناتها، أماكن تواجد الطيارين، طبيعة الأعمال اليومية في المطارات، نوع الدفاعات عن المطارات من رادار وصواريخ وقوات دفاع بري.

من هذه المعلومات يمكن تحديد نوع الطائرات التي نقوم بها بالضربة الجوية وعددها والأسلحة التي تستخدمها وطريقة الهجوم وإتجاهه وتحديد المناورة بعد أداء المهمة، ومن الواضح أن المعلومات التي تم الحصول عليها كان ينقصها الدقة بدليل ضرب مطار بير تمادا الذي لم يكن صالحاً للإستخدام.

- توافر عدد مناسب من المقاتلات والمقاتلات القاذفة تتميز بطول مداها التكتيكي أو الإستراتيجي على الإرتفاع المنخفض (في حالتنا هذه كانت كل الأغراض في مدى طائراتنا المتاحة فطائراتنا تحاشت العمل في عمق العدو).

- القدرة على المفاجأة حتى نتجنب الدفاعات المختلفة بالهجوم الخاطف على المطارات في وقت واحد طالما كان ذلك ممكناً.

- كفاءة الأطقم الأرضية التي تقوم بتجهيز الطائرات وإعادة ملئها في أقل وقت حتى يتسنى لها القيام بأكبر عدد مستطاع من الطلعات الجوية للقيام بضربات متتالية تؤكد الضربة الأولى ولا تسمح لمن يتلقى الضربة بفسحة من الوقت يستطيع معها الإقلاع للتصدي لطائراتنا.

- كذا كفاءة الأطقم الجوية على إصابة الهدف في هجوم خاطف مركز محكم الإنقضاض والتصويب الجيد سواء كان الهدف طائرة جاثمة على الأرض أو مستعدة للإقلاع أو أثناء نزولها في المطارات، أو كان الهدف تدمير منشئات المطارات وممرات النزول.

- قدرة الطائرات على المناورة لتفادي دفاعات المطارات وبقائها فوق الهدف أقل وقت ممكن لا يعرض الطائرات لضربات أجهزة الدفاع الجوي.

● التركيز على ضرب ممرات النزول لمنع مقاتلات العدو من استخدامها في القيام بهجوم مضاد.

ولقد توفرت لقيادة قواتنا الجوية العدد المناسب من الطائرات كما توفرت لها المفاجأة الإستراتيجية والتكتيكية ولكنها لم تستغلها الاستغلال المناسب لحذرها الشديد الذي ضيع عليها ـ هي الأخرى ـ الفرصة المتاحة... كان يمكن للقيادة الجوية أن تزيد من إمكانياتها المتاحة بطريقة كبيرة جدا باتباع وسائل غير تقليدية مثل:

● تخفيض زمن بقاء الطائرات على الأرض حتى يمكن للطائرة الواحدة القيام بعدة طلعات في اليوم الواحد وبذلك يتضاعف عدد الطائرات مرات ومرات. وقد تمكنت اسرائيل من تخفيض بقاء طائرة الميراج على الأرض بين طلعتين إلى ٧ دقائق وبذلك نجحت بعض طائرات الميراج في القيام بحوالي ١٢ طلعة في اليوم الواحد بعد أن يعاد الملأ الكامل بالوقود والأوكسيجين وتحميلها بالصواريخ واعادة تعمير الرشاشات لكل طائرة بحيث تصبح جاهزة للقتال بعد ٨ دقائق من هبوطها[(٩)]. وكانت هذه المشكلة من ضمن المشكلات العديدة التي كنت اعالجها مع الفريق مدكور أبو العز بعد نكسة ١٩٦٧ إذ كان اعادة تجهيز الطائرة يصل إلى حوالي ٤٥ دقيقة بينما هو ٧ ـ ٨ دقائق في قوة الدفاع الاسرائيلية، إلى جانب مشاكل عديدة اهمها تجهيز أطقم اصلاح الممرات بعد تدميرها باستخدام الخرسانة سريعة الشك.

والموضوع خطير، فبينما تكتفي قيادة القوات الجوية المصرية بطلعة واحدة للطائرة في أحرج الأوقات وهي قيامها بالضربة الجوية الأولى نجد أن العدو يفيق من فوره للرد علينا بسرعة وبقسوة. كان الأحرى بقيادة القوات الجوية أن تستمر في غاراتها بالتعاقب ودون هوادة أو رحمة حتى نطمئن إلى أنها حققت واجباتها... كان استخدام ٢٠٠ طائرة بهذا الشكل عملاً أقرب إلى أعمال المدفعية طويلة المدى منه إلى عمل القوات الجوية!!! وهذا يدعو إلى تساؤل موضوعي: ماذا كان يمكن أن يحدث لو لم تنفذ هذه الغارة الأولى وما هو التغيير الذي أحدثته في سير المعارك؟ ما هي النتيجة التي حققتها سواء من الناحية المادية أو المعنوية؟ وفي تقديرنا أنه كان من الممكن الإستغناء عنها كلياً طالما استخدمت بالصورة

المبتورة وتوجيه هذا المجهود إلى واجبات أهم وأجدى.

● وكان من الممكن عن طريق التدريب الجيد للطيارين والأطقم التغلب على نواحي النقص الموجود في طائراتنا وكما ورد في كتاب «الميراج ضد الميج» السابق ذكره «لم يستغل المصريون إمكانيات الميج ٢١ بالكامل لأن الميج أقل تعقيداً وتحتاج إلى خبرة أقل من الطيارين، ولذلك فحتى لو وجدت الميراج في أيديهم لأصبحت هي الأخرى قطعة من الخردة بعد زمن قصير». ولا داعي لأن نغضب من هذا الكلام فأن نتعلم من عدونا ونتلافى عيوبنا في وقت السلم خير من إخفائها ومعاناتنا منها وقت الحرب.

يذكر هذا الكتاب فقرة هامة جداً عن المزايا المقارنة بين الطائرتين «الميراج والميج» التي كشفت عنها اختبار إحدى طائرات الميج ٢١ التي طار بها أحد الطيارين العراقيين إلى إسرائيل في عملية تجسس ممتازة قام بها الإسرائيليون ويعددها في الآتي:

١) الميج ٢١ مقاتلة ممتازة على الارتفاعات العالية (تصل الطائرة الميج ٢١ إلى ارتفاع أعلى مما يمكن أن تصل إليه الميراج بثلاثة كيلومترات).

٢) معدل نيران رشاشات الميراج أسرع من رشاش الميج بمقدار ١,٥ إلى ٢ مرة إلا أن الميج مسلحة دائماً بصاروخين موجهين جو ـ جو بالأشعة تحت الحمراء Atoll وهو نظير صاروخ سايد ويندر.

٣) قدرة الميراج على المناورة أفضل كثيراً من الميج ٢١ لأن سطح الأولى أملس بدرجة كبيرة.

٤) تصل سرعة الميراج إلى سرعة الصوت على علو منخفض ولكن باستطاعتها التحليق بضعف تلك السرعة على ارتفاع عالٍ بينما لا يمكن للميج زيادة السرعة عن ٢ ماخ كما أن مجال الرؤية من كابينة الميراج ٣٦٠ درجة مما يجعلها تتميز عن الميج.

٥) سمك الغلاف الواقي للميج أكبر من الميراج.

٦) نظام الإشعال للميج أساسه البنزين وهو يسهل عملية الصعود للجو ولكن أمضى الطيارون الإسرائيليون وقتاً طويلاً في التدريب على إصابة ذلك المستودع وهذا هو السبب في ارتفاع نسبة انفجار الطائرات الميج المصرية وانفجارها في الجو.

إننا نذكر ذلك على سبيل المثال لنبين أن كل سلاح له مزاياه وعيوبه والمهم أن نعرفها تماماً مقارنة بمزايا وعيوب الخصم لكي نستغل المزايا التي لدينا ضد نقاط ضعفه وأن نبني تكتيكاتنا على هذا الأساس فليس هناك سلاح كامل خال من العيوب فهذا من المستحيل.

وقد استغل العدو الطائرة ميج ٢١ التي تسلمها من الجاسوس العراقي «منير روفا» في معرفة خصائص الطائرة التي ستواجهه في الحرب المقبلة وبذل جهده لتدريب طياريه على الطيران بها مستغلاً قطع الغيار التي استولى عليها في سيناء في إطالة عدد ساعات طيرانها. فهل فعلنا نفس الشيء مستغلين طائرات الميراج التي حصلت عليها ليبيا من فرنسا منذ عام ١٩٧٠ فدرسنا خصائصها ودربنا طيارينا على الطيران بها ووضعنا تكتيكاتنا على أساس مزايا وعيوب هذه الطائرة؟!

نقول هذا ونحن نعلم تماماً أنه كان في حوزة العدو طائرات متفوقة مثل الفانتوم القاذفة المقاتلة التي تحمل ٤ صواريخ «سبارو» التي يمكن إطلاقها على الطائرات المقبلة والطائرات المدبرة وعدداً من الصواريخ «سايد ويندر» للاشتباكات الجوية وقنابل من وزن ٥٥٠ رطل ويمكنها أن تطير بسرعة ٢,٤ ماخ ولها مدى لا يقل عن ٢٥٠٠ كلم فهي إذن أسرع من طائرات الميج ٢١ وأبعد مدى ويمكنها البقاء في جو المعركة زمناً أطول من بقاء الطائرة الميج ٢١ بثلاثة أو أربع مرات.

● ولتحسين كفاءة مجهودنا الجوي كان لا بد من استغلال مهارة مهندسينا الخلاقة في إدخال التعديلات التي نريدها على النماذج الأصلية.. طبعاً كان من الأفضل الحصول على الطائرة التي تتناسب مع خططنا الموضوعة سلفاً ـ فوضع الخطط يسبق الحصول على الأسلحة والمعدات التي تتفق معها ـ ولكن للقيود التي لا تتيح لنا حرية الإختيار من نقل السلاح والتكنولوجيا فإن التركيز على إدخال التعديلات التي تتفق وأهدافنا كان هو السبيل الوحيد المتاح أمامنا حتى يمكن زياد كفاءة الايجابيات وعلاج السلبيات.

ففرنسا مثلاً عرضت على إسرائيل أن تكون الميراج التي ستسلمها لها شركة داسو Dassault مسلحة فقط بالصواريخ جو - جو «ماترا» على أساس أنها السلاح الوحيد الممكن استخدامه بكفاءة في القتال على ضعف سرعة الصوت، ولكن طلبت إسرائيل تركيب ٢ رشاش ٣٠ ملم علاوة على ذلك لاستخدامها في العمليات وأكدت صلاحيتها للقتال على هذه السرعة خاصة وأن ثمن الصاروخ ماترا في ذلك الوقت كان بين ٣٠ ـ ٥٠ ألف دولار للصاروخ الواحد، وأثبتت العمليات صحة وجهة النظر الاسرائيلية فأغلب الطائرات العربية التي أسقطت في معارك جوية كانت بالرشاشات وقد استفاد الأميركيون بصورة مباشرة من هذه التعديلات فركبوا رشاشات في طائراتهم لمواجهة الميج في فيتنام.

كانت المحاولة تستحق، إذ كان لدينا طائرة قتال ممتازة يحقق لها ميزة الارتفاع الأعلى عن طائرات العدو والوصول إلى هذه الارتفاعات في وقت أقصر علاوة على التعادل التقريبي في قوة النيران والسرعة.. هذه المزايا كانت تعتبر قاعدة متينة لادخال تعديلات تزيد من الكفاءة القتالية للطائرة.

وقد حضرت بنفسي في أوائل عام ١٩٦٨ حينما كنت وزيراً للحربية مع كل من الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان حرب القوات المسلحة والفريق مدكور أبو العز قائد القوات الجوية إحدى التجارب الناجحة لطائرتين ميج وسوخوي في مطار أنشاص بعد زيادة المدى بتركيب خزانات وقود إضافية وكانت دقة إصاباتها بعد ادخال التعديلات عليها كاملة لدرجة أذهلت الخبراء السوفييت الحاضرين ولم يكونوا على علم مسبق بما تم.

وعلاوة على التعديلات التكنولوجية التي كان من الواجب إدخالها على النماذج الأصلية لزيادة المدى فإنه كان يمكن التقليل من حجم هذه المشكلة عن طريق الاستخدام الخلاق للقوة الجوية أثناء العلميات باتباع عدة بدائل:

١ ـ الاقتراب من الاهداف المعادية على ارتفاعات عالية في المراحل الأولى حينما نكون خارج مدى الرادار ثم منخفضة عند الاقتراب من الغرض لتفادي الرادارات المعادية ولتوفير الوقود وقد تمت تجارب على ذلك وبنجاح.

او

٢ـ إنشاء مطارات أمامية أو استخدام مطارات القناة القديمة لمجرد إعادة الملء فقط للطائرات على ألا يسمح ببقائها فيها إلا لأقل فترة ممكنة مع عمل ترتيبات لإعادة إصلاح الممرات بسرعة في حالة تدميرها وبحمايتها ضد الهجمات الجوية والأرضية.

أو

٣ ـ توزيع الأدوار بين الجبهتين الشمالية والجنوبية فتخصص المطارات القريبة من سيناء والنقب للقوات الجوية المصرية والمطارات وسط وشمال سيناء للقوات الجوية السورية طالما خططنا لتكون الحرب على جبهتين.

أو

٤ ـ تضرب طائراتنا أغراضها في إسرائيل وتهبط في مطارات سوريا بعد توفير الدفاع الجوي لها لإعادة الملء وأثناء العودة تضرب أغراضاً أخرى داخل إسرائيل.

إمكانيات كثيرة متعددة تحتاج إلى التخطيط الجيد وسعة الأفق والقدرة على التخيل ثم الإصرار على التنفيذ. فالمعركة معركة حياة أو موت وثمن النصر غالٍ ولا يمكن تحقيقه وقت الحرب إلا بالجهد والعرق وإعمال العقل وقت السلم.

وإذا كانت خطة القوات الجوية لم تعمل بتناغم كامل مع خطة القوات البرية أو البحرية فإنها في نفس الوقت تجاهلت ردود الفعل المنتظرة للعدو. فمن المعروف أن العدو وقت السلم أو وقت اللاسلم واللاحرب ـ كما كان عليه الحال قبل حرب ١٩٧٣ ـ لا يستخدم إلا أقل حجم من قواته العاملة معتمداً على تعبئة قواته عند الانذار بوقوع الحرب أو عند وقوعها. وبناء على ذلك فإذا كنا قد بدأنا الحرب يوم ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ فإن الجزء الأكبر من قواته قد تصل إلى الجبهة بعد ظهر يوم ٧ أو أيام ٨، ٩/ ١٠/ ١٩٧٣. وفي هذه الفترة القلقة ينضم الأفراد الذين تم استدعاءهم إلى وحداتهم وهم في حالة استعداد غير كاملة متجمعين على الطرق الموصلة إلى الجبهة وهم في حالة كاملة من الفوضى في ظل المفاجأة الاستراتيجية والتكتيكية التي حققناها جاهلين الموقف في الجبهة.

وفي اعتقادنا أن هذه كانت فرصة ذهبية للقوات الجوية للإنقضاض على العدو

وهو على هذه الحالة لشل حركة «الفريسة» والقضاء عليها وتشتيتها تمهيداً لهجمات مضادة مركزة وسريعة ولمساعدة القوات الخاصة وقوات الصاعقة التي كانت تعمل في العمق، إلا «أن القوات الجوية المصرية، يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ فضلت الإبقاء على طائراتها في الاحتياط لحماية الأجواء الجوية المصرية، ولو قامت إسرائيل بمهاجمة طوابيرنا الكثيفة على طريق العريش - القنطرة فإنني أشك في أننا كنا قادرين على أن نتفادى نفس المصير المدمر الذي واجهته القوات المصرية نتيجة للهجمات الجوية الإسرائيلية على نفس الطريق في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ (١٠).

قاتل الطيارون قتالاً باسلاً اعترف به الأعداء والأصدقاء ولو أن هذا الجهد الذي لا يمكن أن ينسى وهذه التضحيات الغالية التي سوف نذكرها على مر الأيام بذلت في إطار خطط حربية جيدة وتحت قيادة جسورة غير مترددة لكانت النتيجة أفضل بكثير ولتغير مجرى التاريخ.

كان على قيادة القوات الجوية أن تركز على قطع طرق تقدم القوات المعادية المعبأة لمنعها من الإنضمام إلى وحداتها أو ضربها وهي تحاول القيام بعملية إعادة التجميع.

ولتعزيز هذا الرأي لا بد وأن نضعه في إطار حقيقتين هامتين: الحقيقة الأولى هي إنتشار قوات الصاعقة المصرية منذ يوم ٦ على طول المواجهة شرق خط المضايق للقيام بواجبات التعطيل والتدمير في عمليات بطولية اعترف بها الاعداء. والحقيقة الثانية أننا كنا نعمل على جبهتين وكانت الجبهة الشمالية التي تعمل فيها سوريا هي الأكثر حيوية بالنسبة للعدو لأن انسياب القوات السورية على هضبة الجولان سيجعلها تسيطر على المناطق الآهلة بالسكان مسببة تهديداً خطيراً إذا تقدمت في اتجاه البحر، مما دعى القيادة الاسرائيلية إلى التركيز على هذه الجبهة في الأيام الأولى للحرب بل أجبرتها على الغاء العمليات الجوية التي كانت ستوجه ضد رؤوس الكباري على قناة السويس يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ وتوجيه كل المجهود الجوي المتاح من الجنوب إلى الشمال لإيقاف تقدم القوات السورية على الجبهة الأخطر التي لا يتوفر لها العمق الرملي الخالي من السكان في سيناء. ويؤيدنا في هذا الرأي جمال حماد في كتابه «المعارك الحربية على الجبهة المصرية» ص١٥٣ فيقول «استغرق وصول القوات الاحتياطية إلى الجبهة عدة أيام لطول المسافة بين مراكز تجميع وحدات الإحتياطي في منطقة بير السبع بالنقب وبين الجبهة في القناة

والتي كانت تبلغ حوالي ٢٥٠ كلم. ونظراً لخطورة الموقف على الجبهة لاجتياح خط بارليف اضطر الجنرال جونين قائد المنطقة الجنوبية إلى العمل على سرعة وصول القوات، ولما علم بعدم توافر ناقلات الدبابات Transporters أمر بتحريك الدبابات على الجنازير مع ما في ذلك من إهدار لساعات عمل محركاتها واستهلاك لجنازيرها وحاجتها إلى كميات كبيرة من الوقود، وتعطلت بعض الدبابات في الطريق وسقطت جنازير دبابات أخرى مما أدى إلى سد محاور التقدم وامتلأت الطرق بالآف المركبات والدبابات وحاملات الجنود المدرعة والقوافل الإدارية التي كانت تحمل الوقود والذخائر والمؤن، ولو كانت القيادة المصرية قد خططت من قبل لضرب هذه التجمعات أثناء اجتيازها الطرق الصحراوية المكشوفة بواسطة الطائرات المصرية لكانت قد أوقعت بها خسائر فادحة ولعطلت وصول الوحدات المدرعة الاحتياطة وقوافل الإمدادات إلى الجبهة تعطيلاً كان سيؤثر ولا شك على سير المعارك».

والدهشة تتعاظم حينما نعلم مقدار الدعم الاجنبي والعربي الذي حظت به القوات الجوية مما يجعلنا نتساءل بحق عن قدرة قيادة القوات الجوية على استيعاب هذه المساعدات لتوفير أكبر جهد جوي على الجبهة المصرية، فكان لدينا من كوريا الشمالية ٢٠ طيار، ٨ موجهين جويين، ٥ مترجمين، ٣ عناصر للقيادة والسيطرة[١١] أما أجمالي القوات العربية الجوية فكان كالآتي[١٢]

على الجبهة المصرية

سرب ميج ٢١ جزائري

سرب سوخوي جزائري

سرب ميج١٧ جزائري

سربي ميراج ليبيين (واحد يقوده طيارون ليبيون وواحد يقوده مصريون وقد أمرالرئيس معمر القذافي بسحب السربين قبيل الحرب)

سرب هوكرهنتر عراقي

على الجبهة السورية ٣ أسراب ميج ٢١ عراقية

سرب ميج ١٧ عراقي

ولعلنا نكون قد لمسنا أن هناك عيوبا في الطائرة وربما عيوبا في الطيار ولكن العيب الأكبر كان في القيادة التي لم تستغل الإمكانيات الكبيرة المتاحة في إطار تخطيط سليم. وتنفيذ جسور كل هذه الأمور تجعلنا نتساءل عن استراتيجية القوات الجوية المصرية أثناء حرب أكتوبر وهل كانت موجودة أصلا؟ ومحاولة ممارسة القتال دون استراتيجية صحيحة وانتظار نتائج ايجابية بعد ذلك مجرد وهم.

ولذلك فإن ما قاله رئيس الخبراء السوفييت في أحد الاجتماعات في حضور بعض القادة يحتاج إلى إمعان «لم تستخدم مصر قواتها الجوية بأسلوب جيد كما فعلت سوريا، فكانت عدد الطلعات الجوية المصرية خلال فترة القتال قليلة جدا إذا قورنت بعدد الطائرات المتاحة ولذلك فإن خسائركم في الطائرات تعتبر قليلة جدا إذا قورنت بالخسائر السورية، وهذا يدل على أن رئيس أركان القوات المسلحة المصرية لم يخصص المهام الكافية للقوات الجوية لكي تقوم بتنفيذها»(١٣).

ونخرج بعد ذلك بدروس هامة فكل الجيوش تقوم بالدراسات والتقييمات والهندسة العكسية على معدات ونظم تسليح العدو وخصائصها الفنية والتكتيكية لاستخلاص قدرتها القتالية وبالتالي يقومون بوضع الأسلوب المضاد للحد من قدرات الخصم، وذلك إما عن طريق تطوير نظم التسليح المضادة الموجودة أو باستخدام نظم تسليح مضادة جديدة بعد إدخال التعديلات التي تتناسب مع الحاجة، وكذلك وضع تكتيكات مضادة لشل فاعليات تلك القدرات والحد من تأثيرها علما بأن هذه الإجراءات ـ إذا اتخذت ـ فإنها تحقق مبدأ المفاجأة عند مواجهة العدو بهذه التعديلات والتكتيكات المتطورة لأول مرة.

القوات البحرية ومشكلة التوازن بين فروع القوات المسلحة.

لم تقم قواتنا البحريةعلى الرغم من تفوقها على البحرية الإسرائيلية سواء في مسرح البحر المتوسط أو البحر الاحمر بأعمال مؤثرة على سير العمليات فيما عدا قفلها باب المندب يوم ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ وهو المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهي عملية اقتراب غير مباشر غيرت من عقيدة أمنية للعدو كانت تعتمد على التحكم في مضيق تيران وصنافر لحماية ميناء إيلات وسيلة إتصالها الوحيدة لتجارتها مع الدول الافريقية والاسيوية. ولذلك فالدفاع الحقيقي عن إيلات هو في التحكم في باب المندب جنوباً وقناة

السويس شمالا. كل المصادر التي تحدثت عن حرب أكتوبر لم تذكر إلا النذر اليسير عن دور القوات البحرية. وقد كان سبب ذلك هو «أنه بينما كانت قواتنا البحرية أقوى من القوات البحرية الإسرائيلية ومتفوقة عليها إلا أن هذا التفوق انقلب إلى عجز وعدم قدرة على القيام بالعمليات البحرية للتفوق الجوي الإسرائيلي، بل أصبحت للزوارق البحرية الإسرائيلية حرية الإبحار والسيطرة الكاملة على البحر الاحمر والمتوسط دون القدرة على التدخل في عملياتها من جانبنا»!!!(١٤)

وهذا يبرز موضوعين هامين: الموضوع الأول هو التسليم السهل بفقدان قدرة سلاح بأكمله بسفنه ورجاله ومعداته وعجزه عن القيام بالتعاون في العمليات علما بأن كان من الممكن التدخل ضد بحرية العدو بسلاحنا الجوي والمدفعية والضفادع البشرية(١٥) وبتلغيم بعض المرات للحد من قدرته على التحرك. والموضوع الثاني يتعلق ببناء التوازن بين أفرع القوات المسلحة عن طريق تطبيق مبدأ التعاون، فإذا كانت القيادة العامة للقوات المسلحة قد حيَّدت السلاح البحري هكذا بإرادتها، لِـمَ قامت إذن بشراء السفن الحربية بأنواعها المختلفة من فرقاطات ومدمرات وزوارق وغواصات بكثافة تهيىء لنا تفوقا بحريا من الناحية العددية دون القدرة على استخدامه في العمليات المقبلة؟ ولماذا انفقنا الملايين من الجنيهات لإنشاء سلاح كامل سوف يجمد العدو استخدامه لتفوقه الجوي وفي ظل وجوده بالحجم المتفوق تتمكن البحرية الإسرائيلية الأقل عددا وكفاءة من السيطرة البحرية في البحرين الأبيض والأحمر؟

هذه القضية الخطيرة تتعلق بالتوازن بين أسلحة القوات المسلحة كما ذكرنا وهذا يطرح بدوره سؤالا آخر ربما يكون فيه الإجابة عن الأسئلة السابقة. هل توضع خطط العمليات أولا ثم توفر لها الأسلحة والمعدات والتكتيكات اللازمة بعد ذلك؟ أم أننا نفعل العكس بشراء الأسلحة والمعدات أولا كيفما اتفق ثم نبحث لها عن واجبات تشكل لنا خطة غير متناسقة أو مترابطة؟ ثم ألم يكن من الأفضل ونحن نشتري تلك القطع البحرية أن نتساءل أولا عن كيفية حمايتها وطريقة عملها بالتعاون مع الأسلحة الأخرى؟ وألم يكن من الاجدى أن نقلل من نفقات شراء قطع الأسطول وتقوية وسائل حمايته، فالنتائج التي نحصل عليها من حجم أقل من السفن تتوفر له الحماية والموانىء والتسهيلات خير من سفن كثيرة وحماية قليلة تشل الأسطول عن التحرك؟.

كان من الواجب أن تأخذ القوات المسلحة الدرس من عملية خاطئة تمت يوم ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثي بعد تأميم قناة السويس حينما كلفت المدمرة ابراهيم إحدى وحدات الأسطول المصري بالتوجه ليلاً إلى الشمال لضرب ميناء حيفا دون غطاء جوي فأسرتها قطع الأسطول الفرنسي في معركة غير متكافئة، فنعمل بعد ذلك على تدبير وسائل الحماية الجوية والأرضية لقطع الأسطول. وكان من الواجب أن تأخذ القوات المسلحة درسا آخر عن عملية بحرية تمت في مياهنا الاقليمية شرق بور سعيد يوم ٢١/ ١٠/ ١٩٦٧ بعد الهزيمة حينما عادت المدمرة ابراهيم إلينا بعد أن غيروا اسمها إلى المدمرة إيلات وتصدت زوارق الطوربيد فأغرقتها على الرغم من أن هذا تم بعد الهزيمة بوقت قصير وفي ظل التفوق الجوي الكاسح للعدو مما أثبت إمكانية تصدي القطع البحرية الصغيرة للقطع الكبيرة مما جعلني ـ وأنا وزير للدفاع ـ أن أطلب من جريشكو وزير الدفاع السوفييتي أثناء مقابلتي له في موسكو يوم ١٠/ ١١/ ١٩٦٧ إلغاء عقود شراء ٣ مدمرات كنا قد تعاقدنا عليها عام ١٩٦٤ ولم تكن قد وصلت بعد.

وما دمنا نتحدث عن التوازن داخل القوات المسلحة فيمكن أن نتناول موضوعا آخر يبدو أنه غير مرتبط بالموضوع الذي تحدثنا عنه ولكن في حقيقة الأمر مرتبط به تمام لأنه يدخل ضمن الإنفاق غير المتوازن داخل القوات المسلحة، فقد وصل حجم الموجودين تحت السلاح في حرب اكتوبر ٠٠٠, ٢٠٠, ١ ضابط ورتب أخرى خصص للرأس المقاتل والوحدات الميدانية نسبة لا تتجاوز ٥٠٪ ومعنى هذا أن القوات المسلحة اصبحت ذات رأس مقاتل صغير بالنسبة للذيل الإداري والقوات غير الميدانية. ماذا لو قمنا ـ عن طريق التخطيط الجيد وترشيد الإنفاق بحيث يكون عائده أكبر قدر ممكن ـ بزيادة قدرتنا في قوة النيران وخفة الحركة مثلا؟ هل يصح أن نجند عشرات الألوف من البشر دون أن تكون هناك حاجة حقيقية لذلك؟

ولكن الشيء الذي يدعو إلى الدهشة أن أحداً ممن كتبوا عن الحرب لم يذكر شيئا من هذه الأمور. . . كان الجميع يصورون أنه «لم يكن في الإمكان أبرع مما كان» بعكس إسرائيل التي شكلت لجنة «اجرانات» ولجان أخرى كثيرة للبحث عن نواحي النقص لتلافيها، وتحدث الكتّاب عن هذه النواحي في حرية كاملة وموضوعية مطلوبة وسوف أختار ما كتبه «حاييم هرتزوج» عن مشكلة «عدم التوازن» داخل القوات الإسرائيلية في كتابه القيم عن «حرب يوم الغفران». يقول « خرج القادة الإسرائيليون من حرب ١٩٦٧

وهم مقتنعون بأنه من الممكن تحقيق أي شيء بطائرة ودبابة وهكذا بنوا قواتهم المسلحة بشكل غير متوازن فمثلاً خرج القادة من حرب ١٩٦٧ بانطباع أن المجنزرات المستخدمة كانت غير صالحة لعدم قدرتها على السير عبر الصحراء أو اللحاق بالدبابات ولذلك بينما كانت المشاة جزء لا يتجزأ من نظام الدفاع المصري كانت المدرعات الإسرائيلية تقتحم مواقع العدو دون مشاة أو مدافع مورتار وكانت تنقص المشاة القدرة على الحركة وعلى التصدي لمدرعات العدو استناداً إلى الفرضية القائلة بأن خير رد على الدبابة هو الدبابة، وبعد أن كانت قوات العدو تعاني من التفوق الإسرائيلي في القتال الليلي قامت القوات العربية باستغلال أحدث التطورات التكنولوجية الحديثة في هذا المجال لتجهيز نفسها بها ولأن التفكير الإسرائيلي أعطى أولوية للدبابة والطائرة وهما غير مثاليتين للقتال الليلي فقد أهمل موضوع القتال الليلي، وأخطأت القوات الإسرائيلية بتركيزها على القوات الجوية وإهمال سلاح المدفعية وبذلك أصبحت القوات الإسرائيلية تعاني من نقص في المدفعية والناقلات الأمر الذي أخر وصول المدافع إلى ميدان القتال في الجنوب إلى اليوم الثالث أو الرابع من المعركة» (١٦).

موضوع التوازن هذا من مسؤولية وزير الدفاع تنفيذاً للسياسة العامة للدولة واستراتيجيتها، فعن طريق سيطرته على ميزانية وزارة الدفاع يمكن إيجاد التوازن في حجم الأسلحة المختلفة بناء على المتطلبات الواقعية، فميزانية وزارة الدفاع هي ترجمة رقمية لتنظيم وتدريب وإعاشة وعمليات القوات المسلحة وهذا يحتاج إلى تفرغ وزير الدفاع لواجباته الأصلية بدلاً من تشتيت جهوده في مسؤوليات ثقيلة متعددة كقيادة القوات المسلحة أو الإشراف على الإنتاج الحربي كما هو معمول به في كثير من البلدان النامية ومصر من بينها، مما دعانا لكي نتكيف مع ذلك مراراً.

وهذا أيضا يبرز موضوع ترشيد الانفاق في القوات المسلحة وفرض الرقابة عليها ومناقشة ذلك في مجلس الوزراء واللجان الوزارية والمجالس النيابية والصحافة حتى لا نترك مستقبل البلاد في يد واحدة ربما تصيب وربما تخيب (١٧).

هل حقيقةً كانت هناك حرب على جبهتين؟

لا أظن أن الظروف سوف تسمح مرة أخرى بحشد من القوات العربية كذلك الذي حدث في حرب رمضان ضد إسرائيل، ولا يظن أحد أن القوات المصرية والسورية

هي التي خاضت الحرب وحدهما بل كان إلى جانبهما وحدات عربية في الجبهتين كما سنذكر بالتفصيل. فقد حشدت القوات العراقية المدرعة جنوب دمشق يوم ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ وحاولت سد الثغرة التي حدثت في خطوط الدفاع السورية والتي قام العدو من خلالها بحركة التفاف كبيرة من الجنوب لتهديدها، كما وصل اللواء المدرع ٤٠ الأردني إلى الشيخ مسكين للمعاونة في إصلاح الموقف. ولكن امتلاك القوة شيء والقدرة على استخدامها بمهارة شيء آخر. !!!

وكل جيش يأمل وهو يواجه عدوه أن يتم القتال على أكثر من جبهة الأمر الذي كانت تخشاه إسرائيل دائماً وتحاول منعه ما وسعها ذلك من جهد. فهي ذات مساحة محدودة محاطة من كل النواحي بدول معادية تشترك معها في مئات الأميال من الحدود ذات الطبيعة المتنوعة والتي يعبر عنها موشى دايان أحسن تعبير بقوله «على الحدود مع الأردن لدينا مستوطنات مدنية ولكن ليس لدينا عدو، وعلى حدودنا مع مصر لدينا عدو ولكن ليس لدينا مستوطنات، أما على الحدود مع سوريا فلدينا الإثنان معا إذ لو أن السوريين وصلوا إلى مستوطناتنا تكون كارثة». وفي الحقيقة فإن طبيعة الأرض تعزز كلام دايان إذ لو وصل السوريون إلى منحدرات نهر الأردن فسوف يصبح من الصعب إيقافهم فمرتفعات الجولان جبلية والطريق الوحيدة التي تصل شمال إسرائيل بها هي من خلال جسر بنات يعقوب الذي يؤدي في النهاية إلى القنيطرة التي ترتفع ٩٠٠ متر عن سطح البحر ومنها إلى مدينة دمشق أما على الجبهة المصرية ومع وقوفهم على الضفة الغربية للقناة فإن سيناء تشكل منطقة عازلة ذات عمق كبير قبل أن تصل القوات المصرية المتقدمة غرباً إلى مناطقها المأهولة بالسكان، ولذلك فإنه في حالة اشتراك سوريا ومصر في حرب واحدة على جبهتين فإن الجبهة السورية سوف تصبح ذات أسبقية خاصة في التعامل معها مما يترك الفرصة سانحة أمام مصر لكي تقوم باختراق عميق في سيناء في الأيام الأولى للقتال.

وليس معنى الحرب على جبهتين بداية إطلاق النيران فيهما في وقت واحد فقط فإن هذا ليس ضروريا فقد يرى المخططون لمثل هذه العمليات بداية الحرب في جبهة تليها فتح جبهة ثانية في الوقت والمكان المناسبين، والغرض الحقيقي هو أخذ المبادأة دون تسليمها بالعمل بجسارة في كلا الجبهتين لتشتيت قوات العدو وتفتيتها ووضعه دائما في مواقف متجددة ليست في صالحه، لأنه إن رأت القيادة تثبيت أحدى الجبهتين دون

الأخرى فإنها تترك للعدو الفرصة لحشد قواته أمام الجبهة الأخرى المتحركة مع تثبيت الجبهة الأولى، وبذلك ففي الوقت الذي تتشتت فيه القوات على الجبهتين فإن العدو يحشد قواته على إحداهما وبذلك تضيع ميزة العمل على جبهتين وتنقلب إلى أخطار تؤدي إلى الفشل.

ولا نريد الدخول في تفاصيل ماذا حدث حتى تم الإتفاق على تعيين القائد العام للقوات على الجبهتين المصرية والسورية ليتولى مسؤولية التعاون على الجبهتين في العمل العسكري المشترك، ولا في تفاصيل الإتفاق على دخول الدولتين ـ مصر وسوريا ـ في الحرب المشتركة ضد إسرائيل، فقد كتب عن هذا الكثير بل سيكون حديثنا عن كيفية الإستفادةمن العمل على الجبهتين ورد فعل ذلك على سير العمليات.

١ ـ كان المفروض أن يتم بحث تفاصيل العمليات وسيرها والتنسيق بينها على الجبهتين السورية والمصرية في الاجتماعات التي تمت في كل من دمشق والقاهرة والاسكندرية ولكن يبدو مما نشر أن المشكلة الحقيقية التي كان يدور حولها البحث هي توقيت بداية الحرب لأن أحداً ممن كتبوا عن هذه الاجتماعات لم يذكر لنا خطط العمليات على الجبهتين والتناغم بينها، وقد يقال إنه تم الإتفاق على أن تبدأ الجبهتان القتال في الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ وتترك بعد ذلك حرية العمل لقائدي الجبهتين وربما يكون هذا هو الذي حدث بالضبط وهذا خطأ جسيم تسبب في مشاكل كثيرة بعد ذلك سواء في سير العمليات أو إيقاف إطلاق النيران أو الإتصالات السياسية.

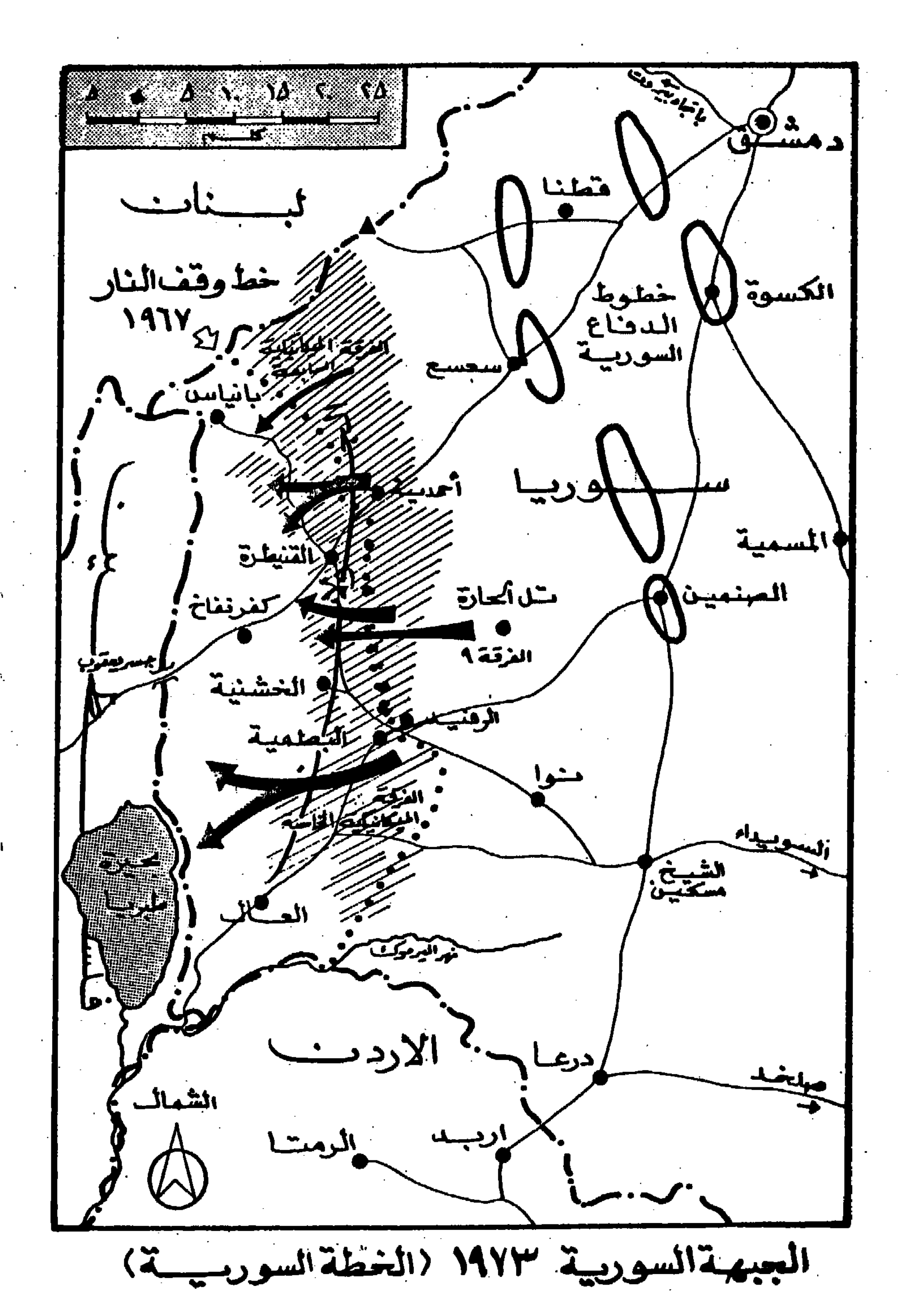
كان الواجب ـ إذا أردنا استغلال الإمكانيات الهائلة في الجبهتين ضد عدو واحد وعدم إجهاضها كما حدث ـ أن تكون هناك قيادة لكل جبهة ثم يتولى القيادة المشتركة قائد ثالث بأجهزته ليشرف على عمليات الجبهتين ويتدخل في سير العمليات حتى يشعر العدو بوطأة القتال على الجبهتين وبصفة مستمرة كما حدث عند إنشاء القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية في يناير ـ كانون ثاني ١٩٦٤ والتي تولاها الفريق علي علي عامر، ولكن أن يضاف مجرد لقب لقائد القوات المصرية دون أجهزة خاصة بقيادته الجديدة ولا نية في التدخل في الجبهتين وقتما يشاء حسب تطورات الموقف فهذا أمر لا يجوز.

٢ ـ ثم ما قيمة القول بالحرب على جبهتين دون استخدام المجهودات الجوية الكبيرة المتاحة لعدم اعطاء العدو فرصة لحشد قواته الجوية في جبهة منها دون الأخرى؟ فقد كان يمكن للقوات الجوية لدول المواجهة الثلاثة مصر وسوريا والأردن (الأردن لم تدخل الحرب في بداية نشوبها وعدد الطلعات الجوية التي تستطيع القيام بها محدودة) القيام بعدد ١١٨١ طلعة في اليوم ويمكن أن تلقى ١٢١٦ طن قنابل. وفي حالة تدعيم دول المواجهة بعدد ١٦ سرب جوي المتفق عليها في مؤتمرات مجلس الدفاع المشترك السابقة تصل الإمكانيات إلى ١٧٩٣ طلعة في اليوم ويمكنها إلقاء ٢٢٦٥ طناً من القنابل.

في مقابل ذلك فإن إمكانيات العدو الجوية ١٣٦٠ طلعة في اليوم ويمكنها إلقاء ٢٨٨٠ طناً من القنابل وكما نرى فإن الفارق بين المجهود الجوي العربي وبين المجهود الجوي الإسرائيلي بسيط يمكن تحمله»(١٨).

وبالرغم من توفير هذا المجهود الجوي الضخم في الجبهتين لم يتم الإستفادة به كما ينبغي، ففي الوقت الذي ظلت فيه القوة الجوية المصرية مترددة في الإلقاء بثقلها خوفا من الخسائر، استخدم السوريون كل ما كان لديهم من طائرات سوخوي وميج لدعم قواتهم البرية وتكبدوا خسائر فادحة، ولو تم تنسيق المجهود الجوي على الجبهتين ما أمكن للقوات الجوية الإسرائيلية تركيز مجهودها الجوي في الأيام الأولى على الجبهة السورية ولكبدناها خسائر كبيرة ولاستفدنا أيضاً بإمكانيات القيام باختراقات أعمق في جبهة العدو.

كما لم يتم تنسيق ضرب المطارات الإسرائيلية بين القوتين الجويتين السورية والمصرية كما سبق أن ذكرنا سواء بتخصيص المطارات الإسرائيلية الشمالية والوسطى للقوات الجوية السورية وتخصيص المطارات الإسرائيلية الجنوبية للقوات الجوية المصرية، أو باستخدام الطائرات المصرية للمطارات السورية في رحلات الذهاب لتعيد الملء ثم توالي ضرب أغراضها في رحلة العودة خاصة وأن الصواريخ السورية كانت متوفرة ولو بشكل محدود. ويصرح دايان يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ بأن «كان على سلاحنا الجوي، وهو يهاجم أهدافاً داخل سوريا أن يواجه ثلاث مشكلات: الصواريخ والمدافع المضادة للطائرات وسلاح الجوي السوري»(١٩). وهذا رد على ما يقال من أن سبب عدم تمكن الطائرات المصرية من استخدام المطارات السورية كان عدم وجود دفاع جوي عنها.



الجبهة السورية ١٩٧٣ (الخطة السورية)

٣ ـ كان هناك حشد كبير للقوات على الجبهتين [٢٠] إلا أن عدم التنسيق بين عملياتها أضاع تأثيرها .

أ ـ فكان على الجبهة المصرية القوات الآتية :

٥ فرقة مشاة .

٢ فرقة مشاة ميكانيكية . منظمة من جيشين ميدانيين

٢ فرقة مدرعة .

بعض اللواءات المدرعة والمشاة المستقلة .

لواء مظلات .

مجموعات صاعقة .

كتائب مهندسين .

٩ لواءات جوية ولواء قاذف ثقيل ولواء قاذف خفيف .

قوات بحرية في البحرين الأحمر والأبيض متفوقة على العدو تفوقاً كبيراً

وتوجد القوات العربية الأتية في معاونتها :

٣ سرب مقاتل جزائري وصلت أيام ٩ , ١٠ , ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ .

٢ سرب مقاتل قاذف ليبي وسحبها الرئيس القذافي قبيل العمليات .

١ سرب هوكر هنتر عراقي بدأ عمليات يوم ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ .

لواء مدرع جزائري .

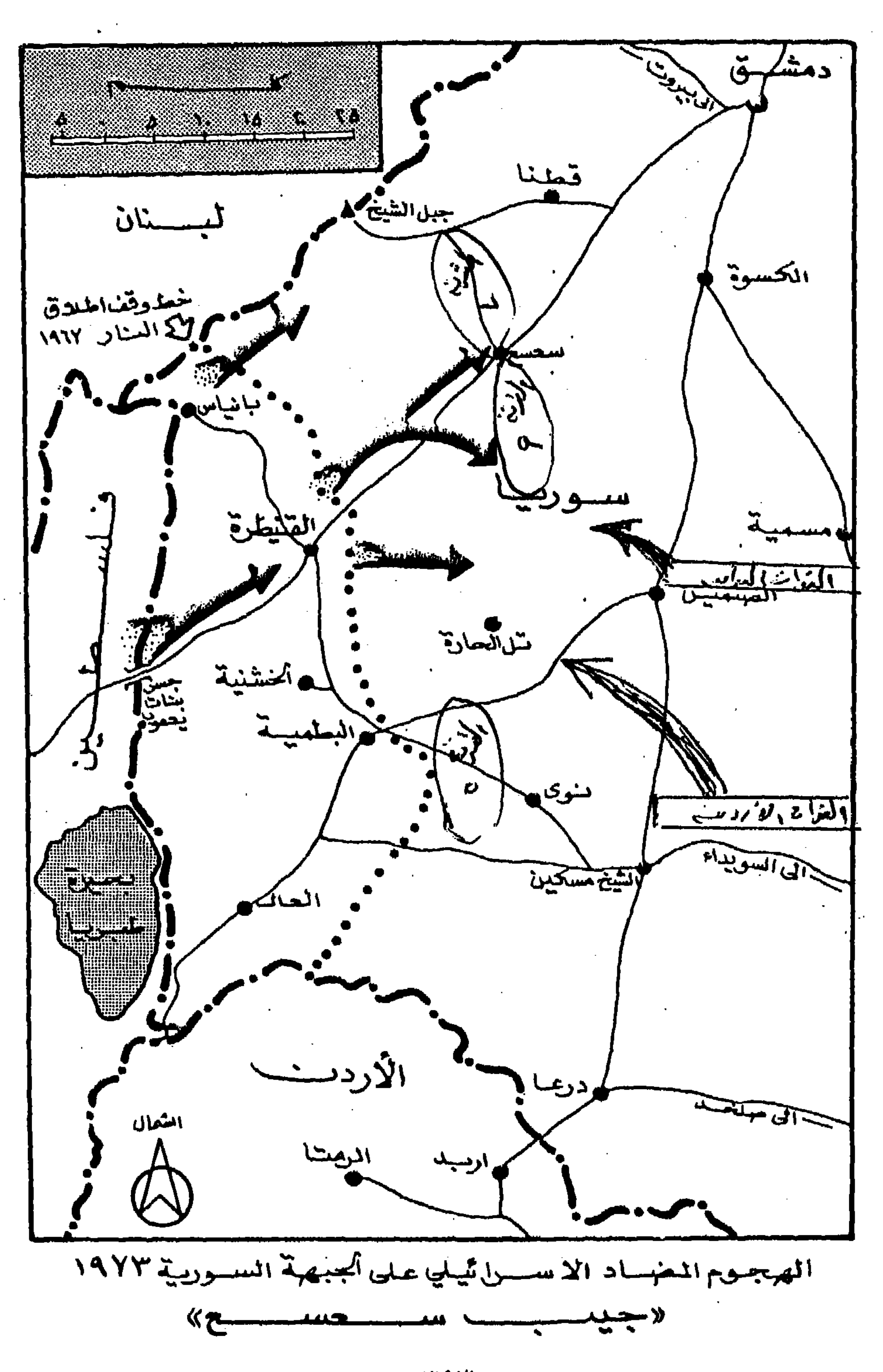
لواء مدرع ليبي .

لواء مشاة مغربي .

كتيبة مشاة تونسية .

كتيبة مشاة كويتية .

٣٠ طيار كوري شمالي .



الهجوم المضاد الاسرائيلي على الجبهة السورية ١٩٧٣

«جيب سعسع»

ب ـ وكان على الجبهة السورية .

٣ فرقة مشاة سورية .

فرقة مدرعة سورية وفرقة مشاة ميكانيكية سورية .

كتائب مغاوير سورية .

وتوجد القوات العربية الآتية في معاونتها :

٣ سرب ميج ٢١ عراقي اشتركت ابتداء من ٨/ ١٠/ ١٩٧٣ .

سرب ميج ١٧ عراقي .

فرقة مدرعة عراقية اعتباراً من ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ .

فرقة مشاة ميكانيكية عراقية اعتباراً من ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ .

٢ لواء مدرع أردني اعتباراً من ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ .

لواء مدرع مغربي .

لواء مشاة سعودي .

جـ ـ معنى ذلك أن القيادة العامة المشتركة لو عملت بتفرغ وكانت لها اختصاصاتها الحقيقية وباشرت استخدام القوات التي بأمرتها استخداماً جيداً يكون لديها :

٨ فرق مشاة .

٥ فرق مدرعة .

٤ فرق مشاة ميكانيكية .

٦٥٠ ـ ٧٠٠ طائرة. قوات بحرية في شمال الساحل الشرقي للبحر المتوسط وأخرى في ساحله الجنوبي والغربي وأخرى في البحر الأحمر.

د ـ وكان لدى إسرائيل على وجه التقريب :

١٥ لواء مدرع.

١٠ لواء مشاة ميكانيكية.

لواء مظلات.

حوالي ٤٥٠ طائرة.

بعض القطع البحرية.

وكانت تنقصها وحدات مشاة وكان التفوق في قطع المدفعية كبيراً جداً من جانبنا وفوق ذلك كان عليها أن تحارب في جبهتين علاوة على أننا قمنا بالضربة الأولى أي نحن الذين بدأنا القتال.

ونحن لا نتحدث عن موازين القوى لأن حسابها معقد تماما فلا بد من إدخال عوامل كثيرة جداً مثل أنواع الأسلحة والمدافع ووسائل السيطرة والتدريب الجيد، وعلى رأس القائمة القيادة، فالعامل الأخير وبصراحة يمكنه التأثير الحاسم في تحرك ميزان القوى إلى جانب دون الآخر كما حدث في القيادة الإسرائيلية التي اتبعت استراتيجية ماهرة بالانتهاء من الجبهة السورية أولاً مع تثبيت الجبهة المصرية، وبعد ذلك حشدت قواتها مستخدمة العمل على الخطوط الداخلية أمام الجبهة الجنوبية مطبقة مبادىء الحرب مستغلة ميزان القوى الحقيقي وجعله إلى جانبها في كل الأوقات.

ويبقى السؤال ماذا أفادت هذه الحشود الضخمة والتي تعتبر أكبر من الحشود التي جمعها «التحالف» في عملية «عاصفة الصحراء» برئاسة الولايات المتحدة لإجبار العراق على الخروج من الكويت التي احتلتها بقواتها العسكرية؟ كل جبهة حاربت معركتها دون أي تنسيق بينهما بل ليتلاءم ذلك مع استراتيجية العدو التي تهدف إلى التركيز في جبهة واحدة. وبذلك انهارت استراتيجية العمل على جبهتين.

٤ ـ في الوقت المتفق عليه يوم ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ شنت القوات السورية هجومها على ثلاثة محاور.

أ ـ الفرقة المشاة السابعة في اتجاه جنوب غرب إلى منطقة الأحمدية (القطاع الشمالي)

ب ـ الفرقة التاسعة الآلية في اتجاه جسر بنات يعقوب (القطاع الأوسط)

ج ـ الفرقة الخامسة الآلية في اتجاه بحيرة طبريا (القطاع الجنوبي)

وانسحب الإسرائيليون من القطاعات الثلاثة وواصلت القوات السورية تقدمها في اليوم التالي فوصلت قمة هضبة الجولان وأخذت تتقدم نحو منحدراتها التي تشرف على وادي الأردن وبحيرة طبريا وفي الوقت نفسه كانت الطائرات السورية تدخل معارك غير متكافئة مع القوات الجوية الإسرائيلية ولكن سرعان ما انتقلت المبادأة إلى إسرائيل اعتباراً من يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣ حينما بدأت الطائرات الإسرائيلية ضرب دمشق بعد قيام السوريين بضرب المستعمرات الإسرائيلية الشمالية بصواريخ «فروج» وبحلول يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٧٣ قامت القوات الإسرائيلية بعد هجومها المضاد بالإلتفاف على الجناح الأيمن للقوات السورية للوصول إلى خط جبل الشيخ ـ سعسع وتجاوزت خط إيقاف النيران لعام ١٩٦٧ من عدة نقاط في القطاعين الشمالي والأوسط وركزوا كل جهودهم في الجبهة الشمالية للإنتهاء منها واستمر القتال السوري والقوات تتراجع إلى خطوط دفاعية في الخلف معدة من قبل حول سعسع على بعد ٤٠ كلم من دمشق. . .

وفي نفس الوقت الذي شنت فيه القوات السورية هجومها في الجبهة الشمالية عبرت القوات المصرية القناة بالفرق الخمسة المشاة تدعم كل فرقة لواء مدرع، وانشأت رؤوس كباريها في الشرق على بعد ١٠ ـ ١٢ كلم من القناة يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣ ثم توقفت.

كانت الوقفة تثير الدهشة في الظروف السائدة في تلك الفترة وأخذت دمشق تحث القاهرة على متابعة عملياتها وذهبت في ذلك إلى حد إرسال أحد كبار الضباط من أركان القيادة للضغط على مصر للتحرك، إلا أن تحرك مصر جاء متأخراً جداً في يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ بما سمي تطوير الهجوم إلى الشرق بعد أن كانت الفرصة الذهبية قد ضاعت وولّت.

كانت مصر لا تنوي التحرك خطوة واحدة نحو الشرق اكثر مما حققته وأدركت القيادة الإسرائيلية ذلك حينما بدأت القوات المصرية تحفر خنادقها ودفاعاتها وظهر لها أن اللواري التي تعبر الكباري التي أقيمت على قناة السويس تحمل أطناناً من الأسلاك الشائكة والألغام وهذا دليل على النوايا الدفاعية بدلاً من أن تحمل الوقود والذخائر

وهذا دليل على النوايا الهجومية . . . وحينئذ ركزت مجهودها الرئيسي على الجبهة الشمالية وطوال ثلاثة أيام ٧، ٨، ٩/ ١٠/ ١٩٧٣ واجهت القوات السورية على الجولان قوة نيران السلاح الجوي الأسرائيلي بأكمله، فانسحبت سوريا إلى «الخط الأرجواني» وبدأت تواجه الموقف الصعب.

ولم تدرك سوريا إلا مؤخراً حقيقة الموقف المصري وبأنهم يقاتلون وحدهم.

فهل يعتبر ما حدث ـ وبأي المقاييس ـ قتال على جبهتين؟!

٥ ـ والشيء الغريب أن أول من أخطرتهم القاهرة بنواياها الحقيقية على التوقف دون تطوير الهجوم كانت الولايات المتحدة الأميركية، ولا شك أن إسرائيل أخطرت أيضاً عن طريق واشنطن في نفس اللحظة بالمعلومات الخطيرة.

ولعلنا نذكر القناة الخلفية التي كانت المخابرات العامة المصرية أيام رئاستي لها قد أنشأتها للإتصال مع المخابرات المركزية الأميركية C I A والتي تحولت بعد ذلك كقناة إتصال لإدارة الأزمة بين رئاسة الجمهورية المصرية وبين البيت الأبيض. . . قرر الرئيس السادات يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ أي في اليوم التالي لعبور قواتنا إلى الشرق أن يفتحها للإتصال مع البيت الأبيض فأمر حافظ إسماعيل مستشاره لشؤون الأمن القومي أن يرسل رسالة إلى هنري كيسنجر مستشار الرئيس نكسون لشؤون الأمن القومي ووزير الخارجية في نفس الوقت يؤكد فيها تمسك مصر بالتوصل إلى سلام في الشرق الأوسط وليس إلى تسوية جزئية «وبأن مصر لا تعتزم تعميق الاشتبكات أو توسيع المواجهة»[٢١].

وفسر كيسنجر هذه الجملة عندما أطلع على الرسالة التي أرسلت عبر قناة المخابرات الخلفية بأن «مصر لا تنوي استئناف عملياتها الهجومية ضد إسرائيل متجاوزة الأرض التي كسبتها». ودخل إلى قاعة المؤتمر الذي أمر بعقده لمجموعة الأمن القومي «ليؤكد أن تقديره أن السادات سوف يعبر القناة ويتوقف فلا أظن أنه وراء اختراق أعمق». وبناء على ذلك أعطى توجيهاته بخصوص الإستراتيجية الأميركية خلال الأيام التالية بأن «لا مصر ولا الاتحاد السوفييتي يريدان مواجهة معاً في الأمم المتحدة وغرضنا هو أن تعود القوات إلى خطوط ايقاف إطلاق النيران السابقة على القتال وسوف يصرخ العرب من أنهم سيحرمون بذلك من انتصاراتهم ولكنهم بحلول يوم الخميس ١١/ ١٠

سوف يركعون على ركبهم متوسلين لطلب إيقاف النيران»[٢٢]

كانت الرسالة عملاً غير مسبوق في إخطار العدو بنوايانا المقبلة حتى قبل أن يقف الحليف الذي يقاتل في الجبهة الشمالية على نوايا حليفه الذي قرر التوقف على الجبهة الجنوبية. . . كان هذا العمل خطيئة كبرى في إدارة الأزمة. . كان السادات هو الذي أمر بإرسال هذه المعلومات إلى واشنطن لأن أحداً غيره لا يملك إرسال مثل هذه المعلومات، فحافظ اسماعيل ربما صاغ الرسالة وربما وقعها ولكن الأمر بإرسال معلومات على هذا المستوى من الخطورة هو الرئيس السادات نفسه ويا ليت حافظ اسماعيل قد أوضح عبارته التي وردت في كتابه «في أول رسالة إلى الد كتور كيسنجر أشرت إلى الإتصالات التي جرت وسجلت ملاحظاتنا التالية» بصيغة خاصة إذ يفهم من العبارة أنه كان مخططا للسياسة أو آمراً بتنفيذها وهذا غير صحيح فقد كانت مسؤولياته تنحصر في أنه كان مستشاراً للرئيس ومنفذاً لسياسته حتى دون اختصاصات كما ذكر هو في كتابه.

وفي الوقت الذي كان فيه الرئيس السادات منهمكا في الإتصال مع الولايات المتحدة ليخبرها بنواياه من وراء ظهر حليفه في الشمال كان الرئيس حافظ الاسد منهمكاً بدوره في الإتصال مع الإتحاد السوفييتي ليخبره بنواياه من وراء ظهر حليفه في الجنوب. ويقول الرئيس السادات في كتابه البحث عن الذات ص ٣٣٨ عن هذا الإتصال ما يلي «التقيت بالسفير السوفييتي مساء ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ بناء على طلبه في قصر الطاهرة وأخبرني أن الرئيس حافظ الأسد استدعى السفير السوفييتي يوم ٤/ ١٠ وأبلغه أن الحرب ستبدأ يوم ٦/ ١٠ فقلت له نعم أنا أعرف ذلك وقد كان ذلك باتفاق سابق بيننا، ثم استطرد السفير السوفييتي قائلاً إن حافظ الأسد طلب في هذه المقابلة من الإتحاد السوفييتي العمل على وقف إطلاق النيران بعد ٤٨ ساعة على أكثر تقدير من بدء العمليات يوم ٦ / ١٠ وبناء على ذلك جاء ليبلغني ذلك رسمياً من القادة السوفييت ويطلب مني الموافقة على ذلك». . . . وبالإتصال مع الرئيس الأسد في نفس الليلة أنكر ذلك، ولكن في يوم ٧/ ١٠ «فوجئت بالسفير السوفييتي يطلب مقابلة عاجلة وأخبرني «أنه وصلتني رسالة ثانية من الحكومة السوفييتية بناء على طلب سوريا للمرة الثانية بوقف إطلاق النيران». وفي محاولة منه لتبرير موقف الرئيس الأسد يذكر «باتريك سيل في كتابه الأسد» ص ٣٥٣ «لعل المبادرة جاءت من السوفييت الذين

كانوا يفضلون وقف إطلاق النيران في وقت مبكر تجنباً لمواجهة محتملة مع الولايات المتحدة وشكوا في قدرة أصدقائهم العرب على المحافظة على زخم اندفاعهم المبكر، وهناك احتمال آخر بأن موسكو قد ضللها رجلها في دمشق السفير نور الدين محي الدينوف الذي ناقشه الأسد قبل الحرب في الدعم السياسي الذي يتوقعه من مجلس الأمن عندما يتوقف القتال، ولعل البيروقراطية السوفييتية تسببت بعد ذلك في إخطار سفيرهم في القاهرة بالرغبة السورية في إيقاف إطلاق النيران. ومهما يكن أصل هذه القضية الشائكة فإنها توضح مدى قلة التنسيق وانعدام المصارحة بين العرب والسوفييت».

وكم كنت أتمنى أن يقف الأمر عند حد عدم التنسيق مع العرب والسوفييت ولكنه يتعداه إلى عدم التنسيق بين العرب والعرب أو عدم الثقة بينهم، ففي أغلب الظن كان الرئيسان الأسد والسادات يلعبان على بعضهما البعض ولا يلعبان مع بعضهما البعض علما بأنهما دخلا الحرب سوياً ليقاتلا معركة المصير على جبهتين متناسقتين لتحقيق غرض واحد.

٦ ـ حتى عند قبول إيقاف إطلاق النيران والخطوات التي سبقته أو لحقته فإن ذلك قد تم دون التنسيق بين الجبهتين بل تم دون معرفة أي من الجانبين بخطوات الآخر.

ففي صباح ١٦/ ١٠ بعد الفشل المنتظر للخطوة العصبية التي قامت بها القيادة المصرية والتي اسمتها بعملية تطوير الهجوم، ألقى الرئيس السادات خطابه الشهير في مجلس الشعب عن تطور العمليات السياسية والعسكرية ـ ولم يكن قد عرف بأن القوات الإسرائيلية عبرت من ثغرة الديفزوار ـ عرض خلاله لمبادرة سياسية تقتضي قبول إيقاف النيران على أساس انسحاب إسرائيلي من كل الأراضي المحتلة والاستعداد لعقد مؤتمر دولي لوضع شروط السلام والبدء فوراً بتطهير القناة. .

وتمت المبادرة دون استشارة الأسد، فكتب إلى السادات بأنه «كنت افضل لو اني اطلعت على اقتراحاتك قبل أن تصبح علنية إذ أشعر أن كلا منا له الحق في معرفة أفكار ونوايا الآخر قبل أن يسمع عنها من الإذاعة» وأجابه السادات برسالة تطمينية واعداً إياه باستشارته إذا جدَّ جديد.

ولكن وبعد تدهور الموقف في الجبهة واتساع الثغرة لتشكل تهديداً حقيقياً على

القوات المصرية، قبل السادات إيقاف إطلاق النيران ثم أرسل برقية إلى الأسد يخطره فيها قبوله إيقاف إطلاق النيران «فأنا لا أستطيع أن أحارب أميركا ولا أن أقبل المسؤولية أمام التاريخ عن تدمير قواتنا المسلحة للمرة الثانية . . . إن قلبي ينزف دماً وأنا أخبرك بهذا» . . . «ولسوف أواجه شعبنا وأمتنا في الوقت المناسب لكي يحاسبني الشعب»(٢٣)

كان الرئيس السادات يشعر بموقفه الصعب في مسرح العمليات ولو كان الأمر خلاف ذلك ما قطر قلبه دما ولا صمم على مواجهة الأمة لكي تحاسبه .

ورد الأسد عليه برسالة ليهدىء أعصابه ويطالب فيها بالصمود والمحافظة على الروح القتالية للقوات (٢٤) ولكن لم يتلق رداً على رسالته تلك .

وبينما قبلت مصر قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ في ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣ لم تقبل سوريا القرار، فلم ينجح الحليفان الأسد والسادات أن يدخلا القتال معا ولا أن يقتحما السلام معاً إلا أن السادات اتصل بالأسد تليفونياً بعد قبوله القرار يوم ٢٢ / ١٠/ ١٩٧٣ ليشرح له الموقف ويذكر الرئيس الأسد نص الحديث التليفوني كالآتي :

الأسد : لا اعرف شيئا عن تفاصيل القرار.

السادات : ظننت أنهم أخبروك ولذلك لم أخبرك بنفسي .

الأسد : ولكننا نحن الذين نقاتل. نحن شركاؤك في الحرب. لقد كان من مسؤوليتك أن تخبرني .

السادات : سأرسل لك رسالة مع رئيس وزرائي عزيز صدقي تشرح كل شيء .

الأسد : سأتريث في إصدار الحكم .

ولكن حينما لم تحترم إسرائيل القرار واستمرت في القتال عاود السادات الإتصال بالأسد يطالب بالإعلان عن إيقاف سوريا للقتال، إلا أن الأسد رفض ذلك ولكنه اضطر لقبول القرار في وقت متأخر من يوم ٢٣/ ١٠/ ١٩٧٣ .

ولا أظن أن القارىء ـ بعد أن يقرأ هذه التفاصيل ـ سوف يقتنع بأن القتال دار على جبهتين أو أن إيقاف إطلاق النيران تم بتنسيق بين الدولتين فعلى من تقع المسؤولية؟

إن رفع الشعارات دون تنفيذها أو رفعها دون توفير الآلية الماهرة لتنفيذها سيظل

عقبة أكيدة في طريق العمل العربي الجماعي إلى أن نتفق على مفهوم واحد لهذا العمل في كافة مجالاته من جانب وإلى أن نتفق على الآلية التي تشرف على تنفيذ هذه المفاهيم من جانب آخر.

الهيكل العام للعبور إلى الشرق

سبق أن تحدثنا في الفصل الخامس عن فن الحرب ومبادئها بشكل عام ومبسط وتناولنا بعد ذلك في الفصل السادس ـ الذي نحن بصدده ـ بعض العوامل المؤثرة على صناعة القرار لعبور قناة السويس وصدوره بالطريقة التي نفذت بها العمليات وبالمدى الذي حدد لها حتى نضع عملية العبور في إطارها العلمي الصحيح.

وبداية «فحرب أكتوبر» من جانبنا كانت حربا ذات «معركة واحدة» هي «معركة العبور» تم فيها نقل خط دفاعنا غرب القناة إلى شرقها بمسافة ١٢ كلم تقريباً ثم التوقف في العراء في انتظار ردود فعل العدو في الأيام التالية.

وهناك توضيحان لا بدمن ذكرهما: التوضيح الأول خاص بمعركة العبور وتعقيداتها وصعوباتها وروح التفاني التي خاض بها جنودنا القتال لاختراق موانع طبيعية وصناعية متتابعة، كانت محل تقدير الأعداء قبل الأصدقاء، وتقييمنا لما حدث سوف يتم في هذا الإطار. والتوضيح الثاني هو أننا لن نتعرض لتفصيلات العمليات فقد ذكر عنها الكثير ولكننا سنركز على الاستراتيجيات المتضادة فتقييم مجمل المعارك أساسه الاستراتيجية وليس التكتيك، فالتكتيك يمكن أن يكسب أو يخسر معركة أما الاستراتيجي فهو الذي يقرر نتيجة الحرب ومصيرها.

١ ـ توزيع القوات

كانت قوات النسق الأول ـ كما يظهر من الكروكي ـ كالآتي:

أ ـ منطقة البحر الأحمر وتتكون من

اللواء ٢١٢ المشاة المستقل+ اللواء ١١٩ المشاة المستقل + المجموعة ١٣٢ صاعقة + الكتيبة ٢٧٩ دبابات مستقلة، ودعمت المنطقة بالمجموعة ١٣٩ صاعقة على أن يوضع اللواء الأول المشاة الميكاني من الفرقة السادسة المشاة ميكانيكية (من قوات الجيش الثالث) تحت قيادة المنطقة للعمل على الساحل الشرقي لخليج السويس.

ب ـ الجيش الثالث الميداني

الفرقة ١٩ المشاة ومعها اللواء ٢٢ المدرع من الفرقة ٦ المشاة ميكانيكية في اليمين + الفرقة ٧ المشاة ومعها اللواء ٢٥ المدرع المستقل في اليسار+ الفرقة ٤ المدرعة + الفرقة ٦ المشاة الميكانيكية عدا اللواء ٢٢ المدرع (وعدا اللواء الأول المشاة الميكانيكي بعد ذلك كما ورد في سند ١أ) + المجموعة ١٢٧ صاعقة عدا ٣ كتائب + اللواء ٣٢ دفاع إقليمي + لواء صاعقة فلسطيني + الفوج الأول سيارات حدود.

جـ ـ الجيش الثاني الميداني

الفرقة ١٦ المشاة ومعها اللواء ١٤ المدرع من الفرقة ٢١ المدرعة من اليمين + الفرقة ٢ المشاة ومعها اللواء ٢٤ المدرع من الفرقة ٢٣ المشاة الميكانيكة في الوسط + الفرقة ١٨ المشاة ومعها اللواء ١٥ المدرع المستقل في اليسار + الفرقة ٢١ المدرعة عدا اللواء ١٤ المدرع + الفرقة ٢٣ المشاة الميكانيكية عدا اللواء ٢٤ المدرع + اللواء ١٠ المشاة الميكانيكي من الفرقة ٣ المشاة الميكانيكية (من احتياطي القيادة العامة)

د ـ قطاع بور سعيد

اللواء ٣٠ المشاة المستقل + اللواء ١٣٥ المشاة المستقل.

هـ ـ إحتياطي القيادة العامة

الفرقة ٣ المشاة الميكانيكية عدا اللواء ١٠ الميكانيكي + اللواء ٢٧ المدرع المستقل + اللواء ٣٥ المدرع المستقل + اللواء ١٧٠ المظلي + اللواء ١٨٢ اقتحام جوي + اللواء ٢٨ اقتحام جوي عدا كتيبة + المجموعة ١٤٥ صاعقة.

٢ ـ الهيكل العام للعمليات

يمكن تقسيم سير العمليات إلى أربع مراحل : مرحلة العبور، الوقفة، حركة نحو الشرق، مواجهة قوات العدو غرب القناة بعد فتح الثغرة في الدفزوار.

أ ـ المرحلة الأولى : العبور

وتشمل هذه المرحلة الفترة من الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ بداية القتال حتى يوم ٩/ ١٠/ ١٩٧٣، وتم فيها عبور ٥ فرق مشاة على طول الجبهة إلى

الشرق. وقد عُزّزت كل فرقة مشاة بلواء مدرع إضافي سحب إما من الفرق المدرعة أو الفرق المشاة الميكانيكية وبكتائب المدفعية المضادة للدبابات الصاروخية الموجهة «المالوتكا» بعد انتزاعها من وحدات احتياطي القيادة العامة.

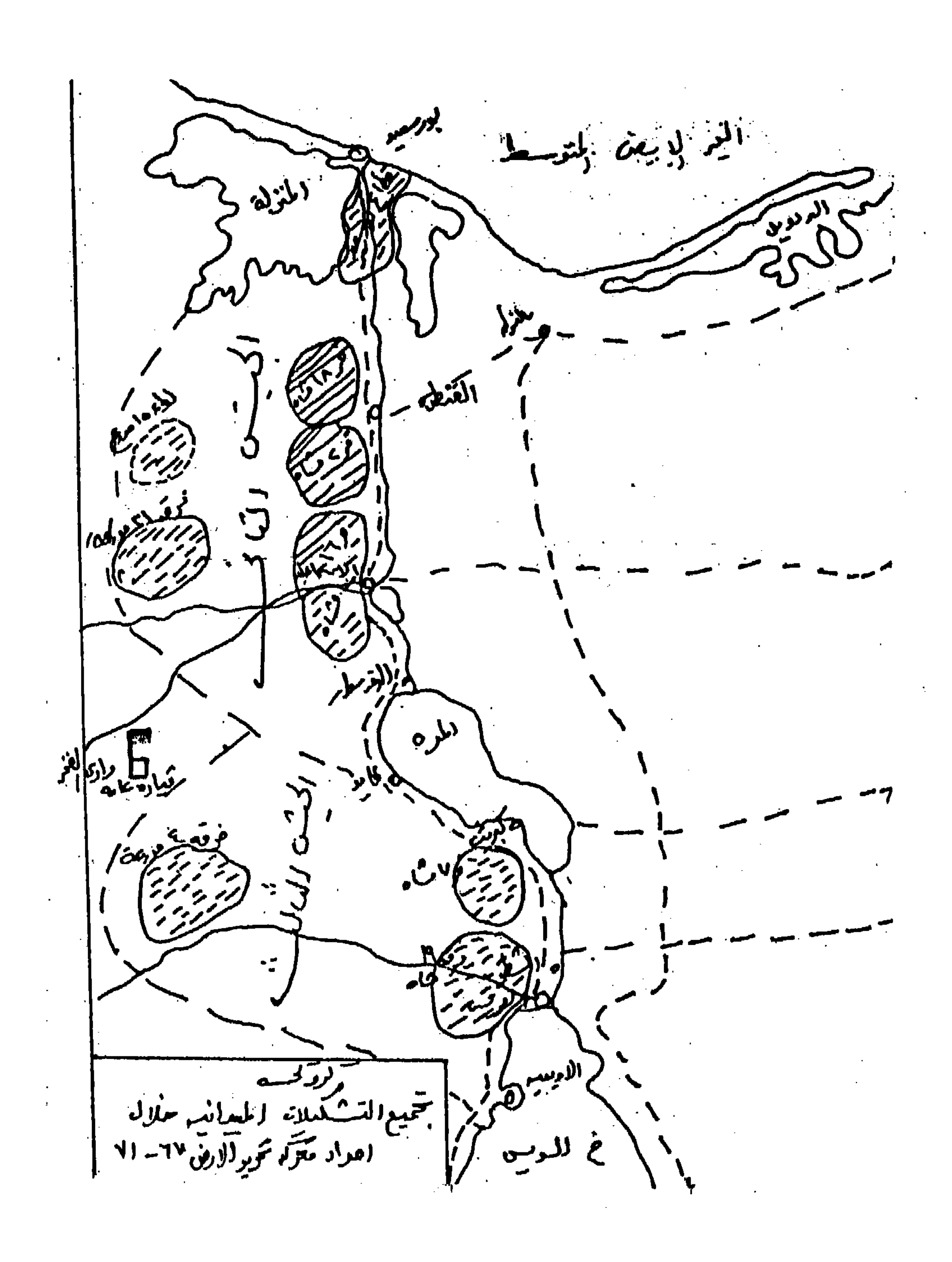
وتم في هذه الفترة إدماج رؤوس كباري الفرق في رأس كوبري للجيشين الثاني والثالث بعمق ١٠ كلم وامتد رأس كوبري الجيش الثاني من القنطرة شمالاً حتى الدفزوار جنوباً على طرف البحيرة المرة كما امتد رأس كوبرى الجيش الثالث من البحيرات المرة شمالاً إلى بور توفيق جنوباً وكانت هناك ثغرة بين الجيشين بعرض ٤٠ كلم لم تحدد مسؤولية تغطيتهالأي من القوات.

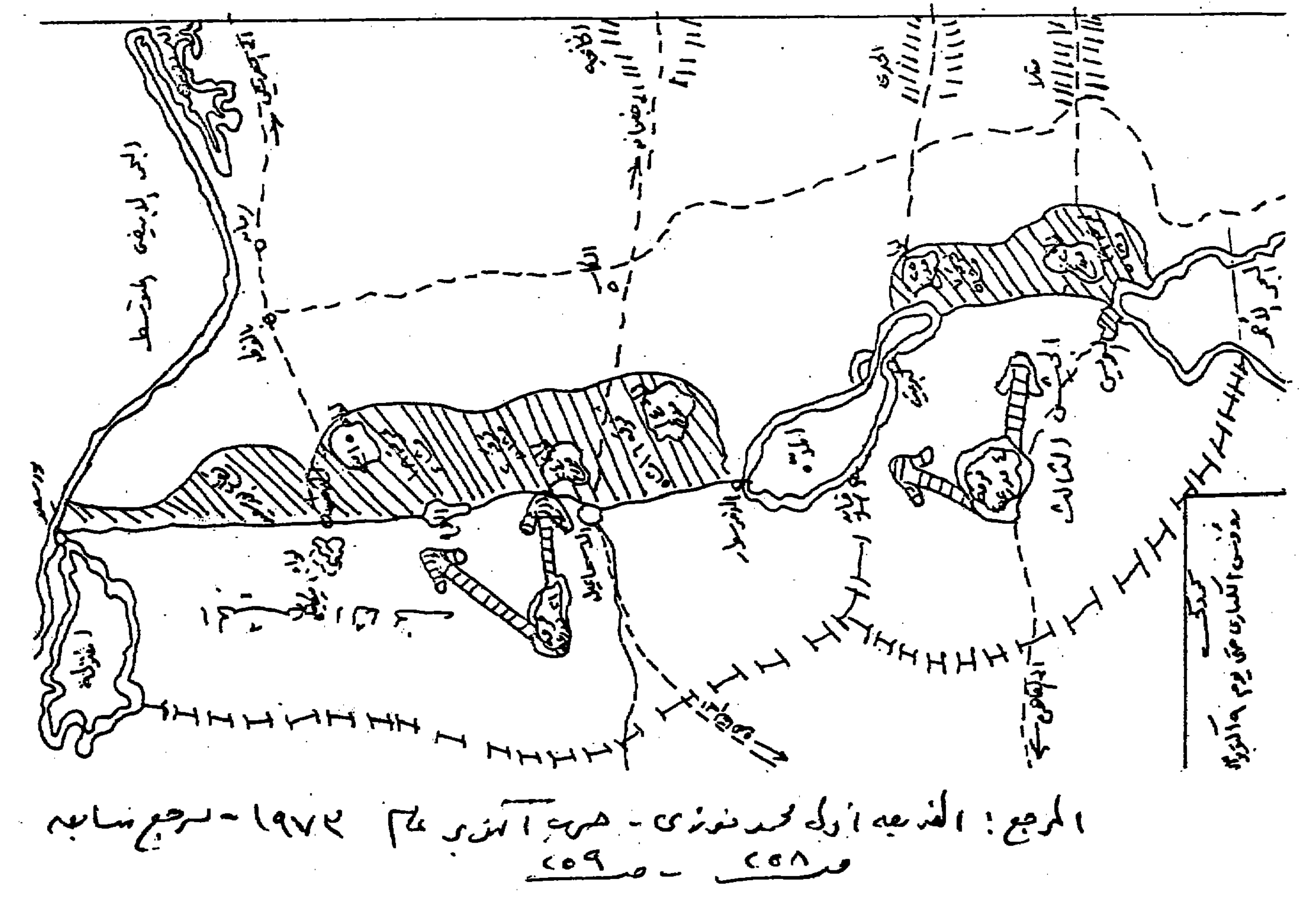
وسبق العبور مباشرة قيام القوات الجوية بضرب بعض الأهداف المعادية في سيناء لمدة ١٥ دقيقة كما قامت المدفعية ولمدة ٥٣ دقيقة بالتمهيد النيراني، ومع بدء تمهيد المدفعية عبرت المفارز المتقدمة ومجموعات اقتناص الدبابات قناة السويس لحرمان دبابات العدو من التدخل في عملية عبور قواتنا الرئيسية لقناة السويس التي بدأت في العبور بعد ساعة الصفر بعشرين دقيقة لتهاجم خط بارليف.

وكان المهندسون يركزون على فتح الممرات في الساتر الترابي شرق القناة بطريقة التجريف، باستخدام مضخات المياه. كما تمكنوا من إنشاء المعابر المختلفة لعبورالدبابات والأسلحة والمعدات الثقيلة.

وبحلول يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣ كانت معركة العبور قد حسمت لصالحنا، وأصبح لدينا ١٠٠٠ دبابة في رؤوس الكبارى.

وقد فوجىء العدو بعبور قواتنا واحتلالها للساتر الترابي وحاولت قواته في النقط الحصينة بمعاونة مدفعياته وطيرانه التدخل في عمليات العبور وقذف باحتياطيه المحلي والقريب لإيقاف تقدم القوات المصرية إلا أنه لم ينجح في ذلك وتكبد خسائر جسيمة، كما تصدى حائط الصواريخ لهجمات العدو الجوية وأسقط عدداً كبيراً من طائراته. وفي نفس الوقت كان ٩٠٪ من افراد القوات الإسرائيلية في منازلهم لأنه لم يكن قد تم استدعاءهم، علاوة على أن سوريا ـ في نفس الوقت ـ كانت تقاتل بشراسة في الجبهة الشمالية.


البحر الأبيض المتوسط
بورسعيد
المنزلة
البردويل
القنطرة
المرة
كبريت
الاسماعيلية
خ السويس
تجميع التشكيلات المصرية خلال
اعداد معركة تحرير الأرض ٦٧ - ٧١



المرجع: الفريق أول محمد فوزي - حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ - مرجع سابق
ص ٢٥٨ - ص ٢٥٩

وبالرغم من ذلك توقفت قواتنا راضية بما أنجزته في انتظار الخطوات التالية التي سوف يقوم بها العدو.

ب ـ المرحلة الثانية: الوقفة أم نهاية مهمة؟!!!

واستمرت هذه المرحلة من يوم ٩ إلى ١٣ / ١٠ / ١٩٧٣ أي خمسة أيام كاملة. فبعد أن تحقق لقواتنا نصر مؤزر في معركة العبور بخسائر بسيطة غير متوقعة، وبعد أن ظهر مدى المفاجأة التي تحققت والتي أوقعت قيادة العدو في ارتباك شديد، رأت القيادة التوقف. وفي الحقيقة فإن هذا تعبير غير دقيق لما حدث. فالخطة أصلاً كانت تقضي بمجرد عبور قواتنا إلى شرق القناة وتكوين رؤوس كباري بعمق ١٠ كلم لتصبح أقصى خطوط مواقعنا الدفاعية على هذا المدى. فالقيادة قد حققت غرضها المصدق عليه سياسياً والتي اختارته بحرية مطلقة بموجب التوجيهات السياسية المائعة التي لم تحدد للقيادة العسكرية غرضاً محدداً واجباً عليها تحقيقه ليخدم المعركة السياسية المنتظرة... كانت استراتيجية الحرب خاطئة من أولها.

إذن فالوقفة كانت تنفيذاً للخطة الموضوعة من قبل والتي لم يكن يعرفها إلا الرئيس السادات ووزير الدفاع المشير أحمد إسماعيل والفريق سعد الشاذلي رئيس هيئة أركان الحرب، وهي في إطار ذلك لم تكن وقفة بقدر ما كانت نهاية من جانبنا للحرب التي بدأناها(٣٠).

وترتيباً على ذلك فإن المناقشات التي دارت بين الجمسي رئيس هيئة العمليات في تلك الفترة وبين أحمد إسماعيل القائد العام تثير السخرية لأنها مناقشة دارت بين من يعلم ومن لا يعلم. فالجمسي كان يظن أن الغرض من الحرب كان الوصول إلى المضايق الإستراتيجية وسط سيناء، والحقيقة خلاف ذلك كما سبق أن ذكرنا ولذلك نجده يذكر، وهو يحاول يوم ٩/ ١٠/ ١٩٧٣ إقناع القائد العام بالتقدم شرقاً، الأسباب التي تؤيد وجهة نظره والتي تتلخص في التالي:

- كان ترك العدو الإسرائيلي بدون ضغط مستمر عليه يعني انتقال المبادأة له.
- ستحاول القوات الإسرائيلية في حالة توقفنا اختراق أحد القطاعات بالجبهة والوصول إلى القناة، الأمر الذي يستدعي تطوير الهجوم حتى نحتفظ بالمبادأة.

● القوات الإسرائيلية في سيناء في وضع سيء من الناحية المعنوية والقدرة القتالية، بعد الفشل الذي لحق بها والخسائر الكبيرة التي تحملتها بالرغم من أن موقفها في الجولان تطور لصالحها.

● إستئناف الهجوم يترتب عليه التحام قواتنا مع العدو الأمر الذي يقلل من تأثير السلاح الجوي الإسرائيلي. ومن الواجب أيضاً استغلال طاقة قواتنا الجوية وكذلك تحريك بعض صواريخنا على وثبات للأمام (٣١).

وكان رد فعل هذه المناقشات ـ كما يقول الجمسي ـ زيادة تمسك القائد العام بوقفته «للمحافظة على سلامة قواتنا» وكان رد الجمسي الأخير عليه «أرجو أن تتذكر أن خطة الحرب تقضي بتطوير الهجوم لاحتلال المضايق، بعد اقتحام القناة وبعد وقفة تعبوية أو بدونها. أي أن مبدأ التطوير شرقاً إلى المضايق هو مبدأ مقرر لا خلاف عليه والسؤال هو متى يتم ذلك؟»

وإننا نوافق على المبررات التي ذكرها الجمسي للتقدم شرقاً ولكننا لا نوافق على أن تطوير الهجوم إلى المضايق كان مقرراً من قبل. الأمر الذي ينكره كل من أحمد إسماعيل القائد العام وسعد الشاذلي رئيس الأركان وكذلك الأمر الواقع . . ومما يثير الدهشة أن الجمسي لم يشعر حتى ذلك الوقت أن شيئاً غير مألوف يحدث أمامه حتى بعد أن طالت الوقفة وفي الظروف التي تمت فيها مما كان يثير شك أي شخص ـ خاصة إذا كان رئيس هيئة العمليات ـ ويدعوه إلى أن يحذر ويرفع صوته أمام الخطر الذي يقول هو نفسه أنه لمسه وحذر منه. ومجرد التحذير سراً بينه وبين القائد العام ثم تدوين ذلك في مذكرات نشرت بعد الحدث بسنوات طويلة لا يعفى أبداً من الإشتراك في تحمل المسؤولية وهو مجرد إثبات موقف لا يغير مما حدث شيئاً، خاصة أنه إثبات للموقف توفي فيه شهود العيان.

بل ونجد أن الجمسي حتى بعد نشر الكثير عن أحداث الحرب يظل متمسكاً برأيه. فقد اعترف أحمد اسماعيل في حديثه إلى هيكل واعترف سعد الشاذلي في مذكراته بحقيقة ما تم ويظل هو متمسكاً بأقواله بل ويظل على موقفه هذا حتى بعد أن يعرف مؤخراً ببرقية حافظ اسماعيل إلى كيسنجر يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ والتي يخبره فيها «بأنه ليس في نيتنا التعمق في أراضي الغير أو توسيع جبهة القتال» مما اعتبره بحق إفشاء لنوايانا

المستقبلية للعدو الإسرائيلي عن طريق حليفه المضمون أميركا.

وعلينا أن نتصور العمل في قيادة لا يعرف فيها رئيس هيئة العمليات الغرض من حرب يخطط لها!!! وعلينا أيضاً أن نتصور مصداقية خطة يضعها أو يشارك فيها رئيس هيئة العمليات، غرضها الوصول إلى المضايق ليطبقها آخرون لمجرد العبور ثم التوقف!!! ومن الطبيعي فإن خطة توضع بغرض «الوصول إلى المضايق الإستراتيجية وسط سيناء» لا بد وأن تختلف بالضرورة عن خطة توضع بغرض «العبور وإنشاء رؤوس كباري بعمق ١٠ ـ ١٢ كلم». سواء في حجم القوات أو استخدام الأسلحة المعاونة أو اسلوب العبور أو واجبات القوات ومهامها.

وهنا علينا أن نطرح سؤالاً جاداً: هل كان من الممكن بالطريقة التي عبرت بها قواتنا القناة دفع الهجوم شرقاً لاحتلال المضايق على بعد ٤٠ ـ ٥٠ كلم؟ سؤال حاسم سنحاول الإجابة عنه في الصفحات التالية خاصة وأن أحداً ممن كتبوا عن الحرب لم يذكر لنا ولو مجرد هيكل عام للعمليات التي تلي نجاح العبور، ولا مجرد هيكل عام لتناغم العمليات بين الجبهتين الشمالية والجنوبية، مما يعطي دلالة قاطعة على أن الموضوعين لم يكونا محل بحث. فمن المعتاد أن يتخيل واضعو خطط حملة من الحملات هيكلاً عاماً وتصوراً محتملاً للعمليات المنتظرة وتوقيتات محتملة للمراحل المختلفة بناء على توقعات ردود الفعل المحتملة من العدو إلى جانب تفصيلات دقيقة للمراحل الأولى للعمليات خاصة في الجانب الذي يوجه الضربة الأولى.

ولكن كيف استغل العدو الخمسة أيام التي توقفنا فيها قبل أن نقرر فجأة التقدم شرقاً؟

في الأيام الأولى للحرب كان الإسرائيليون قد انهاروا تماماً ويتصرفون تصرفات طائشة لدرجة أنه في يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ عاد موشي دايان إلى القيادة العليا وأعلن اقتراحه «بانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خط يمكن الدفاع عنه وهو الممرات. كانت لهجته متشائمة جداً، ينظر إلى أن الوضع تطور ليصبح الدفاع عن دولة إسرائيل نفسها، ولذلك لا بد من تقصير خطوط المواصلات، واقترح علاوة على ذلك الإنسحاب من خليج السويس، مع إبقاء قوة في شرم الشيخ. أما بالنسبة لهضبة الجولان فقد اقترح تثبيت الخط على التل المشرف على غور الأردن وإعداد خط ثاني على النهر. ويعرض

دايان اقتراحاته على جولدامايير رئيسة الوزراء». وفي يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣ صدت قواتنا الهجمات المضادة الإسرائيلية فكبدتها خسائر جسيمة للغاية بما فيها اللواء ١٩٠ المدرع وقضت عليه وأسرت قائده عساف يا جوري.

ولكنا توقفنا عند «المآذن العالية»!!

وبدأ العدو يسترد أنفاسه «فبعد أن نفذ العرب خططهم المعدة من قبل لعبور القناة واجتياح الجولان لم يعد في استطاعتهم أخذ الخطوة الثانية التي تحتاج إلى تخطيط تحت ظروف غير متوقعة وإحصائيات جديدة وتحتاج أيضا إلى القتال ضد قوات استعادت رباطة جأشها، فقد وصلنا إلى مرحلة حصلنا فيها على المبادأة لتوجيه تحركاتنا وأصبح لدينا خيارات متعددة» (٣٣).

ولعلنا لاحظنا الخلاف الكبير بين كلام دايان قبل الوقفة وبين كلامه بعدها وكنا نحن السبب!!!

كان الغرض الإستراتيجي للعدو الذي تحدد أثناء وقفة الأيام الخمسة هو تعديل الموقف على خطوط القتال في الجبهتين لصالح إسرائيل حتى يحين وقت إيقاف اطلاق النيران. فقد كانوا ينظرون إلى موقفهم بعد صدور قرار مجلس الأمن المنتظر حتى وهم يقاتلون وهذه إحدى أسس عقيدتهم الأمنية. فهم يعلمون أن الصراعات الإقليمية هي صراعات إقليمية عالمية في حقيقتها وأنهم لا بد وقبل إيقاف إطلاق النيران من جمع أوراق كثيرة في جيوبهم للمساومة بها بعد توقف القتال.

وأصروا على تعديل الموقف في الجولان أولاً طالما جمدت الجبهة الجنوبية نفسها، ووجهوا الضربة إلى سوريا يوم ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ بغرض الاقتراب بأقصى ما يمكن من دمشق دون احتلالها. وبتركيز يكاد أن يكون كاملاً لضرباتهم الجوية بما في ذلك ضرب أغراض مدنية نجحوا في إجبار القوات السورية على التراجع متجاوزين خط إيقاف إطلاق النيران «الخط الأرجواني» مكبدين إياه خسائر أكثر من ٩٠٠ دبابة، وبحلول يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ بدأوا في الدفاع على خط جديد يقترب في شماله من دمشق بحوالي ١٠ كلم وبذلك أصبحت العاصمة السورية في مدى المدفعية الإسرائيلية وهو وضع مناسب لإسرائيل إذا ما صدر قرار مجلس الأمن بإيقاف النيران.

وبعد أن تعدل الموقف تماماً على الجبهة السورية وفي ظل عدم استغلال القوات المصرية للموقف على الرغم من استنجاد سوريا مراراً لتخفيف الضغط على جبهتها بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي في نقل مركز ثقل الهجوم Center of Military Gravity إلى الجبهة الجنوبية، ونقل القوات اللازمة إليها. وكان الغرض إحداث تغيير جوهري في الموقف باختراق الخطوط الدفاعية المصرية والعبور إلى غرب القناة - وهي أصل فكرة الدفاع عن سيناء كما سبق القول - للحصول على مساحة من الأرض غرب القناة لاستخدامها في المساومة، وأكثر من ذلك الوصول إلى خلف القوات المصرية والعمل ضد خطوط مواصلاتها غرب القناة مما يهدد القوات المصرية على الساحل الشرقي للقناة وذلك للحصول على موقف تفاوضي أفضل.

وتم وضع الخطط التفصيلية لتنفيذ العبور وحشد القوات اللازمة أثناء فترة الوقفة. وتوقعوا أن يقوم المصريون بهجوم كبير في الأيام التالية وهذا كان يتفق وخطتهم لجذب القوات المصرية من غرب القناة إلى شرقها لإطلاق حرية العمل لقواتهم إذا نجحت في العبور إلى إفريقيا.

واختتمت فترة الوقفة بإجراء حاسم. إذ بدأ الجسر الجوي الأميركي ناقلاً المعدات والأسلحة والأطقم مباشرة إلى الجبهة وذلك يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣

وفي ظل كل هذه الظروف غير المواتية تقرر يوم ١٢/ ١٠/ ١٩٧٣ ما يسمونه خطأ تطوير الهجوم المصري إلى الشرق على أن يتم التنفيذ في ١٣ / ١٠/ ١٩٧٣ وقد تأجل ذلك إلى اليوم التالي ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ يوم بداية الجسر الجوي الأميركي، وبعد الضربات الثقيلة التي تلقتها الجبهة السورية، وبعد أن نقل العدو مركز ثقل هجومه من الشمال إلى الجنوب وإتمام خطط تعبئته، وزوال تأثير عامل المفاجأة وانتقال المبادأة إليه!!!

توقيت سيء لخيار أسوأ

حـ - المرحلة الثالثة التطوير أم التحرك شرقاً!!!

وكما اعترضنا على تعبير «الوقفة» التي لم تكن كذلك لأنها لم تكن وقفة بين مرحلتين ولكنها كانت نهاية للعمليات من جانبنا (٣٤)، فإننا نعترض أيضاً على كلمة

«التطوير». فالتطوير قد يكون بناء على خطة موضوعة من قبل وهذا لم يحدث، أو يكون استغلالاً لفرص ظهرت فجأة ويراد اقتناصها وهذا لم يحدث أيضاً، أو أن يكون تحقيقاً لغرض واضح حاسم والوضع لم يكن كذلك... فالغرض من العمليات من وجهة النظر المصرية كان قد تحقق وكان غرضاً سياسياً للتحريك وليس للتحرير.. كان العبور مجرد شرارة لإشعال خط الأمر الواقع الذي تجمد على ضفاف قناة السويس، ليفتح الطريق إلى الحوار السياسي مع الولايات المتحدة وإسرائيل. وهذا أمر لا غبار عليه في إدارة الصراع الدولي فكثيراً ما تستخدم القوة لتحريك الجمود السياسي أو لتعديل الأمر الواقع... كل ما في الأمر علينا أن نسمي الأشياء بأسمائها الحقيقية.. وبالمثل فإن كلمة التطوير لا تنطبق على ما حدث إذ كان قرار التحرك شرقاً يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ قراراً سياسياً فجائياً لا يتناسب أبداً مع التطورات السلبية التي حدثت في مسرح العمليات، الأمر الذي دفع رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة وقائدا لجيشين الثاني والثالث للإعتراض عليه صراحة أمام القائد العام، ويدفع رئيس هيئة العمليات، الجمسي لكي يعترض عليه أيضاً، ولكن بينه وبين مساعده!!!وكان من نتيجة ذلك تأجيل التحرك عن موعده الذي كان مقرراً وهو السادسة والنصف من صباح ١٣/ ١٠ إلى اليوم التالي في نفس الوقت، وكانت النتيجة وخيمة بحق أثرت على تطورات الموقف الخطيرة في الأيام التالية.

ولكن ما هو الدافع وراء إصدار الرئيس السادات قراره بالتحرك شرقاً؟

● الدافع الظاهري الذي يردده الكثيرون هو تخفيف الضغط على الجبهة السورية بالقيام بتحرك في الجنوب لإجبار إسرائيل على سحب جزء من مجهودها الذي حشدته في الجبهة الشمالية.

إلا أن ذلك يتعارض تماما مع سير الأمور، فالجبهة السورية أصبحت في موقف مقلق منذ يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣ مما اضطر دمشق إلى التقهقر متجاوزة الخط الأرجواني. ولم تدفع هذه التطورات الرئيس السادات للتحرك مما جعل الرئيس الأسد يقول بعد ذلك. «لم يكن هناك تنسيق كافٍ بيننا وبين الجبهة المصرية» ولا هو استجاب للنداءات المتكررة من دمشق للتحرك لتخفيف الضغط عنهم لدرجةاضطرت سوريا إلى إرسال مندوب على مستوى عالٍ يوم ١١/ ١٠/ ١٩٧٣

لحث مصر على التحرك.. بل وتجاهل تصريحات موشيه دايان الصريحة والتي أخذ يرددها اعتباراً من يوم ٩/ ١٠/ ١٩٧٣: «بأننا نهدف إلى تحييد سوريا» وما في هذا القول من خطورةعلى الجبهة الجنوبية إذا ركزت اسرائيل جهودها عليها بعد ذلك.

علاوة على ذلك فإنه قبل أن يصدر قراره للتحرك شرقا كانت القوات العراقية قد دخلت المعركة بالفرقة ٣ المدرعة وأسرابها الجوية منذ ١٢/ ١٠ وكانت القوات الأردنية قد دفعت باللواء ٣ المدرع اعتباراً من ١٣/ ١٠ ودفعت السعودية، لواء مشاة في نفس الوقت، مما أدى إلى ثبات موقف القوات السورية في خطها الدفاعي الجديد الذي كان معداً من قبل.

● وقد يكون الدافع هو «غرور القوة» وكثيراً ما كان الرئيس السادات يصدر قراراته تحت تأثير شعوره بالقوة دون أن يحسب النتائج التي تترتب على قراراته تلك. ويؤكد هذا الحالة، التي كان عليها وهو يلقي خطابه يوم ١٦/ ١٠ في مجلس الشعب حينما وجه رسالة إلى الرئيس ريتشارد نكسون وقد جمع القادة في صورة غير مسبوقة .. كان الرئيس تغلب عليه النشوة علما بأنه خسر معركة التقدم شرقاً، وكانت القوات الإسرائيلية قد عبرت إلى الضفة الغربية دون أن يدري لا هو ولا قيادته بالكارثة. كان الرئيس لمن يعرفه معرفة حقيقية رومانسياً في تفكيره فينفصل عن الواقع ولا يميل إلى سماع ما يكدره والدليل على ذلك الحوار المعروف الذي جرى بينه وبين مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل عندما زار السادات القدس: فكان السادات يقول لبيجن «ألا ترى يا عزيزي مناحم فولفوفتش أننا وصلنا إلى القمر؟» ورد عليه بيجن «يا صديقي الرئيس. لا نريد أن نمكث كثيراً على سطح القمر وإلا انتقلنا إلى العالم الآخر. علينا أن ننزل سريعاً إلى الأرض».

● ونحن أميل إلى أن يكون التحرك شرقاً قد تم داخل الإطار الذي تصوره لإدارة معركته السياسية. إذ بالرغم من اتصالاته المتعددة منذ يوم ٧/ ١٠ أي اليوم التالي لبداية المعركة مع الولايات المتحدة. إلا أن واشنطن رفضت باستمرار في ان تقرن إيقاف النيران بأي تعهدات سياسية .. كان قد أصدر أوامره بالحرب

لتحريك الموقف السياسي وأخذ يعرض شروطه واقتراحاته التي قابلها الجانب الآخر بالتجاهل . . كان هو يتحدث عن الحل السياسي الذي يجري وراءه وكان الجانب الآخر يتحدث عن مجرد إيقاف إطلاق النيران وهذا يفسر رفضه للمحاولات السوفيتية بإيقاف إطلاق النيران . التي قام بها السفير فينو جرادوف في القاهرة أو اليكسي كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي في زيارته إلى مصر، أو السفير البريطاني في القاهرة، بناء على رغبة إدوارد هيث رئيس الوزراء البريطاني. كان الحديث في تلك المحاولات عن مجرد إيقاف اطلاق النيران.

وانتهى السادات آخر الأمر إلى أن معركة العبور أو «الاستيلاء على مجرد ١٠ سم من الضفة الشرقية» على حد قوله لا تكفي لتحريك الأمور. فاتخذ قراره بالتحرك شرقا لعل ذلك يحقق له ما يريد، مما أغضب كيسنجر لأن السادات قد أخلف وعده معه في برقية ٧/ ١٠، بأن مصر لا تريد تعميق الهجوم أو توسيع المواجهة . . . كان توقيته للتحرك متأخراً كثيراً عن الوقت المناسب «فقد وصل المحطة بعد أن غادرها القطار».

كان عليه أن يحس بردود فعل الجانب الآخر الذي يتعامل معه وهو الولايات المتحدة، التي كانت متحمسة في اليومين الأولين من الحرب لإيقاف إطلاق النيران، لأن كيسنجرتوقع أن إسرائيل «ستحطم عظام العرب» ولذلك فإنه سارع بطلب الموافقة على إيقاف إطلاق النيران وعودة القوات إلى مواقعها قبل يوم ٦/ ١٠ . ولكن حينما طال الوقت وعجزت اسرائيل عن تحطيم عظامنا وسمع هو قعقعة عظامها وهي تطحن، اعترف بأن العرب سجلوا نقطة وأخذ يلح في إيقاف النيران في المواقع التي وصلت إليها القوات، وكانت إسرائيل تعارض في بادىء الأمر، ثم عادت ووافقت إلا أن مصر لم توافق على الرغم من أن بريطانيا حاولت المشاركة في الإقناع جنباً إلى جنب مع الإتحاد السوفييتي. ولكن تطور الأمر بعد ذلك إلى رفض جولدا مايير كل المحاولات لإيقاف النيران، لأنها كانت قد استردت أنفاسها وأصدرت أوامرها بالعبور إلى الغرب يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣ .

والاحتمال الثالث هو الاحتمال الغالب

وعلينا أن نعطي فكرة سريعة عن هذا التحرك نحو الشرق.

كانت خطة هذا التحرك الفجائي تهدف إلى تحقيق الرغبة السياسية للرئيس السادات بضرورة تطوير الموقف الحالي بالتحرك إلى المضايق الاستراتيجية وسط سيناء صباح يوم ١٤/ ١٠ وذلك باستخدام القوات الآتية :

لواء مدرع في اتجاه ممر متلا

لواء مشاة ميكانيكي في اتجاه ممر الجدي	القطاع الجنوبي
لواء ان مدرعان في اتجاه الطاسة	القطاع الأوسط
لواء مدرع في اتجاه بالوظة	القطاع الشمالي

وبعد توزيع ٥ لواءات مدرعة من القوات المدرعة المتاحة بواقع لواء مدرع مع كل فرقة مشاة للعبور، وبعد توزيع ٥ لواءات مدرعة أخرى للتحرك إلى الشرق لم يبق في الاحتياط غرب القناة ابتداء من يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ سوى لواء مدرع واحد لمواجهة لا تقل عن ١٧٠ كلم، وبعض وحدات الصواريخ والوحدات الإدارية. فقد فضل مخططو هذا التقدم عدم المساس بقوات رؤوس الكبارى على ضخامتها ودفعوا بقوات جديدة لتنفيذ التحرك الفجائي نحو الشرق ضاربين عرض الحائط بكل مبادىء الحرب وأصولها. . . وتسببوا في تآكل الإحتياطي قطعة قطعة وكان علينا أن ندفع الثمن في اليوم التالي.

ولكي نصور مدى ضعف السيطرة على الموقف، نذكر أن اللواء ١١ مشاة ميكانيكي كان قد كلف بالتقدم شرقا في اتجاه ممر الجدي وقام اللواء بتنفيذ المهمة الساعة السادسة من صباح ١٣/ ١٠ لأن تعليمات تأجيل الهجوم إلى صباح اليوم التالي لم تصله ولاقى هذا اللواء مصيراً مؤسفاً نتيجة لخطأ غيره.

ورغم التمهيد النيراني بالمدفعية لمدة ١٥ دقيقة وقيام القوات الجوية بغاراتها لستر التحرك، إلا أن القوات الإسرائيلية كانت في انتظار قوات الهجوم لأنها توقعت ذلك بناء على تقديرها السليم للموقف. ودارت معركة دبابات كبرى غير متكافئة بين قواتنا وقوات العدو الذي تمكن من صد الهجوم وإيقاف تقدمها وكبدها خسائر قدرت بحوالي ٢٥٠ دبابة، علاوة على خسائر كبيرة في الأرواح. ورجعت قواتنا بعد فشلها في تحقيق مهمتها الغامضة إلى رؤوس الكبارى بطريقة غير منظمة تحت وابل من نيران

العدو البرية والجوية وتزاحمت رؤوس الكباري بقواتها الأصلية الموجودة من قبل علاوة على ٥ لواءات مدرعة جديدة، بينما كان الشاطىء الغربي للقناة وعلى طول الجبهة خاليا من القوات تقريباً، لتعمل كاحتياطي لمواجهة أي توقعات غير منتظرة.

ووسط هذه الظروف المؤسفة بدأ العدو في العبور إلى الضفة الغربية في اليوم التالي دون تردد.

د ـ المرحلة الرابعة مواجهة العدو غرب القناة بعد ثغرة الديفزوار

وسنتكلم عن ذلك في الفصل السابع

التقييم

كان الانغلاق الدفاعي للعقيدة العسكرية المصرية وطابع الحذر الذي أديرت به العمليات، سببين رئيسيين لعدم استغلال الفرصة الذهبية التي اتيحت لنا في حرب ١٩٧٣. فبقدر ما انعكست حرب ١٩٦٧ على الإسرائيليين بإغراقهم في بحور الثقة الزائدة بأنفسهم، فإنها في نفس الوقت جعلت المصريين يفرطون في التزام جانب الخوف والحذر، فترددوا في استغلال النجاح المذهل الذي حققوه في المراحل الأولى من الحرب... كانت الفرصة أمامهم ولكنهم نظروا إليها كالفاكهة المحرمة فلم يقربوها.

والفرصة في الحرب لا تكرر نفسها كثيراً والعامل الحاسم في تقييم أي قيادة هو في قدرتها على اقتناصها. فالقدرة على اتخاذ الخطوة الأولى تحتاج إلى دراسة وشجاعة أما القدرة على اتخاذ الخطوة الثانية، فتحتاج إلى إقدام وخبرة ومهارة. إذ أنها تتم تحت ظروف متغيرة وردود فعل غير منتظرة ومعلومات ناقصة، وضباب المعركة يغلف كل شيء.

وفي تقديري أن القيادة المصرية جسّمت كثيراً من مزايا العدو ونواحي قوته وقللت في نفس الوقت من عيوبه ونقائصه، كما أنها لم تقدر إمكانياتها المتاحة تقديراً سليماً. وبذلك فقد اختلت موازين الأمور أمامها فظلت تتعامل طول الوقت مع العدو القادر على فعل أي شيء في أي وقت. فهو عدو لا يقهر ولم يخطر في بالها أن تنظر إلى الجانب الآخر من التل حيث مرت لحظات من الخوف والضياع والهزيمة سيطرت على العدو سيطرة كاملة.. لم تتخيل القيادة حالة الإرتباك الشديد في صفوف العدو كنتيجة

طبيعية للمفاجأة المذهلة التي حققتها ولا لتأثير حصولها على المبادأة في زيادة تخبطه وارتباكه وخوفه ولم تدرك أن القيمة الحقيقية في تطبيق مبدأ المفاجأة ليس أبداً في القيام بها، ولكن قيمتها الحقيقية تكمن في استغلالها. فلم تربط بين المبادأة والمفاجأة لأن تحقيق مبدأ المفاجأة ينقل المبادأة إلى أيدينا، وإن حدث هذا فلا يجوز أن نسلمها مرة أخرى للعدو ليلتقط أنفاسه وذلك بالإقدام دون تردد على إجراءات وضربات وتحركات تجعل العدو يواجه دائماً مواقف جديدة تحتاج إلى قرارات جديدة.

كان عبورنا القناة نقطة تحول خطيرة في الحرب لم نستغلها وقت أمسكنا بتلابيب العدو وهو غير مستعد للقيام برد الفعل. فقد كان ٩٠٪ من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي في منازلهم يوم عيد كيبور ولم تكن التعبئة إلا في مراحلها الأولى، والقادة يضربون أخماساً في أسداس والخطر على الدولة نفسها كامن في أعماقهم وهم يرون آلاف الرجال والدبابات والمدفعية يكتسحون كل شيء على الجبهتين الشمالية والجنوبية وعلى الرغم من كل هذه الظروف المواتية توقفنا حسب الخطة الموضوعة وكما يقول المشير أحمد إسماعيل: «ليعيد تقدير الموقف على ضوء رد فعل العدو ثم نتأهب للخطوة التالية» وكان رد فعل العدو متخبطاً يرتكب الأخطاء تلو الأخطاء وكان هذا وحده كفيلا بأن يندفع القائد العام بقواته إلى الأمام لاستغلال الفرصة حتى ولو كان ـ كما حدث ـ قد أضمر على أن يكون العبور هو آخر جهد سوف نبذله على الضفة الشرقية... إن ما فعلناه في حرب ١٩٧٣ يشبه تماما ما فعله الماريشال «جرازياني» قائد القوات الإيطالية في الحرب العالمية الثانية حينما اخترق حدودنا الغربية يوم ١٠/٩/١٩٤٠ عند هضبة السلوم، وكانت القيادة البريطانية معقودة للماريشال ويفل، وقررت عدم مقاومة الغزو الإيطالي على الحدود والانسحاب شرقاً إلى مرسى مطروح، حيث أزمعت القيام بالهجوم المضاد لطرد القوات الإيطالية عبر الحدود مرة أخرى، مستخدمة ستارة صغيرة من القوات على الحدود بقصد الحصول على المعلومات والقيام بواجب التعطيل. واستمرت القيادة الإيطالية في التقدم حتى وصلت إلى سيدي براني حيث توقفت وبدأت في تمهيد الطريق من السلوم إلى سيدي براني وفي مد خط أنابيب مياه من برقة إلى الجبهة. وكدست كميات كبيرة من المؤن، وفسّرت القيادة البريطانية هذه الإستعدادات على أنها تمهيد لمواصلة التقدم شرقا ولكن مرت الأسابيع دون أن تتحرك القوات الإيطالية، بل وبدأت تتحصن داخل مواقع دفاعية وهنا أدرك «ويفل» أن «جرازياني» لا ينتوي

التقدم، وبذلك سلمت القيادة الإيطالية طائعة مختارة مبدأ المبادأة للقيادة البريطانية التي قامت بهجومها المضاد يوم ٧/ ١٢/ ١٩٤٠ وفي يوم ١٦/ ١٢/ ١٩٤٠، كانت جميع القوات الإيطالية قد انسحبت من الأراضي المصرية إلى البردية.

والموقفان متشابهان إلى حد التطابق وعلى الرغم من مرور أكثر من ٣٥ عاماً على وقفة جرازياني، تغيرت فيها المفاهيم وإن ظلت مبادىء الحرب ثابته مهما تغيرت الظروف أو تعاقب القادة.

إن توفر القوة العسكرية شيء والكفاءة في استخدامها شيء آخر. فقد تم حشد قوات كبيرة جداً من كافة الأسلحة البرية والجوية والبحرية في الجبهتين السورية والمصرية أكبر بكثير مما كان يحتاجه تنفيذ الغرض المتواضع جداً الذي كنا نسعى إلى تحقيقه، خاصة على الجبهة المصرية، علماً بأن القيادة العامة للقوات المسلحة كانت تستعد لخوض معركة وليس لخوض حرب، علاوة على أن المعدات والأسلحة كانت من نوع جيد والدليل على ذلك أنها مكنتنا من كسب معركة العبور في الجنوب ومن اجتياح الجولان، حتى أشرفنا على مياه طبرية في الشمال وبقي تحت أيدينا بعد ذلك قوات ضخمة لم نستثمرها كما أن المعدات لم تكن كلها سوفييتية خاصة في الطيران ـ والتي كثر الحديث عنها ـ فإلى جانب الطائرات الميج والسوخوي السوفييتية، وجدت طائرات هوكر هنتر البريطانية (العراق)، واللايتننغ Lightning الأميركية (السعودية)، والميراج ٣ الفرنسية (ليبيا)، وطائرات ف ٥ الأميركية (المغرب) وهي في مجموعها ٦ أسراب من النوع الغربي.

وتوفر هذه القوات بهذه الضخامة مما لا يتناسب مع الهدف الذي حققته يطرح عدة موضوعات:

- هل يعقل أن تعبىء مصر مليون ومائتي ألف ضابط ورتب أخرى لمجرد توفير حوالي ١٠ فرق بين مشاة ومدرعة ومشاة ميكانيكية؟
- هل يمكن لأي دولة أن تعبىء مثل هذا العدد الضخم تعبئة كاملة لمدة ٥ سنوات، دون مراعاة ما يتكلفه ذلك من نفقات ضخمة واستهلاك للقوة البشرية دون حاجة؟ ألم يحن الوقت بعد لاتباع نظام تعبئة دقيق يكفل لنا الإحتفاظ بجيش مقاتل صغير وقت جمود العمليات ويزداد عند الحاجة حسب

خطة التعبئة كما يحدث في كل جيوش العالم؟

● هل من الصواب ألا تكون نفقات القوات المسلحة ضمن مخطط عام لكل أفرعها يكفل لنا زيادة القدرة القتالية مع أقل حجم من الإنفاق؟ هل يجوز مثلاً إنفاق مبالغ ضخمة على قوات بحرية دون أن نوفر لها الحماية اللازمة لاستخدامها بكفاءة؟ إن بناء قوات مسلحة متوازنة يتطلب الإنفاق المتوازن وليس المتساوي على الأسلحة المختلفة.

● هل نستورد أو نصنع الأسلحة أولا ثم نخطط لاستخدامها؟ أم أن الأفضل وضع الهيكل العام للخطة حسب أسبقية التهديدات المنتظرة، ثم نجهز لها ما يلزمها من أسلحة وعتاد؟ وفي مجال التصنيع هل يجوز أن يستمر تمركز جهتيّ الانتاج والاستخدام في يد واحدة؟

● أليس محتما بالنسبة لنا الإهتمام بمواضيع إدخال التعديلات المناسبة على النماذج الأصلية لتوفير أكبر عائد من السلاح المنقول أو التكنولوجيا المستوردة خاصة في ظروفنا الإقتصادية الصعبة؟ وبالمثل أليس واجباً الإهتمام بوضع نظام خاص لصيانة المعدات، لإطالة عمرها وقت السلم من جانب ولتكرار استخدامها في الحرب بعد إصابتها من جانب آخر؟

● ألم يحن الوقت لتطوير عقائدنا النابعة من ظروفنا، لتطعيم القوات المسلحة بالنزعة التعرضية والعقيدة الهجومية حتى لو كانت تقوم بواجب الدفاع؟ وعلينا أن نفرق بين النزعة التعرضية أو الهجومية وبين النزعة العدوانية. فالنزعة العدوانية فيها اعتداء على الغير أما النزعة التعرضية فمعناها الدفاع ضد عدوان. ولكن بروح تعرضية، فأفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم.

إن تخفيض نفقات الدفاع ليس معناه التقليل من القدرة القتالية للقوات المسلحة، ولكن معناه ترشيد الإنفاق بحيث يكون هناك أكبر عائد على زيادة قوة نيران وخفة حركة قواتنا. والحجم الكبير لا يعبر عن القوة الكبيرة ولكن التوازن في الهيكل العام بين أفرع القوات المسلحة وبين الجسم المقاتل والذيل الإداري وبين قوة النيران وخفة الحركة وبين القيادة الماهرة والسيطرة الواجبة هو التحدي الحقيقي لقيادة القوات المسلحة.

وحشد القوات بهذه الضخامة على الجبهتين ليس معناه تحقيق مبدأ الحشد Concentration أحد مبادىء الحرب الرئيسية، فبالطريقة التي دار بها القتال على الجبهتين كان هناك تفتيت لقوات الجانبين وليس حشد لها. فلم يكن هناك أدنى تعاون مشترك بين العمليات في الشمال وفي الجنوب. فأمكن للعدو حشد قواته على الجبهة الشمالية أولا حتى يوم ١٣ / ١٠ مع تثبيت الجبهة الجنوبيةثم استداربإستخدام خطوط مواصلاته الداخلية على الجبهة الجنوبية ليحشد قواته عليها بعد أن نجح في تثبيت الجبهة الشمالية. وبذلك لم نستغل الفرصة الذهبية بفتح جبهتين في وقت واحد الأمر الذي طالما تمنيناه، وحين تحقق لم يمكننا استخدامه.

وإذا كنا لم ننجح في تشتيت قوات العدو لنحقق مبدأ الحشد لقواتنا على مستوى الجبهتين، فإننا لم ننجح في تطبيق مبدأ الحشد في أي من الجبهتين. فليس مجرد وجود هذه القوات الكبيرة على الجبهة المصرية فيه تطبيق لمبدأ الحشد، والا كان مفهومنا للمبدأ ذاته خطئاً كما قرأت في إحدى المطبوعات التي وزعتها إحدى هيئات البحوث كدراسة للحرب وزعت على الضباط. فقد ورد في هذا المطبوع الهام «لقد أدى قيام القيادة المصرية بحشد قوات كبيرة على أكثر من محور اقتراب رئيسي على طول الجبهة إلى تمكينها من تنفيذ المهام الموكلة إليها بنجاح تام، وارتباك القيادة الإسرائيلية وحرمانها من توجيه ضربة رئيسية في اتجاه معين بغرض استعادة الموقف شرق القناة». وهذا القول يتناقض مع الأمر الواقع ومع مبدأ الحشد نفسه. إذ أنه لا يعني حشد القوات على طول الجبهة ولا حشدها على أكثر من محور اقتراب رئيسي. فهذا علاوة على أنه غير ممكن، فيه تشتيت للقوات.

مبدأ الحشد يعني حشد أكبر كمية ممكنة من النيران في النقطة الحاسمة أما اختيار هذه النقطة الحاسمة وإجراء تحركات في محاور متفرقة لتشتيت العدو، حتى يتم حشد قواتنا أمام المنطقة الحاسمة ثم كيفية اختيار طرق الإقتراب الأقل مقاومة والأقل توقعا، كل هذا يعني المستوى الحالي المتميز للقيادة الممكنة.

ثم قول هذا المخطوط والذي وزع على الضباط بأن: «الحشد أربك العدو وحرمه من توجيه ضربة رئيسية في اتجاه معين بغرض استعادة الموقف شرق القناة» فهو قول يدحض نص آخر في نفس الموضوع بأن نجاح «العدو في حشد قوات كبيرة في الثغرة بين

الجيشين الميدانيين أدى إلى تمكنه من الاختراق وانشاء رأس الكوبري على الضفة الغربية»
وهذا يعني أن العدو نجح في اختيار النقطة الحاسمة خلف خطوطنا والعبور إليها في
الثغرة بين الجيشين الثاني والثالث، باختراق الجبهة مطبقاً استراتيجية الإقتراب غير
المباشر التي سبق الحديث عنها والتي سوف نتناولها بالتفصيل في الفصل السابع.

ثم كيف ينصّ المخطوط المشار إليه على أن العدو فشل في توجيه ضربة رئيسية في
اتجاه معين؟ العدو انتهز فرصة سلبيتنا في الجبهة الجنوبية فثبتها بعمليات هجومية
متعاقبة وحشد قواته كلها لتوجيه الضربة الرئيسية ضد سوريا، ثم بعد أن نجح في ذلك
ثبت الجبهة السورية وحشد قواته ومجهوده الجوي لتوجيه ضربة رئيسية أخرى ضد
الجبهة الجنوبية.

إن معرفة المفاهيم الاستراتيجية لتطبيق مبادىء الحرب، ضرورة حتمية يجب أن
يتسلح بها القادة على كافة المستويات.

واذا انتقلنا إلى طريقة العبور إلى الشرق، التي تمت في حرب رمضان نجدها لم تطبق
مبدأ الحشد على الرغم من تكدس القوات داخل رؤوس الكباري بطريقة غير مسبوقة.
فإذا كان عمق رأس الكوبري ١٠ كلم في المتوسط ويواجهة كل جيش حوالي ٧٠ كلم
في المتوسط أيضاً، على أساس استبعاد الثغرة بين الجيشين دون أن تدخل في مسؤولية
أحدهما وقدرها ٤٠ كلم، نجد أنه تم حشد حوالي ٢ أو ٣ فرق مشاة ولوائين أو ثلاثة
مدرعة ووحداتها الادارية والمعاونة في صندوق مساحته ٧٠٠ كيلو متر مربع، وهي
كثافة تمنع حرية الحركة كما أنها لا تحقق مبدأ الحشد ولا مبدأ الاقتصاد في القوة، في ظل
تحقيق مبدأ المفاجأة الكاملة بالطريقة التي تمت بها.

فمن المعروف أن للمفاجأة جناحين كما سبق القول: الجناح الأول هو السرية
والخداع وقد طبقناهما بنجاح كامل. والجناح الثاني هو السرعة التي تجاهلناها تماماً،
فالمفروض أن المفاجأة تحقق الحشد والإقتصاد في القوة. ولا بد إذا توافرا من استخدامهما
دون تردد لأن المفاجأة تشل تفكير العدو وتجبره على التصرف الخاطىء. ويكمن سر
المفاجأة في استغلال هذه الأخطاء قبل أن يسترد العدو توازنه، وعلى القائد أن يختار دائما
بين الجرأة والحذر، ولكن لن يكون القائد ملهما إلا اذا تمتع بالجسارة لأن الحذر الزائد
صفة لا يعرفها القتال. فإذا بدأ القائد تحركه فعليه أن ينطلق بغضّ النظر عن العقبات

التي تعترض طريقة. وإن نحن كسرنا أحد جناحي المفاجأة نصبح كالطائرالذي فقد قدرته على الحركة بجناح واحد، ويصبح صيداً سهلاً للصياد الماهر.

وعلينا أن نؤكد أيضاً على الارتباط الوثيق بين مبدأي المفاجأة والاقتصاد في القوة Economy of force فالهجوم على عدو غير مستعد يحتاج الى قوات أصغر حجماً من الهجوم على عدو مستعد ومتأهب للضربة المنتظرة. والحشد أمام النقطة الحاسمة يتم بطريقة أيسر في ظل المفاجأة. والنقطة الحاسمة هي في نفس الوقت نقطة الضعف في دفاعات العدو، أو علينا أن نجعلها كذلك. والهجوم عليها بناء على ذلك فيه تحقيق لمبدأ الاقتصاد في القوة لأن مناطحة النقط القوية أمر يجب تجنبه طالما كان في الإمكان ذلك. وقد يحتاج الأمر إلى القيام من جانبنا ببعض الاجراءات لإضعاف النقطة الحاسمة التي وقع عليها الاختيار، وذلك بإجبار العدو على تشتيت قواته وسحب أغلبها إلى مناطق أخرى، لأن الحشد يفقد قيمته إذا ووجه بمقاومة قوية خاصة في بداية المعركة.

ولقد فاجأنا العدو بالعبور حقيقة وهذا شيء طيب، ولكن لم يكن الأمر يحتاج إلى كل هذا الحشد لمجرد أن يتم نقل قواتنا من الشاطىء الغربي إلى الشاطىء الشرقي. فهذا تبذير حقيقي في استخدام الموارد المتاحة، فاذا أضفنا إلى ذلك توزيع ٥ لواءات مدرعة من الفرق المدرعة والمشاة الميكانيكية بواقع لواء مدرع لكل فرقة مشاة لتكوين رؤوس الكباري حتى قبل بداية الحرب، فإن هذا يتجاوز التبذير في استخدام القوات إلى بعثرتها دون حساب للأيام القادمة من القتال بظروفها غير المتوقعة.

ثم عدنا مرة أخرى إلى بعثرة قواتنا عندما تقرر فجأة التحرك نحو الشرق يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣، ضاربين بكل مبادىء الحرب عرض الحائط. فبعد أن ثبت العدو الجبهة الشمالية وحشد قواته الرئيسة أمام الجبهة الجنوبية وأصبح مستعداً لمواجهة ضربتنا المنتظرة، وجهنا ضربتنا بالتحرك نحو الشرق إلى عدو كان في الانتظار وهو على أتم استعداد واستخدمنا قوات جديدة من الاحتياطي الإستراتيجي على المحاور الأربعة، وكان للعدو ٨ لواءات مدرعة في الانتظار بها ٩٦٠ دبابة. وكان لنا في مقابل ذلك ٤ لواءات مدرعة بها ٤٠٠ دبابة. يعني كان العدو وهو في الدفاع والانتظار يتفوق علينا ونحن في الحركة بنسبة ٢ : ١

ذلك يعني أننا حين فاجأنا العدو يوم العبور وهو غير مستعد، عبرنا وتوقفنا على

الرغم من أنه لم يكن أمام قواتنا الهائلة إلا لواء مشاة ولواء مدرع. وحينما استعد العدو وانتهى من الجبهة الشمالية وثبتها وحشد قواته الرئيسية أمام جبهتنا بدأنا في التحرك نحو الشرق. وأنا أتساءل عن مبادىء الحرب التي ارتكزت إليها القيادة العسكرية في تنفيذها لهذه التحركات؟.

كان بداية هذا التخبط، التحديد الخاطىء للغرض من استئناف القتال... لم يكن خطئاً ـ كما سبق أن قلنا ـ أن يكون الغرض هو تحريك الموقف لبداية حوار سياسي، فقواتنا المتاحة ربما لم تكن كافية للتحرير ولكن الخطأ الحقيقي كان في تحديد المدى الذي تصل إليه القوات بعد نجاح العبور. والمسألة هنا ليست أمتاراً تحتل في الشرق وينتهي الأمر. وليست تقديراً اعتباطياً كما يتخيل البعض يترك الحرية في اختياره للقيادة العسكرية، ولكنه إلزام من القيادة السياسية تحدد بمقتضاه المنطقة الإستراتيجية التي يتحتم على قواتنا الوصول إليها بحيث تكون: خلف العدو، وذات أهمية استراتيجية تعزز موقفنا ونحن على مائدة المفاوضات، وتحافظ على قدرتنا العسكرية حتى إيقاف إطلاق النيران أو على أقل تقدير لا تضعفها.

وواضح أن هذه المنطقة الإستراتيجية التي توفر لنا هذه المزايا هي منطقة المضايق الإستراتيجية وسط سيناء. والخطأ هنا هو خطأ القيادة السياسية التي تركت مثل هذه الأمور المصيرية للقيادة العسكرية، بل وصل عدم تقديرها لخطورة ذلك أن اسندت إلى صحفي ـ وتقديرنا كبير له ـ كتابة التوجيه الإستراتيجي المائع الذي تحدثنا عنه من قبل، وفي نفس الوقت هو خطأ القيادة العسكرية التي لم تنظر إلى الموضوع نظرة استراتيجية متكاملة لا تورط نفسها في اطارها بأغراض فوق طاقتها وتحقق في نفس الوقت تعزيزا للقيادة السياسية في معركتها السياسية التالية.

وقد انتهينا سابقاً إلى أن الغرض العسكري لحرب اكتوبر كان مجرد نقل الخط الدفاعي غرب القناة إلى شرقها وتكوين رؤوس كباري شرق القناة بعمق ١٠ ـ ١٢ كلم منها. إلا أن البعض ـ مثل رئيس هيئة العمليات في ذلك الوقت ـ يصر حتى بعد أن قطع الجميع بذلك، على أن الغرض كان الوصول إلى المضايق. ومعنى ذلك أن طريقة عبور القوات وتجميعها للمعركة كان يحقق ذلك. ومن رأينا أنه بالطريقة التي عبرنا بها القناة وبالكيفية التي وزعت بها القوات فإنه كان من المستحيل تنفيذ هذا الغرض خاصة

وأن أحدا ممن كتبوا عن الحرب لم يذكر لنا خطة احتلال المضايق أو القوات التي تستخدم في ذلك أو التوقيتات المنتظرة لمراحل العمليات، وذلك بعد أن وضعنا على الأرض أغلب ما لدينا من قوات، وهي ٥ فرق مشاة كاملة انضم إلى كل منها لواء مدرع من الفرق المدرعة والمشاة الميكانيكية (أي ٥ لواءات مدرعة خلاف ٤ كتائب دبابات موجودة مع كل فرقة مشاة). فهل كان ما تبقى من قوات الاحتياط الاستراتيجي وقد أصبح محدودا هو الذي كان سيستخدم في احتلال المضايق على بعد ٥٠ كلم إلى الشرق ومن ثم يبقى المسرح كله دون احتياطي استراتيجي نواجه به الأحداث غير المتوقعة؟!!!

ودليلنا على استحالة تحقيق هذا الغرض في ظل خطة العبور وتوزيع القوات الذي تم هو فشل ما يسمونه تطوير الهجوم نحو الشرق يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ إذ:

- لم تستخدم القيادة العسكرية أي قوات من داخل رؤوس الكباري، اللواءات المدرعة الإضافية مثلا، أو بتشكيل مجموعات لواءات للقيام بذلك خوفا من ردود فعل العدووتهديده لرؤوس الكباري ذاتها.

- بدلا من ذلك استخدمت القيادة ٤ لواءات مدرعة من الاحتياطي الاستراتيجي
- لم يبق في كل احتياطي الجبهة إلا لواء مدرع تقريبا علما بأن اتساع الجبهة كان ١٧٠ كلم، فلم تكتف القيادة بتوسيع الجبهة وما استهلكته من قوات على حساب العمق، بل أخذت في استهلاك ما تبقى من قوات في العمق قطعة قطعة وفي الوقت نفسه سلمت المبادأة للعدو.

ولم يكن غريبا بعد ذلك أن يفشل التحرك الذي عارضه جميع القادة بعد ساعتين من بدايته بخسائر ٢٥٠ دبابة، وهي أكثر من مجموع الخسائر التي تكبدناها منذ بداية القتال حتى بداية التحرك شرقا. وحين عبر العدو بعد ذلك إلى غرب القناة لم يكن تحت يدنا قوات تحول دون اكتساحه للمنطقة، واضعا قواتنا في الشرق في وضع حرج للغاية.

وحتى لو صح أن الاتفاق كان قد تم على الوصول إلى المضايق - ونكرر أن الأمر لم يكن كذلك - لكان من الواجب التخطيط لذلك على أساس توفير القوة الدافعة للهجوم Momentum لتحافظ الضربة على قوتها باستمرار في تحركها للشرق لمسافة ٥٠ كلم. مما كان يقتضي تضييق جبهة العبور والاكتفاء برأس أو رأسي جسر في الشرق حتى توفر

القوات لزيادة حجم قوات الاندفاع إلى الأمام وقوات الاحتياطي، ثم الاندفاع بقوات جديدة إلى المضايق بوقفة قصيرة. وفي نفس الوقت تكون قوات المظلات والصاعقة والخاصة قد احتلتها، إما بعمليات ليلية صامتة، أي بدون تحضيرات نيران، أو بعد فترة التحضير الأولية مباشرة مع عمليات إنزال بحرية خلف العدو ـ البحر المتوسط وخليج السويس والعقبة ـ على أن نوفر احتياطي مناسب للعمل بين المضايق والقناة، وكذلك قوات احتياطية غرب القناة. . وكان من الممكن الإستفادة أكثر من المجهودين الجوي والبحري لو توافر التصميم على ذلك.

ولا خوف إطلاقاً من احتمال تطويق العدو لدفاعاتنا أو تحركاتنا أو اختراقها فهذا أمر شائع في أي موقع دفاعي، ويتفق في نفس الوقت مع العقيدة العسكرية للعدو طالما توافر لدينا الاحتياط المناسب خفيف الحركة الذي يمكن توجيهه في الوقت المناسب وبالخطة المناسبة لمواجهة عدو لم يفق بعد من مفاجأتنا له في استئناف القتال، وهو أمر كان يستبعده. ثم بالعبور وهو أمر كان يرى استحالته ثم بتحركنا الجسور إلى المضايق ـ لو تم ـ دون أن نترك له فرصة لاستعادة سيطرته على الأمور. . . مواقف جديدة متتالية نقوم بها، ولطمات متعاقبة نوجهها تجبره على اتخاذ قرارات متسرعة خاطئة نستغلها في هز توازنه. . كل ذلك كان يجب أن يتم مع تذكر أن الجبهة السورية أيضاً كانت مشتعلة وحققت في أول أيام القتال انتصارات كبيرة أربكت العدو.

إن من أخطر الإجراءات التي يجب على القيادة تفاديها هي الالتصاق بمانع مائي عند عبوره. فالمفروض أن المانع المائي هو الذي يحمي القوات وليس العكس. والإلتصاق بالمانع يجعله فاصلاً بين القوات في شرق القناة وفي غربها الأمر الذي يجب تجنبه. كما أن ترك الثغرات في الحدود الفاصلة بين الوحدات دون تحديد مسؤولية تغطيتها خطأ قاتل كما حدث في ثغرة البحيرة المرة الكبرى بين الجيشين الثاني والثالث، والتي نفذ منها العدو، فعبر القناة وأصبح خلف قواتنا. ولا يجوز أن نلقي تبعة اكتشاف العدو للثغرة، أو اكتشافه لنقل قواتنا الاحتياطية إلى الشرق على طائرة استطلاع أميركية قيل أنها هي التي صورت المواقع وأبلغت المعلومات التي تحصلت عليها إلى اسرائيل. فأنا لست من أنصار إيجاد «الشماعات» التي نعلق عليها أخطاءنا. . فالخطأ خطؤنا. لم تركنا هذه الثغرة المتسعة بين الجيشين، التي تبلغ في اتساعها ٥٠ كلم أي المسافة من القاهرة إلى بنها، أو من دمنهور إلى الإسكندرية؟ تركناها لإصرارنا على أن نعبر على كل

الجبهة في مواجهة قدرها ١٧٠ كلم وهذا يستحيل. ثم وبعد أن فعلنا ذلك بأنفسنا لم نحرس هذه الثغرة ليلا ونهارا ولم نخصص لها القوات اللازمة لذلك. ثم وبالمثل من الذي نقل احتياطينا الإستراتيجي كله من غرب القناة إلى شرقها؟ نحن الذين قمنا بذلك في خطوة كان يتوقعها العدو ويدفعنا إلى ارتكابها. . . فالخطأ خطؤنا سواء اكتشفه الأمريكان أو اكتشفته إسرائيل. . فليست هذه هي القضية، فالقضية هي لماذا فعلنا ما فعلناه؟

لقد كان في حوزتنا قوات مدرعة ذات حجم معقول، ولكن لم نستخدمها وبصراحة كاملة فيما خصصت له. . فبدلاً من أن نستخدمها مجمعة عملنا على تفتيتها بتوزيعها الخاطىء بين إلحاقها بالفرق المشاة تارة وبين دفعها لتقوم بالتحرك الفاشل نحو الشرق يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ تارة أخرى، وكأن كتائب الدبابات الأربع الموجودة ضمن كل فرقة مشاة لم تكن كافية، ثم كان استخدامنا لها بعد إلحاقها ضمن فرق المشاة كمدفعية ثابتة لحماية رأس الجسر بدلا من انطلاقها للحصول على اغراضها، فالدبابات التي من صلب تنظيم فرق المشاة تعمل بأسلوب تعاون المشاة مع الدبابات، أما الفرقة المدرعة فبما لديها من قوة صدمة هائلة وقوة نيران كبيرة وخفة حركة متميزة فعليها أن تنطلق للحصول على أغراض في العمق. كما أن اقحام الدبابات فيما يسمى بمعارك الدبابات يحتاج إلى دراسة لأنني لا أميل إليه، فالدبابة وبناء على القواعد المعروفة يجب ألا تنطح دبابة أخرى بل عليها أن تستخدم الطرق الأقل مقاومة، والدبابة المعادية لا بد من مواجهتها بالأسلحة المضادة للدبابات الذي طبقناه بنجاح في أولى معارك العبور فأوقع بالعدوخسائر جسيمة بحق.

وأخيرا فلم يكن التعاون كاملا بين فروع القوات المسلحة، ولو كان قد تم لاستفدنا:

- بقدرة الدفاع الجوي لستر تقدمنا إلى الشرق.
- بقدرة قواتنا الجوية بطلعات أكثر، مع ربط عملها بتوقعاتنا لأفعال العدو وبمراحل تنفيذ خطة أكثر طموحا من جانبنا.
- بقدرة السلاح البحري في عمليات إنزال وتلغيم وقطع خطوط مواصلات العدو.

● وفوق كل ذلك بالفرصة الذهبية التي تهيأت لنا بفتح جبهة ثانية بواسطة سوريا، في أجبار العدو على الحرب على جبهتين.

● بالمعاونة العربية الكبيرة التي تهيأت قبل وأثناء القتال.

إن إهمالنا لتطبيق مبادىء الحرب جعلت العدو ينجح بعد انتصاراتنا الأولى في اختراق مواقعنا والعبور إلى غرب القناة لتهديد قواتنا في الشرق، مما جعل قائد قواتنا الفريق أحمد إسماعيل ينفرد بالرئيس السادات يوم ١٨/ ١٠/ ١٩٧٣ في المركز ١٠، وهو مكان قيادة العمليات فيقول له: «إنه يتحدث الآن للتاريخ، وبصفته مواطنا وأنه إذا كان الرئيس يرى طريقاً مفتوحاً لوقف إطلاق النيران على أساس شروط مقبولة فإنه سيؤيد قراره.. أنا لست متشائماً، فجيشنا لم يمس حتى الآن ولكننا يجب ألا نزج بأنفسنا بأي حال من الأحوال في تطور عسكري يمكن قواتنا المسلحة أن تتعرض بسببه إلى خطر الإبادة» (٣٦).

ونقطة أخيرة لا بد من التعرض لها وهي الخاصة بتحديد مسؤولية اتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات. إذ وكما رأينا فإن الرئيس السادات كان يتدخل أثناء سير العمليات بإصدار قرارات كان يعبر عنها القائد العام بأنها قرارات سياسية مثل قراراته الخاصة بتوزيع اللواءات المدرعة على فرق المشاة، ومثل قراره بالتقدم نحو الشرق يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣. والمفروض أن القيادة السياسية تحدد الأهداف الإستراتيجية، ولكنها لا تتدخل مطلقاً في طريقة تحقيقها، والرئيس السادات فعل العكس، فقد أحجم عن تحديد الغرض الإستراتيجي للقوات المسلحة، علماً بأن هذا من صلب مسؤولياته. ولكن تدخل بعد ذلك في سير المعركة بطريقة أحدثت إرتباكاً واضحاً ونتائج غير مرضية، وهذا لا يمنع من عقد مؤتمرات مشتركة بين القيادتين السياسية والعسكرية بين وقت وآخر للتنسيق بين ما تريده القيادة السياسية وبين الموارد المتاحة لدى القيادة العسكرية من جانب، أو بين نتيجة ما تريده القيادة السياسية على سير العمليات العسكرية من جانب آخر، وكثيراً ما تسفر هذه الاجتماعات عن إجراء بعض التعديلات سواء في الأهداف Objectives أو تواريخ محددة شرط ألا تخرج مطلقا عن الغرض object المحدد.

«إن جميع االأخطاء الكبرى التي ارتكبت خلال حرب أكتوبر هي نتيجة قرارات

سياسية خاطئة. لقد كان تطوير الهجوم يوم ١٤ قرار سياسي تم فرضه على القيادة العسكرية. لقد كان القرار بدفع اللواء ٢٥ مدرع من رأس كوبري الجيش الثالث في اتجاه الشمال وشرق القناة هو قرار سياسي عارضه القادة العسكريون ولكنهم أجبروا على تنفيذه. لقد كان القرار بعدم سحب أي جندي من شرق القناة لمواجهة الثغرة التي أوصلت قوات العدو إلى خلف قواتنا قرار سياسي. . . . . لقد خضع أحمد اسماعيل القائد العام، لسيطرة القيادة السياسية خضوعاً تاما في الوقت الذي كان يجب عليه أن يحاول بشتى الطرق إقناع القيادة السياسية بخطأ قراراتها بدلا من أن يلتزم بطاعتها طاعة عمياء في أمور تتعلق بأمن وسلامة الوطن ومستقبل ابنائه لعدة أجيال»(٣٢).

وكما لاحظنا فقد كان تحديد الغرض المتواضع من العمليات سبباً في التعقيدات الكثيرة التالية. فقد تسبب في اتخاذنا مواقع دفاعية في الشرق أقل مناسبة من مواقعنا الدفاعية غرب القناة حيث كنا نحتمي بمانع طبيعي ممتاز تركناه خلفنا لنلتصق به ونحن أمامه، ولم نحاول أن نعمق رؤوس كبارينا لتصل حتى إلى مواقع مدفعية العدو لحرمانه من استخدامها ضدنا في مواقعنا الدفاعية الجديدة، دفعنا هذا الغرض الخاطىء للتقدم شرقا يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ في محاور خمسة دون تحديد لمجهود رئيسي لاندفاعنا، مخالفين بذلك مبدأي الحشد والحفاظ على المبادأة لأن العقيدة العسكرية تحتم الهجوم على النقط الحاسمة في دفاعات العدو ثم الاختراق بعمق لتدمير مواقع المدفعية والرئاسات والمدرعات التي تعترض طريق التقدم. فالحشد والاختراق واستغلال النجاح يفقد العدو توازنه ويشجع على احتلال الأهداف الإستراتيجية الحاسمة مع استمرار المحافظة على المبادأة وقوة الاندفاع. . كان علينا أن نستغل نجاحنا الرائع في العبور بتحقيق أغراض أكثر طموحا مخترقين حاجز الخوف الذي تسبب في الحذر الزائد الذي لازمنا طوال أيام المعركة ولم يجعلنا نستغل الروح القتالية الممتازة التي ظهرت بها قواتنا في كل مراحل المعركة.

لقد عبرنا إلى الشرق بالطريقة التي ذكرناها، وحتى نواصل استخلاصنا للدروس سوف نتناول في الفصل التالي كيف عبر العدو إلى الغرب. . . ؟!!!

هوامش الفصل السادس

١ ـ أول من كلف بوضع التصور العام للدفاع شرق القناة هو الجنرال الإسرائيلي «افرام أدان» وهو أحد قادة المدرعات، وبصفته هذه تصور أن الدفاع عن سيناء يمكن أن يتم بمجرد إنشاء نقط إنذار تتحصن فيها قوات صغيرة تجهز بوسائل إتصال لتعطي إنذاراً للقوات المدرعة في الخلف ولم يكن الغرض منها القيام بأعمال دفاعية إلا أنه بمرور الوقت أقيمت مجموعات محصنة لتتحكم في المحاور الرئيسية للتقدم في سيناء:

المجموعة الأولى أمام بور توفيق لتتحكم في أي اقتراب إلى ممر متلاّ.

المجموعة الثانية أمام الإسماعيلية لتتحكم في أي اقتراب إلى مضيق الجدي. المجموعة الثالثة في القنطرة شرق لتتحكم في أي اقتراب نحو مضيق الخاتمية.

المجموعة الرابعة على الطريق الشمالي على مسافة ١٠ كلم شرق بور فؤاد لمنع أي اقتراب إلى بالوظة ورمانة.

وخلال اقامة خط الدفاع الإسرائيلي كانت هناك عدة تصورات: فالجنرال بارليف ـ الذي سمي الخط باسمه ـ كان يتزعم الآراء التي تؤمن بضرورة بناء خط دفاعي وتطويره ولكنه عاد لينكر ذلك. والجنرال شارون والجنرال إسرائيل تال يتزعمان الرأي الذي يعارض إنشاء الخط لأنه سوف يكون في مرمى المدفعية المصرية، وأنه يمكن إنفاق الأموال الضخمة في بنائه على شراء دبابات لإنشاء وحدات مدرعة تقوم بأعمال الدورية المتحركة على الشاطىء الشرقي حفاظاً على الروح الهجومية في الجيش الإسرائيلي أما الجنرال ميتاهو بليد فقد عارض أن ينشأ الخط تنفيذاً لأغراض سياسية كانت ترى إنشاء الخط لتثبيت الحدود على القناة وأنه لا يجوز أن تخضع الأعتبارات المهنية الفنية لمشيئة سياسته من أجل دعم سياسي وكان قبولنا ذلك كتصرف طبيب يصف الدواء للمريض لا ليلائم مرضه، ولكن ليتفق مع مزاج أقربائه».

وقد قامت المخابرات العامة ـ أثناء رئاستي لها في أواخر الستينات ـ بتصوير الخط

عدة مرات ورفعت عدة تقارير في غاية الأهمية عنه كانت أساسا للمعلومات اللازمة لعملية العبور.

٢ - ذكرت التفصيلات والأسماء المشتركة حتى يعطى كل صاحب فضل حقه. (المؤلف)

٣ - أرسل اللواء متقاعد طلعت مسلم إلى جريدة الأهرام خطابا يذكر فيه - بمناسبة ترشيح مجلس جامعة المنوفية للضابط المهندس الذي ابتكر طريقة أسلوب التجريف لفتح ثغرات في الساتر الترابي لينال جائزة الدولة في التطبيقات العملية بأن اسم الضابط غير معروف لديها - بأن اسم الضابط هو اللواء باقي زكي الذي كان قد شارك في جهود متشابهة قبل أن يجري تجاربه التي حضرها اللواء طلعت مسلم على الساتر الطبيعي بجزيرة البلاح وتم البيان العملي في يناير ١٩٧٢، وثبت نجاح التجربة. (المؤلف).

٤ - الفريق سعد الدين الشاذلي - حرب اكتوبر ص ٣٦ - مرجع سابق.

٥ - الفريق محمد علي فهمي - القوة الرابعة - تاريخ الدفاع الجوي المصري. من ص ١٢٧ - ص ١٣١.

٦ - Avraham (Bren) Adan, on the Banks of Suez, Arms and Armour Press, London, 1980, P. P 81.

٧ - جمال حماد - المعارك الحربية على الجبهة المصرية - مرجع سابق ص ١١٤

٨ - مذكرات الفريق مذكور أبو العز - جريدة الوفد ٥/ ٩/ ١٩٨٧

٩ - من بورات مراسل جريدة يوديوت أحراناتوت في باريس ويوري دان مراسل جريدة معاريف في باريس - ترجمة كتاب الميراج ضد الميج - عام ١٩٦٨

* الجنرال د. ك. ياليت (ترجمة طلال الكيالي) - الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة - العودة إلى سيناء - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٥.

١٠ - أفراهام (برن) آدن - مرجع سابق ص ٤١.

١١ - مذكرات الفريق - سعد الدين الشاذلي - مرجع سابق ص ٧٢

١٢ - مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي - مرجع سابق ص ٢١٠

١٣ ـ مذكرات الفريق سعد الشاذلي ـ مرجع سابق ـ ص ١٧٨

١٤ ـ المصدر عاليه ص ١٥

١٥ ـ قامت الضفادع البشرية بإغراق قطع بحرية في ميناء ايلات وأغرقت الحفار كينتنج في ميناء أبيدجان في عملية المخابرات العامة التي سبق شرحها وقامت زوارق الصواريخ بإغراق المدمرة إيلات (المؤلف)

١٦ ـ حاييم هرتزوج ـ حرب يوم الغفران ـ منشورات فلسطين المحتلة ص ٣٥١ ـ ٣٥٤

١٧ ـ أمين هويدي ـ العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على التنمية والديموقراطية ـ دار الشروق عام ١٩٩١ ص ١٨١

Amin Hewedy, Security Militarization in the M.E, Its Inpact on Development Democracy

بدأت نشر عدة مقالات في جريدة الأهالي ابتداء من ٢٥/ ٦/ ١٩٨٦ حول ترشيد نفقات القوات المسلحة وردّ رئيس الجمهورية ـ أثناء زيارته لإحدى القواعد الجوية ـ على هذا بقوله «يجب عدم الإلتفات إلى من يدعون إلى تخفيض ميزانية القوات المسلحة وأن هناك من يجلسون في غرف مغلقة ويتحدثون عن تخفيض النفقات العسكرية». ثم عاد سيادته يوم ٤/ ٧/ ١٩٨٦ ليقول في حديث له إلى مجلة المصور «قرأت حديث وزير الدفاع الأسبق ووقع مني موقع الدهشة وأني أشك كثيرا أنه على معرفة بحجم الموازنة الراهنة التي خفضت فعلا». ثم عاد ليصرح في نفس التاريخ إلى جريدة الأهرام «يجب أن تكف الاصوات التي تتناول الإنفاق العسكري عن هذه المزايدة وأن يرعوا الله في مصر» وكنا نتحدث من واقع تجربتنا كوزير للدفاع وسرعان ما صرح وزير الدفاع الجديد ـ بعد استبدال القديم ـ في أول تصريح له «هدفنا هو تخفيف العبء عن الدولة وترشيد استخدام الموارد والاستهلاكات» المؤلف.

١٨ ـ مذكرات الجمسي ـ مرجع سابق ص ٢٤٣ ـ تقرير وزير الدفاع المصري إلى مجلس الدفاع المشترك

١٩ ـ الجنرال د. ك باليت ـ الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة ـ ترجمة طلال الكيالي ـ

المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص ١٤٢

٢٠ ـ الفريق أول محمد فوزي ـ حرب اكتوبر ٧٣ ـ مرجع سابق ص ١٣

٢١ ـ محمد حافظ اسماعيل ـ أمن مصر القومي ـ مرجع سابق ص ٣١٨

٢٢ ـ هنري كيسنجر ـ سنوات التصعيد

Henry Kissinger, Years of Upheaval Little Brown, Boston, toronto, 1982, P.P482,483

٢٣ ـ نص البرقية (من كتاب البحث عن الذات)

جمهورية مصر العربية ـ مكتبة الرئيس للمعلومات برقية رقم ٢٠ بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣

إلى الرئيس حافظ الأسد

لقد حاربنا إسرائيل إلى اليوم الخامس عشر، وفي الأيام الأربعة الأولى كانت إسرائيل وحدها فكشفنا موقفها في الجبهة المصرية والسورية وسقط لهم باعترافهم ٨٠٠ دبابة على الجبهتين وأكثر من مائتي طائرة أما في العشرة الأيام الأخيرة فإنني على الجبهة المصرية أحارب أميركا بأحدث ما لديها من أسلحة. إنني ببساطة لا أستطيع أن أحارب أميركا أو أن أتحمل المسؤولية التاريخية لتدمير قواتنا المسلحة مرة أخرى.

لذلك فإنني أخطرت الإتحاد السوفييتي بأنني أقبل وقف إطلاق النيران على الخطوط الحالية بالشروط الآتية:

١ ـ ضمان الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لإنسحاب إسرائيل كما عرض الإتحاد السوفييتي

٢ ـ بدء مؤتمر سلام في الأمم المتحدة للإتفاق على تسوية شاملة كما عرض الإتحاد السوفييتي. ان قلبي ليقطر دما وأنا أخطر بهذا ولكنني أحس أن المسؤولية تحتم على إتخاذ هذا القرار. ولسوف أواجه شعبنا وامتنا في الوقت المناسب لكي يحاسبني الشعب.

مع أطيب تمنياتي ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣

٢٤ ـ مقتطفات من رسالة الأسد إلى الرئيس السادات (كتاب الأسد لباتريك سيل ص ٣٥٥) «تلقيت رسالتك أمس بتأثر بالغ وأرجوك أن تنظر مرة أخرى إلى الوضع العسكري على الجبهة الشمالية وعلى جانبي القناة. إننا لا نرى سببا للتشاؤم. . إننا نستطيع أن نتابع النضال ضد قوات العدو وسواء أعبرت القناة أم ظلت تقاتل على ضفة القناة الشرقية وأنني متأكدأنه باستمرار وتشديد المعركة سيكون من الممكن ضمان تدمير وحدات العدو التي عبرت القناة.

أخي السادات من أجل المحافظة على معنويات القوات المتقاتلة فإن من الضروري التأكيد على أن العدو تمكن نتيجة لحادث فجائي من اختراق جبهتنا وأن ذلك لا يعني أنه قادر على تحقيق الإنتصار.

فقد نجح العدو في اختراق الجبهة الشمالية قبل عدة أيام ولكننا اتخذنا موقف الصمود وأتبعناه بتشديد القتال مما أعطانا اساساً أكبر للتفاؤل وقد تم إغلاق وتطويق معظم نقاط الإختراق المعادي واني واثق من التعامل مع النقاط الباقية في غضون الأيام القليلة القادمة واعتبر أن من الضروري جداً أن تحافظ جيوشنا على روحها القتالية وإنني لواثق من انك تقدر بأنني وزنت كلماتي هذه بعناية فائقة مع إدراك كامل بأننا نواجه الآن أصعب فترة في تاريخنا والله معك.

٢٥ ـ مذكرات الجمسي ـ مصدر سابق ـ من صفحة ٣٨٢ ـ ٣٨٤

٢٦ ـ هذا دليل على أن المبررات التي ذكرت لإستحالة تقدم قواتنا إلى المضايق غير صحيحة في ضوء تمسك رئيس هيئة العمليات وقت الحرب بوجهة النظر التي رددها ـ المؤلف

٢٧ ـ حاييم هرتزوج ـ حرب يوم الغفران ـ مصدر سابق ص ٢٦٥

٢٨ ـ مرجع سابق ص ٥٠٨ Moshe Dayan, The story of my life

أ ـ إن خطتنا كانت إحتلال ١٠ ـ ١٥ كلم شرق القناة وجهزنا خطة أخرى لاحتلال المضايق لإقناع سوريا بالدخول إلى المعركة (سعد الشاذلي ـ حرب اكتوبر ص ٢٤)

ب ـ من خلال أحاديثي مع أحمد اسماعيل قبل نشوب الحرب أدركت أنه لا ينوي التقدم إلى المضايق وأن ما جاء بتعليمات عمليات القيادة بأن الهدف هو احتلال

المضايق إنما قصد به أن يستحث القيادات الصغرى (ص٣٢٣ في رسالة إلى كيسنجر يوم ٧/ ١٠ أكد أن مصر لا تعتزم تعميق الإشتبكات أو توسيع المواجهة ص٣١٨) كتاب أمن مصر القومي لمحمد حافظ اسماعيل.

ج ـ أحمد اسماعيل نفسه في حديث مع الأستاذ محمد حسنين هيكل يؤكد ذلك ـ مذكرات جمسي ٣٩٠

ولم يشذ عن قول هذه الحقيقة رغماً عن كل ما سبق إلا المشير الجمسي الذي يتمسك بأن الغرض كان احتلال المضايق!!! المؤلف

٣٠ ـ أمين هويدي كيسنجر وإدارة الصراع الدولي ـ مرجع سابق ص ٣٠٦

٣١ ـ محمد حسنين هيكل ـ الطريق إلى رمضان ـ مرجع سابق ٢١٥

٣٢ ـ خطاب سعد الشاذلي إلى مجلة اكتوبر في ٨/ ٧/ ١٩٨٧ لنشره ردا على مقالات نشرها جمال حماد عن حرب اكتوبر. وقد ارسل لي الخطاب ضمن خطاب لي في ٢/ ٨/ ١٩٨٧ حينما شعر أن المجلة تتردد في نشر رده كما يقضي ميثاق الشرف الصحفي. وذكر في خطاب لي أنه إذا لم تقم المجلة بنشر خطابه إليها حتى يوم ٢٠/ ٨/ ١٩٨٧ فإنه سيتخذ اللازم لنشره بوسائل أخرى.

الفصل السابع
العبور الإسرائيلي من الشرق إلى الغرب

في يوم ١٩ أكتوبر بعد اجتماعي مع القادة عدت إلى قصر الطاهرة وطلبت إحضار السفير السوفييتي. وإلى أن حضر كتبت برقية إلى الرئيس الأسد قلت فيها إنني قبلت وقلبي ينزف دماً وقف إطلاق النيران.

محمد أنور السادات

(البحث عن الذات)

لم تحترم إسرائيل قرار إيقاف إطلاق النيران. وقلت للقوتين الأعظم: اتفضلوا أنا مستعد أقبل نزول قواتكم عندي عشان ترجعوا إلى خط ٢٢ أكتوبر.

محمد أنور السادات

(البحث عن الذات)

في يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ خطبت في الكنيست وأمكنتني أخيراً أن أخبر الأعضاء أن قواتنا تقوم الآن بعلمياتها في الضفة الغربية للقناة وقدمت شكري علناً للرئيس الأميركي وشعبه

جولدا مائير

(حياتي)

الفرص الضائعة ـ الموقف على جبهة الجيش الثاني ـ ماذا كان يجري على الجانب الآخر من التل؟ ـ خطة أبيري ليف أو البطل ـ ملخص سير العمليات للقوات المتضادة ـ تقييم الإدارة المصرية للمعركة ـ وجهة نظري عن الثغرة تصادرها مجلة أكتوبر ـ الدروس المستفادة للعبور من الشرق إلى الغرب ـ القدرة على إطلاق الطلقة الأخيرة أكثر حسماً من القدرة على إطلاق الطلقة الأولى.

الفرص الضائعة

كان يمكننا ويحق أن نطلق على الفصل السادس من هذا الكتاب عنواناً من كلمتين «الفرص الضائعة». فقد كان النصر في يدنا ولكننا أضعناه!!! لقد ارتكبنا أخطاء استراتيجية فادحة أدت إلى إتاحة الفرصة لجيش الدفاع الإسرائيلي للعبور إلى الغرب واحتلال «موطىء قدم في إفريقيا» ينطلق منه جنوباً إلى السويس والأدبية قاطعاً خطوط مواصلات قواتنا في الشرق دافعاً قيادتنا السياسية للإلحاح في طلب إيقاف النيران وجعلتنا نهرول للجلوس مع العدو الإسرائيلي في إحدى الخيام في الكيلو ١٠١ على طريق السويس.

ولا يقلل من تقديرنا للقوات المسلحة وبسالة جنودنا والتضحيات التي قدموها أن نتعامل مع هذه الأحداث الخطيرة بجدية وموضوعية فلا نساير غيرنا في طمس الحقائق وإخفائها ومداومة التعتيم على الأخطاء. فهذا في تقديرنا جريمة ضد قواتنا المسلحة درع الأمة وقت السلم والحرب، ويحول دون قيامها بتطوير نفسها وتصحيح أخطائها. . . فارتكاب الأخطاء شيء عادي يكثر حدوثه، أما تكرارها فهذا أمر يجب تجنبه بالتعامل مع الحقائق مهما كانت مرارتها.

وبناء على ذلك فلا يجوز أن نسمي ما قام به العدو من اختراقه لثغرة الديفزوار أنه مجرد «معركة تلفزيونية» كما أطلق عليها الرئيس السادات، أو مجرد «قصة جسدتها وسائل الإعلام الإسرائيلية مستغلة عبور بعض القوات الإسرائيلية إلى غرب القناة من منطقة الديفزوار، لإبراز نجاح إسرائيل في هذه المعركة. وجعلوا من شارون بطلاً للقصة. . . كان من الواجب مقاومة ذلك بخطة دعاية مضادة. . !!» كما كتب الجمسي في مذكراته. هذه معالجة سيئة لأمور تتعلق بأمننا القومي، فعلاوة على ما في هذا الأسلوب من استخفاف بالرأي العام وافتئات على الحقائق التاريخية فهو تهديد لقواتنا المسلحة وتغطية لسلبياتها بما يسمح «للسوس» بأن ينخر في عظامها. . . لقد ارتكبنا ونحن نخطط للمعركة، وأثناء العبور إلى الشرق، وحتى يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣ -

وهو يوم بداية معركة أبيري ـ ليف Operation Abirei - Lev [1] وهو الاسم الرمزي لمعركة الثغرة أو ما يطلق عليها البعض معركة الغزالة ـ العديد من الأخطاء الإستراتيجية القاتلة وتجاهلنا كل مبادىء الحرب فتجمعت هذه الأخطاء وتراكمت حتى أوصلتنا إلى أخطر موقف يمكن أن تواجهه قوات مسلحة وهي تقاتل العدو. فالأخطاء الاستراتيجية لا يمكن معالجتها بعمليات تكتيكية، ولا بالقيام بالدعاية المضادة كما يرى الجمسي مهما كانت براعتها وقوتها. . . لقد كان عبور العدو إلى الغرب وإدارتنا الخاطئة للمعارك قبل وبعد ذلك عبارة عن خلق حقائق جديدة على الأرض قلبت كل الموازين. فجعلت المستحيل ممكناً والمحرم جائزاً. والمعارك كالعملة النقدية في السوق التجارية يتم عن طريقها البيع والشراء. كذلك الإتفاقيات السياسية تعبر عن قوى الموقعين عليها ولا تنفع الدعاية المضادة في طمس الوزن الحقيقي للقوى على مائدة المفاوضات. . . ولعل اللبس الذي حدث جاء نتيجة أن الذين صوروا ما وقع في آخر الحرب على أنه دعاية أو قصة أداروا المعركة من المركز ١٠ تحت الأرض على مسافة ١٥٠ كلم من الجبهة ولم يعايشوا المعارك على الطبيعة وإلا فلا يوجد عذر أخر. وإدارة المعارك في هذه الطريقة خطأ لا يصح تكراره.

ومما يؤكد وجهة نظرنا ما كتبه موشيه دايان في كتابه «قصة حياتي ـ ص٥٠٩» عن تحركاته أثناء القتال: «لم ألزم مكتبي كوزير للدفاع خلال القتال لمعالجة المشاكل السياسية فحسب بل كنت أداوم على زيارة إحدى الجبهتين مرة على الأقل كل يوم. فلا يمكن أن أقف على حقيقة ما يجري في مسرح العمليات، وماذا يجب علينا عمله أو تجنبه بمجرد الاستماع إلى تقارير هيئة أركان الحرب أو قيادات المناطق. إذ لا بد من الاستماع إلى قادة الفرق وتمضية بعض الساعات معهم لمعايشتهم وهم يتخذون قراراتهم وسط المعركة والتحدث إليهم هم ومساعديهم، فبهذه الطريقة وحدها ومن هذه الأماكن يمكن معرفة الحقيقة وما يجري فعلاً لأن التقارير والخرائط والصور الجوية لا تضارع النظرة الشخصية للوقوف على حقيقة الموقف».

ولم يكن غريباً في ظل الأسلوب الذي أدارت به القيادة العامة للقوات المسلحة المعركة، أن يظهر التباين بين الصورة التي يعطيها من عايش الأحداث على الطبيعة، مثل قادة الجيوش ورئيس هيئة أركان الحرب أحياناً، والصورة التي تتكون عند الآخرين بالتعامل مع الخرائط والتقارير والشفافات طوال فترة المعركة. الأمر الذي جعل القائد

العام ومعاونيه يصدرون قرارات لا تنفذ لأنها لا تتعامل مع الواقع كما سوف نرى. وعلى أي حال لنا عودة لهذا الحديث.

الموقف على جبهة الجيش الثاني

وجه العدو ضربته الرئيسية وهو يقتحم الثغرة إلى أقصى الجناح الأيمن للجيش الثاني شمال البحيرة المرة الكبرى عند الديفزوار. ولذلك سوف نوضح الحالة التي كانت عليها قواتنا في هذا القطاع يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣ وهو يوم بداية عبور العدو إلى الغرب لنقف على درجة استعدادها لتلقي الضربة.

لعلنا نذكر فشل التقدم نحو الشرق الذي قامت به قواتنا يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ والذي أخل بتوازن هيكلنا الدفاعي على طول الجبهة. إذ أصبح مركز ثقل قواتنا في الشاطىء الشرقي لقناة السويس على حساب حجم الاحتياطي التعبوي في غرب القناة. وكانت القوة الرئيسية التي تغيرت أوضاعها هي الفرقة ٢١ مدرعة وراء جبهة الجيش الثاني في القطاع الشمالي. إذ انتقلت من غرب القناة إلى شرقها لتتقدم على المحور الأوسط في اتجاه الطاسة. بينما تتحرك اللواءات المدرعة الأخرى في اتجاه الممرات في قطاع الجيش الثالث في الجنوب وفي اتجاه رمانة على الطريق الساحلي. وكانت الفواصل متباعدة جداً بين المحاور الخمسة فقد كان المحور الشمالي الذي تحرك عليه اللواء ١٥ مدرع يبعد عن المحور الأوسط الذي تقدمت عليه باقي الفرقة ٢١ مدرعة ٥٠ كلم، وكان اللواء ٣ مدرع في الفرقة ٤ مدرعة يبعد عن محور الفرقة ٢١ مدرعة حوالي نفس المسافة مما يحول دون التعاون بينها.

ولم يكن لدى القيادة العامة للقوات المسلحة فكرة واضحة عن تطور العمليات ونحن نتقدم نحو الشرق. ولا كان عندها تصور لما سيقدم عليه العدو لو قام بنقل بعض قواته من الجهة الشمالية إلى الجنوب. هل سيتوقف كما فعلنا بعد العبور؟ هل سيقوم بأعمال نشطة وكيف وأين؟ وما هي هذه الأعمال بناء على المعلومات المتيسّرة لديها؟ هل تصورت أنه ينتوي إقامة مواقع دفاعية في العراء بعد سقوط خط بارليف؟ وإذا كانت القيادة العامة قد توصلت إلى توقع محدد لما سوف يقوم به العدو بعد تحرك قواتنا نحو الشرق، فما هي الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة الموقف الجديد الذي كانت تسعى إلى خلقه؟ ماذا كانت خطتها بعد أن يستجيب العدو لتحركها نحو الشرق

فيخفف من ضغطه على سوريا بنقل بعض قواته إلى الجنوب أمام قواتنا؟ كيف كانت ستواجه الموقف الجديد؟ طبعاً لا إجابة على هذه التساؤلات ولا على غيرها . . .

وإلى جانب هذه الأسئلة المشروعة نطرح نقاطاً أخرى للمناقشة :

١ـ مسؤولية مَنْ تلك الثغرة الواسعة بين الجيشين الثاني والثالث، دون تحديد مسؤولية تغطيتها؟ فقد كان الجناح الأيمن للجيش الثاني يرتكز على الطرف الجنو بي بين بحيرتي التمساح والمرة الكبرى مقابل الدفزوار وتمركز هناك أحد لواءات الفرقة ١٦ مشاة. أما الجناح الأيسر للفرقة ٧ المشاة التابعة للجيش الثالث فقد استند على الشاطىء الشمالي للبحيرة. أما البحيرة المرة الكبرى فلم تعط الاهتمام الكافي للدفاع عنها أو تحديد مسؤولية تغطيتها ربما تحت وهم أن اتساعها يحول دون تفكير العدو في استخدامها للعبور. وهذا خطأ، فمن الناحية الإستراتيجية البحته أن مالا نجزم باستحالة وقوعه يظل احتمالاً قائماً لا بد من اتخاذ الحيطة ضده . . .

كان وجود الثغرة بين الجيشين أمراً متوقعاً لاتساع المواجهة بالنسبة للقوات المتيسرة، مع إصرارنا على التمسك بكل شبر من الأرض فكان هذا الفكر الاستراتيجي الخاطىء للعملية كلها سبباً في التداعيات المؤسفة التي تمت بعد ذلك.

٢ـ كانت الفرقة ٢١ مدرعة قد ارتدت بعد فشلها في تحرك يوم ١٤/ ١٠ إلى منطقة الفرقة ١٦ مشاة في أقصى يمين الجيش الثاني بعد أن تحملت خسائر كبيرة في المعدات والأفراد. وكان ارتدادها تحت ضغط القوات الجوية والمدفعية المعادية التي ركزت ضربها على منطقة الفرقة ١٦ المشاة وكانت حالة الفرقة المدرعة لا تسمح لها بتقديم أي معاونة للقطاع الذي ارتدت إليه، لأنها كانت منهكة وتركز جهودها على إعادة تنظيم وحداتها، وعلينا أن نتخيل كثافة القوات داخل المنطقة الدفاعية للفرقة ١٦ مشاة. فكان موجوداً في المنطقة الفرقة المشاة واللواء ١٤ مدرع من الفرقة ٢١ المدرعة الذي ألحق بها قبل العبور ثم أضيف إليها باقي الفرقة المدرعة!! لماذا لم تنسحب الفرقة ٢١ مدرعة إلى مواقعها السابقة غرب القناة لإعادة تكوين إحتياطي الجيش الثاني ولإعادة تنظيم وحداتها وللحيلولة دون تكديس الوحدات في المساحة الضيقة التي أصبحت فيها؟ لقد قام العدو بهجومه يوم ١٥/ ١٠ على قطاع هذه الفرقة وحالة وحداته تثير أشد القلق.

٣ـ أصبح الشاطىء الغربي خالياً من القوات المقاتلة تقريباً إلا من بعض كتائب الصواريخ المضادة للطائرات ومدفعية الميدان ووحدات إدارية ومؤخرات الوحدات المقاتلة في شرق القناة. وعند تولي اللواء عبد المنعم خليل قيادة هذا الجيش يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ لم يكن هناك أي قوات احتياطية للجيش تحت يده، فحتى اللواء ١١٨ مشاة ميكانيكي (الفرقة ٢٣ مشاة ميكانيكية) كان موزعاً. فإحدى كتائبه كانت ضمن الفرقة ٢ مشاة وباقي وحداته كانت تقوم بواجبات الحراسة. وربما ظهر على خرائط غرفة عمليات القيادة العامة بعيداً في المركز ١٠ بعض الدوائر الحمراء التي تدل على وجود احتياطي لدى الجيش ولكنها كانت قوات على ورق، فالقائد الميداني أصدق وهو يصور موقفه في الواقع. فإذا أضفنا إلى هذا أن حالة الفرقة ٢١ مدرعة في أوضاعها التي شرحناها لم تكن قادرة على مساعدة الفرقة ١٦ مشاة والتي ركز العدو هجومه عليها يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣ لأمكننا الوقوف على الأبعاد الحقيقية لخطورة الموقف في هذا القطاع من الجبهة... فهل كانت القيادة العامة تدري بحقيقة الموقف؟ وإن كانت تدري فهل تصدت لتصحيح الوضع؟ وكيف؟ وإن لم تكن تدري فالمصيبة أعظم!!!

٤ـ انعدمت القيادة والسيطرة في الجيش الثاني. فقد أصيب سعد مأمون قائد الجيش بأزمة قلبية يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ في الوقت الحرج الذي أعقب فشل قواته في التحرك نحو الشرق وارتدادها بحالة غير منظمة تحت ضغط نيران العدو، لتحتمي برؤوس الكباري متكبدة خسائر فادحة. وانتقل قائد الجيش إلى استراحته ليصبح في رعاية الأطباء وتولى اللواء تيسير العقاد رئيس هيئة أركان الجيش القيادة بصفة تلقائية.

وفي ظهر يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ عين اللواء عبد المنعم خليل قائداً للجيش الثاني ووصل إلى رئاسته الجديدة عصر نفس اليوم ليواجه بموقف صعب وخطير. وعاد اللواء تيسير العقاد لمباشرة مهامه الأصلية، وحاول القائد الجديد إعادة بناء احتياطيه بسحب بعض المدرعات من الشرق إلى الغرب ولكن القيادة العامة لم توافقه على اقتراحاته.

ولعلنا لاحظنا أنه لم تتخذ إجراءات لمواجهة اختراق العدو عند الديفزوار حتى الآن، بالرغم من مرور ٢٤ ساعة على حدوثه. علماً بأن الموقف كان يتغير لصالح العدو كل ساعة. وبعد ظهر يوم ١٨/ ١٠/ ١٩٧٣ تولى سعد الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة قيادة الجيش الثاني وارتضى عبد المنعم خليل لنفسه الاكتفاء بمتابعة

الموقف بعد أن عزل مؤقتاً من قيادته. وأخذ الشاذلي يعطي أوامره بطريقة وصفها عبد المنعم خليل في مذكراته «بأنه لم يفهمها» وكان الموقف يزداد سوءاً وقوات العدو تتضاعف في الغرب.

ولعلنا لاحظنا ـ للمرة الثانية وبعد مرور هذا الوقت الطويل ـ عدم اتخاذ أي إجراء فعلي يتصدى للعدو الذي تضاعفت قواته في الغرب. وفي يوم ٢٠ رأى الشاذلي أن الموقف أصبح خطيراً للغاية ويستدعي عودته إلى القاهرة ليطلب من السادات محاولة إيقاف إطلاق النيران ـ كما يروي عبد المنعم خليل ـ الذي عاد لتولي القيادة بعد مغادرة الشاذلي رئاسة الجيش الثاني.

ويروي الشاذلي قصة ذهابه إلى رئاسة الجيش الثاني بطريقة أخرى!!! «فقد أمره السادات بالذهاب إلى الجيش الثاني لرفع الروح المعنوية ومنع تدهور الموقف. وأنه استمع إلى قرار قائد الجيش الثاني عبد المنعم خليل وصدق عليه، إذ لم يكن هناك ما يمكن عمله بالنسبة للموقف. وعدت يوم ١٩ إلى المركز ١٠ ـ اعترف الشاذلي أن الأمر اختلط عليه وأنه عاد مساء ٢٠ وليس ١٩ ـ وأن قرار قائد الجيش والذي صدق عليه كان يقضي بسحب اللواء ١٥ مدرع إلى الشاطىء الغربي لتكوين احتياطي الجيش، ويتمركز شمال ترعة الإسماعيلية، ويقوم اللواء ١٥٠ مظلات بالدفاع النشط في الغرب جنوب ترعة الإسماعيلية، وتضغط الفرقة ١٦ مشاة والفرقة ٢١ مدرعة في اتجاه الجنوب لمحاولة غلق الطريق المؤدي إلى الديفزوار على أن تتمسك كل من الفرقتين ٢ و ١٨ مشاة بمواقعها في الشرق وتركز المدفعية نيرانها على منطقة الديفزوار». وليس لدي ما يحول دون تصديق رواية الشاذلي.

ولعلنا لاحظنا أنه حتى يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ أي بعد ١٢٠ ساعة من بداية العبور إلى الغرب لم نتدخل باستراتيجية جادة لمعالجة الموقف الخطير المتدهور.

ووسط هذا الاضطراب نسي الجميع تعيين قائد لقوات رأس الشاطىء شرق القناة ليتولى قيادة القوات الموجودة هناك، حتى أمر أحمد اسماعيل بتعيين تيسير العقاد قائداً لرأس الشاطىء يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ علماً بأن قائد الجيش عبد المنعم خليل لم يكن ألمّ بعد بالموقف وكان تيسير هو الذي يعرفه، وكان من الواجب استمراره إلى جوار القائد الجديد حتى لا يحدث فراغ. والشيء الغريب أن اللواء عبد المنعم خليل ـ على الرغم

من معرفته بخطورة القرار وفي الوقت الحرج الذي يمر به جيشه ـ لم يعترض وكان ليناً في هذا الموقف ومواقف أخرى تالية متنازلاً عن سلطاته مفضلاً مسايرة الأمور بدلاً من أن يفرض شخصيته على الموقف بالطريقة الواجبة في قيادته الجديدة، مما أفقده السيطرة الحقيقية على سير الأمور وسط موقف يهدد بالانهيار، مما جعله لا يصدر أي قرار اتخذ طريقه إلى التنفيذ من الناحية الواقعية إلى أن انتهى القتال... ارتضى أن تنحصر مسؤولياته في تلقي الخطط والقرارات من القيادة العامة في المركز ١٠ بالقاهرة، وإرسالها إلى من يهمهم الأمر للتنفيذ حتى لو لم يكن مقتنعاً بها أو لم تكن متوافقة مع الموقف الذي يلمسه على الطبيعة!!!

وفي نفس الوقت لم تكن رئاسة الجيش الثاني على اتصال مع رئاسة الفرقة ٢٣ مشاة ميكانيكية طوال الفترة من ١٤ ـ ١٦/ ١٠ . وإذا أضفنا أن قيادة العمليات كانت تتولاها القيادة العامة للقوات المسلحة بصفة فعلية لعرفنا الموقف الدقيق الذي وضع فيه القائد الجديد للجيش الثاني نفسه فأصبح يتولى قيادة دون سلطات.

وعلى أي حال فهذا الخطأ الكبير يدخل ضمن إطار أشمل وهو كيفية إصدار القرارات في القوات المسلحة على كافة المستويات، الأمر الذي سنعالجه فيما بعد لخطورته.

٥ـ كانت الوحدات المقاتلة تقاتل دون توفر المعلومات عن العدو أو نواياه المقبلة. فالحصول على المعلومات دون استخدامها في معرفة النوايا لا قيمة لها، وقد تحركت اللواءات المدرعة إلى الشرق يوم ١٤/ ١٠ دون أن يكون لديها أي معلومات عن العدو ونواياه. فقد كان العدو في انتظارها في مواقع مجهزة بمرابض الدبابات وبستائر من الصورايخ المضادة للدبابات تتحكم في طرق الاقتراب مشكلة أرض قتل ممتازة ليوقع بها خسائر فادحة. كانت أجهزة الحصول على المعلومات في عجز شديد على كافة المستويات.

حتى بعد أن نجحت بعض دبابات العدو من العبور في الديفزوار يومي ١٥، ١٦/ ١٠ ظل هذا غير معروف لدى القيادات المحلية والقيادة العامة للقوات المسلحة. وحينما كان الرئيس السادات ومعه القائد العام وكبار قادة القوات المسلحة في مجلس الشعب ظهر يوم ١٦/ ١٠ ليلقي الرئيس خطابه الموجه إلى العالم، لم يكن

يعلم لا هو ولا قادته أن دبابات العدو كانت تتجمع في الضفة الغربية خلف قواتنا منذ ١١ ساعة!!! وقد ظن الإسرائيليون أن الرئيس يعلم بعبور قواتهم إلى الغرب، وأنه يخفي ذلك فتوجسوا خيفة من أننا نجهز لضربة قاصمة !!!. وكان من المقرر أن توجه جولدا مائير في الكنيست في اللحظة نفسها خطاباً إلى العالم أيضاً ولكنها أجلته حتى الرابعة بعد الظهر. وأعلنت: «ان القوات الإسرائيلية تقاتل الآن شرق القناة وغربها» ويقول محمد حسنين هيكل: «إتصلت تليفونياً بالرئيس بمجرد أن تلقيت التقارير عن خطبة مائير، ولكنه قال إنه ليست لديه معلومات تؤيد مزاعمها فاتصل بالفريق أحمد إسماعيل الذي قال إنه أبلغ ما يفيد أن ٣ دبابات إسرائيلية متسللة استطاعت عبور القناة» . . . «وعندما اتصلت تليفونياً بالفريق اسماعيل بعد ذلك بقليل قال لي إنه ليس ثمة ما يدعو إلى القلق وأن المسألة لا تعدو حركة سيكولوجية وسنحرق الليلة كل المنطقة الموجودين فيها . . . وعندما عرف الجميع الحقيقية لما يحدث كان لإسرائيل في الضفة الغربية للقناة لواء كامل»!!!. [٢]

وقد اتصلت بنفسي ظهر يوم ١٦/ ١٠/ ٧٣ بالمخابرات العامة لأنه كان قد نما إلى علمي أن أحد ضباط الشرطة في منطقة الإسماعيلية أبلغ عن وجود قوات للعدو في غرب القناة وأبلغتهم بالأخبار، وقد قيل لي إنها عبارة عن مجرد عملية تسلل صغيرة سيقضى عليها في ساعات، ونبهت إلى أن من عقائد العدو العسكرية الاختراق أو الالتفاف للعمل خلف القوات التي تواجهه في منطقة خطوط المواصلات. إلاأن جو التفاؤل الشديد كان مسيطراً على الجميع [٣] وسمعت في نفس اليوم أن الضابط المذكور قد تم إبعاده عن منطقة القناة لنشره شائعات تثير الذعر في القوات المسلحة والمدنيين ولا أعرف مقدار حقيقة ذلك.

والشيء الغريب أن اللواء عبد المنعم خليل في تعليقاته في جريدة الأنباء بتاريخ ٢٤ و٢٦/٨/١٩٨٩ يذكر الآتي: «في ساعة مبكرة من صباح يوم ١٦ ـ وكان وقتئذ قائداً للمنطقة المركزية قبل أن يعين قائداً للجيش الثاني بساعات ـ وصلتني أنباء تفيد بتسلل ٧ دبابات للعدو الإسرائيلي غرباً في منطقة الديفزوار، فطالبت رئيس استطلاع المنطقة العسكرية المركزية تأكيد هذه المعلومات من الجيش الثاني ومن إدارة المخابرات الحربية. ومر الوقت ببطيء شديد ولم تصلنا معلومات تؤكد أو تنفي». ثم عاد ليكتب بعد تعيينه ظهرنفس اليوم قائداً للجيش الثاني الميداني: «القيادة العامة للقوات المسلحة

المصرية لم تكن في الصورة الصحيحة عن الموقف، والدليل على أن هذا التلقين المعطى لي عن قوة العدو في ثغرة الديفزوار غير حقيقي، ولا بد أن يكون للعدو في اللحظات الأولى من صباح ١٦/ ١٠ قوة لا تقل عن لواء مدرع أو لواء مشاة مدّعّم بالدبابات. . . حتى ما حدث من وقوع اللواء ١١٦ مشاة ميكانيكي في الكمين، لم تعلم القيادة العامة به إلا بعد مدة طويلة». وحينما وصل إلى قيادته الجديدة كتب يقول: «كانت الساعة السابعة مساء يوم ١٦/ ١٠ واتصلت بقائد كتيبة المغاوير الكويتية في قطاع فايد وسألته عن الموقف فقال إن الموقف هادىء عنده!!! ثم اتصلت بقائد محطة فايد العسكرية وطلبت منه أن يتصل بي إذا عرف أي معلومات. وكان يتصل بي باستمرار طوال ليلة ١٧/ ١٠ يخطرني بأحداث عجيبة تدل على ازدياد قوة العدو في قطاع الاختراق. . . هبوط هليكوبتر في مطار فايد، هبوط هليكوبتر خلف مستشفى فايد. . . وقبل فجر ١٧/ ١٠ انقطع الاتصال معه». . . يعني لم تكن هناك وسيلة تنظيمية للحصول على المعلومات وتوزيعهاعلى من يهمهم الأمر. . كان قائد الجيش يحاول أن يحصل على معلومات كيفما اتفق!!!.

هذا يدل على أنه حتى بعد مرور ٤٠ ساعة على قيام العدو بالعبور إلى الغرب لم تكن الصورة واضحة عن حجم قواته في رأس الكوبري غرب القناة. ولو تيسرت لقيادتنا معلومات عن الصورة الصحيحة لأمكنها السيطرة على الموقف تماماً. لأنه كما سيتضح في الصفحات التالية فإن موقف قوات الجنرال اريل شارون التي تولت مسؤولية العبور كان دقيقاً للغاية. إذ لم يكن قد نجح في نقل إلا حوالي ٢٠٠٠ فرد، ٣٠ دبابة من قواته إلى الغرب. وكانت خطته كلها معرضة للفشل بعد أن ركزت مدفعيتنا نارها على المثلث المحصور بين الطاسة ـ الإسماعيلية ـ البحيرات المرة وهو المثلث الذي يتحكم في منطقة العبور. كانت قواتنا تقاتل في استماتة فلو قامت في تلك الفترة الحرجة بهجوم مضاد مركز لدمرت القوات الإسرائيلية ولتغير الموقف كلياً. ولكن ما فائدة البكاء على اللبن المسكوب؟!!

وفي تقديري فإن الشيء الأخطر كان في عدم مقدرتنا على تحليل المعلومات تحليلاً صحيحاً لمعرفة نوايا العدو، وفي جهلنا الفاضح بعقيدته العسكرية وهي عقيدة الاقتراب غير المباشر The Indirect Approach على كافة المستويات، وسبق أن تحدثنا عنها في فصل سابق والتي تهدف للوصول إلى الموقع الإستراتيجي الحاسم في المناطق

الخلفية، لقطع خطوط المواصلات، سواء عن طريق الالتفاف أو الاختراق باختيار الطريق الأقل مقاومة والاتجاه الأقل توقعاً. وقد التزم العدو في كل حروبه معنا بهذه الاستراتيجية. ففي حرب ١٩٤٨، اتبعها معنا في كل الاشتباكات مثل عملية الضربات العشر Operation Ten Plagues في ١٥ ـ ٢١/ ١٠/ ١٩٤٨ لفتح طر يق النقب وإرباك أوضاع قواتنا باستغلال انتشار مواقعنا على طول الجبهة، وكذلك في عملية عيين Operation Ayin في ٢٢/ ١٢/ ١٩٤٨ إلى ٧/ ١/ ١٩٤٩، حينما هددت القوات الإسرائيلية قواتنا في رفح ثم قامت بحركة التفاف واسعة عن طريق العوجة ـ أبو عجيلة وهددت العريش نفسها. ووجدت قواتنا نفسها وقد قطعت خطوط مواصلاتها إلى الخلف. ونجد أن الجنرال يادين يكتب مقالاً في مجلة «باماحانيه» عن استراتيجية الاقتراب غير المباشر التي طبقها في حرب ١٩٤٨ فيقول «الاستراتيجية المثلى لأي حرب هي ضمان كسبها قبل بدء القتال الفعلي ولن يتم ذلك عن طريق الهجوم بالمواجهة إنما يتم عن طريق:

- قطع خطوط مواصلات العدو لمنع قيامه بتعزيز قواته.
- حرمانه من خطوط انسحابه للقضاء على معنوياته.
- ضرب مراكزه الإدارية وتقطيع وسائل اتصال عقله مع أطرافه.

وتهدف هذه الإجراءات قبل أي شيء إلى إخلال توازن قوات العدو في المحيط المادي والمحيط المعنوي».

وكرر العدو نفس الاستراتيجية في حرب ١٩٥٦ حينما أسقط قوات المظلات دون إعلان الحرب بعد ظهر يوم ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٦ على مداخل ممر متلا لجذب قواتنا إلى ذلك الاتجاه ثم «التقدم باتباع طريقة الاقتحام ومحاصرة تشكيلات العدو والالتفاف حولها لتثبيتها. فعلى المدرعات والمشاة الالتفاف حول العدو لتثبيته في أماكن، بضربه من الخلف ثم تواصل التقدم، واستثناء من ذلك تقوم باقتحام المواقع التي لا يمكن الالتفاف حولها في مرحلة متأخرة بعد أن تعزل المواقع عن بعضها». كما يقول الجنرال موشيه دايان في كتابه عن «يوميات معركة سيناء». وطبّق نفس الاستراتيجية في حرب ١٩٦٧ بضربته الجوية الشهيرة ثم اختراق دفاعاتنا في أبو عويجلة والعريش والتقدم غرباً

للوصول مباشرة إلى الضفة الشرقية للقناة لقطع طرق الانسحاب ثم تدمير الجيش بعد ذلك، ثم عاد ليكرر ذلك معنا عام ١٩٧٣.

وبينما فشلنا في الحصول على معلومات عن العدو والاستنتاجات الخاطئة لتحركاته، نجح العدو في العبور قاطعاً كل مواصلاتنا في الخلف في قطاع الجيش الثالث... يعني تم الإختراق في قطاع الجيش الثاني في الشمال لتطويق الجيش الثالث في الجنوب.

هذه كانت أوضاع القوات في جبهة الجيش الثاني عندما قام العدو بخطواته الأولى للعبور من الشرق إلى الغرب ولذلك فأنا لا أتفق أبداً مع البعض الذين يبررون ما حدث أثناء الثغرة وما بعدها بالاستطلاع الجوي الأميركي الذي قامت به إحدى الطائرات الأميركية يومي ١٣، ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣، أو بالجسر الجوي الأميركي بطائرات عسكرية ضخمة بدأ يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣، أو بمساهمة خبراء البنتاغون في التخطيط العسكري يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣... ربما يكون هذا كله حدث، وقد يكون له تأثيره ولكن الخطأ الأساسي هو في استراتيجيتنا الخاطئة وفي عقائدنا المحافظة وعدم معرفتنا لعدونا معرفة عميقة، وفوق كل ذلك ميلنا الدائم إلى خلط تعتيمنا للأحداث بالتجاوزات الدعائية التي تقلل من الناحية الموضوعية التي يجب أن نتناول بها مثل هذه الأمور المصيرية.

سياسة تعليق الأخطاء على الشماعات ضارة بأمننا القومي وسياسة عدم مواجهة الحقائق على مرارتها تجعلنا مثل النعامة التي تخفي رأسها في الرمال ويصبح من السهل صيدها.

كان موقفنا قبل قيام العدو بهجومه يبعث على التشاؤم والقلق.

ماذا كان يجري على الجانب الأخر من التل: (٥)

من المفيد أن نعرف ماذا كان يجري في جانب العدو في تلك الأيام الصعبة، حتى يمكننا تقييم القرارات التي اتخذت حسب تطور العمليات... كان العدو في مأزق حقيقي في الأيام الأولى من المعركة يندفع للقيام بهجمات مضادة محمومة ومتفرقة. إذ كان أسيراً لعقيدته التي نشأ عليها «بالاستمرار في الهجوم وبسرعة لنقل المعركة إلى أرض العدو». وقد دفع العدو ثمناً غالياً نتيجة لاستخدامه الخاطىء لمدرعاته في هجمات مضادة وقطعة قطعة وليس في الحشد الواجب.

وكان وقع المفاجأة عليه شديداً، ومرت الأيام الخمسة الأولى والمنطقة الجنوبية بقيادة العميد شمويل جونين لم تفق من قوة الصدمة واختلت الأمور خللاً جعل رئاسة هيئة أركان حرب زاحال تطلب من العميد إحتياط حاييم بارليف وزير التجارة والصناعة في حكومة جولدا مائير يوم ٩/ ١٠/ ١٩٧٣، تولي القيادة الجنوبية. وبالرغم من أن بارليف كان رئيساً للأركان قبل أن يكمل مدةخدمته ويحال إلى الإحتياط، إلا أنه وافق بشرط ترضية جونين وموافقة كل من رئيسة الوزراء ووزير الدفاع، وعاد بارليف إلى منزله للإستعداد للتحرك لتولي منصبه الجديد واتصلت به رئيسة الوزراء تشكره على قبوله المنصب كما اتصل به وزير الدفاع أيضاً ليؤكد له أن له حريّته المطلقة في اتخاذ قراراته في قيادته الجديدة، وعندما عاد بارليف إلى مقر القيادة العامة في الساعة ١٠ مساء نفس اليوم أخبره أليعازر أن جونين غضب للإجراء الذي اتخذ حياله. وقامت أزمة مؤقتة انتهت بحل رضي عنه الجميع بتعيين بارليف ممثلاً شخصياً لرئيس هيئة الأركان العامة في القيادة الجنوبية مع منحه صلاحيات كاملة لتولي القيادة. ووافق بارليف ووصل إلى قيادته الجديدة صباح ١٠/ ١٠/ ١٩٧٣ وحينئذ أعلن جونين للجميع: «من الآن سيكون بارليف المسؤول رقم ١ وسيصبح لدي رئيس هيئة أركان خاص». وتعاون الرجلان بعد ذلك لمواجهة الموقف الصعب على الرغم من أن جونين كان ما زال يشعر بالمرارة وفكر في الإستقالة لولا الحرب المشتعلة التي يخوضها.

وأقف وقفة هنا لأقارن بين هذا الموقف وموقف تولي سعد الشاذلي قيادة الجيش الثاني في الفترة من ١٨ إلى ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ أثناء قيادة عبد المنعم خليل له. فقد فوجىء عبد المنعم خليل مساء يوم ١٨/ ١٠/ ١٩٧٣ بوصول الفريق الشاذلي رئيس هيئة أركان القوات المسلحة إلى «مركز قيادتي في الإسماعيلية وقال إن الرئيس السادات طلب منه تولي مسؤولية الجيش الثاني، ثم أخذ الوضع وأخطر الجميع أن جميع الأوامر والتعليمات ستصدر منه شخصياً وجميع الاتصالات تتم معه شخصياً واتخذ الفريق الشاذلي مكانه بجواري أمام الخريطة لدراسة الموقف مع رئيس عمليات الجيش ورئيس الاستطلاع وأنا أتابع الموقف»!!!.

والأمر لا يحتاج إلى تعليق... فهناك بون شاسع في طريقة التعامل مع الأفراد، خاصة إذا كان هذا الفرد هو قائد جيش وهو من أخطر مناصب الدولة. إذ لا يفوقه خطورة إلا منصب قائد الفصيلة.

ومبدأ تغيير القادة لا غبار عليه حتى لو تم ذلك أثناء إشتعال المعركة طالما يتم الأمر دون حدوث خلل في السيطرة، لأن القائد لا يباشر مهام قيادته بطريقة فردية. وتعمل القيادة ـ على أي مستوى ـ كمؤسسة كاملة تتوزع فيها المسؤوليات بدقة تامة ويباشر الجميع مسؤولياتهم في تعاون لمساعدة القائد على إصدار قراراته.

ولم يكن هناك خلاف في القيادة الجنوبية حتى قبل وصول بارليف على أن الوسيلة الوحيدة للإخلال بالتوازن المصري هي القيام بالهجوم الشامل، فلا يمكن مواجهة الاستراتيجية المصرية التي هزت التوازن الاستراتيجي الإسرائيلي إلا باستراتيجية مضادة لأن التحركات التكتيكية لا يمكنها مواجهة الاتجاهات الاستراتيجية المضادة إلا إذا كانت ضمن إطار استراتيجي مجرد. . . ولكن أين يقع هذا الهجوم؟ ومتى؟.

فكر جونين وبارليف في احتلال بور سعيد وبور فؤاد بعملية إسقاط المظليين ولكن دايان وزير الدفاع اعترض على الفكرة نفسها. فمن الناحية العسكرية كان يرى أن مردودها قليل لا يتعدى كسب مساحة من الأرض ولكنها من الناحية السياسية ستثير تعقيدات كبرى ولديهم منها ما فيه الكفاية. وكان من ضمن الاقتراحات المطروحة اقتراحاً تقدم به شارون أحد قادة الفرق المدرعة في المنطقة الجنوبية إذ اقترح أن تندفع إحدى الفرق المدرعة جنوباً خلال الثغرة بين الجيشين الثاني والثالث عند البحيرات المرة بمحاذاة الشاطىء الشرقي للقناة، لدفع قوات الجيش الثالث قدر الامكان إلى الجنوب، مع تطهير المنطقة. واقترح آخرون إمكانية عبور القناة إلى الضفة الغربية.

أفكار متسرعة كما نرى، إذ شعر الجميع أنه مرت فترة ليست بالقصيرة ولم يقوموا بشيء يذكر لتغيير الوضع ولكن لم تكن الوحدات قد استكملت بعد. ففرقة شارون كان بها ١٧٠ دبابة وفرقة آدان ١٦٠ دبابة وفرقة ماندلر ١٤٠ دبابة وفرقة ماجن ٨٠ دبابة، أي أن الجبهة الجنوبية كان بها حتى يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٧٣ حوالي ٦٠٠ دبابة وهي قوات غير كافية لإجراء تحول استراتيجي في سير المعارك. فعيون الجميع كانت على موعد إيقاف إطلاق النيران الذي يصدر من مجلس الأمن، وعندما يحين الوقت لا بد وأن تكون أوضاعهم العسكرية في مسرح العمليات مناسبة لدعم المعركة السياسية القادمة.

وفي مؤتمر القيادة الجنوبية برئاسة حاييم بارليف يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٧٣، استقر الرأي على ثلاثة قرارات هامة:

١ـ إقرار فكرة العبور إلى غرب القناة وتكليف الجنرال شارون من موقعه في الطاسة بتجميع المعلومات اللازمة لذلك.

٢ـ الاستمرار في استراتيجية الدفاع، واحتواء الضربات المصرية حتى لو استدعى الموقف تراجع القوات في بعض المناطق، خاصة في ظل الاستراتيجية العامة للحرب التي حددت المجهود الرئيسي في الجبهة الشمالية في مواجهة سوريا تمهيداً لنقل مركز ثقل المجهود للجبهة الجنوبية بعد إنهاء الوضع في الشمال.

٣ـ استكمال الفرق المدرعة من دبابات وأسلحة ومعدات سواء عن طريق الصيانة والإصلاح أو عن طريق الوحدات الجديدة التي ترسل إلى الجبهة، مع تطور خطة التعبئة (وبهذه المناسبة فقد قامت وحدات الصيانة بجهد مكثف لإصلاح الدبابات المعطوبة وإعادتها فوراً إلى الخطوط الأمامية).

وبذلك يعتبر يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٧٣ وبحق نقطة تحول في جانب العدو. فقد بدأ يفيق من تأثير المفاجأة التي أصابته في أول القتال وانتقل للتخطيط لاسترداد المبادأة وتعلم من أخطاء الأيام السابقة، وعلاوة على ذلك فإنه رجع مرة أخرى إلى مبادىء الحرب ليعمل على تطبيقها بأن ينتظر حتى يتم بناء قواته ليحشدها في النقطة الحاسمة حينما تتهيأ الظروف لذلك.

وبذلك بدأت الاستراتيجية المضادة في المنطقة الجنوبية تمهيداً للتصديق عليها من رئاسة هيئة أركان الحرب ووزير الدفاع وليس العكس كما يحدث عندنا. فالمركزية الشديدة التي اعتدنا عليها تحصر القرار دائماً في أعلى مستوى من القيادات.

وكان الموقف في الجبهة الشمالية يزداد سوءاً بالنسبة للسوريين، بينما الموقف ثابت في الجبهة الجنوبية. وأخذت التشكيلات المدرعة المعادية في التحرك إلى مناطق تجمع اعتباراً من يوم ١٢/ ١٠ تمهيداً للعبور ليحل محلها قوات جديدة في المواقع الدفاعية. وكانت منطقة تجمع فرقة آدان في الاتجاه الساحلي وفرقة شارون في الطاسة وماندلر في متلا وماجن في بالوظة. وتوفي ألبرت ماندلر لإصابته بطلقة مدفعية مباشرة سقطت على عربة قيادته وحل محله ماجن الذي خلفه ساسون في الطريق الساحلي.

وفي مؤتمر قادة فرق المنطقة الجنوبية الذي عقد مساء السبت ١٣/ ١٠ في مركز رئاسة شارون بالطاسة، وحضره إليعازر رئيس هيئة أركان الحرب وبارليف وجونين،

تقرر أن يتم العبور من منطقة الديفزوار مساء الأثنين ١٥/ ١٠ حتى لو تحركت القوات المصرية قبل هذا التاريخ لأنهم حينئذ سيقومون باحتواء الهجوم ثم الاستمرار في عملياتهم للعبور إلى الغرب.

ولعلنا نلاحظ أن الحوار والخلاف كان يجري في كل من القيادة المصرية والقيادة الإسرائيلية في وقت واحد، ولكن مع تباين نقاط الخلاف، وهذا شيء طبيعي. كان موضوع الخلاف في الجانب المصري هو موضوع التقدم شرقاً والذي كان يعارضه كل من رئيس الأركان وقادة الجيوش بينما كان يؤيده القائد العام تنفيذاً للقرار السياسي الذي أصدره رئيس الجمهورية، وأخيراً استقر الرأي على أن يتم التحرك يوم ١٣ وأجل إلى يوم ١٤/ ١٠ كما سبق أن ذكرنا. وفي نفس الوقت الذي كان المصريون يفكرون فيه في التحرك شرقاً كان الإسرائيليون قد استقروا على التحرك غرباً للقيام بعملية العبور ليلة ١٣/ ١٤ أكتوبر، وتأجل إلى بعد ظهر يوم ١٥/ ١٠ في انتظار تحرك المدرعات المصرية إلى الشرق، لإخلاء أو تخفيف الضفة الغربية من القوات. وكان الجنرال تال معاون رئيس أركان حرب، ضد العبور فيما أيده زعيرا رئيس المخابرات وبيليد قائد القوات الجوية. فخسائره بدأت تتزايد في الطائرات نتيجة لحائط الصواريخ ولأمله في أن تقوم قوات العبور بتحطيم الصواريخ غرب القناة لاستعادته حرية العمل بطائراته، بينما رأى دايان ضرورة عرض الموضوع على رئيسة الوزراء جولدا مائير. وقد حسمت الخلافات حينما تأكدوا من عبور القوات المصرية من الضفة الغربية إلى الشرق تمهيداً للتحرك التالي. وحينما تم ذلك في قولات متفرقة كان من السهل ضربها، فتراجعت للاحتماء برؤوس الكباري في الشرق، وأصبح الموقف مهيئاً لتنفيذ خطة العبور التي كان يجري وضع تفاصيلها على مختلف المستويات في اليوم التالي أي ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣، وبذلك انتهت استراتيجية الدفاع والاحتواء التي التزمتها إسرائيل لمدة ٦ أيام كاملة من ٩ إلى ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣.

التخطيط العام لخطة «أبيري ليف أو البطل»

قبل حرب ١٩٦٧ لم يكن لدى الجيش الإسرائيلي أي معدات للعبور. كما لم يتم أي نوع من أنواع التدريب على عبور المواقع المائية إلا أن انتصارها في تلك الحرب فرض عليها واقعاً جديداً. إذ أصبحت خطوط إيقاف النيران تستند على نهر الأردن من الناحية الشرقية وعلى قناة السويس من الناحية الغربية.

والعقيدة الإسرائيلية تبنى على الحرب خفيفة الحركة، وعلى أن الهجوم خير وسيلة للدفاع، وعلى ضرورة الإسراع في نقل المعركة إلى أرض العدو. لذلك وجدنا أنها أعتمدت في دفاعها عن سيناء على الدفاع المرن أو الدفاع المتحرك فاحتلت مواقع دفاعية محصنة بأقل قوات ممكنة واجبها الحصول على المعلومات والتعطيل واحتواء أي عبور للقوات المصرية حتى تتمكن من القيام بهجوم مضاد، باختراق عميق عبر قناة السويس للوصول إلى مناطقنا الخلفية على ألا ينتهي القتال إلا إذا كانت في وضع استراتيجي حاسم يحقق لها مركزاً قوياً على مائدة المفاوضات أو موقفاً متحكماً إذا استؤنف القتال مرة أخرى. أي أنها تعمل وفق استراتيجية الاقتراب غير المباشر التي سبق الحديث عنها.

وعند تفكيرهم في هيكل العمليات المنتظرة ركزوا على ضرورة اقتحام قناة السويس والعبور إلى الشاطىء الغربي كوسيلة حاسمة للدفاع عن سيناء. لذلك فإن أفكارهم كانت هجومية من الناحية الإستراتيجية ودفاعية من الناحية التكتيكية، بعكس استراتيجيتنا التي كانت هجومية من الناحية التكتيكية ودفاعية من الناحية الاستراتيجية.

والغريب حقيقة أن الدوافع السياسية المتشابهة لكل من مصر وإسرائيل هي التي كانت تتحكم في استراتيجيتها للعمليات المقبلة. فمن التجارب السابقة كان مجلس الأمن يتدخل بقراراته لإيقاف إطلاق النيران وكان هذا الواقع دافعاً للمخطط المصري في «سياسة التحريك» ولو بالعبور ١٠ ـ ١٢ كلم إلى الشرق حتى يصبح في موقف قوي عند صدور قرار مجلس الأمن بإيقاف القتال. وكان هذا الأمر أيضاً دافعاً للمخطط الإسرائيلي في سياسة الاختراق والعبور إلى الضفة الغربية حتى يصبح في موقف قوي هو الآخر عند صدور قرار مجلس الأمن بايقاف القتال، بل كانت هذه الدوافع وراء التحركات السياسية للقوتين الأعظم أثناء العمليات. فالإتحاد السوفييتي كان يضغط على قبولنا إيقاف النيران في وقت مبكر حتى نكون في الموقف الأقوى وكانت الولايات المتحدة خاصة بعد الأيام الأولى من المعركة ومرور الوقت الحرج تتلكأ في صدور القرار المنتظر حتى تصل إسرائيل بعملياتها إلى الموقف الأقوى عند صدوره، فلا يجوز للسلاح السوفييتي أن ينتصر على السلاح الأميركي ولا يجوز أيضاً أن يحقق الإتحاد السوفييتي أي إنتصار سياسي إقليمي ولو عن طريق الوكالة.

ولكي أدلل على ذلك فإن اسرائيل كانت منزعجة تماماً عند سفر هنري كيسنجر إلى موسكو يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ بناء على دعوة موجهة له من بريجينيف. وفي مقابلة تمت بين كيسنجر ودونيتز السفير الإسرائيلي في واشنطن يوم سفره تساءل الأخير عن سر تعجل كيسنجر السفر إلى موسكو «ونحن نريد كسب الوقت لننهي كل شيء في الضفة الغربية فهذا من صالحنا وصالحكم؟» وأجابه كيسنجر «لا تخشوا شيئاً فلن يكون هناك أنباء كبيرة من موسكو وسأعمل ما في وسعي للتباطىء في اتخاذ قرار حتى لو أدى الأمر إدعائي التعب بمجرد وصولي إلى مطار فانكوفو». وحينما صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ يوم ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣ على الرغم من وعد كيسنجر بأنه لن تكون هناك أنباء كبيرة من موسكو رأى أن يمر على تل - أبيب في طريق عودته إلى واشنطن لطمأنتهم، وفي الأجتماع الموسع مع مائير ودايان وألون واليعازر يوم ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣ وجه إليها السؤال الأتي: «لماذا تعجل في إصدار قرار إيقاف إطلاق النيران ولم تهيء الفرصة لإتمام تطويق الجيش الثاني والثالث علماً بأنه لا يلزم لذلك إلا يومين أو ثلاثة؟» ورد كيسنجر «تقولون يومين أو ثلاثة؟ هل هذا كل شيء؟ في فيتنام لم يتم تنفيذ قرار إيقاف إطلاق النيران أبداً في المواعيد المتفق عليها» وكان ذلك بمثابة مباركة لإسرائيل على عدم احترام القرار إلا إذا وصلت إلى أهدافها السياسية التي تكفل لها مركزاً قوياً على مائدة المفاوضات (٦).

الأوضاع الجغرافية الجديدة إذن أملت على القيادة الاسرائيلية التفكير في موضوع عبور المواقع المائية وتوفير المعدات اللازمة لها ثم التدريب عليها. وحصلوا فعلاً على معدات تكفي لإقامة أحد الكباري الذي تجره بعض الدبابات إلى منطقة العبور التي تم اختيارها وكذا بعض الزوارق والعوامات. . . الزوارق لعبور الموجات الأولى من المشاة والعوامات لعبور بعض الدبابات لتعزيز رأس الكوبري في الضفة البعيدة، وحماية إقامة الكوبري ومده على المانع المائي تمهيداً لمرور القوات المدرعة التي ستقوم بالإختراق واستغلال النجاح. وبدأت هيئة التدريب في إجراء بعض البيانات العملية بتصورات مبتكرة كما تم إجراء مشروعات بجنود لإختبار عملية عبور فرقة مدرعة لمانع مائي وكان الإسم الرمزي لهذا المشروع «أوز Oz» وأجري في المياه المتجمعة في وادي العريش خلف سد الروافعة وبعد هذه الإجراءات تركز في ذهن القادة دون إستثناء وسيطر على تفكيرهم ضرورة العبور إلى الضفة الغربية للقناة لنقل المعركة إلى أرض «العدو» وحسمها بأسرع ما يمكن هناك!!!

ولكن من كان صاحب فكرة العبور هذه؟ الرأي السائد يقول إنه الجنرال إريل شارون أيام أن كان قائداً للمنطقة الجنوبية، إلا أن كثيراً من المراجع الإسرائيلية لا تجزم بذلك بل نجد أن الجنرال أفرام (برن) آدان قائد إحدى الفرق المدرعة التي اشتركت في العبور يكاد ينسب الفكرة إلى شخصه وكذلك فإن هرتزوج ومصادره عادةً موثوقة لا يؤكد ما يقال. . . والكل ينسب الفضل إلى نفسه في الإنتصارات التي حققتها إسرائيل كما يحدث تماماً عندنا حينما نتحدث عن الأعمال الأيجابية إذ نجد دوماً أن لكل عمل إيجابي أكثر من أب. . . ولست أدري من أخذ هذه العادة السيئة من الآخر؟ نحن أم الإسرائيليون؟ ولكنني أغلب أننا أصحاب هذا المبدأ فقد كان أجدادنا قدماء المصريين يفعلون ذلك لدرجة محو أمجاد السابقين من الفراعنة ونسبتها إلى الفرعون الحاكم، وأظن أننا أقدم شعوب الأرض!!!

وهناك قول آخر ساد الفكر العسكري والسياسي عن اسم عملية «العبور» فالإسم الشائع لها أن إسمها الرمزي هو «الغزالة» وأن الذي أطلق هذا الأسم هو الجنرال إريل شارون، ويضيفون أن إطلاقه هذا الأسم على عملية العبور يدل على تصوره لفكرة تنفيذها بقيامه بالعبور بقواته في قفزة واحدة، ثم تبدأ في القفز هنا وهناك في مجموعات صغيرة لتدمير ما يقابلها من قواعد للصواريخ، تماماً كما تفعل الغزالة وهي تفر من الصياد الذي يحاول اللحاق بها وهذا أيضاً بعيد عن الصحة ـ وإن كان ما تم فعلاً يشبه الغزالة في جريها ـ إذ أن الاسم الرمزي «أبيري ـ ليف» هو الإسم الرمزي لتعليات العمليات الحربية الكتابية التي أصدرتها القيادة الجنوبية ليلة ١٣/ ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ لتنفيذ العملية وصدرتها بعبارة «عملية أبيري ـ ليف Operation Abirei - Lev» أي «البطل»، وهذا حدث من جانبنا أيضاً حينما أطلق البعض على خطة العبور الإسم الرمزي «الشرارة» بدلاً من اسمها الرمزي الحقيقي. والذي أطلق إسم «الشرارة» هو الرئيس السادات تعبيراً عن تصوره للعملية العسكرية التي ستكون بمثابة شرارة تشمل الجهود للتحريك السياسي وهو تعبير دقيق لما تم فعلاً.

كما يتردد أن المنطقة الجنوبية أثناء قيادة الجنرال شارون لها، كان قد وقع اختيارها بصفة قاطعة على منطقة الديفزوار للعبور منها إلى الغرب في العمليات المتوقعة، بل وأن الجنرال أمر بإعدادها لاستخدامها في الوقت المناسب وهذا أيضاً غير دقيق، وقيل لتصوير أن الجيش الاسرائيلي يعد لكل شيء قبل حدوثه، فهو جيش لا يقهر.

ويدحض هذا الأقوال عدة حقائق:

● فلا يمكن لأي قائد حتى ولو كان شارون نفسه ـ وهو قائد ميداني متميز ـ أن يحسم الأمر بصفة قاطعة وهو يتعامل مع توقعات مستقبلية حيث يتحتم مناقشة عدة خيارات وبدائل على صورة تقدير موقف ينتهي إلى الإحتمالات الأكثر توقعاً وكيفية التعامل معها.

● كما لا يمكن تحديد الموقع إلا على ضوء إنتشار قواتنا وتمركزها بعد العبور وهذا بدوره يتوقف على الطريقة التي ستعبر بها قواتنا إلى الشرق ولم يكن شارون أو غيره من القادة يعلم شيئاً عن ذلك... واختيار منطقة العبور ـ وهي إحدى خطوات عملية غاية في التعقيد ـ لا يتم إلا بعد مناقشة عدة عوامل كتوزيع الأنساق المختلفة وأماكن ونوع وحجم القوات الإحتياطية وطبيعة الماء في المانع المائي وكذلك الإمكانيات المتاحة، وكلها معلومات لم تكن متاحة للجنرال شارون في ذلك الوقت.

● ويدحض هذا القول أيضاً حالة الإرتباك الشديد التي سيطرت على القيادات الإسرائيلية على كافة المستويات نتيجة لمفاجأتنا لهم. وكان جونين قائد المنطقة الجنوبية في حالة إرتباك شديدة جعلت رئيس الأركان إليعازر يعين حاييم بارليف قائداً للمنطقة الجنوبية مع جونين بالصورة التي سبق ذكرها. ولو كان كل شيء معداً كما كان يتردد لتصرف جونين بناء على التفصيلات التي سبق إعدادها والتي لا بد وأن يكون على علم بها فقد كان نائب لشارون أثناء قيادته للمنطقة الجنوبية.

● ثم وكما سبق القول فإنه بالرغم من أن الجميع كانوا على إتفاق على القيام بالعبور لإخلال توازن القوات المصرية وللوصول إلى موقف جيد قبل إيقاف إطلاق النيران المنتظر، إلا أنه لم يكن هناك إتفاق على مكان العبور، ولعلنا نذكر أن جونين نفسه هو وبارليف اقترحا احتلال بور سعيد وبور فؤاد الأمر الذي عارضه دايان لأسباب سياسية، كما اقترح البعض العبور من القنطرة شرق واقترح شارون نفسه الإندفاع في الثغرة بين الجيشين الثاني والثالث ثم الإتجاه جنوباً شرق القناة لدفع قوات الجيش الثالث إلى أقصى الجنوب مع تطهير كل المنطقة شرق القناة.

الذي نتصوره ـ ولا نظن أنه بعيد عن الحقيقة ـ أن القيادة الجنوبية ناقشت موضوع العبور إلى الغرب واختارت عدة نقاط صالحة للعبور وقد يكون من بينها الديفزوار لاختيار إحداها تبعاً لتطور الموقف، وأن الخطة التفصيلية وتنفيذها والإعداد لها تمّ وقت المعركة نفسها وهذا شيء جيد يتمنى أي جيش تحقيقه أثناء المعركة الفعلية.

قبل أن يستقر الأمر على الخطة النهائية للعبور عقدت عدة مؤتمرات على مستوى قيادة المنطقة الجنوبية والقيادة العامة وكذلك مجلس الحرب بحضور رئيسة الوزراء جولدا مائير ووزيرالدفاع وزعيرا رئيس المخابرات وآخرين وكانت هناك عدة عوامل تؤثر في توقيت ومكان العبور.

ففي فجر يوم ١٣/ ١٠ وصلتهم معلومات بأن بريطانيا تدرس تقديم إقتراح إلى مجلس الأمن بإيقاف النيران، وفعلاً كان السفير البريطاني في القاهرة قد طلب مقابلة الرئيس السادات ليتشاور معه في الأمر بناء على رغبة رئيس الوزراء إدوارد هيث، ولو صدر القرار فإن الموقف الإسرائيلي في الضفة الشرقية لم يكن في صالحها ولابد لها من تعديل الموقف العسكري حتى تكون في حال أفضل في حالة إيقاف النيران. وتحت ضغط هذا العامل فكروا مرة ثانية في الأسراع بالهجوم لإحتلال بور سعيد وبور فؤاد. إلا أن الرئيس السادات رفض الموافقة على الاقتراح إلا على أساس إنسحاب إسرائيل إلى حدود ٤/ ٦/ ١٩٦٧ واستدعى كيسنجر كلّاً من إيبان وزير خارجية إسرائيل ـ وكان موجوداً وقتئذ في واشنطن ـ ودونتينز وأخبرهما برفض السادات للمحاولة وأن بريطانيا ترفض الإستمرار في المحاولة وعرض عليهما أن تقوم أستراليا بمحاولة أخرى مع الرئيس السادات أو يقومون هم بالمحاولة، واتصل إيبان بمائير ليسأل سؤالين محددين: هل اعتذار بريطانيا عن الإستمرار في المحاولة يحرج موقف إسرائيل؟ وهل يتولى الأمريكان الأمر؟ ووصلت برقية جولدا تحمل اجابتها على السؤالين «لا. لا» وصعق إيبان فلم يكن يعرف أن الموقف السياسي المجمد فتح الطريق لتنفيذ عملية العبور إلى الغرب تبعاً للتخطيط القائم.

واستمرت الترتيبات المحمومة لتنفيذ العبور في أقرب وقت إلا أن توزيع القوات المصرية وقتئذ كان خطيراً على العملية تماماً. فيوجد في رؤوس الكباري ٥ فرق مشاة مدعمة بالمدرعات وهناك في غرب القناة فرقتان مدرعتان وفرقتان مشاة ميكانيكية

بمجموع لا يقل عن ١٠٠٠ دبابة الأمر الذي فرض تردداً واضحاً في مؤتمر ١٣/ ١٤ برئاسة إليعازر، إلا أنه في نهاية المؤتمر وصلت المعلومات بتحرك الفرق المصرية من الغرب إلى الشرق علامة على قرب الهجوم الذي انتظروه طويلاً . وهنا رؤي تأجيل عملية العبور لحين احتواء الهجوم المصري المنتظر أولاً مع اتخاذ قرار بعدم اعتراض تحرك القوات المصرية من الغرب إلى الشرق، حتى تخلي الضفة الغربية من الإحتياطي الخطير الموجود(٧). وفي نفس الليلة صدرت تعليمات عمليات كتابية بعملية إيبري ـ ليف مع عدم تحديد موعد التنفيذ. وحينما فشل التحرك المصري شرقاً يوم ١٤/ ١٠ صدرت الأوامر الشفهية الساعة العاشرة وأربعون دقيقة من مساء نفس اليوم بتنفيذ العملية مع تحديد ساعة الصفر الخامسة بعد ظهر يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣ وكان اختيار الديفزوار مكاناً للعبور يرجع إلى الأسباب الآتية :

- فهي خالية تقريباً من قواتنا وفي الثغرة الواسعة بين الجيشين الثاني والثالث .
- سبق استطلاعها وربما عملوا بها بعض التجهيزات للعبور مع نقط أخرى تم اختيارها من قبل .
- الجناح الأيسر لقوات العبور سوف يكون محمياً بمانع طبيعي هو البحيرات المرة .
- يقع مطار الديفزوار على الحد الأمامي للمياه غرب القناة كما يقع في عمق ٤ كلم مطار فايد الكبير والمجهز. والأرض بعد اجتياز المناطق الزراعية مفتوحة وتصلح لعمل الدبابات .
- لا تبعد إلا بمقدار ١٤٠ كلم من القاهرة (طريق الإسماعيلية) .
- يسهل الوصول منها إلى الإسماعيلية شمالاً وإلى السويس جنوباً .
- وجود مخازن أبو سلطان بما فيها من معدات علاوة على استخدامها للإختفاء .
- تهدد مواقع الصواريخ في الغرب .

وكان الغرض من العملية السيطرة على المنطقة المحصورة بين الترعة الحلوة وقناة السويس إلى الإسماعيلية وجبل عويبد وجبل عتاقة ومدينة السويس بطول ١٠٠ كلم وعرض ٣٠ كلم في الشمال إلى عرض ٥٠ كلم في الجنوب، وتدمير قوات «العدو» في

الضفة الغربية ثم تطويق الجيش الثالث الميداني وضربه من الخلف.

يعني كان العبور في منطقة الجيش الثاني لتطويق الجيش الثالث.

ولعلنا لاحظنا فارقاً كبيراً جداً من الناحية الإستراتيجية بين الغرض من عبورنا إلى الشرق وغرض العدو من عبوره إلى الغرب. كان العبور الذي قام به العدو من الشرق إلى الغرب مجرد وسيلة لتحقيق غرض أكبر وهو تدمير قواتنا في قطاع واسع من الضفة الغربية يكفل لهم وضعاً سياسياً متميزاً للمناورة السياسية عند إيقاف إطلاق النيران، ولذلك تميزت بالجسارة والجرأة. فيما كان العبور من الغرب إلى الشرق الذي قمنا به غرضاً في حد ذاته وليس وسيلة كما يقال... كان الغرض هو مجرد إشعال الموقف الحربي كالشرارة لدفع الولايات المتحدة للتحرك لمحاولة حل الموضوع سياسياً، ولذلك كانت العملية متواضعة للغاية اكتنفها التردد وسيطر عليها الخوف!!!.

وتتلخص مجمل الخطة في أن بداية العملية كانت الساعة الخامسة ومكان العبور في منطقة الديفزوار وتقوم إحدى الفرق المدرعة بفتح وتأمين ممر بعرض من ٤ ـ ٥ كلم إلى شاطىء القناة ثم عبور بعض القوات بالزوارق إلى الشاطىء الغربي لإنشاء رأس كوبري يعزز ببعض الدبابات تعبر على طوافات لحماية إنشاء ٢ كوبري على القناة يعبر عليهما باقي الفرقة المدرعة لتطهير المنطقة في الغرب وتعزيز رأس الكوبري على الشاطئين الشرقي والغربي، ومن ثم تعبر الفرقة المدرعة الأخرى من خلال الفرقة الأولى وتتجه جنوباً غرب القناة إلى خليج السويس وتقوم فرقتان مدرعتان أخريتان بتثبيت القوات المصرية في الشرق وبواجب الدفاع، ثم استخدامهما بعد ذلك حسب تطور الموقف.

وسوف نزيد الأمر إيضاحاً دون الدخول في أي تفاصيل.

كان هناك أربعة فرق مدرعة اشتركت في عملية العبور وأعطى لكل منها واجباً محدداً:

۱ ـ فرقة الجنرال إيريل شارون المدرعة (المجموعة ١٤٣)

وبها ٣ لواءات مدرعة (لواء آمنون ريشيف + لواء توفيارافيف + لواء حاييم أرينز) وعززت الفرقة بلواء مظلات (داني مات)، وكان الواجب الرئيسي للفرقة إنشاء رأس الكوبري على ضفتي القناة ليلة ١٥/١٦ أكتوبر وإقامة ٢ كوبري على القناة على أن

يكون أحدهما جاهزاً صباح يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ .

يقوم لواء مظلات في ساعة الصفر بالعبور في قوارب مطاطية ومعه سرية دبابات على معديات متحركة وخلفه كتيبة دبابات تعبر على معديات دون إنتظار إنشاء الكباري على القناة .

بعد إنشاء رأس الكوبري تقوم باحتلال الكباري على ترعة الإسماعيلية لعزل ميدان المعركة ثم يتقدم جنوب غرب على يمين المجموعة ١٦٢ إلى جبل عويبد .

٢ـ فرقة الجنرال أفراهام (برن) أدان المدرعة (المجموعة ١٦٢)

وبها ٣ لواءات مدرعة وتجمعت جنوب الطاسة .

العبور صباح يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ على الكوبريين واحتلال مرتفعات جنيفة ثم تطوير الهجوم جنوباً إلى جبل عتاقة واحتلال مدينة السويس وبذلك يتم عزل الجيش الثالث شرق القناة .

٣ـ فرقة الجنرال كلمان ماجن (المجموعة ٢٥٢)

وبها ٢ لواء مدرع ولواء مشاة ميكانيكي

وتقوم بهجمات في القطاع الشمالي لتثبيت القوات المصرية في مواقعها الدفاعية وشغلها عما يجري في الديفزوار، ثم تحل محل قوات شارون بعد تأمينه لأغراضه حتى يمكنه التحرك غرباً ثم جنوباً لحماية مؤخرة فرقة آدان والإشتراك معه في تنفيذ الخطة .

٤ـ فرقة الجنرال ساسون

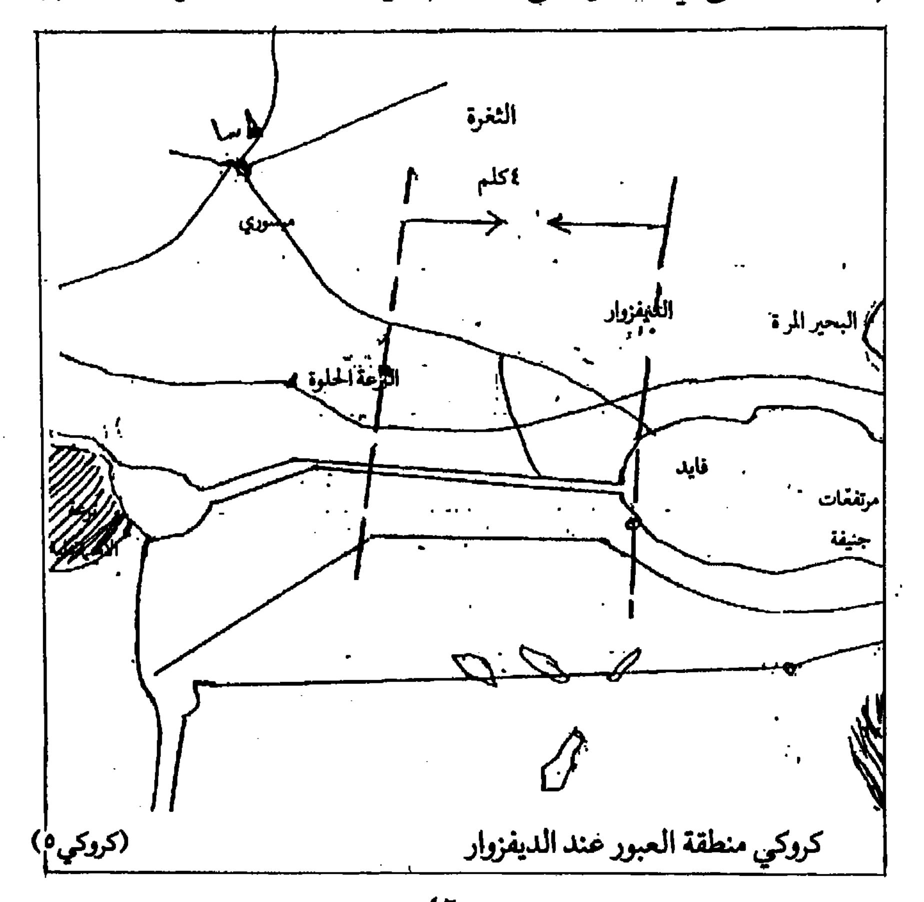
مساعدة المجموعة ٢٥٢ في واجباتها

وكان التخطيط متفائلاً جداً في توقيتاته ولم يحسب حساباً لتعقيدات التنفيذ وأحداثه غير المتوقعة . فكان من المعتقد أن احتلال رأس الكوبري وإنشاء الكباري عبر القناة سوف يتم خلال أول ليلة للهجوم وأن التحركات الأخرى للجنوب سوف تستغرق نهار يوم ١٦ وأن مدينة السويس سوف تسقط بعد ذلك في اليوم التالي وأن شاطئي القناة سوف يتم تطهيرهما خلال هذه المدة أيضاً .

وقد بدأت العملية بهجوم مخادع على الجناح الأيمن لقواتنا لتثبيت القوات ولإبعاد

نظرهم عما يحدث في الجنوب حتى البحيرة المرة، وللمساعدة في حشد أكبر قوات ممكنة أمام المنطقة الحاسمة التي هي في نفس الوقت أضعف منطقة من دفاعتنا حيث لا توجد إلا قوات قليلة، وحتى الساعة العاشرة من مساء ١٥/ ١٠ سارت الأمور على وجه مرضي تبعاً للتخطيط المتفق عليه ولكن ما لبث أن تغير الموقف وبدأت الأحداث غير المتوقعة تتدخل وهذا شيء طبيعي في أي معركة أو في أي مرحلة تنفيذية. المهم هنا أن يعتاد الأفراد على سرعة التصرف لمواجهة المواقف الفجائية.

ركز العدو في هجومه المخادع كما سبق القول على يمين الفرقة ١٦. وأترك للجنرال آدان (برن) وصف ما حدث الساعة العاشرة والثلث في هذا المنطقة «وفجأة إشتعلت المنطقة، وفي ضوء القمر كانت الدبابات والجنود المصريون يتحركون دون هدف في كل الإتجاهات وحتى في المناطق التي كنا قد إجتزناها دون مقاومة تواجدت الدبابات



كروكي منطقة العبور عند الديفزوار (كروكي ٥)

المصرية لتشتبك مع دباباتنا واصطدمت دباباتنا على الطريق العرضي بحقول الألغام وبدأت العربات والدبابات تشتعل في الجانبين ولم يكن في مقدور دباباتنا التمييز بين الدبابات الإسرائيلية والمصرية، وتعقّد الموقف أكثر عندإخلاء الجرحى والدبابات. بينما كان القتال مشتعلاً هنا كانت المحاولات لفتح الطرق الموصلة للقناة تسير بنجاح، وكانت القوات التي تحمل معدات العبور تقترب من مناطقها لتدخل في فناء العبور وهي منطقة ٢٠٠×٥٠٠ متر تحميها أرض مرتفعة مجهزة كنقطة ترحيل، وبدأ العبور الساعة الواحدة وخمسة وعشرون دقيقة يوم ١٦/ ١٠ وأعطيت الكلمة الرمزية أكوبولكو التي تفيد بوصول القوات إلى الشاطىء الغربي، وفي الساعة الثالثة صباحاً أصبح لدينا كتيبتي دبابات هناك تشكل رأس كوبري قيد ٣ كلم شمالاً، ٢ كلم جنوباً حتى الترعة الحلوة ومجموع ٧٥٠ فرد مزودين بأسلحة مضادة للدبابات...» هذا ما حدث في جانب العدو.

وإذا نظرنا إلى الموقف من جانبنا لوجدنا الصورة كالآتي:

في الساعة ١٧,٥٠ يوم ١٥

وصلت تعليمات من قيادة الجيش الثاني إلى الوحدات بأن العدو سوف يقوم بهجوم مدرع الليلة على رؤوس الكباري وعلى الأجناب مع استعداد الدبابات لتدميره اعتباراً من آخر ضوء. ويلاحظ أن قيادة الجيش الثاني حولت المعلومات الواردة من القيادة العامة دون أن تعطي أي تصور للغرض من الهجوم المنتظر، إذ كان التصور العام السائد أن العدو يسعى إلى القيام بهجوم بالمواجهة لطردنا من الضفة الشرقية ولم يفكروا أبداً أن العدو أكثر طموحاً وأنه سيضرب من الخلف.

في الساعة ١٩,١٥ يوم ١٥

قام العدو بهجوم حوالي ٥٠ دبابة على الجانب الأيمن للفرقة ١٦ مشاة علاوة على قيام سرية دبابات معادية بالهجوم في مناطق اتصال اللواءين ٣ مشاة ميكانيكي، ١٦ المشاة.

في الساعة ١٩,٢٠ يوم ١٥

وصلت تعليمات إلى الفرقة ٢١ مدرعة بتأمين جانب الفرقة ١٦ المشاة بواسطة اللوء ١٤ المدرع وتم دفع اللواء فعلاً إلى الطالبة.

في الساعة ٥٠ , ٢٠ يوم ١٥

أبلغت قيادة الفرقة ١٦ مشاة عن اختراق ١٠ دبابات معادية في اتجاه الدفيزوار من الجنوب إلى الشمال. فوضعت الفرقة ٢١ مدرعة وحدات لصد الإختراق وأصدرت أوامر إلى مدفعية الميدان للعمل من مرابضها كإحتياط مضاد للدبابات ودفع وحدات مترجلة لتأمين المعابر على القناة.

في الساعة ٤٥ , ٢١ يوم ١٥

كان العدو يهاجم منطقة إتصال اللواءين ٣ المشاة الميكانيكية، ١٦ مشاة بقوة كتيبة دبابات وكتيبة أخرى تهاجم من الجنوب إلى الشمال في القطاع الخاص باللواء ١٦، وتقوم سرية دبابات بتثبيت اللواء ١١٢ مشاة. كما اخترق العدو بقوة ١٠ دبابات الفرقة اليمين وبدأ العدو في مهاجمته المركز الرئيسي لقيادة الفرقة ١٦ مشاة ومنطقة الشؤون الإدارية للفرقة، ووصلت تعليمات من قائد الجيش بضرورة تدمير العدو بكافة الوسائل المتيسرة وأنه دفع الفرقة ٢٣ مشاة ميكانيكية لإحتلال مصاطب غرب القناة لتأمينها.

ويلاحظ أنه بالرغم من أن دبابات العدو قد اخترقت في اتجاه الديفزوار من قطاع الفرقة ١٦ مشاة من الجنوب إلى الشمال، إلا أن هذه المعلومات الخطيرة لم تعرض على رئيس أركان حرب القوات المسلحة أو رئيس هيئة العمليات إلا «صباح»!!! يوم ١٦/ ١٠ ولم تعرض على القائد العام للقوات المسلحة إلا بعد عودته من مجلس الشعب بساعات، ولم تصل إلى الفرقة ٤ المدرعة من احتياط الجيش الثالث إلا الساعة الخامسة والنصف مساء يوم ١٦/ ١٠!!!! ولنا عودة لهذا الموضوع لخطورته.

وواضح أن الهجمات التي كان يقوم بها العدو على اللواء ١٦ مشاة وعلى وحدات الفرقة ٢١ مدرعة الموجودة في منطقة الفرقة ١٦ مشاة بعد فشلها في التحرك شرقاً يوم ١٤/ ١٠ كان هجوماً مخادعاً لتثبيت وإشغال هذه القوات عما يحدث في منطقة العبور الأصلية ونجاحه في العبور إلى غرب القناة... استراتيجية الإقتراب غير المباشر. فأثناء تثبيت القوات في مواقعها، تمّ الإختراق في الإتجاه الأقل مقاومة والأقل توقعاً ثم الأندفاع إلى خلف قواتنا، ولم تتمكن قياداتنا من إدراك ما يحدث إلا بعد فوات الأوان!!!.

ولكن ليس معنى نجاحهم في العبور أنهم لم يتكبدوا خسائر فادحة بل بلغت الخسائر في بعض اللواءات المدرعة أكثر من ٦٠٪ كما حدث في لواء «أمنون»، فبلغت خسائره من الدبابات ٦٠ دبابة ولم يتبق له إلا ٤٠ وكانت خسائره من الأفراد أكثر من ١٢٠ قتيل ومفقود وبلغت خسائر قادة السرايا في بعض الوحدات ثلاثة لكل سرية أي يقتل ٣ قادة سرايا على التعاقب من السرية الواحدة. ولذلك فإنه حتى صباح ١٦/ ١٠ كانت المحاولات الإسرائيلية لفتح الطرق المتجهة غرباً إلى القناة فاشلة أمام مقاومة مصرية عنيدة وشجاعة فريدة، يتمسك الجنود بالأرض مستشهدين في تضحيات سخية كما تعترف كل المصادر الاسرائيلية.

وعلاوة على المقاومة العنيدة التي لاقتها قوات العبور كانت هناك مشكلة أخرى من صنع أيديهم وهي إكتظاظ الطرق بشكل منع وصول معدات العبور في مواعيدها لعدم تنظيم المرور بواسطة البوليس الحربي، علاوة على أنه كان من المتعذر السير خارج الطرق المرصوفة إذ كان هذا يعرض العربات «للغرز» في الرمال وبذلك فشل تنفيذ البرنامج الزمني المتفائل الذي سبق وضعه... وأصبح لواء المظلات الملحق بفرقة شارون موجوداً وحده في الضفة الغربية بعد تعزيزه بعشرة دبابات عبرت على عائمات إذ لم يتم إنشاء الكوبري بعد فشل محاولات جره بواسطة الدبابات إلى الشاطىء.

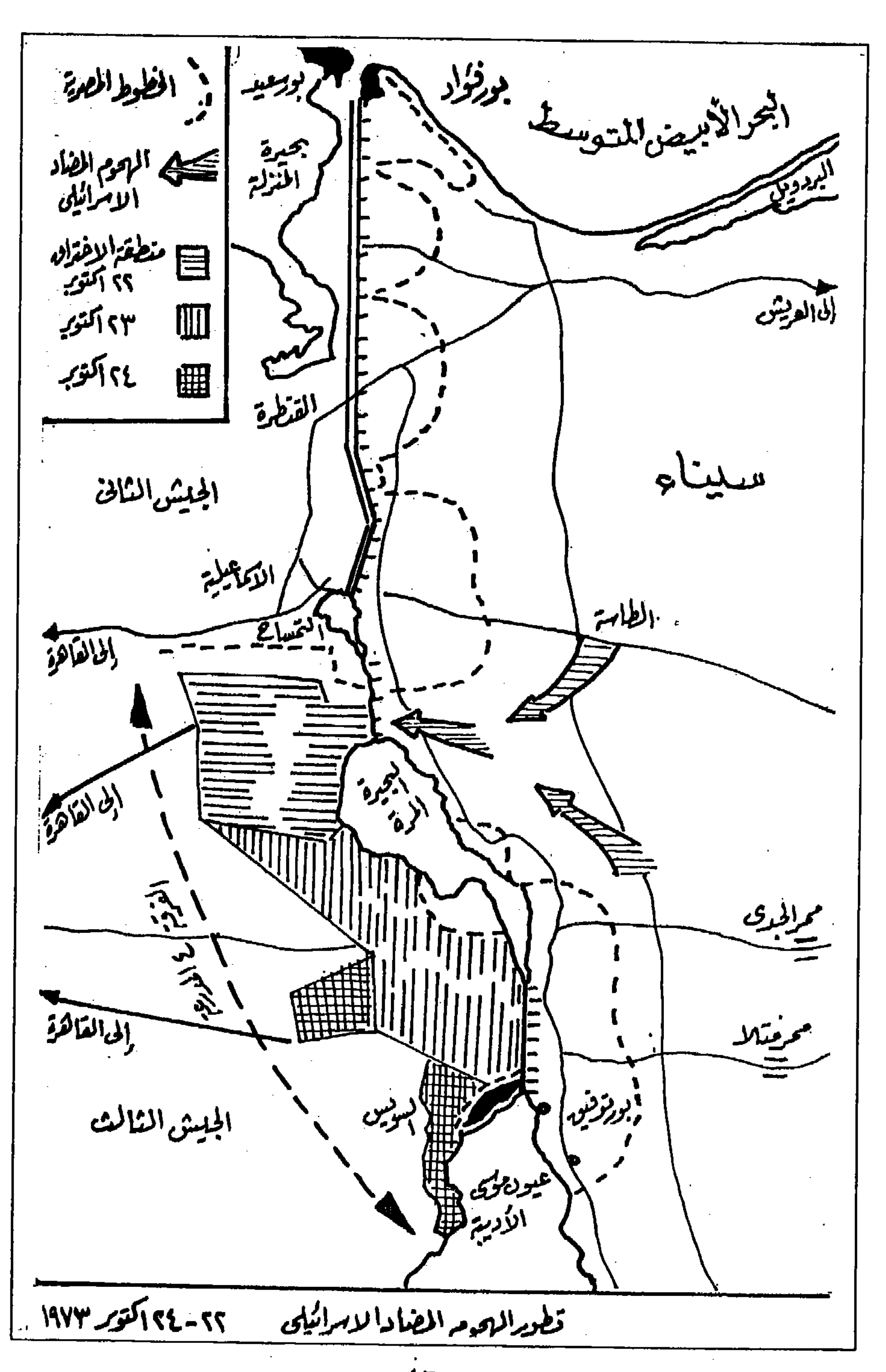
كانت التقديرات السابقة تتوقع أن يتم احتلال رأس الكوبري على الجانبين وإنشاء ٢ كوبري على القناة وتطهير وفتح الطرق الموصلة لها في موعد لا يتأخر عن صباح يوم ١٦/ ١٠، إلا أن الذي حدث فعلاً أنهم لم يتمكنوا من إنشاء رأس كوبري محدود غرب القناة مع تشتت قوات فرقة شارون بين الضفتين الشرقية والغربية وإنهاك القوات وتكبدها خسائر فادحة. ولكن التفسير الخاطىء لتحركات العدو من جانب قياداتنا وعدم إلمامهم الكامل بمعرفة عقائد العدو العسكرية وسعيه الدائم للوصول إلى الخلف هو الذي منع من استغلال الموقف لصالحنا. وهذه المعارك الطاحنة التي تمت طوال ليلة ١٥/ ١٦ والأيام التالية تعتبر انتصاراً حقيقياً للجندي المصري وشجاعته وفشلاً ذريعاً للقيادات على المستويات العليا التي لم تفسر ما يحدث تفسيراً صحيحاً، ثم التحرك السريع لمواجهتها... !!! ألم نقل سابقاً أن حرب أكتوبر هي حرب الفرص الضائعة؟!! والفرص لا تضيع من الصياد الماهر.

ولقد كان موقف القوات الإسرائيلية سيئاً بحق صباح يوم ١٦/ ١٠ للدرجة التي أحدثت إنقساماً في قيادة المنطقة الجنوبية من جدوى الإستمرار في العملية، وزادت شقة الخلاف بين بارليف وجونين من جانب وبين شارون من جانب آخر. فقد رأى الأولان أنه بعد أن فشل شارون في تأمين رأس الكوبري وإقامة الكباري وتأمين الطرق إليها فإنه من الخطورة بمكان السماح بنقل المزيد من القوات إلى الغرب، بينما كان شارون يرى أن تمكنه من تهيئة الموقف لعبور قوات إضافية من فرقته ومن فرقة أفرام آدان إلى الغرب. وقد عارض إليعازر عبور مزيد من القوات أيضاً وصدرت تعليمات جديدة بتعزيز رأس الكوبري في الغرب على أن يهاجم شارون المزرعة الصينية ويفتح آدان الطرق الموصلة إلى القناة، وإذا نجح في ذلك وتم مد الكباري عبر القناة ينطلق غرباً للعبور ثم جنوباً لتنفيذ أغراضه الأصلية. وقد علق الجنرال شارون على هذه القرارات بقوله «لم يكن المصريون وحدهم هم الذين لم يدركوا ما نقوم به من أعمال بل كان الإسرائيليون أيضاً لا يفهمون عمق العملية، فلم يكن هناك حاجة أبداً إلى انتظار إنشاء الكباري حتى تعزز قوات رأس الكوبري في الغرب بل كان يجب الإستغناء عنها بنقل القوات بالعوامات إلى الغرب ثم الإنطلاق غرباً لتحطيم الصواريخ قبل أن يفيق العدو ويدرك الموقف. . . كانت السرعة هي روح العملية».

وأمر دباباته الثلاثين في الغرب بالانطلاق لخوض حرب عصابات في الشاطىء الغربي لتدمير قواعد الصواريخ رغماً عن الأوامر السابقة.

ملخص سير العمليات للقوات المتضادة

خريطة «تطور الهجوم المضاد الإسرائيلي» في ٢٢ ـ ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٣ توضح المواقف المتضادة يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ وهو يوم صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ القاضي بإيقاف إطلاق النيران اعتباراً من الساعة السادسة بعد الظهر، ويوم ٢٣ وهو يوم صدور القرار ٣٣٩ تعزيزاً للقرار السابق اعتباراً من الساعة السابعة بعد ظهر اليوم، ويوم ٢٤/ ١٠، وهي الأوضاع التي انتهى بها القتال والذي أدى إلى المباحثات المباشرة بين مصر وإسرائيل في الكيلو ١٠١ طريق مصر السويس الساعة الواحدة والنصف صباح يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٣.



تطوير الهجوم المضاد الاسرائيلى ٢٢-٢٤ أكتوبر ١٩٧٣

الإجراءات الإسرائيلية

في ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣

بداية تنفيذ خطة العبور بالهجوم التثبيتي على يمين الجيش الثاني وفتح الطرق إلى القناة وعبور ٧ دبابات إلى الغرب من منطقة الديفزوار.

في ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣

عبور لواء مظلات إلى الشاطىء الغربي وتعزيزه بالدبابات (٣٠ دبابة) والفشل في إقامة الكباري على قناة السويس وعجز القوات اللاحقة من فرقة شارون أو فرقة آدن العبور إلى الغرب، فالبرنامج الزمني ـ بدأت الدبابات في ضرب بعض قوات الصواريخ المصرية إلى عمق ١٥ كلم على طريق حرب العصابات المدرعة بالضرب فجأة ثم الإختباء ـ أحدث خلافاً في القيادة الإسرائيلية بين رأيين، هل يؤثر عدم إنشاء الكباري في تعزيز قوات رأس الكوبري أم أن الأفضل تعزيزها بالعوامات من أجل تحقيق السرعة والحفاظ على المبادأة؟ وبالرغم من أن الجنرال إليعازر فضل التريث هو والجنرال بارليف والجنرال جونين إلا أن الجنرال شارون أطلق لدباباته العنان لضرب المواقع المصرية وكذلك قواعد الصواريخ كسباً للوقت. كانت قواتنا في الغرب عارية تقريباً وأصبحت أغراضاً سهلة للعدو.

في ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣

فرقة آدن تعزز فرقة شارون في الضفة الشرقية للحفاظ على الممر إلى القناة وتوسيعه ولتثبت قوات الجيش الثاني وجذب نظرها بعيداً عما يحدث في الجنوب. وفي المساء نجحت القوات الإسرائيلية في إقامة الكباري وتم تعزيز لواء المظلات في الضفة الغربية بوحدات مدرعة من فرقة شارون.

ليلة ١٧ ـ ١٨/ ١٠/ ١٩٧٣

بدأت فرقة آدن في العبور إلى الضفة الغربية وتم نقل لواءاتها الثلاثة إلى الغرب ظهر يوم ١٨/ ١٠ وبذلك انطلق المارد من القمقم واختلّ النظام الدفاعي المصري بأكمله، فالحجم الأكبر لقواتنا في الشرق لا تشترك معظمها في القتال والعدو يبني قوته في الغرب تمهيداً لإستغلال النجاح.

ليلة ١٨ ـ ١٩/ ١٠/ ١٩٧٣

عبرت فرقة ماجن أيضاً لكي تتقدم خلف وإلى يمين فرقة آدن في اتجاه الجنوب، ليقوم آدن باحتلال ميناء الأدبية. وأصبح للعدو الآن ٣ فرق مدرعة في الضفة الغربية مطبقاً مبدأ الحشد، جاهزة للتقدم لإستغلال النجاح دون أن تتوقف الا بعد تحقيقه.

في ١٩/ ١٠/ ١٩٧٣

تقدمت فرقة آدن في مواجهة مقاومة يائسة حول منطقة ومطار فايد وإلى يمينها فرقة ماجن.

في ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣

واصلت القوات الإسرائيلية التقدم إلى جنيفة وتوقفت لتطهير الجيوب المصرية، وأخذ شارون يضغط شمالاً بقصد احتلال الإسماعيلية لقطع خطوط مواصلات الجيش الثاني ـ لا يميل العدو إلى الوقفات بل كل الفرق تريد استغلال النجاح في كل الإتجاهات.

في ٢١/ ١٠/ ١٩٧٣

تمّ تطهير الجيوب حول فايد وإعداد المطارات غرب القناة والاستمرار في تدمير قواعد الصواريخ وبذلك أنكشف الجيش الثالث أيضاً أمام القوات الجوية.

في ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣

صدر قرار مجلس الأمن ٣٣٨ الساعة الواحدة صباحاً بإيقاف النيران في المواقع الحالية للقوات خلال ١٢ ساعة ووافقت إسرائيل على القرار إلا أنها لم تلتزم به.

في ٢٣/ ١٠/ ١٩٧٣

استمرت فرقة آدن وفرقة ماجن في التقدم جنوياً ليقوم الأول باحتلال السويس ويقوم الثاني باحتلال الأدبية، ووصلت قوات آدن إلى مشارف السويس وبعض عناصرها احتلت معامل التكرير لقطع خطوط مواصلات الجيش الثالث نهائياً، واحتلت قوات ماجن الأدبية.

في ١٩٧٣/١٠/٢٤

معركة السويس على أشدها وآدن يحاول اقتحامها من الشمال والغرب بواسطة لوائين مدرعين ووصلت القوا ت إلى وسط المدينة ـ خسائر فادحة. ووصل الإسرائيليون إلى آخر ما لديهم من جهد وكانت فرصة أخرى سانحة.

في ١٩٧٣/١٠/٢٥

إسرائيل ما زالت تهاجم في الجنوب والشمال.

في ١٩٧٣/١٠/٢٦

غارات جوية كثيفة على الجيش الثالث وهجمات برية متواصلة.

يوم ١٩٧٣/١٠/٢٧

وأخيراً قبلت إسرائيل مباحثات مباشرة مع مصر حول إيقاف إطلاق النيران وإمدادات الجيش الثالث. وتم الإتفاق على أن يتقابل وفدان أحدهما مصري والآخر إسرائيلي لبحث النقطتين السابقتين. ووافقت على إرسال قول واحد من الإمدادات غير العسكرية إلى الجيش الثالث تحت إشراف الأمم المتحدة والصليب الأحمر.

الإجراءات المصرية

في ١٩٧٣/١٠/١٥

دفاع مستميت وإيقاع أكبر خسائر في العدو من أرواح ومعدات مع عدم إدراك خطة العدو للوصول إلى خلف مواقعنا.

في ١٩٧٣/١٠/١٦

لم تصل المعلومات عن اختراق العدو إلا في الصباح!!! ولم ينجح أحد في القيادة العامة في تفسير الغرض من الإختراق حتى بعد ظهر اليوم ـ تم رفع درجة إستعداد اللواء ٢٣ مدرع الموجود بالقاهرة وصدر إليه أمر إنذارياً بالإستعداد للتحرك إلى قطاع الجيش الثاني ـ وصلت معلومات بضرب بعض قواعد الصواريخ ـ تم تعيين اللواء عبد المنعم خليل قائد للجيش الثاني واستلم قيادته

الجديدة بعد الظهر من اللواء تيسير العقاد. خلاف في القيادة العامة المصرية عن الطريقة التي تهاجم بها الثغرة: هل يتم مهاجمتها بالقوات الموجودة في الشرق بواسطة الفرقة ٢١ باتجاه الجنوب واللواء ١٥ مدرع في الجيش الثالث في اتجاه الشمال مع تثبيت القوة الإسرائيلية التي نجحت في العبور، وذلك لإغلاق الممر الذي فتحته القوات الإسرائيلية إلى القناة أم يتم سحب بعض المدرعات من قطاع الجيش الثالث إلى الغرب ثم الهجوم المضاد صباح اليوم التالي باتجاه شمال شرق بقوة لوائين مدرعين، وتقوم الفرقة ٢١ مدرعة بتوجيه ضربة من مواقعها شرق القناة في اتجاه جنوبي وكذلك الفرقة ١١٦ مشاة بتوجيه ضربة ثانوية من الغرب إلى الشرق.

وتغلب الرأي الأول وهو رأي القائد العام على الرأي الثاني وهو رأي رئيس أركان حرب القوات المسلحة، ولخطورة هذا الخلاف على سير المعركة ستتعرض لمناقشته في الصفحات التالية.

في ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣

تنفيذاً لقرار القائد العام قام اللواء ٢٥ مدرع من قطاع الجيش الثالث وكذلك الفرقة ٢١ مدرعة من قطاع الجيش الثاني، بمحاولة الإطباق على القوات الإسرائيلية ولكن لم تنجح العملية لأن حجم قواتنا كان أصغر من حجم القوات التي تم حشدها بواسطة العدو ـ كانت إجراءاتنا أبطأ كثيراً مما يقتضيه الموقف وفرصة القضاء على العدو تتضاءل ـ يلاحظ أنه بعد ٤٨ ساعة من عبور العدو لم تتخذ مقاومته شكلاً إيجابياً.

ليلة ١٧ ـ ١٨/ ١٠/ ١٩٧٣

في ظل انتقال المبادأة نهائياً إلى العدو كانت إجراءاتنا لا تتناسب مع الموقف إذ كان طابعها العجلة ينقصها الحشد وتفتقر إلى استراتيجية واضحة لمواجهة الاستراتيجية الخطيرة للعدو، فقد دفع اللواء ٢٣ المدرع من القاهرة في اتجاه الديفزوار ولكن كان العدو قد استعاد حرية حركته الجوية لتدمير قواعد الصواريخ، وكذلك كان للعدو قوات كبيرة في رأس الكوبري ولم يتمكن اللواء من الوصول إلى غرضه، كما تقدم اللواء ١٥٠ مظلات في جنوب ترعة الإسماعيلية

في اتجاه المعابر الإسرائيلية... ضربات ضعيفة صغيرة ضد حشود قوية متنامية.

ليلة ١٨ ـ ١٩/ ١٠/ ١٩٧٣

المدفعية تشتبك مع قوات العدو ويحاول اللواء ١٥٠ مظلات التصدي لفرقة شارون، وفي المساء وبعد فوات الأوان اتجه القائد العام ومساعدوه لنقل ثقل العمليات إلى الضفة الغربية، وهو رأي الشاذلي الذي رفضوه منذ ثلاثة أيام. فتقرر سحب اللواء ١٥ مدرع من الجيش الثاني إلى غرب القناة دعماً للواء المظلات. وتقررسحب وحدات الفرقة ١٤ المدرعة الى الغرب ووضعها تحت القيادة المباشرة للقيادة العامة وتكليفها بستر طرق الاقتراب إلى القاهرة بالانتشار من الدفيزوار إلى السويس، أي في الوقت الذي يحشد فيه العدو قواته نصرّ نحن على تفتيتها بالإنتشار. ويلاحظ أنه حتى الآن لم تواجه قوات العدو لا باستراتيجية واضحة ولا بحشود قادرة. وفي يوم ١٨/ ١٠ تولى الفريق سعد الشاذلي قيادة الجيش الثاني في وجود اللواء عبد المنعم خليل القائد الرسمي للجيش الذي اكتفى بالمشاهدة دون المشاركة.

في ١٩/ ١٠/ ١٩٧٣

إنفرد أحمد اسماعيل بالرئيس السادات بعد اجتماع تم في القيادة وقال له «إنه يتحدث الآن للتاريخ وكوطني. فإذا وجد الرئيس طريقاً مفتوحاً لإيقاف النيران بشروط معقولة فإنه يؤيد القرار» وفي نفس اليوم أبلغ الرئيس السفير السوفييتي بقبولنا إيقاف النيران.

في ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣

الشاذلي يغادر موقع الجيش الثاني إلى المركز ١٠ بالقاهرة ليعرض على رئاسته سحب ٤ لواءات مدرعة من الشرق لمواجهة العدو في الغرب. وفي مؤتمر المساء الذي حضره الرئيس السادات رُفض اقتراحه. وسوف نناقش ذلك في الصفحات التالية.

في ٢١/ ١٠/ ١٩٧٣

قرر السادات طلب إيقاف النيران في ضوء تطورات الموقف العسكري لأن العدو

أصبح في الموقف الاستراتيجي الحاسم وخلف قواتنا.

في ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣

صدرت الأوامر الساعة الخامسة والثلث إلى الوحدات بإيقاف إطلاق النيران، و أطلق صاروخان سكود في اتجاه منطقة العبور في الديفزوار.

في ٢٣/ ١٠/ ١٩٧٣

قدمنا شكوى لمجلس الأمن.

في ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٣

الفرقة ١٩ المشاة تخوض معركة قاسية في السويس ومعها المقاومة الشعبية والأطفال والنساء كلهم يشكلون حائطاً بشرياً لمنع سقوط المدينة وصدر قرار مجلس الأمن ٣٣٩ يؤكد على قرار رقم ٣٣٨.

في ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٣

صدر قرار ٣٤٠ بإنشاء قوة الطوارىء الدولية وزيادة عدد المراقبين والعودة إلى خطوط ٢٢/ ١٠ التي لا يمكن لأحد أن يحددها.

في ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٣

الإتصال مع واشنطن للضغط على إسرائيل للسماح بمرور مواد طبية إلى الجيش الثالث.

يوم ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٣

حددت مصر الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٢٧/ ١٠ موعداً لمقابلة الوفدين لإجراء مباحثات مباشرة في الكيلو ١٠١ طريق مصر السويس، وأعدت الخيام اللازمة، إلا أن إسرائيل ماطلت لكسب مزيد من المواقع وأجلت الموعد ليكون الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم ٢٨ في نفس المكان المتفق عليه.

وكان الجمسي رئيس هيئة العمليات هو رئيس أول وفد مصري يجري مفاوضات مباشرة مع إسرائيل داخل المنطقة التي احتلتها غرب قناة السويس، أي في إفريقيا على قولهم.

وانتهت المعارك إلى موقف يعبر عنه موشيه دايان بقوله «حضر نائب سيلاسفو كبير المراقبين الدوليين لمقابلتي في القدس وأخبرني بأنه تلقى برقية من القاهرة تقول إن رد المصريين على شروطنا الثلاثة لقبول قرار إيقاف إطلاق النيران بأنهم موافقون... موافقون... موافقون. وسألته عما إذا كان المصريون كرروها ثلاثة مرات فأجابني بل أربعة!!!».

فليس صحيحاً أو ليس في صالح مصر أو جيشها أيضاً أن يسمى الجمسي ما حدث «قصة الثغرة» وهي التي نقلته أحداثها في فجر أحد الأيام السوداء في تاريخ مصر من موقعه تحت الأرض في المركز ١٠ إلى أحدى الخيام في الكيلو ١٠١ طريق السويس - القاهرة ليجري هو وحفنة من الضباط أول محادثات مباشرة مع إسرائيل...!!!

إنها ليست قصة ولكنها مأساة...!!!

تقييم الإدارة المصرية للمعركة

لعلنا نكون قد لمسنا الفجوة الكبيرة في التصور الاستراتيجي لمعارك الثغرة بين القيادتين المصرية والإسرائيلية، ولعلنا نكون قد لمسنا أيضاً الفجوة الكبيرة بين التضحيات الضخمة التي بذلها ضباطنا وجنودنا في الوحدات وبين عجز القيادة عن إستثمار ذلك في تحقيق النتائج التي تتناسب مع هذه التضحيات... لم يكن هناك أي تصور استراتيجي لدى قياداتنا عند بداية العمليات للتطور المحتمل لسير القتال، ولو كان هذا التصور موجوداً لاتخذت الإحتياطات الكاملة التي تتفق وهذه التوقعات. ويبدو أن التخطيط المصري قد استنفذ حدوده وتركز خياله وتصوره على مجرد عبور قناة السويس ثم التوقف في انتظار ما سوف يفعله العدو!!! والصراع صراع إرادات يدور بين أفعال وردود أفعال، فأن تقوم بفعل ما عليك هو أن تجري حساباتك لمواجهة رد الفعل المقابل... فليس كافياً أن تخطو الخطوة الأولى أو توجه الضربة الأولى بل علينا أن نتخيل الخطوة الثانية التي سيتخذها العدو على شكل ضربة ثانية... غرضها؟ إتجاهها؟ حجمها؟ ثقلها؟ ثم نتائجها المحتملة..؟ ولكن من الأفضل استراتيجياً ألاتترك الفرصة للعدو ليقوم بالخطوة الثانية بل علينا أن نتبع الخطوة الأولى بخطوة ثانية وثالثة... أما ترك الأمور هكذا تبعاً للظروف ووفق ما يراه العدو فإنه يخرج عن حدود

الإدارة الصحيحة للمعارك. . . ولذلك فإن كفاءة القيادة العسكرية هي من أهم العوامل التي تحدد مصير الأمم.

اتسمت معركة العبور من الشرق إلى الغرب (أبيري ـ ليف) بخفة الحركة والسرعة وتطبيق لمبدأ الحشد وتجسيد لمبدأ العمل الهجومي أو النزعة الهجومية، وفي نفس الوقت إتسمت إجراءاتنا لمواجهة ذلك بعدم المعرفة وبطيء الحركة والتردد وإصرارنا على التمسك بتفتيت قواتنا وعدم القدرة على إعادة تجميع القوات أثناء المعارك. وكان الخطأ الأكبر في تصرفاتنا أنناسلمنا المبادأة طوعاً وإختياراً للعدو الذي نعرف قدرته على خوض المعارك المتحركة، وتركنا له الفرصة ليعود إلى نفسه على حد قول أليعازر لجولدا مائير «لقد عادوا كما كانوا وعدنا كما كنا». . . تركنا للعدو الفرصة ليسيطر على الموقف من جديد ويعد لهجومه المضاد الكبير في الوقت الذي يريده وفي نفس المكان الذي يختاره وبالطريقة التي تناسبه، وهي الإقتراب غير المباشر Indirect Approach بتثبيت قواتنا في المواجهة، والقيام باختراق عميق للعمل وراء خطوطنا الدفاعية وتقطيع مواصلاتنا بين الجبهة وقاعدتنا الأساسية في الدلتا. وبذلك أمكنه تحويل الهزيمة المحققة التي ألحقناها به في أول الأمر إلى نصر لا يستحقه، فالمهم في إدارة الحرب أن تكون قدرتك على إطلاق الطلقة الأخيرة أكبر من قدرتك على إطلاق الطلقة الأولى، فمن يضحك أخيراً أفضل ممن يضحك أولاً.

وكان العجز واضحاً في القدرة على تحليل المعلومات تحليلاً صحيحاً واستنتاج البدائل الأكثر إحتمالاً. فالحصول على المعلومات شيء هام وتحليلها وقراءتها القراءة الصحيحة شيء أهم، فالأخبار تصب في اتجاهات مختلفة من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى ومن الجوانب. . . المهم أن تصفّى هذه الأخبار ويجري تحويلها إلى معلومات ثم بعد ذلك قراءة معناها حتى يكون هناك تخطيطاً لمواجهة رد الفعل تخطيطاً واقعياً متزناً، ولكن هذا لم يحدث. فالبرغم من أن عقيدة العدو هي إتباعه لاستراتيجية الاقتراب غير المباشر إلا أن القيادات عجزت عن قراءة المعلومات الواردة إليها قراءة صحيحة، فقبل يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣ أخذت قنوات المخابرات تعززها قوات الصاعقة التي كانت تعمل خلف العدو، بإرسال معلومات عن توقع هجوم قريب من جانب العدو وعن تحرك معدات العبور إلى الغرب، إلا أن القيادة العامة وقيادة الجيوش لم تقرأ هذه المعلومات القراءة الصحيحة واكتفت بتلقي المعلومات وإرسالها إلى القيادات

الأصغر. . فقد وصلت معلومات من قيادة الجيش الثاني إلى الشكيلات الساعة السادسة تقريباً بعد ظهر يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣ بأن العدو الإسرائيلي سوف يقوم بهجوم مدرع الليلة على رؤوس الكباري وعلى الأجناب دون أن تحاول إعطاء أي توقعات لشكل الهجوم المنتظر لنفسها أو تشكيلاتها، واكتفت بإعطاء أوامر تقليدية لمواجهة الهجوم المنتظر باستخدام الوسائل المضادة للدبابات لتدميره، وهذا أمر طبيعي سوف تقوم به الوحدات عند ظهور دبابات معادية أمامه دون انتظار تعليمات قائد الجيش.

وقد أبلغت قيادة الفرقة ١٦ مشاة عن اختراق ١٠ دبابات معادية في اتجاه الديفزوارمن الجنوب إلى الشمال الساعة التاسعة إلا عشر دقائق يوم ١٥/ ١٠ ولم تطلع عليها القيادة العامة للقوات المسلحة إلا في «صباح» يوم ١٦/ ١٠ ولم تصل إلى الفرقة ٤ المدرعة من احتياطي الجيش الثالث إلا الساعة الخامسة والنصف بعد ظهر يوم ١٦/ ١٠ . ويصف سعد الشاذلي رد فعل وصول هذه المعلومات إلى القيادة العامة في ص ٢٥١ في مذكراته قائلاً «وصلتنا المعلومات الأولى عن إختراق العدو صباح يوم ١٦/ ١٠ ـ ويلاحظ هنا أنه لم يحدد الساعة ـ كانت المعلومات مقتضبة ولا تثير أي إزعاج فقد كان البلاغ عن نجاح جماعات صغيرة للعدو من العبور إلى الضفة الغربية، وأن الجيش يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء عليها. وعلى الرغم من هذه المعلومات المطمئنة ـ!!! ـ فقد رفعت درجة استعداد اللواء ٢٣ مدرع الموجود في القاهرة وأصدر إليه أمراً إنذارياً بأن يستعد للتحرك إلى الجبهة في قطاع الجيش الثاني».(بعد أن اتفق مع الشاذلي في وصول معلومات الاختراق ـ صباح ـ يوم ١٦/ ١٠).

أما الجمسي فيقول الأتي في ص ٤٦٥ من مذكراته «كان البلاغ مزعجاً لنا ـ!!!ـ واتصلت باللواء تيسير العقاد وكان تقديره أن العدد الصغيرمن الدبابا ت المعادية قد تسرب إلى الغرب تحت ضغط القتال الدائر في شرق القناة على الجانب الأيمن للجيش وأنه سيتم القضاء على هذه الدبابات بسرعة، وحينما عاد الفريق أول أحمد اسماعيل من مجلس الشعب وجد الموقف أمامه، ووافق على رفع درجة استعداد اللواء ٢٣ المدرع، وقرر تعيين اللواء عبد المنعم خليل قائداً للجيش الثاني، فاستدعيته للتلقين الذي تضمن أن العدو تمكن من عمل اختراقه من مواقع قوات الجانب الأيمن للجيش وتسربت بعض الدبابات ليلة ١٥/ ١٦ أكتوبر في حدود ٧ دبابات ـ!!!ـ أو اكثر غرب

القناة وأن الموقف يعتبر خطيراً في هذه المنطقة».

ويلاحظ هنا أن الجمسي ما زال متمسكاً بأن للعدو ٧ دبابات فقط وهو يلقن قائد الجيش حتى بعد مرور ١٢ ساعة من الإختراق. فهكذا وصلته المعلومات ولا يتخيل أن الأحداث يمكن أن تتغيرا!! مما جعل اللواء عبد النعم خليل يقول في مذكراته «لم تكن القيادة العامة للقوات المسلحة في الصورة الصحيحة للموقف فالتقدير الذي قدروا به قوات العدو في الديفزوار غير حقيقي» (وينسب عبد المنعم خليل الخطأ في التلقين إلى سعد الشاذلي ومساعد رئيس هيئة العمليات، علماً بأن الذي قام بتلقينه هو رئيس هيئة العمليات نفسه، ولعل وجود الشاذلي خارج البلاد وإنتقال مساعد رئيس هيئة العمليات إلى الخدمة المدنية هو الذي جعل قائد الجيش يبعد الإتهام عن المشير الجمسي). ثم ـ وبعد أن يقول في مذكراته وهو متأهب لإستلام قيادته الجديدة «إن الله دائماً يحب القوي الأمين وإنني أحيي رجالي جميعاً ومن شارك في إعداد القوى ورباط الخيل حتى تمكنت القوات المسلحة المصرية من إحداث الذعر والرهبة في نفوس العدو الاسرائيلي!!!» ـ أكد على إتصاله فور وصوله بالقادة «بالتلفون وتبين له أن القيادة والسيطرة مفقودة في منطقة ثغرة الديفزوار غرباً وكذلك في القطاع الغربي كله جنوب الإسماعيلية حتى فايد وفي العمق حتى طريق الإسماعيلية أبو سلطان القصاصين».

وهذه انطباعات كل من رئيس أركان حرب القوات المسلحة

ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة

وقائد الجيش الثاني الميداني

فماذا عن انطباعات حافظ اسماعيل مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي؟ يقول في ص ٣٢٢ في كتابه «كان فشل عملية تطوير الهجوم يوم ١٤/ ١٠ إشارة لبدء الهجوم الإسرائيلي المضاد اعتباراً من ١٥/ ١٠. وفي حقيقة الأمر فمنذ ١٢/ ١٠ كان تقدير المخابرات الحربية المصرية أن القيادة الإسرائيلية تعد للقيام بهجوم خلال ٢٤ـ٤٨ ساعة التالية، ففي غرب سيناء كانت ٣ فرق مدرعة على أهبة الإستعداد وفضلاً عن ذلك كانت عناصر من فرقتين مختلطة يتجمع وسط سيناء من ١٣ـ١٥/ ١٠ وكانت فصائل الصاعقة المصرية العاملة في عمق المواقع الإسرائيلية تبعث بمعلومات حول تحرك معدات العبور للموانع المائية غرباً في اتجاه الاسماعيلية، وكان ذلك إيذاناً باحتمال قيام

العدو بعملية عبور قناة السويس إلى الضفة الغربية. وكانت منطقة الديفزوار حسب تقدير القيادة العامة واستناداً إلى خبرة التاريخ هي أفضل مناطق العبور في الجبهة وكانت خطط التصدي لعبور إسرائيل عندها قد أعدت وتم تدريب القوات عليها ولكن هذا الإحتمال تواري مع نجاح العبور. لقد أبلغت أنباء التسلل الإسرائيلي إلى الفريق أول أحمد اسماعيل أثناء إلقاء الرئيس السادات خطابه في مجلس الشعب ونظراً لصغر حجم الدبابات الإسرائيلية كان التقدير أنها لا تتجاوز الإغارة».

والأمر لا يحتاج إلى تعليق ولعلنا نكون قد لاحظنا:

- التأخير في التعامل مع المعلومات المرسلة من أسفل إلى أعلى.
- عدم القدرة على الإستفادة من المعلومات التي ترسلها المستويات الأصغر إلى المستويات الأكبر، والفشل في الربط بين المعلومات وتحليلها للوصول إلى الصورة الحقيقية لنيات العدو وتحركاته.
- عدم حساب الفرق بين وقت إرسال المعلومات من الجهة المرسلة ووقت التعامل معها من الجهة المرسل إليها المعلومات.
- عدم معرفة العقيدة العسكرية للعدو معرفة حقيقية على كافة المستويات.
- التضارب الكامل في رد فعل المعلومات التي وصلت عن الإختراق في هيئة القيادة العليا بينما يصفها رئيس الأركان بأنها مطمئنة، يصفها رئيس العمليات بأنها مزعجة وينتهي الكل بأن الإختراق مجرد غارة من الغارات التي اعتاد العدو على القيام بها.

هذا الفشل في التعامل مع المعلومات أمر خطير للغاية لا بد من معالجته وهو يذكرنا بالرسائل الثلاثة الغربية في بداية حرب ١٩٦٧ والتي يعرفها الجميع دون التوقف لمعالجتها وهذه الرسائل هي:

١ـ الهجوم على أم بسيس

يجمع المعلقون على أن حرب ١٩٦٧ بدأت بالضربة الجوية المركزة ضد المطارات المصرية في الساعة الثانية وخمسة وأربعون دقيقة صباح ٥/٦/١٩٦٧، والواقع أن هذا غير صحيح فقد حدث هجوم بري إسرائيلي من الساعة السابعة والربع من صباح نفس

اليوم على المحور الأوسط في سيناء احتلت به إسرائيل موقعاً متقدماً داخل الحدود المصرية كانت تدافع عنه سرية مشاة مدعمة في منطقة أم بسيس الأمامية. أي أن هذا الهجوم البري قامت به إسرائيل قبل الهجوم الجوي بسبعين دقيقة، ومن المرجح أن الهجوم تم كاختبار أخير لجس نبض رد الفعل المصري ولكن لم يهتم أحد بهذا الذي حدث، وقد ذكر شاهد عيان مصري في التحقيقات التي تمت عقب النكسة أن نقطة المراقبة التي يعمل فيها قد أبلغت في ٤/ ٥/ ١٩٦٧ بمشاهدتها لنشاطات وتحركات غير طبيعية للعدو في اتجاه العوجة مصحوبة بأصوات جنازير وآليات، وأنه أرسل هذه المعلومات إلى رئاسته المباشرة وإلى قيادة الجبهة. وقد تبين في التحقيق أن هذه المعلومات عرضت على قيادة سيناء بعد ظهر ٥/ ٦/ ١٩٦٧ وقد فقدنا فرصة ثمينة للغاية وهي فرصة الساعة ونصف التي مرت بين وضوح نية إسرائيل العدوانة وبين الهجوم الجوي، إذ كان من الممكن أن توجه قواتنا الجوية ضربة اجهاضية للعدو أو أن تقوم على الأقل بالاستعداد لتفادي الضربة المعادية. ولكن حالة الإسترخاء العميقة والأمن الكاذب الذي كانت تحس به القيادات جعلها لا تقدر خطورة الإجراء وضاعت ـ كما كتبت وقتئذ ـ «فرصة أخرى إلى جانب عشرات الفرص التي ضاعت».

٢ـ إشارة وحدات إستطلاع الجبهة

أبلغت وحدات إستطلاعنا الأمامية أن العدو دفع قواته لاحتلال الخط بيرين ـ العوجة وأنه يدعمها بقوات إضافية. وأنه اعتباراً من يوم ٣/ ٦ شعرت كافة وحداتنا الأمامية بأن العدو يعد لمعركة هجومية، وتم إرسال آخر إشارة بالموقف الساعة ٧ صباح ٥/ ٦ أي قبل هجوم العدو بساعتين إلا ثلث، إلا أنها لم تصل إلى هيئة عمليات القوات المسلحة إلا في العاشرة إلا ثلث.

وكانت هذه المعلومات قد عززت أيضاً في منطقة رفح ولكن لم تعط هذه المعلومات «الإهتمام الذي تستحقه كما لوحظ طول الوقت الذي استغرقته هذه المعلومات حتى وصلت إلى القيادات الخلفية، وأنه لم يتم التعامل معها في الوقت المناسب».

٣ـ إشارة عجلون

ظهرت الطائرات المغيرة بمجرد قيامها من قواعدها متجهة إلى أهدافها في مصر على شاشات رادارات الجبهة الأردنية، وأسرعت قيادة القوات الأردنية التي كان يرأسها

الشهيد عبد المنعم رياض بإبلاغ المعلومات لاسلكياً إلى كل من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية وإلى قيادة القوات الجوية، وقد كان من الممكن أن تكون هذه البرقية نقطة تحول لصالحنا لو أنها وصلت في الوقت المناسب، وأمكن الإستفادة من المعلومات التي تحملها. ولكن القدر من ناحية والإهمال من ناحية أخرى والثقة الزائدة من عدم قيام الحرب، حالت دون الإستفادة من تلك المعلومات الغالية وظهر أن السبب كان تغيير الشفرة في الدقائق الأولى من ليلة ٥/٦ يونيو، ولم يتمكن من إستقبل الرسالة في القاهرة من فك رموزها حيث أنه استخدم مفتاح الشفرة السابقة فاستعصى عليه حلها. وقد ظهر أيضاً أن مركز عمليات القيادة العامة كان مغلقاً بالرغم من رفع درجة الإستعداد اعتباراً من ١٥/ ٥/ ١٩٦٧ وقد تم التحقيق في رسالة «عجلون» وكالعادة أوقعوا المسؤولية على إحدى «السمكات الصغيرة» وتركوا الأسماك الكبيرة» دون مساءلة.

لو أن نظام التعامل مع المعلومات نتيجة لما حدث في الحروب السابقة عولج وتم تصحيحه ما وقعنا في الأخطاء نفسها. . . العدو يكرر نفسه دائماً ولا نأخذ الدرس ونظل على جهل بما يفعل حتى فوات الآوان. . . والمعلومات أمامنا دون أن نتمكن من قراءتها بطريقة صحيحة. . . لماذا يحدث ذلك؟ لأننا نتستر على عيوبنا ولا نقف أمامها ونحللها لنعالجها. . . إننا نبالغ في إيجابياتنا ونضخم فيها ونكررها حتى نصدقها وتغطي على العيوب التي تنخر في العظام.

وهذا لا يجوز.

وبعد هذا الإستطراد الواجب نعود إلى ما كان يحدث يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ في مقر الجيش الثاني بعد وصول قائده الجديد اللواء عبد المنعم خليل. فلم تكن الصورة واضحة أمام الرجل تماماً فيما عدا أن اختراقاً حدث على يمين جيشه وأخذ يتصل «بالتلفون» مع القادة ليبلغهم بوصوله وليقف منهم على حقيقة الأوضاع. . . حتى الفرقة ١٦ المشاة التي كان قائدها قد أخلي إلى الخلف بعدإصابته وتولى القيادة قائد جديد والتي كان العدو يضغط بشدة على جناحها الأيمن، اكتفى بالإتصال التليفوني بالقائد «وتمنيت له التوفيق وكان صوته فيه ثقة وإطمئنان وهذا ما نريده لأي قائد!!!» . يعني كانت كل القيادات العليا تدير المعركة المتحركة المتطورة بالتليفون. . . القائد العام ورئيس الأركان في القاهرة وقائد الجيش في الإسماعيلية. . . كلهم يديرون بالتليفون

معركة خطيرة متغيرة يحيط المعلومات عن العدو ونواياه فيه ستائر كثيفة من الغموض. . . كان من الواجب على قائد الجيش أن يعقد مؤتمراً لقادته في نفس ليلة وصوله ليعرف الصورة الكاملة للموقف على جبهته، كان من الواجب على قائد الجيش أن يبادر بزيارة رئاسة الفرقة ١٦ المشاة وربما رئاسات الفرق الأخرى ليقف بنفسه على الموقف ويحتك بجنوده في مواقعها كما يفعل القادة الاسرائيليون. . . كان الواجب يحتم عليه أن يندفع إلى موقع الثغرة بنفسه لكي يقف على حقيقة الأوضاع ويزنها بميزان واقعي ليس فيه مبالغة طالما تضاربت البلاغات وطالما ظلت الصورة غامضة مبهمة. . . أما أن يكتفي الجميع بالتواجد في الخلف وتقدير الأمور بناء على معلومات غير دقيقة فهذا خطأ لا بد من تلافيه في المستقبل، ففي الوقت الذي كان قادتنا يتولون القيادة من رئاساتهم تحت الأرض كان قادة العدو فوق سطح الأرض لقيادة وحداتهم. . . وزير الدفاع نفسه يتحرك إلى الجبهة ويتنقل بين القيادة الجنوبية وبين قادة الفرق بل يذهب بنفسه إلى منطقة العبور، ورئيس الأركان الجنرال إليعازر «دادو» يتنقل إلى القيادة الجنوبية بل يجتمع وزير الدفاع وإلعازر وقادة الفرق على رمال سيناء في العراء لعقد مجلس حرب، الجنرال أريل شارون يعبر مع الموجة الأولى لوحداته إلى الغرب ويترك قيادة وحداته شرق القناة إلى قائده الثاني، وحينما يرى الفرصة سانحة أمامه يندفع بدباباته الثلاثين إلى عمق ١٥ كلم لتدمير قواعد الصورايخ المصرية، ويصاب بجرح في جبهته يسارع بربطه برباط ميدان ويعود ليستأنف القتال إلى جانب وحداته. . . شارون يفعل ذلك دون انتظار تركيب الكباري على القناة لعبور باقي القوات وخلافاً لأوامر القيادة الجنوبية التي أمرته بالاحتفاظ بمواقعه في الغرب والإنتظار.

فالفرص لا تتقدم طواعية إلى القادة في ملاجئهم تحت الأرض ولكن عليهم أن يندفعوا للبحث عنها وإن وجدوها فلا يسمحوا لها أن تفلت من أيديهم، لأن الفرصة ربما لا تتكرر، فالصياد الماهر يبحث عن فريسته فهي لن تأت إليه وإذا وجدها لا يتردد في إقتناصها لانها إن أفلتت منه فلن تعود له أبداً.

والشيء الغريب حقيقة أن العدو نفذ عملية الثغرة تلك حتى وصل إلى السويس والأدبية دون أن يكون هناك إتفاق على استراتيجية مصرية لمواجهته. فقد حدثت خلافات جوهرية على أسلوب معالجة الخطر الداهم ولم يكن هذا عيباً على الإطلاق إذ

كانت هناك خلافات في الجانب الآخر أيضاً، ولكن المهم ألا تحول هذه الخلافات من الإستماع إلى رأي القادة الآخرين لإصدار قرارات مناسبة قابلة للتنفيذ. . . لأنه من جانبنا صدرت عدة قرارات ولكنها لم تنفذ بنجاح فعليّ طول الفترة من ١٥ـ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٣ لم تنجح خطة واحدة لمواجهة العدو لأن القرارات كانت تصدر دائماً متأخرة عن الأحداث السريعة ومن ثم تكون غير مطابقة للحالة التي صدرت لعلاجها.

١ـ قرار القائد العام يوم ١٦/ ١٠ (للتنفيذ يوم ١٧/ ١٠)

بدأت القيادة العامة تشعر بخطورة تواجد قوات العدو في الضفة الغربية بعد ظهر يوم ١٦/ ١٠ أي بعد ٢٤ ساعة من بداية عملية الثغرة فأصدرت قرارها الآتي:

أ ـ تثبيت العدو أمام الفرقة ١٦ مشاة لمنعه من التقدم شمالاً.

ب ـ يقوم اللواء ١١٦ مشاة بتوجيه ضربة ثانوية من الغرب إلى الشرق.

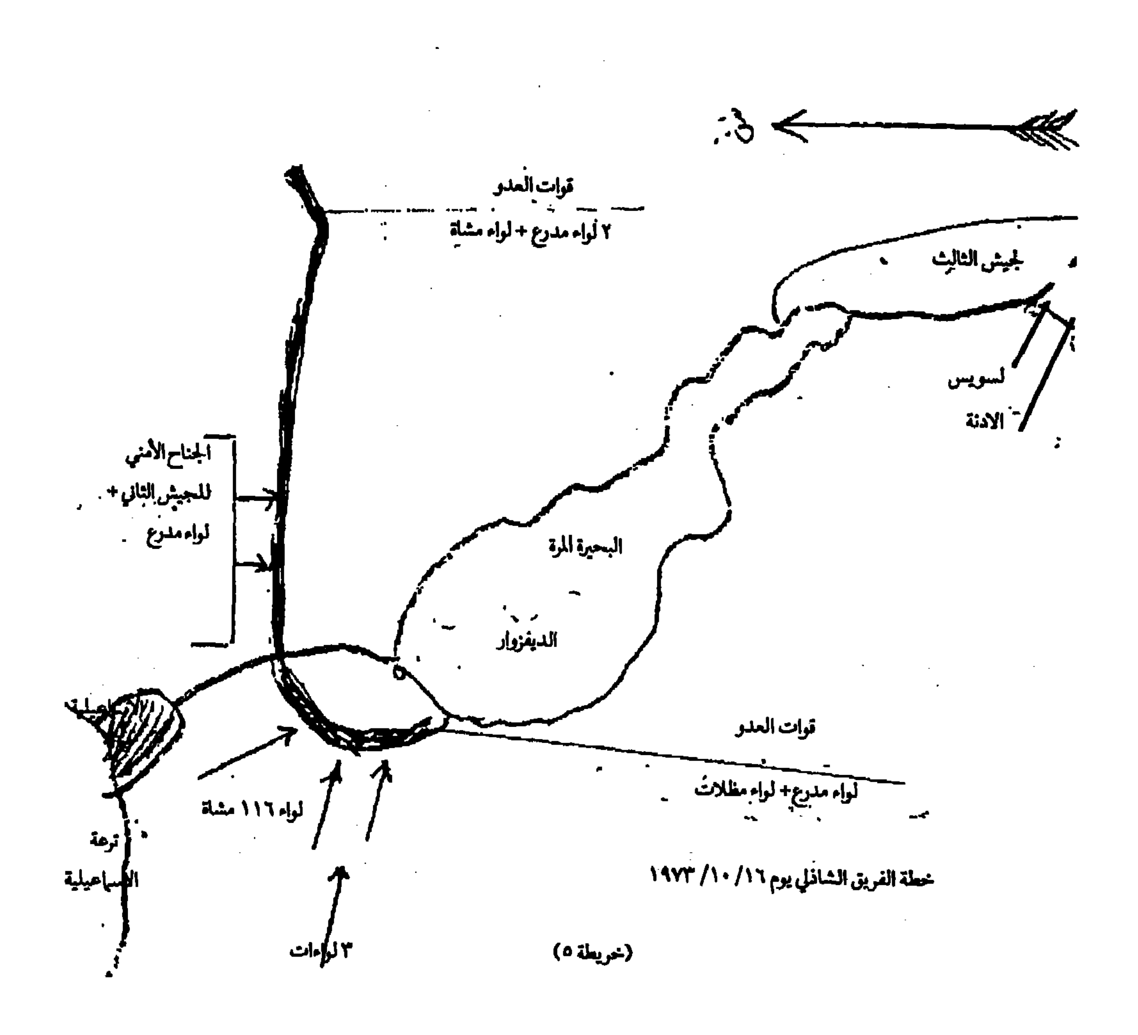
ج ـ اللواء ٢٥ مدرع من منطقة الجيش الثالث يتقدم شمالاً وبمساعدة الفرقة ٢١ مدرعة من يمين الجيش الثاني، يدحران العدو في الثغرة.

د ـ يتمركز اللواء ٢٣ مدرع مع كتيبة مظلات في منطقة طريق الاسماعيلية العقاصين.

وكما هو واضح فكان الغرض من هذه العملية تطويق العدو من شرق القناة بحركة كماشة لقطع خطوط مواصلاته غرب القناة وهي خطة رائعة لو كان في الإمكان تنفيذها.

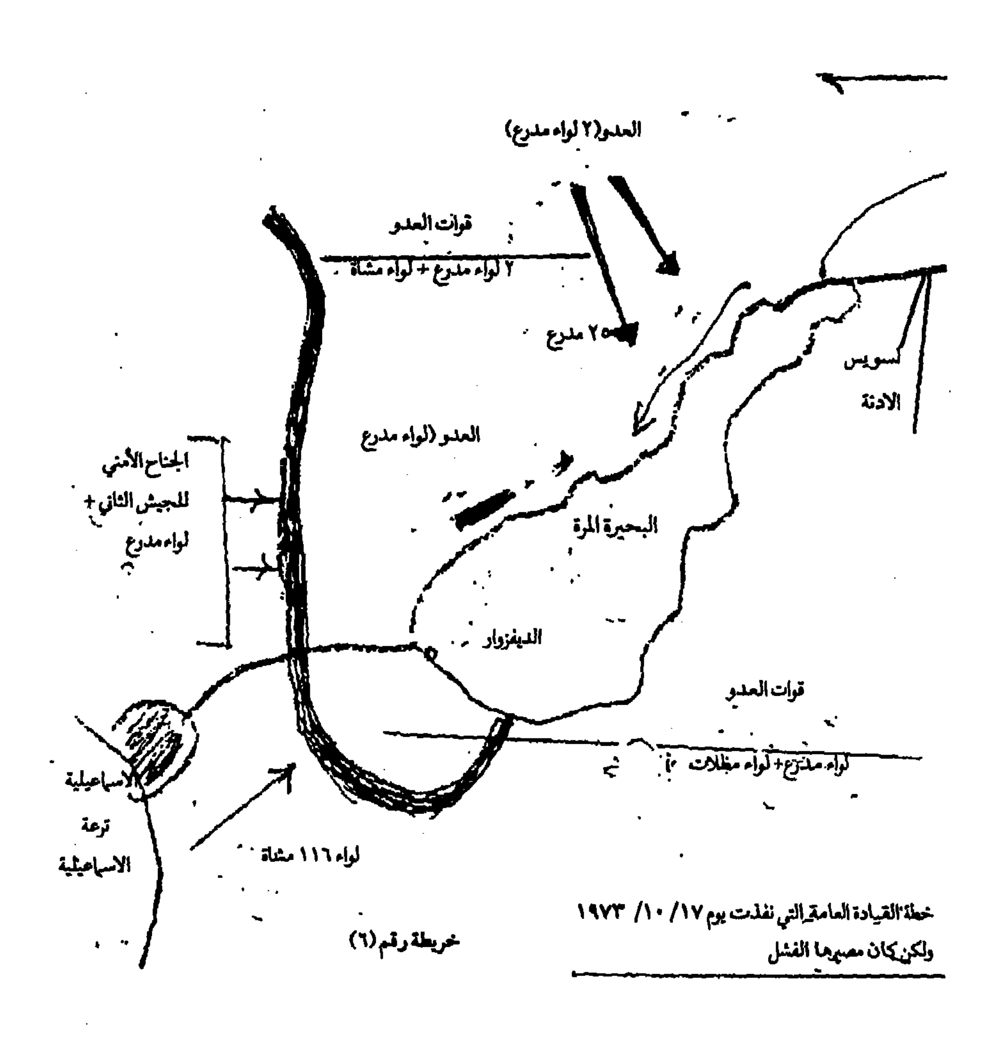
وقد استلم قائد الجيش الثاني قرار القائد العام في الساعة الثالثة وخمس وأربعون دقيقة ولم يكن قد مضى على إستلامه لقيادته الجديدة إلا وقت قصير وحز في نفسه أن أحداً لم يأخذ رأيه في إصدار مثل هذا القرار الخطير، علماً بأنه قادر على تقدير الموقف السليم بالنسبة لقواته. ورأى أن القرار يصطدم بعقبات حقيقية عند تنفيذه فكانت حالة الفرقة ٢١ مدرعة بعد فشلها في التحرك نحو الشرق يوم ١٤/ ١٠ لا تسمح بأن تقوم بمساعدة اللواء ٢٥ مدرع كما تتطلب الخطة، وكذلك فإن اللواء ١١٦ مشاة ميكانيكي كان ما زال في كمين نصبه للعدو قبل تقاطع طريق أبو سلطان ـ السويس

والوقت الباقي على تنفيذ الخطة محدود لا يسمح لوحدات اللواء باستطلاع الأرض التي ستقاتل عليها. وكانت القيادة والسيطرة منعدمة في كل المنطقة والوضع غير واضح. كما لم يكن لديه أي قوات احتياطية بالمعنى المفهوم ولم يخصص القرار أي مجهود جوي لحماية منطقة العمليات بالرغم من التفوق الجوي الكاسح للعدو. . . كان هذا الموقف يستدعي من قائد الجيش الثاني أن يعقد مؤتمراً سريعاً إما في موقع قيادته أو في مركز قيادة الفرقة ٢١ مدرعة أو في مركز قيادة اللواء ١١٦ ليتدارس الموقف مع القادة الآخرين. وهذا ما كان يأمل أن يتم معه قبل أن يتخذ القائد العام قراره الأمر الذي حز في نفسه، وبذلك يتفادى أن يفعل مع غيره ما فعلوه به، وكان عليه أيضاً وبعد أن يقف على الصورة الصحيحة مناقشة القيادة في قرارها وتوضيح إستحالة تنفيذ الخطة للأسباب التي لمسها بنفسه، ولكن بدلاً من ذلك أصدر أوامره لكل من قائد الفرقة ٢١ مدرعة وقائد اللواء ١١٦ مشاة بالتنفيذ. . . يعني كل ما فعله قائد الجيش الثاني أنه استلم القرار غير القابل للتنفيذ ثم أبلغه لتشكيلاته للتنفيذ بغض النظر عن توقعه فشل العملية وتأثير ذلك على تطور الموقف، وبغض النظر عن المعدات التي ستدمر والأرواح التي ستزهق!! وحينما قرأت مذكرات قائد الجيش الثاني والتي كُتب فيها بالحرف الواحد «أصدرت أوامري إلى العميد إبراهيم العرابي بتنفيذ قرار وزير الحربية الخاص بمعاونة اللواء ٢٥ مدرع وأنا على يقين أنه في موقف لا يسمح له بتنفيذ المهمة، ورغم هذا فإن القوات قاتلت بشرف وبسالة وصمود». . . أقول حينما قرأت ذلك لم أصدق أن هذا يمكن أن يحدث!!! فهل يجوز هذا الذي تم؟ وهل هذا يتفق والمسؤولية التي يتحملها القادة على هذا المستوى الرفيع؟



ش
قوات العدو
٢ لواء مدرع + لواء مشاة
الجيش الثالث
السويس
الادبئة
الجناح الأمني
للجيش الثاني +
لواء مدرع
البحيرة المرة
الديفرزوار
قوات العدو
لواء مدرع + لواء مظلات
لواء ١١٦ مشاة
ترعة
الاسماعيلية
٣ لواءات
خطة الفريق الشاذلي يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣

(خريطة ٥)



خطة القيادة العامة التي نفذت يوم ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣
ولكن كان مصيرها الفشل

خريطة رقم (٦)

هـ ـ عندما وصلت التعليمات إلى قائد الجيش الثالث، اتصل برئيس الأركان وأخبره بعدم استطاعة اللواء ٢٥ مدرع التحرك لأسباب فنية وأنه يتوقع كارثة لهذا اللواء لأن مأموريته انتحارية بالأوضاع السائدة. وأمره رئيس الأركان بتنفيذ القرار فانصاع للأمر.

و ـ في القيادة العامة كان هناك اتفاق كامل على توجيه ضربة قوية للعدو صباح ١٧/ ١٠، ولكن حدث خلاف بين القائد العام ورئيس الأركان، فبينما كان القائد العام يرى توجيه الضربة الرئيسية شرق القناة والضربة الثانوية غرب القناة كان رئيس الأركان يرى العكس تماماً وهذا كان يقتضي سحب الفرقة ٤ المدرعة إلى الغرب وكذا اللواء ٢٥ المدرع وتوجه الضربة الرئيسية بقوة لوائين مدرعين في غرب القناة بينما تقوم الفرقة ٢١ بتوجيه ضربة من مواقعها شرق القناة في اتجاه جنوبي. كان غرض رئيس الأركان إعادة التوازن لدفاعاتنا غرب القناة بعد أن اختل تماماً بعبور القوات المدرعة التي استخدمت في التحرك شرقاً يوم ١٤/ ١٠ وحسم الرئيس السادات الموقف أثنا تواجده في المركز ١٠ بأن أيد قرار القائد العام ثائراً على تفكير الشاذلي في سحب أي قوات من الشرق[٨].

وفشلت الخطة عند التنفيذ لأننا لم ننجح في حشد قوات مدرعة كافية لاحتواء هجوم العدو، ولذلك فإننا نوافق على خطة الشاذلي التي كانت تمكن قواتنا من حشد مدرعات تفوق مدرعات العدو بنسبة ٢ : ١ وكانت فرص نجاحها أكبر من غيرها.

وأهم ما يحتاج منا إلى تعليق بهذا الخصوص:

- انفردت القيادة العامة للقوات المسلحة بمرحلتي صناعة القرار وإصداره بدون مناقشة قادة الجيوش عن الأوضاع الحقيقية للقوات وعن أفضل الوسائل لمعالجة الموقف. اتخذت قرارها وحدها بناء على أوضاع لا تتفق مع الحقيقة.
- أدارت القيادة العامة المعركة بمركزية شديدة فحينما أراد قائد الجيش الثاني إعادة التوازن لمواقعه الدفاعية بسحب قوات مدرعة من الشرق إلى الغرب لتكوين احتياطي كان يفتقر إليه، رفضت القيادة العامة التصديق على إقتراحات قائد الجيش، بل نجد أن القائد العام بنفسه يأمر تعيين اللواء تيسير العقاد قائداً لمنطقة رأس الشاطىء في وقت إحتياج قائد الجيش الشديد له بعد توليه قيادته الجديدة.

- ولكن الأخطر في رأيي هو موقف قائد الجيش الثاني الذي ارتضى كل هذه التجاوزات دون أن يقف موقفاً صلباً منها، بل نجده في إجراء غير مسبوق يأمر بتنفيذ قرار القائد العام وهو يعلم أنه غير قابل للتنفيذ على الطبيعة، فالفرقة ٢١ مدرعة واللواء ١١٦ مشاة كان يستحيل عليهما تنفيذ المهام التي كلفت بها. وعزف قائد الجيش حتى عن مجرد ابداء رأيه، بعكس قائد الجيش الثالث الذي أبدى وجهة نظره بخصوص اللواء ٢٥ مدرع وعدم قدرته من الناحية الفنية على تنفيذ واجباته، وبعكس سعد الشاذلي الذي كان ضحية لأمانته في قول الحق والجهر بآرائه والدفاع عنها، ودفع ثمناً لذلك بقاءه في المنفى ١٥ عاماً حتى كتابة هذه السطور.

- أما إذا قارنا تصرف القادة في الجانبين فلا بد أن يصاب المرء بصدمة حقيقية للتفاوت الكبير في سلطة إصدار القرارات وأسلوب القيادة.

٢ـ قرار يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣

سبق أن ذكرنا أنه لم تكن هناك استراتيجية واضحة لمواجهة تحركات العدو وردود فعله بعد عبور قواتنا إلى الشرق، فقد تم التحرك نحو الشرق يوم ١٤/ ١٠ ثم مقاومة اختراق العدو عند الديفزوار بطريقة إرتجالية، وكنا وقتئذ نرقص على طبول العدو بعد أن تخلينا عن المبادأة له. وحتى يوم ٢٠/ ١٠/ ٧٣ يمكننا أن نجزم بأن القيادة العامة للقوات المسلحة لم يكن لديها خطة شاملة لمواجهة الموقف الخطير، وأصبح العدو يتقدم إلى أغراضه المحددة في مواجهة مقاومة شديدة وعنيدة من قواتنا تعطله أحياناً وتوقع به خسائر جسيمة أحياناً أخرى، ولكنها كانت مجرد جهود محلية لا يربطها إطار واحد يمكن أن يؤثر على المصير المحتوم، فأي استراتيجية لا بد من أن تواجهها استراتيجية مضادة.

وكان يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ من أخطر أيام القتال حتى الآن فقد كثف العدو ضغوطه في كل مكان وتضاعفت خسائرنا وازدادت مجموعات الهاربين من جحيم المعارك وتجمع عدد ضخم منهم في معسكر الجلاء. وتحت ضغط هذه الظروف رأى الشاذلي أن يعود لمقابلة الرئيس «ليطلب منه إيقاف النيران» كما يقرر عبد المنعم خليل في مذكراته الأمر الذي لم يذكر الشاذلي عنه شيئاً.

كان توزيع القوات في جبهة القناة مساء يوم ٢٠/ ١٠ كالآتي بناء على تقديرات الشاذلي

	شرق القناة		غرب القناة		إجمالي	
	لواء مشاة	لواء مدرع	لواء مشاة	لواء مدرع	لواء مشاة	لواء مدرع
العدو	٢	٤	١	٥	٣	٩
قواتنا	١٨	٨	٢	٣	٢٠	٧

واضح من الجدول أن القوات التي كانت تحت يدنا لا بأس بها من ناحية الحجم ولكن كان هناك خلل واضح في توزيعها، فكان ثقلها في الشرق بينما كان ثقل عمليات العدو وقواته في غرب القناة الأمر الذي كان يحتم إعادة التوازن في الجبهة كلها تبعاً للتطورات. فلا يعقل الإبقاء على هذا العدد الكبير في شرق القناة دون أن تعمل شيئاً، وفي نفس الوقت تفتقر العمليات الجارية في الشاطىء الغربي إلى قوات!!!

وعرض الشاذلي مساء نفس اليوم على القائد العام ضرورة سحب ٤ لواءات مدرعة من الشرق إلى غرب القناة خلال ال ٢٤ ساعة التالية للدخول في معركة ضد قوات العدو، وكان يرى أن هذا الإجراء لا يؤثر على دفاعاتنا شرق القناة. ولخطورة الموضوع طالب الشاذلي باستدعاء الرئيس إلى المركز ١٠ وتم ذلك إلا أن الرئيس اتخذ قراره «بعدم سحب أي جندي من الشرق».

وفي تقديري كان الشاذلي على حق فلقد كان من اللازم إعادة التوازن إلى الوضع المختل في كل الجبهة، ولم يكن سحب الأربعة لواءات المدرعة وربما أكثرمنها يسبب أي خطورة في الشرق في الظروف التي كانت سائدة. فالعدو يركز عملياته في غرب القناة، كما كان يدخل في تنظيم كل فرقة مشاة مصرية سواء في مرتباتها الذاتية أو التي سحبت من جبهات أخرى ٤ كتائب دبابات، كتيبة EMP، كتيبة مقذوفات مالوتكا، كتيبة مدفعية مضادة للدبابات، ٩٠ قطعة سلاح مضادة للدبابات ت ١٠، ب ١١ للقتال القريب مع الدبابات، علاوة على ٤٥٠ قطعة RPJ للقتال المتلاحم، وبذلك يصبح

لدى فرقة المشاة قوة لا يستهان بها من الأسلحة المضادة للدبابات الأمر الذي كان يسمح بتخفيف عدد اللواءات المدرعة الموجودة في الشرق دون خوف على دفاعاتنا، بل كان من الممكن استغلال مدرعاتنا المتبقية في الشرق بعد إعادة تجميعها للقيام ببعض الأعمال التعرضية المخططة حتى تجبر العدو على مواجهة موقف جديد ليس في الحسبان. فإذا كان العدو يندفع بثقله إلى الغرب فلماذا لا أضربه في الشرق؟ وإذا كان العدو يريد أن يحرك الموقف على الضفة الغربية فلماذا لا نحرك نحن الموقف على الضفة الشرقية؟ ويقول سن ـ تزو في كتابه فن الحرب «أنجح التكتيكات هي تكتيكات ثعبان شاي ـ جان إذا ضربته على رأسه يهاجمك بذيله وإذا ضربته على ذيله يهاجمك برأسه وإذا ضربته على وسطه هاجمك برأسه وذيله». كما أن الجنرال جورج باتون قائد الجيش الثالث في غزو نورماندي في الحرب العالمية الثانية حينما بلغه أن القوات الألمانية أثناء هجومها الأخير في «الأردن» أصبحت خلف قواته لم يهتم وقال «إذا كان الألمان خلفي فأنا بدوري خلفهم» (٩) ولما استدعاه الجنرال برادلي رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة وسأله متى سيتوقف بجيشه للدفاع؟ أجابه قائلاً «إنني أكبر قائد سناً في الولايات المتحدة وأكثرهم خبرة فإذا أجبرت على الدفاع فإنني سأطلب استبدالي من قيادتي بآخر وعليك أن ترسل بعض ضباطك من هيئة أركان حرب لزيارة الجبهة ليلمسوا بأنفسهم كيف يعيش النصف الآخر»(١٠).

ولست أدري تماماً هل كان سيتغير الموقف حتى لو ووفق على اقتراح الشاذلي في ظل التفكير الذي كان سائداً وفي ظل تغير الموقف بسرعة بعد أن أمسك العدو بالمبادأة؟ فدقائق الموقف وتفصيلاته غير واضحة تماماً ولكن ما يمكن أن نقطع به هو أن الخلل في توازن القوات كان قد حصل منذ البداية: فتوزيع اللواءات المدرعة بواقع لواء مدرع على كل فرقة مشاة قبل العمليات أخل بالتوازن منذ بداية العبور وكان من الواجب إعادة هذه اللواءات إلى تشكيلاتها الأصلية بعد أن ثبتنا أنفسنا في رؤوس الكباري طالما لم يكن هناك نية لإستغلال النجاح بالتقدم إلى المضايق. ثم كان من الخطأ ـ إزاء الإصرار على استمرار بقائها مع الفرقة المشاة ـ ألا تستثمر هذه اللواءات في التحرك نحو الشرق يوم ١٤/ ١٠ بدلاً من دفع ٤ لواءات مدرعة من الفرقتين المدرعتين!!! ثم كان من اللازم سحب هذه اللواءات إلى الغرب بعد فشل التحرك إلى الشرق حتى يعاد بناء احتياطي الجبهة. ثم كان من اللازم أيضاً تخفيف اللواءات المدرعة المكدسة في الشرق

دو ن عمل بعد حدوث الثغرة مباشرة.

واقتراح الشاذلي إذن يوم ٢٠/ ١٠ كان حلاً معقولاً يناسب الموقف. وعلى أي حال فلم تكن هناك خطة موضوعة لاستخدام هذه القوات سواء عند بقائها في الشرق أو سحبها إلى الغرب، فحتى قرار إيقاف إطلاق النيران كانت الأمور قد أفلتت من سيطرتنا، ووقع الجميع تحت شعور بأن مجرد النجاح في الإحتفاظ بموطىء قدم على الضفة الشرقية للقناة وقت صدور قرار إيقاف النيران المنتظر، بغض النظر عن الثقوب الكبيرة التي اعترته، فيه الكفاية.

ولكن الحسابات التي تدور على مائدة المفاوضات تتم بأساليب أخرى، لأن الحوار على هذه الموائد يعبر عن إرادات الأطراف المشاركة كما أن الإتفاقيات التي تلي ذلك تعبر بدقة عن قوة الموقعين عليها وليس عن مصالحهم.

وجهة نظري في الثغرة تصادرها مجلة أكتوبر

دار حوار على صفحات مجلة أكتوبر بين كل من الأخوين سعد الشاذلي وجمال حماد في يونيو/ حزيران ١٩٨٧، وأردت أن أشارك في الموضوعات الخطيرة التي أثارها الحوار، وأرسلت وجهة نظري إلى مجلة أكتوبر إلا أنها رفضت نشره [(١١)] إلا أن جريدة الأهالي تفضلت بنشره على صفحاتها إيماناً منها بحرية الفكر وإبداء الرأي وقد صدّرت الجريدة المقال بالتقديم التالي:

> في الحوار الذي دار على صفحات مجلة أكتوبر بين الفريق سعد الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة أثناء حرب أكتوبر المجيدة وبين الكاتب جمال حماد في أعداد يونيو الماضي، أثيرت عدة نقاط هامة وخطيرة للمرة الأولى منذ انتهاء الحرب حول عملية الثغرة في منطقة الديفرزوار حيث قامت القوات الإسرائيلية بإحداث ثغرة إختراق في خطوط قواتنا والعبور إلى غرب القناة ليلة ١٥/ ١٦ أكتوبر.
>
> وتركز الحوار حول وجهتي النظر في التعامل مع الثغرة آنذاك قبل إتساعها واستفحالها مما أدى إلى تطويق الجيش الثالث وتهديد مدينة السويس. فقد كان الفريق الشاذلي يرى أنه كان من الضروري سحب بعض الألوية المدرعة في شرق القناة إل الغرب لمواجهة التهديد

الإسرائيلي وهو اقتراح رفضته القيادتان السياسية والعسكرية وترتب على ذلك إقالته، وكشف الحوار عن إستحالة تنفيذ اقتراح الشاذلي في رأي جمال حماد.

ومع أن الأهالي لم تكن طرفاً في الحوار الهام والخطير حول واحدة من أكثر القضايا العسكرية غموضاً وهي الثغرة، إلا أن إمتناع أكتوبر عن نشر وجهة نظر كاتب في حجم ومكانة وخبرة أمين هويدي وزير الحربية الأسبق والمسؤول عن المخابرات العامة قبل الحرب والمحلل السياسي والعسكري الذي لديه ما يقوله في مثل هذه القضايا، أكد واحداً من أمراض الديمقراطية، ومن ثم يسجل العادة المصرية التقليدية وهي مصادرة الرأي الآخر والافتئات على حق الرد والإستخفاف بالقضايا الهامة والخطيرة. لذلك ننشر وجهة نظر أمين هويدي لنفتح بذلك نافذة لمعرفة حقائق هذه القضية الخطيرة التي حاولت مجلة أكتوبر إغلاقها.

نص المقال

إتفق المتحاوران على أن السادات أفترى بتهم طالما ألحقها بالفريق الشاذلي رغماً من سلامة موقفه وشجاعته في إبداء رأيه، ووجه الشاذلي لوماً مريراً إلى الصحفيين والسياسيين الذين تقاعسوا عن وضع آرائه في تلك المرحلة الحاسمة في إطارها السليم رغم عشرات الكتب ومئات المقالات التي نشرت في مصر والتي سجلت فيها إدعاءات السادات. ولنا في هذا المجال ملاحظتان:

- يعرف الجميع أن ظلماً وتشويهاً وإفتراءً حدث من الرئيس السادات ضد الشاذلي وأنه لم يكن في طاقة المظلوم أن يتحمل ضغط الظالم فكان من الطبيعي أن تتداعى التصرفات من كليهما. المظلوم يحاول أن يدافع عن نفسه والظالم يحاول أن يكرس ظلمه. وفي ظل هذه الحقائق هل يجوز أن يستمر الشاذلي هو والسيدة الفاضلة حرمه بعيدان عن الوطن يقاسيان مرارة الغربة مهما كانت الأسباب والأوضاع؟ وهل نطمع أن يفتتح الرئيس مبارك رئاسته الثانية بإصدار عفو شامل عن الرجل بماضيه وتاريخه ليصحح وضعاً لا يجوز أن يستمر؟

- أما بخصوص أن أحداً لم يدافع عن رأي الشاذلي طوال ال ١٣ سنة الماضية فهذا

قول غير دقيق، فقد كتبت في كتابي «كيسنجر وإدارة الصراع الدولي» والذي صدرت طبعته الأولى أيام السادات وطبعته الثانية أيام مبارك ما نصه في الصفحة ٣٠٢ «كان من الواجب نقل بعض من القوات المدرعة غرب القناة قبل أن يعزز العدو نفسه في الشرق وقبل أن يبني جسراً من الحجر والأتربة. ويذكر هيكل في كتابه ـ الطريق إلى رمضان ـ أن الشاذلي كان قد اقترح ذلك وإنني أوافق على هذا الإقتراح السليم الذي كان يمكن أن يعيد الأمور إلى نصابها، وكحل تبادلي كان يمكن لقواتنا المدرعة التي نقلت إلى الشرق في حالة رفض سحبها مرة أخرى إلى الغرب أن تواصل تقدمها لقطع خطوط مواصلات القوات الإسرائيلية وقفل الثغرة عليها. وقد أمر الجنرال «باتون» أثناء تقدمه نحو «الراين» في الحرب العالمية الثانية حينما اخترق الألمان خطوطه في الآردن بمواصلة التقدم نحو الراين، وقال جملته الشهيرة ـ إذا كان العدو خلفي فأنا خلف العدو ـ.

١ ـ كيف تحدث الثغرة؟ وما هو مبرر حدوثها؟

حدد الشاذلي في دقة مركز الحوار الذي كان يدور في تلك الفترة الحاسمة. أيهما كان أفضل من وجهة النظر التعبوية المصرية يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ سحب اللواءات المدرعة ٢١, ١٤، ٢٤، ٢٢ من شرق القناة للزج بها في المعركة التي كانت تجري في غير صالحنا غرب القناة في منطقة الديفزوار؟ أم بقائها في الشرق؟

وكنا نحن بدورنا نتساءل قبل ذلك: كيف سمح لهذه الثغرة أن تحدث؟ ثم في حالة حدوثها وهذا أمر ممكن، لم عجزت القيادات المختلفة عن مواجهتها وفي الحال، قبل أن ينجح العدو من بناء كوبري من الحجر والأتربة ويدفع بسبعة لواءات مدرعة إلى الغرب؟ إذ لا بد وأن قيام العدو باختراق مواجهتنا والتصدي له كان إحتمالاً وارداً دارحوله البحث قبل العمليات، وكيف نواجهه في الحوار الذي يجري دائماً مع النفس عن أفعال العدو وردود فعلنا.

والسؤال يصبح ملحاً إذا كانت تقارير المخابرات العامة التي كنت أتشرف برئاستها قبل الحرب قامت بإجراء ثلاث دراسات على جانب كبير من الخطورة أوردت من إحداها إحتمال هذا الإختراق:

● كانت الدراسة الأولى عن عادات العدو في أعياده المختلفة ومن ضمنها عيد

كيبور الذي اختارته القيادة ليكون يوم «ي» أي يوم بدأ العمليات.

● دراسة مصورة عن كل تفاصيل خط بارليف بملاجئه وأسلاكه الشائكة حتى عمق خط الدفاع التالي، مع دراسة مواقع حشد قوات العدو وتحركاتها المحتملة.

● دراسة عن المناورات بجنود وبدون جنود للمباريات الحربية التي كان يقوم بها العدو لتدريب مراكز رئاساته لمواجهة إحتمال عبورنا القناة، وهل يدمر قوات العبور في مياه القناة أثناء اجتيازنا للمانع المائي أم عند وصولنا للضفة الشرقية، أم أن الأفضل السماح لقواتنا بالتوغل في سيناء ثم القيام بقطع خطوط المواصلات وتدمير القوات في المدى الذي وصلت إليه؟ أو العبور إلى الغرب في منطقة الديفرزوار؟

أمام كل ذلك نكرر السؤال الذي هو أساس الموقف السيء الذي وصلنا إليه: لم تأخرت القيادات المحلية في المواقع الأمامية في التعامل مع قوات العدو الأولى والصغيرة التي قامت بالإختراق؟ ثم كيف سمحت القيادات الأكبر باستمرار عبور زوارق العدو ثم السماح له ببناء الكوبري عبر القناة؟ ثم لماذا لم تقم القيادة العامة بعملية «صد الإختراق» أولاً لإيقافه ثم عزل ميدان المعركة لمنع القوات التابعة من التعزيز ثم القيام بعد ذلك بالهجوم المضاد الشامل للقضاء عليه تماماً؟

يرجع كل من الشاذلي وحماد تقاعس القيادة عن مواجهة المواقف إلى إهدارها للإحتياط التعبوي للجيوش والإحتياط الاستراتيجي للجبهة بدفع ٧ لواءات مدرعة وتوزيعها في مجموعات لواءات مدرعة كانت تشكل الاحتياط الاستراتيجي إلى الشرق، ومع موافقتي على ذلك إ لا أن هذا كان مجرد أحد الأسباب، أما أهم الأسباب الأخرى فيمكن إجمالها في الآتي:

● قادت القيادة العامة المعركة من المركز ١٠ على بعد ١٢٠ كلم من مسرح العمليات، وهذا خطأ فادح جعلها لا تحس بنبض المعركة بل جعلها في جهل كامل عن حقيقة الموقف مما حتم عليها إرسال الشاذلي إلى الجبهة للوقوف على الحالة والأوضاع. وعاد الشاذلي بعد ٤٤ ساعة غالية جداً ليلقن القيادة عن الموقف الذي كان يستفحل ساعة بعد ساعة، لتبدأ المناقشات عن موقف تطور

إلى الأسوأ. وتتصاعد الخلافات لدرجة إستدعاء رئيس الجمهورية ليبت في أمور - مع احترامي الشديد له - يجهلها ولايعرفها. . . لو اندفعت القيادة إلى الأمام لتناقش الموقف على الطبيعة ثم تأخذ قرارها في الحال لما ضاعت علينا ساعات غالية إستغلها العدو في استرداد ا المبادأة والمحافظة عليها بنواجذه.

● كانت الاستراتيجية العامة للحرب دفاعيةبحتة خالية من أي طموح متجاهلة الإجراءات المحتملة للعدو وكأن إرادتنا هي الإرادة الوحيدة على مسرح الأحداث. . . تركزت الحرب في العبور من خلف مانع طبيعي هو القناة لاتخاذ موقف دفاعي شرق القناة لا يستره أي مانع بل يعتبر في العراء وعلاوة على ذلك فقد اندفعنا بكل ما نملك من مشاة (٥ فرق) ووزعنا عليها أغلب ما لدينا من مدرعات (٧ لواءات من ٩) ثم ألقينا بأنفسنا في موقف ثابت على الأرض وبذلك أصبحنا موجودين على جبهة واسعة جداً بعرض القناة كلها في الشرق وباحتياطي محدود جداً غرب القناة وهو وضع ضد كل مبادىء الحرب.

● الإستخدام الخاطىء للإحتياط المدرع. فقد تحدث كل من الشاذلي وحماد عن اللواءات المدرعة التي كانت تشكل الإحتياط الاستراتيجي. والتعامل في هذا الحالة مع «لواءات» مدرعة كسر لمبادىء إستخدامها. كنت أفضل أن يكون الحديث والتعامل مع «فرق» مدرعة لأن استخدامها في «لواءات» فتتها وأدى إلى بعثرتها في سهولة. كان من اللازم تواجد فرقة مدرعة على كل محور استراتيجي ولا تستخدم أبداً إلا بأوامر من أعلى قيادة اما لمواجهة موقف متدهور كما حدث في الثغرة، أو لإستغلال نجاح ما بطريقة كاسحة كالإندفاع مثلاً من خلال رؤوس الكباري لإحتلال خط الممرات. ولا مانع من وجود لوائين أوثلاثة مدرعة في يد القيادة بعد ذلك لتعزيز عمليات الجيوش، خاصة وأنه كان يوجد ٤ كتائب دبابات في كل فرقة مشاة يعني، كان لدينا ٢٠ كتيبة مدرعة في التنظيم الذاتي لفرق المشاة لمساعدتها على المناورة أو صد الهجمات المضادة.

إن قوة المدرعات في كثافة نيرانها وخفة حركتها وقوة صدمتها، فإذا وزعناها وفتتناها قضينا على مزاياها، وإذا استخدمناها قطعة قطعة أهدرنا إمكانياتها. . . استخدم العدو قواته المدرعة في بداية الأمر استخداماً خاطئاً في

وحدات صغيرة فقضينا عليها، ولكن عندما أزمع الإختراق دفع بأغلب قواته المدرعة من خلال الثغرة ليلعب بها ككتلة واحدة يصعب مواجهتها.

٢ـ مواجهة الثغرة:

أما وقد حدثت الثغرة، فالسؤال الملح أمام القيادة العامة وقتئذ كان كيف نتعامل معها؟ كانت الأداة الفعالة لهذه المواجهة وجود الإحتياط الاستراتيجي ولكن كانت القيادة قد وزعته على المشاة شرق القناة ولم يبق لديها منه إلا القليل. واتفق الشاذلي وحماد على ضرورة إعادة بناء هذا الاحتياط الاستراتيجي ولكنهما اختلفا على طريقة ذلك: فبينما رأى حماد إستعواضه بإمكانيات مادية إضافية هي في الواقع غير ميسورة وغيرمتاحة ـ يعني حل نظري غير واقعي ـ رأى الشاذلي عن حق إستعواضه بالمناورة أي بنقل بعض القوات المدرعة من الشرق إلى الغرب لمواجهة العدو في المحاور الجديدة التي نجح في كسبها.

وفي رأيي فإن اقتراح الشاذلي ـ كما سبق وأن أوضحت في كتابي كيسنجر وإدارة الصراع الدولي ـ كان أحسن إقتراح عملي متاح في تلك الظروف الحرجة، لأن اكتفاء حماد بالتعبير عن «عجز أي إنسان مهما كانت عبقريته بأن يهتدي إلى حل سليم لمواجهة الموقف التكتيكي المتردي ـ ليس وسيلة مقبولة في إدارة القتال، إذ أنه يعني التسليم بالأمر الواقع وهو ما رفضه الشاذلي. وعلينا أن نتذكر أن الذي منع الإنهيار الكامل لكل الجبهة لم يكن رفض قرار الشاذلي وذلك بإبقاء الموقف على ما هو عليه... ولكن رجع ذلك إلى إيقاف إطلاق النيران وإلحاحنا في قبوله ثم قبول ما فرضته الأوضاع علينا بعد ذلك في الكيلو ١٠١. وكان اقتراح الشاذلي فيه مخاطرة مقبولة لأنه لا قتال دون مخاطرة وكان تنفيذ الاقتراح سيطيل من أمد القتال ويكبد العدو مزيداً من الخسائر التي كان من الصعب عليه الإستمرار في إستعواضها حتى في وجود الجسر الجوي الذي أعدته الولايات المتحدة.

ولكن من العجيب أن كلا الكاتبين تحدثا عن الاحتياطي المدرع فحسب علماً بأن الاحتياط الاستراتيجي كان يتعدى ذلك إلى قوات أخرى مثل القوات الجوية ووحدات المدفعية... الخ. وفي رأيي أن الصورة الحقيقية للموقف لن تتضح إلا بعد انجلاء هذه النقطة أي بتوضيح موقف باقي الاحتياط الاستراتيجي.

فلو أن المدرعات استخدمت في فرق مدرعة دون تفتيتها إلى لواءات مما يتعارض مع مبدأ الحشد، ولو أنها استخدمت كسلاح استراتيجي وليس كسلاح مساعد يوزع على المشاة في الشرق، ولو أمكن إستعواض ما تم بعثرته من قواتنا المدرعة عن طريق المناورة بنقل بعض اللواءات إلى المحاور المهددة أو قيامها بحركة تطويق في مواقعها في الشرق لقطع خطوط مواصلات القوات المدرعة الاسرائيلية في الغرب، علاوة على إضافة المجهود الجوي المتاح وكذلك المدفعية المتيسرة ـ أقول لو أن هذا كله قد تم ـ لتغير الموقف أو على الأقل ما وصل إلى حالة الإنهيار التي تردى إليها.

٣ـ الخلط بين قناة القيادة وقناة الأركان

كان جمال حماد قاسياً وغير عادل حينما حمل الشاذلي جزءاً كبيراً من المسؤولية للقرارات الخاطئة التي صدرت باعتباره المكلف بوضع الخطط بصفته رئيساً للأركان وقت العمليات، والأخ جمال يعلم أن الخطة تلي إصدار القرار أو التصميم، والقائد هو الذي يصدر قراراته ويقوم رئيس الأركان بتهيئة القائد لذلك بإعطائه تقديرموقف والاحتمالات القائمة، ثم عليه تنفيذ القرارات بعد ذلك. يعني المسؤول الأول والأخير عن القرار هو القائد أما الشاذلي فقد ناقش وجادل وتمسك برأيه واقترح مرات إلى أن أقيل بناء على مبررات قالها السادات. فهل كان قرار الإقالة سليماً له ما يبرره؟ أم أن المشاعر الشخصية تغلبت على المصالح القومية عند إتخاذه؟ نقطة تحتاج إلى شجاعة المؤرخين وعلمهم.

٤ـ الموقف الاستراتيجي الحاسم

والنقطة الأخيرة التي أود إضافتها ونحن نقيم القرارات الحاسمة في حرب أكتوبر هي النظر إليها من خلال تصور القائد السياسي للصورة التي سينتهي بها القتال، خاصة إذ كان هو الذي أمر بتوجيه الضربة الأولى. إذ أنه في الحروب الإقليمية يمكن لأي طرف أن يبدأ القتال في المكان والزمان وبالطريقة التي يحددها ولكن الأمر لا يكون بنفس السهولة إذ أراد أن يوقف القتال، وذلك للضغوط المحلية والإقليمية والعالمية على مجرى الأحداث.

والموقف الأمثل عند إيقاف النيران هو ما نطلق عليه «الموقف الاستراتيجي الحاسم» وهو الوضع الذي يهيىء له أنسب الظروف إذا جلس إلى مائدة المفاوضات أو يضمن له ـ

إذا ركب الطرف الآخر رأسه ـ أن يستأنف القتال في وضع يضمن له معركة ناجحة. وعادة ما يكون الموقف الاستراتيجي الحاسم نقطة خلف قوات العدو على مسافة قريبة أو بعيدة عن جبهة القتال، فمعارك اليوم مثل حرب أكتوبر هي معارك «كلام كلام ـ قتال قتال **Talk Talk, Fight Fight**» وتنتهي دائماً باتفاق يعبر عن قوى الموقعين عليه، ودائماً ما يكون في صالح القائد الذي أصبح في «الموقف الاستراتيجي الحاسم» فهل وصلناه وتمركزنا فيه؟ نقطة أخرى تحتاج إلى شجاعة المؤرخين وعلمهم.

ولايمكن أن ينتهي الحديث إلا بذكر الصديق المشير أحمد اسماعيل رحمه الله الذي قاد معركة لم يقم بمثلها قائد مصري في التاريخ المعاصر تحت أصعب الظروف المحلية والإقليمية والعالمية . . . رحمه الله رحمة واسعة، فتقييم المعارك أسهل كثيراً من خوضها.

أمين هويدي

وزير الدفاع الأسبق

ووصلني خطاب من الأخ سعد بتاريخ ٢/ ٨/ ١٩٨٧ من الجزائر العاصمة رداً على خطاب كنت أرسلته له للإطلاع على رأيي بخصوص اقتراحه بسحب قوات من الشرق إلى الغرب والذي نشرته في كتابي «كيسنجر وإدارة الصراع الدولي» قال فيه:

أهنئك على المقال القيم الذي نشرته صحيفة الأهالي بتاريخ ٧/٢٢ وأرجو المعذرة في القول بأن أحداً لم يدافع عن وجهة نظري طوال ١٣ سنة الماضية حيث أني لم أكن إطلعت على كتابك «كيسنجر والصراع الدولي». ولعلك تعذرني لأن موضوع الكتاب وعنوانه وما أوردته في الملاحظة بالصفحة ٣٠٢ لم تكن لتلفت نظر الكثير من القراء، أما كتاب هيكل «الطريق إلى رمضان» فقد قرأته باللغة الإنجليزية وكان أميناً في العرض، ولكنه لم يناقش ولم يؤيد أيا من وجهتي النظر ولا يجوز لنا أن ننتظر من هيكل أكثر من ذلك كرجل مدني، بالإضافة إلى أن كتابه صدر عام ١٩٧٥ ولم تكن كل الحقائق قد عرفت حيئذ. أما أنت فقد كنت واضحاً عندما قلت إنك «توافق على هذا الإقتراح السليم الذي كان يمكن أن يعيد الأمور إلى نصابها. أما ما ذكرته في مقالك عن الحل التبادلي بأن تتقدم قواتنا المدرعة شرق القناة لكي تقطع خطوط المواصلات الإسرائيلية فلعلي أختلف معك، فلم تكن ظروفنا تتشابه مع الظروف التي كان تواجه الجنرال «باتون» فإذا علمت بضعف قواتنا الجوية وضعف دفاعنا الجوي المتحرك والعجز

الشديد في المركبات التي تستطيع السيرخارج الطرق المرصوفة، فقد يدعو ذلك إلى أن تغير رأيك حول هذا الموضوع (١٢).

وبخصوص أن الإستراتيجية العامة للحرب كانت دفاعية بعدإتمام عبور القناة فإننا نعترف بذلك، ولكن ظروف قواتنا وإمكانياتها بالنسبة لظروف وإمكانيات القوات المعادية هي التي فرضت علينا ذلك، وقد ناقشت هذا الموضوع بالتفصيل في كتابي عن حرب أكتوبر في البابين الأول والثاني (١٣).

أما بخصوص خلق قيادة ميدانية خلف الجبهة أو إندفاع القيادة العامة للأمام أكثر مما كانت عليه فهذه نقطة خلافية يمكن التحاور حولها، والعامل الحاسم هو إمكانية توفير وسائل للإتصال مع توفير الحماية لتلك القيادة وهذا موضوع يطول مناقشته ونتركه إلى فرصة أخرى (١٤).

وختاماً فإني أهنئك بهذا المقال القيم وأتعشم أن تستمرفي طرح ومناقشة موضوع حرب ١٩٧٣ حتى يستفيد القراء من سياسيين وعسكريين مما تكتب، وحتى تنكشف الأخطاء التي يريد البعض إخفاءها. وبهذه المناسبة فإني أرسل لك صورة طبق الأصل من المقال الذي بعثت به إلى مجلة أكتوبر بتاريخ ٨ يوليو حتى تكون على علم بوجهة نظري حول المواضيع التي أثارها. وإذا لم تقم مجلة أكتوبر بنشر خطابي إليها حتى يوم ٢٠ أغسطس فإني أفوضك وأفوض صحيفة الأهالي في نشر المقال (١٥).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخوك

سعد الشاذلي

ولم يكن رئيس تحرير مجلة أكتوبر على صواب حينما امتنع عن نشر مقالي الذي أرسل إليه بخطاب مسجل وأظن أن التستر على الحقائق ـ خاصة ما يخص القوات المسلحة ـ عمل في غاية الخطورة. فهو ليس أكثرغيرة منا على أمن القوات المسلحة التي نشأنا فيها، مما يجعل غيرتنا عليها لا حدود لها وحافزاً لنا أن نتحدث عن أمورها بالشجاعة التي اعتدنا عليها. ولا نشارك الآخرين جريمة التستر على الأخطاء التي تجري فيها. فالأخطاء ليست عيباً ولكن التستر عليها جريمة في حق الأمن القومي للوطن.

كتب إيجال يادين في سبتمبر عام ١٩٤٩ وهو رئيس هيئة أركان حرب قوة الدفاع الإسرائيلية يقول «المشكلة التي تواجه التخطيط الاستراتيجي والتكتيكي مزدوجة، فمن ناحية علينا بذل أقصى الجهد لمنع العدو من العمل بمبادىء سليمة ومن ناحية أخرى علينا العمل على أن تقوم قواتنا باستغلال هذه المبادىء للحصول على أغراضنا وأهدافنا، ولهذا السبب فكل مبدأ يتتوي العدو تطبيقه لا بد وأن يكون تحدياً لمهارة مخططي عمليات جيشنا. فضدّ مبدأ المفاجأة لا بد من نشاط كل أفرع مخابراتنا، وضد مبدأ المحافظة على الغرض لا بد من القيام بهجمات تكتيكية تشتيتية وهجمات اسراتيجية ونفسية وسياسية، وضد مبدأ الإقتصاد في القوة علينا القيام بالهجوم على منطقة خطوط مواصلات العدو ومخازنه في الخلف عن طريق تثبيت العدو وتشتيت قواته، وضد مبدأ التعاون نهاجم خطوط مواصلاته، وضد مبدأ الحشد علينا القيام بهجمات خداعية وضربات جوية لتفتيت قواته، وضد مبدأ الأمن ننفذ ما سبق من إجراءات، وضد مبدأ الروح الهجومية لا بد من روح هجومية مضادة، وضد مبدأ خفة الحركة أضرب خطوط الموصلات».

ويستطرد قائلاً «عند التخطيط للحصول على أغراضنا السياسية العسكرية التي تحددها الحكومة، لا بد من أن يصحب ذلك عمليات ثانوية وخداعية واضعين في الإعتبار أن الغرض من هذه العمليات هو إستغلال مبادىء الحرب أكبر إستغلال وبطريقة تحسم نتيجة المعركة حتى قبل بدايتها، أو على الأقل تؤكد أن سير القتال في مراحله المختلفة يكون في صالحنا وهذا هو سير التخطيط الاستراتيجي وقول كلاوزوتيز بأن الدم هو ثمن النصر أصبح تفكيراً لاغياً».

«وما يسمى بالهجوم بالمواجهة في طريقه إلى الزوال، وفن التكتيك يهدف إلى الحصول على الغرض الرئيسي بالإلتفاف أو بالهجوم من المؤخرة. وهناك خلاف عند المفكرين العسكريين عما إذا كان هذا ينطبق بدوره على المجال الاستراتيجي، والإجابة بالإيجاب ولكن مع اختلاف الوسائل وليس هناك شك في أن استراتيجية الإقتراب غير المباشر هي وحدها الإستراتيجية المعقولة، فهي كما حددها ـ ليد لهارت ـ أوسع وأعقد من تطبيقاتها التكتيكية. ولاستغلال مبادىء الحرب لصالحنا ولتطبيق استراتيجة الإقتراب غير المباشر لحسم نيتجة القتال حتى قبل بدايته، علينا أن نحقق ثلاثة أهداف: قطع

خطوط مواصلات العدو لشل بنيانه، سد خطوط إنسحابه لتحطيم إراداته وتدميرمعنوياته، ضرب مراكزه الإدارية وتدمير مراكز مواصلاته لقطع الإتصال بين عقله وأعضائه. وتحقيق هذه الأغراض الثلاثة يعزز قول نابليون بأن سر الحرب يكمن في القدرة على السيطرة على خطوط المواصلات، ولتنفيذ ذلك ـ كما قال ليد لهارت ـ لا يكون هدفنا المعركة ولكن لا بد وأن نهدف إلى موقف استراتيجي حاسم، إن لم يحسم الموقف يؤدي إلى مواصلة القتال المضمون نجاحه ليحسم النتيجة. وللحصول على هذا الموقف الاستراتيجي الحاسم لا بد من إرباك تنظيم العدو لإرباكه في المعركة باتباع الوسائل الثلاثة السابقة آخذين في الإعتبار العوامل السياسية، فالسرعة في التأثير الناجمة عن قطع خطوط المواصلات وقفل طرق انسحاب العدو تتناسب تناسباً عسكياً مع مسافة الموقع الاستراتيجي من الجبهة الرئيسية للعدو. وبمعنى آخر فكلما كان هذا الموقف قريباً من القوة الرئيسية للعدو كان التأثير أسرع وكلما بعدت المسافة عن الجبهة الرئيسية وقربت من القاعدة كلما كان التأثير أبطأ ولكنه أحسم. وتدخل الأمم المتحدة بقراراتها عمل حاسم في إختيار الموقع الاستراتيجي الحاسم».

وكلمة أخيرة عن المحافظة على الغرض، فالغرض لا بد وأن يكون غرضاً واحداً محدداً ولكن لا بد من تعدد وسائل الحصول عليه. فلضمان نجاحنا في الحصول عليه لا بد وأن يكون لدينا بدائل متعددة حتى إذا فشلت إحدى الوسائل عند تطبيقها يكون هناك بديل لها، فالخطة لا بد وأن تُبنى على: إذا فعل العدو كذا فلا بد أن أواجهه بكذا وكذا فالخطة مثل الشجرة لا بد وأن يكون لها أفرع عديدة إذا أردنا لها أن تثمر».

هذا كلام يادين منذ حوالي أربعين عاماً وقد سبق أن ذكرناه في مكان آخر من الكتاب، ولكننا لن نمل من تكراره لخطورته وحتى ينال العناية المرجوة لأنه ما زال يشكل العقيدة العسكرية الإسرائيلية، إذ لماذا يغيرونها طالما نحن ما زلنا نكرر اسراتيجيتنا الدفاعية الثابتة حتى ا لآن؟

وأيضاً سأكرر كلام موشيه دايان لنضعه في اعتبارنا ونحن نحاول أن نستقي الدورس المستفادة من عملية الثغرة «إنني أرى أن مفتاح النجاح بعد تحقيق المفاجأة هو السرعة، فعلينا أن ننهي المعركة في أقصر وقت ممكن لتلافي التعقيدات السياسية، ولأننا لا نستطيع أن نواصل الحرب لأكثر من أسبوعين. وغرضنا من السرعة هو إحداث إنهيار كامل في تشكيلات العدو، ولكي نحصل على السرعة فسيحمل الجنود

معهم كل ما يحتاجون إليه من تموين وإمداد يوصلهم إلى أهدافهم النهائية دون أن يرتبطوا بالإمداد من الخلف في أثناء التحرك، وعلى القوات في الوقت نفسه تجنب التوقف لتطهير مواقع العدو المنعزلة» . . . «يعمل المصريون داخل إطار جامد وقياداتهم رابضة بعيداً في المؤخرة ويحتاج كل إجراء يقومون به سواء كان ذلك إنشاء خط دفاعي جديد أو تغيير أغراض الهجوم أو تعديل محور التقدم إلى موافقة القيادات العليا مما يضيع كثيراً من الوقت، ثم تبدأ مرحلة إعطاء الأوامر خلال سلسلة القيادة الطويلة وينتج عن ذلك عدم وصولها إلى القوات الأمامية إلا بعد ضياع وقت آخر. أما من جانبنا فلدينا مرونة أكبر إذ نستطيع أن نقوم بعملياتنا بوحدات لا ترتبط كل منها بالأخرى تتصرف قياداتها تبعاً للمواقف التي تواجهها. ويمكننا هذا التفوق في المرونة لو أحسنا إستخدامه متابعة الهجوم قبل أن ينتظموا من جديد وفقاً للتغيرات التي تكون قد حدثت في جبهتهم، وسوف نندفع في القتال بصورة لا تعطيهم الفرصة للإنتظام لأننا لن نتوقف بعد بداية القتال إلا عند أغراضنا النهائية» . . . «بعد العبور لم تتمكن الجيوش العربية من اتخاذ الخطوة الثابتة . . . اتخذوا الخطوة الأولى لأنها كانت مخططة من قبل . . . الخطة الثانية تحتاج إلى تخطيط تحت ظروف غير متوقعة واحصائيات غامضة والقتال ضد قوات استيقظت من المفاجأة الأولى» . . . «كوزير للدفاع لم أقبع في مكتبي لمواجهة المشاكل السياسية بل خرجت إلى مسرح العمليات، فمن المتعذر الوقوف على ما يجري في الميدان ولا على ما يجب أو لا يجوز عمله من مجرد الإستماع إلى الموقف في هيئة أركان الحرب ولا من قادة المناطق، ولكن حتى يقف المرء على ما يجري، عليه أن يزور قادة الفرق ليتحدث إليهم ويتعايش معهم فبهذه الطريقة وفي هذه الأماكن فقط يمكن فهم الحرب التي تجري فلا يمكن للتقارير أو خرائط الموقف أن تضارع الزيارات الميدانية لمعرفة حقيقة ما يجري في المعركة»

ومعذرة مرة أخرى على التكرار راجياً ألا نغضب وآملاً في نفس الوقت أن تتسع صدورنا لما يقوله العدو عنا من حقائق، فالغضب لا يحل المشكلة وضيق الصدر من سماع النقد يعمق الخطأ حتى يصبح خطيئة!! . وقد يقول البعض إن هذا الذي قلته شيء معروف ولكن لا أظن!!! إذ لو كان معروفاً لماذا لا نصحح أنفسنا إذن؟ ولماذا لم نخطط لمواجهة مفاجئات العدو التي قام بها والتي وضعتنا في الموقف الحرج الذي انتهى عنده القتال؟!!

لقد قام العدو بالتخطيط لهذه المعركة الكبيرة خلال الحرب ووضعت خطة «أبيري ـ ليف أي البطل» أثناء القتال الفعلي، إذ صدرت الأوامر لتنفيذها يوم ١٢/ ١٠/ ١٩٧٣ ونفذت يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣ تحت ضغط القتال على جبهتين من وجهة نظره. وعلينا أن نلاحظ الفرق الهائل على الجانبين، ففي الوقت الذي إستغرق تخطيطنا للعبور أكثر من ٦ سنوات قام العدو بالتخطيط الجدي في أيام ثلاثة!!! وبينما تم تخطيطنا للعبور أثناء إيقاف إطلاق النيران وفي وقت اللاسلم واللاحرب الذي كان سائداً، تم تخطيط العدو للعبور والحرب مشتعلة وهذا لا شك مهارة فنية عالية من ناحيتي التخطيط والتنفيذ. فليس مهماً في الحرب البدء بالفعل ولكن الأهم هو رد الفعل. فأن يتمكن العدو من صد اختراقنا للقناة وإحتواء هذا الهجوم وامتصاص آثاره وفي مواجهة إجتياح الجولان في نفس الوقت ودفع القوات السورية إلى خط لا يبعد عن دمشق إلا عشرات الكيلومترات، ثم التخطيط لعملية العبور وتنفيذها، شيء يدعو إلى الإهتمام به واستخلاص الدروس منه ولا مجال هنا للمكابرة أو الإدعاء فهذا لن يؤدي إلى الإصلاح الذي ندعو إليه ونرجوه.

وإذا تمعنا في تنفيذ خطة «البطل» لأمكننا ملاحظة الآتي:

- كان للعدو ٤ فرق مدرعة كلفت إحداها فقط بإنشاء رأس الكوبري في منطقة الديفزوار على جانبي القناة، أي استخدمت ١/ ٤ القوات فقط للقيام بذلك واحتفظ بالجزء الأكبر من القوات لإستغلال النجاح، بينما إستخدمنا في مرحلة العبور كل تشكيلاتنا من المشاة ومعها ٥ لواءات مدرعة ثم أضفنا إليها ٤ لواءات مدرعة أخرى ولواء مشاة ميكانيكي عند التحرك شرقاً ولم يبق في يدنا إلا جزء قليل من الإحتياطي لمواجهة الموقف بعد ذلك.

- كانت المواجهة التي اختارها العدو للعبور لا تتعدى ٤ ك.م تقريباً بينما عبرنا نحن بطريقة غير مسبوقة على مواجهة ١٧٥ ك.م وقد يقال أن المواجهة التي اختارها العدو ضيقة وهذا حقيقي لأن المفروض أن رأس الكوبري لا بد وأن يؤمن قوات العبور اللاحقة ليس فقط ضد نيران الأسلحة الصغيرة بل أيضاً الهاونات وبعض قطع المدفعية. ولذلك تمكن العدو من الإقتصاد في قواته وحشد أكبر حجم من قواته لعمليات إستغلال النجاح، في حين أننا حاولنا عن

طريق العبور بالمواجهة الواسعة تشكيل صندوق دفاعي كما كانوا يفعلون في الحرب العالمية الأولى وأوائل الحرب العالمية الثانية، ولكن حتى هذا لم ننجح في تحقيقه إذ أن اصرارانا على التمسك بكل شبر من الأرض شرق القناة كما فعلنا غرب القناة من قبل، جعل القوات المتيسرة غير كافية فتركت ثغرة باتساع ٤٥ ك.م بين الجيشين الثاني والثالث نفذ منها العدو كما تنفذ السكين في قطعة من الزبد، لأننا تركنا مفتاح الصندوق الذي حاولنا إنشاءه مع العدو.

- نتيجة لهذا التخطيط المتزن إستخدم العدو حجماً محدوداً للغاية في مهمات العبور، فلم يستخدم إلا ٢ كوبري وبعض المعديات. ويصاب الباحث بالدهشة حينما يقارن هذا العدد الذي يهدف إلى الحد من الإنفاق بما استخدمناه فعلاً من معدات، وبالواجبات الثقيلة جداً التي ألقيت على سلاح المهندسين والتي تمت بأعلى قدر من الكفاءة، فقد نفذ المهندسون المهام التالية على مواجهة ١٧٥ ك.م

- فتح ٧٠ ثغرة في الساتر الترابي على الجانب البعيد كل منها ١٥٠٠ متر مكعب.
- إنشاء ١٠ كباري ثقيلة لعبور الدبابات والمدافع والدبابات الثقيلة.
- إنشاء ٥ كباري خفيفة بحمولة ٤ طن لمجرد جذب نيران العدو.
- بناء ١٠ كباري اقتحام لعبور المشاة.
- تجهيز وتشغيل ٣٥ معدية.
- تشغيل ٧٢٠ قارباً مطاطياً لعبور المشاة.

وقد كان عدد كتائب المهندسين التي ساهمت في عملية عبور القناة حوالي ٣٥ كتيبة مهندسين من مختلف التخصصات، هذا علاوة على إنشاء لواء برمائي مزود بحوالي ٢٠ دبابة برمائية، ٨٠ مركبة برمائية لنقل المشاة الميكانيكية كما تم شراء ٣٠٠ مضخة مياه انكليزية، ١٥٠ مضخة ألمانية لإحداث الثغرات على طول مواجهة ١٧٥ كلم التي قرروا العبور فيها [١٦].

وعلينا أن نتخيل الأعباء الثقيلة التي فرضها هذا الحجم الثقيل من الأنفاق الذي

كان من الممكن الحد منه بالتخطيط الجيد على دافع الضرائب المصري وعلى استثمارات التنمية، فإذا أضفنا إلى ذلك أنه كان يوجد مليون وربع فرد في الخدمة العسكرية وقتئذ، فسوف نصاب حقيقة بالدهشة البالغة للفارق الهائل بين الإنفاق الكبير والعائد القليل في ظل خلل كامن في التوازن في نوعية الإنفاق، إذ كانت نسبته كالآتي: [(١٧)].

رواتب وأجور وإيواء	٦٨٪
تسليح	١٣٪
صيانة أسلحة ومعدات	٩ ٪
تحصينات	٦٪
أصناف أخرى متنوعة	٤ ٪
المجموع	١٠٠٪

● نفذت عملية العبور من الشرق إلى الغرب بسرعة كبيرة حقيقة، إذ بدىء في حشد القوات بعد سحبها من واجباتها الأصلية يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ ولم تكن الفرق المدرعة قد استكملت دباباتها بعد، وتركت الحرية الكاملة للفرق في التخطيط والتنفيذ تبعاً للغرض الذي حدد لكل منها. وقد تم أثناء العمليات ولمواجهة الظروف الفجائية التعديل من بعض الواجبات مع استمرار المحافظة على الغرض. فعندما واجهت شارون الصعوبات الفجائية التي حالت دون تنفيذ العملية تبعاً للبرنامج الزمني المحدد، أعطيت لفرقة آدن بعض الواجبات لمساعدة شارون مع إستمرار المحافظة على الغرض المحدد له بالعبور ثم التقدم جنوباً لإحتلال السويس. وللتدليل على السرعة التي كانت تنفذ بها العملية، فإن الأوامر لم تصدر إلا يوم ١٣/ ١٠ لتجميع كل أدوات العبور في سيناء، وحدد لها مكان على الطريق الأوسط وكلف المهندسون بتركيب أجزاء الكوبري الذي سيلقى على ضفتي القناة وخصصت إحدى كتائب الدبابات لجره وبدأت في التدريب على واجبها الجديد قبل العملية بأقل من ٤٨ ساعة.

مثل آخر لتطبيق السرعة، فقد ألحق لواء المظلات بقيادة «داني مات» بفرقة شارون المدرعة وكان اللواء متجمعاً في الطريق الأوسط للعمل مع القطاع الجنوبي

للجبهة. وفي الساعة السادسة صباح يوم ١٥/ ١٠ أي يوم العبور أستدعى قائد اللواء لمقابلة شارون في مركز قيادته بالطاسة، وكلفه شارون بواجبه وهو أن يكون أول لواء في العبور إلى الغرب وإنشاء الكوبري ووضع قائد اللواء خطته وصَدق عليها شارون الساعة الواحدة ظهراً، وقبيل موعد تحركه لم تكن العربات الجنزير التي ألحقت بلوائه قد وصلت بعد، فذهب إلى بير جفجافة واستولى على ٣٠ عربة كانت مخصصة لوحدات أخرى، وتسلم الزوارق التي سيعبر عليها التاسعة مساء وهو في ملجىء العبور بمقدار ١٢ ساعة تأخير عن موعدها الأصلي. وعبر «داني مات» رغم هذه الصعوبات وفي الوقت القصير الذي علم به بالعملية وإنذاره للتحرك، ففي الواحدة والنصف من صباح يوم ١٦ عبرت الموجة الأولى وتبعتها مباشرة مجموعة قائد اللواء، وتوالى عبور القوات الذي تم تعزيزه بعدد ٣٠ دبابة عبرت فوق المعديات إلى الشاطىء الغربي وفي صباح ١٦/ ١٠ كان كل لواء المظلات في الغرب تعززه ٣٠ دبابة.

وسوف أترك للقارىء المقارنة بين هذا التصرف من جانب العدو وبين تصرفاتنا مساء يوم ١٧/ ١٠ في جبهة الجيش الثاني، فقد استمر تدفق قوات العدو غرباً على الجسور والمعديات التي كان المهندسون الإسرائيليون قد نجحوا في إقامتها وأخذت تضرب قواعد صواريخنا، فأمر وزير الحربية والقائد العام بتحرك اللواء ٢٣ مدرع ليلاً لمواجهة الموقف واستحال ذلك على اللواء لصعوبة تحركه ليلاً، وتأجل ذلك حتى الساعة الرابعة والنصف صباح يوم ١٨/ ١٠. ورغم عدم اقتناع قائد الجيش الثاني اللواء عبد المنعم خليل بالعملية فإنه أصدر تعليمات كتابية إلى قائد الفرقة ٢٣ ميكانيكية وحملها ضابطان لتسليم التعليمات وعاد الضابطان وأفادا بوصول التعليمات الكتابية لقائد الفرقة، وحال الضباب دون قيام اللوءآن بالهجوم في الوقت المحدد وطالب بنصف ساعة أخرى حتى ينقشع، فطلب قائد الجيش الإذن بذلك من الوزير والقائد العام فأذن له بذلك ومن ثم أبلغ قائد الجيش التصديق بتأخير الهجوم نصف ساعة إلى قائد الفرقة ثم قام قائد الفرقة بتبليغ ذلك إلى قائد اللواء. . . وفشل الهجوم وتكبد اللواء خسائر فادحة وتشتت بالكامل تحت نيران كثيفة من العدو الذي كان قد وصل إلى طريق أبو سلطان ـ المعاهدة.

وكما نرى فإن قائد الجيش الثاني أراد أن يخلي مسؤوليته عن الأوامر التي لا يقتنع بها، ثم يرسلها كتابة ومعها ضابطان (شاهدان) إلى قائد الفرقة!!!

نحن نركز على هذه التفاصيل لأنها في اعتقادنا أصل الداء.

● ولعلنا لاحظنا أن العدو إختار موقع عبوره في أضعف نقطة من دفاعاتنا وحشد أمامها الحجم الأكبر من قواته المدرعة، ولكي يتمكن من ذلك قام بهجمات خداعية وتشتيتية على يمين الجيش الثاني على كل من الفرقة ١١٦ المشاة والفرقة ٢١ مدرعة، حتى يجذب نظرها بعيداً عما يجري في الثغرة وحتى يمنعها في نفس الوقت من التعرض لقواته أثناء العبور. كما يلاحظ أن جميع القادة كانوا مع وحداتهم أثناء المعركة «فداني مات» مع الموجات الأولى للواء المظلات «وإريل شارون» مع الموجات الأولى لفرقته المدرعة... حتى وزير الحربية كان في موقع العبور يريد أي يصل إلى شارون في الساعات الأولى من العبور.

● ولعلنا لاحظنا أيضاً أنه عند فشل الإسرائيلين في إقامة الكباري في الموعد المحدد لها صباح يوم ١٦/ ١٠ وبالرغم من أن قائد المنطقة الجنوبية بل رئيس الأركان نفسه قد استقر رأيهما على تعزيز المواقع المكتسبة ومنع عبور أي قوات أخرى إلى الغرب حتى يتم إنشاء الكباري، إلا أن شارون أمر دباباته الثلاثين بخوض حرب عصابات مدرعة وبسرعة ضد قواعد صواريخنا في الخلف لفتح ثغرات في حائطنا للدفاع الجوي، لفتح الطريق أمام حرية عمل القوات الجوية ولقد كان هذا تصرفاً صحيحاً من شارون.

كان الهجوم الإسرائيلي يخلق مواقف متجددة على قيادتنا مواجهتها، ولكن كان لبطيء اتخاذ القرارات وعدم مطابقتها للأمر الواقع تأثيره في عدم مواجهة التحركات الإسرائيلية في المكان والوقت المناسبين وبالقوات المناسبة أيضاً في أي موقف من المواقف. كان العدو قد حصل على المبادأة ولم يجعلها تفلت من يده مرة أخرى.

● كان العبور من الشرق إلى الغرب كما كان عبورنا من الغرب إلى الشرق عبوراً سياسياً، فالطرفان كانا يريدان أن يكونا في أفضل وضع في ميدان القتال قبل أن تبدأ المعركة السياسية بعد القرار المنتظر لإيقاف النيران الذي سوف يصدر من

مجلس الأمن. ولكن بينما كان عبور قناة السويس هو الغرض النهائي لقواتنا لتحريك الموقف. كان عبور قناة السويس بالنسبة للعدو وسيلة للوصول إلى الموقع الاستراتيجي الحاسم خلف قواتنا الذي يقطع خطوط مواصلاتنا مع الدلتا وسد خطوط إنسحاب قواتنا، ونجح العدو في ذلك خلف جبهة الجيش الثالث بينما فشل - رغم محاولاته - في قطاع الجيش الثاني. ولذلك فإنه بعد اتمام إنشاء الكباري إنطلق جنوباً بفرقتين مدرعتين لاحتلال السويس والأدبية ولم يحترم قرار إيقاف النيران يوم ١٠/٢٢ بل استمر في عملياته للوصول إلى الموقف الاستراتيجي الحاسم ووصله فعلاً عندما قرّر أخيراً قبوله إيقاف إطلاق النيران.

وفي الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم ٢٨ أكتوبر قاد أحد الضباط الإسرائيلين وهو في عربة إسرائيلية بها جهاز لاسلكي وفداً مصرياً برئاسة الجمسي رئيس هيئة العمليات إلى مكان إجتماع المباحثات المباشرة بين إسرائيل ومصر. وكان الإجتماع يقع داخل المواقع الإسرائيلية عند الكيلو ١٠١ طريق مصر السويس بحوالي ٤١/٢ ك.م ... موقف سياسي يعبر تماماً عن الموقف في جبهات القتال للطرفين.

- لم يتردد العدو من إستغلال نجاحه بعد العبور، فبالرغم من الصعوبات التي قابلته في إنشاء رأس الكوبري ثم في إقامة الكباري بعد ذلك إلا أنه ظل محافظاً على الغرض مصراً على إستغلال النجاح متبعاً مبدأ الحشد فعمل بفرقه المدرعة كاملة فيما خصص لها.

عبرنا بنجاح مذهل وبخسائر محدودة وتوقفنا في انتظار العدو... لم نستغل النجاح الذي تحقق وقت أن كان العدو لا يعرف كيف يتصرف ولا يملك القوة التي يتعامل بها مع المفاجأة التي وقعت على رأسه، ولكننا أنقذناه من المصير المحتم... كان غرضنا البحث عن معركة لتدمير أكبر قوات من العدو وكان هو يتفادى المعركة لتدمير أكبر قوات من قواتنا، ولذلك فقد عبرنا على إتساع كل المواجهة ووقفنا ثم تحركنا على عرض المواجهة أيضاً إلى الشرق يوم ١٠/١٤ للبحث عن العدو لتدميره. ولكنه فضل أن يحتوي كل تحركاتنا ثم يخترق إلى الخلف... إنه لا يريد المعركة للمعركة ولكنه يريد أن يتفاداها ليصل إلى الموقف الاستراتيجي الحاسم.

أمامنا إذن محاولتان للعبور إحداهما قمنا بها من الغرب إلى الشرق، والثانية قام بها العدو من الشرق إلى الغرب بأسلوبين مختلفين تماماً وباستراتيجيتين متناقضتين، فيهما من الدروس والعبر بما يفتح المجال للدراسات الحقيقية الواعية، بعد إستبعاد الستائر الدعائية والتحدث عن الأمجاد الشخصية ، لأن ما نطالب به هو الأجدى لخدمة الوطن والأنفع لقواتنا المسلحة . . . مطلبنا الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة .

هوامش الفصل السابع

١ـ معناها بالإنجليزية VALIANT أي البطل.

٢ـ محمد حسنين هيكل ـ الطريق إلى رمضان ـ دار النهار للنشر ص ٢٠٨.

٣ـ اتصلت قبل ذلك يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣ بالإستاذ محمد حسنين هيكل لمعرفتي باتصالاته العاجلة والمسؤولة، ونبهت إلى خطورة التوقف بعد العبور وركزت على ضرورة التقدم إلى المضايق مع دفع قوات الصاعقة والمظلات خلف العدو حتى لا نترك له فرصة إلتقاط الأنفاس، ووافقني هيكل إلا أنه قال «انت تعرف أن العسكريين لا يحبون التدخل في شؤونهم» وكنت قد اخترت الاتصال بهيكل لتعذر إتصالي مع أي جهة مسؤولة، وكنت خارج الحكم (المؤلف).

٤ـ لم يتحدث أحد من القادة الذين كتبوا عن حرب ١٩٧٣ عن الموقع الاستراتيجي الحاسم وعن استراتيجية الإقتراب المباشر، بل ولم يضعوها في تقديراتهم بدليل تفتيت الإحتياط و إخلاء الضفة الغربية تقريباً من القوات الإحتياطية لمقابلة الإختراق المنتظر للعدو (المؤلف).

٥ـ اعتمدنا في ذلك على المصادر الآتية: حرب يوم الغفران لحاييم هرتزوج ـ مصدر سابق، On The Banks Of The Suez للجنرال افراهام (برن) آدان ـ مصدر سابق، My Life لجولدا مائير، The Story Of My Life لموشيه دايان، الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة للجنرال د. ك باليت ترجمة جلال الكيالي، حرب أكتوبر ـ العبور والثغرة لإدجار أوبلانس تقديم أمين هويدي وترجمة سامي الرزاز (دار سيناء للنشر)، التقصير، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت، Insight on The M.E War لبعض مراسلي الساناداي تايمز، The October War لرياض الريس ودينا نحاس، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي لأمين هويدي.

٦ـ أمين هويدي ـ كيسنجر وإدارة الصراع الدولي ـ مصدر سابق ص ٣١١ ـ ص ٣١٥.

٧ـ تم ذلك في حرب ١٩٥٦، فقد أسقطت إسرائيل قوات المظلات الساعة ٢ ظهر يوم ٢٩/١٠/١٩٥٦ يوم بدء العدوان الثلاثي لتعمل كطعم لجذب قواتنا إلى الضفة الشرقية للقناة، والتقطنا الطعم في أول الأمر واندفعت قواتنا إلى الشرق بما في ذلك الفرقة ٤ المدرعة . . . كان غرض اسرائيل جذب قواتنا إلى مصيدة سيناء حتى تتولى القوات الجوية الإسرائيلية والبريطانية والفرنسية الإجهاز عليها، إلا أن القيادة المصرية سرعان ما تنبهت إلى الفخ المنصوب وأمرت القوات بالانسحاب بسرعة إلى مناطق تحميها غرب القناة (أمين هويدي ـ حروب عبد الناصر ـ دار الطليعة ـ ١٩٧٧, ١٩٧٩ ـ بيروت ـ ص ٩٦).

٨ـ أمين هويدي ـ أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الإستنزاف ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٧٥ من ص ١٠٨ ـ ص ١١٥.

٩ـ لا أعرف سبباً لتجاهل الجمسي هذا المؤتمر الهام في مذكراته (المؤلف).

١٠ـ سمعت ذلك بنفسي من الجنرال إيدي Eddy قائد الفيلق الثاني في الجيش الثالث، وكان يعلق على أحد المشروعات بصفته كبيراً للمحكمين، وقد حضرت هذا المشروع في كلية القيادة والأركان بليفنوورث حيث كنت في بعثة دراسية The Command & General Staff Collge, Leavenworth, Kansas. General George Patton, War as Knew it, Houghton Mifflin Company 1947, P.P 290.

١١ـ الخطاب مسجل بالإسم الشخصي للأستاذ صلاح منتصر رئيس تحرير مجلة أكتوبر برقم ١١١٤ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٨٧ وكان وقتها يركز في مقالاته على حرية الفكر والرأي الآخر !!!

١٢ـ لقد حاولت القيادة تنفيذ ذلك فعلاً بالقرار الصادر منها بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٣، وفشلت الخطة لا للأسباب التي ذكرها الشاذلي ولكنها لم تتم بضربة قوية تتناسب مع الموقف، إذ نفذت بواسطة اللواء ٢٥ المدرع أمام فرقتين مدرعتين في المنطقة (المؤلف).

١٣ـ ناقشت هذا الموضوع بالتفصيل في الفصول السابقة ،ولم يكن اعتراضي على أن الاستراتيجية دفاعية، فقد كان من المحتم أن تكون كذلك. وليس معنى الاستراتيجية الدفاعية أن تكون سلبية بل أحياناً ما تكون الاستراتيجية الدفاعية تعرضية

وتتفوق على الاستراتيجية الهجومية للعدو. الإعتراض على أنها لم تكن حرب محدودة ولكنها كانت حرب محدودة جداً، ثم ما زلت عند رأيي بأننا لم نستخدم إمكانياتنا المتاحة إستخداماً جيداً . وهذه قاعدة عامة في هذه الحروب إذ ظلت ٧ لواءات مدرعة ساكنة دون التدخل في المعركة لمدة أكثر من أسبوع (المؤلف).

١٤ـ الفكرة ألا تدار المعركة بالتلفون بل يجب أن تتواجد القيادة ـ أي قيادة ـ مع الجنود في المعركة. فلا بد أن يختلطوا بالجنود ويقفوا بأنفسهم على الأوضاع (المؤلف).

١٥ـ لم تنشر أكتوبر مقال سعد المذكور (المؤلف).

١٦ـ مذكرات الفريق سعد الشاذلي ـ مرجع سابق ـ ص ٣٦ ـ ص٤٣ .

١٧ـ المصدر السابق ص٦١ .

الفصل الثامن

الحصاد

السياسة غابة كبرى مليئة بالوحوش الضارية وحذار أن تدخلها إلا ومعك كلبك الأمين. وعلى السياسي أن يتحلى بشجاعة الأسد وبطش النمر ولؤم الثعلب

نيقولا ميكيافيللي

كتاب الأمير

السياسة سوق تجارية كبرى ـ ماذا جرى ولماذا جرى؟ ـ

الوضع الإستراتيجي والحصيلة السياسية

السياسة سوق تجارية كبرى [1]

انتهى القتال في مسرح العمليات وتوقفت الدبابات في مواقعها المتداخلة وتوقفت المدافع عن إطلاق النيران وقبعت الطائرات ـ أو ما تبقى منها ـ في ملاجئها وانشغل الجميع في دفن الموتى والقتلى وتضميد الجرحى وترحيل الأسرى. ولكن مع ذلك استمر الحوار. . . فللصراع ـ والقتال إحدى وسائله ـ لغته المعروفة ولهجاته المتعددة. . . فالكلمة لهجة والطلقة لهجة ولا يمكن أن يستمر الكلام إلى ما لا نهاية وكذلك لا يمكن أن يستمر القتال إلى ما لا نهاية. . . فسيأتي الوقت الذي يتوقف فيه الحوار بالطلقات ومن ثم يبدأ بالكلمات على مائدة المفاوضات حيث يعيد الأطراف حساباتهم وتحديد ما يمكن أن يجنيه كل طرف في المرحلة التالية التي هي أشبه بموسم الحصاد. . كل طرف يريد أن يحصد ويكسب، يتساوى في ذلك من خاض القتال بنفسه وسط الجماجم والأشلاء أو من خاض القتال بالوكالة وهو يقف مشجعاً أو مسانداً خارج الحلقة، ولكن علينا أن نلاحظ أن فجوة كبيرة تكون موجودة بين الرغبة والقدرة. . . الرغبة في حصاد وفير والقدرة على تحقيق ذلك، لأن الإتفاقات التي ستجرى بعد إنتهاء القتال تعبر عن توازن قوى الموقعين عليها وليس عن توازن مصالحهم. فهذا هو الحال في دنيا السياسة حيث يجري الصراع الدائم بين الأصدقاء والأعداء على حد سواء لأن السلام الكامل Perfect Peace الخالي من الصراعات مجرد وهم إذ يعيش العالم على المستويين العالمي والإقليمي في حالة سلام واقعي Real Peace يجري فيه الصراع لمحاولة حل النزاعات أو تحقيق المصالح المتناقضة والمستمرة باستخدام كافة الوسائل بما في ذلك استخدام القوة.

وعلى ذلك فدنيا السياسة سوق تجارية كبرى تدور فيها المساومات ليل نهار. . . والسوق التجارية لا تعترف بالعدالة إذ لا يتم عن طريقها بيع أو شراء، فالعملة السائدة هي الأمر الواقع والمكسب والخسارة ولا يعلو صوت فوق صوت المصلحة.

والأمر الواقع في السوق الدولية أساسه الجغرافيا أي الخرائط أي الوضع على

الأرض، وهي بذلك شأنها شأن العملة النقدية في السوق التجارية فهي التي تحسم البيع والشراء والمكسب والخسارة. وبذلك ـ وكما سبق القول ـ يكون الإتفاق السياسي ترجمة صادقة لقوى الموقعين عليه، وعلينا أن نتذكر أن المعركة هي إحدى مراحل الصراع وصياغة النتيجة الإجمالية للمعارك من إتفاقيات وقرارات مرحلة أخرى، ولذلك فإننا أميل إلى تعزيز قول نيقولا ميكيافللي في كتابه الأمير The Prince من أن «السياسة غابة كبرى مليئة بالوحوش الضارية وحذار أن تدخلها إلا ومعك كلبك الأمين» ويقصد بالكلب الأمين «الجيش أو القوات المسلحة». ثم يعود فيقول «على السياسي أن يتحلى بشجاعة الأسد وبطش النمر ولؤم الثعالب». وإن لم يفعل ذلك فلا أحد يضمن سلامته أو أمنه.

وعندما حان الوقت ليجلس «الفرقاء» على موائد الحوار لم يكونوا وحدهم... كان هناك الإتحاد السوفييتي أيضاً كوسيط وكان هناك الولايات المتحدة أيضاً كشريك. وكان «للشريك» استراتيجيته المتكاملة إذ كان «يحاول صياغة حل في الشرق الأوسط يعزز النظم المعتدلة ويقلل من شكيمة النظم الثورية، ويحد من الوجود السوفييتي المتمثل في الأفراد والمستشارين والسلاح، لأن هذا التواجد يهدد بالمواجهة بين القوتين الأعظم بين فترة وأخرى حتى يخلو الطريق للولايات المتحدة لملء الفراغ وحينئذ يصبح كل من العرب وإسرائيل معتمدين على الولايات المتحدة في طلب المساعدة المادية أو التأييد السياسي، فإذا تعقدت الأمور مرة أخرى بحيث نشب القتال بين الفريقين فلا يهدد ذلك بمواجهة بين القوتين. فلا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح اليوم أو غداً للسلاح السوفييتي أن ينتصر ولو بطريقة محدودة على السلاح الأميركي وهذا موضوع لا علاقة له بإسرائيل» فإذا كان الإتحاد السوفييتي قادراً على أن يعطي العرب السلاح فإنه صحيح ايضا أن الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على إعطاء السلام». كما حددها هنري كيسنجر بصراحة.

وقد حدث عند زيارة وزير الخارجية المصري واشنطن عقب إنتهاء الحرب مباشرة أن كيسنجر كان مجتمعاً مع لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس وسأله أحد الأعضاء مشيراً إلى علاقة مصر بالإتحاد السوفييتي «لماذا يحضر وزير خارجية مصر إلى هنا؟» وأجابه كيسنجر «لأنه وجد أنه يستطيع الحصول على السلاح من الإتحاد السوفييتي ولكنه لا يستطيع الحصول على الأرض إلا منا».

ودخل كيسنجر إلى منطقة الشرق الأوسط بعد إيقاف النيران بدعوة وبإلحاح من الجميع بعد أن كانت المنطقة كالفاكهة المحرمة بالنسبة له لأنه يهودي الديانة، وأخذ يصيغ العلاقات في المنطقة تبعاً لموازين القوى الحقيقية التي خلّفتها الحرب وشبهه البعض بالحاوي المبدع الذي وصل إلى المنطقة وفي حقيبته أرنب كبير وكان الحاوي يحرص على أن يظهر الأرنب في كل عاصمة من العواصم وسط التهليل والفرح والصياح، ثم يسمح للجميع بأن يلمسوا ويداعبوا الأرنب ثم يضعه ثانية في حقيبتة وهو في طريقه إلى المطار ليستقل طائرة البوينغ إلى عاصمة أخرى ليستعرض فيها ألعابه. ثم غادر المنطقة في آخر المشوار بل ترك المنصب أو تركه المنصب ومن يومها لم يعد الحاوي إلى المنطقة لا هو ولا الأرنب.

وشبهه آخرون برجل أعمال حضر إلى المنطقة وجيبه الأيمن محشو بالسلام المنشود وجيبه الأيسر محشو بالأرض السليبة وعرض بضاعته على الجميع وقبض الثمن مقدماً من البعض ولم يقبض شيئاً من البعض الآخر، ولكنه حينما غادر المنطقة كان في جيبه الداخلي ما قبض من أثمان غالية تحفظ عليها في عناية، ولكن كان السلام المنشود ما زال في جيبه الأيمن والأرض السليبة في جيبه الأيسر فلا هو أعطى السلام ولا هو أعاد الأرض.

ولست أدري أي الألعاب أجاد: هل أجاد دور الحاوي أم أبدع كرجل أعمال؟ أم أنه كان الإثنين في واحد؟ وأغلب ظني أن ذلك كان أقرب إلى الحقيقة.

وتفسير ذلك أنه كان يلعب بالأزمات ولا يحلها، فبعد أن ركّز على تمييع كل المحاولات للوصول إلى إتفاقية سلام عادل قبل حرب ١٩٧٣ وتسبب ذلك في قيامها بما سببته من قتلى وجرحى وتدمير، فإنه ركّز أيضاً على تمييع كل نتائج حرب ١٩٧٣ وقيّمها من ناحية توازن القوى وليس من ناحية توازن المصالح فكان حصيلة هذه الحرب في نظره إتفاقيات أربعة:

- اتفاقية النقاط الست التي وقّعت في ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٣ في الجبهة المصرية.
- اتفاقية فك الاشتباك الأولى على الجبهة المصرية في ١٩/ ١/ ١٩٧٤.
- اتفاقية فك الاشتباك الأولى والأخيرة في الجبهة السورية في ٣١/ ٥/ ١٩٧٤.
- اتفاقية فك الاشتباك الثاني في الجبهة المصرية في ١/ ٩/ ١٩٧٥.

وكان هذا هو التجسيد السياسي للمجهود العسكري الذي بذله الفرقاء في حرب رمضان، أما ما تلى ذلك من إتفاقيات فقد تمت بحسابات أخرى وفي ظروف مختلفة... فبقدر ما لديك من نقود في جيبك يمكنك أن تشتري بضائع من السوق... المهم أن تعرف قدر ما في جيبك من نقود... والأهم أن تعرف ما تسلمته من بضائع حتى لا يعطيك التاجر أقل مما تستحق أو قد يعطيك بضائع مغشوشة أو قد لا يعطيك شيئاً.

إنها سوق تجارية كبرى أو هي غابة مليئة بالحيوانات المفترسة... إنها دنيا السياسة والصراع.

ماذا جرى؟ ولماذا جرى؟

ماذا جرى في هذه الحرب؟ ولماذا جرى ما جرى؟

في تقديري أننا تجاهلنا الإجابة على السؤالين تجاهلاً منكراً وهذا موضوع هام وخطير.. فالموضوع يتعلق بأرواح آلاف من الشهداء وما بذلوه من دماء وتضحيات. فليس هناك أقل من أن نبحث ونعي الدروس وفاء للدماء التي بذلت والتضحيات التي قدمت في سخاء!! أما أن يذهب هذا كله دون أن نبحث ما جرى ولماذا انتهت الأحداث إلى ما إنتهت إليه فهذا تقصير نحو شهدائنا وفوق ذلك نحو بلدنا وتهديد لأمننا القومي.

فبعد هذه الحروب العديدة التي خضناها نشعر جميعاً أننا نفتقر إلى دراسات جادة عن الدروس التي نستخلصها من انتصاراتنا وهزائمنا... فمبادىء الحرب التي تجاهلناها وأدرنا لها ظهورنا هي أثمن ما خلفه لنا التاريخ إذ أنها خطت بالدماء والتضحيات. لقد كتب البعض عن حرب رمضان ومجمل ما كتب يعطي إنطباعات غريبة:

● فهو أقرب إلى التحدث عن السِّير الذاتية منه إلى التحدث عن حروب شعب.. كلٌ تحدث عن أمجاده وحكمته وبطولاته ولم يتحدث أحد عن أخطائه أو قام بنقد لذاته... ويجد الإنسان نفسه في حيرة شديدة، إذ ما دام الكل على هذه الدرجة من الكفاءة والشجاعة والحكمة وما دام الجميع على هذه الدرجة العالية

من الحنكة والخبرة فلماذا إذن نجد أنفسنا دائماً في المآزق التي نمر بها وفي الحفر التي نقع فيها؟!!.

- هناك تضارب كامل حتى في المسلمات. . . من المعقول أن يحدث اختلاف في كيف ينفذ الغرض ولكن أن يحدث التناقض على الغرض نفسه الذي حدد للحرب فهذا هو غير المعقول. . . من المعقول أن يحدث خلاف على تفاصيل خطة موضوعة ولكن أن يحدث الخلاف على وجود الخطة أو عدم وجودها أصلاً فهذا غير جائز. . !! من المعقول أن نرتكب الأخطاء فمن منا بغير أخطاء؟ ولكن أن نلقي بمسؤولية أخطائنا على غيرنا فهذا إجراء خاطىء. . . من المعقول أن يقوم العدو بأعمال صحيحة ضدنا ومن الجائز أن يهزمنا فالحرب هزائم وإنتصارات، ولكن ليس من المعقول أن نتحدث عن انتصارات العدو المحققة على أنها هزائم له أو أن نتحدث عن هزائمنا على أنها انتصارات. . .

- بعض ما كتب فيه دعاية وإدعاء. . . دعاية لا يجوز أن تسود تقييمنا العلمي للإحداث وإدعاء لأمجاد شخصية أو عامة بعيدة عن الحقيقة. حتى في «بانوراما حرب أكتوبر» ظهرت بعض لوحاتها لا لتوضح ما كان عليه بعض القادة في الماضي بل على ما أصبحوا فيه الآن. . هكذا يتحدث الناس وهم يعانون من البلبلة الحقيقية التي يجدون أنفسهم فيها إزاء ما يقرأون وأمام ما يشاهدون!!!.

كم كنا نحب أن نسمع عن إجتماعات جادة تتم عقب الحرب يحضرها كل من ساهموا فيها ليتناقشوا عما تم ولماذا تم؟. . . قد يحدث خلاف عما جرى وقد يحدث تناقض فيما يجب أن يتخذ لتعزيز الإيجابيات ولتلافي السلبيات. . . وهذا شيء طبيعي. أما أن لا تُعقد مثل هذه الاجتماعات فهو أمر شاذ خاصة وأن الأعمار بيد الله سبحانه وتعالى. . . فلماذا لا يستغل بقاء القادة ـ أطال الله في عمرهم ـ ليعقدوا مثل هذه الاجتماعات التي لا تقدر قيمتها، وتكون حصيلتها كهدية منهم للأجيال القادمة؟ كم كنا نود أن نعقد لجان استماع ـ ولا نقول لجان تحقيق ـ لضبط الأمور قبل أن يتباعد بها الزمن ولمعرفة الحقيقة قبل أن تغلفها ستائر الإدعاء وقبل أن تهبط إلى القاع.

سأضرب مثلاً واحداً بما ورد في تقرير لجنة تقصي الحقائق برئاسة القاضي شمعون أجرانات رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا التي أمرت الحكومة الإسرائيلية بتشكيلها في

أواخر نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٧٣ لمعرفة أسباب التقصير في حرب أكتوبر، وسأتحدث فقط عما ورد في تقرير اللجنة عن أسباب فشل الهجوم المضاد يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣ في الجبهة الجنوبية (٢) لنرى مدى إهتمام العدو بمعرفة أسباب أخطائه ومن المتسبب في هذه الأخطاء؟ وكيف أن كل القادة مثلوا أمام اللجنة ليدلي كل بأقواله دون حساسيات. فكل شيء يهون في سبيل معرفة الداء حتى يمكن علاجه.

تتلخص القضية في أن الجنرال دافيد اليعازر (دادو) رئيس الأركان العامة للجيش الإسرائيلي كان قد اجتمع في المركز الأمامي للقيادة الجنوبية في «أم مرجم» مساء يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ وقد حضر الإجتماع الجنرال «شموئيل جونين» قائد القيادة الجنوبية ومعه قادة القطاعات الثلاثة الشمالي والاوسط والجنوبي، واصدر اوامره بقيام القيادة الجنوبية بهجوم مضاد صباح يوم الاثنين ٨/ ١٠ على منطقة رؤوس الجسور المصرية شرق القناة وترك للقيادة الجنوبية حرية تنفيذ أوامره.

كانت مجمل خطة الجنرال جونين كالآتي:

١ـ الجنرال ابراهام آدن يقوم بالهجوم بفرقته المدرعة من إتجاه الشمال إلى الجنوب بالقرب من الشاطىء الشرقي للقناة لتدمير القوات المصرية بين القنطرة شمالاً والديفزوار جنوباً، ويستولي على الجسور المصرية التي أقيمت على القناة ويعبر عنوة إلى الضفة الغربية، على أن تقوم الفرقة أثناء هجومها بانقاذ الحاميات المحاصرة في خط بارليف.

٢ـ تقترب الفرقتان المدرعتان في القطاعين الأوسط والجنوبي (فرقتي شارون وماندلر) من رؤوس الكباري نحو الغرب.

٣ـ كتيبتان مدرعتان وسرية دبابات بقيادة الجنرال كلمان ماجن تؤمن الجانب الأيمن للهجوم المضاد وفرقة الجنرال شارون تؤمن الجانب الأيسر.

وانتهى الهجوم الإسرائيلي بالفشل الذريع لعدة أسباب:

١ـ تجاهلت القيادة الجنوبية (جونين) مبدأ الحشد فبدلاً من حشد الوحدات المدرعة المتيسرة لديها في أحد قطاعات الجبهة وتوجيه الهجوم على جبهة ضيقة وهو الإستخدام الأمثل للدبابات للحصول على نتائج حاسمة، أخطأت في استخدام قواتها

المدرعة في قولات متفرقة على جبهة واسعة ولو تم حشد فرقتي آدن وشارون معاً ضد قطاع الفردان مع معاونة جوية والضرب بالمدفعية لكان من المحتمل نجاحه في الحصول على الغرض المكلف به.

٢ـ تجاهل الجنرال آدن قائد القطاع الشمالي أيضاً مبدأ الحشد وهاجم بلواءاته الثلاثة متفرقة على جبهة واسعة أيضاً، أي أن مبدأ الحشد لم يتم تحقيقه سواء على مستوى المنطقة الجنوبية أو على مستوى القطاع الشمالي في المنطقة الجنوبية.

٣ـ «قاتل المصريون بطريقة إنتحارية في موجات بعد موجات ولم نستطع مواجهتها»، كما قال الجنرال آدن نفسه «كما كانت المدرعات الإسرائيلية تفتقر إلى المشاة والمدفعية فظهرت المشاة المصرية من مرابضها وخطوطها وقاتلت بشجاعة مذهلة ودمروا الدبابا ت الإسرائيلية بصواريخهم وبالقنابل اليدوية المضادة للدبابات».

حصرت لجنة أجرانات مسؤولية فشل الهجوم المضاد صباح ٨/ ١٠/ ١٩٧٣ في الجنرال شموئيل جونين قائد المنطقة الجنوبية وأسندت إليه المسؤوليات الآتية: لم يعدّ خطة عمليات مفصلة ـ لم يهتم بإرسال خطة العمليات إلى قادة الفرق ـ لم يتأكد من تجمع قواته واستعدادها على النحو المطلوب للقيام بمهامها ـ لم يكلف نفسه عناء الذهاب إلى مسرح العمليات لكي يقف بنفسه على ما يحدث هناك ـ اتخذ قرارات متسرعة بنقل الفرق المدرعة من قطاع إلى آخر قبل أن يتأكد بشتى الوسائل مما إذا كانت المهام قد أنجزت كما حددها رئيس الأركان العامة ـ قام بتغيير الفرق المدرعة عدة مرات دون توعية كل فرقة بأوضاع قواتها وقوات العدو ـ تحمس للعبور بسرعة دون تهيئة الظورف لذلك ـ تمكن من الحصول على تصديق الجنرال أليعازر على خططه عن طريق التقارير الخاطئة التي كان يرسلها إليه والتي صورت لرئيس الأركان وضعاً كان يخالف الواقع، وقد ألقى جونين بدوره بمسؤولية ما حدث على قادة الفرق خاصة الجنرال آدن قائد الفرقة التي كانت مكلفة بالمجهود الرئيسي [٣].

وعندما وجه اللوم إلى رئيس الأركان أليعازر لمنحه جونين التصديق على عبور قواته قناة السويس إلى الغرب وكذلك على الأوامر التي أصدرها إلى الجنرال شارون بالتحرك بفرقته جنوباً في اتجاه السويس للهجوم على الجيش الثالث بينما كان الموقف يحتم تحريكه شمالاً لنجدة الجنرال آدن، برّر أليعازر ذلك بأنه تخلى عن الحذر الواجب نظراً لأن

الجنرال جونين كان يمده بمعلومات تفيد أن كل شيء يجري على ما يرام.

أما الجنرال آدن فقد اعترف في كتابه «على ضفاف قناة السويس ـ مصدر سابق» بأن أكبر أخطائه كانت هجومه في اتجاه القناة أي نحو الغرب بدلاً من الهجوم جنوباً، إلاّ أنه برر فشله بعدم حصوله على معونة جوية أو مساعدة المدفعية أو بتدعيمه بكتيبة مدرعة من فرقة شارون. واعترف بأنه لا يتنصل من مسؤوليته عن الفشل فقد كان الأسلوب القتالي للفرقة متخلفاً وكان التنسيق والسيطرة على قواته غير كافيين وكانت سيطرة اللواءات على وحداتها أقل من المستوى، ولكن القى بالمسؤولية على قادة الفرق الآخرين أيضاً

- فشارون مثلاً كان تصرفه كقائد عسكري يثير الدهشة... صحيح أمره جونين بمغادرة قطاعه ولكنه لم يترك أي قوات لحماية القطاع واتجه بلواءاته جنوباً رغماً عن نشاط المصريين في قطاعه، ولم يحاول أن يخطر آدن على يمينه بتحركاته ورفضه مساعدته لتدعيم هجومه على الفردان، وحينما عاد شارون الى قطاعه مرة أخرى لم يخبر أحداً فتبادلت قوات فرقتي شارون وآدن النيران.
- وجونين أيضاً يتحمل مسؤولية الفشل لأنه تجاهل أن الهجوم من الشمال إلى الجنوب كان سيعرض الجناح الأيمن لقواته إلى صواريخ المصريين ونيران دباباتهم من غرب القناة. ثم لماذا رفض جونين إقتراح ماندلر في اليوم السابق للهجوم بفرقتين في قطاع ضيق؟ وإذا كان قد قرر الهجوم بفرقة واحدة كان الأفضل أن يكلف شارون بذلك وليس فرقته لأن شارون كان أقرب.

ولكن ـ وكما يقرر الجنرال آدن ـ فقد خرجوا جميعاً بدرس هام بعد فشل هجوم يوم ٨/ ١٠، وهو أنه من السابق لأوانه التفكير بهجوم مضاد على جبهة القناة والعبور إلى الضفة الغربية... لقد كان الهدف من هجومهم المتسرع إنتزاع المبادأة من العدو وإرباك صفوفه واسترداد أكبر مساحة من الأرض التي استولوا عليها، وكان من الأفضل التأني ولكننا لم نكن نعلم ـ والكلام ما زال لآدن ـ أن المصريين سوف يتوقفون عن التقدم بعد العبور!!

مما سبق نريد أن نخرج بحقيقة واضحة هي أن العدو أدرك أن تقصيراً ما قد حدث في أمور تتعلق بالأمن فسارعت جولدا مائير رئيسة الوزراء بتشكيل لجنة من

خارج القوات المسلحة لتتقصى الحقائق عن «لماذا حدث هذا التقصير؟». وكانت اللجنة برئاسة أجرانات رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا وبدأت تقصيها بعد أسابيع قليلة من انتهاء القتال وسألت اللجنة كل المسؤولين: وزير الدفاع دايان وقد برأته اللجنة من أي تقصير، إليعازر رئيس الأركان، جونين قائد المنطقة الجنو بية، قادة القطاعات الثلاثة في المنطقة الجنوبية وسألت آخرين مثل عزرا مدير المخابرات... الكل أدلى بشهادته وخرجت اللجنة بتقريرها ورفعته إلى من يهمهم الأمر. فالجيش الإسرائيلي جيش الدولة ودرعها والشعب يريد أن يطمئن على أنه في إستطاعة هذا الدرع أن يحميه وقت الخطر وأن جيش الدفاع الإسرائيلي ليس فوق مساءلة الدولة.

كل ما نريد أن نقوله ـ وولاؤنا كله للرئاسة وليس للرئيس، للقوات المسلحة وليس لقادتها ـ أنه لا ضير من الإستقصاء وتقصي الحقيقة في أخطر مؤسسة في الدولة وأن نعمل دائماً على أن نفتح النوافذ لنطل عليها من الداخل وحتى يطرد الهواء النقي الهواء الفاسد وأن نعمل أيضاً على كشف الغطاء عن سلبياتنا وإيجابياتنا حتى لا تقفل الجراح وهي مليئة بالصديد... !! هذه الأمور في إعتقادي تزيد قواتنا المسلحة قوة ومنعة ولا تضعفها، وتزيد الشعب إطمئناناً على قدرة درعه ليحقق له الأمن في الحرب والسلام.

ماذا حدث؟ كتب عنه الكثيرون... وعلى الرغم من تناقضاتهم إلا أنهم كتبوا.

أما لماذا حدث؟ فلم يكتب أحد عنه وهذا ما نحاوله علماً بأننا نعلم أننا نسير على الشوك.

الوضع الاستراتيجي والحصيلة السياسية

وصل هنري كيسنجر إلى القاهرة يوم ٦/ ١١/ ١٩٧٣ فهي مفتاح الموقف في الحرب والسلام بالنسبة للمنطقة ويخطىء من يظن أن هنري أوهانيز كيسنجر وبصفته وزيراً للخارجية الأمريكية يسعى وراء المشاكل لحلها فليس هذا أبداً واجبه، فمسؤولياته تنحصر في استغلال المواقف القائمة لزيادة رصيد بلاده في لعبة التوازن الدولي أي بناء موقف استراتيجي جديد للولايات المتحدة الأمريكية في منطقتنا المضطربة.

كان أهم ما يشغله هو تصفية التواجد السوفييتي تماما كخطوة أولى للبناء الأمريكي الجديد في المنطقة مع ضمان ضبط العلاقات بين دولها بالوكالة By Proxy عن طريق إسرائيل. كان الرجل يريد أن يتأكد من احداث الفراغ نتيجة لإزاحة الإتحاد السوفييتي

من قلب المنطقة حتى تقوم الولايات المتحدة بملء هذا الفراغ تمهيداً لخطوات قادمة . . . ما يلي ذلك من أهداف تدخل ضمن الإطار التكتيكي، حتى رفع الحظر عن تصدير البترول ورفع أسعاره الذي قامت به الدول النفطية العربية في خطوة غير مسبوقة لم يكن بذي أسبقية عالية في مخططه . . . كل هذا يحتاج إلى وقت لأن التغييرات الاستراتيجية لا تتم في وثبة واحدة وإلا اختلت التوازنات . . . إنها تحتاج إلى التحرك خطوة خطوة على المستوى الاستراتيجي وفي نفس الوقت التحرك بسرعة على المستوى التكتيكي لخلق حقائق جديدة كأساس للتغيرات الاستراتيجية المقبلة أي اتباع سياسة المكوك لضمان فرض الإتفاقيات التي يحتاجها هذا التحرك .

يعني كانت سياسة خطوة خطوة Step by Step على المستوى الاستراتيجي والتحركات المكوكية Chattling على المستوى التكتيكي، وكان هذا هو سبب زياراته المتكررة للمنطقة مع بقائه فيها مدداً طويلة وهو يتنقل بين الأطراف محاولاً رسم الواقع الجديد.

كانت اللوحة الاستراتيجية أمامه فريدة في تكوينها

- موقف عسكري في غاية الدقة .
- الإتحاد السوفييتي ما زال موجوداً في المنطقة ولم يطرد بعد من قلبها إلى المنطقة الهامشية كما حدث بعد ذلك .
- قناة السويس مغلقة أمام الملاحة الدولية .
- باب المندب مقفول يحكم الأسطول البحري حصاره عليه في مدخل البحر الأحمر.
- حظر البترول ساري المفعول مما شكل سلاحاً ضاغطاً على اليابان وأوروبا والدول النامية .
- الدول العربية متماسكة مترابطة في معركة المصير.
- بداية تحول الرأي العام ضد إسرائيل وقطعت الدول الافريقية علاقاتها معها وظهر تحول خطير في موقف دول السوق الأوروبية المشتركة .

أوراق كثيرة في جيب صاحب القرار المصري ولكن علينا ألا نأخذ المسائل بمثل

هذه النتائج المتسرعة، إذ أن الموقف العسكري الحقيقي كان يفرض نفسه على صاحب القرار وكان موقفاً فريداً بحق. . . فعلى الجبهة السورية تخطت القوات الاسرائيلية خطوط إيقاف النيران التي فرضت عام ١٩٦٧ وأصبحت دمشق في مدى مدفعيتها، ولكن كان هناك عشرات من الأسرى في يد القوات السورية وفضلت سوريا ألا تعلن عن عددهم أو أسمائهم وتنتشر الشائعات عن قتل يحدث وسوء معاملة يعاني منها هؤلاء الأسرى. وكان الموقف في الجبهة الجنوبية أشد غرابة فقد كانت القوات الاسرائيلية قد عززت مواقعها بكثافة مقلقة في الشاطىء الغربي للقناة قاطعة طريق السويس ـ القاهرة ولكن في نفس الوقت كانت القوات المصرية ما زالت متمسكة بمواقعها في الشرق وتحاول أن تحشد قواتها في غرب القناة للقيام بالهجوم المضاد على الثغرة اذا اضطرتها الظروف إلى ذلك، وكان هناك أيضاً عشرات الأسرى في يدنا.

وكانت التحركات السياسية الاميركية تقلق إسرائيل إذ تحركت الولايات المتحدة في ثلاثة محاور ليست في صالح العلاقات الاميركية الاسرائيلية على حد قول موشيه دايان في كتابه حياتي «محاولة رفع حظر تصدير البترول إلى الولايات المتحدة وتقوية نفوذها في الدول العربية خاصة المملكة السعودية ومصر وتجنب استئناف القتال بين إسرائيل والعرب مع تجنب المواجهة بين واشنطن وموسكو» وفي مكان آخر يقول «نحن في مصيدة سياسية وليس في مصيدة عسكرية والمصريون لن يسكتوا علينا ونحن من الغرب، وإذا تجددت الحرب فإن العالم كله سيقف ضدنا فالعالم له مصلحة قوية في البترول وليس في الحق!!!».

ولكن بينما كان دايان في مصيدة سياسية وليس في مصيدة عسكرية كان السادات على العكس من ذلك في مصيدة عسكرية ومصيدة سياسية. ووسط المصيدتين كان يتخذ قراراته. . . كان موقفنا العسكري الدقيق يملي عليه تحركاته السياسية الحادة التي تعمقت في تفكيره طوال السنوات القليلة لحكمه.

حينما قابل السادات كيسنجر يوم ٧/ ١١/ ١٩٧٣ في القاهرة على انفراد بدأ كيسنجر في فتح حقيبة أوراقه لإخراج بعض الوثائق منها، فسأله السادات ماذا تفعل؟ لا. لا. أعد أوراقك كما كانت فلست أريد مناقشة التفصيلات فأنا أعلم أنك رجل استراتيجي وأنا كذلك، فلماذا لا نرى أولاً هل يمكن أن نتفق على استراتيجية عامة؟

ويصف إدوارد شيهان تلك المقابلة في كتابه «العرب والاسرائيليون وكيسنجر» بقوله «أكد السادات ـ الذي يعتبر نفسه أحد مفكري الاستراتيجية ـ رغبته في العمل مع الولايات المتحدة وأظهر عداءه للإتحاد السوفييتي وأكد على ضرورة أن تتبع مصر والولايات المتحدة استراتيجية واحدة في الشرق الأوسط» وفي هذا الاجتماع تم موافقة مصر على اتفاقية النقاط الست وعلى عودة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وإنهاء الحصار على باب المندب ثم المفاوضات المباشرة مع اسرائيل (٤).

وفي مفاوضات أسوان التي بدأت في ١١/ ١/ ١٩٧٤ وافق السادات على إتفاقية فك الاشتباك والفصل بين القوات ومن بين بنودها تخفيض حجم القوات المصرية على الضفة الشرقية لتصبح ٧٠٠٠ فرد، ٣٠ دبابة وعدداً محدداً من قطع المدفعية. ويصف الجمسي وقع ذلك عليه أمام جميع الحاضرين في أسوان «إغرورقت عيناي بالدموع وتركت غرفة الإجتماعات بإنفعال واتجهت إلى الحمام»... «عدت إلى الغرفة لأكون صامتاً حتى نهاية الإجتماع فقد كنت أقدر الجهد والتضحيات التي تحملتها القوات المصرية في الحرب وليس هناك ما يدعو لتقديم هذا التنازل الكبير». وتمّ الإتفاق يوم ١/١٧ وبدأ تنفيذه يوم ٢٥/ ١/ ١٩٧٤.

وكلام الجمسي يشير إلى أن مصر تحت وطأة الظروف التي كانت سائدة كان لها حرية الإختيار، مما يعني أن القرار السياسي للسادات بتخفيف قواتنا إلى هذا الحجم كان قراراً مجحفاً للوضع العسكري للقوات المتضادة. وفي تقديري أن السادات كان إكثر فهماً للوضع العسكري الحقيقي لقواتنا من الجمسي الذي قدر الموقف بعاطفته وليس بعقله، علاوة على أنه تعامل مع الموقف العسكري منفصلاً عن الخريطة الشاملة للأوضاع الاستراتيجية.

وهنا لا بد من مناقشة قضية هامة حتى يصبح تقييمنا صحيحاً للقرار السياسي الذي اتخذه الرئيس السادات بالإسراع في عقد هذه الإتفاقيات الناقصة بدلاً من الحلول الشاملة التي كان يتمسك بها قبل القتال بل وحتى خطابه في مجلس الأمة يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣، وعن قبوله تخفيض حجم قواتنا في الشرق إلى هذا الحد المقلق في مقابل ترك القوات الإسرائيلية الضفة الغربية وانسحابها إلى الشرق!!! والقضية تحديداً هي: هل كان في مقدورنا تعديل الأوضاع السائدة في مسرح العمليات بعد تنفيذ قرار

إيقاف إطلاق النيران إلى الأفضل؟ هل كان في امكاننا القضاء على القوات الإسرائيلية في الغرب وتدميرها حتى بعد تنفيذ قرار إيقاف النيران في يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٣ وإعادة التوازن إلى جبهتنا في الشرق والغرب على حد سواء؟

إذا كانت الإجابة بنعم على السؤالين فإنني أعتقد أنه كان خطأً كبيراً من صاحب القرار المصري أن يتخذ قراره بقبول مباحثات الكيلو ١٠١ قبل أن يعدل أوضاعه العسكرية حتى يعزز موقفه السياسي على مائدة المفاوضات . . . وكحل تبادلي كان من الممكن أن يقبل مبدأ المباحثات ويؤخر تاريخ بدئها حتى يحسم الموقف عسكرياً. أو كان من الممكن أن يوافق على بدء المباحثات ويعطي تعليماته بتعطيلها وإثارة العقبات أثناء مراحلها حتى يتم تصفية الثغرة بعدإتمام الاستعدادات التي كانت قائمة. . . لأن تصفية الثغرة كان سيغير الموقف بأكمله في صالحنا على مائدة المفاوضات، ويتعامل مع جوهر استراتيجية الإقتراب الغير مباشر وهي التواجد في موقف استراتيجي حاسم يعزز موقف صاحب القرار على مائدة المفاوضات ويجعل الانتصار العسكري مضموناً لو استؤنف القتال مرة أخرى.

يقول الجمسي في مذكراته ص ٤٣٦ «تحولت القوات الإسرائيلية الموجودة غرب القناة من سلاح تضغط به علينا إلى رهينة نضغط بها نحن على اسرائيل ومصدر استنزاف لأرواح ومعدات واقتصاد اسرائيل، وجاء الإتفاق المصري الاسرائيلي للفصل بين القوات وظهرت حقيقة الثغرة عندما طلبت اسرائيل سحب قواتها شرقاً بعيداً عن القناة». وهو نفسه الذي قال في ص٤٥٧ في مذكراته «كانت الإتصالات السياسية خلال يومي ٢٥, ٢٦/ ١٠ مستمرة بين القاهرة وواشنطن بهدف الإتفاق على إرسال مواد طبية للجيش الثالث»، وعاد فقال في ص ٤٥٩ عن تعيينه رئيساً للوفد العسكري المصري في مباحثات الكيلو ١٠١ «أخبرني أحمد إسماعيل بتعييني، وأن الموضوع الثاني الذي يجري بحثه مع الاسرائيلين هو إمداد مدينة السويس وقوات الجيش الثالث الموجودة في شرق القناة بإمدادات غير عسكرية من قول واحد من اللواري، وأن اسرائيل بناء على طلب اميركا ووافقت على ذلك ». وعاد يقول في ص٤٧٠ «ولذلك ربط الوفد الاسرائيلي هذا الموضوع بإمداد مدينة السويس والقوات شرق القناة باحتياجاتها من المواد غير العسكرية». وهو الذي يقول في ص ٤٨١ أيضاً وكما سبق أن ذكرنا «اغرورقت عيناي بالدموع وتركت غرفة الاجتماعات بانفعال واتجهت إلى الحمام».

ولأول مرة نسمع أن الفريسة ـ كما يصور الجمسي موقف اسرائيل على الضفة الغربية ـ هي التي بيدها السماح بمرور الأكل إلى الصياد . . . ولأول مرة أيضاً نسمع أن الفريسة يمكنها أن تضغط على الصياد حتى تبكيه!!! .

جمال حماد يعزز اتجاه الجمسي ويذكر تفصيلات الخطة «شامل» التي كانت تهدف إلى إغلاق الممر الذي يربط بين الجيب الإسرائيلي وقواعده الرئيسية في سيناء والوصول بأسرع ما يمكن إلى مدينة السويس وميناء الأدبية والشواطىء الشرقية للبحيرات المرة الصغرى والكبرى ومنطقة الديفزوار شرق القناة، وتقطيع أوصال الجيب الإسرائيلي وتحويله إلى أجزاء منعزلة يتم تدميرها جزءاً جزءاً. وكانت ـ كما يقول جمال حماد ـ خطة تدمير العدو داخل الجيب الإسرائيلي تقضي بمهاجمة هذا الجيب من ٥ إتجاهات .

الإتجاه الأول: ضربة من اتجاه رأس الكوبري للفرقة ١٦ مشاة شرق القناة ولإغلاق ثغرة الإختراق من المنبع عند الديفزوار (شرق القناة) .

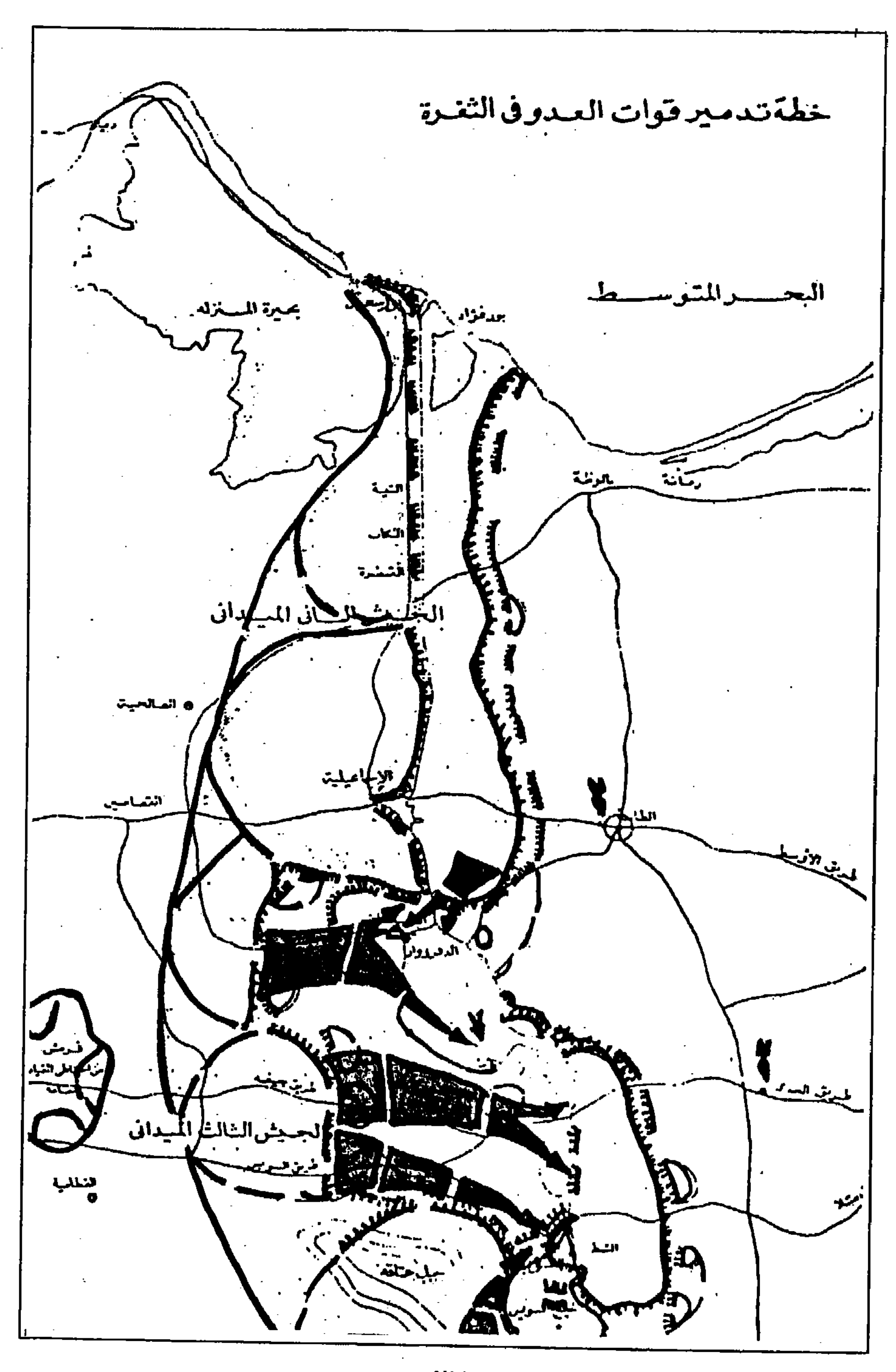
الإتجاه الثاني: ضربة على محور طر يق أبو سلطان في اتجاه الديفزوار (غرب القناة ومنطقة البحيرات المرة) .

الإتجاه الثالث: ضربة على محور طريق جنيفه في اتجاه البحيرات المرة الصغرى .

الإتجاه الرابع: ضربة على محور طريق السويس في اتجاه مدينة السويس للوصول بأسرع ما يمكن إلى المدينة وإلى قوات بدر المحاصرة (الفرقتان ٧، ١٩ المشاة من الجيش الثالث شرق القناة) .

الإتجاه الخامس: ضربة موازية لخليج السويس من الجنوب إلى الشمال في اتجاه ميناء الأدبية .

كان القائد المصري لهذه العملية هو اللواء سعد مأمون وكانت تحت قيادته الفرقتان ٢١، ٤ المدرعتان، ٣ فرق مشاة ميكانيكية ووحدات من الصاعقة والمظلات هذا «ولم يقيّض للخطة شامل التنفيذ العملي، ففي الساعة ٩ من مساء ١٧/ ١/ ١٩٧٤ بتوقيت القاهرة أذيع إتفاق فصل القوات بين مصر واسرائيل ووضعت الإتفاقية موضع التنفيذ اعتباراً من ظهر يوم ٢٥/ ١/ ٧٤ وجمدت الخطة شامل» (٦).


خطة تدمير قوات العدو في الثغرة
البحـــــر المتوســـــط
بحيرة المنزلة
رمانة
بالوظة
التينة
الجيش الثانى الميدانى
الصالحية
الإسماعيلية
الجيش الثالث الميدانى
جبل عتاقة

وملحوظاتنا على ما ذكره جمال حماد تتلخص في النقاط الرئيسية الآتية :

- إذا كان الغرض من الخطة شامل العمل بسرعة لفك حصار قوات السويس وميناء الأدبية والشواطىء الشرقية فلماذا لم تنفذ هذه الخطة منذ ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٣ حتى ١٥/ ١/ ١٩٧٤ وهو يوم تنفيذ إتفاقية فك الاشتباك الأولى. أي في مدة ثلاثة شهور كاملة؟ .
- ألم يكن من الأفضل ـ إذا كان في الإمكان ذلك ـ تعديل أوضاعنا الاستراتيجية في مسرح العمليات قبل توقيع الإتفاقيات الأخرى التي أبكت رئيس هيئة العمليات؟
- عدد القوات المتيسرة للقيام بالخطة شامل ـ وكما ذكره حماد ـ أقل من هذا بكثير جداً، فالوحدات كانت ناقصة وبعضها وحدات على ورق .
- المواجهة المحددة للهجوم المضاد لا تقل عن ٩٠ كيلومتر من الديفزوار شمالاً حتى الأدبية جنوباً، وفي هذا تشتيت للقوات القليلة الموجودة، فبدلاً من تخطيط سليم على مواجهة ضيقة كررنا نفس الأخطاء السابقة .
- الهجوم المضاد على ٥ محاور مرة واحدة فيه تفتيت للقوات ويجعل العدو قوياً في كل نقطة من نقاط المواجهة أمام أي قوة يمكن حشدها ضده .
- هل كان يمكن للفرقة ١٦ مشاة في الشرق القيام بالهجوم جنوباً لسد الثغرة التي تبلغ ١٠ كلم عرضاً والتي كان يدافع عنها العدو بقوة؟ هل كانت في حالة تسمح بذلك؟
- بعض الأرقام لتعطي فكرة عن مرتب الوحدات عند إيقاف إطلاق النيران يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٣ .

اللواء الثالث المدرع من الفرقة ٤ المدرعة	٤٤ دبابة
اللواء الثاني المدرع من الفرقة ٤ المدرعة	٦٨ دبابة
اللواء ١٦ مشاة ميكانيكي من الفرقة ٤ المدرعة	تنقصه كتيبة ومرتباته ناقصة

وكان موقف بعض الوحدات مثلاً يوم ١٨/ ١٠/ ١٩٧٣ كالآتي :

الفرقة ٢١ مدرعة :	اللواء الأول مدرع	٢٠ دبابة
	اللواء ١٤ مدرع	١٤ دبابة

الكتيبة ٢٤٣ دبابات ٤ دبابة

الفرقة ١٦ المشاة : اللواء ١١٢ مشاة ٩ دبابة

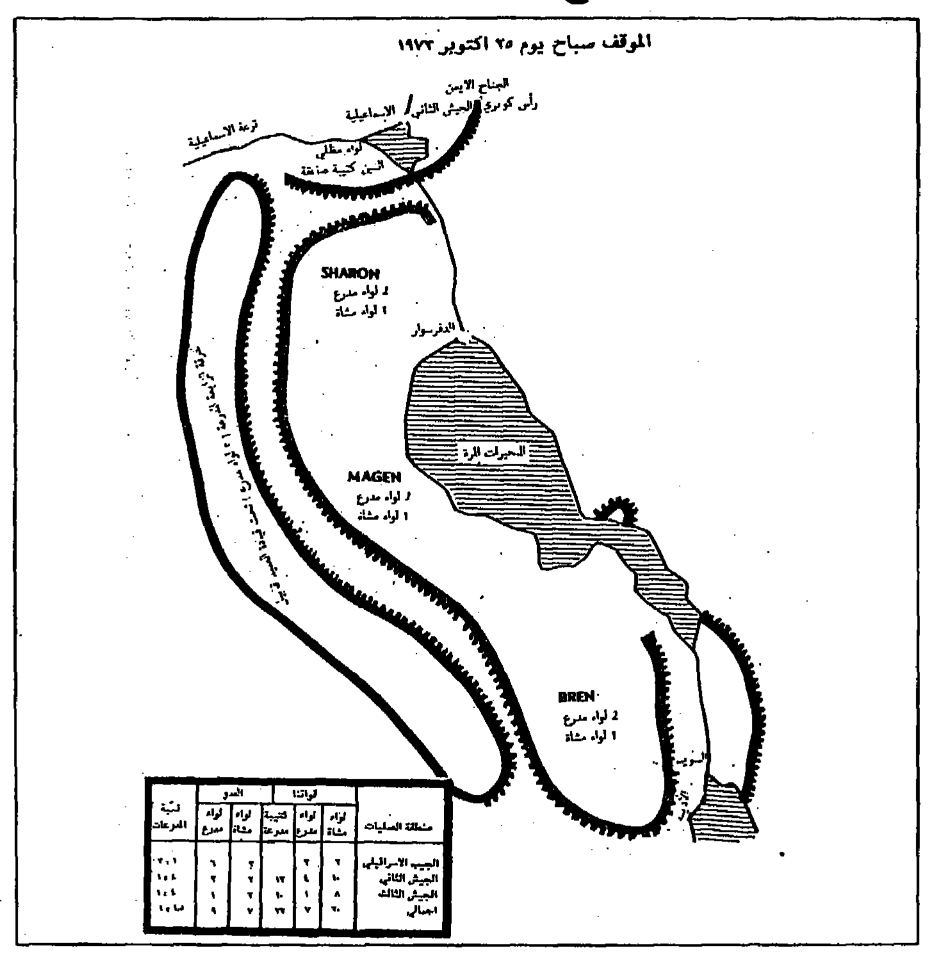
اللواء ٣ المشاة ١٢ دبابة

كتيبة مستقلة ١٦ دبابة

اللواء ١٦ مشاة انتهى

اللواء ٢٤ مدرع ١٧ دبابة

أي كان إجمالي دبابات الفرقة ٢١ مدرعة واللواء ٢٤ المدرع المتيسرة ٥٥ دبابة . هذه الدراسات ـ وكما أقول دائماً ـ تحتاج إلى «نار هادئة» للوصول إلى الحقيقة .



منطقة العمليات	قواتنا: لواء مشاة	قواتنا: لواء مدرع	قواتنا: كتيبة مدرعة	العدو: لواء مشاة	العدو: لواء مدرع	نسبة المدرعات
الجيب الاسرائيلي	٢	٢		٢	٦	١ : ٢
الجيش الثاني	١٠	٤	١٢	٢	٢	١ : ٤
الجيش الثالث	٨	١	١٠	٣	١	١ : ٤
اجمالي	٢٠	٧	٢٢	٧	٩	١ : ١٫٥

ويقول سعد الشاذلي عن الموقف الخطير الذي نحن بصدده وكان رئيس أركان حرب القوات المصرية آنذاك، الآتي:

كانت المحاولات تبذل في يوم ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٣ لإعادة فتح الطريق إلى الجيش الثالث، وكلف قائد الفرقة الرابعة المدرعة (العميد قابيل) بالمهمة «في ظهر يوم ٢٦/ ١٠ عرض قائد الفرقة المدرعة نتيجة تقديره للموقف وكان من رأيه ـ يؤيده في ذلك اللواء عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث ـ أن الفرقة ٤ المدرعة لا تستطيع تنفيذ المهمة، وحينما حاول القائد العام أن يقنع قابيل بالمهمة أكد له إستعداده لتنفيذها وعلى الرغم من أنها عملية انتحارية وعلى الرغم من أن فرقته ستفشل في فتح الطريق إلى القوات المحاصرة، وإذا دمرت هذه الفرقة فسيكون الطريق مفتوحاً إلى القاهرة. وغير القائد العام غرض المهمة التي تعطى للفرقة المدرعة من فتح الطريق إلى القوات المحاصرة ليكون حماية قوات إدارية تتحرك من القاهرة إلى الجيش الثالث عبر المسالك والطرق الثانوية(8). وأمر الشاذلي بإصدار أمر كتابي إلى قائد الفرقة بتنفيذ المهمة فرفض الشاذلي لعدم إقتناعه بجدواها ووقع الوزير الأمر، ولكن العملية لم تنفذ وتم إلغاءها. وفي الساعة ١١مساء يوم ٢٦/ ١٠ وصلت إلى القاهرة الدفعة الأولى من قوة الطوارىء الدولية وذهب الوزير في الساعة ٤ صباح يوم ٢٧/ ١٠ لمقابلة الرئيس وعاد إلى المركز ١٠ بعد ساعتين، وذكر أن الرئيس تلقى من نكسون رسالة يخطره فيها بأنه سيكون هناك حل مشرف لمشكلة الجيش الثالث وبأنه يجب أن توقف النشاطات العسكرية اعتباراً من الواحدة بعد ظهر اليوم، ويدفع رتل من الحملة يحمل المطالب الإدارية للجيش الثالث ويتحرك في الساعة الواحدة أيضاً. وتبدأ المفاوضات اليوم الساعة ٣ بعد الظهر عند علامة الكيلو ١٠١ طريق مصر السويس ويرأس الوفد اللواء محمد عبد الغني الجمسي.

ويعلق الشاذلي «منذ هذه اللحظة ـ من الناحية الواقعية منذ ٢٣/ ١٠ ـ أصبح الجيش الثالث رهينة في يد اسرائيل وفي يد كيسنجر وأصبح مصيره مرتبطاً بمدى مطالب اسرائيل واميركا ومدى خضوع السادات لهذه المطالب»... «أصبح الجيش الثالث رهينة في يد اسرائيل وفي يد كيسنجر الذي أصبح في يده وحده إمداد الجيش الثالث بكسرة خبز وكان السادات يعلم ذلك. ففي يوم ٢٧/ ١٠ تحرك قول إداري مكون من ١٠٩ عربات تحمل ١٠٠٠ طن من الاحتياجات الإدارية وكان معه ٢٠ عربة

اسعاف لإخلاء الجرحى، فرفضت اسرائيل السماح له بالمرور وذهب الجمسي إلى الكيلو ١٠١ في الموعد المحدد ولم يجد أحداً من الاسرائيليين واهتزت أسلاك الهاتف بين القاهرة وواشنطن وتل أبيب، ثم قيل للجمسي اذهب مرة أخرى في منتصف الليل ولكنه لم يجد أحداً في انتظاره أيضاً . . . وأخيراً تم اللقاء . . . أما بخصوص إمدادات الجيش الثالث فقد رفض الإسرائيليون مرور القول الإداري عدا الإمدادات الطبية وبعد مناقشات طويلة وافقوا في الساعة الخامسة بعد ظهر ٢٩/ ١٠ بإمداد القوات المحاصرة بثلاثين طن فقط (٢٠ طن مياه، ٨ طن تعيينات ، ٢,٥ طن من المهمات الطبية)، وكانوا يفتشون العربات تفتيشاً مهيناً ورفضوا السماح للسائقين المصريين أن يتقدموا بتلك العربات بعد علامة الكيلو ١٠١ وأصروا على أن يقودها سائقون اسرائيليون أو تابعون للأمم المتحدة خلال الرحلة من الكيلو ١٠١ حتى القوات المحاصرة، وقبل المفاوض المصري. وعلى الرغم من هذه التنازلات المهينة كلها فإن نسبة كبيرة من إمداداتنا إلى القوات المحاصرة كان ينهبها الاسرائيليون خلال الطريق».

وفي الخريطة المرفقة نجد أن نسبة المدرعات المصرية إلى المدرعات الاسرائيلية في الجيب الاسرائيلي هي ١ : ٣ فهناك فرقة الجنرال برن (٢ لواء مدرع ولواء مشاة) وفرقة الجنرال ماجن (٢لواء مدرع ولواء مشاة) وفرقة الجنرال شارون (٢ لواء مدرع).

من الاستعراض السابق نجد أن الموقف العسكري الذي انتهت إليه العمليات الحربية كان يمكن أن يكون مصيدة حقيقية للقوات الاسرائيلية في الغرب لو توفرت القوات اللازمة للقيام بهجوم مضاد نقطع به الخطوط الاسرائيلية في شمال المنطقة عند الديفزوار ثم ندمر القوات التي في الغرب تدميراً كاملاً، خاصة وأن الاسرائيليين كانوا قد وصلوا وهم على أبواب السويس إلى النهاية القصوى لجهودهم . . . والعملية الدفاعية كلها كما يحددها كارل فون كلاوزوتز في كتابه «فن الحرب» تعتمد على قرارين: القرار الأول هو استخدام ما لدينا من جهد لكي تمتد خطوط العدو وتزداد مشاكل تموينه حتى ننجح في وصول المعركة الدفاعية إلى ذروتها الحاسمة وحتى يصل العدو إلى أقصى جهد في استطاعته، ومن ثم يلي ذلك القرار الثاني بأن تخرج السيف من غمده بعد ذلك للقضاء عليه بالهجوم المضاد. وهنا تبرز مزايا الدفاع وتفوقه على الهجوم في نواحي عديدة، ويعزز هذا الرأي أن الجيش الثالث كان ما زال متمسكاً بقواته الكاملة في شرق وغرب القناة . . .

وقد نتساءل: لم إذن لم يستمر الإسرائيليون في ضغوطهم حتى يتسنى لهم تدمير الجيش الثالث تدميراً كاملاً ويصبح لهم اليد العليا في القرار؟ وهنا يتدخل عامل مصلحة القوتين الأعظم في أي صراع إقليمي الذي يطلق عليه البعض «الصراع الإقليمي العالمي» أو «الصراع الإقليمي بالوكالة». فالإتحاد السوفييتي ـ في رسالة من بريجينيف إلى نكسون ـ هدد بإرسال قوات سوفييتية إلى المنطقة لإجبار اسرائيل على إحترام قرارات مجلس الأمن بإيقاف إطلاق النيران، والولايات المتحدة واجهت هذا التهديد بإعلان حالة الطوارىء، وكان يلزم لإسرائيل بعض الوقت (٣ ـ ٤ أيام) لتدمير الجيش الثالث ولم يكن الموقف العالمي ـ كما رأينا ـ يسمح بذلك.

علاوة على أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في إذلال مصر كثيراً، وأوضحت لإسرائيل هذا الأمر في وضوح كامل. بل جهز رجال البنتاغون خطة لإمداد الجيش الثالث باحتياجاته باستخدام طائرات النقل سي ـ ١٣٠ C-130 وكخطة بديلة وضع تحت الدراسة قرار بإلغاء رحلات الإمداد التي كانت تقوم بها الطائرات الاميركية إلى اسرائيل[٩]. والمصلحة الاميركية في ذلك واضحة إذ أن الفاكهة كانت قد نضجت وحان قطافها، فالسادات أخذ في إرسال برقياته إلى البيت الأبيض (برقية في ٢٦/ ١٠ وأخرى في ٢٧/ ١٠) لتتدخّل لإنقاذ الجيش الثالث من الحصار مهدداً باستئناف العمليات، واسرائيل تريد كسب الوقت باقتراحات غير معقولة كالاقتراح الذي تقدم به سفيرهم في واشنطن «دينيتز» بأن يترك الجيش الثالث معداته واسلحته في أماكنها ويسحب الأفراد إلى الغرب دون اعتراض من جانبهم. والولايات المتحدة تريد السيطرة على الموقف برمته وذلك بادخال قوات الأمم المتحدة للفصل بين الجانبين والإبقاء على الجيش الثالث عاجزاً في مواقعه الحالية كورقة تستخدم في المساومة.

ولو أن الخطة المصرية ـ منذ البداية ـ كانت تمتلك القدرة على الخيال وعملت على أن تقلب اقتحام الاسرائيليين في الديفزوار للعمل في الغرب إلى هزيمة محققة، لكان في إمكانها ذلك بكل تأكيد عن طريق إعادة توزيع قواتها بما يتفق وذلك عقب كل مرحلة من مراحل القتال لإعادة التوازن بين القدرة الدفاعية والقدرة الهجومية في الغرب، ولم يكن هناك من سبيل لذلك إلا عن طريق الإحتفاظ باحتياطي مناسب في كل مراحل المعركة.

ولكن القول شيء والواقع شيء آخر فلم تكن القوات الكافية متيسرة كما سبق أن

أوضحنا، وكان على السادات أن يختار بين بديلين: البديل الأول وهو الإستمرار في الخيار العسكري مع علمه تماماً بحالة توازن القوى التي وصلنا إليها ومع تقديره للخطوات الإسرائيلية التالية في حالة فشل الهجوم المضاد ربما بالتفكير للإتجاه غرباً إلى أقرب مكان في القاهرة. والبديل الثاني هو أن يرتمي في براثن الولايات المتحدة لتنقذه من ورطته التي وجد نفسه فيها، وقد وقع اختياره على البديل الثاني. وفي رأيي أنه كان قراراً حكيماً بالنسبة لظروف الموقف العسكري الصعب والدقيق الذي وجد نفسه فيه نتيجة لأخطائه وأخطاء قيادته العسكرية.

وللدلالة على ما نقول فمن المحتم أن نستذكر بعض المواقف السياسية المصرية ومقارنتها بالأوضاع الحقيقية في ميدان القتال. فالنتائج السياسية هي محصلة ما يجري في مسرح العمليات بحيث لو وضعت الحصيلة السياسية في كفة ميزان ووضعت التطورات العسكرية في الكفة الأخرى لتعادلتا تماماً.

حينما استقبل الرئيس السادات يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ السفير البريطاني في القاهرة ليبلغه رسالة من رئيس الوزراء إدوارد هيث لقبول مصر إيقاف إطلاق النيران، قال له السادات بالحرف الواحد «بلغ كيسنجر إني لا أوافق على وقف اطلاق النيران ولن أوافق على ذلك إلا بعد إتمام المهام التي تتضمنها الخطة وهي أن توافق إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي العربية». كانت النبرة السياسية عالية تتفق تماماً مع ما كان يعتقده الرئيس السادات هو وقادته من تفوق كامل في الموقف العسكري... ويبدو أن ثقته كانت أكيدة، إذ حينما قابل رئيس الوزراء كوسجين بعد ذلك مباشرة والذي حضر أيضاً إلى القاهرة لإقناعه بإيقاف إطلاق النيران على الخطوط الحالية التي وصلتها القوات، رفض السادات لأنه «مش مستعد أكرر هدنة ١٩٤٨ التي كانت السبب في خسارتنا الحرب». وأخذ السادات ـ الزعيم المنتصر في ذلك الوقت ـ يعنف رئيس الوزراء السوفييتي على تقصيرهم في إمدادنا بالسلاح منتهزاً الفرصة ليشفي غليله.

وحدثت الثغرة التي عجز السادات وقادته عن أن يفهموا خطواتها الأولى وذهب كوسجين ـ وكان ما زال في القاهرة لمقابلة الرئيس ـ وقال له ـ وعلى وجهه علامات التشفي كما يقول السادات في كتابه البحث عن الذات ـ «لقد حدثت الثغرة وموقفكم خلاص إتحدد... القاهرة أصبحت مهددة». فرد عليه السادات «آسف لن تهدد

القاهرة أبداً . . . أعطوني دبابات وعلى أي حال فلن أوقف النيران إلا بعد إتمام المرحلة النهائية من الخطة» . . . كان الرئيس لا يعلم حقيقة أوضاعه العسكرية وكان يظن - كما أخبره العسكريون أن الثغرة ما هي إلا مجرد غارة سيقضى عليها في ساعات، وكان هذا هو التفسير الوحيد لكلماته الحادة التي كان يوجهها إلى رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي وهو يودعه في طريق عودته إلى موسكو. . . كان السادات لا يدري أن الكلمات الرنانة لا وزن لها في عملية الصراع!!!

إلا أن موقف الرئيس السادات بدأ يتغير تغيراً كاملاً بعد عودته من القيادة في الساعة الواحدة والنصف من صباح ليلة ١٩/ ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣، إذ كان الموقف العسكري قد تغير بعد فشل القيادة العسكرية في إدراك ما كان يقوم به العدو وبالتالي من مواجهته بالطريقة الصحيحة، وكتب رسالة إلى حافظ الأسد يخبره فيها بأنه قبل إيقاف إطلاق النيران واستدعى السفير السوفييتي ليقول له «أنا قبلت إيقاف إطلاق النيران على الخطوط الحالية ويجب أن تضمن القوتان الأعظم إحترام إسرائيل لإيقاف النيران. . .» قفزة سياسية واسعة إلى الوراء يخطوها السادات بعد أن تراجعت مكاسب قواته في مسرح العمليات وأصبحت القوات نفسها في خطر التطويق في الخلف. . . علاقة دقيقة تماماً بين الموقف العسكري والقرار السياسي وكما سبق وأن قلنا فإن النتائج العسكرية هي بمثابة العملة النقدية في السوق التجارية يتم عن طريقها البيع والشراء.

ولكن السادات تراجع أكثر وأكثر حينما لم تحترم إسرائيل قرار إيقاف إطلاق النيران الصادر في ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣ وأصرت على التقدم إلى الجنوب لاحتلال السويس والأدبية دون مقاومة منظمة من قواتنا، إذ كتب يقول «بعد أن خرقت إسرائيل وقف إطلاق النيران بنذالة وفشلت في دخول الإسماعيلية والسويس اتصلت بالقوتين الأعظم وقلت لهما: اتفضلوا أنا مستعد أقبل نزول قواتكم عندي عشان ترجعوا إلى خط ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣».

وطار وزير الخارجية المصري إلى واشنطن حيث تواجدت كل مفاتيح الموقف.

ودار الحوار بعد ذلك في الإتصالات التالية حول نقاط أخرى غير تلك التي قامت الحرب لتحقيقها. . . كان الغرض من الحرب تحريك الموقف للوصول إلى حل سياسي عادل وتحرك الموقف فعلاً، ولكن تحت ضغط الموقف العسكري الحرج لقواتنا دار

الحديث حول موضوعات جديدة لم تكن في الحسبان:

- موافقة إسرائيل على توصيل الخدمات الطبية ومواد الإعاشة إلى الجيش الثالث الذي تم حصاره في مواقعه شرق القناة.
- فك الإشتباك بين القوى المتحاربة في الضفة الغربية للقناة حيث أصبح لإسرائيل ثلاث فرق مدرعة كاملة في مواجهة فرقة مدرعة مصرية ناقصة!!!.
- مطالبة مصر بإنسحاب القوات الإسرائيلية ليس إلى الحدود الدولية ولكن إلى خط إيقاف إطلاق النيران تبعاً للقرار ٣٣٨ الصادر يوم ٢٢/١٠/١٩٧٣ وهو موجود غرب قناة السويس!!!
- قبول المفاوضات المباشرة مع إسرائيل في الكيلو ١٠١ والموافقة على اتفاقيتي فك الإشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية دون التطرق إلى الحقوق السياسية لمدة أعوام ثلاثة قادمة.

وبناء على ذلك فليس صحيحاً ما يقوله البعض من أن السادات أجهض إنتصارات كانت القيادة العسكرية قد حققتها. فكما رأينا لم تكن هناك إنتصارات يمكنها حسم الموقف السياسي لصالحنا... كان الموقف العسكري حرجاً ولم يكن من المنتظر اصلاحه قبل وقت ليس بالقصير ولا يعلم أحد ما سوف يمكن أن يتم حتى يتحقق ذلك...

وليس صحيحاً أيضاً أن وحدات قواتنا المسلحة في فروعها الأربعة قد قصرت في واجباتها أو بخلت في بذل تضحياتها فشهادة الأعداء في هذا المجال تجب شهادتنا وشهادة الأصدقاء في نفس الوقت... لقد قاتل الرجال في بسالة وشجاعة واستخدموا ما في يدهم من سلاح في كفاءة وبدقة، ولو عملت هذه الوحدات في ظل استراتيجية واعية استخدمت ما لديها من إمكانيات متاحة وقيادة خلاقة أكثر إندفاعاً ومعرفة بأصول الحرب وفن إدارة المعارك، لكان الحصاد وفيراً يناسب ما بذل من جهد وتضحية.

وليس صحيحاً أن يحاول البعض أن يلقي بالتبعة كلها على قرارات سياسية خاطفة أصدرها الرئيس السادات... صحيح تدخل الرجل في أمور لا يجوز أن

يتدخل فيها وأصدر قرارات سياسية في بداية الحرب انعكست نتائجها الوخيمة على سير العمليات، إلا أنه طالما قبلت القيادة العسكرية تنفيذ المهمة فمسؤوليتها كاملة بعد أن قبلت ووافقت، وإلا كان عليها أن تخلي مواقعها لغيرها إن هي لم تكن مقتنعة بالقرار.

وعلى أي حال لقد حققت «الشرارة» أو «المآذن العالية» أو جرانيت ٢ المعدلة غرضها، فاشعلت الموقف وتدخلت الولايات المتحدة لإطفاء النيران وفك الإشتباك.

وكان هذا هو الغرض الحقيقي من حرب أكتوبر ١٩٧٣ أو إذا أردنا الدقة معركة العبور لتكوين رؤوس الكباري شرق القناة بعمق لا يتجاوز مسافة ١٠ ـ ١٢ كلم في عملية غير مسبوقة سواء في تخطيطها أو طريقة تنفيذها.

وكانت النتائج التي أفرزتها، إتفاقيات ثلاثة على الجبهة المصرية وواحدة على الجبهة السورية: على الجبهة المصرية اتفاقية الكيلو ١٠١ طريق السويس واتفاقية فك الإشتباك الأولى واتفاقية فك الإشتباك الثانية. وعلى الجبهة السورية اتفاقية فك الإشتباك الأولى والأخيرة... وكلها إتفاقيات عسكرية تعيد ترتيب أوضاع القوات على الأرض تبعاً لموازينها الحقيقية.

أما ما تلى ذلك من خطوات سياسية على الجبهة المصرية فقد تم بحسابات وعوامل ووسائل أخرى. أما الجولان والضفة الغربية (يهودا والسامرة كما يسميها الإسرائيليون) وقطاع غزة والقدس فما زالت تحت الاحتلال، ولا يدري أحد أي مصير ينتظرها.

هوامش الفصل الثامن

١ـ أمين هويدي ـ كيسنجر وإدارة الصراع الدولي ـ مصدر سابق ص ٣٢١.

٢ـ العميد متقاعد خليل ابراهيم حسين ـ مذكرة عن عبور الجيش المصري ١٩٧٣ والعميد خليل صديق كريم وضابط سابق في الجيش العراقي له مؤلفات عديدة وأبحاث قيمة ـ (المؤلف).

٣ـ تعمدت أن أذكر هذه التفاصيل لاعتقادي بفائدتها في معرفة كيفية تقصي الحقائق ـ (المؤلف).

٤ـ أمين هويدي ـ كيسنجر وإدارة الصراع الدولي ـ مصدر سابق ص ٣٣٣.

٥ـ مذكرات الجمسي ـ مرجع سابق ص ٤٨١.

٦ـ جمال حماد ـ المعارك الحربية على الجبهة المصرية ـ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ الزهراء للإعلام العربي ص ٨٢٣.

٧ـ يقول حاييم هرتزوج في كتابه حرب يوم الغفران ص ٣٣٤

يمكن توضيح الوضع كما رأته القيادة المصرية في وسط نهار ٢٢/ ١٠ على الوجه الأفضل من تسجيلات المحادثات الملتقطة المسجلة عن الجيش الثالث: في الساعة ١٢ و٤٧ دقيقة بعد الظهر أرسل قائد اللواء ١٩ إلى قائد الجيش ٣ تقريراً يؤكد أن قطع طريق السويس ـ القاهرة في الكيلو ١٠٩ قد قطع كل المؤن المرسلة إلينا وفي الساعة ١٢ و٥٥ دقيقة تكلم قائد الجيش مع البريجادير قابيل وأخبره أن الجيش محاصر وأنه ليس في أيدي عربية وأمره بفتح الطريق وبعد عدة دقائق تكلم الجنرال واصل مع أحمد إسماعيل وزير الحربية وأخبره بأن قابيل رفض التعاون معنا.

٨ـ هذا حدث في حصار الفالوجة في حرب ١٩٤٨ ولكن الظروف هنا متغيرة ـ (المؤلف).

الوثائق

الوثيقة رقم ١ : خطاب الفريق أول علي علي عامر القائد العام للقيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية في ١٩/٨/١٩٦٨ إلى الملوك والرؤساء بمناسبة قرب انتهاء مدة خدمته.

الوثيقة رقم ٢ : محضر اجتماع السيد ألكسي كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي والسيد شمس بدران وزير الحربية بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٦٧.

الوثيقة رقم ٣ : محضر الاجتماع الثاني يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧ بين السيد شمس بدران وزير الحربية ورئيس وزراء الاتحاد السوفييتي.

الوثيقة رقم ٤ : مذكرة السيد أمين هويدي وزير الحربية إلى السيد الرئيس (جمال عبد الناصر) في اكتوبر ١٩٦٧ عن تنظيم العمل في الأجهزة العليا لوزارة الحربية.

الوثيقة رقم ٥ : محضر مقابلة بين السيد أمين هويدي وزير الحربية والمارشال جريشكو وزير الدفاع السوفييتي يوم ١٠/ ١١/ ١٩٦٧

الوثيقة رقم ٦ : محضر مقابلة بين السيد أمين هويدي وزير الحربية والمارشال زاخاروف نائب وزير الدفاع ورئيس أركان حرب الجيش في ١٠/ ١١/ ١٩٦٧.

الوثيقة رقم ٧ : خاصة بالمؤامرة التي تورط فيها المشير عبد الحكيم عامر بعد النكسة.

الوثيقة رقم ٨ : محضر مقابلة بين السيد امين هويدي وزير الحربية، المشرف على المخابرات العامة و المستر أندروبوف رئيس هيئة الأمن القومي للاتحاد السوفييتي.

الوثيقة رقم (١)

خطاب الفريق أول علي علي عامر
القائد العام للقيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية
إلى الملوك والرؤساء والأمين العام للجامعة العربية بمناسبة قرب انتهاء خدمته

بسم الله الرحمن الرحيم

القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية — سري للغاية

مكتب القائد العام

القيد: تقارير / ٥٠٢

التاريخ: ١٩/ ٨/ ١٩٦٨

السيد الأستاذ عبد الخالق حسونة المحترم

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية طيبة وبعد،

بمناسبة قرب انتهاء خدمتي بالقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة بإحالتي إلى التقاعد لبلوغي السن القانونية في ١٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٨، فاني أود أن أسرد المراحل التي مرت بها القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية منذ أن تشرفت بتولي قيادتها بقرار مجلس الملوك والرؤساء الأول المنعقد بالقاهرة في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٤ حتى الآن:

١ـ فمنذ انشاء القيادة العربية الموحدة واسناد قيادتها إلي بقرار مجلس الملوك والرؤساء الأول في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٤، ومنذ أن تحددت لي مهمتها وأهدافها بقرارات هذا المجلس الموقر في سبتمبر (أيلول) ١٩٦٤، عملت جاهداً لتحقيق الآمال المعقودة عليها وقدمت خطتي إليه فأقرها، ثم عملت على وضعها موضع التنفيذ بعد التصديق عليها من مجلس الدفاع العربي المشترك، وتنسيق التعاون بين الجيوش العربية المعنية للمرحلة الأولى من مهمتها، ألا وهي «تعزيز الدفاع العربي على وجه يؤمن للدول التي تجري فيها روافد نهر الأردن حرية العمل العربي في الأرض العربية» وباشرت تنفيذ الخطة التي وضعتها لتعزيز قوات تلك الدول لتستطيع تنفيذ هذه المهمة.

ولم تكن مهمة هذه القيادة سهلة هينة، بل صادفتها صعاب كنت أحاول جاهداً تذليلها، ولكن بعضها كان أكبر من أن أتغلب عليه فكنت ألجأ إلى عرضه في المؤتمرات العربية بجميع مستوياتها، بل كنت ألح في تكرار عرض المسائل التي تمس سلامة تنفيذ الخطة المصدق عليها مبيناً مدى خطورتها على الوضع العسكري العربي بالمنطقة. ولكن حالت دون تذليل تلك الصعاب والتغلب عليها ظروف سياسية بدأت تظهر في الأفق العربي، في الوقت الذي كان العدو يقوم باعتداءاته المتكررة على الأرض العربية وعلى مواقع العمل بالمشروعات الفنية وكان من أهم تلك الصعاب ضرورة مركزة القوات العربية في أراضي شقيقاتها المطلوب تدعيمها حتى تستكمل وسائل دفاعها براً وجواً، وتأخر التعاقد على الطائرات اللازمة لدعم الدفاع الجوي للدول المفتقرة إليه (لبنان ـ الأردن)، ثم موضوع انشاء مجموعة عمليات جوية من هذه القيادة لتنسيق وادارة المجهود الجوي العربي المتيسر وقتئذ للدول الثلاث المحيطة باسرائيل مع القوات الجوية للدول المجاورة لها.

٢ـ وفي مؤتمر القمة الثالث المنعقد بالدار البيضاء في سبتمبر (أيلول) ١٩٦٥ قدمت تقريراً بما تم انجازه، وكررت عرض الصعاب التي تعترض سبيل القيادة لتنفيذ الخطة الدفاعية المصدق بها.

ثم قدمت أيضاً تقريراً للموقف وهو ما سبق لمجلس الملوك والرؤساء أن كلفني بتقديمه لتحقيق الهدف النهائي وهو تحرير فلسطين. وقد قرأته في الاجتماع الضيق لهذا المجلس الموقر في ذلك التاريخ، ولقد أشرت فيه إلى النقاط الأساسية التالية:

أ) عند استعراض الناحيتين السياسية والاقتصادية، أشرت إلى أنه يجب علينا دراسة العلاقات الاقتصادية والسياسية التي بين دول الغرب واسرائيل ومحاولة الاستفادة بنقاط الضعف فيها، كذا الاستفادة بما تهيئه لنا من عناصر القوة تجاهها بغية الوصول إلى الموقف الذي يهيء لنا الدخول في المعركة العسكرية معها بنجاح، وأن هذا الموقف يجب أن توجده وتهيؤه السياسة العربية قبل الدخول في هذه المعركة. إذ أن الطاقة العربية المسلحة بامكانياتها المختلفة لا تستطيع الدخول في معركة مع إسرائيل للقضاء عليها والغرب يؤيدها ويضمن كيانها بكل امكانياته.

ب) وعند بحث الطاقة العسكرية عند العدو، وأثر صفقات الأسلحة المختلفة التي تمت والمتوقع أن يحصل عليها، نوهت في تقريري إلى أن العدو باستطاعته الاستعانة

ب ـ الطيارين والفنيين المأجورين من الخارج لتعويض النقص في القوة البشرية لاستيعاب هذه الأسلحة.

جـ) وعند بحث الأعمال المنتظرة من العدو، أوضحت أنه من المنتظر أن يحاول بمجرد شعوره باستعدادنا للعمليات التعرضية أن يشن (حرباً وقائية) بقصد تحقيق كسب عسكري مفاجىء يستند أساساً على تدمير قواتنا الجوية على الأرض، وكذلك حرماننا من المواقع التي تشكل خطراً مباشراً عليه، ولتعديل أوضاعه الدفاعية ـ وأعطيت صورة للهجوم المتوقع الذي يكون هدفه الاستيلاء على الضفة الغربية لنهر الأردن أو على منابعه في جبهة سوريا/ لبنان والهجوم على الجمهورية العربية المتحدة ـ كما أوضحت ضرورة حصولنا على التفوق الجوي قبل القيام بأية عمليات تعرضية ضد العدو.

د) وفي دراسة عامل الوقت، أوضحت ضرورة مركزة القوات العربية داخل أراضي الدول العربية المحيطة باسرائيل لتتمكن من التأثير في المعركة في الوقت المناسب، كما أوضحت بأن تحضيراتنا للمعركة القادمة يتطلب وقتاً لا يقل عن ثلاث سنوات إذا ما تم انجاز كل ما هو مطلوب في الوقت المحدد، وهو اعداد القوات اللازمة وتدريبها وتجهيز مسارح العمليات فضلاً عن خلق الظروف السياسية المناسبة.

٣ ـ ولقد بدأت أمور تظهر في الأفق العربي في أواخر عام ١٩٦٥ كما جرت أحداث في العام التالي دفعتني إلى طلب عقد مجلس الدفاع العربي المشترك لدورة طارئة، وتم ذلك في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٦ وقد أوضحت في تقريري إليه يومئذ خطورة الموقف في العالم العربي بعد قيام أميركا بدعم اسرائيل بصفقات من الأسلحة، مما يجعل مبدأ تسليحها من أميركا مباشرة أمراً يشكل خطراً جسيماً علينا ـ ولقد أشرت في ذلك التقرير إلى الموضوعات الأساسية الآتية:

أ) إن الموقف الجوي للدول العربية ما زال سيئاً وعلى الأخص لكل من الأردن ولبنان لتأخر وصول الطائرات اللازمة لهما والتي لا يتنظر وصولها قبل نهاية عام ١٩٦٨.

ب) إن اسرائيل سوف تنتهز فرصة تفوقها الجوي وتعمد إلى عدوان يتخذ أحد الأشكال الآتية:

ـ اغارات جوية على مناطق الحدود ومناطق المشروعات الفنية.

ـ اغارات بقوات محدودة.

ـ اغارات جوية مركزة ومستمرة على إحدى الدول العربية بقصد تحطيم قواتها الجوية ويصحب ذلك هجوم بري بقصد الاستيلاء على مناطق استراتيجية حيوية بكاملها ثم المساومة لاجلائه عنها وذلك بقصد انهاء القضية الفلسطينية والاعتراف بكيانه المهدد وسط العالم العربي.

جـ) إن الطاقات العسكرية العربية ما زالت في دور الانشاء والاستكمال وخاصة ناحية القوى الجوية والدفاع الجوي للدول المحيطة باسرائيل وإن هذا الموقف يتطلب دعماً قوياً وسريعاً لتلك الطاقات. ولقد تعذر تحقيق هذا المطلب نظراً لتقديم المملكة الاردنية الهاشمية شروطاً خاصاً لتنفيذه.

د) كما أشرت في تقريري إلى أهمية وجود جهاز سياسي مفوض ومقيم في دولة مقر هذه القيادة ليصدق على قراراتي باتخاذ اجراءات الحرب ويكون قراره ملزماً للدول الأعضاء ولكن لم يتقرر شيء بالنسبة لهذا الموضوع.

٤ ـ وعند انعقاد مجلس الدفاع العربي المشترك في دورته العادية في مارس (آذار) ١٩٦٧ أوضحت في تقريري إليه أن الوضع السياسي في المحيط العربي يقف حائلاً دون تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الدفاع المشترك في دوراته السابقة، الأمر الذي ترتب عليه عدم امكان القيادة العربية الموحدة القيام بتنفيذ مخططاتها أو مباشرة صلاحيتها مما دعاني أن أطلب إعادة النظر في موقف هذه القيادة والمهمة الموكولة إليها، حتى لا تبقى بلا عمل جدي طويلاً فتكون واقعاً مخيباً للآمال، الأفضل منه أن تكون أملاً مرتقباً يوم أن توحد السياسة العربية صفوفها، ولكن المجلس في قراره كلفني «التقديم تقدير موقف عسكري شفوي تراعى فيه الظروف العربية الراهنة التي تمر بها الأمة العربية على أساس أن هذه الظروف عابرة».

٥ ـ ولقد تتابعت الأحداث سريعاً في العالم العربي، وعقدت اتفاقات ثنائية عسكرية بين بعض الدول العربية، سبق لهذه القيادة أن أشارت اليها في تقريرها لمجلس الدفاع المشترك في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٦ ـ بأنها مع ترحيبها التام بمثل هذا التقارب، إلا أن القيادة طالبت ألا تتعارض هذه الاتفاقيات مع كيانها وصلاحيتها.

ولكن كانت هذه الاتفاقيات وما نتج عنها، في الواقع، سبباً في جعل هذه القيادة

بمنأى عما يدور في نطاق صلاحيتها ومسؤوليتها، من مخططات وتحركات تتم للقوات الموضوعة بإمرتها دون أوامر منها.

٦ ـ ولقد أدت الملابسات والظروف والأسباب السابق ايضاحها، والتناقص المستمر في تسديد الالتزامات المالية بجميع أنواعها، وبقاء الأماكن شاغرة طويلاً في وظائف ضباط هيئة القيادة الذين نقلوا منها، أدى هذا كله، علاوة على العدوان الاسرائيلي الغادر في ٥ يونيو ١٩٦٧ وما نتج عنه، أن أصبحت القيادة العربية الموحدة الآن في موقف يكتنفه الغموض، لا تدري ما هو مطلوب منها عمله.

وإني لأشعر بالحزن والأسى لعدم استطاعة هذه القيادة أن تحقق كل ما كانت ترجوه الأمة العربية منها، وفي يقيني أن لا سبيل أمام هذه الأمة سوى التكتل والتعاون الوثيق المخلص في معركة المصير ـ ولقد كان انشاء القيادة العربية الموحدة نقطة تحول تاريخية وأملاً مرتقباً ولكن حالت ظروف دون قيامها بدورها الفعال كما أنها كانت تفتقر إلى وجود قيادة سياسية موحدة بجوارها ـ فتعملان جنباً إلى جنب ـ كما أثبتت التجربة ضرورتها.

وإنني لأنتهز هذه الفرصة لأبعث إلى سيادتكم بخالص الشكر والتقدير لكل ما تفضلتم به نحو القيادة العربية الموحدة من مساندة وتدعيم في كافة المناسبات والاجتماعات، داعياً الله مخلصاً أن يوفقكم وقادة الأمة العربية في تحقيق آمالها واستخلاص الأراضي العزيزة المقدسة واستعادة ما سلب منها قسراً وغدراً.

وإني لأرجو عرض هذا التقرير ـ الذي رفعته لأصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية ـ في أول اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية وكذلك أول اجتماع لمجلس الدفاع العربي المشترك.

كما أرجو اعتباره وثيقة رسمية تحفظ بسجلات الجامعة العربية.

والله يرعاكم ويحفظكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فريق أول / علي علي عامر القائد٥٠٦
العام للقيادة العربية الموحدة لجيوش
الدول العربية
سري للغاية.

وثيقة رقم (٢)

محضر اجتماع السيد / ألكسي كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي والسيد / شمس بدران وزير الحربية (٢٦/ ٥/ ١٩٦٧)

عقد الاجتماع اليوم في الساعة التاسعة والنصف في مكتب رئيس الوزراء السوفييتي وحضره من الجانب السوفييتي أندريه جروميكو وجريتشكو وسيمونيف.

كوسيغين: كلفت من الرفاق بريجنيف وبودجورني وغيرهم أن أرحب بكم في زيارتكم هذه لموسكو خاصة وأننا أرسلنا إلى سفيرنا في القاهرة ليقدم دعوة للوفد العسكري لزيارتنا إذا وافق السيد الرئيس، وكنا نود أن نسمع رأيكم حول الموقف في المنطقة.

شمس: لقد فكر الرئيس قبل وصول الدعوة في ارسالي إلى هنا لأبلغ شكري وتقديري لموقف الاتحاد السوفييتي حكومة وشعباً، ويود أن أبلغكم أننا في غاية القوة وقادرين على هذا الموقف تماماً، ويبلغكم أيضاً أن لا تخشوا علينا شيئاً. وطلب أن أشرح لكم الموقف السياسي والعسكري وإحاطتكم بمباحثات يوثانت وقد أخطرت بها أمس مساء السيد/ وزير الخارجية السوفييتية.

بالنسبة للموقف العسكري:

وصلتنا أول معلومات في يوم ١٣ مايو من سفارتنا في موسكو وكذلك في نفس اليوم من رئيس أركان حرب الجيش السوري عن الحشود الإسرائيلية في الجبهة السورية. اتخذنا قراراً سريعاً بتحريك جزء كبير من قواتنا إلى سيناء وتم حشد هذه القوات ومركزتها في ٤٨ ساعة من صدور الأوامر.

الروح المعنوية عالية جداً وهي أكثر مما كانت عليه سنة ١٩٥٦ والشعب أيضاً ارتفعت روحه المعنوية بشكل كبير. القوات المسلحة لا تنسى عدوان ١٩٥٦، وكان في ذهن القوات المسلحة العدوان الإسرائيلي سنة ١٩٥٦ وكيف أمكن لإسرائيل احتلال سيناء وهي خالية من الجنود، وحينئذ تذكروا قول بن غوريون أن سيناء أصبحت ملكنا وتخص إسرائيل.

وفي نفس اليوم ١٤/ ٥ أرسل الفريق أول/ محمد فوزي إلى سوريا بقرار مكتوب

يتضمن تحريك قواتنا والبدء في الهجوم على إسرائيل إذا اعتدت على سوريا، وقابل رئيس أركان حرب الجيش السوري في نفس اليوم ونسق معه خطة العمليات تنفيذاً لاتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا، وعاد في نفس اليوم.

أصبح الموقف بعد تحريك كل هذه القوات الكبيرة، وهجوم الإذاعات المعادية من دول رجعية ودول عميلة من أن القوات المصرية لن تفعل شيئاً من أجل سوريا كما لم تفعل شيئاً عندما حدث العدوان السابق على سوريا، وأن العملية مسرحية ولن تؤدي إلى شيء، أصبحنا لذلك ملزمين بعد أن تحركنا إلى سيناء وأصبحنا وجهاً لوجه أمام إسرائيل، ووجود قوات الطوراىء الدولية على الحدود. . . أصبحنا ملزمين بطلب سحب هذه القوات حتى نكون جاهزين للتدخل الكامل في المعركة إذا وقع هجوم على سوريا.

كوسيغين: ما هي المسافة بين قواتكم والقوات الإسرائيلية؟

شمس: تصل في بعض المناطق إلى ٢ أو ٣ كيلومتر.

كوسيغين: هل معنى هذا أن قواتكم موزعة على طول الحدود (وجهاً لوجه أمام إسرائيل) في خط مستمر أم أن هناك حشود في بعض المواقع؟

شمس: هذا ما كنت سأذكره. لدينا الآن خط دفاعي وعندنا قوات ضاربة متمركزة في عدة محاور، حتى أن إسرائيل اليوم إزاء هذه الموقف والتوزيع، لا يمكنها معرفة من أين سيأتي الهجوم عليها. لذلك سحبت قوات كبيرة من الجبهة السورية إلى جبهة سيناء ومركزتها أمامنا، وأصبحت حرية الحركة أمامها محدودة جداً، وواضح من توزيع قوات إسرائيل وبعثرتها أنها في حيرة من الأمر ولا تعلم من أين يأتي الهجوم، وهذا ما كنا نريده وهو سحب الجزء الأكبر من قواتها مع الجبهة مع سوريا».

أعود مرة أخرى إلى تسلسل الأحداث، أصبح لزاماً علينا أن نطلب سحب قوة الطوارىء الدولية حتى يكون هناك جدية في الموضوع، وأخطر الجنرال ريكي بخطاب من رئيس أركان الحرب بذلك، وكان هدفنا ألا نترك مجالاً للأمم المتحدة للتدخل في هذا الموضوع.

كوسيفين: ما عدد قوات الأمم المتحدة؟

شمس: ثلاثة آلاف.

ريكي لم يوافق وقال إنه يتلقى أوامره من السكرتير العام. وقال يوثانت إنه يتلقى تعليماته من الحكومة المصرية وليس من رئيس الأركان. ونظراً لأن أغلب القوات كانت يوغوسلافية فقد أمكن ـ بالتفاهم المباشر معهم ـ أن ينسحبوا فعلاً ـ قبل إخطار ريكي ـ من مواقعهم الأمامية إلى معسكرات مبيتهم خلف هذه المواقع.

وقد وجدنا أن الأمر يستدعي طلباً رسمياً من وزير الخارجية العربية إلى يوثانت، وكما تعلمون اتخذ يوثانت ـ مشكوراً ـ قراراً بسحب القوات دون الرجوع للأمم المتحدة. الحوادث كانت تجر بعضها. . فمنطقة خليج العقبة كان بها قوات دولية وعندما انسحبت أصبحت المنطقة خالية وللضرورة العسكرية تحتم علينا سرعة احتلال مواقعنا في شرم الشيخ وإلا احتلتها إسرائيل، ثم نذهب إلى الأمم المتحدة نشكو. وعلى هذا اتخذنا قرارنا باحتلال شرم الشيخ بسرعة وتم احتلالها بالكامل يوم ٢٠ مايو وأصبحت مستعدة لمواجهة أي هجوم وفتحت بجانبها قاعدة جوية كبيرة لعمل ستارة جوية لحماية شرم الشيخ من عدوان الجو.

وقد زار المشير القوات في سيناء ووجدنا روح الضباط والجنود عالية لدرجة أننا كنا كمن يلجم الحصان.

ومن ٢٣/ ٥ أعلنا غلق الملاحة بعد أن تم تدعيم مواقع شرم الشيخ بالأسلحة القادرة على منع السفن من المرور. ولم توضع ألغام بحرية في الخليج.

كوسيفين: يعني في الممر. . . أو الخليج؟

شمس: ليس هناك ألغام على الاطلاق.

كوسيفين: إذن الأخبار دعائية كاذبة.

شمس: نعم.

وطلب الرئيس ابلاغكم بالقواعد التي تحكم المرور في المضيق. والتعليمات الصادرة لقواتنا في شرم الشيخ هي:

- يمنع مرور أي سفن تحمل العلم الإسرائيلي - حربية أو تجارية.

- تمنع مرور ناقلات البترول عموماً - من أي جنسية كانت، باعتبار أن البترول من المواد الاستراتيجية.

- من الجائز أن بعض السفن تحمل مواد استراتيجية، ولا يعرف ذلك إلا بالتفتيش، ولكننا لن نتعرض لها.

- أي سفن تخرج من ميناء إيلات - أياً كانت - إسرائيلية أم غير إسرائيلية - يسمح لها بالخروج.

ويبقى سؤال في الموضوع؟

إذا دخلت سفينة تحمل علم إسرائيل تحت حماية سفن حربية أميركية أو خلافها هذه السفن لا تتعرض لها لأنه يكفينا في هذه الحالة أن نكشف مؤامرات الاستعمار وحمايته لسفن إسرائيل في المرور عبر الخليج وعدم قدرة إسرائيل على المرور إلا في حماية الاستعمار. هذا يكفي في الوقت الحاضر.

كوسيغين: هل لدى إسرائيل أسطول بحري في الخليج؟

شمس: زورقيّ طوربيد فقط، وباقي البحرية الإسرائيلية في حيفا.

كوسيغين: إذا أدخلوا سفنهم بحماية قواتهم البحرية والجوية فماذا يكون الوضع؟

شمس: نمنعهم من المرور، وعلى أية حال لن يتمكنوا من المرور في قناة السويس، فهي مغلقة في وجه السفن الإسرائيلية منذ ١٩٤٨، هذا إلا إذا داروا حول رأس الرجاء الصالح.

كوسيغين: وتمنعون المرور في قناة السويس؟

شمس: نحن نمنعهم من ١٩٤٨ حتى الآن.

هذا هو الموقف في خليج العقبة. ويمكن أن نلخص الموقف العسكري في الآتي:

- قواتنا في شرم الشيخ قادرة على تنفيذ قرار المنع، وعلى حماية نفسها تماماً

ولها قاعدة إدارية خلفية ولها قوات جوية قادرة على عمل ستارة جوية في جميع الأوقات وهذه القاعدة الجوية مؤمنة ضد أي هجوم عليها.

- القوات المتمركزة في سيناء تعمل على محاور كثيرة ويمكنها اختراق إسرائيل من أي محور.

- قطاع غزة الذي تديره الآن ج. ع. م أصبح أغلب الدفاع عنه بواسطة جيش التحرير الفلسطيني، وعملنا في المدن المختلفة في القطاع جزر دفاعية قوية بحيث لا يمكن لإسرائيل أن تحتل أي مدينة منها.

كوسيغين: القوات الفلسطينية تحت قيادة الشقيري؟

شمس: تحت قيادة مصريين.

كوسيغين: هل يشترك الشقيري في العمليات؟

شمس: هو رئيس منظمة التحرير فقط، ولكنه ليس قائد الجيش الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير. فالقائد فلسطيني وتحت قيادته كل الجيوش الفلسطينية في الدول العربية ولكن الجيش الفلسطيني والموجود عندنا في قطاع غزة (فرقة مسلحة بأسلحة التدعيم) (ومدعمة بأسلحة ثقيلة) وهذه القوات تحت قيادة ضباط مصريين، وأود أن أشيد بالروح المعنوية العالية جداً للجنود والضباط الفلسطينيين لأن القضية أصلاً قضيتهم وقد وضع قطاع غزة تحت إدارة الحاكم الإداري العربي - عموماً هناك جزر دفاعية قادرة على الدفاع ضد أي هجوم إسرائيلي، يبدأ من غزة وينتهي في رفح والمسافة بينهما - وهو طول القطاع - ٣٥ كيلو متر ومن هذه المساحة عدة مدن فلسطينية تدافع عنها - وهناك احتمال وإمكانية قطع طريق ما بين غزة ورفح. وإذا حدث القطع معناه الحرب ودخول قواتنا داخل إسرائيل فعلاً. هذه هي الحماية التي أمكن لنا توفيرها لقطاع غزة.

شمس : نعود إلى موقف قواتنا مرة أخرى.

وضعنا قوات احتياط كبيرة في الخلف من منطقة القناة، باقي لنا احتياطي استراتيجي عام في منطقة القاهرة. ولكن هذا الاحتياطي الاستراتيجي غير

كافي حالياً إذا توسعت العملية بشكل كبير، لذلك قمنا بتشكيل وحدات عاجلة ـ استدعينا قوات كبيرة من الاحتياط ـ ويلزم كل هذه القوات أسلحة ومعدات فوراً لأن الموجود عندنا في المخازن انتهى. من أجل هذا حضرنا. في رأينا الآن وتقديرنا للموضوع أن إسرائيل ليست جاهزة تماماً ونحن سبقناها تقريباً بعشرة أيام تجهيز وإعداد. تخطيطها للعمليات غير جاهز وحشدها لقواتها غير جاهز. قد تكون جاهزة بعد أسبوع حتى يمكنها القيام بشيء. ولكن تقديرنا أيضاً ، يجعلنا نتأكد أن إسرائيل لن تقوم بعملية في المنطقة إلا إذا اتفقت مع الولايات المتحدة على دخول المعركة.

إسرائيل حتى بعد استعدادها، وبعد أسبوع، لن يمكنها عمل شيء ضد قواتنا وإلا ستنال ضربة قاصمة، وحتى إذا وجهت جميع قواتها إلى جبهتنا وتركت باقي الجبهات خالية. وهذا ما أردناه ولكن إذا قامت بعدوان تكون مستندة إلى الأمم المتحدة.

فكرنا أنه قد يكون من الطرق الدنيئة المحتملة أن تقوم إسرائيل بعمليات إسقاط قوات مظلات فوق قناة السويس ويمكن لقوات المظلات أن تدمر في خلال ساعات بعض المراكز وبعض السفن خلال مرور قافلة السفن وتوقف الملاحة في القناة. هنا تكون الخطة الاستعمارية ترمي إلى اتهامنا بتعطيل الملاحة في القناة وهي شريان حيوي للعالم، ثم تعاد عمليات ١٩٥٦ ولكني أعتقد أن هذا الاحتمال ضعيف. واليوم وصلتني برقية من السيد المشير أنه وصلت معلومات مؤكدة بأن الولايات المتحدة ستقدم لإسرائيل طائرات عليها العلامات الإسرائيلية يقودها طيارون أميركيون وتعمل من القواعد الجوية ـ الإسرائيلية. في جميع الأحوال نحن مستعدون لإسرائيل ومن وراء إسرائيل طالما أننا لم نبدأ في العدوان. وإذا اعتدي علينا فسوف نعتدي عليهم. لا يهمنا أميركا أو خلاف أميركا لأننا أصحاب حق. والمكسب الذي حققناه في شرم الشيخ أو خليج العقبة لا يمكن تحت أية ظروف التخلي عنه، لأنه كان مترتباً على عدوان ١٩٥٦ الاستعماري الغاشم، ونحن عدنا الآن إلى ما قبل عام ١٩٥٦.

كنا قبل عام ١٩٥٦ نغلق خليج العقبة، والمكسب الذي حصلت عليه إسرائيل نتيجة تدخل الدول الاستعمارية هو فتح الملاحة في الخليج. وجريمة التآمر عام ١٩٥٦ لا يمكن أن تمر وسوف نثبت للعالم أن الجريمة لا تفيد.

لسنا في قوة الولايات المتحدة ولكن إذا تدخل الأميركان في المعركة بدون حق ويدون أن نبدأ العدوان فسوف نتصدى لهم إلى آخر قطرة من دمائنا، وهذا ليس كلام حماس ولكنه تقرر فعلاً. لن نبدأ العدوان، هذا هو الموقف العسكري.

وقد حضر يوثانت لعمل مباحثات، وقد أبلغت وزير خارجيتكم بنتيجتها. أرسل جونسون خطاب إلى الرئيس طلب مني الرئيس أن أبلغكم بمحتوياته. وقد وصل الخطاب مع السفير الأميركي الجديد في القاهرة.

كوسيغين: هل كتب الخطاب قبل أو بعد غلق الخليج؟

شمس: السفير قابل المسؤولين ومعه الخطاب ـ وهو موقع يوم ٢٣/ مايو ـ في نفس اليوم. وهو اليوم الذي أذيع فيه أن الخليج أغلق. ويشمل الخطاب ثلاث موضوعات:

ـ بدأ في ترغيب في تعاون اقتصادي في القطاع الخاص أو العام.

ـ يطلب جونسون نسيان آثار عدوان ١٩٥٦ وآثار إنشاء إسرائيل ونسيان كل الماضي بين الأطراف المتنازعة في المنطقة، ويطلب انقاذ الشرق الأوسط والعالم من حرب لا يريدها أحد.

ـ تهديد بأن عمليات الفدائيين العرب ـ والمعروف أنها تتم من سوريا ـ تهدد السلام وتعتبر تسللاً مثل التسلل من فيتنام الشمالية إلى فيتنام الجنوبية، وهو ما سبب الحرب في آسيا والتي تهدد السلام العالمي.

هذه هي النقاط الثلاثة في الخطاب.

والخطاب مؤدب ومهذب ولكنه يحمل المعاني الثلاث السابقة بطريقة غير مباشرة.

ثم قدم السفير مفكرة مكتوبة بها أربع نقاط :

ـ طلب تنفيذ اتفاقيات الهدنة والضغط على سوريا لوقف أعمال تسلل الفدائيين من داخل سوريا إلى إسرائيل .

ـ ضرورة وجود قوات الطوارىء الدولية بطريقة ما .

ـ إيقاف وسحب التحركات العسكرية والحشود العسكرية الإسرائيلية والمصرية وعودة القوات إلى ما كانت عليه قبل ذلك .

ـ غلق الخليج أو التدخل بأية صورة في الملاحة فيها سيكون له أبلغ الآثار الدولية .

ثم قرأ السفير مفكرة ثالثة على وزير الخارجية تشمل أربع نقاط :

ـ أن تبقى قوة الطوارىء في غزة وشرم الشيخ على أن تكون سلطة سحبها للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ـ ألا تحتل قوات ج . ع . م شرم الشيخ إلا بعد ضمان حرية الملاحة .

ـ ألا تذهب قوات ج . ع . م إلى قطاع غزة ويستمر القطاع تحت إدارة الأمم المتحدة علماً بأن إدارة القطاع تحت الحكم العسكري المصري منذ ١٩٤٨ ولم تسقط إلا في ١٩٥٦ عند احتلال إسرائيل للقطاع ثم أعيدت بعدها .

ـ أكد لوزير خارجيتنا أن رؤساء الولايات المتحدة الأربعة وآخرهم جونسون يؤيدون الاستقلال السياسي والسلام الحقيقي لدول الشرق الأوسط ويؤيدون أي اجراءات تتخذ ضد العدوان المباشر وغير المباشر ويعني بغير المباشر المتسللين .

وقد رد عليه السيد وزير الخارجية .

السيد السفير أحمد حسن الفقي وكيل الخارجية يشرح موقف ورد وزير خارجيتنا على السفير الأميركي .

وقد ترتب على هذا الموقف العسكري الذي شرحته لكم آثاراً سياسية

كبيرة. ومن أمثلة هذه الآثار منع لبنان زيارة الاسطول السادس.

● كشف الدول العربية الرجعية.

● الحالة في الاردن متدهورة جداً ويؤكد ذلك أن الملك حسين أرسل رئيس أركان حربه إلى القاهرة منذ عدة أيام وقابل المسؤولين في القيادة العربية الموحدة، وقدم لهم مذكرة يقول فيها ويتوسل أن تشترك القوات الأردنية في التخطيط للمعركة ويذكر ما معناه أن حالة الضباط في جيش الاردن في منتهى التوتر نتيجة لإحساسهم بموقف الأردن المنعزل عن الاشتراك في مواجهة إسرائيل. ويتوسل في النهاية أن نضغط على سوريا ونمتنع معها عن مهاجمتهم في الإذاعة.

هذا يوضح أن الموقف في الأردن في غاية الخطورة وأصبح حسين مكشوفاً للشعب الأردني والشعب العربي رغم إعلانه حشد القوات واجراءات عسكرية. ثم اضطر منذ يومين أن يسمح للقوات العراقية بدخول الأراضي الأردنية والتي كانت الأردن تمنعه عن دخولها تنفيذاً لقرار الدول العربية الموحدة.

● وعندما بدأت التحركات العسكرية كانت الإذاعات العميلة في الأردن والسعودية وإسرائيل تصف تحركاتنا قبل اغلاق الخليج انها عملية مسرحية وأنها مؤامرة شيوعية مرتبطة بموسكو ولكنهم لم يستطيعوا مواصلة هذا الخط الدعائي، فأرسل فيصل تعلميات من لندن باستدعاء القوات السعودية تمهيداً للمعركة الفاصلة في فلسطين.

● كل الدول العربية الرجعية صرح رؤساؤها تحت ضغط شعوبها بتأييد الـ ج. ع. م في اجراءاتها. حتى الكويت حدث فيها رأي عام داخلي قوي جداً، هناك جالية فلسطينية كبيرة. وجاء وزير الخارجية يهرول إلى القاهرة يحمل كشفاً بالقوات التي يريدون ارسالها لنا للمساهمة في عملية التحرير وهي لواء مشاة ولواء مدرع ومدفعية ميدان وأشياء كثيرة أخرى حتى يمكنهم مواجهة الموقف الداخلي في الكويت.

وقد قبلنا منهم بعض القوات الرمزية على سبيل المساعدة لهم واعتقد أنهم

سيساهمون في المعركة العسكرية بمال نستطيع به شراء أسلحة.

● الدول العربية المتحررة كالعراق والجزائر أرسلت قادة جيوشها ووضعت مساعدات عسكرية قبلناها.

● قبرص أعلنت أن قواعدها لن تستخدم في العدوان، كما أن ليبيا الرجعية أعلنت ذلك.

● نحن نضغط على السعودية ونقول لهم أخطروا حلفاءكم في الحلف المسمى بالإسلامي كإيران ألا ترسل بترولاً إلى إسرائيل. وقد حدث هذا وأعلنت إيران أنها لا ترسل بترولاً إلى إسرائيل، وأن بترولها يتم تسويقه بواسطة شركات البترول.

● تضغط على السعودية لأن لديها سلاح أقوى بكثير من الأسلحة الحربية وهو سلاح منع البترول.

● كل هذا الموقف أصبح له تأثير على عمليات جنوب اليمن وعدن ويحد من حرية فيصل في التدخل هناك.

● الحالة في الشرق الأوسط معبأة تماماً، الاتحاد العام لنقابات العمال العرب اجتمع في دمشق وقرر تخريب منشآت البترول إذا ما حدث عدوان. وتوجه وفد منهم لمقابلة الرئيس وأبلغه بقرارهم.

يريد الرئيس أن يبلغكم أننا نقف الآن في مواجهة مع أميركا، فقد أعلن جونسون أن غلق خليج العقبة عمل غير شرعي يشكل تهديداً خطيراً للسلام، والرئيس يقول لكم لا تخشوا علينا شيئاً وأن كل الجهود والسنوات الطوال التي عملت فيها أميركا على تدعيم النظم الرجعية في السعودية والأردن قد باءت بالفشل وأصبح هذه الحكومات مكشوفة لشعوبها وشعوب المنطقة.

وعلى هذا فإن النصر الذي حققناه إذا تراجعنا سوف يشكل نكسة خطيرة لكل القوى التحررية في منطقة الشرق الأوسط.

هذا هو الموقف في منتهى الوضوح والذي أراد الرئيس أن أشرحه لكم.

وقد كلفني بأن أتقدم بطلبات تسليح عاجلة، لأن عمليات التعبئة العامة التي أجريناها في القوات المسلحة، ورفع المرتبات من مرتبات سلم إلى مرتبات حرب وانشاء وحدات جديدة وإستدعاء قوات الاحتياط كل هذا أخذ من مخازننا الكثير، وقد نبه عليّ المشير ألا أعود من هنا إلا بعد شحن الأسلحة المطلوبة على المراكب وإلا فسوف يشكل لي محكمة عسكرية عليا.

ك: الموقف إذن رهيب.

ش: الطلبات الخاصة بالتسليح أعددناها، وهي طلبات تشمل عقود قديمة مطلوب توريد معداتها فوراً لمواجهة الموقف، وطلبات لم يتم التعاقد عليها ومطلوبة أيضاً فوراً لمواجهة الموقف على أن يتم التعاقد بعد ذلك في أي وقت.

كما أرجو أن أطلب بعض المعلومات عن قوات إسرائيل وتوزيعها في المنطقة ومعلومات عن الأسطول السادس خاصة أن طائراته تدخل بانتظام منطقة الدلتا وبها أجهزة الكترونية للكشف عن مواقع الرادار ومواقع الصواريخ وقد استخدمت هذه الأجهزة ضد مواقع الصواريخ من الأرض إلى الجو. أطلب أنا أيضاً بعض المعلومات عن النشاط العسكري البريطاني في المنطقة.

ونقطة أخيرة خاصة بشرح عمل منظمة فتح الفلسطينية، فهي تشمل جناح عسكري يسمى العاصفة ولها تنظيمات في سوريا ولها أيضاً بعض التشكيلات في قطاع غزة منذ سنتين، وقد وجدنا أنه من المناسب أن نتبنى تشكيلات غزة ونحتويها حتى يمكننا السيطرة عليها ومنعها من التصرف بدون علمنا.

ك: أود أن أشكركم على هذه المعلومات التفصيلية، فهي مفيدة لنا حول الوضع القائم.

نحن قدرنا موقفنا منذ بدأت الحوادث، وقلنا أننا سوف نعطي تأييدنا الكامل للـج. ع. م. وسوريا ولذلك صدر البيان الأول: وبعد استشارة

الرئيس جمال عبد الناصر أصدرنا هذا البيان المعروف حول الوضع في الشرق الأوسط. وسألنا الرئيس جمال ماذا يمكن أن نقوم به سياسياً للتأثير على الوضع في المنطقة؟ وقد أبلغنا ممثلنا في الأمم المتحدة أن يكون على اتصال دائم بممثلكم هناك لمواجهة الموقف.

نحن نعتقد أن جميع هذه التدابير تتفق مع مصالح ال ج. ع. م. ومع النشاط الذي تقومون به.

وعندما حشدت إسرائيل قوات ضد سوريا أبلغناكم بذلك.

ش: وهذا ما دفعنا إلى تحريك قواتنا.

ك: المعلومات كانت صريحة. نحن أبلغناكم وأنتم قمتم بالتنفيذ.

فالاستنتاج السياسي حول الوضع في الشرق الأوسط كما يلي:

نعتقد أن هذه الحوادث تعتبر اختباراً للسياسة التي تمارسها الـ ج. ع. م. والرئيس عبد الناصر.

والحوادث هذه أثبتت سلامة ج. ع. م. وجمال عبد الناصر.

وكما بينت لنا الحوادث، ظهر أن كل الدول العربية ومن ضمنها الدول العربية الرجعية لا تستطيع عمل شيء ضد مصلحة العالم العربي، ورغم الجهود الجبارة التي تبذلها الولايات المتحدة بواسطة إسرائيل ضد بعض الدول العربية كالـ ج. ع. م وسوريا، لم تصل هذه الجهود إلى نتيجة.

ونتيجة لهذه الحوادث خافت الأنظمة الرجعية العربية من الرأي العام وشعوبها وأعلنت عن تأييدها للاجراءات التي تقوم بها الـ ج. ع. م. ضد إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة.

وكما يبدو لنا فإن هذه الحوادث لم تؤدِ إلى التضامن الفعلي والوحدة الفعلية بين الدول العربية ولا تستطيعون أن تطمئنوا إلى أن جميع الحكومات ابلغتكم. فالشعوب حلفاءكم وليست الحكومات.

ش: نحن في معركتنا ضد إسرائيل، إذا حدثت، سنعتمد فقط على قواتنا

المسلحة ونضع خطط العمليات على هذا الأساس لدرجة أننا حتى القوات السورية لا نضعها في الاعتبار.

ك : ولكن من الناحية السياسية لا بد من عمل كل شيء حتى يبدو أن هناك وحدة سياسية.

ش : نعم ولكن التخطيط العسكري فقط يقوم على أساس استخدام قوات ج. ع. م.

ك : أوافقكم على ذلك، وأقصد من الناحية السياسية، دولة مثل المغرب أيدتكم والعالم.. الأمم المتحدة. الولايات المتحدة تحترم هذا الصدى الكبير لوحدة الدول العربية.

ش : لقد أرسل الملك الحسن مندوباً لتأييد الـج.ع. م.

ك : لذلك من الناحية السياسية سوف ننشر دعاية لهذه الوحدة مع علمنا من هم الحلفاء الأصليين لأننا نرى هذا في مصلحتكم.

والآن نتساءل : كيف تتطور الأحداث؟

المعلومات التي وصلتنا اليوم حول إسرائيل تفيد النشاط الكبير بها. هناك مؤشر عسكري في إسرائيل حتى يقال إنه في نهاية مايو من الممكن أن تبدأ العمليات العسكرية وأنهم يجهزون عملية لتوجيه الضربة. والمعروف أنه عندما تنشب العمليات العسكرية سيكون صعباً على العالم معرفة من بدأها ومن الصعب التحقق من ذلك وإذا كنت قد فهمتكم تماماً، فإن وجهة نظر جمال عبد الناصر أن يزداد الجو توتراً على الحدود، وإنما بالصورة التي لا تؤدي إلى العمليات العسكرية.

ش : نحن الآن حصلنا على مكسب سياسي وعسكري كبير. المكسب السياسي غلق الخليج وتجميع وتعبئة كل الدول العربية معنا. زعزعة النظم الرجعية وهذا كافي جداً لنا، ولا يمكن أن نبدأ بعلميات عسكرية بعد ذلك لأن العمليات العسكرية قد انتهت فعلاً وحتى تعليمات غلق الخليج تفادت الاشتباك مع أية قوات بحرية أميركية تحاول المرور، ونحن لا نريد أن

نصطدم الآن، ولكننا سوف نتمسك بحقنا في غلق الخليج.

ك: إلى الأبد.

ش: إلى الأبد طبعاً.

سيمونوف: كيف قبلتم مشروع يوثانت بإيقاف غلق الخليج لمدة أسبوعين؟

ش: بعد أسبوعين سيكون هناك حل سياسي أما نوافق عليه أو لا نوافق وسوف تكون هناك مناقشات قانونية حول حقنا. وفي النهاية أما أن نقبل الحل أو لا نقبله.

ك: إن الحديث الذي يدور حول الخليج حديث عنيف، وعندما ترون أن الموضوع قد يؤدي إلى خطر نشوب الحرب بسببه... هل يستمر موقفكم كما هو؟

أريد أن أدقق.

ورأيي أن الموقف كالآتي: من الناحية السياسية انتصرتم ومن الناحية العسكرية انتصرتم. ماذا تريدون الآن؟

رأيي من الممكن الاكتفاء بما وصلتم إليه. انسحاب قوات الطوارىء، سيطرتكم على المضيق، قواتكم في غزة ماذا تريدون أكثر؟

ش: لا شيء.

ك: ماذا يمكن أن تنتظرون من العدو؟ العدو لا يوافق على غلق المضيق، وأكيد أنه لن يوافق مطلقاً على الغلق تماماً.

ش: من هو العدو؟

ك: ليس عدواً واحداً؟ بل أعداء كثيرون ليست إسرائيل وحدها وراءها الأميركيين والانكليز. لو كانت إسرائيل لوحدها ما ثارت مشكلة.

هذه أفكاري ونحن نتناقش معكم كرفاق وأصدقاء. ومن المحتمل أن يأتي إليكم الأسطول الأجنبي فلو ترون أن الموقف يتوتر أكثر من ذلك ويهدد بخطر حرب وذلك بحضور الأساطيل الأجنبية ألا يكفيكم أن

قوات الأمم المتحدة انسحبت من المنطقة وأصبحتم تشرفون على المضيق.
بالطبع سوف نبحث الموقف القانوني للخليج. هذا ليس اقتراحي وإنما أفكاري. وهذه الافكار التي أقولها بصوت عال حتى نعرف في المستقبل كيف نتصرف.

وكما أخبروني، يوثانت قدم لكم اقتراحات وأنه من الممكن أن تحل القضية خلال أسبوعين. المهم أن الطرف الآخر يكون على علم بذلك، لأنه لو علم بذلك فقد تتطور الأحداث في اتجاه آخر بعيداً عن الصدام وإذا لم يكن عنده علم فقد تتطور الأحداث بصورة مختلفة وأقصد بهذا الكلام أنه من الأفضل وضع البرنامج السياسي والخطوات اللازمة في المستقبل حتى لا تدخلوا في المعركة العسكرية.

على العموم أفضل النقاش على المائدة بدلاً من المعركة الحربية فهذا في مصلحتكم هذا ليس اقتراحاً وإنما متابعة للأفكار لأنه من الممكن ألا نعرف بعض نواحي عن هذه القضية، ولكننا نعتبر ضرورة اتخاذ التدابير التي تعطي العدو صورة لقوتكم وليس ضعفكم، ومن هذا الموقف القوي تثبتوا النجاح الذي حصلتم عليه دون حاجة إلى دخول حرب.

وإذا قبلتم هذه الفكرة فإننا بذلك تكون أفكارنا متطابقة ولكن إذا كان لديكم وجهة نظر مخالفة أرجو ابلاغنا.

تطلبون معلومات عن الأسطول السادس والأسطول البريطاني وسنبلغكم بها. ستكتبون هذه المعلومات جميعها وهذه تعطيكم فرصة لمعرفة الموقف كما هو، وهذا أيضاً يوجهكم الوجهة الصحيحة. هذا ونحن لدينا معلومات صحيحة وثابتة عن الأسطول السادس والأسطول البريطاني وتحركاته.

فيما يتعلق بالطلبات العسكرية ـ الوزير يقدم اليوم الاقتراحات لوزير دفاعنا وسنرد غداً عليكم بمواعيد الشحن الممكنة.

ولكن كل هذه الأمور لا يجب أن تساعد على قيام حرب لأن هذا (عدم قيام الحرب) في مصلحتكم أو مصلحة القوى التقدمية، نحن لا نقول

هذا لأننا ضعفاء أو نخاف الحرب!! ولكن من الأفضل الابتعاد عن الظروف التي من الممكن أن تؤدي إلى نشوب الحرب. وكل ذلك يكون من مركز القوة وليس من مركز الضعف.

معلومات اليوم ـ يقف أشخاص في إسرائيل يعتبرون العمليات العسكرية من الممكن أن تحدث في الأيام القادمة مهما كانت نتيجة مباحثات أوثانت في القاهرة، الدوائر العسكرية والعناصر اليمينية تضغط على الحكومة. هذه الآراء تتفق مع أخباركم.

ترى هذه الدوائر أن كل تأجيل في المشكلة ليس في مصلحة إسرائيل وهذا يدل على أنهم يحضرون أنفسهم بالاتفاق مع الولايات المتحدة. يقولون أن ذلك من الممكن أن يؤدي إلى توتر بين الأردن وإسرائيل ومن هذه الزاوية يحللون قطع العلاقات بين الأردن وسوريا ودخول قوات السعودية للأردن.

سوف يشترك في النشاط العسكري في إسرائيل ليس فقط رئيس الأركان الحالي بل «موشي ديان»، ويقيمون خنادق في تل أبيب ويقودون الدفاع الجوي والدعاية تعمل عملها والناس مندفعين في الدفاع عن وطنهم إلى آخر قطرة، وتوجد إشاعة بتنظيم مظاهرات أمام السفارة السوفييتية. هذه أخبار اليوم.

لابد من التصرف العاقل، وأن يكون الفكر بارداً والثقة كاملة والمهم ألا نعطي الفرصة للاستفزازات.

هذا هو رأيي وأعتقد أنه يتفق مع رأيكم ونحن نرى أنكم تتصرفون بالتحفظ ولنا مثل يقول «هناك خطر أول للهجوم وآخر خط هو الاحتياط» ومن يريد الانتصار لا يلمس آخر الاحتياط بل يحفظه للظروف، وطبعاً إذا وصلت الحالة إلى الحرب رغم تحفظكم وهدوءكم سيكون العالم معكم.

يمكن أن نتفق على تأجيل الاجتماع حالياً... سيعمل وزير الدفاع

بتاعنا في الموضوع ـ أقصد موضوع طلباتكم من التسليح وسيبلغنا بالنتيجة».

كذلك سنجتمع غداً الساعة العاشرة صباحاً في مكتبي للمناقشة النهائية فيما يبلغنا به وزير دفاعنا.

وانتهى الاجتماع على أن نجتمع بالرئيس كوسيغين باكر صباحاً الساعة العاشرة. هذا وقد سأل على صحة سيادة الرئيس وسيادة المشير وطلب ابلاغهم أطيب تمنياته.

الوثيقة رقم (٣)

محضر الاجتماع الثاني بين السيد شمس بدران وزير الحربية
ورئيس وزراء الاتحاد السوفييتي ٢٧/ ٥ .

بدأ الاجتماع في الساعة ١٤,٠٠ بمقر رئاسة الوزارة.

ك: أعلمناكم ليلة أمس بنص الرسالة التي بعثنا بها الى رئيس وزراء إسرائيل وكذلك أعلمناكم ليلة أمس أيضاً بنص الرسالة التي سلمها سفيرنا في القاهرة الى الرئيس جمال عبد الناصر، وقد علمنا نقلا عن سفيرنا بموافقة السيد الرئيس ـ وبأن هذه الخطوات التي اتخذناها مفيدة. وأود أن أعلمكم أننا سنرسل اليوم رسالة الى رئيس الولايات المتحدة الأميركية جونسون متضمنة رأينا في أن مساعداته لإسرائيل تزيد من حدة توتر الجو، كما أننا في هذه الرسالة سنعلمه أنه إذا قامت إسرائيل بالعدوان فان الولايات المتحدة ستكون في نظرنا هي المعتدية لأن إسرائيل ـ بغير التأييد الأميركي ـ لن تجرؤ على العدوان. أما إذا حدث العدوان فنحن ـ السوفييت ـ سنستخلص لأنفسنا ماذا ستتخذ من الاجراءات.

وسنقول في رسالتنا الى جونسون أن عواطفنا مع العرب وأن إسرائيل لا تجرؤ على العدوان بدون موافقة الولايات المتحدة الأميركية.

ولذا ترون أنه من الناحية السياسية قد عملنا الكثير في الاتجاه المؤيد للـ ج.ع.م. فخلال الليلة الماضية واليوم أرسلنا الى رؤساء إسرائيل والولايات المتحدة، وما أرسلناه سرّي لن نعلن عنه أو ينشر. وقد عملنا كل ما رأيناه لازماً، وسنفعل نفس الشيء في المستقبل أيضاً، كما أننا سنفعل نفس الشيء مع بريطانيا، وغالباً ما يتم ذلك اليوم.

وبذلك فانه من الناحية السياسية والدبلوماسية قمنا وسنقوم بكل ما في وسعنا لمساعدتكم حفظاً لتلك الخطوات التي حققتموها حتى الآن.

أما فيما يتعلق بما طلبتموه من أسلحة بالامس فقد وجدنا أنه من المصلحة أن نقسم طلباتكم الى ثلاثة أجزاء منفصلة. هذا بخلاف ما قدرناه من الموافقة على رغبة السيد الرئيس من امداد ال ج.ع.م. بـ ٤٠ طائرة ميج و١٠٠

مصفحة . . . الخ . والذي سبق أن أبلغناكم به قبل وصولكم إلى موسكو.

فبالنسبة للجزء الأول وهو خاص بالعقود المفروض تنفيذها في ١٩٦٨ سيتم شحنها كلها تقريباً في يوليو وأغسطس هذا العام .

وبالنسبة للجزء الثاني وهو خاص بالطلبات الجديدة فقد صدرت التعليمات بسحبها من مخازن وزارة الدفاع وشحنها فوراً ، وسيتولى وزير الدفاع الاشراف على التنفيذ .

ولقد قررنا كل ذلك حتى لا تحاكم كأمر المشير، وقد عملنا كل ما في وسعنا وسهرنا طوال الليل مع جميع الرفاق حتى نبعد عنكم خطر المحاكمة العسكرية .

أما بالنسبة للجزء الثالث فهي كالكشف المرفق، وقدرنا إزاء ما يحتاج اليه الأمر من اتصال بمصانعنا ـ أن نجيب عليكم في مدة لا تقل عن عشرين يوماً .

ولذا فسترون أن القائمة المقدمة اليكم الليلة ستشمل ثلاثة أجزاء على النحو الذي شرحته لكم . والمهم هو ما اتفقنا عليه في اجتماع ليلة أمس مما سيشحن اليكم فوراً ومما قدرناه في اجتماع المكتب السياسي ليلة أمس، وهو أن ما سنعطيكم إياه سيشمل ما يلزمكم من ذخيرة حتى تتمكنون من استخدامه فوراً .

ولقد تحدثنا تقريباً في كل المسائل والطلبات ، ويسعدني أن أكرر الترحيب بكم ، فنحن مرتاحون جداً لوصولكم وتواجدكم بيننا ، وإجابتي إليكم بشأن طلباتكم هي ما قدرناه ليلة أمس في المكتب السياسي .

أرجوأن تنقلوا إلى السيد الرئيس وإلى السيد المشير تحيات الرفاق بريجنيف وبود جورني وشبلين ومازوروف وكل الرفاق السوفييت ، كما أن هذه التحية هي لكل الرفاق القادة في الـج . ع . م .

وها أنتم ترون أنه بالرغم من قصر المدة وضغطها فقد تمكنا من اتخاذ جميع التدابير السياسية والعسكرية الممكنة .

ش: يسعدني أن اقدم للسيد رئيس الوزراء كوسيجين شكري الجزيل، كما أن هذا الشكر أقدمه لجميع السادة قادة الاتحاد السوفييتي، وما تم في هذا الاجتماع هو ما كنا نأمله من الاتحاد السوفييتي، فهو دائماً ـ ونحن نثق في ذلك ـ يقف في جانب الشعوب الحرة ويساعد شعوب العالم جمعاء في مطالبتها بالحرية والكرامة والاستقلال. وهو شعباً وقادة يدعو إلى السلام المبني على العدل في جميع أنحاء العالم.

وسيقدر شعب الـ ج.ع.م. وشعوب الشرق الأوسط جمعاء كل هذه المساعدات التي قدمها الاتحاد السوفييتي ـ المساعدات السياسية والعسكرية ـ التي تتيح لشعوب الشرق الأوسط ولشعبنا العيش في حرية وأن تقمع قوى الشر والعدوان.

ويسعدني ـ إن كان هناك وقت ـ أن أفيدكم بما وصلني برقياً من القاهرة من معلومات أود إطلاعكم عليها من أجل التعاون القائم بيننا.

ك: أود قبل ذلك أن أبلغكم بما تقرر أمس في اجتماع المكتب السياسي بشأن حسابات الدفع للأسلحة، فقد كنا سابقاً نقدم لكم الأسلحة ويدفع ثلثي ثمنها على عشر سنوات بفائدة ٢٪ سنوياً، وقد قرر المكتب السياسي بالنسبة للظروف المحلية في المنطقة أن ينخفض السعر إلى ٥٠٪.

ش: اعيد وأكرر شكري على هذا الكلام.

ك: الحزب أمس قرر الا يحاكمك.

ش: لن تكون في هذا المرة محاكمة. بل ستكون نتيجة كرمكم ترقية بالنظر إلى التعاون القائم بيننا وبين الاتحاد السوفييتي، أجد فائدة في أن أوضح موقف الرئيس الأميركي في مقابلته مع سفيرنا في واشنطن يوم ٢٦ مايو، وقد يلقي هذا ضوءاً جديداً على الموقف وقد يكون كلام جونسون غير صحيح.

(ثم ذكر السيد الوزير ما تضمنته البرقية المرسلة بخصوص مقابلة جونسون لسفيرنا في واشنطن).

وبعد مقابلته لجونسون، استدعاه نائب وزير الخارجية وأبلغه أن أبا ايبان أفاد

أنه علم من تل أبيب أن هجوماً مصرياً ينتظر حدوثه من ساعة لأخرى، وقد استبعد هذه المعلومات إلا أن ايبان ألح في تأكيدها وطلب نائب وزير الخارجية الأميركية أن يبعث سفيرنا إلى القاهرة برسالة يطلب فيها إبلاغ الحكومة مناشدة أميركا التمسك بضبط النفس وتجنب أي أعمال عسكرية هجومية، وأن الحكومة الأميركية تبذل كل جهد من أجل منع إسرائيل من القيام بأعمال عسكرية وأن هذا الأمر يباشره السفير الأميركي شخصياً.

وقد نفى مدير قسم الـ ج.ع.م. في الخارجية الأميركية في مقابلة أخرى مع سفيرنا ما ذكر من أن الولايات المتحدة أبلغت حكومتنا أنها ستقاوم غلق الخليج بجميع الوسائل بما في ذلك استخدام، القوة كذلك بعث الرئيس ديجول برسالة للرئيس جمال عبد الناصر رداً على رسالته (ذكر مضمون الرسالة).

وهناك أيضاً طلب أخر يخص جيش تحرير فلسطين، فهذا الجيش الموجود حالياً في قطاع غزة في حاجة إلى تسليح ثلاث لواءات مشاة علاوة على التشكيل الموجود حالياً ونحن نرى ـ لو وافقتم ـ أن يتم تسليح هذه اللواءات بأسلحة خفيفة دون أسلحة الدعم الثقيلة على أن يتم ذلك مباشرة، أي منكم إلى جيش التحرير مباشرة.

ك: هذه مسألة جديدة ولكن فكروا جيداً قبل القيام بمثل هذا العمل حتى لا يتسبب هؤلاء في قيام الحرب. ستعطونهم الأسلحة وسيجلبون لكم المشاكل.

ش: هذا جيش نظامي وضباطنا يقودونه.

ك: نحن لا نريد بيننا وبين أحد أو منظمة علاقات من فوق رأسكم، ونحن نقدم اليكم كميات من الأسلحة للمشاة وتستطيعون أن تقدموا منها إلى هذا الجيش ما ترغبونه، ومن الأفضل أن تكون علاقاتنا مباشرة معكم.

ش: هذه مجرد فكرة.

ك: لا أظن أن هذا يكون أفضل.

ش: أريد أن أعلق على حديث رئيس الوزراء أمس، فقد فهمت من حديثه أن ما

فهمه من كلامي أمس أن الرئيس جمال عبد الناصر يريد استمرار توتر الموقف على الحدود ولكن إلى الحد الذي لا يؤدي إلى علميات عسكرية، وقلتم أيضاً أمس أن إسرائيل قد تقوم بعلمياتها العسكرية قريباً وأنه سيصعب معرفة من هو البادىء.

وفي هذه المناسبة أرجو أن أوضح بمنتهى التأكيد أن سياسة السيد الر ئيس غير قائمة على احداث توتر على الحدود، ولكن إسرائيل حسب المعلومات الأخيرة الواردة إلي أمس من القاهرة تسعى جاهدة إلى احداث حالة توتر الآن على الحدود، وقد دخلت دوريات إسرائيلية في قطاع غزة واشتبكت مع كمائن من القوات الفلسطينية، وأيضاً تذيع وكالات الأنباء ضرب زوارق طوربيد إسرائيلية تحركت من ميناء ايلات. وقد وصلتني معلومات أمس عن الموقف في قطاع غزة، فقد تم لإسرائيل دفع لواء مشاة آخر أمام القطاع علاوة على اللواء الموجود هناك. كما أن المعلومات تفيد أنه قد تم لإسرائيل استطلاع جوي وأرضي على طول القطاع وأنها حشدت مدرعاتها في يوم ٢٥ ثم حشدت مدرعات أخرى يوم ٢٦ أمام القطاع. وهذا يوحي بأنهم يريدون القيام بعملية العزل التي تكلمت عنها أمس.

ونحن لا يمكن أن نسحب الجيش أمام هذا التوتر الذي يريده الإسرائيليون وأميركا لأننا لو سحبنا قواتنا لأصبحت سوريا مهددة مرة أخرى وأصبحت قواتنا في شرم الشيخ مهددة.

أما بالنسبة لما سأله السيد رئيس الوزراء أمس اذا كان الموقف قد يؤدي إلى الحرب اذا قدم الأسطول الأجنبي، وان نكتفي بالاشراف على الخليج.

أرجو ان استوضح ما هو الاشراف على الخليج ـ هل هو مجرد وجود قواتنا على الخليج دون عمل أي شيء أم لمنع مرور السفن الإسرائيلية؟

لقد قررنا الا نعترض أي أسطول أجنبي يدخل الخليج وحسب ما فهمت من بيان وزير خارجيتنا أول أمس أن اعتراض السفن سوف ينصب فقط على السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي، أي أن ناقلات البترول من جنسيات أخرى غير إسرائيل لن نعترض عليها. وهذا ما فهمته شخصياً من بيان وزير

الخارجية ولكنني لست متأكداً لأن التعليمات قبل سفري تقضي بأن تمنع ناقلات البترول.

وأحب أن أقول اننا اذا اشرفنا على الخليج ثم فتحنا الملاحة لجميع السفن بما فيها إسرائيل مع وجود قواتنا في شرم الشيخ فإن هذا سوف يفقد ثقة الناس فينا ويؤدي إلى نكسة، وعموماً لا أستطيع أن أكون رأياً واضحاً في هذا الموضوع ولا بد من الرجوع إلى القاهرة في هذا الخصوص.

أحب أن اذكر أن الملحق العسكري السوفييتي في القاهرة أخبرنا منذ أيام أن إسرائيل لديها صواريخ أرض ـ أرض متوسطة المدى وبعيدة المدى. وفي كلام السيد رئيس الوزراء قال إنه يجب علينا اتخاذ التدابير التي تعطي صورة عن قواتنا، ومن هذا الموقف القوي نستطيع تثبيت انتصارنا دون حاجة للحرب، ونحن موافقون تماماً على هذا الرأي ونحن لا نريد شيئاً أكثر من ذلك ولكن قوتنا السياسية التي نتجت عن تضامن الدول العربية وبعض الدول الاسلامية مثل باكستان وأيضاً دول الكتلة الشرقية ودول عدم الانحياز. . . كل هذه القوى السياسية لا تكفي مع إسرائيل. ولا اعتقد ان القوة السياسية فقط تكفي مع إسرائيل لابطال الحرب، بل يجب أن تتوافر قوة عسكرية كبيرة وقادرة، وهذه القوة العسكرية والقوة السياسية ليست كافية لمنع إسرائيل فحسب بل تكفي أيضاً لمنع أميركا من أن تسحبها إسرائيل للدخول في المعركة، ولكي تكون أميركا أكثر تعقلاً.

قد يكون في هذ الكلام رد على كلام السيد رئيس الوزراء أمس في أن شحن الأسلحة إلينا يجب الا يساعد على قيام الحرب وأنا أرى أن العكس صحيح ـ أي أن شحن هذه الأسلحة يؤدي إلى عدم قيام الحرب.

ك: وهذه هي فكرتي.

ش: أحب أن أؤكد ما ابلغني به الرئيس من أننا لا نريد الحرب إطلاقاً ومن مصلحتنا أن نثبت أوضاعنا كما هي الآن وهذا بالتالي سوف يثبت قوى التقدم في المنطقة ويضعف القوى الرجعية كما ذكرت أمس، ولكن هل من مصلحتنا أو مصلحتكم أن يتدخل الأميركان في المعركة بدون سبب يدعو إلى

التدخل، مثلاً يأتي الأميركان ويعطوا انذاراً بأن المراكب التي تحمل العلم الإسرائيلي يجب أن تعبر الخليج حتى بدون حراسة سفن حربية أميركية، ثم إذا وافقنا على ذلك يعودوا ليقولوا يجب أن تنسحب قواتكم من شرم الشيخ لانها تشكل تهديداً للخليج. هل لنا أن نخضع في هذه الحالة وندع الأميركان يتصرفون كأنهم يملكون العالم؟

ما يؤكده الرئيس ناصر، هو أنه يجب الا نسكت أو نتراجع عند حد معين بل نواجه الأميركان أو أية قوة أخرى، لانه في هذه الحالة ستكون المعركة أربح لنا من التراجع لأنه يعني هنا الانتكاس التام، والنكسة لن تكون لنا فقط بل سوف تؤثر على كل المنطقة وليس فقط في الشرق الأوسط بل على كل دول عدم الانحياز، بل ستؤثر على كل حركة شعبية في كل بلد يريد أن يتحرر.

وقد نكون نحن خط دفاع أول عن دول العالم الثالث في هذه المعركة. أما إذا حدثت معركة ضد الأميركان، فسوف تشتعل المنطقة جميعها وسيقف الرأي العالمي ضدهم وسوف يقوم العمال العرب في جميع أنحاء الشرق الأوسط بنسف وتدمير مصادر وأنابيب البترول في المنطقة وسوف يشترك معنا الحكام الرجعيون رغم أنفهم، وستدان أميركا لعدوانها بدون وجه حق، واعتقد أنه من المستبعد حدوث ذلك التدخل الأميركي.

هذا ما أردت أن أوضحه.

ك: أود أن أشكر لكم هذه التوضيحات للمسائل التي تعرضت لها بالأمس. نحن أيضاً نؤكد أن موقفنا السياسي وارسال شحنات الأسلحة للـ ج.ع.م. ومساعدتنا لسوريا هدفها الا يحدث اشتباك مسلح، لذلك قلت بالأمس أن يكون السلام من موقف القوة، وهذا الهدف نحن وأنتم نسير نحوه وهو تدعيم السلام من خلال القوة. وعندما قلت في ازدياد التوتر لم أتهم أحداً ولكني قلت أن التوتر موجود ولكن لا إلى حد اشعال الحرب لأنه من البديهي أن تحريك القوات معناه زيادة التوتر ولا يمكن أن نقول أن تحريك القوات يؤدي إلى تخفيف التوتر.

وصلت برقية الآن فيها أخبار عن مقابلة سفيرنا في تل أبيب مع أشكول

ليسلمه رسالتنا التي اخطرناكم بها أمس. قال اشكول إن إسرائيل لا تسعى إلى الحرب وإن الولايات المتحدة تدعو إسرائيل للتحفظ وقال للسفير كيف يمكن أن نؤكد لكم أننا نريد السلام؟ نحن نريد أن تستمر الهدنة كما هي. ووصف الموقف على الحدود بأنه خطير.

وبخصوص الكلام الذي قلته حول المعلومات الواردة من وكالات الانباء فنحن نرى الكذب فيها ويستهدفون الاثارة ويتعمدون الكذب فيها، فهناك وكالات تقول إن إسرائيل ستهاجم وأخرى تقول إن الـ ج.ع.م. ستهاجم والمصادر لهذه المعلومات هي تركية أو يونانية أو أميركية وهم يرسلون هذه الأخبار لتشويه الموقف.

تسلمنا برقية من دمشق تفيد أن الحكومة السورية اجتمعت وقررت ارسال رئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي لتبادل الأراء مع القادة السوفييت وأنهم على استعداد للسفر إلى موسكوفي أي لحظة، وهم ينتظرون الرد السريع، لا أعلم كيف ستسير الأمور، من المفروض أن اغادر شخصياً موسكو في رحلة داخل الاتحاد السوفييتي وسيقوم بودجورني بزيارة افغانستان، ولكن ستناقش موضوع هذه الزيارة ولكن حتى الآن ليس هناك قرار بشأنها.

ش: لدي برقية من السيد المشير وصلت الآن بها بعض طلبات جديدة.

ك: كأني لم أسمع شيئاً.

ش: أشياء صغيرة بالمقارنة مع الاشياء التي طلبناها وسأقدم كشف بها.

ك: يعني ٥١ صفحة.

ش: لدي بعض المعلومات عن مؤامرات غربية حصلنا عليها من مصادر أكيدة تعمل لنا، وحصلنا أيضاً على معلومات بشأن بعض تحركات عسكرية بريطانية لم يعلن عنها وذلك من مصادر أكيدة في قبرص وليبيا والبحرين، واقدمها لكم حتى تكونوا في الصورة والتأكد من صحتها.

ك: طلبتم المعلومات التي لدينا عن أميركا وبريطانيا وإسرائيل، وقد جهزناها

وسنسلمها لكم مكتوبة. ويمكنكم أن تسافروا مطمئنين إلى عدم وجود مجلس عسكري لكم.

ش: اشكر السيد رئيس الوزراء على استماعه لهذه الأحاديث الطويلة وشكراً على كل شيء.

ملحوظة:

انظر مرفق (١)

مرفق (١) مع محضر الاجتماع الثاني

الحديث الذي دار

بين المارشال جريتشكو والسفير مراد غالب ٢٧/ ٥/ ٦٧

١ـ ذكر «جريتشكو» أنه سمع أثناء مقابلة سيادة الوزير شمس بدران للرئيس كوسيجين عن رغبة نور الدين الأتاسي رئيس جمهورية سوريا في زيارة الاتحاد السوفييتي وأنه مستعد للسفر في أية لحظة. قال جريتشكو أنه لا يتصور كيف سيقابله «بريجنيف» أو كوسيجين أو بود جورني فالجميع سيكونون خارج موسكو خلال الأيام القادمة.

٢ـ ذكر «جريتشكو» أن «كوسيجين» و «بريجنيف» سيقومان برحلة في داخل الاتحاد السوفييتي وسيصطحبها هو شخصياً في هذه الرحلة لأنها لأغراض عسكرية وتستهدف تعزيز تسليح الاتحاد السوفييتي، وهناك اجتماع سيعقد اليوم ٢٧ الجاري الساعة الخامسة مساء لمناقشة هذا الموضوع.

٣ـ قال بأن الرحلة لا يمكن تأجيلها ولا بد أن يحضرها الاثنان لأهميتها البالغة وستبدأ الرحلة باكر الأحد، وعلى هذا فلن يتواجدا في موسكو لاستقبال رئيس جمهورية سوريا خصوصاً وان «بودجورني» سيقوم أيضاً بزيارة أفغانستان في نفس الوقت.

٤ـ أشار إلى حرج موقفهم تجاه طلب رئيس جمهورية سوريا عن رأي في هذا الموضوع؟؟.

٥ـ أجبته بأن السوريين حساسين للغاية وأن طلب رئيس جمهورية سوريا لا يمكن الاعتذار عنه أو تجاهله وأنا كصديق لهم أنصحهم بالعمل على تلبية رغبته بأي وسيلة.

٦ـ رد «جريتشكو» بأن هذا في منتهى الصعوبة!! وطبعاً سيقول السوريون كيف يأتي وزير الدفاع المصري ويقابل «كوسيجين» مرتين وغيره من كبار العسكريين ثم يرفض طلب رئيس جمهوريتهم؟؟

٧ـ علقت على ذلك بأن هذا ما عنيته تماماً ولا داعي لزيادة حساسية السوريين.

٨ـ رد «جريتشكو» قائلاً نعم. نعم. انهم Capricious (معقدين).

الوثيقة رقم (٤)

مذكرة السيد أمين هويدي وزير الحربية إلى السيد الرئيس (جمال عبد الناصر) في أكتوبر ١٩٦٧ عن تنظيم العمل في الأجهزة العليا لوزارة الحربية.

وزارة الحربية

مكتب الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

«مذكرة»

للعرض على السيد الرئيس

عن تنظيم العمل في الاجهزة العليا لوزارة الحربية

١ـ يجب أن يهدف التنظيم إلى :

أ ـ تكوين جهاز متناسق يعمل في يسر وسهولة لرفع كفاءة وتجهيز القوات المسلحة في زمن السلم ونجاح قيادتها في وقت الحرب .

ب ـ ايجاد الضمان الكافي للرقابة الفعلية تبعاً لما يحدده الدستور على القوات المسلحة ليضمن الشعب دائماً ان قواته قادرة على الدفاع عن أمنه مع اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان السرية .

ج ـ امكانية تنسيق المجهود المدني اللازم لمواجهة احتياجات المجهود الحربي .

د ـ ادارة القوات العسكرية المتيسرة واللازمة لمساندة سياستنا الخارجية بأقل التكاليف الممكنة .

٢ـ وفي رأيي فإنه لم يكن لدينا وزارة للحربية طوال السنوات الماضية بالمعنى الحقيقي التي توجد عليه في سائر الدول ، مما انعكست جذوره على المراحل الاولية الحالية لانشاء هذه الوزارة . ولا بد من حزم كامل لادخال كافة الأجهزة التابعة للوزارة ضمن اطارها لتعمل جميعاً تحت رئاسة واحدة مع تحديد الاختصاصات والمسؤوليات واسلوب العمل .

٣ ـ ووزير الحربية شأنه شأن أي وزير آخر في أي وزارة أخرى مسؤول عن سياسة وزارته مسؤولية كاملة حددها الدستور، وبقدر هذه المسؤولية يجب أن يعطى السلطات الكاملة لتنفيذ سياسة الدولة في هذا القطاع، وإلا فإن الأجهزة تصبح مسيرة له حسب ما هو موجود لا أن يكون هو الذي يوجه هذه الأجهزة كما ينبغي أن يكون.

ولذلك فإن وزير الحربية يعتبر المستشار الأول لرئيس الجمهورية في شؤون الدفاع عن البلاد والمتحدث الرسمي بأسم الحكومة عن كل ما يتعلق بسياسة البلاد الدفاعية، يساعده في ذلك نخبة ممتازة من الأفراد القادرين.

وإذا ما حصل وزير الحربية على تأييد رئيس الجمهورية ومساندته أمكنه أن ينفذ السياسة المرسومة افضل تنفيذ، وفي هذا يقول ماكنمارا «لم يكن في مقدوري أن أفعل شيئاً دون تأييد الرئيس فهذا شيء حيوي وما كان لي ان أستمر دقيقة واحدة دون هذا التأييد».

٤ ـ وبوجه عام فإن مسؤولية وزير الدفاع يجب أن تنحصر في التأكد ـ وبصفة مستمرة ـ من كفاءة القوات المسلحة للدفاع عن البلاد وتبعاً لسياسة تعبر عن سياسة الدولة، كذا فإن من واجباته تعبئة كافة الجهود المتيسرة في الجمهورية لتحقيق ذلك:

أ ـ ولتحقيق الواجب الأول فإن السياسة العامة للدفاع عن البلاد يجب أن تناقش وترسم داخل «مجلس الدفاع الوطني» يرأسه رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة (انظر الملحق أ المرفق).

ب ـ ولتحقيق الواجب الثاني فإن الأمر يقتضي انشاء «مجلس احتياجات الدفاع الوطني» مشكلاً من كافة الوزراء الذين يشاركون في المجهود الحربي، وواجبه الأساسي تنسيق التعبئة والمجهود في القطاع الحربي والمدني (انظر الملحق ب المرفق).

٥ ـ ومن الواجب أن يسيطر وزير الدفاع سيطرة كاملة على النواحي الآتية لتحقيق المسؤوليات التي تلقى على عاتقه:

أ ـ الميزانية وكافة النواحي المالية إذ أن ذلك يعني توجيه صحيح لشكل القوات نفسها ومقدار كفاءتها.

ب ـ سياسة الأفراد (الضباط ـ باقي الرتب ـ الاحتياط . . . الخ).

ج ـ سياسة المعدات (إقرارها وشرائها وانتاجها).

د ـ البحوث والتطورات للتسليح والمعدات.

هـ ـ التوجيه السياسي والمعنوي للقوات.

٦ ـ ومن الطبيعي فإن تشكيل جهاز قادر لوزير الحربية يقوم بأداء هذه الواجبات أمر يدحض الأفكار التي تنادي بتوحيد أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة مع أجهزة الوزارة، لان طبيعة الأعمال في كليهما مختلفة إلى حد كبير في مستواها ونوعها، علاوة على أن استمرار الوضع على ما هو عليه فإن الأمر سوف ينتهي بأن أجهزة القيادة هي التي ستصبح موجهة للوزير وليس العكس لفقدانه مقومات التوجيه بانعدام أجهزة تدرس وتخطط وتقيّم.

٧ ـ وهناك خط واضح تمام الوضوح في قيادة القوات المسلحة إذ أن ذلك أمر موكول للقائد العام للقوات المسلحة دون منازع، الذي عليه أن يقود القوات التي تحت أمرته، ولكن هذا لا ينفي أن القائد العام للقوات المسلحة مسؤول مسؤولية مباشرة أمام وزير الدفاع.

٨ ـ وتتميز القيادة الحالية للقوات المسلحة بالآتي:

أ ـ رأس أكبر بكثير مما يتطلبه الموقف مما يولد ضخامة في العدد.

ب ـ بقاء الأفراد في مناصبهم لمدد طويلة الأمر الذي يخالف أي عقيدة عسكرية تريد أن تتطور.

ج ـ عدم تناسق في تسيير الأمور.

د ـ وجود وظائف يمكن الاستغناء عنها.

هـ ـ خلط بين سلسلة القيادة وسلسلة الأركان.

٩ ـ ففي حالة وجود قائد عام للقوات المسلحة أرى ألا داعي على الإطلاق أن يتواجد منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة، كذلك لا داعي لوجود منصب

مساعد القائد العام للقوات المسلحة.

فلقد كان من نتيجة خلق هذه الوظائف بطريقة صناعية تعقيد فعلي في تسيير الأمور، فقبل النكسة لم يكن هناك اختصاصات واضحة ترضي رئيس أركان حرب القوات المسلحة وقتئذ لا عن طريق التعمد في رأيي ولكن لعدم وجود اختصاصات فعلية له في حالة وجود قائد عام أو نائب قائد عام وقتئذ وقادة قوات (قائد القوات الجوية ـ قائد القوات البحرية ـ قائد القوات البرية).

وخلق منصب مساعد القائد العام بدعوى الإشراف على التدريب والتفتيش أمر غير طبيعي لوجود هيئتين تقومان بالعمل فعلاً، الأمر الذي دعانا إلى تكليف مساعد القائد العام بالإشراف فعلاً على هيئة التدريب بعد نقل رئيسها وينبغي الغاء هذا المنصب أيضاً مع ضم هيئتي التدريب والتفتيش في هيئة واحدة تسمى هيئة التدريب والتفتيش.

وللدلالة على فشل هذا النظام ـ أقصد تعدد الوظائف سواء من ناحية الكم أو من ناحية الدرجة ـ فلنقارن تنظيم أنفسنا بتنظيم العدو لقياداته لنجد أن رتباً أقل بكثير في الدرجة والعدد تواجه رتباً أكبر منها وبنجاح كامل اثبتته التجربة التي مررنا وما زلنا نمر بها، فليست العبرة بالعدد ولكن العبرة بالكفاءة فإننا إن وجدنا في بعض القيادات الحالية قدرة على فهم المعركة فإنني أشك كثيراً في أن نجد من يفهم طبيعة إدارة الحرب.

وكان لا بد بعد تورطنا في هذا الاتجاه وخلق هيئات والتوسع فيها من وجود عدد ضخم من الضباط في القيادة العامة للقوات المسلحة حاولنا بكل الوسائل تخفيفه أو تقليله بعد موافقتكم، ولكننا فشلنا في تنفيذ ذلك لسبب واحد هو استمراء الجميع البقاء في القيادة بدلاً من الخدمة في الوحدات والتشكيلات في الوقت الذي يقف فيه العدو على بعد مائة كيلومتر من العاصمة.

ولا غرو أن نجد أنفسنا بعد ذلك عاجزين عن تشكيل قيادة ميدانية نحن أحوج ما نكون إليها الآن، إذ أصبح من المتعذر على القيادة الحالية للجبهة السيطرة على مواجهة تبلغ اتساعها حوالي ١٥٠ كلم واضطرنا إلى انتظار نزول قواتنا من اليمن ليمكن إنشاء هذه القيادة.

١٠ ـ وواجب هيئة الأركان الأساسي اعداد القائد لإعطاء قرار سليم في الوقت

المناسب، وأوامر القائد يجب أن تعطى منه شخصياً للقادة الذين يستعينون بدورهم بهيئة أركان الحرب التابعة لهم ليعدوا لهم قراراتهم.

وعلى هذا فلا يجوز الخلط بين سلسلتي القيادة والأركان في إصدار الأوامر والتعليمات. وبذلك يصبح قائدي القوات الجوية والبحرية وقادة المناطق العسكرية تابعين مباشرة للقائد العام وليس لهيئة أركان حربه.

ويشرف على هيئة أركان حرب القوات المسلحة ـ التي يجب أن تكون مشتركة من القوات الثلاثة ـ رئيس الأركان العامة وواجبه الأساسي الاشراف على الهيئات والادارات وإعفاء القائد العام من أي تفصيلات في جمع المعلومات اللازمة للتخطيط السليم، وليستغل كافة امكانياته المتيسرة لتمكين القائد من إعطاء قراره في الوقت المناسب.

١١ ـ وينشأ مجلس حرب برئاسة القائد العام للقوات المسلحة وعضوية قائد القوات الجوية وقائد القوات البحرية وقادة المناطق العسكرية وعدد آخر من الضباط، واجبه الأساسي ايجاد حل للمشاكل الأساسية التي تهم القوات المسلحة ككل وإيجاد فهم مشترك لطبيعة عمل القوات المختلفة.

١٢ ـ وعلاوة على ذلك فبالنسبة للظروف الحالية أيضاً أرى تشكيل قيادة جديدة للعمليات الخاصة من الآن لأي عمليات محتملة في سيناء تقوم بالآتي:

أ ـ التخطيط لشكل العمليات الخاصة من الآن.

ب ـ تنظيم وتدريب واعداد القوات اللازمة.

ج ـ جمع المعلومات التفصيلية وبعمق عن العدو داخل سيناء.

د ـ إعداد تحت رمل وميادين معركة لتدريب الأفراد على عملياتهم المستقبلية.

هـ ـ تشوين تموين في قواعد خاصة بعمق داخل أراضي العدو للعمل مستقبلاً.

و ـ تنسيق العمل مع الوحدات العربية الخاصة التي تعمل في جبهات أخرى.

١٣ ـ إنني أؤمن إيماناً كاملاً بأن أسلوب العمل وإدارته بين القيادات المختلفة وليس التنظيم هو الذي يعكس ما نلمسه الآن من عدم انسجام، ومهما اعددنا من تنظيمات فإن نجاحها أو فشلها يتوقف تماماً على طبيعة الأشخاص الذين يتعاملون مع

بعضهم البعض واسلوب هذا التعامل.

إن الاقتراحات الواردة في هذه المذكرة اقتراحات سهلة بسيطة لا تدخلنا في متاهات تنظيمات جديدة، ولو أردنا أن ننفذها الآن لما أمكننا ذلك للأسباب الآتية:

أ ـ إن كل تنظيم واسلوب عمل جديد يحتاج إلى وقت لهضمه.

ب ـ الظروف الحالية بوجود العدو في اراضينا يحتم تعديلات تناسب هذه الظروف.

ج ـ الأفضلية يجب أن تعطى للقيادات الميدانية، خاصة وأن طبيعة المعركة مع العدو تحتاج إلى عدم التمسك بالأسلوب الكلاسيكي والاتجاه إلى أسلوب جديد يناسب الموقف.

د ـ كما أن الأفضلية يجب أن تعطى للقيادات الميدانية ولأجهزة التدريب عند توزيع القيادات والضباط.

الخلاصة:

١٤ ـ إن أهم ما تبرزه هذه المذكرة هو الآتي:

أ ـ تحديد اختصاص وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة (الملحق «ج» المرفق يوضح اختصاص وزير الحربية).

(الملحق «د» المرفق يوضح اختصاص القائد العام للقوات المسلحة).

ب ـ انشاء مجلس الدفاع الوطني (انظر الملحق أ المرفق) ومجلس احتياجات الدفاع الوطني (انظر الملحق ب المرفق) ومجلس الحرب (البند ١١ من المذكرة).

ج ـ انشاء قيادة ميدان جديدة حيث أصبح من المتعذر سيطرة القيادة الحالية على كل الجبهة بطولها.

د ـ انشاء قيادة للوحدات الخاصة للتجهيز ولقيادة العمليات المقبلة في سيناء.

هـ ـ الغاء منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة ومساعد القائد العام للقوات المسلحة.

و ـ هيئة أركان حرب القيادة أجهزة تخطيط وليست قيادة، ويشرف عليها رئيس الأركان العامة.

ز ـ قسم جهاز التعبئة العامة والاحصاء إلى وزارة الحربية وانشاء بعض الأجهزة اللازمة لها لتنفيذ اختصاصاتها.

١٥ ـ إذا ووفق على الخطوط العامة السابقة يمكن وضع التفصيلات التنفيذية.

وزير الحربية

(أمين حامد هويدي)

أكتوبر سنة ١٩٦٧

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الحربية

مكتب الوزير

الملحق (أ)

مجلس الدفاع الوطني

١ ـ يشكل مجلس الدفاع بقرار من رئيس الجمهورية على الوجه الآتي :

رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة	رئيساً
وزير الحربية	نائب الرئيس
وزير الخارجية	
وزير الداخلية	
وزير الخزانة	
رئيس المخابرات العامة	اعضاء
قائد عام القوات المسلحة	
قائد القوات الجوية	
قائد القوات البحرية	
رئيس هيئة الشؤون المالية والادارية	اعمال السكرتارية

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماته أو خبرته من الوزراء أو غيرهم على ألا يكون لهم صوت في المداولات .

٢ ـ يختص مجلس الدفاع بالآتي :

أ ـ الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ورسم سياسة الدفاع عنها والاجراءات المتعلقة بكفالة الأمن الداخلي .

ب ـ تقرير السياسة التي تتبع في إعداد القوات المسلحة وتنظيمها وتموينها .

ج ـ وضع القواعد التي تكفل تحقيق التعاون بين القوات المسلحة وإدارات الحكومة الأخرى فيما يتصل بشؤون الدفاع عن البلاد، وتعيين الخدمات التي تكلف بها هذه الإدارات من أجل تحقيق هذا الغرض.

د ـ تعيين الحالات التي يصح فيها استخدام القوات المسلحة.

هـ ـ تقرير السياسة التي تتبع في شأن التعبئة العامة.

و ـ مشروعات الاتفاقات العسكرية واتفاقات الهدنة ومعاهدات الصلح.

ز ـ تقرير السياسة العليا للدفاع المدني.

٣ ـ يدعى المجلس للانعقاد بناء على طلب رئيس الجمهورية أو وزير الحربية على ألا تقل اجتماعاته عن مرة كل ثلاثة شهور. على أنه في حالة إعلان التعبئة العامة أو قيام حرب يعتبر منعقداً بصفة مستمرة ليباشر جميع المسائل المتعلقة بالتعبئة ويشرف على تنفيذها ويتولى إدارة الحرب عند نشوبها.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الحربية

مكتب الوزير

الملحق (ب)

مجلس احتياجات الدفاع الوطني

١ ـ يشكل مجلس احتياجات الدفاع الوطني بقرار من رئيس الجمهورية على الوجه الاتي:

رئيس الجمهورية	رئيساً
وزير الحربية	نائب الرئيس
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية	
وزير الخزانة	
وزير التموين والتجارة الداخلية	
وزير النقل	أعضاء
وزير الانتاج الحربي	
القائد العام للقوات المسلحة	
رئيس هيئة الامدادات والتموين	
رئيس التعبئة والاحصاء	

وللمجلس ان يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماته أو خبرته من الوزراء أو غيرهم على ألا يكون لهم صوت في المداولات.

٢ ـ يختص مجلس احتياجات الدفاع الوطني بالاتي:

أ ـ النظر في احتياجات القوات المسلحة بدراسة المشاكل الحربية من نواحيها الاقتصادية والمدنية.

ب ـ الربط بين المسائل الحربية والإدارية.

ج ـ توفير احتياجات القوات المسلحة من الانتاج المحلي أو الخارجي.

د ـ تعبئة كافة الموارد لخدمة المجهود الحربي.

٣ ـ المسائل التي ليس في حدود اختصاصات الوزارات المختلفة تناقش في مجلس الوزراء لإقرارها.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الحربية

مكتب الوزير

الملحق

(ج) اختصاصات وزير الحربية

١ ـ اتخاذ كافة الترتيبات اللازمة للدفاع عن الجمهورية ضد أي عدوان.

٢ ـ تنفيذ توجيهات وقرارات رئيس الجمهورية والحكومة ومجلس الدفاع والخاصة بتجهيز الدولة لحرب بالتعاون مع القيادة العامة للقوات المسلحة.

٣ ـ تنسيق المجهود المدني اللازم لمواجهة احتياجات المجهود الحربي.

٤ ـ تحديد نوع وحجم القوات المسلحة اللازمة لمساندة سياستنا الخارجية وإدارة هذه القوات بأقل التكاليف.

٥ ـ حلقة الاتصال بين القوات المسلحة والوزارات والهيئات المختلفة.

٦ ـ توفير كافة الاحتياجات المناسبة للقوات المسلحة (أسلحة ومعدات ومهمات وأغذية وملابس... الخ) سواء عن طريق الانتاج المحلي أو من الأسواق الخارجية.

٧ ـ الاحتفاظ باحتياطي مناسب من الاحتياجات للقوات المسلحة ووضع خطة تخزينها في كافة أنحاء الجمهورية.

٨ ـ التأكد من الكفاءة القتالية للقوات المسلحة بالاشتراك مع القائد العام للقوات المسلحة مع تقديم تقارير دورية عن حالة القوات ودرجة استعدادها لمجلس الوزراء أو مجلس الدفاع.

٩ ـ يمارس السلطات الأعلى بالنسبة للنواحي المالية والحسابية والإدارية والتفتيش المالي والإداري والمخزني.

١٠ ـ الاشراف الكامل على تنظيم عمليات البحوث وتطوير الأسلحة والمعدات بصفة مستمرة لتلائم أنسب الاستخدام بالنسبة لاحتياجاتنا كذا الاشراف على مرحلة

الانتاج للأسلحة الجديدة التي يستقر الرأي على صلاحيتها.

١١ ـ الاشراف على التعبئة العامة لكافة الجهود المتيسرة لخدمة المجهود الحربي.

١٢ ـ إخفاء وتمويه وحراسة المنشئات العسكرية والمدنية تبعاً للأسبقيات الموضوعة.

١٣ ـ تخصيص أماكن المطارات والقواعد الجوية والمخازن والمعسكرات والاشتراك في وضع خطة المرافق العامة للدولة (طرق ومحطات مياه ومخازن وقود... الخ) لخدمة المجهود الحربي.

١٤ ـ وضع السياسة العامة للأفراد في القوات المسلحة والاشراف على تنفيذها.

١٥ ـ التوجيه السياسي والمعنوي للقوات المسلحة.

١٦ ـ وضع خطة الأنواع الأخرى من التدريب العسكري أو ذو الصبغة العسكرية في الجمهورية والاشراف على تنظيمها والتأكد من كفاءتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الحربية

مكتب الوزير

الملحق (د)

اختصاصات القائد العام للقوات المسلحة

يعين القائد العام للقوات المسلحة بقرار جمهوري ويكون مسؤولاً أمام رئيس الجمهورية ووزير الحربية في تولي الاختصاصات الاتية :

١ ـ القيادة المباشرة لجميع القوات المسلحة في زمن الحرب والسلم .

٢ ـ تنظيم وإدارة أفرع القوات المسلحة لتحقيق الغرض من العمليات .

٣ ـ إصدار التعليمات والتوجيهات والتصديق على الخطط لتدريب القوات المسلحة .

٤ ـ الحفاظ على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة والاشتراك مع وزير الحربية في تقديم التقارير إلى القائد الاعلى للقوات المسلحة أو مجلس الدفاع الوطني .

٥ ـ إصدار توجيهات العمليات إلى القيادات التعبوية والموافقة على خطط القيادات التعبوية لرفعها للقائد الاعلى للقوات المسلحة للتصديق عليها .

٦ ـ الاحتفاظ بالمستوى العالي من الضبط والربط بين أفراد القوات المسلحة .

٧ ـ العمل دوماً على الحفاظ على كفاءة وصلاحية الاسلحة والمعدات والمهمات العسكرية لمواجهة مطالب العمليات ووضع الخطط والمرتبات اللازمة لتوزيعها على أفرع القوات المسلحة .

٨ ـ الاشتراك في التخطيط الخاص بتحضير القوات الاحتياطية والاشراف على توزيعها .

٩ ـ إعداد مسرح العمليات بالاشتراك مع وزير الحربية .

١٠ ـ إقرار حجم القوات المسلحة وشكلها وتنظيماتها وتطويرها بالاشتراك مع وزير الحربية .

وثيقة رقم (٥)

محضر مقابلة بين السيد امين هويدي وزير الحربية وبين

الماريشال جرتشكو وزير الدفاع السوفييتي يوم ١٠/ ١١/ ١٩٦٧

سري للغاية

وزارة الحربية

مكتب الوزير

الوثيقة (٥)

محضر مقابلة

بين السيد / أمين هويدي — وزير الحربية

وبين المارشال / جريشكو — وزير الدفاع السوفييتي

مكان ووقت المقابلة

مكتب وزير الدفاع السوفيتي بموسكو ساعة ٠٠ ,١٢ يوم ١٠/ ١١/ ١٩٦٧

الحضور

من الجانب السوفييتي

المارشال جريشكو — وزير الحربية السوفييتي

كولونيل جنرال (فريق) دساييف — مساعد وزير الدفاع السوفييتي

لفتنانت جنرال (لواء) مايسلوف — مدير العلاقات الخارجية بوزارة الدفاع

من الجانب العربي

السيد الوزير امين هويدي — وزير الحربية

لواء احمد فتحي عبد الغني — المستشار الصناعي الحربي بموسكو

لواء محمد رفعت حسنين — مدير مكتب وزير الحربية

الوزير هويدي

أود أن أهنيء القوات المسلحة السوفييتية بالعيد الخمسيني لثورة اكتوبر في

شخصكم ونتمنى أن نكون موجودين جميعاً في العيد المئوي ـ قد نكون جميعاً مسنين ولكن الثورة ستكون شابّة كما هي الآن.

المارشال جريشو

لن اكون موجوداً أنا على كل حال

الوزير هويدي

إني أريد الحديث مع المارشال قبل المغادرة لأعطى له فكرة عامة عن الموقف وتقديرنا له بصراحة. لقد بذلت كل الجهود منذ بدء الازمة للوصول الى حل سلمي وهذه كانت رغبتنا من البداية وقد حدثت تغييرات في المجال العالمي وقد ثبتت فرنسا في عدم تسليح إسرائيل بالرغم من الضغط الصهيوني عليها ورغم تسلمها طائرات الميراج التي تعاقدت عليها.

المارشال جريشكو

وهل تثقون في ذلك.

الوزير هويدي

نثق بالرغم من أن إسرائيل تحاول أن تحصل على أسلحة وطائرات فرنسية من دول أخرى وليس مباشرة من فرنسا، وبهذه المناسبة أود أن أذكر أن بعض الصواريخ المجهزة بالاشعة الحمراء قد ظهرت حالياً في منطقة القناة.

إن موقف انجلترا قد ظهرمن موقف مستر براون في الامم المتحدة إلا أنها تأثرت بالضغط الأمريكي عليها، وقد حاول المستر براون التقارب من ج.م.ع. وأرسل للسيد الرئيس السير هارولد بيلي في محاولة لإعادة العلاقات السياسية بين البلدين ـ إن المشاكل مع انجلترا قد قلت فقد صرحوا بانسحابهم من الجنوب العربي وعدن كما اننا نترك الآن اليمن، ولقد تغير الموقف السياسي في الأمم المتحدة لصالحنا بصفة عامة غير أن اميركا لا زالت تمارس ضغطا واضحاً على دول غرب أوروبا وأميركا الجنوبية وكندا ودول أخرى حتى لا تساير الحل السلمي العادل لأنها لا ترغب في ذلك. إنهم يتكلمون عن السلام ولكنهم يعنون الاستسلام الكامل لأن الأميركان لا يريدون نظماً تحريرية في المنطقة، إنهم يحاولون التخلص من النظم الثورية ولا ينسون الخطوات التقدمية التي

تمت في الشرق الأوسط وافريقيا وإنهم حذرون جدا من موقفنا الاشتراكي والخطوات التي تمت في هذا السبيل، وكان ذلك واضحاً عندما استقال رئيسنا ولكن بمجرد عودته بناء على طلب الجماهير ظهر لهم أنهم لم يحققوا شيئاً ولذلك فهم ما زالوا مصرين على تحقيق رغبتهم وكيف يكون ذلك؟ إننا نرى أنهم يعتقدون أن الوقت ضدنا وأن الجبهة الداخلية والاقتصادية ستتقلص مع الزمن وأنه سوف يحدث انهيار داخلي عندنا فنضطر حسب اعتقادهم بالاتصال المباشر مع إسرائيل. كلما زادت قوتنا كلما زادت قوة موقفنا الدبلوماسي وإننا نشكر اصدقاءنا السوفييت على معاونتهم الطيبة في الايام السوداء لقد اعطوا لنا هدية من الاسلحة اعتقد انها وصلت كلها الآن كما أن اتفاقية يوليو ٦٧ قد وصل معظم محتوياتها. . اكرر مرة اخرى الشكر الجزيل لاصدقائنا السوفييت.

لقد تمت فعلاً خطوات كثيرة في قواتنا المسلحة في مجال التدريب وقد وقعنا اخيرا اتفاقية المستشارين وهم سيصلون حسب جدول معين ـ ونظامنا الدفاعي الآن مرضي ـ إننا نسحب جنودنا من اليمن وهذا من شأنه اضافة فرقتين إلى قواتنا وخططنا قائمة على التدريب القاسي لقواتنا لتكون جاهزة للتسليح بمجرد وصول المعدات لنبدأ التدريب المشترك. نعتقد أنه يمكن اضافة خطوات جديدة في مجال خفة الحركة وقوة النيران والسيطرة وقوة الردع. كلما امكنكم معاونتنا في مجال التسليح فإن ذلك يقوي من امكانية الوصول إلى حل سلمي. دفاعنا الآن يحتاج إلى خفة الحركة لأننا نفتقر إلى عدد من العربات وامامنا مشكلة اخرى هي النقص في اعمال الدفاع م/ ط وهذه المشكلة كبرت لا سيما بعد أن تسلم العدو طائرات جديدة من اميركا من طراز سكاي هوك. التي تغطي تقريباً كل اراضي بلدنا بمداها الطويل، كما أن اميركا تزود اليهود أيضاً بمتطوعين مع الطائرات وقد أعلنت أخيراً أنه تم تدريب كل الطيارين على السكاي هوك وهذا غير صحيح لأنهم اعطوهم متطوعين مدربين أصلاً. نحن الآن نحاول تقوية وسائل الانذار ـ إننا نبني مطارات اكثر وندرب طيارينا ولكن المشكلة هي الطيران الواطي، لقد تعود العدو الوصول إلينا على ارتفاع يقل عن ٥٠٠ متر ولكن راداراتنا لا يمكنها متابعتهم ولا سيما أن طبيعة الأرض تعاونهم في ذلك. إننا نحاول تعزيز وسائل الانذار وتحديث الدفاع م/ ط بالبالونات المحلية والدخان بالاضافة إلى رشاشات م/ ط ولكن بالطبع إذا امكن نشر مطاراتنا فسيساعدنا ذلك كثيراً ولكن المطارات تحتاج إلى وسائل دفاع م/ ط.

لقد بدأ العدو في ضرب مشروعاتنا المدنية ومصانعنا ونحن الآن لا نملك قوة انتقامية . فإذا شعروا بأنه يمكننا الانتقام وضرب المدنيين عندهم فإنهم لن يجسروا على القيام بذلك، ولكن طائراتنا محدودة المدى حاليا وعلى سبيل المثال فعندما ضربت مدمرتهم إيلات انتقموا لهذا الحادث بضرب معامل تكرير البترول بالسويس وعندما حدثت اشتباكات على جانبي القنال ضربوا المدنيين في السويس والاسماعيلية وذلك لعدم شعورهم بوجود وسائل انتقامية لدينا ولا سيما في الجو.

مواقعنا القتالية الآن فيها تقدم كثير ولكننا في حاجة لقوة نيران وخفة حركة كما ينبغي أن يكون دفاعنا بقوة لمواجهة أي احتمال لعبور العدو القنال بالمظلات والهيلوكبتر. وبالنسبة لقوة النيران فيهمنا تعزيز المدفعية كما أنه بالنسبة للسيطرة فإننا في حاجة إلى اجهزة لاسلكية لأننا في سبيل اعداد قيادة ثانية لمنطقة القناة حيث يصعب على قيادة واحدة الآن السيطرة على قوات في مواجهة ١٥٠ كيلو متر.

لكل هذه الاسباب لدينا بعض الطلبات نرجو أن يتم بحثها وهي على ثلاثة انواع كالاتي : ـ

١ ـ معدات متعلقة باتفاقيات لم تصل للآن .

٢ ـ معدات نرجو الاسراع في ارسالها الينا .

٣ ـ معدات جديدة .

لا أريد الدخول في التفاصيل ولكنني أريد أن اضغط على نقطة واحدة هي أنه إذا احتفظنا بالقوة المسلحة في ج . م . ع . قوية في التسليح والتدريب فسوف يكون هذا هو السبيل للوصول إلى حل سلمي .

المستر جريشكو

لدي بعض النقاط التي أرغب في اثارتها .

لا يمكن أن يتم تغيير في الموقف الراهن عندكم إلا إذا تأكدوا من وجود جيش قوي وإلا فإن اليهود سيبقون في مواقعهم . وإن تحديد موقفكم تجاه اليهود سيتم بتقوية القوات المسلحة والحل السلمي يعتمد تماما على وجود جيش قوي .

إذا امكنكم تدمير إسرائيل باكراً فسوف نقف معكم ولكن حسب معلوماتنا أن ج.م.ع. ليس لديها قدرة على ذلك الآن. والمهم زيادة جيش ج.م.ع وأنا أعلم صعوبة ذلك بالنسبة للموقف الاقتصادي لديكم. لكن هذا مهم حيث من الصعب تدمير إسرائيل بقوات من نفس حجمها.

من الضروري زيادة المطارات فعلا ويمكن أن يبقى في كل مطار سرب واحد من ٢٠ ـ ٢٥ طائرة فقط ويجب أن تكون جميع المطارات بها تحصينات حيث لا يمكن تدميرها وهي في الملاجىء.

ومن الضروري الفصل بين القوات الجوية والدفاع الجوي وكلما اسرعتم في ذلك كان أحسن لأن المهمة بينهما مختلفة اختلاف الهجوم عن الدفاع ـ يجب أن يكون لكل قائد منهما جهازه وعمله المستقل ـ ولكل منهما خططا متساويةوعمل مختلف وبدون ذلك لن يمكن النهوض بالدفاع الجوي عندكم.

إننا نفكر في كيفية معاونتكم بالمعدات وسنخطر سلطاتنا بذلك.

إننا نريد القيام بذلك لتغطية الدفاعات المطلوبة من اسوان ـ القاهرة والاسكندرية ويجب أن لا تقع هذه المدن تحت تهديد، وسنخطركم بما يتم.

إننا نفكر كيف يمكن تغطية القدرة البحرية جواً في الدفاع وكيف يمكن معاونتها إذا قامت بالهجوم. ونحن نفكر أيضاً فيما ذكرتموه عن عامل الردع والانتقام Retaliation وتزويدكم بالطائرات التي تستطيع الوصول إلى أي مكان في إسرائيل. لقد أسفنا على عدم وجود الدقة في مدفعيتكم. مستحيل أن يقوم العدو بضرب المدن ولا يمكن لمدفعيتكم الرد بدقة وإسكات مدفعية العدو، فكيف نتصور أن يستمر العدو في ضرب معامل تكرير السويس خمسة ساعات ولا تستطيع مدفعيتكم اسكاته. لديكم الهاونات ١٢٢ ملم ولديكم جميع أنواع المدفعية. قد ينقصكم فعلاً بعض معدات استطلاع المدفعية ونحن نفكر في معاونتكم في ذلك أيضاً ونفكر كذلك في كيفية معاونتكم إذا حاول العدو استخدام الهليوكبتر أو جنود المظلات في الهجوم عليكم.

إننا ندرس استعداد وموقف الافراد لديكم فإذا كان لديكم طائرات أكثر من الطيارين فإنه يجب تدريب عدد أكثر من الطيارين قبل الحصول على طائرات اخرى. إننا في بلدنا لدينا ٢ طيار لكل طائرة واقل نسبة مسموح بها هي ١,٥ طيار لكل طائرة

انكم الآن في حاجة إلى ٥٠ طيار لتواجهوا ما لديكم من طائرات.

إننا على استعداد للمعاونة في حدود طلباتكم ثم نرفع الموضوع إلى سلطاتنا فإذا وافقوا على خطتنا فسوف نخطركم بها ولكن هدفنا هو معاونتكم في حدود انتهاء النزاع مع إسرائيل بتأثير أكبر وطبعاً لن يمكن انتهاء كل الامور في شهر أو اثنين أو حتى بنصف سنة.

وإذا وافقت حكومتنا ووافقتم أنتم أيضاً فسوف تعد خطة معينة.

حديث آخر يتعلق بتقوية جيشكم فإذا أرسلنا خبراء لكم فهو يعبر عن رغبتنا في معاونتكم. إنهم يعملون هناك كما يعملون هنا ويعتبرون أن جيش ج.م.ع. هو جيشهم.

كلما زاد الاهتمام بالسريّة والبطارية كلما قويت كفاءة القتال في الوحدة، وأنا اعتبر أن الخبير في السريّة هو أهم من الخبير في اللواء والرئاسة الاعلى، وفي الدول الاوروبية الصديقة مثل بولندا والمانيا والمجر تواجد الخبراء الروس في الفصائل والبطاريات أولاً ثم انسحبوا بعد فترة إلى المستويات الاعلى تدريجياً وما زال لدينا عدد محدود منهم في المستويات العليا حالياً.

موضوع اخر ـ الضبط والربط والنظام العسكري في جيشكم ـ لقد تلقيت تقارير من أن بعض الضباط يتركون اماكنهم في القتال ويرحلون للقاهرة بدون تصريح كما علمت أنهم غير مسلحين بالاسلحة الشخصية وليس لديهم قنابل يدوية لوقايتهم الشخصية مثلاً، وهناك ضباط قدامى لا يزورون خطوطهم الامامية وأفرادهم الاصاغر، وعلى العموم فلا توجد صلة بين العناصر القيادية والرتب الصغرى.

لا يوجد في جيشكم عمل سياسي عقائدي منظم، وهو العمل الذي يعلم الافراد كيف يحبون بلدهم ويكونون وطنيين تماما وسعيدون بحبهم للشعب والوطن Love for people and love for country

إننا نضع ضباط سياسيين في الوحدات لهم أهمية تفوق الضباط المدرّبين، لأن المعنويات أهم من التسليح والتدريب وإذا كان هناك قائد غير متردد وحاسم فلن يترددأحد خلفه من الضرب بقوة وتأثير.

إني اذكر كل ذلك لأن هذه النقطة لازمة حتى لا يبقى الجيش في الدفاع لأن النظر إلى المستقبل حين تصبحون في موقف يسمح لكم بحسم المشكلة مع إسرائيل، ويجب أن يتم العمل في ذلك بجدية. هناك كلام في بلدكم يطالب بحسم كل شيء فوراً وفي خلال أشهر قليلة ولكن هذا ضار ومن المهم وجود تعاون وثيق مع الدول المتحررة الاقوى مثل سوريا والعراق، فمثلاً المانيا كانت ضد روسيا وفرنسا ولم تتمكن من العمل في الجبهتين معاً وكذلك فإن إسرائيل لن تستطيع القتال ضد جبهتين في نفس الوقت وقد ارسلت خبراء إلى سوريا كما حدث معكم.

إننا سندرس الطلبات التي قدمتموها لنا وسنقبع في النظر للموقف العام ولا استطيع أن أرد عليكم الآن لأننا سندرس ونرفع لسلطاتنا ونرد عليكم.

لقد تمت مقابلات كثيرة بين الرئيس ناصر وسفيرنا في القاهرة كما وصلتني تقارير من لاشنكو رئيس هيئة الخبراء السوفييت في القاهرة).

إن التعاون بيننا وثيق وقد يزورنا الرئيس ناصر وقد يتوجه قادتنا لبلدكم.

الوزير هويدي

اشكر الصديق جريشكو على حديثه الصريح وهو يسرني سماعه، وقد ذكرتم نقاط محددة كنت انوي اثارتها ولذلك ارجو ايضاح الآتي: ـ

١ ـ خطة انشاء المطارات، حيث اعددنا خطة كلفتنا حوالي ٢٨ مليون جنيه.

المارشال جرتشكو

كم عدد هذه المطارات

الوزير هويدي

عددها ٢٥ مطارا ـ إننا نبني الآن مئات من الدشم الواقية لطائراتنا كما نجري تجارب للضرب على الاهداف داخلها وجهزنا ملاجىء خاصة لتسمح بخروج ودخول الطائرات بسرعة. وقد اصبح منظر الطائرات الآن يخالف تماماً ما كان حاصلاً قبل ذلك، فالطائرات مموهة والمطارات منتشرة والملاجىء جاهزة. كما أحدثنا تغييرات في قيادة وأجهزة القوات الجوية وسلمنا الامور لضباط شبان فنيين ذوي مهارة، وبالنسبة للجيش نعمل ذلك أيضاً.

الوزير جرتشكو

لقد سألت لاشنكو كيف تسمح لمدفعية العدو بضرب معامل التكرير بالسويس؟

الوزير هويدي

سأشرح موقف المعامل . . إنها على خط اقصى المواقع الدفاعية الامامية ومرصودة من العدو الذي ينتقل بمدفعيته ذاتية الحركة من جبهة إلى اخرى، وعلى أي حال فقد اخبرني لاشنكو أن مدفعيتنا تعمل لاسكات منطقة وليس غرض .

المارشال جرتشكو

هل تستخدمون طائراتكم لاسكات العدو؟

الوزير هويدي

حتى الآن لم نستخدمها لأن ذلك قد يصعد الموقف ونحن على غير استعداد لذلك الآن .

المارشال جرتشكو

لا يمكن قبول هذا الوضع ، يجب أن يطير الطيار على ارتفاع ٢٠٠ متر ويسكت بنفسه البطارية التي تضرب .

الوزير هويدي

لدى العدو الآن ميزة هي استعمال مطاراتنا في سيناء ونحن لا توجد لنا حالياً مطارات قريبة جاهزة للاستخدام لأن مطاراتنا بالقناة تنالها اسلحة العدو. وإذا كانت لدينا طائرات تطول اراضي العدو فلن نحجم اطلاقا عن استخدام قواتنا وهذه هي المشكلة .

إننا نرغب في الرد دون تصعيد الموقف وذلك حتى يتم الاستعداد. بخصوص الخبراء يوجد تعاون قوي الآن ـ قد نتوقع اخطاء فردية من هنا أو هناك ولكني اتابع ذلك فوراً .

المارشال جرتشكو

اشعر أن في جيشكم افراد لا يرغبون خبراتنا .

الوزير هويدي

لا اعتقد ذلك الآن وإن كان في السابق تجري اعمال ضد النظام كله ولكن كل شيء وضع مكانه الآن . إن اهتمامنا كبير بالخبراء وأنا دائم الاستفسار عنهم من المستر لاشنكو وسوف يكون لدينا حوالي ١٩٠ خبيراً روسياً في الجو يجب أن نستفيد منهم ـ والعدو يستفيد من عامل الوقت .

المارشال جريشكو

هل تقصدون من عامل الوقت أن العدو يحصن المنطقة التي يحتلها من ارضكم؟

الوزير هويدي

سأشرح ذلك . إن اميركا خلف العدو وضد نظامنا كله . جماهيرنا لا تحتمل الصبر الطويل وهي ترى العدو يحتل اراضينا والشعب يتعجل الانتقام ولذلك فأميركا تستغل عامل الوقت للضغط على الجماهير. وإذا شعرت أميركا وإسرائيل إننا نبني قواتنا بسرعة فسوف يترددون في موقفهم. إننا لا يمكن أن نسكت على العدو ويجب أن نشعره أن بقاؤه في سيناء هو خسارة مكلفة له كثيراً. وكلما أسرعنا بإعادة التنظيم وإعادة التسليح سيشعر الافراد بمدى معاونة الاتحاد السوفييتي .

لقد تسلمت إسرائيل طائرات جديدة وإنهم يستقبلون متطوعين وتكلموا عن اسلحة سرية واحضروا للجبهة صواريخ مجهزة بالاشعة تحت الحمراء كما سبق أن اوضحت، ولقد ذكر المارشال أن الرد عن طلباتنا سيصلنا خلال اسبوع أو شهر وأنا أرجو أن يصلنا باسرع ما يمكن حتى نخطط على اساس ثابت ونعطي ثقة لكل فرد يسير في طريقه فعلاً.

لدينا تعديلات تمت محلياً ـ مثل تعديل طائرة السوخوي لزيادة المدى ولكن معداتنا في ذلك محدودة وإذا أمر المارشال باعداد ما طلبناها فسنرسل طائرة لنقله فوراً. كذلك عمرة ماكينات الطائرات فنحن نرجو أن نأخذ من الموتورات الجاهزة عندكم ٢٠ موتور تخصم من ٤٥ موتور لديكم منا تحت العمرة ـ هذا يعاوننا في علاج الموقف ـ نفس

الموضوع بالنسبة لطائرات الميج ٢١ متعددة الاجواء. وبخصوص البحرية لدينا عقود لعدد ٢ مدمرة (عقد عام ١٩٦٤) بجانبها المعدات والتجهيزات وإذا امكن الغاء هذا العقد يكون مناسباً لنا ـ لسبب مالي فقط ـ بالاضافة إلى أن موقفنا لا يعاون على استيعابها.

أيضاً نرجو تأجيل تسليح لنشات الصواريخ حالياً.

ونحن نرجو تزويدنا بمعدات الدفاع عن الموانيء. وأعود فأكرر موضوع الطائرات الجديدة ذات المدى الذي يغطي أرض إسرائيل.

المارشال جرتشكو

سندرس كل ذلك ونرى. يهمنا أن يكون لديكم وسائل تصل بكم لكل النقط داخل إسرائيل.

الوزير هويدي

اعتبر ذلك موافقة.

المارشال جرتشكو

لا املك ذلك الآن ـ لا استطيع التوقيع.

الوزير هويدي

لا اطلب توقيع وانما اعتبرها موافقة في المبدأ.

المارشال جرتشكو

سندرس ونعرض على سلطاتنا هنا.

الوزير هويدي

إسرائيل لديها طائرات تصل الينا ـ لديها السكاي هوك.

المارشال جرتشكو

وما هي السكاي هوك، لدينا الرغبة في تزويدكم بطائرات تصل إلى كل نقطة في إسرائيل وابعد من ذلك وسندرس.

الوزير هويدي

يوجد بموسكو ضباط وهم على استعداد لمناقشة نظرائهم في بعض الطلبات والنواحي الفنية.

المارشال جرتشكو

يترك لهم مناقشة ما هو قائم فعلا ولا أرى مناقشة الطلبات الجديدة إلا بعد أن ندرسها.

الوزير هويدي

يسعدني أن أرى إن تيسر الوقت إحدى قواعدكم الجوية وأشاهد شيئا عن الدفاع م/ط لا سيما ضد الطيران الواطي.

المارشال جرتشكو

يسعدنا ذلك ويمكن تنظيمها فوراً.

تعلمون أن لديكم قطعاً بحرية من عندنا تزور بور سعيد والاسكندرية حالياً، ما رأيكم في المدة المناسبة لبقائها هناك. هل ترغبون في استمرار الزيارة أو اعادة القطع المذكورة.

الوزير هويدي

هل سمع المارشال عن صعوبات حالية بخصوص هذه الزيارات.

المارشال جرتشكو

أبداً ـ هل هناك موقف سياسي معين بخصوصهم. هل يضايق وجودهم الرئيس ناصر.

الوزير هويدي

إنهم حصلوا على إذن بالزيارة وهم موجودين على هذا الأساس.

المارشال جرتشكو

في الواقع لقد تلقينا معلومات بنية إسرائيل لاحتلال بور سعيد ولذلك فالقطع

هناك لمواجهة ذلك وللاشتراك في القتال في هذه الحالة .

ولكن هل ترون استمرار وجودهم ام لا؟

الوزير هويدي

هل شعر المارشال بشيء في هذا الموضوع؟

المارشال جرتشكو

أبداً ـ قائد البحرية يسألني عن الوقت الذي يمكنهم أن يبقوه هناك .

الوزير هويدي

عند رجوعي للقاهرة سأخطركم بالاجابة عن سؤالكم .

المارشال جرتشكو

أرجو إخطاري .

إن اعينهم مفتوحة لملاقاة أي عدوان وليس وجودهم هناك لمجرد الزيارة .

الوزير هويدي

إننا نرحب بهم كأصدقاء على كل حال .

وأعتقد أننا لن نسمع من المارشال قراراً بخصوص طلباتنا قبل رحيلنا .

المارشال جرتشكو

سنعمل وندرس كل طلباتكم وسنعمل جهدنا لتلبية طلباتكم وسنتصل بالسلطات للحصول على موافقتها .

الوزير هويدي

أرجو من المارشال إعطاء الضوء الاخضر للاسراع في تلبية مطلبنا .

المارشال جرتشكو

سنضع ذلك في الاعتبار.

الوثيقة رقم ٦

محضر مقابلة بين السيد أمين هويدي وزير الحربية وبين المارشال زخاروف نائب وزير الدفاع ورئيس أركان حرب الجيش في ١٠/ ١١/ ١٩٦٧

وزارة الحربية
مكتب الوزير

سري للغاية

الوثيقة (٦)

محضر مقابلة

بين السيد / أمين هويدي	وزير الحربية
وبين المارشال زخاروف	نائب وزيرالدفاع السوفييتي ورئيس أركان حرب الجيش

مكان ووقت المقابلة

مكتب نائب وزير الدفاع السوفييتي ورئيس أركان حرب الجيش بموسكو ساعة ١٦,٠٠ يوم ١٠/ ١١/ ١٩٦٧.

الحضور

من الجانب السوفييتي

المارشال زخاروف	نائب وزير الدفاع السوفييتي ورئيس أركان حرب الجيش
كولونيل جنرال (فريق) دجاييف	مساعد وزير الدفاع السوفييتي
لفتنانت جنرال (لواء) ماسلوف	مدير العلاقات الخارجية بوزارة الدفاع

من الجانب العربي

السيد الوزير أمين هويدي	وزير الحربية
لواء محمد رفعت حسنين	مدير مكتب وزير الحربية

الوزير هويدي:

لا يمكن أن نكون هنا في موسكو ولا نزور المارشال زخاروف لننقل إليه تحيات أصدقائه بالقاهرة وتحياتي كصديق جديد.

المارشال زخاروف:

يسرني جداً أن أكون صديقاً لكم وارجو نقل تحياتي للجنرال فوزي والجنرال رياض مع أطيب تمنياتي واحترامي للرئيس ناصر.

الوزير هويدي:

في صباح اليوم زرنا المارشال جرتشكو وكان الغرض هو اعطائه تحليلاً للموقف من وجهة نظرنا وانا كسياسي قديم اعطيته تقديراً للموقف السياسي ولا أدري إن كان لديكم وقت للاستماع للتحليل السياسي.

المارشال زخاروف:

تفضل.

الوزير هويدي:

تكلمنا عما يجري في الأمم المتحدة ومجلس الأمن في محاولات وراء الكواليس للوصول إلى حل سلمي، إننا نسعى دائماً للحل السلمي ولكنه طريق لا نهاية له ونرى أن تعزيز قواتنا المسلحة هو الأساس. إن الأميركان لا يعملون للحل السلمي ـ لماذا ـ لأنهم يرغبون في التخلص من كافة النظم المتحررة في المنطقة وقد حاولوا استغلال أزمة يونيو الماضي لصالحهم والتخلص من النظام ـ إنهم لا ينسون موقفنا تجاههم ويعتبرون إن زوال نظامنا سيعمل على توطيد اقدامهم في افريقيا والشرق الأوسط. هم لا ينسون موقفنا من الجزائر والسعودية والكونغو. . . الخ. يخشون انتشار الفكرة في المنطقة. إن الأميركان يستخدمون إسرائيل كمخلب القط لهم وأنا أذكر عندما سقط حلف بغداد ووقعت وثائقه في ايدينا كيف ظهر أن إسرائيل كانت داخله كقاعدة أميركية في المنطقة حيث كانت تبني القواعد فيها بالتنسيق مع تركيا وايران وباكستان. على كل حال انهم يحاولون التخلص من نظامنا وهم يعملون على اساس ان عامل الوقت الان سينجم عن

انحسار نظامنا سياسياً واقتصادياً، وهم عندما يعنون الحل السلمي فهم يعنون الاستسلام ويرغبون منا ما رفض الملك السابق فاروق تنفيذه: التفاوض مع إسرائيل وهذا معناه انهيار النظام وهو ما لا نقبله ـ وإذا ما استمرينا في تنفيذ برامج إعادة التسليح لقواتنا المسلحة فهو معناه اننا نعيق رغبة أميركا وإسرائيل في التخلص من النظام.

بعد زيارة المارشال للقاهرة حدثت أشياء كثيرة مشجعة في قواتنا المسلحة وشكراً للتعاون الوثيق الكبير والمعاونة المخلصة من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية التي ترجمت بالأسلحة والهدايا التي قدمت مباشرة بعد الأزمة، وكذلك العقد الأخير الذي أبرمه الجنرال رياض وهنا يجب أن أشكر الجيمع على معاونتهم لنا.

إننا لم ننتظر وصول الأسلحة وانما بدأنا التدريب وسوف نعيد تسليح قواتنا بمجرد وصول السلاح وتدفقها للجبهة ـ اننا نسحب فرقتين من اليمن إلى القاهرة والاسكندرية وهم في حاجة لأسلحة وسوف تزيد تبعاً لذلك قواتنا.

نقدم الشكر للخبراء، الجنرال لاشنكو ـ ليس معنا الآن ـ وهو صديق مخلص متعاون وقد لمست معاونته دائماً كرئيس لهيئة المستشارين العسكريين السوفييت عندنا بالرغم من شعوري صباحاً بأن المارشال جرتشكو يشعر بحساسية منا تجاه الخبراء.

المارشال زخاروف:

قد يكون السبب هو تقرير من لاشنكو بأن بعض القيادات لديكم ترى أن لا داعي حالياً لخبراء على مستوى الفصائل والسرايا والكتائب والبطاريات.

الوزير هويدي:

بعض الايضاح ـ إذا كان هناك شعور بشيء فسوف يذكره لي بالتأكيد صديقي لاشنكو لأنه متعاون ومخلص، اعتقادي أن وضع أسلوب مفصل بين الأفراد والخبراء سيقضي على الفهم الخاطىء.

كان المارشال جرتشكو تكلم عن بعض العقبات التي تواجه الخبراء في الماضي، أنا أشعر بأنهم غير مرغوبين جداً ويقومون بعملهم بإخلاص.

المارشال زخاروف :

لقد أكد الرئيس ناصر ذلك لي وهو موضوع لا شك فيه وعندما ترون ألا أهمية لوجود خبراء على المستويات الصغرى فنحن على استعداد لذلك فوراً. لقد ارسلنا مائة خبير ويصل الباقون في ديسمبر أو يناير عدا ما يخص الفصائل والسرايا والكتائب وهذا يتوقف على رغبتكم .

الوزير هويدي :

لقد أخذت خطوطنا الدفاعية وضعها السليم .

المارشال زخاروف :

لا يجب الاكتفاء بما تم وإنما ينبغي الاستمرار.

الوزير هويدي :

نعلم أن خطوات أخرى كثيرة يجب أن تتم . هناك موضوعات تتعلق بخفة الحركة وقوة النيران والسيطرة والقدرة على الردع .

إننا عندما نضرب قواتهم شرق القناة يتقمون بضرب المدنيين في المدن وقد عملنا خطة لإخلاء المدنيين ـ فمثلاً الإسماعيلية التي كان بها ١٢٠ ألفاً لم يبق فيها سوى ٢٠ ألفاً كما اتخذت إجراءات الدفاع المدني، ونفس الشيء حدث للسويس ولكن فيها معامل البترول ومصنع السماد ويمكن للعدو أن ينالها بالهاونات والمدفعية .

المارشال زخاروف :

كنت هناك وعملنا ترتيبات بإيجاد قوارب مسلحة تطلق نيرانها على العدو ولكنكم لم تعملوا بهذه النصيحة ـ كما أن زوارقكم قد أغرقت المدمرة إيلات يجب أن يكون في السويس أيضاً سفن تنال العدو على الشاطىء البعيد .

الوزير هويدي :

إن المشكلة هي أن العدو يستخدم مطاراتنا في سيناء وقد حصلوا أخيراً على طائرات السكاي هوك وقد أعلنت أميركا أن طياريها قد أنهو تدريبهم عليها ونحن نعتقد أنهم يغطون موقف إمدادهم بمتطوعين .

المارشال زخاروف:

وعدت أميركا بالطائرات ودربت الطيارين وقد طلبنا منكم من جهتنا إرسال طياريكم للتدريب هنا، ولكنكم لم ترسلوا وقد أرسلنا لكم طائرات. لديكم الآن ٢٦٠ طالب يتدرب في مرسى مطروح يتم تدريب ٨٠ منهم في ١/ ٢/ ٦٨ وفي ١/ ٥/ ٦٨ يتم تدريب ٨٠ آخرين وفي ١/ ١/ ٦٩ يتم تدريب ١٠٠.

إذا ارسلتم أي عدد إلينا فإنه يمكن إنهاء تدريبهم هنا مبكراً عما هو منتظر لديكم.

الوزير هويدي:

سأنظر في ذلك عند عودتي.

المارشال زخاروف:

الآن لديكم طائرات أكثر من الطيارين.

الوزير هويدي:

أوافق ولكنني أريد أن أوضح أن الإسرائيليين يأخذون متطوعين وهو أمر معتاد لديهم فقد أخذوا في السابق من فرنسا ودول أخرى وكانت توجد اتفاقية بينهم وبين فرنسا بأن اليهودي الفرنسي الذي يجري تدريبه في الجيش الإسرائيلي لا يدعى للخدمة العسكرية في فرنسا.

المارشال زخاروف:

لقد حضرت استجواب أحد الطيارين الإسرائيليين الأسرى عندكم وكان قد حضر من أميركا.

الوزير هويدي:

إنهم يتلقون السكاي هوك وبمداها يستطيعون الوصول لأي نقطة عندنا وعلى ذلك فإذا لم يشعروا بإمكان انتقامنا فإنهم سيجعلون المدنيين هدفاً لهم، ولذلك فقد أثرت موضوع الردع وطلبت نوع من الطائرات يمكننا من الانتقام والوصول لأرض العدو إننا

الآن أنشأنا كثيراً من الملاجىء الجديدة بالمطارات وعملنا ملاجىء لطائرات الاستعداد الأول .

مشكلتنا ما زالت في الطيران الواطي ونحن نحاول مواجهتها بالانذار بالنظر والبالونات ونكثف الرشاشات ٥ , ١٤ وبالدخان أيضاً .

المارشال زخاروف :

هل تنتجون البالونات إننا لا نصنعها .

الوزير هويدي :

عملنا منها عينه وقد نجح استخدامها فيما سبق .

المارشال زخاروف :

كيف تقدرون نجاحها ولم يتم تجربتها في المعركة .

الوزير هويدي :

اقصد سبق أن استخدمها الانكليز بنجاح في الحرب العالمية الماضية هذه هي مجمل النقط التي رغبت في إثارتها ، فهل لدى المارشال تعليق .

المارشال زخاروف :

تعليق بسيط .

إذا كان لديكم إمكانية تنظيم كل ما ذكرتم فهذا موضوع جيد . وإذا كنتم تهدفون ضرب إسرائيل فالطيران الطويل الواطي غير مرغوب فيه ـ إن الطيار الأسير لديكم كان لديه خريطة توضح نقطة الطيران الواطي الذي بدأ منها بعد مغادرة بلاده بمدة .

قائد الطيران السابق لديكم ـ مدكور ـ كان من دعاة التمسك بالقديم والمحافظة عليه Concervative ـ المهم هو كيفية التخطيط لاقتراب الطائرة للهدف . لماذا لا تنسقوا بالتعاون مع سوريا على الضرب وإعادة الملء فيها لقد تعاونا نحن في الحرب العالمية الثانية مع الانجليز والأميركان .

مدكور وزملائه لم يرغبوا في الاستماع لذلك .

المارشال زخاروف:

المسافة من القاهرة للسويس ١٥٠ كيلومتر.

الوزير هويدي:

١٢٠ كيلو متر.

المارشال زخاروف:

١٢٠ كيلومتر لماذا لا تبنون مطارات تبعد عن القناة ٥٠ كيلومتر هذا يضاعف فرصتكم للنيل من العدو ولكن لا تحتفظوا بطائرات فيها.

الوزير هويدي:

هذه المطارات يجري إنشاؤها الآن.

المارشال زخاروف:

جيد جداً.

التجارب أثبتت أنه يمكن الوصول بما لديكم من طائرات على طيران عال لمسافة ٣٦٠ كلم ذهاباً ومثلها في العودة بأمان ـ الطيران الواطي باستمرار يستهلك وقود أكثر ـ وعندما تدخل الطائرة في مدى رادار العدو تغير من ارتفاعها وقد ذكرت ذلك كله للرئيس ناصر.

ولتغطية أرض العدو يمكن استخدام طائرات TU 16 لديكم ١٦ طقم جاهز للعمل عليها ولديكم الآن ٦ طائرات منها فإذا أضفتم عليها ١٠ طائرات يكون كفاية.

نظام الدفاع م/ ط يجب أن يكون في يد واحدة ومنفصل عن القوات الجوية. يجب أن تكون هناك قوة جوية تابعة للجبهة ولا تتبع القوات الجوية. إن الدفاع م/ ط يجب أن يستهدف القاهرة وأسوان والاسكندرية وبور سعيد المهم أن يكون لديكم طائرات اعتراض قوية بالاشتراك مع الصواريخ في الدفاع م/ ط.

لقد نصحت الجنرال فوزي أن ينشىء نظام دفاع جوي رئيسي في الجبهة لأن الدفاع م/ ط عن الدولة عندكم لا يحمي قوات القناة.

المهم أن يكون لقوات القناة دفاعها الجوي المستقل ويكون داخل الوحدات نظام لإدارة الدفاع الجوي فيها.

يجب أن يعلم الأفراد داخل سرايا وفصائل المشاة كيف يفتحون النار ضد الطائرات المغيرة الواطية لأن الرصاصة ترتفع إلى ٦٠٠ متر وسوف يخاف الطيارون المغيرون عند هجومهم. ماذا يحدث في فيتنام. إن الثوار بالأسلحة الصغيرة يسقطون الطائرات الأميركية وليس بالصواريخ. الرئيس ناصر ذكر أنه أعطى أوامر لتجنيد من أتموا السنة التاسعة في التعليم.

الوزير هويدي:

نفذنا ذلك فعلاً.

المارشال زخاروف:

الدبابة ت ٥٤ لديها مدفع م/ ط فإذا كان هناك ٣ دبابات عبارة عن ٢ من طراز ت٥٤ وواحدة ت ٥٥ فسيكون الدفاع م/ ط قوياً، المهم أيضاً هو كيف تتم السيطرة على القوات ويجب أن يتعلم الجميع كيف يتعاملون مع المعدات. المعدات وحدها لا تفعل شيئاً والمهم هو التدريب الحقيقي. وبالنسبة للإشارة لديها ٧٠٪ من الأفراد والمهندسين أتموا قوتهم إلى ٦٠٪ فإذا كانت المعدات الموجودة كافية لهؤلاء الأفراد فمن يدير المعدات الزيادة. كذلك فإن المدفعية لها ٥٠٪ من الأفراد. أرى أنه ينبغي مناقشة خطة الأفراد وبرنامج التدريب مع الجنرال لاشنكو بحيث يمكن معرفة متى يمكن إعداد أطقم محددة في كل نوع.

إن طلب المعدات الجديدة يتوقف أولاً على إعداد الأطقم.

اقتراحي الأخير هو الحسابات الدقيقة وأسلوب مسك المخازن. كم دبابة لديكم؟ لقد سألت قائد المدرعات كم دبابة ت ٣٤ في المخازن فلم أجد حساباً دقيقاً، ثم أرسلت مندوباً لعدّها فوجدها ٨٠ دبابة فلّما راجعتهم بعد ذلك ذكروا أنهم لم يضمنوا الدبابات التي كانت قد وصلت من تشيكوسلوفاكيا وذلك لأنها لم تصل من روسيا. . .

كذلك المخازن بها أجهزة لاسلكية منذ سنوات.

المهم مسك الحسابات الدقيقة ومعرفة ما يرد وما يصرف في كل لحظة، لقد طلبتم

أصناف مختلفة ظهر فيها بعد أنكم تملكونها في المخازن. إن نظام توزيع وتسجيل وحسابات الذخيرة عندكم تحتاج لإعادة نظر. لقد طلبتم مرة كاوتشوك لعجلات الطائرات فوراً ولقد أرسلناها فوراً أيضاً بالرغم من ثقتي أنها متوفرة لديكم.

مهم أيضاً موضوع الطعام والمطابخ. إن الجندي الروسي يحصل على ٣٨٠٠ كالوري يومياً من طعامه منها ٤٠٠ غرام عيش أبيض و٤٠٠ غرام عيش أسمر - إننا نعطي طيارينا شوكولاته لزيادة السعر الحراري في المجهود الزائد.

لقد رأيت من واجبي أن أعرض كل شيء بصراحة.

إن ضباطكم يريدون أن يتركوا القناة للقاهرة - النصيحة هي ابعدوا القاهرة عن ضباط القوات. لقد أمضيت ٥٠ سنة في الخدمة وأعجب كيف يترك الضابط الجنود ويعود للقاهرة.

جاء في إحدى المجلات أن جيش ج.م.ع. يتمركز بالقاهرة لأن كل الضباط يعيشون بالقاهرة، نصحت الجنرال فوزي والجنرال رياض أن هيئة أركان حرب يجب أن تمسك بيدها كل شيء. الرئيس وافق على هذا الاقتراح.

كل قيادة لديكم كانت على هواها... الفريق صدقي وسليمان عزت كل واحد يعمل لوحده. إن البناء السليم للقوات يتطلب سنة أو سنتين وقد ذكرت ذلك للرئيس، المهم البناء المعنوي للقوات. الضباط والجنود ينبغي أن يكونوا في الصورة الحقيقية وتقدير خطورة الموقف. موضوع تدمير المدمرة الإسرائيلية كان شيئاً رائعاً ليشعر كل فرد باحترامه. يجب النظر في ضباط الجيش وحساب كل شيء.

الوزير هويدي:

أشكر المارشال على صراحته واهتمامه ولا سيما فيما يختص بالدفاع م/ ط - كل ما ذكره المارشال له اعتباره.

المارشال زخاروف:

أتكلم من قلبي.

الوزير هويدي:

عندما كنت قائد فصيلة أو سرية كنت أنفذ ذلك كله. إن ما ذكره المارشال سمعته

من رئيسنا ولكنني أؤكد أن هناك تقدم كبير حدث عن الصورة التي شاهدها المارشال عند وجوده بالقاهرة الصيف الماضي ـ لقد قمنا بخطوات كبيرة فمثلاً جندنا فعلاً مستوى أعلى من الجنود ولا سيما أطقم الدبابات واللاسلكي . . . كلهم من خريجي المدارس الثانوية .

المارشال زخاروف :

خريجي أي فصل تعليم .

الوزير هويدي :

الفصل العاشر

كما أن المهندسين قاموا بأعمال جيدة في المطارات والطرق، أنا معكم في أن التسليح فعلاً ليس المهم ولكن الرجل وراء السلاح هو الأهم وهذا معناه التدريب بقوة ومعرفة تامة بالمعدة والسلاح .

لقد حضر الجنرال لاشنكو بنفسه مشروعاً حرك فيه قوة مدرعة بدون إنذار، تم تحركها في وقت معين وكان مسروراً أن كل شيء تم في موعده .

بالنسبة للمدفعية فبالرغم مما سمعته من الجنرال لاشنكو فقد روى أنها في تقدم مستمر. أنا لا أقول ذلك وحدي ولكنني أترك الحكم للعدو نفسه فبعد أن كان يستحم في القناة أحجم عن ذلك الآن وكانت فتياته تظهر بالبكيني على الشاطىء الشرقي .

المارشال زخاروف :

حتى يحجم الجنود عن الضرب .

الوزير هويدي :

إن العدو الآن أصبح يحفر بعمق ليتقي ضربنا ولقد فر قائد إسرائيلي هارباً بطائرة هليكوبتر وعزل من منصبه وعلمنا ذلك من الإشارات الملتقطة، لقد خسرنا في أخر معركة ٣، أما هم فقد خسروا ١٠٢ بالإضافة إلى خسائرهم في المعدات وما خسروه بعد إغراق إيلات. بخصوص ترك الضباط لوحداتهم في القناة فلا أسمع الآن ذلك .

المارشال زخاروف :

هذا ليس الآن وإنما ذلك عقب أحداث الأزمة .

الوزير هويدي:

الصورة الآن متغيرة تماماً عما سبق. كل ما ذكره المارشال كان بسبب الهزيمة ويجب مواجهة الحقائق لأنها طريقة التصحيح.

لقد غيرنا قيادة الطيران وأحيل للتقاعد ١٦ جنرالاً وهناك تغييرات أخرى في القيادات حتى الفرق واللواءات والكتائب، وضباط آخرون سيبدلون أماكنهم، سيتم ذلك بعد عودتي.

وبهذه المناسبة هل من الممكن إنهاء أو تقليل فترة بقاء ضباط فرقة فرونز هنا ـ إنهم ينتهون في مارس ٦٨ إذا كان من الممكن إنهاء فرقتهم قبل ٣ شهور يكون أفضل لنا. الغرض هو ملء الأماكن الشاغرة. إننا سنخرج حوالي ٢٥٠ ضابط يجب ملء محلاتهم بضباط متمرنين.

المارشال زخاروف:

سنرى وندرس. المهم هو ألا يحرموا من معلومات تزيد كفاءتهم وذلك سأدرسه بنفسي باكر.

الوزير هويدي:

المطالب التي سلمناها للسلطات هي من ٣ أنواع

١ ـ عقود قديمة لم تصل بعض أصنافها.

٢ ـ أصناف نرجو التعجيل بوصولها.

٣ ـ أصناف جديدة مطلوبة.

المارشال زخاروف:

سنرى وسأدرس بنفسي.

الوزير هويدي:

يهمنا موضوع الطيران.

المارشال زخاروف:

عندما يتوفر لديكم طيارين سنعطيكم طائرات لأن عندكم طائرات بدون طيارين.

الوزير هويدي:

لقد قمنا بتعديلات في السوخوي لزيادة المدى ونرجو موافاتنا بالمعدات اللازمة وإذا جهزت فسنرسل طائرة لنقلها.

المارشال زخاروف:

أي نوع من الطائرات ترسلون لذلك.

اللواء رفعت:

انتينوف ١٢

الوزير هويدي:

بخصوص الطيران، ينقصنا ما يوصلنا للعدو، حيث لا يتعدى مدى السوخوي حالياً إيلات.

المارشال زخاروف:

الحسابات تقول خلاف ذلك ولو نفذتم المطارات المقترحة بالقرب من القناة ولو اتفقتم مع سوريا ستصلوا إلى إسرائيل.

الوزير هويدي:

في طلباتنا تكلمنا عن رخص لصناعة بعض الأسلحة مثل القاذف م/ د RPJ 10 صواريخ لونا B11.

المارشال زخاروف:

هل تصنعون الدبابات.

الوزير هويدي:

لا.

المارشال زخاروف:

إذن كيف تريدون صناعة الصواريخ.

الوزير هويدي:

لدينا مصنع صواريخ منذ عدة سنوات والمصنع قائم فعلاً ونريد استغلالِه لإنتاج مثل ذلك.

المارشال زخاروف:

هذا ليس سهلاً هل لديكم مقذوفات ذرية ـ على كل حال سندرس.

الوزير هويدي:

المهم المبدأ وسوف يجلس ضباطنا مع ضباطكم للمناقشة في التفاصيل.

المارشال زخاروف:

سندرس والممكن سنفعله.

الوزير هويدي:

تكلمت صباح اليوم عن ماكينات الطائرات. نطلب أن نأخذ منكم ٢٠ ماكينة طائرات تستعوض من ماكينات طائراتنا الـ ٤٥ الموجودة بالعمرة لديكم.

المارشال زخاروف:

سندرس ذلك.

الوزير هويدي:

عندما كنتم بالقاهرة أخذتم تنك إحتياط لطائرة ميراج إسرائيلية كان قد سقط عندنا وذلك لعمل تجارب عليه لزيادة مدى طائراتنا.

المارشال زخاروف:

للآن لم نستلم تقريراً عن ذلك.

الوزير هويدي:

على كل حال الصورة التي سبق أن شاهدها المارشال تغيرت عن ذلك وندعوه

ليشاهد بنفسه ما يجري الآن بإخلاص .

المارشال زخاروف :

شكراً جزيلاً وأرجو إبلاغ احترامي الكامل وتمنياتي الطيبة للسيد الرئيس ناصر، وسلامي للجنرال فوزي والجنرال رياض وأرجو لكم دائماً التوفيق .

الوثيقة رقم (٧)

خاصة بالمؤامرة التي تورط فيها المشير عبد الحكيم عامر بعد النكسة .

١ ـ تقرير المخابرات الحربية عن قضية محاولة الإستيلاء على قيادة القوات المسلحة.

٢ ـ مذكرة المخابرات الحربية بخصوص محاولة نقل أسلحة وذخيرة من مقر حراسة المشير بالحلمية إلى منزله بالجيزة.

٣ ـ مذكرة المخابرات الحربية بخصوص إطلاق الرصاص على أفراد المراقبة.

٤ ـ كشفان بالأسلحة والذخائر التي تم ضبطها وإحضارها ليلة ٢٥/ ٢٦ أغسطس ١٩٦٧ من منزل المشير بعد القبض على الضباط الذين كانوا معتصمين بالمنزل.

٥ ـ تقرير المخابرات الحربية عن عملية تمويل المؤامرة.

٦ ـ تقرير رأي عام يوم ١٦/ ٩/ ١٩٦٧ بعد انتحار المشير عبد الحكيم عامر مقدم من الشرطة العسكرية.

٧ ـ مذكرة الشرطة العسكرية عن مأمورية المشاركة في تشييع جثمان السيد المشير.

رقم القيد: ت/ ٣/ ٧/ ٢/ ٦٧/ ٢٠٠٢

التاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٦٧

تقرير

عن/ قضية محاولة الإستيلاء على قيادة القوات المسلحة

ـ بعد إعلان تقديم إستقالة المشير حاول بعض المتنفعين والانتهازيين من الضباط المحيطين بالمشير وشمس بدران جمع أكبر عدد ممكن من صغار الضباط للقيام بمظاهرة للمطالبة بعودة المشير. كما قام ضباط حراسة المشير بمظاهرة عسكرية مسلحة بقوات الحراسة بالعربات المدرعة واتجهوا من الحلمية إلى مبنى القيادة للمطالبة بعودة المشير.

ـ وصلت إلى إدارة المخابرات الحربية معلومات تفيد أن المقدم متقاعد جلال هريدي قائد قوات الصاعقة السابق يقوم بالاتصال سراً ببعض ضباط الصاعقة ويستدعيهم لمقابلة المشير في منزله بالجيزة.

ـ أدلى بعض هؤلاء الضباط بأحاديث استنتج منها أن هناك تمهيد ذهني يجري لتشويه الحقائق عن أسباب الهزيمة العسكرية بطريقة يفهم منها أن الهدف هو نشر إشاعات داخل القوات المسلحة وإحداث سوء تفاهم بين القوات المسلحة والشعب.

ـ وبمراقبة المقدم متقاعد جلال هريدي اتضح أنه يقيم إقامة دائمة في منزل المشير بالجيزة ولا يخرج منه إلا ليلاً ولمهام خاصة، ووضح أن الموضوع ليس قاصراً على جلال هريدي بل أن هناك نشاط منظم يديره كل من شمس بدران واللواء متقاعد عثمان نصار من نفس المنزل، وباستمرار المراقبة والتحري اتضح أن هناك عدداً من ضباط القوات المسلحة والمدنيين يتوافدون على منزل المشير ليلاً ثم تحول هذا النشاط بغرض إخفائه إلى مشتل خلف منزل المشير وفتح لذلك ثغرة في سور منزل المشير حيث ثبت لنا أن هناك مقابلات سرية تتم في هذا المشتل ليلاً يحضرها المشير شخصياً وبعض الضباط المراد إخفاء اتصالاتهم.

ـ كما علمنا أن شمس بدران يقوم بإجراء بعض اتصالات بضباط من دفعته وآخرين وكان بعضها يتم في منزله في الزمالك.

ـ رأت إدارة المخابرات الحربية، بعد أن وضح اتجاهات هذا النشاط وبدء بعض المتصلين بهم من الضباط الموجودين في الخدمة يجمعون معلومات عن أوضاع القوات المسلحة وعن الأوضاع السياسية وبعض تقارير الرأي العام، أن تضع هؤلاء الضباط تحت المراقبة الدقيقة أمثال العقيد محمد حلمي عبد الخالق والمقدم أحمد عبد الله والعقيد إبراهيم رشيد والعميد يحيى زكي وآخرين.

ـ في هذا الوقت وصلت معلومات تفيد أن العقيد طيار علوي الغامري يقوم بعمل اتصالات بضباط طيارين وبعض ضباط الجيش، يحاول فيها تسميم أفكارهم وإثارة عواطفهم ضد النظام، ومن المراقبة تبين أن هناك ارتباط بينه وبين العقيد محمد حلمي عبد الخالق الذي كان كثير التردد على منزل المشير بالجيزة عن طريق المشتل.

ـ في هذه الأثناء بدأت تظهر منشورات تحاول أن تلقي تبعة الهزيمة العسكرية على القيادة السياسية وتثير من نفوس أفراد القوات المسلحة وتطالب بعودة المشير إلى القيادة، وبتتبع مصادر هذه المنشورات والأسلوب الذي تصدر به أمكن حصر الشك في الضباط المقيمين بمنزل المشير بالجيزة.

ـ صدرت الأوامر بالتحفظ على الفريق أول متقاعد صدقي محمود للتحقيق معه في أسباب الهزيمة العسكرية، وأثناء تنفيذ الضابط المكلف بذلك لهذا الأمر فوجىء بحضور العقيد محمود طنطاوي سكرتير المشير طالباً اصطحاب الفريق أول متقاعد صدقي محمود لمنزل المشير بناء على الأوامر الصادرة له من المشير بغرض منع تنفيذ أمر التحفظ عليه، ولكن لم يتمكن العقيد المذكور من تنفيذ غرضه.

ـ وفي هذا الوقت تلاحظ أنه يجري ليلاً نقل كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من معسكر الحلمية حيث كان يقيم المشير إلى منزل المشير بالجيزة وتخزينها به، وتم ضبط جزء من هذه الكميات أثناء تحركها ليلاً يوم ٢١/٧/٦٧ (مرفق مذكرة بهذا الخصوص) مما أثار الشك في الهدف من هذا الموضوع.

ـ تلاحظ فجأة وجود عدد كبير من الأفراد المدنيين يحملون السلاح ويقومون بحراسة منزل المشير في الجيزة والمنطقة المحيطة به ويمنعون الاقتراب منها، واتضح أنهم أحضروا بعربات أميرية من بلدة أسطال وكان يقوم بتدريبهم على استخدام السلاح

اللواء متقاعد عثمان نصار والمقدم متقاعد جلال هريدي والرائد متقاعد حسين مختار المقيمين في المنزل.

ـ استرعى انتباه المخابرات الحربية قيام جلال هريدي والضباط المقيمين بالجيزة بالقبض على بعض عربات المخابرات العامة التي كانت مكلفة بمراقبة بعض الأجانب في المنطقة، وقيام جلال هريدي بالاعتداء على أفراد المخابرات العامة الذين كانوا بالعربات وحجزهم داخل منزل المشير. وبالرغم من ذلك فقد كان تصرف رئيس المخابرات العامة (صلاح نصر) حيال هذا التعدي على أفراد مسؤولين يدعو إلى الدهشة، فقد ثار على الأفراد بدلاً من حمايتهم وأمر بعدم الاقتراب من هذه المنطقة مهما كان الواجب المكلفين به.

ـ تبين أن شمس بدران وجلال هريدي وعثمان نصار اتصلوا ببعض الضباط الذين بالمعاش ومنهم العقيدعلى غزي والعقيد ابراهيم رشيد والعقيد حسن خليل والعقيد محمد ابراهيم بدر الدين وآخرين في منازلهم بعد منتصف الليل وطلبوا منهم الحضور إلى منزل المشير بالجيزة للاحتماء به حيث من المنتظر القبض عليهم، وفعلاً توجه بعضهم ورفض البعض ثم عادوا في اليوم التالي بعد أن تبين كذب هذا الموضوع.

ـ عندما طلبت إدارة المخابرات الحربية معاونة هيئة الأمن القومي في القبض على جلال هريدي اعتذرت بحجة أنه سبق أن اعتدى على بعض أفرادهم.

ـ أثناء تتبع احدى السيدات التي لها علاقة بجلال هريدي (كانت تذيع أنه تزوجها حديثاً) تنفيذاً للأمر الصادر بالقبض عليه، تبين أنها تقود عربة من السيارات المخصصة لمنزل المشير في تنقلاتها منحها لها جلال هريدي، وقد شوهدت السيدة المذكورة يوم ٥/ ٨/ ٦٧ تقود السيارة ومعها سيدتان إلى الشارع الموصل إلى منزل المشير حيث كان ينتظرها جلال هريدي بجوار عمارة أبو الفتوح، وفوجئت القوة المكلفة بالمراقبة بظهور جلال هريدي أمامها فطلبوا منه مصاحبتهم تنفيذاً للأوامر لديهم ففوجئوا بإطلاق النار عليهم من مجموعة من المدنيين كانت تختفي خلف كشك سجاير بالمنطقة لتحرس جلال هريدي أثناء مقابلته لهذه السيدة ومن معها من النساء (مرفق مذكرة غن هذا الحادث).

ـ أوضح هذا الموضوع مدى خطورة الأفراد المدنيين المسلحين المقيمين في منزل المشير

واستهتارهم بالقانون وبأرواح الناس وتعديهم على السلطات الشرعية الأمر الذي دعى إلى طلب ترحيلهم إلى بلادهم واستبدالهم بأفراد للحراسة من الشرطة العسكرية، وبالرغم من زيادة قوة الحراسة بعد ذلك، لم يتم ترحيلهم.

ـ كما وعد المشير باخراج جميع الضباط اللاجئين في بدروم منزله بينهم جلال هريدي مع إلغاء أمر التحفظ عليه ولكن لم ينفذ ذلك.

ـ أصبح منزل المشير والمنطقة المحيطة به منطقة ممنوعة على سلطات الأمن المسؤولة في الدولة، كما يخشى أفراد الشعب الاقتراب منها بسبب كثرة تعرض الأفراد المدنيين المسلحين لهم.

ـ وصلتنا معلومات تفيد بأن المقدم أحمد عبد الله يقوم بعقد اجتماعات مغلقة مع بعض ضباط الصاعقة بمكتبه بمدرسة الصاعقة، كما أن تصرفاته وكثرة تحركاته واتصالاته وتردده على وحدات الصاعقة في منطقة القناة ومعلوماتنا عن ارتباطه الوثيق بالمشيروشمس بدران وسابق اتهامه في قضايا التآمر، كل ذلك زاد من الشكوك المحيطة بتصرفاته.

ـ في خلال هذه المدة كان شمس بدران يقوم بصفة دائمة في منزل المشير بالرغم من قرب منزله من منزل المشير، ويجتمع على انفراد ببعض ضباط القوات المسلحة وكذلك بعض الضباط المتقاعدين بهذا المنزل وخارجه ومنهم العقيد متقاعد جمال فاروق والعقيد متقاعد أمين عبد العال والعقيد ابراهيم رشيد والعقيد علي غزي والعقيد متقاعد محمد ابراهيم بدر الدين والعميد يحيى زكي والمقدم أحمد عبد الله.

ـ في هذا الوقت ظهرت في أيدي بعض الضباط المقيمين بمنزل الجيزة صورة استقالة المشير التي قدمها عام ١٩٦٢ وسحبها، وبتتبع مصدرها اتضح أنه يجري توزيعها على المترددين على منزل الجيزة ويطلب منهم عرضها على أكبر عدد من الضباط.

ـ كما لوحظ تردد أعضاء مجلس الأمة عن محافظة المنيا وبعض محافظات الوجه القبلي على منزل المشير، ويجتمعون به في مناقشات سياسية بغرض إثارة بلبلة سياسية في نفوس أعضاء الأمة والشعب، ووزع على بعضهم صورة من الاستقالة مع تحريضهم على القيام بنشر أنباء مضللة عن أسباب الهزيمة العسكرية.

ـ لوحظ ازدياد نشاط بعض أقارب المشير في احضار وفود من بلدان وجه قبلي للاجتماع به.

ـ اتسع نطاق المقابلات والاتصالات التي تتم في منزل المشير وبدأت تشمل مناطق أخرى، ومثال ذلك كثرة خروج المشير في عربته منفرداً في أوقات متأخرة ليلاً، فقد أبلغ أحد مصادرنا أنه شاهد المشير يصعد إلى الدور التاسع في عمارة الشربتلي بعد منتصف الليل وفي صحبته شخص آخر.

ـ لكل ما سبق وبعد أن وضحت خطوط الاتصالات وخاصة ترويج الشائعات المغرضة بقصد تمهيد الرأي في القوات المسلحة لضرورة عودة المشير بالقوة إلى منصبه، رؤي ضرورة تصفية الموقف الشاذ للضباط والمدنيين المسلحين بمنزل المشير بالجيزة وإزالة مظهر وجود سلطة أخرى داخل الدولة ترتفع فوق أجهزتها الرسمية، فصدرت الأوامر مساء يوم ٢٥/ ٨ بالقبض على جميع الضباط المقيمين ببدروم منزل المشير بالجيزة وجميع الضباط والمدنيين الذين ثبت اشتراكهم في هذا التدبير.

ـ وقد تحركت لذلك قوة كافية لعزل المنزل ومواجهة العدد الكبير من الأفراد المسلحين المقيمين داخله واتخذت الاحتياطات اللازمة لمواجهة المتآمرين في حالة استخدامهم للقوة.

ـ وقد فوجىء المتآمرون باتمام الحصار بسرعة لم تمكنهم من الهرب وطلب منهم التسليم ومغادرة المنزل، فرفض الموجودون وعلى رأسهم شمس بدران وعثمان نصار وجلال هريدي وأعلنوا أنهم سوف يقاومون بالقوة واحتلوا أماكن داخل المنزل سبق اعدادها لذلك بالاشتراك مع المدنيين المسلحين الموجودين داخل المنزل.

ـ وقام كل من شمس بدران وجلال هريدي بتوجيه الكلام إلى أفراد القوة بغرض استمالتهم إلى جانبهم وعدم تنفيذ الأمر الصادر باعتقالهم.

ـ وقد تمالك المسؤولين عن قيادة القوة أعصابهم في مواجهة تحدي المتآمرين، ورؤي الاستعانة بعباس رضوان لعلاقته الوطيدة بالمشير في اقناع المتآمرين بالتسليم أو إخلاء المنزل من العائلة ليمكن اتمام المهمة.

ـ بعد دخول عباس رضوان المنزل شوهد دخان كثيف ينبعث من البدروم نتيجة

حرق أوراق كثيرة، وبعد فترة طويلة وافق المتآمرين على تسليم أنفسهم وتم القبض عليهم وعلى عدد كبير من المدنيين المسلحين وجدوا داخل المنزل.

ـ كما عثر ببدروم المنزل والحديقة على كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر والقنابل اليدوية (مرفق كشف بها) وقد حملت في ست لواري، كما عثرعلى أعداد كثيرة من أستقالة المشير عام ١٩٦٢ وكانت معدة في مظاريف لتوزيعها، وعثر أيضاً على بعض ماكينات الكتابة وآلات الطبع ووجد أعداد من القنابل اليدوية مبعثرة في أماكن متفرقة بالحديقة والمشتل. وتم بعد ذلك تحديد إقامة المشير في منزله بالجيزة في هذا اليوم.

ـ في اليوم التالي علمنا بوجود كميات أخرى من الأسلحة والذخيرة لا زالت موجودة بالمنزل وتم احضارها وتبين بعد حصرها أن من ضمنها ٤٦١ طبنجة، ٥٤ رشاش، ٤٢ صندوق ذخيرة (مرفق كشف بها).

ـ تم القبض على جميع الذين كانوا معروفين لنا في هذا اليوم عدا الرائد متقاعد حسين مختار الذي كان خارج منزل المشير في هذا اليوم كما تبين أنه غير موجود بمنزله، وقد تم بعدها بثلاثة أيام القبض على المذكور حيث تبين أنه كان يختبىء في منزل عثمان نصار وكان معه رشاش وطبنجة معدة للاطلاق، واتضح أنه أثناء هذه الفترة قام بتدبير مؤامرة لخطف المشير من منزله بالاستعانة بأفراد من مدرسة الصاعقة والعقيد طيار تحسين زكي الذي لم يكن قد قبض عليه بعد لاتمام الخطة السابقة في الاستيلاء على القيادة الشرقية.

ـ وقد اتضح عند القبض على المتهمين أن معظمهم يحملون رشاشات قصيرة سريعة الطلقات وزعت عليهم من منزل المشير.

ـ وبدأ التحقيق فوراً مع المتهمين على ضوء المعلومات التي كانت متوفرة وتوالت اعترافاتهم وتم القبض على باقي المشتركين في المؤامرة.

ـ اتضح أن كلاّ من عباس رضوان وصلاح نصر من المتآمرين الرئيسيين في القضية وأنهما كانا على علم واشتركا في جميع الخطوات التنفيذية للخطة.

لواء/ محمد أحمد صادق

مدير المخابرات الحربية

رقم القيد : ت/ ٧/ ٧/ ٢/ ٦٧

التاريخ : ١٧/ ١٢/ ١٩٦٧

مذكرة

بخصوص/ محاولة نقل أسلحة وذخيرة من مقر حراسة
المشير بالحلمية إلى منزله بالجيزة

ـ صدرت التعليمات بتخفيف قوة الحراسة التي كانت مخصصة لحراسة المشير في معسكر الحلمية بعد أن أقام بصفة دائمة في منزل الجيزة حيث أن مساحة المنزل وموقعه لا تسمح بتواجد القوة الكبيرة من الحراسة التي كانت موجودة بالحلمية لهذا الغرض.

ـ بدء يوم ١١/ ٧/ ٦٧ في تخفيف قوة الحراسة فعلاً بواسطة الضباط المسؤولين عن ذلك وعند توجههم إلى معسكر الحلمية فوجئوا بوجود عدد ٧ لواري حمولة ٢/ ١ ١طن محملة بالأسلحة والذخيرة ومتأهبة للتحرك إلى منزل المشير بالجيزة وقد أمكن منع هذه اللواري من التحرك.

ـ قام السيد مدير الشرطة العسكرية بالتحقيق في الموضوع، فتبين أن النقيب محمود النشوقاتي قائد سرية الحراسة من الشرطة العسكرية والملازم أول محمود الاسكندراني كانا يحاولان التهرب من تنفيذ أوامر مدير الشرطة بإعادة جميع الأسلحة والذخيرة إلى إدارة الشرطة العسكرية كما كانا يتحينان الفرصة للافلات من نقط الشرطة العسكرية المعينة على مداخل معسكر الحلمية باللواري المحملة بالأسلحة والذخيرة ونقلها إلى منزل المشير بالجيزة.

ـ تبين من تحقيق السيد مدير الشرطة العسكرية بأن الأوامر الخاصة بنقل السلاح والذخيرة إلى الجيزة صدرت لقائد السرية عن طريق النقيب فاروق يحيى من حراسة المشير بالجيزة.

ـ بحصر كميات الأسلحة والذخيرة التي كانت محملة باللواري تبين لنا كالآتي:

عدد	صنف
١٠٠	بندقية آلية ٦٢ ,٧ × ٣٠

٤ مدفع ٨٢ سم عديم الارتداد

٤ مدفع عيار ٤٠ ملم (   )

٤ رشاش متوسط ٧,٦٢ × ٥٤

٧ رشاش خفيف

٤ طبنجة اشارة

٢١ مسدس ٩ ملم

١٦٥٠٠٠ طلقة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ عادة معبأة في ١٠٣ صناديق

٤٥٠٠ طلقة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ كاشفة معبأة في ٢ صندوق

١٧٢٠ طلقة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ خ/ح معبأة في ٢ صندوق

طلقة فيشنك

طلقة عيار ٧,٦٢ × ٥٤ عادة معبأة في ١٥ صندوق

طلقة عيار خ/ح معبأة في ٣ صناديق

طلقة كاشفة معبأة في ٦ صناديق

طلقة ٩ ملم معبأة في ٥ صناديق

طلقة عبوة مفرغة للمدفع ٨٦ سم معبأة في ٤٧ صندوق

طلقة ش أف معبأة في ٣٦ صندوق

طلقة للتدريب للمدفع ٤٠ ملم معبأة في ١٢ صندوق

طلقة عمليات للمدفع ٤٠ ملم معبأة في ١٦ صندوق

طلقة خرطوش أنواع معبأة في صندوق

قنبلة يدوية دفاعية شرقية معبأة في ٥ صناديق

قنبلة هجومية أيطالي معبأة في ٢ صندوق

طلقة إشارة مختلفة الأنواع والأحجام معبأة في صندوق

صندوق خشب فارغ عبوة أسلحة

طلقة فارغة أعيرة مختلفة

تم التحفظ على هذه الأسلحة بمخازن السلاح الخاص بمركز تدريب الشرطة العسكرية اتمام اجراءات ارتجاعها .

بسم الله الرحمن الرحيم

القيادة العامة للقوات المسلحة

المخابرات الحربية

فرع الأمن

القيد: ت/ ٧/ ١/ ٦٧/ ١٢٠٥

التاريخ: ٥/ ٨/ ١٩٦٧

مذكرة

بخصوص/ حادث إطلاق المقدم متقاعد جلال هريدي وآخرين الرصاص على أفراد المراقبة

ـ صدرت الأوامر اليوم ٥/ ٨ لقوة المراقبة الآتين بعد وبرفقتهم السيارة نصر ١٣٠٠ رقم/ ١ والسيارة نصر ١٣٠٠ رقم/ ٢ ملاكي القاهرة بالتوجه إلى المنزل ٥٠ شارع رمسيس بمصر الجديدة الخاص بالمدعوة/ جيجي زوجة المقدم متقاعد جلال هريدي لمتابعة تحركاتها بغرض تنفيذ الأمر الصادر بالقبض على زوجها المقدم متقاعد جلال هريدي المعتاد مقابلته لها في عدة منازل متفرقة في القاهرة بين فترة وأخرى وهم:

ـ مساعد محمد ابراهيم سالم

ـ رقيب أول فتحي أحمد غريب

ـ رقيب أول محمود عبد الرحمن البرعي

ـ رقيب محمود طلعت البحيري

ـ رقيب ابراهيم محمد سليط

ـ عريف فتحي على أحمد

ـ سائق السيارة رقم/ ١ رقيب طلعت أحمد محمد وهبه

ـ سائق السيارة رقم/ ٢ رقيب أول عبد الستار عبد القوي السيد.

ـ تابعت القوة المذكورة المدعوة جيجي عند خروجها من منزلها بالسيارة رقم ٧٨٦٦٧ ماركة رينو الخاصة بها الساعة ١١,٤٥ حيث توجهت إلى عين شمس ثم عادت ثانية إلى منزلها في مصر الجديدة حوالي ساعة ١٤,٠٠.

ـ غادرت المدعوة جيجي منزلها ساعة ١٣,٤٥ مرة ثانية بالسيارة المشار إليها أعلاه ومعها شقيقها المدعو حمادة، وتلاحظ وضعها بعض الحقائب في السيارة وتابعتها القوة تنفيذاً لتعليمات المراقبة وأبلغت بذلك لاسلكياً.

ـ استمرت القوة في متابعة المذكورة حتى وصلت إلى قصر النيل وركبت معها سيدة أخرى ثم اتجهت إلى المنزل رقم ١ بشارع المرعشلي بالزمالك الخاص بزوج عمتها وركبت معها سيدة أخرى وتابعت سيرها في اتجاه الجيزة.

ـ بعد أن اقتربت المدعوة جيجي من ميدان الجلاء بعد الكوبري اتجهت في شارع النيل ثم انعطفت يميناً في الشارع الفرعي بجوار عمارة أبو الفتوح وتوقفت قوة المراقبة بشارع النيل عند ذلك ونزل قائد القوة من السيارة الأولى لمحاولة معرفة مكان وقوف سيارة المدعوة جيجي.

ـ لاحظ قائد القوة بعد نزوله من السيارة لمتابعة المذكورة وقوفها بجوار عمارة أبو الفتوح ويقف بجوار السيارة المقدم متقاعد جلال هريدي يتحدث مع زوجته وعند مشاهدته لقائد القوة توجه نحوه فأمره قائد القوة بمرافقته وركوب السيارة تنفيذاً لأمر القبض عليه، وكان قد شهر سلاحه في وجهه لمعرفته بأن المذكور مسلح بصفة دائمة، وفي هذه الأثناء انضم لقائد القوة باقي الأفراد وعددهم خمسة أفراد بعد أن شاهدوا المقدم المذكور لتعزيز قائدهم للقبض عليه.

ـ استغاث المقدم متقاعد جلال هريدي بصوت عالي فانضم إليه حوالي خمسة أفراد يرتدون الجلباب والعمة ومعهم بنادق آلية وبدأو في إطلاق النار على أفراد القوة قاصدين القضاء عليهم وتمكن المقدم المذكور من الهرب وجرى فعلاً في اتجاه الجيزة بشارع النيل وهو يستغيث وخرج أفراد آخرين من الفيلا المقيم بها السيد المشير وهم مسلحين بالبنادق الآلية ويطلقون النار على أفراد القوة أثناء متابعتهم للمقدم متقاعد جلال هريدي.

- استمر إطلاق النار من عدة اتجاهات ومن داخل الفيلا المقيم بها السيد المشير على أفراد القوة بقصد القضاء عليهم.

- اتصل أفراد القوة لاسلكياً ساعة ١٥, ١٧ وأبلغوا بالحادث وصدرت لهم الأوامر بمغادرة المنطقة مع ملاحظة حماية أنفسهم من الإصابة.

- أبلغت السيارة رقم/ ١ لاسلكياً بأن أفراد القوة الذين خرجوا من الفيلا المقيم بها السيد المشير محاصرين للسيارة ويطلقون النار من البنادق الآلية والرشاشات فصدرت لها الأوامر بالخروج من الحصار بأي وسيلة مع حماية أنفسهم.

- أبلغت السيارة رقم/ ١ بأن أربع عربات جيب مكشوفة وبها أفراد مسلحين تتابعها مع إطلاق النار في اتجاههم أثناء تحركهم إلى ميدان الجيزة لمغادرة المنطقة طبقاً للأوامر الصادرة إليهم.

- أبلغتنا لاسلكياً السيارة رقم/ ١ بأن الرقيب أول سائق عبد الستار عبد القوي السيد أصيب في ذراعه نتيجة طلقات الرصاص فصدرت الأوامر بالتوجه به إلى المستشفى لاسعافه فوراً.

- نلاحظ أن المقدم متقاعد جلال هريدي والرائد متقاعد حسين مختار كانا يشجعان الأفراد الباقين على إطلاق النار على أفراد القوة بهدف القتل للقضاء عليهم.

- نتج عن ذلك إصابة الرقيب أول سائق عبد الستار عبد القوي السيد وتحطيم الزجاج الخلفي للسيارة رقم/ ٢.

- لم يكن أي فرد من قوة المراقبة يعلم أن السيد المشير يقيم في هذه المنطقة أو في الفيلا التي خرج منها الأفراد المسلحين وهم يطلقون النار عليهم كما لم يسبق لهم أن كلفوا بأي أعمال مراقبة في هذه المنطقة.

- كان كل تركيز أفراد القوة هو على القبض على المقدم متقاعد جلال هريدي تنفيذاً للأوامر الصادرة بذلك وسبق لهم مشاهدته عدة مرات في عمارات متعددة بالقاهرة.

- مرفق ملخص أقوال طاقم المراقبة.

القرار:

تبين الآتي:

١ـ أن أفراد قوة المراقبة قاموا بواجبهم على الوجه الأكمل تنفيذاً للأمر الصادر بالقبض على المقدم متقاعد جلال هريدي معرضين أنفسهم لخطر الموت.

٢ ـ أن المقدم متقاعد جلال هريدي قاوم أمر القبض عليه بإطلاق النيران على أفراد القوة بمساعدة آخرين.

٣ ـ تسبب المقدم متقاعد جلال هريدي في إصابة رقيب أول سائق عبد الستار عبد القوي السيد بطلقات نارية وإتلاف الزجاج الخلفي لإحدى سيارات المراقبة.

٤ ـ تسبب المقدم متقاعد جلال هريدي بإطلاقه النيران بمساعدة آخرين في تعريض حياة الأهالي المدنيين للخطر.

لواء/ مختار صالح

نائب مديرالمخابرات الحربية للأمن

التوقيع:

كشف

بيان الأسلحة والذخائر التي تم تسلمها واحضارها من منزل السيد/ المشير بالجيزة بعد مقابلة سيادته ومطالبته بها، وقد ذكر سيادته في بدء مقابلته أن الموجود إنما هو أسلحة شخصية فقط وبيانها كالآتي:

مسلسل	عدد	الصنف	ملاحظات
١	٤٦١	طبنجة أنواع	
٢	١	طبنجة بالدبشك	
٣	٥٤	رشاش أنواع	
٤	٦١	خزنة أنواع	
٥	٢٧	قبور جلد	
٦	١	شريط للذخيرة	
٧	١	علبة طبنجة مبطنة	

٨	١	علبة خزنة مبطنة
٩	١٦	صندوق ذخيرة مقفل أنواع
١٠	٢٦	صندوق ذخيرة مفتوح أنواع
١١	١	تيليسكوب
١٢	١	خزنة كارل جوستاف
١٣	١	خزنة سلاح
١٤	٥	طلقة باشلي
١٥	٢	طلقة سميث

مسلسل	عدد	الصنف	ملاحظات
١٦	١	طلقة ٧,٦٥	
١٧	٢	طلقة ٦,٣٥	
١٨	٥٠	طلقة ٩ ملم	
١٩	١٩	طلقة أنواع	

لواء/ محمد أحمد صادق

مدير المخابرات الحربية

كشف

بيان الأسلحة والذخائر التي تم ضبطها واحضارها ليلة ٢٥/٢٦ أغسطس ١٩٦٧ من منزل سيادة المشير بالجيزة بعد القبض على الضباط الذين كانوا معتصمين بالمنزل. كذا أفراد الحراسة التي كانت معينة في هيئة نقاط دفاعية في أماكن متفرقة بالمنزل وخارجه وهي كالآتي:

مسلسل	عدد	الصنف	ملاحظات
١	٢٦	رشاش قصير بور سعيد	
٢	١١٢	خزنة لزوم الرشاش	
٣	٨٧	بندقية آلية ٧,٦٢ × ٣٩	
٤	٤٧٥	خزنة لزوم البندقية	
٥	٩٥	قنبلة يدوية	
٦	١٥٠	بل لزوم الخزنة	
٧	٨	صندوق لزوم القنابل	
٨	١١	رشاش خفيف	
٩	٤٤	خزنة لزوم الرشاش الخفيف	
١٠	١٠	قاذف ٤٠ ملم	
١١	٨٤	قاذف ٤٠ ملم	
١٢	١٣	جانطة مجهزة بالحمالة	
١٣	١٦	طبنجة ٩ ملم	
١٤	٨	طبنجة سميث	
١٥	٣	طبنجة الماني	

مسلسل	عدد	الصنف	ملاحظات
١٦	٤	خزنة لزوم الطبنجة الالماني الكبيرة	
١٧	٢	خزنة لزوم الطبنجة الالماني صغيرة	
١٨	٦	بل ذخيرة جلد	
١٩	١٣	قبور طبنجة جلد	

مسلسل	عدد	الصنف	ملاحظات
٢٠	١١	كاتم صوت بالبل	
٢١	١	رشاش قصير بور سعيد عاج باليد	
٢٢	١	رشاش برتا قصير	
٢٣	٣	خزنة لزوم الرشاش البرتا	
٢٤	١٥	صندوق خشب لذخيرة الأسلحة	
٢٥	١٢	صندوق خشب لذخيرة القاذف ٤٠ ملم	
٢٦	٢	صندوق خشب للأسلحة	
٢٧	١٢٤١٢	بالطلقة ذخيرة حية عيار ٩ ملم	
٢٨	٣٥١٣٥	بالطلقة ذخيرة حية عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم	
٢٩	٢٥١٧	بالطلقة ذخيرة حية عيار ٧,٦٥	
٣٠	٢٠٠	بالطلقة ذخيرة حية للطبنجة سميث	
٣١	٥٠	بالطلقة ذخيرة حية عيار ٣٨٠	
٣٢	٣٦٠٣	بالطلقة ذخيرة مورس	
٣٣	٢٢	خرطوش/ ١٢	
٣٤	١	طبنجة هايتندر	
٣٥	٤	سونكي بالجفير	

لواء/ محمد أحمد صادق

مدير المخابرات الحربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العربية المتحدة

القيادة العامة للقوات المسلحة

إدارة المخابرات الحربية

رقم القيد: ت/ ٧/ ٢/ ٦٧/ ٢٠٠٣

التاريخ: ١٢/ ١٢/ ١٩٦٧

تقرير

عن عملية تمويل المؤامرة

أولاً: موضوع الذهب:

- أثناء التحقيق أبلغ العقيد محمود طنطاوي أنه سلم عباس رضوان مبلغ ٥٠٠٠ جنيه خمسة آلاف جنيه ذهبية داخل خمسة أكياس بناء على أمر المشير لحفظها طرفه وأنه لا يعلم مصيرها بعد ذلك.

- بسؤال عباس رضوان والتحقيق معه اعترف بأنه أعاد للمشير كيس به ١٠٠٠ جنيه ألف جنيه ذهب وقام بإخفاء الباقي بدفنها بأرض زراعية طرف قريبه عباس الليثي رضوان بقرية الحرانية وذكر له أنها ذخيرة تخصه.

- تم ضبط الذهب مدفوناً في أرض زراعية بالحرانية داخل حقيبة جلدية بواسطة أحد أبناء عباس الليثي رضوان ولكن تبين نقص كيسين ذهب بهما ألفيّ جنيه ذهب وتم ضبطها في قرية نزلة السمان كان قد اخفاها نجل عباس الليثي رضوان عند أحد أقاربه.

- بحصر ما في الحقيبة تبين وجود عملات أجنبية مختلفة كثيرة خلاف الجنيهات الذهب منها المبالغ الآتية:

٦٤٠٠ دولار، ٢/١ ١٢٣٣ جنيه انكليزي ورق، ٥٨٠ جنيه مصري.

واعترف عباس رضوان أنها تخص المشير وشمس بدران وجلال هريدي وكان

قد سلمها له شمس بدران وجلال هريدي يوم ٢٥/ ٨ عند القبض عليهما.

ثانياً: موضوع ٦٠,٠٠٠ جنيه والأسلحة والذخيرة:

- في اليوم التالي بعد عملية تفتيش منزل الشيخ عباس الليثي رضوان بالحرانية وعلمه بأن الحقيبة كان بها ذهب وليس ذخيرة كما قال عباس رضوان، قام بالابلاغ عن وجود حقيبتين بهما مستندات وكمية من الأسلحة والذخيرة مدفونة بأرضه وسبق أن أحضرها له عباس رضوان مع بعض أفراد المخابرات العامة لإخفائها طرفه.

- تم احضار الحقيبتين وبفتحهما وحصرهما تبين أن بهما مبلغ ٤٩,٣٩٠ تسعة وأربعون الفا وثلاثمائة وتسعون جنيهاً وكذا عدد ٤٠ رشاش قصير وعدد ٥ صندوق ذخيرة وعدد ١٠٨ طبنجة.

- بالتحقيق اعترف عباس رضوان أن المبلغ والأسلحة والذخيرة سلمها له صلاح نصر لإخفائها في الحرانية وأن أصل المبلغ ٦٠,٠٠٠ ستون الف جنيه وقد أصر عباس رضوان رغماً أنه الوحيد الذي كان الموقف يسمح له بأخذ المبلغ المفقود، على أنه لم يأخذ منه شيء ولا يعرف مصير هذا النقص كما اتضح أن الحقيبتين من المستحيل فتحهما أثناء وجودهما في الحرانية نظراً لأن اقفالها بأرقام سرية لا يعرفها إلا عباس رضوان.

لواء/ محمد أحمد صادق

مدير المخابرات الحربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الشرطة العسكرية
فرع التحريات
القيد: ١٦/ ٥/ ٦٧/ ٨٧٢٠
التاريخ: ١٧/ ٩/ ١٩٦٧

الموضوع: ومعه تقرير رأي عام عن يوم ١٦/ ٩/ ١٩٦٧

مرفقات ٣ السيـد/ وزيـر الحربيـة

بعد التحية،

مرسل لسيادتكم طيه تقرير رأي عام عن يوم ١٦/ ٩/ ١٩٦٧.

برجاء التكرم بالنظر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

عميد (أ. ح) سعد زغلول عبد الكريم

مدير الشرطة العسكرية

التوقيع (( ))

تقرير رأي عام

عن يوم ١٦/ ٩/ ١٩٦٧

داخل القوات المسلحة:

قوبل نبأ انتحار السيد المشير بمزيد من الوجوم والحزن في القوات المسلحة التي قادها فترة خمسة عشر عاماً، وإن هذه النهاية المؤلمة لم تكن متوقعة لأحد ضباط الثورة ويرى البعض أن ما حدث هو قضاء الله وقدره.

١ ـ ما قيل عن أسباب الانتحار:

ـ احساس المشير بأنه تورط عن طريق المحيطين به في أعمال تسيء إلى موقفه أمام الرأي العام والسيد الرئيس.

ـ الطريقة التي تناولت بها الصحف موضوع التحقيقات الأخيرة.

ـ شعور السيد المشير بأن الذين أحاطوا به استغلوا طيبته وطباعه في الاساءة إليه وألبسوا مطامعهم الشخصية ثوب المبادىء وخاصة ما هو معروف عن بعضهم من مواقف مشينة.

ـ احساس المشير أن التحقيق تناول موضوعات شخصية (علاقات نسائية) وإن هذه التحقيقات تسيء إلى ماضيه ومكانته.

ـ يستبعد البعض ما قيل من أن ظروف العمليات الأخيرة كانت سبباً في إقدامه على الانتحار إذ أنه لو صح ذلك لكان قد انتحر فعلاً يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٧.

٢ ـ نتائج الانتحار:

ـ يرى البعض أنه رغم الأسى الذي أحاط في عملية الانتحار إلا أن هذه العملية في ذاتها ستتفادى أي انشقاق داخل القوات المسلحة.

ـ قيل أن المشير أراح واستراح وإن جلال الموت له اعتباره بالنسبة إلى ما نسب إلى السيد المشير أخيراً.

ـ يقال بأن السيد الرئيس قد أصيب بأزمة صحية نتيجة لانتحار السيد المشير وأن ذلك منعه من تشييع الجنازة.

ـ يطلب البعض إصدار بيان يوضح دور المشير في جميع مراحل النكسة حتى انتحاره. ويذهب البعض إن هناك أسراراً متعلقة بالعمليات أدت إلى هذه النهاية.

ـ ينتقد البعض الطريقة التي أعلن بها نبأ انتحار السيد المشير وإن أجهزة الإعلام لم تعطِ الموقف حقه وهيبته، وقارن البعض ما حدث يوم وفاته وما حدث في وفاة السيد المشير عبد السلام عارف من إذاعة آيات قرآنية.

٣ـ عام:

ـ انتقد بعض الضباط طريقة عرض نبأ الحركة الأخيرة وما قيل عن اللواء عثمان نصار قائد الفرقة الرابعة المدرعة، وقد أثر ذلك على ضباط المدرعات، كما ان نشر مكان القيادة الشرقية بالقصاصين هو تأكيد لأي معلومات لدى العدو عن مكانها.

ـ يوجد قلق ظاهر بين الضباط نتيجة لعملية الاعتقالات الأخيرة وأدى ذلك إلى ظهور السلبية في الأحاديث والتعليق على الأخبار.

ـ يخشى البعض أن تستغل بعض الفئات الفرصة لمحاولة الدخول إلى صفوف «الشيوعيون ـ والأخوان» .

ـ قيل أن وجود العدو داخل البلاد يذوب أمامه أي خبر عن خلافات داخلية ويجب تجميد أي خلافات لحين القضاء على العدو، ويستنتج الضباط أن المشكلة مع إسرائيل يتجه حلها سياسياً وأن جميع الظواهر تؤيد هذا الاتجاه .

الأوساط المدنية :

سرى نبأ انتحار المشير بين الغالبية العظمى من المواطنين بصفة مؤكدة قبل إذاعة البيان الرسمي عن حادث الانتحار، وقوبل هذا النبأ بمزيد من الحزن والأسى .

١ ـ الطبقة المثقفة :

انقسمت تلك الفئة إلى قسمين قسم يشك فيها للأسباب التالية :

ـ إن مادة السيانور التي قيل إنه تعاطاها تقتل في لحظات .

ـ كيف يترك المشير بدون حراسة مشددة خاصة بعد اقدامه على الانتحار.

ـ لماذا لم يعمل على اعادته لمنزله حتى يكون في رعاية أسرته أو بقائه بالمستشفى حتى يكون تحت الرعاية الطبية .

ـ لم تصدق هذه الفئة إنه كان يحتفظ بمادة السيانور تحت شريط لاصق بعد محاولته الانتحار، حيث أن من المعلوم أن عملية غسل المعدة يصاحبها قيء وإسهال يقضي بخلع جميع ملابسه فكيف لم يلاحظ من أشرفوا على تلك العملية الشريط اللاصق الذي ذكر في البيان .

ـ إن المشير قد قتل لتخفى حقائق كثيرة ويتساءلون عن كيفية وصول المادة السامة إليه خاصة وإنه نقل إلى إحدى قصور الضيافة .

ـ تواجد العميد طبيب محمود عبد الرزاق حسين (كبير الجراحين) والإجراء لا

يستلزم أكثر من عملية غسيل معدة حسب ما أشارت إليه الصحف.

وهناك فئة أخرى تصدق أن المشير قد انتحر إلا إنها علقت إن نشر الخبر والتعليق عليه ظهر بصورة قد تسيء إلى بعض المسؤولين عن هذا الحادث، وأبدوا بعض الملاحظات السابق ذكرها.

٢ ـ الطبقة المتوسطة:

لا تصدق أن المشير قد انتحر ومن يصدق منهم انتحاره يردد أنه اتخذت إجراءات قاسية لم يسبق اتخاذها ضد أحد من أعضاء مجلس الثورة السابقين والذين ارتكبوا أخطاء جسيمة.

٣ ـ رجل الشارع:

قبل حادث الانتحار كان يطالب بالمحاكمة العلينة لكل من تناولته التحقيقات في النكسة إلا أنه بعد هذا الحادث انقلب إلى عطف وأسى على موت المشير وأشيع بينهم أن المشير قد مات مسموماً.

٤ ـ أسئلة تتردد على ألسنة الرأي العام:

ـ عن أسباب عدم تشييع الجنازة رسمياً.

ـ عدم إذاعة خبر الانتحار إلا بعد يومين من وفاته.

ـ عن أسباب مغادرته المستشفى بعد محاولته الانتحار.

ـ عن عدم صدور بيان من السيد الرئيس بالنسبة للصداقة والزمالة، خاصة وأنه لم تتم المحاكمة حتى يقال أنه ثبت إدانته.

ـ عن أسباب عدم انتقال المحقق لسماع أقواله بمنزله نظراً لمركزه ومكانته الرفيعة كما أشارت الصحف إلى ذلك في انتقال السيد الفريق أول محمد فوزي والفريق عبد المنعم رياض واصطحابه لهذا الغرض، وما سبب توجه الفريق عبد المنعم رياض لإحضاره من المنزل بمفرده.

ـ عن عدم تلاوة القرآن الكريم بالاذاعة بعد اذاعة بيان حادث الانتحار كما حدث عند وفاة المشير عبد السلام عارف.

٥ ـ الشائعات :

ـ يشاع بين البعض أن المشير رفض التوجه مع مرافقه وحاول الاعتداء عليهم بإطلاق الرصاص، ولكنه هدد بأن أولاده قد احتفظ بهم كرهائن .

ـ أنه تم اعتقال الرائد طيار حسين عبد الناصر لمحاولته القيام بأعمال ضد الرئيس ولصالح المشير.

ـ إن شمس بدران قد هرب من السجن الحربي وأخرى تفيد أنه توفي نتيجة للتعذيب الذي وقع عليه .

ـ أنه يوجد بمنزل المشير مبالغ مالية كبيرة ووجود مائة سيارة خاصة وعدد كبير من الشقق .

عميد أ.ح/ سعد زغلول عبد الكريم

مدير الشرطة العسكرية

التوقيع (   )

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العربية المتحدة

القيادة العامة للقوات المسلحة

رئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة

إدارة الشرطة العسكرية

مكتب المدير

القيد: ٨/ ٤/ ٨ـ١٣/ ١٧/ ٨٩١

التاريخ: ١٦/ ٩/ ١٩٦٧

مذكرة

عن مأمورية المشاركة في تشييع جثمان السيد المشير

١) بلغ المشيعون حوالي ألف مشيع .

٢) كان نجل السيد المشير جمال يبكي بشدة بعكس شقيقه نصر الذي لم يبكِ إطلاقاً .

٣) خرج جمال ونصر من المنزل ومعهم صورة السيد الرئيس في برواز كبير وألقوها على الأرض فتحطمت وقالوا (هو ده اللي قتل أبونا . الرجل ابن ال . . .)

٤) جرى بكري عامر وحمل الصورة من على الأرض وأدخلها منزل مجاور وأدخل الأولاد بالقوة لمنزلهم .

٥) بعض الأقارب من الصعايدة ردد حوالي ثلاث أو أربع مرات (يا خراب البلد من بعدك يا عبد الحكيم . يخرب بيتك يا . . . .) .

٦) كان بكري عامر يحاول السيطرة عليهم وقفل أفواههم .

٧) حاول بعض الأهالي الاعتداء بإلقاء الطوب على عربتي نقل الموتى (جيش) .

٨) استدعي الدكتور المرافق للمأمورية لحرم سيادة المشير وأخته حوالي ست مرات .

٩) خلاف هذا لم يحدث أي شيء غير طبيعي.

١٠) عادت المأمورية تمام.

عميد أ.ح

«سعد زغلول عبد الكريم»

مدير الشرطة العسكرية

«   »

الوثيقة رقم ٨

محضر مقابلة بين السيد أمين هويدي وزير الحربية والمشرف على المخابرات العامة، وبين المستر أندروبوف رئيس هيئة الامن القومي للإتحاد السوفييتي.

محضر مقابلة

وزارة الحربية

مكتب الوزير   الوثيقة رقم (٨)

بين السيد / أمين هويدي   وزير الحربية والمشرف على المخابرات العامة

بين المستر/ أندروبوف   رئيس هيئة الامن القومي للاتحاد السوفييتي

مكان ووقت المقابلة

مكتب رئيس هيئة الامن القومي بموسكو ساعة ١,٠٠٠ يوم ١٠/١١/١٩٦٧

الحضور

من الجانب السوفييتي

المستر أندروبوف   رئيس هيئة الامن القومي للاتحاد السوفييتي.

المستر سخاروفسكي   رئيس مكتب مخابرات الخدمة السياسية والمسؤول عن التعاون بين المخابرات الروسية والدول الأخرى.

المترجم جورج   مندوب بالقاهرة.

من الجانب العربي

السيد الوزير أمين هويدي   وزير الحربية والمشرف على المخابرات العامة

لواء محمد رفعت حسنين   مدير مكتب وزير الحربية

المستر أندروبوف: يسرني الترحيب بالسيد هويدي هنا في موسكو لمناقشة المسائل التي ترغبون فيها ويسرني الاستماع اليكم.

الوزير هويدي: لقد انتهزت فرصة حضوري إلى موسكو لزيارتكم وللتعرف بكم وتقديم التهاني بعيد الثورة الخمسيني ونحن جاهزون للمناقشة.

المستر أندروبوف: من يبدأ؟

الوزير هويدي: فليبدأ الاكبر سناً.

المستر أندروبوف: فليبدأ الضيف أولاً.

الوزير هويدي: سأعطي تحليلاً للموقف في منطقتنا من وجهة نظرنا، أعني موقفنا. لقد حدثت منذ بدأت الازمة تطورات كثيرة في السياسة العالمية. فهناك محاولات كثيرة بذلت للوصول إلى حل سلمي، ونحن بالطبع نعزز أي جهود تبذل في هذا المجال.. هذا هو ما نعتقده ويعتقده اصدقاؤنا.. وسوف يكون ذلك عملا بنّاءاً لو تم الحصول على حل سلمي يحقق العدل.

وقد حدثت تغييرات كثيرة بالنسبة لموقف كثير من دول العالم.. وقد ثبت اصدقاؤنا على موقفهم بالرغم من الضغط الأمريكي الكبير، كما أن فرنسا عند موقفها بعدم تسليح إسرائيل حتى الآن وهم قد رفضوا تزويدهم اخيراً بخمسين طائرة ميراج، ولكن الضغط الصهيوني على الفرنسيين ما زال قائماً وكان من آثار الضغط الأمريكي أيضاً أن انجلترا غيرت موقفها منا في الأمم المتحدة وكانوا قد اتصلوا بنا في القاهرة وهم يسألون إعادة العلاقات الدبلوماسية بيننا وبينهم، وتوجد علاقات معروفة بين السيد رئيسنا ووزير خارجية انجلترا المستر براون ولقد ارسلوا اخيراً السير هارولدبيلي سفيرهم السابق عندنا لتحري إمكانية عودة العلاقات، وقد قلّت الصعوبات بيننا وبين الانجليز لخروجهم من عدن والجنوب ونحن نترك اليمن ونرجو أن تستمر الحكومات الوطنية هناك. لقد غير الانجليز موقفهم المعادي لنا في الامم المتحدة غير أن الامريكان يمارسون الضغط عليهم، والدليل على ذلك أن المستر براون ألقى خطابا متقارباً الى حد كبير مع وجهة نظرنا في الامم المتحدة إلا أن رئيس وفدهم غير من هذا الموقف بعد سفره نتيجة للضغط الامريكي، كما يضغطون على دول البنلوكس في غرب أوروبا وهي التي بدأت تتفهم الموقف نوعاً. إني اعتقد أن الأميركان لا يرغبون في الوصول إلى حل سلمي حتى الآن لماذا ـ السبب في ذلك رغبتهم في التخلص من النظم التقدمية في المنطقة مثل النظم في الجمهورية العربية المتحدة والجزائر واليمن وسوريا ـ علاوة على ذلك فإنهم غير سعداء بالتطور الاشتراكي والتاريخي في بلدنا ـ فإذا تخلصوا من النظام التحرري في القاهرة فسوف تكون الفرصة مواتية لعودة النفوذ الامريكي الى المنطقة ـ وهذا سيؤثر

بالتالي ولا شك على النظم التقدمية في افريقيا والشرق الاوسط ـ لقد حاولوا ومازالوا يحاولون عرقلة القوى التحررية في افريقيا.

لقد اعتقدوا يوم ٩/٦/٦٧ حين تنحى رئيسنا أن كل شيء انتهى، ولكن عندما ضغطت الجماهير مرغمين الرئيس للتراجع عن قراره فوجيء الاميركان بالموقف الجديد إلا أنهم لم يغيروا من غرضهم واصبحوا يعتقدون أن الوقت ما زال في صالحهم لتغيير النظام وذلك باحدى طريقتين: ـ

١ ـ الاعتقاد بأن موقفنا الاقتصادي يسوء مع احتمال انهيار جبهتنا الداخلية وأن الشعب المصري سوف ينفذ صبره عندما يطول بقاء الوجود الإسرائيلي في جزء من أرضنا.

٢ ـ إنهم يرغبون في استسلام وليس في حل سلمي وإذا وافق نظامنا على الاستسلام فهذا معناه انتهاؤه، وغرضهم مازال كما بدا هو استمرار الضغط لينهار النظام كله.

لا شك انكم عرفتم بتصريح أبا ايبان وزير خارجية إسرائيل الذي أعلن فيه أن جمال عبد الناصر هو سبب إثارة المتاعب في المنطقة. وإننا نقرأ ذلك دائماً في صحافة ووسائل اعلام أميركا. إنهم يتكلمون بطريقة ويفكرون بعكسها فهم حين يتحدثون على الحل السلمي لا يعنون ذلك بل يعنون الاستسلام إذ أن قرارهم هو التخلص من النظام الحالي عندنا وعلينا أن نرفض محاولاتهم، إن صراعنا ضد الاستعمار طويل ولقد قابلنا عدة ازمات وقد تغلبنا عليها ومازلنا على قرارنا في مواجهة الازمة الحالية ولكنها ليست سهلة ونحن نقدر موقفنا بأنفسنا ونرى أن نواجه ذلك بالاتي: ـ

١ ـ تعزيز قواتنا المسلحة لأن دبلوماسيتنا ستقوى إذا قويت قواتنا.

٢ ـ صمود الجبهة الداخلية وتنظيمنا الداخلي.

٣ ـ الموقف الصلب لاصدقائنا.

وإذا رأى عدونا إننا لن ننكمش وستزيد قواتنا وإننا نستغل عامل الوقت جيداً فسوف يكون ذلك وسيلة الحصول على حل سلمي عاجل.

توجد محاولة الآن في نيويورك لمحاولة الحل السلمي ولكنها لن تصل لحل لأن

الأميركان غيروا موقفهم واصبحوا الآن ينكرون ماسبق قوله ـ لماذا؟ لاستغلال عامل الوقت في احتمال انهيار النظام.

إسرائيل تتحدث عن الاتصال المباشر مع العرب والسبب في ذلك أن هذا يعني انتهاء النظام لأن مشكلة فلسطين ليست مشكلتنا وهم يريدون أن يضعونا في ركن. حتى الملك السابق فاروق لم يتصل بإسرائيل فكيف يمكن للثورة المصرية أن تفعل ذلك وكيف يتم هذا الموضوع وقواتهم لا تزال تحتل جزءاً من أراضينا ـ إنهم يطلبون منا ما يعلمون مسبقاً إننا نرفضه.

المستر أندروبوف:

لقد كان مهماً جداً لنا أن استمعنا لموقف بلدكم حالياً ولا أجد فرقاً في تقديركم للموقف عن تقديرنا له ولا سيما فيما يختص بالولايات المتحدة الأميركية. إن الاتحاد السوفييتي يحيي ثورتكم وتقدمكم، وثورتكم مهمة جداً للشرق الاوسط وافريقيا كلها ويجب أن يستمر ازدهارها، لقد نجحتم وبدأتم تبنون الاشتراكية.. واضح أن الأميركان يعتبرون أن الثورات التقدمية مضاده لصالحهم، وإننا نفهم موقف الأميركان في ذلك وهم يعتبرون أن الاتحاد السوفييتي هو العدو رقم (١).

إنهم يرغبون التخلص من النظم الاشتراكية في بلدكم وبلدنا أيضاً، وقد قال ماركس سابقاً أن استمرار الصراع مهم وهكذا فإن ثورة فرنسا وثورات اوروبا وافريقيا كلها مكملة لبعضها. إن الازمات بين ج.م.ع. وإسرائيل من شأنها عرقلة الثورات بالمنطقة وبالتالي خدمة اغراض أميركا. لقد شرحتم ان سياسة أميركا هي التخلص من نظامكم وهذا هو العامل الاول فعلاً. ليس سراً أن الرفيق برجنيف ذكر أننا نقف للسلام وذلك لنمنع الحرب الذرية ـ ليس لأننا نخاف الحرب ـ ولكن لتجنب نتائج مثل تلك الحرب التي سوف تحطم المدنية كلها. إن رفض الحرب لا يعني عدم مقاتلة الاستعمار ومكافحته ـ إننا شرحنا موقفنا لكم مباشرة. ونحاول معاونتكم في موقفكم. ضد إسرائيل. إنكم على حق في تقديركم أن أميركا ترفض الحلول السلمية للمشكلة كسباً للوقت، أننا نفهم أن الامم المتحدة غير قادرة على حل المشكلة ولكننا ندفع بها لحلها ـ إننا نرى أنه يجب استخدام الامم المتحدة في ذلك.

الوزير هويدي:

كيف يكون ذلك وهي لا تستطيع حلها كما ذكرتم.

المستر أندروبوف :

لقد أكد لينين أهمية الصراع السلمي بين الدول . إن كثيراً من دول الامم المتحدة هم أصدقاء ولكنهم لا يستطيعون الكلام بصوت عال لخوفهم من أميركا ولكنهم يستطيعون المعاونة . إنه يمكن استخدام الاصدقاء في هذه المحاولات ولا شك لدينا في أنه يمكن حل المشكلة في الامم المتحدة كما ترغبون، ولذلك فنحن نرى التمسك بحل سلمي للمشكلة :

إن تنفيذ حل سلمي يتطلب جيشا قوياً يثبت ويقوي من التفاوض. نفهم أنه يمكنكم تقوية نظامكم وقواتكم المسلحة وتحلوا المشكلة سلمياً. ولقد فهمت أنكم ستناقشون مع المارشال جرتشكو نقطاً عسكرية ولكنني أحب أن اتكلم عن التعاون بيننا . لقد نشأ التعاون بيننا في مجال المخابرات منذ حوالي سنة نصفها كان فاتراً، وقد شعرت بذلك آخر مرة وأن الاتصال لم يكن وثيقاً كما يجب ـ للأسف أثناء أزمة شهر يونيو لم تصلنا معلومات وهذا كان مهماً لدينا ـ كما لم يكن لدينا معلومات عن موقف صلاح نصر المضاد للنظام .

الوزير هويدي :

إنه لم يعرفنا بذلك أيضاً .

المستر أندروبوف :

أريد أن اتحدث عن التعاون بيننا وهذه هي مقترحاتنا : ـ

١ ـ تعيين شخص للاتصال معنا لسهولة التعاون تبعاً لمسؤولياتكم الكثيرة .

٢ ـ تبادل المعلومات بيننا وبينكم عن الأميركان ونشاطهم . إنكم تتابعون نشاط الأميركيين في بلدكم ونحن نتابعهم أيضاً .

٣ ـ تنفيذ عمليات مشتركة ضد أميركا في بلدكم أو في بلاد أخرى وليس فقط ضد أميركا بل ضد إسرائيل لأننا نعتقد أنها مثل أميركا .

إننا نعتقد أنه يمكننا معاونتكم في مجال المعلومات عن إسرائيل .

٤ ـ إننا نخطركم بأن أميركا تقرأ اشاراتكم الشفرية كلها وبالتالي فإن إسرائيل

تعلمها ـ فإذا تراءى لكم الافادة بمعلوماتنا في هذا المجال فنحن على استعداد لذلك حتى لا يمكن لأميركا قراءة اشارتكم.

المستر سخاروفسكي:

ينبغي أن نوحد جهودنا للعمل ضد إسرائيل والاميركان كما يجب تأمين الاتصالات باستمرار.

الوزير هويدي:

قبل أن أعلق على مجال التعاون بيننا لي كلمة عن الازمة الحالية، فبالرغم من ازمتنا الحالية فقد كان هناك اعتقاد بأننا لن نستمر في اتجاهنا الاشتراكي بنفس القوة التي كانت من قبل. لقد اعتقدوا أن ذلك نهاية التطور الاشتراكي إلا أننا أممنا التجارة الداخلية رغماً عن الصعوبات الكبيرة في هذا المجال وقد اتخذنا كافة الاجراءات لنجاح هذا الاجراء وللتأكيد على أننا ماضون في الخط الاشتراكي.

واحب أن اوضح أن الموضوع يتعلق أيضاً بقوة ثالثة بخلاف أميركا وإسرائيل وهي قوة تحتاج لحذر كبير منا وهي قوة الصهيونية وهي قوة لها شأنها في وسائل الاعلام والمجال الاقتصادي، وإن المستر جونسون نفسه يخشاها. أما بخصوص التعاون بيننا فلقد تسلمت أعمال المخابرات قريباً جداً ولكنني لست جديداً عليها حيث سبق لي أن عملت بها قبل ذلك.

لقد زارني سفيركم بالقاهرة وحضر معه صديقنا جورج واخطرته برغبتنا في التعاون المخلص حالياً وفي المستقبل لأن غرضنا هو نفس الغرض.

العلاقة يجب أن تكون واضحة وصريحة. أنا سعيد لأن صديقي أندروبوف قد تكلم بصراحة عن العلاقة التي شعر بها ايام صلاح نصر، قد يكون ذلك لأنه كان مريضاً في ذلك الوقت، ولكن شعوري هو باستمرار الاحتفاظ لعلاقات مثمرة جداً. إننا لا نواجه مشكلتنا وحدنا وقد نكون نحن الآن نحارب المعركة في الصف الامامي ولكن هي معركة الجميع في واقع الامر، منذ الوهلة الاولى أرى الاحتفاظ لنفسي بالاتصال بيننا مباشرة في المرحلة الاولى بدلاً من تعيين مندوب لي ليباشر ذلك نيابة عني.

لقد تقابلت مع مندوبكم جورج عدة مرات في الفترة الاخيرة وارى الاستمرار في الاتصال بي، ثم اعين بعد ذلك احد المختصين بهذا العمل ولكن هذا لا يمنع بالطبع استمرار اتصالي بمندوبكم بالقاهرة.

إننا طبعاً يمكننا التعاون في المجالات التي ذكرتموها مثل نشاط الأميركان في بلدنا أو في أي بلد آخر وفي افريقيا، والشيء المهم لنا هو المعلومات عن إسرائيل لأن ذلك سيساعدنا فعلاً في تقدير الموقف. لقد احضروا مثلاً اسلحة جديدة وصرح زعماء إسرائيل أن لديهم اسلحة سرية وهم يظهرون شرق القناة صواريخ حديثة مجهزة بالاشعة تحت الحمراء، وعلى كل حال يهمنا معرفة ماذا يجري في إسرائيل سياساً وعسكرياً وكذلك فيما يختص بالصراع بين السياسيين والعسكريين والقوة الحقيقية المحركة فيها وكذلك شحن الاسلحة من الموانىء اليهم وموضوع المتطوعين وتخصصهم، ومثلاً وصول طائرات السكاي هوك اليهم معناه أن اراضينا كلها سوف تصبح في متناول اسلحتهم.

المستر أندروبوف:

هل انتم متأكدون من موضوع المتطوعين.

الوزير هويدي:

نعم بالتأكيد وليس فقط في السكاي هوك وإنما في غير ذلك كثير.

إن التعاون بيننا مهم ويجب أن يكون التعاون مؤمناً تماماً وسرياً جداً.

نقطة أخرى في مجال التعاون هي التدريب لبعض افرادنا هنا ولنبدأ مثلاً بأفلام سينمائية فنية لتدريب المخابرات. وبخصوص العمل ضد الأميركان ما هي متطلباتكم.

المستر أندروبوف:

أرى متابعة الآتي على سبيل المثال: ـ

١ ـ نشاط أميركا في الخطط والنوايا داخل الشعب العربي.

٢ ـ امكانية التدخل في العملاء الأميركان في أي دولة أو في بلدكم.

٣ ـ اعمال مشتركة لمواجهة الدعاية الأميركية ضد بلدنا او بلدكم .

٤ ـ عن طريق ممثلنا بالقاهرة يمكن شرح أي مخطط أو نوايا بالتعاون مستقبلاً ضد أميركا وإسرائيل .

الوزير هويدي :

لقد سعدت كثيراً بمقابلتكم هنا وهي فرصة طيبة للتعارف وللاتفاق على أسس التعاون المثمر.

كشف الخرائط والكروكيات

جدول الاشكال

المراجع العربية

١ ـ مايكل بريتشر ـ قرارات في السياسة الخارجية الاسرائيلية ـ اعداد مركز البحوث والمعلومات.

٢ ـ د. ابراهيم سعد الدين وآخرون ـ كيف يصنع القرار في الوطن العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٥ .

٣ ـ امين هويدي ـ كيسنجر وإدارة الصراع الدولي ـ طبعة أولى دار الطليعة بيروت ـ طبعة ثانية دار الموقف العربي بالقاهرة (١٩٧٩).

٤ ـ محمد ابراهيم كامل ـ السلام الضائع في اتفاقيات كامب دافيد ـ طلاس للدراسات والترجمة والنشر ـ دمشق ١٩٨٤ .

٥ ـ انور السادات ـ البحث عن الذات ـ قصة حياتي ـ المكتب المصري الحديث ١٩٧٨ .

٦ ـ محمد حافظ اسماعيل ـ امن مصر القومي في عصر التحديات ـ مركز الاهرام للترجمة والنشر ١٩٨٧ .

٧ ـ محمد حسنين هيكل ـ ملفات السويس ـ مركز الاهرام للترجمة والنشر.

٨ ـ موسى صبري ـ وثائق حرب اكتوبر ـ المكتب المصري الحديث ـ الطبعة الاولى ١٩٧٤ .

٩ ـ الفريق سعد الشاذلي ـ حرب اكتوبر ـ منشورات الوطن العربي ـ باريس ١٩٨٠ .

١٠ ـ أمين هويدي ـ مع عبد الناصر ـ الطبعة الثانية ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ١٩٨٥ .

١١ ـ عبد المجيد فريد ـ من محاضر اجتماعات عبد الناصر ـ مؤسسة الابحاث العربية ـ بيروت ١٩٨٥ .

١٢ ـ الفريق سعد الشاذلي ـ حرب اكتوبر ـ منشورات مؤسسة الوطن العربي باريس ١٩٨٠ .

١٣ ـ امين هويدي ـ اضواء على اسباب النكسة وحرب الاستنزاف ـ دار الطليعة بيروت ١٩٧٩ .

١٤ ـ محمود رياض ـ البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط ـ المؤسسة المصرية للدراسات والنشر ١٩٨١ .

١٥ ـ مذكرات الفريق أول محمد فوزي ـ دار الوحدة ١٩٨٣ .

١٦ ـ اللواء عبد المنعم خليل ـ من اوراق قائد ميداني ـ مقالات في جريدة الانباء من العدد ٩/ ٨/ ١٩٨٩ الى العدد ٢/ ٩/ ١٩٨٩ .

١٧ ـ انور السادات ـ البحث عن الذات ـ قصة حياتي المكتب المصري الحديث ١٩٧٨ .

١٨ ـ حاييم هرتزوج ـ حرب يوم الغفران ـ اعداد مجلة فلسطين المحتلة ١٩٧٥ .

١٩ ـ امين هويدي ـ صناعة الاسلحة في اسرائيل ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ١٩٨٦ .

٢٠ ـ امين هويدي ـ الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٥ .

٢١ ـ امين هويدي ـ الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ودار المستقبل العربي بالقاهرة .

٢٢ ـ باتريك سيل ـ الاسد ـ الصراع على الشرق الاوسط ـ طبعة ثانية منقحة ـ دار الساقي ـ ٢٦ ويستبورن جروف ـ لندن عام ١٩٨٩ .

٢٣ ـ امين هويدي ـ سن تزو وفن الحرب ـ رسائل الثقافة الحربية . ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة . العدد ٣١

٢٤ ـ امين هويدي ـ احاديث عن الاستراتيجية ـ رسائل الثقافة الحربية ـ ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة ـ العدد ٣١ .

٢٥ ـ فريق اول محمد فوزي ـ حرب الثلاث سنوات ـ دار الوحدة ١٩٨٣ .

٢٦ ـ جمال حماد ـ من سيناء الى الجولان ـ الزهراء للاعلام العربي ١٩٨٨ .

٢٧ ـ الفريق محمد علي فهمي ـ القوة الرابعة ـ تاريخ الدفاع الجوي المصري .

٢٨ ـ جمال حماد ـ المعارك الحربية على الجبهة المصرية ـ حرب اكتوبر ١٩٧٣ ـ الزهراء للاعلام العربي ـ ١٩٨٩ .

المراجع الاجنبية

1 - Richard C. Synder, H.W Bruck & Burton Sapin , Foreign Policy Decision Making: An Approach To The Study of International Politics - NewYork, Free Press, 1962.

2- Theodore C. Sorensen, Decision Making in the White House, Columbia University Press 1963.

3 - Amin hewedy, Nasser & The crisis of 1956, Sues 1956 The crisis & Its Conse quences Edited by W. M Roger Louis & Roger Owen, Clarendon Press. Oxford 1989.

4 - Charles Herman, Decision Structure& Process InfLuence on Foreign Policy, Sage publication, 1978.

5 - Alexander George, Presidential Decision Making in Foreign Policy, Boulder Colo, West View pres 1980

6 - Coral Bell, the conventions of Grisis A Study in DIplomatic Managenent Oxford university press, London, 1971

7 - Henry Kissinger, The White House Years, George Weindenfeld, Nicol son LTD, London, Michael Goseph London 1979.

8 - C.W. Barklund, Men of the Pentagon, from Forrestal to Mcnamara, 1966, Fredrick A.Praeger, Publishers, NewYord, Washington, London.

9 - Willian Quandt, Decade of Decisions, University of California press, Berkley los angelos, London, 1979.

10 - Amin Hewedy, Chapter 8 Suez 1956, The Crisis and its Consequences, clarendon Press, Oxford, 1989.

11 - Symoar m. Hersh, Kissinger, The Price of power, kissinger in the Nixon white house, Summit Books, New York 1983

12 - Encyclopedia Britanica, willian Benton Publisher, london, chicago, Geneva, Sydney, Toronto.

13 - General Karl Von Clausewitz, On War, The Modern Library, New York, 1993.

14 - Clause witz, Principles of War, The Telegraph press, Harrisburg, Pensylvania.

15 - B.H. Liddell hart, Strategy, Fredrick A. preager, New York.

16 - Thomas philips, Roots of strategy, Military service publishing Company, Telegraph press, Harrisburg, Pensylvania.

17 - Sun - Tzo, The art of war, Previous publisher.

18 - Flavius vegetius Renatus, Military institutions of the Romans, previous publisher.

19 - Marshal Maurice DEsax, My reveries upon the art of war, previous publisher.

20 - The Instructions of Fredrick the Great for his Generals, Previous publisher.

21 - Napoleon &Modern Warfare, pryevious Publisher.

22 - Jomini & His summary of the art of war.

23 - Henry Kissinger, Years of upheaval, little brown& company (Canada) limited, 1982.

24 - Moshe Dayan, story of My life, sphere blooks LTD, London, 1976.

25 - Golda Meir, My life futura macdonald CO, London, 1975.

26 - Avraham (bren) Adan, On the banks of the Suez, arms & Armour press, London, 1980.

27 - Riad N..EL - Rayes & Dunia Nahas, The october war, an - nahar press Services, Beirut, 1973.

28 2 The insight Team of the sunday times, insight on the middle East war, Sunday times, 1973.

الفهرس

هذا الكتاب

بكل الاخلاص والولاء للقوات المسلحة المصرية وبكل التقدير لتضحياتها وجهودها في الحرب والسلام، يفجر أمين هويدي عشرات القضايا التي تمس الأمن القومي المصري بوجه خاص والأمن القومي العربي بوجه عام، ويقدم فيها اجتهاداته.

كيف يصنع القرار ومن يصدره؟ أقصر حرب في التاريخ ـ العدو في الضفة الشرقية للقناة والصراع على السلطة في الداخل ـ ودمرت الطائرات وتركت الأسلحة والمعدات في سيناء ـ وزير حربية بلا اختصاصات ووضع مرفوض ـ الليلة العصيبة ـ ضرب المدمرة إيلات ـ تدمير ميناء إيلات ـ إعادة بناء القوات المسلحة وإعادة بناء المخابرات العامة ـ القتال بين خط الأمر الواقع والخط الذي لا يمكن تجاوزه ـ الضربات المتبادلة على طريقة البينغ بونغ ـ تصوير خط بارليف ـ معركة ضد الجواسيس في ظلام القاهرة ـ ضرب الحفار كينتنغ kenting في أبيدجان ـ سراب توازن القوى ـ إيقاف إطلاق النيران في ٨/ ٨/ ١٩٧٠ ـ ورحل عبد الناصر ـ قرار السادات بحتمية الحرب ـ خلاف وتصفيات داخل القوات المسلحة ـ حرب محدودة جداً ـ مفاجأة لم تستغل ـ وسلمت المبادأة للعدو بعد عبور ناجح ـ الحرب في الجبهة الشمالية والجبهة الجنوبية ولكنها ليست حرباً على جبهتين ـ العدو ينفرد بسوريا ثم يستدير إلى القناة ـ خطة طيران متواضعة في الجنوب ـ عدم إستغلال الإمكانيات المتاحة ـ توقفت القوات حينما لم يكن العدو مستعداً، وتقدمت بعد ذلك حينما استكمل العدو استعداده ـ تقدم القوات نحو الشرق في وقت استعداد العدو للتقدم للعبور نحو الغرب ـ ثغرة الديفزوار ـ أسلوب إدارة المعركة ـ حرب المعركة الواحدة ـ العدو يصل إلى وسط مدينة السويس ويستولي على الأدبية ـ قرار مجلس الأمن يوم ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣ ـ العدو لا يحترم القرار والسادات يطلب تواجد قوات أميركية وسوفييتية ليعيدوا له خط يوم ٢٢/ ١٠ غرب القناة بدلا من مطالبته بسحب القوات الاسرائيلية إلى الحدود الدولية ـ مباحثات الكيلو ١٠١ ـ الحصاد.



المؤلف

أمين هويدي من مواليد عام ١٩٢١ تخرج من الكلية الحربية المصرية عام ١٩٤٠ وشارك في الحرب العالمية الثانية وحروب فلسطين. من الضباط الأحرار الذين شاركوا في ثورة يوليو ١٩٥٢. كان مدرسا في الكلية الحربية ومدرسة المشاة ثم أستاذاً لكلية أركان الحرب المصرية ثم مديراً لقسم الخطط برئاسة القوات المسلحة أثناء العدوان الثلاثي على مصر.

حاصل على بكالوريوس العلوم العسكرية عام ١٩٤٠ وعلى ماجستير العلوم العسكرية من كلية أركان الحرب المصرية عام ١٩٥١ وعلى ماجستير العلوم العسكرية من كلية القيادة والأركان بليفنورث ـ كانساس بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٦ The command & General Staff College, Leaven Worth, Kansas.U.S.A وعلى ماجستير الصحافة والترجمة والنشر من جامعة القاهرة عام ١٩٥٤.

كان نائباً للمخابرات العامة ثم رئيساً لها عام ١٩٦٧ ـ سفيراً بالرباط ثم بالعراق ومستشاراً للرئيس عبد الناصر للشؤون السياسية ـ وزيراً للإرشاد القومي ووزيراً للحربية بعد نكسة ١٩٦٧ ووزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء ورئيساً للمخابرات العامة. وترك الحكم بعد وفاة الرئيس عبد الناصر عام ١٩٧٠ ورفض أي مناصب وزارية بعد ذلك.

تفرغ للتأليف والنشر والمجهود العلمي. له أكثر من عشرين كتاباً في الصراع الدولي والأزمات الدولية والإقليمية.